

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

نظرية الموضع في كتاب سيبويه

تأليف

علي بن معيوف بن عبد العزيز المعيوف

١٤٣١هـ/٢٠١٠م

نظرية الموضع في كتاب سيبويه

تأليف

علي بن معيوف بن عبد العزيز المعيوف

١٤٣١هـ/٢٠١٠م

ح مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ١٤٣١هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
المعيوف، علي بن معيوف
نظرية الموضع في كتاب سيبويه/ علي بن معيوف المعيوف،
الرياض؛ ١٤٣١هـ
٤٥٢ص؛ ١٧×٢٤ سم
ردمك: ٥-١٤-٨٠٣٢-٦٠٣-٩٧٨
١- اللغة العربية - النحو أ - العنوان
ديوي ٤١٥,١ ١٤٣١/٣٨٧١

رقم الإيداع: ١٤٣١/٣٨٧١
ردمك: ٥-١٤-٨٠٣٢-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى
١٤٣١هـ / ٢٠١٠م

أصل هذا الكتاب رسالة مقدَّمة جزءاً من متطلَّبات الحصول على درجة الدكتوراه في قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ١٤٢٩هـ

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
ص . ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣
المملكة العربية السعودية


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء:

- إلى والديّ اللذين ربياني صغيرا.. وكبيرا..

معيوف بن عبدالعزيز المعيوف

سلطانة بنت عبدالرزاق القشعمي

- إلى أستاذي النبيل

أبي أوس إبراهيم بن سليمان الشمسان

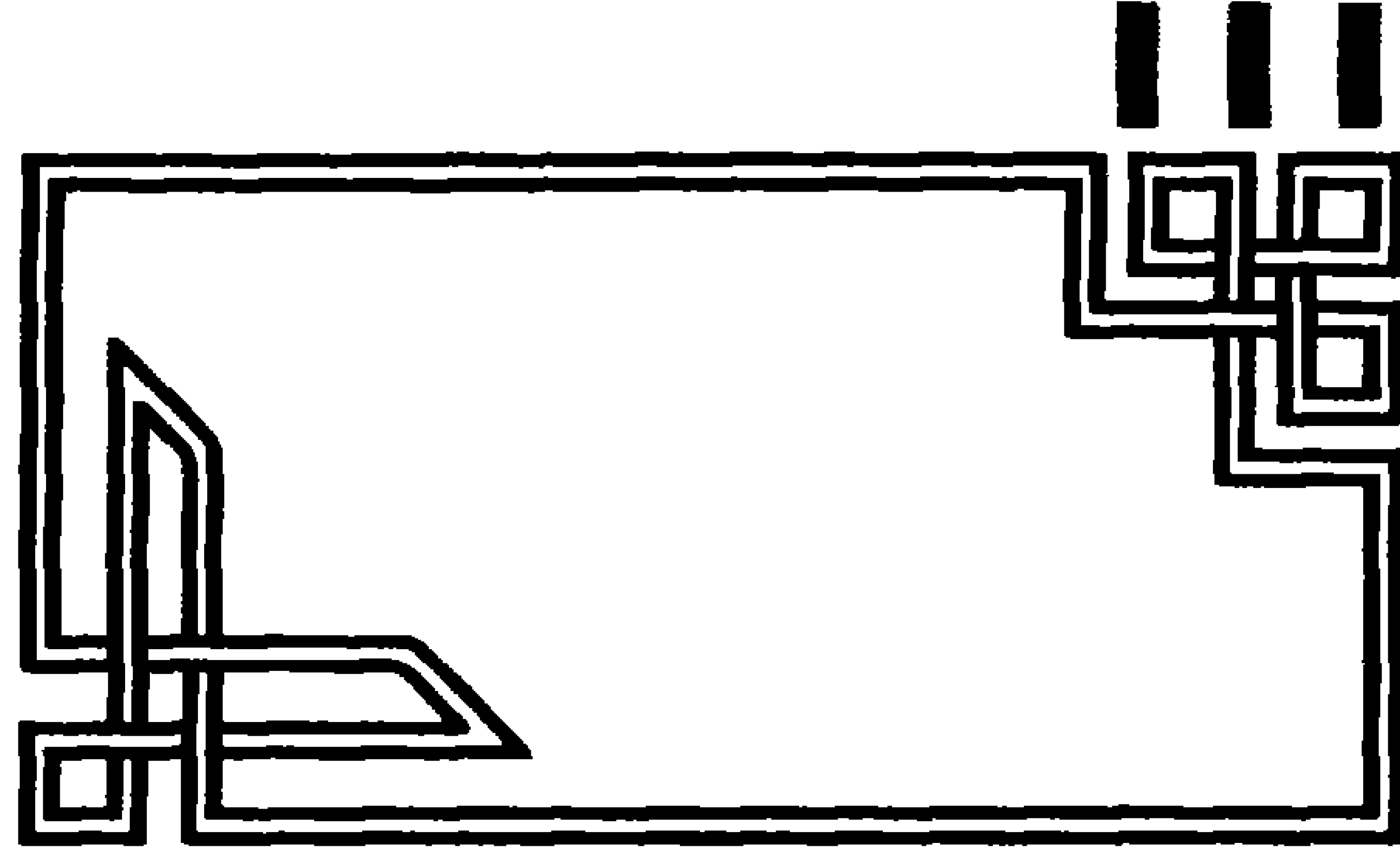
- إلى الخليل وسيبويه

- إلى كل محبي العربية

علي بن معيوف المعيوف

المحتويات

الموضـــوع	الصفحة



- ملخَّص الرسالة.
- ترجمة الملخَّص.

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد، فهذا تلخيصٌ موجز لما جاء في هذه الأطروحة العلمية.

عنوان الرسالة:

عنوان الرسالة: (**نظرية الموضع في كتاب سيبويه**).

تبحث هذه الرسالة في كتاب سيبويه للتحقُّق من فرضية بدت للباحث في أول الأمر مفادها أن هناك نظرية للموضع بمعناه الاصطلاحيّ (الوظيفة الاسمية النحوية في البناء التركيبيِّ للجملة العربية)، وأنه قد ارتسم في ذهن سيبويه خريطة للمواضع في البناء التركيبي المجرد للجملة العربية، وأحكام هذه المواضع، ورتبتُها الأصلية، وأن هذه النظرية كانت حاضرة في تحليل سيبويه كلام العرب.

محتوى الرسالة:

حوت هذه الرسالة مقدمة وأربعة فصول وخاتمة وثبتاً بالمصادر والمراجع وفهرساً للآيات وفهرساً للأبيات الشعرية وملحقاً أُعيد فيه رسمُ الخريطة المفترض وجودها في ذهن سيبويه للموضع.

في الفصل الأول تناولت مفهومَ (الموضع) في كتاب سيبويه، وقد تبيّن أثناء البحث أن سيبويه لم يستخدم كلمة موضع بمفهومها (الاصطلاحي)، كما في هذه الأطروحة في كل مرة تردُ فيها هذه الكلمة، بل استخدمها بمعنى لغويّ كثيراً، فرصدت استخدامه كلمة (الموضع) بمفهومها الاصطلاحي وبمعنى لغوي غير المفهوم الاصطلاحي، واجتهدت في بيان المعاني اللغوية للموضع الواردة في نصوص الكتاب.

وفي الفصل الثاني أعدت بناء النظرية بما استنبطته من إجراءات تحليل الكلام العربي الواردة في الكتاب، فذكرت مبادئ النظرية التي ظهر لي أن سيبويه كان يعتمدُ عليها عندما يُترل الكلام المؤلَّف على خطريطة الموضع التي تتضمن البناء التركيبي المجرد للجملة العربية أثناء تحليله كلام العرب، وقد بلغت هذه المبادئ ثلاثة عشر مبدأ، أحدها يضم حزمة من المبادئ المندرجة تحته، وهو المبدأ المتعلِّق برتبة المواضع. ثم بينت المواضع الرئيسة والمواضع المحتملة في البناء التركيبي المجرد، والمواضع الرئيسة هي مواضع لا بد من شغلها عند تأليف الكلام بما يؤدي وظيفتها في النظرية النحوية، فإن لم يُلفظ بما يؤدي وظيفتها قدَّره النحوي، أمَّا المواضع المحتملة فهي مواضع موجودة في البناء التركيبي المجرد للجملة العربية في خريطة الموضع، لكنَّها قد تُشغَل عند تأليف الكلام، وقد لا تُشغَل بحسب الحاجة إليها. كما بيّنت الرتبة الأصلية للمواضع في البناء التركيبي المجرد بحسب ما فهمته مما جاء في الكتاب. ثم عرضت لمكان الفعل والحرف من النظرية، وللعلاقة بين النظرية التي يعتمد عليها النحوي في تحليل الكلام وعناصر الاتصال الثلاثة: المرسل والمتلقي والرسالة.

وفي الفصل الثالث أوردت ما استنبطته من تحليل صاحب الكتاب من الطبيعة النظرية للنظام الموضعي للغة العربية وأثر هذه الطبيعة النظرية. كما أوردت ما تمكنت من رصده من الاختلاف بين اللفظ والموضع، ومن التفاعل بين الكلام المؤلَّف والموضع في البناء التركيبيّ المجرّد.

أمَّا الفصل الرابع فعرضت فيه بعض مظاهر النظرية في معالجة سيبويه العربيةَ.

وعرضت في الخاتمة أبرز نتائج البحث وتوصيات الباحث.

ترجمة الملخص:

Dissertaion Summary:

Praise be to Allah, prayer and peace be upon the Prophet of Allah, the following is a brief summary of the academic paper:

Title:

(Position Theory in the Book of Sebawaih)

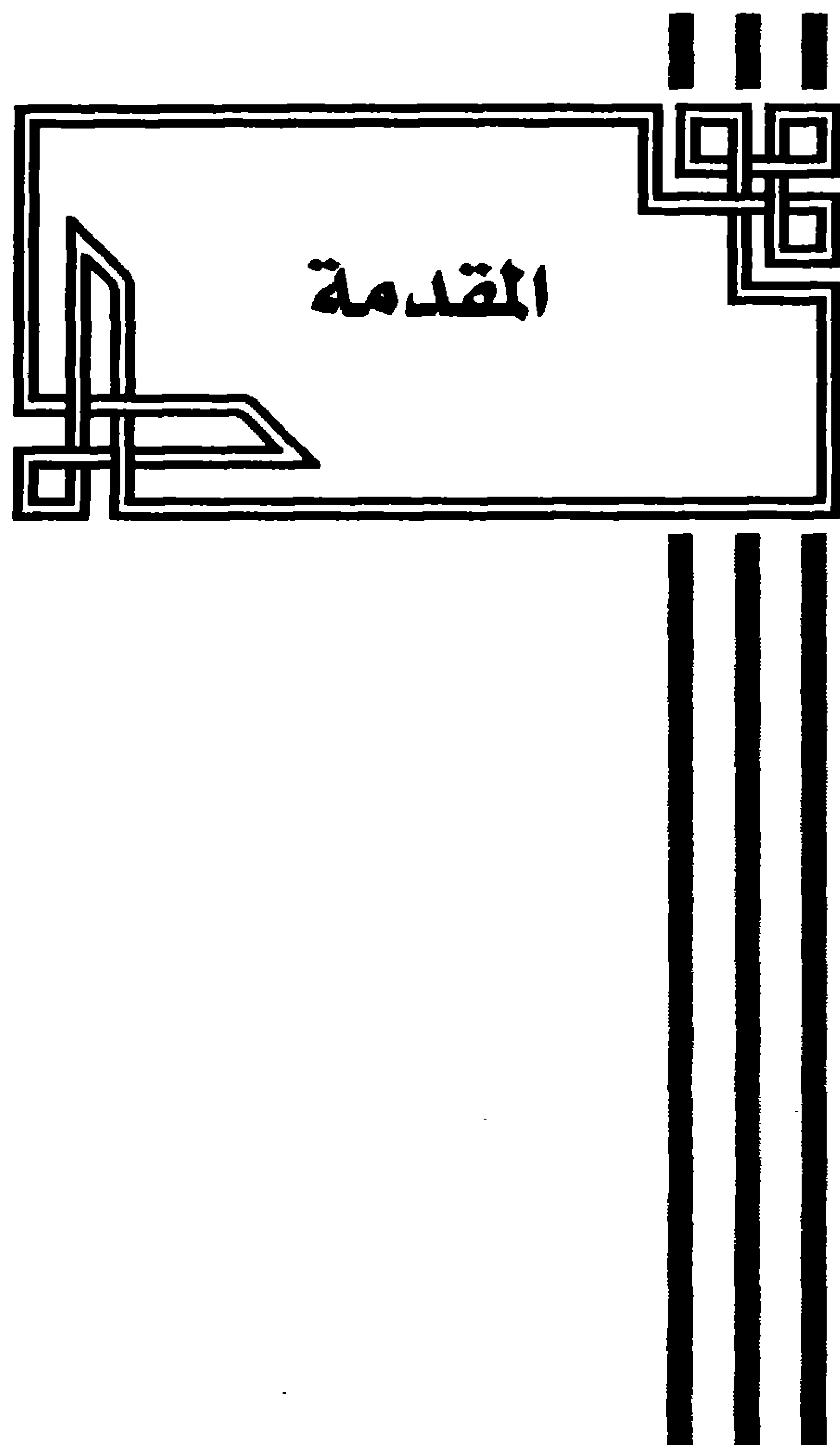
The dissertation examines the book of Sebawaih to verify a hypothesis that there is a theoy of position (almawdhi') in its terminological meaning (nominal definition in the syntax of Arabic sentence). In the mind of Sebawaih there was a map of positions in the syntax of Arabic sentence, in which it has become manifested to him the positions/nominal definitions in the syntax of Arabic sentence, and the provisions of the positions and their original order, and that this theory was present in Sebawaih's analysis of Arabic .

Dissertation Contents:

This dissertation contains an introduction, four chapters, conclusion, bibliography for resources and references, an index for ayahs of Quran, an index for poetry and an annex in which that is supposed to be in the mind of Sebawaih is redrawn.

In the first chapter, I have dealt with concept of (position) in Sebawayh's book . It has been found through the research that Sebawayh had not used the word (position) in its terminological concept as in this dissertation in each time that word is mentioned. However, sebawayh had used the word a lot in its linguistic meaning. I have examined his use of the word (position) in its terminological and linguistic meanings and I have done my best to show the linguistic meanings of the (position) which are mentioned in the book .

In the second chapter, I have reconstructed the theory from what I have concluded of Arabic speech analysis procedures which are stated in the book. I have mentioned the theory principled which appear to me that sebawayh has depended on when he puts the speech on the position map that includes the syntax of Arabic sentence while he analyzes Arab speech . The number of principles has reached thirteen. One of them which is (positions order) includes number of sup-principles. Then, I have shown the main and potential position in the syntax. The main positions must be filled when forming speech so its function is done in the synthetic theory. If it is not pronounced so the function is not done, then the grammarian assumes it . The potential positions are found in the syntax of the Arabic sentence in the position map but it may be filled when the speech is formed and it may not . I have also showed the original order for positions in the syntax as I have understood from the book . Then I have showed the place of the verb and the letter in the theory and the relation between the theory which the grammarian depends on when analyzing speech and the three communication elements: sender, recipient and message.
In the third chapter, I have mentioned what I have concluded from the author analysis to the theoretical nature of positional system in Arabic and the effect of this theoretical nature. I have also mentioned the difference between the word and the position and the interaction between the formed speech and the position in the syntax.
In the forth chapter, I have referred to some theory features in the way Sebawayh has dealt with Arabic.
I have presented in the conclusion the research findings and the researcher recommendations.



المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمةً للعالَمين، محمد الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، ورضي عن صحابته أجمعين، وبعد، يبقى كتاب سيبويه نبعًا يورَدُ، ومصدَرًا يتجدَّدُ، فمنذ بحثي الأوَّل فيه وهو يتكشَّفُ لي عن جواهر ثمينة تستحقُّ العناء والبحث، وفي كل مرة أقرأ فيها الكتاب يرسخُ لديّ أنَّ هناك منظومةً من المبادئ المحكَمَة التي لو كُشِفَ عنها فإنَّها ستُقدِّمُ لنا اليومَ بناءَ النظرية النحوية التي دُرِسَت بها العربية، أو على أقلِّ تقدير ستقدِّمُ لنا بناء النظرية النحوية التي تُنسَبُ إلى نحاة البصرة، أو تُنسَبُ إلى سيبويه بما تعلَّمه من شيوخه وفهِمَه عنهم (وأهمّهم الخليل بن أحمد) وما أضافَه إلى ذلك من فهمِه هُوَ وعِلْمه.

ويُجمِعُ دارسو النحو العربيّ اليومَ على الأهمية الكبرى لكتاب سيبويه، ومع ذلك تجدُ كثيرين منهم لا يلتفتون إلى هذا الكتاب في دراساتهم على الرغم من إقرارهم بأهميته. وربما كان ذلك لصعوبة خوض غمار الكتاب، إذ يحتاج البحث فيه إلى مجموع مُساعِدات يصعبُ التوافرُ على كثير منها، كما أنَّ الوقوفَ على دراسةِ سيبويهِ ظاهرةً لغويةً نحويَّةً ما قد تستدعي من الباحث أن يقرأ الكتابَ كلَّه؛ ليقِفَ على كلِّ ما قالَه سيبويه في تلك الظاهرة، وليَخرُجَ بدراسةٍ وافيةٍ غير مُختلَّة، وهذا يعني أنَّ الباحث بحاجة إلى المزيد من الوقت والجهد والصبر. يُضافُ إلى ذلك ما يُقال عن صعوبة فهم كثيرٍ من كلام سيبويه في الكتاب وحاجته إلى التفسير والشرح وبعضُ أهم شروح الكتاب لمّا تُحقَّق. ويُضافُ إلى ذلك عدم نُضج كثيرٍ من المصطلحات النحويّة في الوقت الذي كتبَ فيه سيبويه كتابَه، وهذا جعلَ سيبويه يُعبِّرُ (أحيانًا) بأكثر من تعبير عن الظاهرة نفسها التي يتكلَّمُ عنها، فقارئ الكتاب بحاجة إلى تتبُّع تعبيرات

سيبويه المختلفة عن ظاهرة واحدة بحيثُ يقوم الباحث نفسه بتحديد مفهومٍ واحد جامع للتعبيرات المختلفة عن ظاهرة واحدة، وهذا يعني أنَّ الباحث في الكتاب سيُواجه مُشكلةَ عدم استقرار المصطلَح. إلى غير ذلك من الأمور التي تجعلُ خوضَ غِمار الكتاب صَعْبًا.

وقد بدا لي أنَّ النتائج التي يُمكنُ أن يخرجَ بها الباحثُ في كتاب سيبويه مُغريةٌ على الرغم من الصعوبات التي تقابله، وكنتُ كلَّما قرأتُ الكتاب أزدادُ يقينًا بوجود نظام نظريٍّ مُحكَم كان سيبويه يلتزمُ به أثناء تحليله الجملة العربية، وهو وإن لم يُصرِّح بهذا النظام فإنَّه يُمكنُ استنباطُه من إجراءات التحليل المتناثرة في الكتاب، وهذا النظام النظريّ لا تُمثِّلُ نظريةُ العامل (التي استأثرت بنظر النحاة بعد سيبويه) سوى جزءٍ منه، ولكنْ يبدو أنَّ النظريات الأخرى التي تُكمِّلُ مع نظرية العامل نظريةً واحدة مُتكاملة دُرِسَت بها العربية ويُمكنُ استنباطُها من الكتاب قد أُهمِلَت في حين أُبرزَتْ نظرية العامل. ويبدو لي أنَّ من أبرز النظريات (في دراسة التركيب النحويّ في كتاب سيبويه) التي أُهمِلَت نظرية الموضع.

وأودُّ أن أُبيِّنَ هنا أنَّ إهمال (نظرية الموضع) بعدَ سيبويه وعدمَ إخراجها بصورتها التي تستحقُّها طيلَة هذه السنين لا يعني عدمَ وجودها[1]، وقد ظهرَ

---

(١) سبقَ أحدُ الباحثين في كتاب سيبويه إلى القول: "انتُقِدَ سيبويه من آن لآخرَ لغموضه وتقلُّبه. وفي حين أنَّ الأوّلَ يُمكنُ التسليمُ به؛ لأنَّه يختصُّ فقط بأسلوبه وطريقته في العرض واللذَين بلا شك يُلقيان عبئًا ثقيلاً على كاهل القارئ فإنَّ الانتقاد الثاني هجومٌ على فكره اللغويّ يقتضي أنْ يُدحَض. وفي العِبارَة (عشرون درهمًا) كشاهدٍ جازمٍ في أكثر من عشرين حجة نحوية في (الكتاب) والتي يجب أن يُضاف إليها ما يزيد على اثنتي عشرة حالة أخرى تشملُ استعمال تعابير ومبادئ نحوية مشابهة؛ لا بد أن تبرز للعيان نتيجتان: أولاهما أننا يجبُ أن نَصِلَ إلى الانطباع أنَّ (الكتاب) عمل غاية في التماسك والثبات على المبدأ، مع التسامح الواجب لتاريخ التأليف، وثانيتهما=

لي أثناء هذا البحث ما يُمكنُ أن يُعطيَ إضاءات في سبب طمر نظرية الموضع التي أزعُمُ أنَّها كانت إحدى النظريات المهمَّة في كتاب سيبويه التي دُرِسَت بها العربية، وحُلِّلت بها جُمَلُها، وفُسِّرَت بها بعضُ الظواهر اللغوية في العربية. من ذلك أنَّ كلمة الموضع لم تُستعمَل بالمعنى الاصطلاحيِّ في كل مرة تردُ فيها هذه الكلمةُ في الكتاب. كما أنَّ تصريح سيبويه بـ(العامل) في صدر الكتاب، وبروز هذه الكلمة بوصفها مُصطلحًا علميًا له دلالة راسخة في هذا العلم، والنظر إلى العامل بوصفه سبب التغيُّرات الظاهرة في الكلمات المعربَة قد يكونُ له أثر كبير في انصراف النظر إلى نظرية العامل عند دراسة التركيب دونَ غيرها من النظريات، بالإضافة إلى السهولة التي تتميَّز بها نظرية العامل في تفسير العلاقة بين الكلمات في تركيب الجملة الواحدة كما هي في الظاهر، وكذلك السعة في محيط نظرية العامل إذ تتسِّعُ النظرية لكلِّ ما يُمكنُ أن يُنظر إليه بوصفه أثرًا ترتَّب على علاقةٍ تُفسَّرُ بأنَّها علاقة بين عاملٍ ومعمول. كما أنَّ استعمال بعض النحاة بعد سيبويه مصطلح الموضع بمفهومٍ ضيقٍ مُغايرٍ لما عليه مفهوم الموضع في الكتاب قد يكونُ من أسباب الالتفات عن هذه النظرية.

= أننا سنكشف سمات معينة لنظرية سيبويه النحوية يبدو أنَّه تمَّ تجاهلُها ممن تلاه من النحاة". المستشرق الإنجليزي (CARTER . G.M) عشرون درهمًا في كتاب سيبويه، ترجمة وتعليق: عبداللطيف الجميلي، وحاتم الضامن، المورد، مجلة تراثية فصلية، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، المجلد السادس عشر، ربيع ١٩٨٧م، العدد الأوّل، ص١٢٠. وقد وصَفَ المترجمان صاحب البحث بأنَّه "تخصص بكتاب سيبويه، وحصل على شهادة الدكتوراه من جامعة أكسفورد بالمملكة المتحدة عن رسالته الموسومة بـ(التحليل النحويّ عندَ سيبويه). ويعدُّ كارتر اليومَ من المعدودين الذين تخصَّصوا بالنحو العربيّ، وله بحوثٌ في أصوله، وقد اعتمد عليه المستشرق الفرنسي جيرار تروبو أستاذ فقه اللغة بجامعة السوربون بباريس في بحثه الموسوم بـ(نشأة النحو العربيّ في ضوء كتاب سيبويه). المصدر نفسه ص١١٩.

وقد صرَّح أحد شارحي الكتاب بأنَّ هناك أمورًا في كتاب سيبويه لم يقف على كلام لأحدٍ من النحاة فيها غير سيبويه[1]، كما أنَّ أحد الباحثينَ في النحو العربيّ والكتاب على وجه الخصوص صرَّح بأنَّه كشف في أحد أبحاثه عن «سمات معينة لنظرية سيبويه النحوية يبدو أنَّه تمَّ تجاهلُها ممن تلاه من النحاة»[2]. وهذا يعني أنَّه ليس بالضرورة أن يكونَ كلّ ما وردَ في الكتاب قد أُعطيَ حقَّه من البحث والنظر والفهم ثُمَّ إعادة البناء. من هنا تأتي أهميةُ هذه الأطروحة بوصفها محاولة للكشف عن نظرية مهمّة جاءت في أهمّ الوثائق النحوية العربية، وإعادة بنائها من جديد. ويتَّصِل بأهمية هذه الأطروحة أنَّها ستكشفُ (إنْ وُفِّقَ الباحث في ذلك) عن عمقٍ فكريٍّ نظريّ لدى نحاة العربية الأوائل، وأعني بهم سيبويه وشيوخه الذين نقلَ عنهم في كتابه، وأهمّهم الخليل. كما يُتوقَّعُ أن تكشِف هذه الأطروحة عن ملامح النظام الموضعيّ النظريّ (المجرَّد) للغة العربية، وأن تكونَ أساسًا يُمدُّ الراغبين في تسهيل تعليم النحو العربيّ.

وقد بدا لي (بعدَ أن رسَخ لديَّ تحرُّك هذه النظرية خلفَ إجراءات التحليل في كتاب سيبويه) أن يكونَ العمَلُ على الكشف عن هذه النظرية وإعادة رسم معالِمها موضوعًا أتقدَّمُ به ليكونَ أطروحتي للدكتوراه؛ رغبةً في أن يخرج هذا العمَل من تحت سقف علميّ أكاديمي، فيُشرِفُ عليه عالمٌ، ويُناقشه مجموعة من العلماء في التخصُّص نفسه.

وتفترضُ هذه الدراسة أنَّ هناك (خريطةً نظرية) للموضع بمعناه

(١) انظر: السيرافيّ؛ أبو سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي، شرح كتاب سيبويه، مصوّر عن النسخة المخطوطة المحفوظة بدار الكتب القومية المصرية، رقم ١٣٧ نحو ش، ٤: ١٣٢أ.

(٢) المستشرق الإنجليزي CARTER).G.M)، عشرون درهمًا في كتاب سيبويه، ص١٢٠.

الاصطلاحي في هذا البحث، وهو الوظيفة الاسمية النحوية في البناء التركيبيّ للجملة في العربية، الوظيفة التي يؤديها في الكلام المؤلَّف اسمٌ مفردٌ أو مجموع عناصر لغوية تؤدي وظيفةً يؤديها (في الأصل) اسمٌ مفرد، كالمبتدأ، والخبر، والفاعل، والمفعول به، والحال، والنعت، والبدل... إلخ. وأنَّ هذه (الخريطة) كانت واضحة المعالِم في ذهن سيبويه، وأنَّه كان يسيرُ في تحليله على هدي منها (وإنْ لم يُصرِّحْ بها)، وتبدو معالم هذه الخريطة في كثيرٍ من التحليلات العميقة التي تناثرت في الكتاب، والتي دعت سيبويه إلى عدم التفريق بين أنْ يؤدي الوظيفة الاسميةَ اسمٌ مفرد، أو أن يؤديها وحدة من مجموع عناصر لغوية في حكم الاسم المفرد من حيثُ أداء وظيفةٍ اسميةٍ واحدة في تركيب الجملة، كما لم يُفرِّق في ذلك بين الاسم المفرد المعرب الذي تظهر فيه علامة الإعراب، والاسم المفرد المعرب الذي تُقدَّر فيه علامة الإعراب، والاسم المفرد المبنيّ؛ فقد كانت الخريطة أحد الأدلة التي تكشِفُ أنَّ اللفظ الظاهريّ للاسم (من حيثُ الإعراب أو البناء) في الكلام المؤلَّف لا يُغيِّرُ شيئًا من حقيقة كونه وقعَ في (موضعٍ) مُعيَّن أدى وظيفته الاسمية في الكلام المؤلَّف المنطوق به.

وتهدف هذه الدراسةُ إلى التثبُّت من تلك الفرضية، والكشف عن معالم تلك الخريطة، وإعادة رسمها كما هي في الكتاب قدر المستطاع، وذلك بإعادة بناء النظرية بما يُستنبط من كلام سيبويه وما ينقله عن شيوخه وما يفعله (عمليًا) أثناء إجراءات التحليل. كما تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن بعض التساؤلات المرتبطة بالهدف الرئيس، منها:

- هل استُخدِمت كلمة (موضع) في الكتاب بالمعنى الاصطلاحيّ في كلّ مرة تردُ فيها هذه الكلمة؟
- ما الطرق العمليَّة التي استُخدِمَت في الكتاب لبيان الموضع/ الوظيفة

الاسميّة، أو للاستدلال عليها؟

- ما سمات الطبيعة النظرية للنظام الموضعيّ في العربية؟ وهل لها أثرٌ في العربية؟
- إذا كنا نَفْصِلُ بين البناء التركيبيّ المجرّد للمواضع والكلام المؤلَّف الذي يتمثَّلُ فيه ذلك التركيب فهل هناك تفاعلٌ بين الكلام بلفظه ومعناه و(الموضع) في البناء التركيبيِّ المجرّد؟
- هل يحصل اختلاف بين اللفظ المستعمل في الكلام و(الموضع)،؟ وهل لذلك تفسيرٌ لدى صاحب الكتاب؟
- ما مكان مؤلِّف الكلام ومتلقّيه من هذه النظرية كما في الكتاب؟
- ما مكان الحرف والفعل من النظرية؟
- ما الرتبة الأصلية للمواضع/ الوظائف الاسمية في البناء التركيبيِّ المجرّد للجملة في العربية؟

إلى غير ذلك من الأسئلة التي تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عنها.

أمّا المنهج الذي يُتَّبعُ في هذه الدراسة فهو المنهجُ التحليليّ، إذ يقرأ الباحث كتابَ سيبويه، ويجمع منه النصوص التي تتعلّق بموضوع البحث تمهيدًا لتحليلها تحليلاً يُجيبُ عن تساؤلات البحث وفرضياته.

وتألَّفت هذه الدراسة من مقدِّمة وأربعة فصول وخاتمة، تناولتُ في الفصل الأوّل (مفهومَ الموضع في كتاب سيبويه) كما في عنوان هذه الأطروحة، وقد تبيّنَ بالبحث أنَّ استعمالَ سيبويه كلمةَ (موضع) لم يكُنْ استعمالاً اصطلاحيًّا في كلّ مرة تردُ فيها هذه الكلمةُ في كتابه كما استُعمِلَت كلمة (العامِل) مثلاً، إذ وردت كلمة (موضع) في الكتاب بمعنى معجَميّ كثيرًا؛ فبدأتُ في هذا الفصل بذكر معنى (موضِع) كما في المُعجَم، ثُمَّ أورَدتُ استعمال كلمة موضع في الكتاب بمعانٍ معجميّةٍ وحاولتُ جاهدًا الوصولَ إلى أقرب معنى معجميٍّ لهذه

الكلمة في هذه الحال مستفيدًا من السياق الذي تردُ فيه هذه الكلمةُ في تفسيرها بأقربِ معنى مُمكِن. ثُمَّ انتقَلتُ إلى مفهوم (الموضع) في استعماله بالمعنى الاصطلاحيّ في الكتاب، وقد اتَّخَذتُ مدخلاً لذلك استعمالَ أحد النحاة كلمة (الموضع) بمعنى اصطلاحيّ مختَلِفٍ عن المعنى الاصطلاحيّ الذي وردَ في الكتاب، فأورَدتُ هذا الاستعمال، ووضَّحتُ مفهومَه لدى ذلك النحويّ بحسَب ما فهمتُه، ثُمَّ صرَّحتُ بأنَّ ذلك المفهوم مختلفٌ عن مفهوم (الموضع) بالمعنى الاصطلاحيّ عندَ سيبويه، فبيَّنتُ مفهومَ (الموضِع) في الكتاب، وأورَدتُ من الكتاب ما يُثبتُ اختلاف مفهوم (الموضع) الذي يُمثِّلُ عنوان نظرية متكاملة عن مفهومه الضيّق لدى ذلك النحويّ.

وبعدَ أن بيَّنتُ مفهومَ الموضع في الفصل الأوَّل عملتُ في الفصل الثاني على إعادة بناء النظرية محاولاً إظهارَها بشكلها الذي هي عليه في الكتاب قدر المُستطاع، وقد تطلَّبَ هذا الأمرُ جهدًا كبيرًا؛ لأنَّي لم أجد (في ما وقَفتُ عليه) لهذه النظرية حظًّا من الدراسة عند النحاة بعدَ سيبويه، فلَمْ تُستَنبَط مبادئها وأصولُها، ولَم يوقَف عندها الوقوفَ الذي تستحقّه، بل لم يوضَّح معنى (موضع) بشكلٍ دقيق بوصفه مُصطلَحًا نحويًا، وبقيت إشارات يسيرة إلى الموضع عند الحاجة إليها كما في الإتباع على موضع خبر ليس المجرور بحرف جر، والإتباع على موضع المنادى، إلى آخر تلك الإشارات اليسيرة. وقد اعتمدتُ في محاولة إعادة البناء هذه على كلام سيبويه نفسه برد بعضه إلى بعض مُستنبطًا ما استطعتُ استنباطه من كلامه وإجراءاته أثناء التحليل، واسترت ببعض الإشارات المضيئة التي تُقدِّمُها بعضُ شروح الكتاب، (وكان من أسباب صعوبة هذا البحث أنَّ بعض شروح الكتاب المهمة ما زالت مخطوطة)، كما استرتُ ببعض الإشارات التي يُمكنُ أن تُضيء شيئًا في هذا العمل من كتب النحاة بعدَ سيبويه.

وبعد أن جمعت ما جمعته من النصوص التي تُساعد على إعادة بناء النظرية شرعتُ في إعادة البناء، فبدأتُ بذكر المبادئ التي تحكمُ النظرية، وتعدُّ عصبَها، وقد استنبَطتُ هذه المبادئ بالنظر بعد النظر في كلام سيبويه وشيوخه الوارد في الكتاب، وفي إجرائهم أثناء التحليل، وفي مناقشة سيبويه شيخه الخليل في بعض المسائل المتعلِّقة بهذا البحث. وقد بَلَغَتْ هذه المبادئ ثلاثةَ عشرَ مبدأ، أحدُها يندرجُ تحته حزمة من المبادئ العامة المتعلِّقَة به وهو المبدأ الذي يُشيرُ إلى أنَّ هناك نظامًا يحكم رُتبة المواضع في التركيب، وحزمة المبادئ هذه مكوّنة من سبعة مبادئ عامة تحكُم رتبة المواضع في البناء التركيبيّ للجملة.

وكانَ يُمكنُ الاكتفاء بمبادئ النظرية في هذا البناء والاعتماد على هذه المبادئ في التحليل بعد ذلك، ولكنَّ بعضَ ما ورد في بعض المبادئ بحاجةٍ إلى مزيدِ بيان وبحث، فعملتُ على استكمال ما يُحتاجُ إليه ليظهر بناء النظرية متكاملاً قدر المُستطاع. فكان من الأشياء التي احتاجت إلى مزيد بيان وتفصيل المواضعُ الرئيسة والمواضع المحتمَلة، فخصصتها بمبحثٍ بدأتُه بالتفريق بين معنَيي (الموضع الرئيس، والموضع المحتَمَل) في هذه الأطروحة ومعنَيي (العمدة والفضلة) لدى النحاة بعد سيبويه، ثُمَّ أوردتُ بالتفصيل المواضع الرئيسة والمواضع المحتمَلَة في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة. وقد كانَ لموضع المفعول به تناوُلٌ خاص اقتضاه البحث. وختمت هذا المبحث بملحوظات بدت لي أهميتُها، إحداها عن الجر بحرف جر، والثانية عن (الظرف) ونظرية الموضع، والثالثة عن أهمية المواضع المُحتَمَلة، والرابعة في تقسيم مُقتَرَح للمواضع المُحتَمَلة.

ولأنَّ للموضع رُتبة في البناء التركيبيّ للجملة، وهذا الفصلُ من البحث لإعادة بناء النظرية؛ فقد خصصت مبحثًا في هذا الفصل حاولتُ فيه أن

أقف على الرتبة الأصليّة (أو الأوّليّة) للمواضع في البناء التركيبيّ المجرَّد للجملة في العربية.

ولكون الموضع يعني الوظيفة الاسميّة النحويَّة في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة، وكون الاسم (بوصفه عنصرًا لغويًا مستقلاً) هو الذي يؤدي الوظيفة الاسمية، ولأنَّ أقسام الكلم عند نحاة العربية ثلاثة: اسم، وفعلٌ، وحرف؛ فقد استدعى هذا النظرَ في مكان الحرف والفعل (بوصفهما عنصرين مستقلين) من النظرية، وهل يؤدي الحرفُ أو الفعلُ وظيفةً اسميّة. وكانَ هذا في مبحَثٍ خاص ضمن الفصل الثاني.

ولأنَّ نظرية الموضع بناء نظريّ مجرَّد، والموضعُ في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة لا يظهرُ في الوجود إلا عندَ تأليف الكلام، والكلام المؤلَّفُ يرتبطُ بعناصر الاتصال، وتحديدُ الموضع المُستعمَل في الكلام المؤلَّف مبنيٌّ على ثلاثة عناصر من عناصر الاتصال اللغويّ: مؤلِّف الكلام (المرسِل)، والمخاطَب بالكلام (المتلقّي)، والرسالة نفسها التي يتمثَّلُ فيها الموضعُ، وقد جاء في الكتاب ما يُفهمُ منه الارتباط الوثيق عند تحليل الكلام بين نظرية الموضع وعناصر الاتصال الثلاثة المذكورة: المرسل، والمتلقّي، والرسالة؛ لذلك بدا لي أنَّ النظر في العلاقة بين النظرية وعناصر الاتصال الثلاثة مُكمِّلٌ لمباحث الفصل الثاني الذي حاولت فيه إعادة بناء النظرية، فكان المبحث الأخير في هذا الفصل ينظرُ في ارتباط نظرية الموضع بعناصر الاتصال الثلاثة المذكورة.

واشتملَ الفصل الثالث وعنوانه: (طبيعة النظام الموضعيّ وأثره في العربيّة) على ثلاثة مباحث، المبحث الأول عنوانه: (من السمات النظرية للنظام الموضعي في اللغة العربية وأثرها)، حاولت فيه استنباط ما استطعت استنباطه من سمات الطبيعة النظريّة للنظام الموضعيّ في اللغة العربية معتمدًا على ما يُفهمُ من التحليلات الواردة في الكتاب. وأعني بسمات

الطبيعة النظرية: السمات النظرية التي يتّسِمُ بها البناءُ التركيبِيّ للمواضع في الجملة العربية المجرَّدُ من الكلام، إذ يتّسِمُ البناء التركيبِيّ المجرَّد للمواضع بسمات نظريةٍ يُمكنُ أن تظهرَ عند تاليف الكلام، ويُمكنُ أن لا تظهر. ومن هذه السمات: تراكُم المواضع المحتَمَلة التي تتكرَّر بعدَ كلِّ موضعٍ رئيسٍ أو محتَمَل، إذ يفترِضُ هذا البحث أنَّ المواضع التالية: المضاف إليه، والتمييز، والتوابع الخمسة تتكرَّر في البناء التركيبِيّ المجرَّد بعد كلِّ موضعٍ رئيسٍ أو محتَمَل. فالمبتدأ بعده هذه المواضع كلُّها، وبعد المضاف إليه الذي يلي المبتدأ هذه المواضعُ كلُّها، ثُمَّ بعد المضافِ إليه الذي أُضيفَ إليه المضاف إليه المبتدأ تلك المواضع كلُّها... وهكذا (نظريًا) إلى ما لا نهاية. أمّا عند تأليف الكلام فإنَّ هذه السمة قد تبرز (بأن تُستخدَم بعضُ تلك المواضع المتراكمة)، وقد لا تبرز؛ لأنَّه ليسَ من اللازم استخدام تلك المواضع المحتملة كلّها، بل ليس من اللازم استخدام شيءٍ منها. ولهذه السمة (عند بروزها) أثر في الاستعمال اللغوي، فقد تؤدي إلى اللبس، وقد تؤدي إلى التوهُّم وسبق اللسان فيقعُ المتكلِّمُ باللغة في الخطأ الذي عبَّر عنه الخليل بالغلط.

ولأنَّ هذه الأطروحة تفصلُ بينَ البناء التركيبِيّ المجرَّد للجملة العربية والكلام المؤلَّف على ذلك البناء، والكلام المؤلَّف ينطوي في داخله على البناء التركيبِيّ، والفصلُ بينهما إنما هو لغرض الدرس؛ فقد كان جلُّ العمل في هذه الأطروحة منصبًا على محاولة (سلخ) البناء التركيبِيّ المجرَّد من الكلام، وأعني بهذا (السلخ) الوصولَ إلى البناء التركيبِيّ المجرَّد بتفريغه من الكلمات المستعملة في الكلام المؤلَّف في محاولة لإعادة رسم الخريطة الموضعيّة المفترضة التي كانت أحد محرِّكات التحليل النحويّ في الكتاب. ولأنَّه قد تبيَّنَ في الفصل الثاني الذي أُعيدَ فيه بناءُ نظرية الموضع أنّ كلَّ موضع له حكمه الإعرابيّ، وأنَّ هذا الحكمَ الإعرابيّ يأخذه الاسمُ الواقعُ فيه، وهذا حكمٌ عامٌّ

مطرد؛ ولأنَّه قد جاء في الكلام المؤلَّف ما قد خالفَ فيه اللفظُ الموضعَ في ذلك فقد جاء المبحث الثاني من هذا الفصل وعنوانه: (الاختلاف بين اللفظ والموضع) ليُناقش الاختلاف الذي جاء في ظاهر الكلام المؤلَّف عن الموضع، وليكشفَ عن رأي سيبويه في ذلك. كما جاء المبحثُ الثالثُ في هذا الفصل محاولاً الكشف عن التفاعل بين الكلام المؤلَّف والموضع، إذ إنَّ بعضَ ما يردُ في الكلام المتلفَّظ به قد يكونُ له أثرٌ في تحديد موضع مستعمل دونَ آخر من المواضع في البناء التركيبيّ المجرَّد، فالتنوينُ (مثلاً) عنصرٌ في الكلام المؤلَّف يمنعُ استعمال موضع المضاف إليه، وكونُ الاسمِ الواقع في موضع ما اسمَ استفهام يوجبُ تقديم الموضع الذي يقعُ فيه على بقيةِ المواضع في البناء التركيبيّ للجملة.

أمّا الفصل الرابع فعنوانه: (من مظاهر النظرية في معالجة سيبويه العربية)، والغرض منه رصدُ بعض مظاهر نظرية الموضع في تحليل سيبويه الجملة العربية، فبعد أن أعدتُ بناء النظرية في الفصل الثاني ذهبتُ أتَتَبَّعُ مظاهرها في معالجة سيبويه اللغة، وقد اشتمل هذا الفصل على مبحثين، حاولتُ في الأول منهما أن أقفَ على الطرق التي استعملَها سيبويه في بيان الموضع أو تعرُّفه، وقد تبيَّن لي أنَّ مُعظَمَ تلك الطرق آليٌّ استخدم فيه سيبويه الفك وإعادة التركيب بصورٍ مُتعدِّدة يُمكنُ لأي محلِّلٍ لغويٍّ أن يستخدمَها للغرض نفسه.

وفي المبحث الثاني عددت بعض مظاهر النظرية في تحليل سيبويه العربية كتعدُّد التوجيهات الإعرابية في استعمال لغويٍّ ما بناء على ما يسمحُ به النظام الموضعيّ، واعتماده على النظرية في تفسير بعض الظواهر اللغوية، كتفسير الغرض من استعمال ضمير الفصل، وتفسير سبب الخطأ الذي يقعُ فيه بعض العرب في جر نعت المضاف توهُّمًا بأنَّه نعت للمضاف إليه في نحو: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ.

وفي آخر البحث أوردتُ الخاتمة، وضمَّنتُها نتائج البحث وتوصيات الباحث.

وبعدُ فإنّي أرجو أن يُراعي القارئ الكريم أنَّ هذا العمَلَ مبنيٌّ على فهم ما وردَ في الكتاب، فالنظريةُ كلُّها بنيت على ما يُستنبط من التحليلات المتفرقة الواردة في الكتاب لجمل العربية، وأنَّ هذا العمَلَ فيه تجريد، إذ فيه محاولة للفصل بين الكلام المؤلَّف المنطوق به المسموع والبناء التركيبيّ الذي بُني عليه ذلك الكلام، أي بتفريغ البناء التركيبيّ من محتواه وتركه بناء تركيبيًا مجرَّدًا من الكلام لغرَض الدرس، وأنَّ هذا العمَل القائم على التجريد قد لا يَهتمُّ ببعض التفصيلات كالكلام عن نوع البدل مثلاً: بدل كلٍّ، أو بدل بعض، أو بدل اشتمال، أو بدل غلط؛ فالكلام عن نوع البدل مرتبطٌ بالكلام المؤلَّف، أمَّا في نظرية الموضع فالبدل موضعٌ في البناء التركيبيّ المجرَّد للجملة مرتبطٌ بموضعٍ قبلَه بغض الطرف عن كون الاسم المبدل من اسمٍ آخر في الكلام المؤلَّف مطابقًا له أو بعضًا منه أو مشتملاً عليه أو مُصحِّحًا الخطأ في الاسم المستعمَل قبله. كما أودُّ أنْ أُصرِّح بأنَّ هذا البحث مبنيٌّ على نتائج دراسة النحاة للغة، وليسَ مبنيًا على النظر في النصوص اللغوية نفسها؛ وأعني بذلك أنّي لم أجمَع نصوصًا لغويَّة وأدرسها، بل جمعت أقوال النحاة في الكتاب عن اللغة ودرستها، فعملي هذا بحثٌ في نتائج النحويّ التي توصَّل إليها عن طريق دراسته اللغة، وبحثٌ في ذلك عن أصولٍ ومبادئ نظرية بدا لي أنَّ النحويّ اتّخذها عُدَّة أثناء دراسته اللغة.

لم أقف على أي دراسة تنظر إلى الموضع بوصفه نظرية نحوية درست بها العربية ضمن ما دُرِسَت به. وقبل أن أُسلِّم البحث بشهرٍ تقريبًا أطلعني د. محمد صاري على ورقةٍ أُلقيت في ندوة علمية للدكتور عبدالرحمن الحاج صالح، عنوانها (المدرسة الخليليّة والدراسات اللسانية الحالية في العالم

العربيّ)[1]، تقعُ في سبع وعشرين صفحة، وكان الغرض من تلك الورقة التعريف ببعض الآراء والنظريات للنحاة الأوّلين وعلى رأسهم الخليل بن أحمد، وبيان أن تلك الآراء والنظريات يُمكنُ أن تُثري البحث اللسانيّ اليوم. وكان الباحث يربطُ بين (النظرية الخليليّة) والنظرية التحويليّة، امّا ما يعنينا هنا فهو كلامه عن مفهومَي الموضع والعلامة العدميّة، وهما مفهومان ضمن ستة مفاهيم ذكرها باختصار تحت عنوان (النظرية الخليليّة: المفاهيم الأساسيّة وكيفية استغلالها) وقد استغرق حديثه عن هذين المفهومين خمس صفحات من ورقته البحثية. وأبرز ما تلتقي فيه دراستي هذه مع ورقة د. عبدالرحمن هو أنَّه أشار إلى الفصل بين الموضع وما يقعُ فيه، كما أنّ لديه ما يُمكنُ أن يوصف بأنّه خريطة للتركيب، يبدأ فيها بما أسميه هنا بـ(التركيب الأصل) للجملة العربية، ينطلقُ في هذه الخريطة من وجود تركيب أساس هو تركيب الجملة الاسمية، ويحصل في هذا التركيب زيادات عن يمينه أو يساره، وهذه الزيادات تحولات تنتج منها الجمل المتكلَّم بها[2]. أمّا مفهوم الموضع في ورقة د. عبدالرحمن فيختلِفُ عن مفهوم الموضع في دراستي هذه، فالموضع عندي هو: الوظيفة الاسميّة النحوية في البناء التركيبيّ للجملة في العربية، أمّا د. عبدالرحمن فيُفهمُ من قوله: «وعلى هذا الأساس فإنَّ المواضع التي تحتلُّها الكلِمُ هي خانات تحدّد بالتحويلات التفريعية، أي الانتقال من الأصل إلى

---

(١) نُشِرَت هذه الدراسة مع مجموعة من الدراسات، وسأذكر الكتاب الذي نُشرت فيه، ثمَّ أُحيلُ بعد ذلك إلى المؤلّف نفسه وعنوان ورقته عند الإحالة إلى شيء من ورقته، انظر: تقدُّم اللسانيات في الأقطار العربية، وقائع ندوة جِهوية، مجموعة مؤلفين، تحرير: عبدالقادر الفاسي الفهريّ، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٩٩١م، ص ص٣٦٧ - ٣٩٣.

(٢) انظر: صالح، المدرسة الخليلية، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦.

مختلف الفروع بالزيادة التدريجيّة، وهذه الزيادة هي نفس التحويل في هذا المستوى»(١)، أنَّ المواضع حقول في بناء تركيبيّ تُملأ بكلمة من أحد أقسام الكلم الثلاثة (اسم، أو فعل، أو حرف)، ويمكنُ للقارئ الرجوع إلى تلك الورقة القيّمة.

وأخيرًا أتقدَّمُ بالشكر الجزيل إلى جامعة الملك سعود ممثّلة بعمادة الدراسات العليا، وقسم اللغة العربية في كلية الآداب، إذ أُتيحت لي فيه فرصة تحصيل درجة الدكتوراه في النحو واللغة، وأخصُّ بالشكر الجزيل أساتذتي الكرام في القسم، وبخاصة أستاذي الأستاذ الدكتور أبو أوس إبراهيم بن سليمان الشمسان المشرف على هذه الأطروحة وذلك لما أولاه عملي من اهتمام فبذل وقته وعلمه، وما غمرني به من خلقه الفاضل وسعة صدره، فقد كان لي نعم المشرف إذ فسَح لي في صدره وبيته ومكتبه ومكتبته؛ فكانَ لملحوظاته وتوجيهاته أبرز الأثر في ظهور هذا البحث بالصورة التي هو عليها الآن. كما أشكر الأساتذة الكرام الذين قبلوا مناقشة هذا البحث وأثروه بعلمهم وبما قدموه من ملحوظات مفيدة.

كما أشكر مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية الذي قبل نشر هذا العمل، فرحم الله الفيصل وبارك في ذريته وأعماله الباقية.

---

(١) صالح، المدرسة الخليليّة، ٣٨٢.



الفصل الأول



مفهوم الموضع في كتاب سيبويه

ترد كلمة (موضع) في هذه الأطروحة باحثة عن صورة دلالية معينة في لغة البحث العلمي، إذ تحاول أن تنحت لها وجها دلاليا علميا واضح المعالم، محدَّد السمات؛ أي أنها تحاول أن تقف بوصفها مصطلحا علميا محدَّدا وسط زحام المصطلحات العلمية في الدراسة النحوية العربية. والأسئلة التي تبدأ بها هذه الأطروحة هي: هل استُعملت كلمة (موضع) في كتاب سيبويه بوصفها مصطلحا علميا؟ وإن كانت الإجابة: نعم، فما المفهوم المحدَّد الذي يدلُّ عليه هذا المصطلح؟ وإن كان (الموضع) مصطلحا علميا له مفهوم محدَّد، أدلالة هذا المفهوم محصورةٌ في جزئية معينة من جزئيات الدرس النحوي العربي كمصطلح (فاعل) مثلا؟ أم هو مفهوم مُتَشَعِّبٌ يبدو كأنه رأسُ هرمٍ لمنظومةٍ متكاملة من المبادئ التي تُشَكِّلُ بناء نظريا مترابطا اعتُمِدَ عليه في تفسير كثير من الظواهر النحوية العربية كمصطلح (العامل) مثلا؟

لنفتَرِض في البدء أنَّ الإجابة عن السؤال الأول هي: نعم، ومهما تكن الإجابة عن السؤال الثالث فإنَّه يصعُب علينا أن نزعُمَ بأنَّ كلمة (موضع) لم تُستعمَل في كتاب سيبويه إلا بوصفها مصطلحا علميا مثلما كان استعمال مصطلح (الفاعل)، أو مصطلح (العامل) مثلا. وأودُّ أنْ أُشير هنا إلى أمر مهم بالنسبة لدراسة المصطلح في كتاب سيبويه هو: أنَّ بعض الكلمات التي استُعملت دالة على مفهوم نحويٍّ ما قد لا ينحصرُ استعمال سيبويه إياها في الدلالة على ذلك المفهوم النحويِّ نفسه. ومنها الكلمة التي بين أيدينا (موضع)[1].

(١) رُبما كان هذا واحدا من أسباب التساهل في النظر إلى مفهوم مهم في الدراسة النحوية العربية كمفهوم (موضع)، في حين نجد صرامةً ظاهرة في استعمال كلمات برزت بوصفها مصطلحات محدَّدة المعنى منذ البداية. وربما كان هذا أحد موجِّهات مسار الدراسات النحوية العربية بعد سيبويه.

والسؤال الآن: كيف نميِّزُ بين استعمال كلمة (موضع) في كتاب سيبويه بوصفها مصطلحاً علمياً يدلُّ على مفهوم نحويٍّ معين، واستعمالها استعمالا آخر بمعنى لغوي آخر غير معنى المفهوم النحويّ لهذه الكلمة؟

من الأمور التي تُساعد على هذا التمييز: معرفةُ حقل الدراسة الذي استُعمِلت فيه هذه الكلمة بوصفها مصطلحا له مفهوم محدَّد. فكلمة (موضع) الواردة في عنوان هذه الأطروحة مرتبطة بالدراسة النحوية، وقد ترد كلمة (موضع) وصاحب الكتاب يناقش أمرا في بنية الكلمة المفردة، فيذكر موضع فاء الكلمة كقوله: «هذا باب ما يلزمه بدل التاء في هذه الواوات التي تكون في موضع الفاء»[1]، أو موضع عين الكلمة كقوله: «هذا باب ما الياء والواو فيه ثانية وهما في موضع العين منه»[2]، أو موضع لام الكلمة كقوله: «هذا باب ما الهمزة فيه في موضع اللام من بنات الياء والواو»[3]. وقد ترد وصاحب الكتاب يتكلم عن الأصوات فيصف بعضها بأنها من موضع واحد في النطق؛ فاستعمال كلمة موضع في حقل الدراسة الصرفية أو الصوتية يفيد بأننا لسنا أمام المعنى نفسه لكلمة موضع في الدراسة النحوية. فمعرفة حقل الدراسة أمر مهم في تمييز استعمال كلمة ما بمعنى معيّن في حقلٍ، أو استعمالها بمعنى آخر في حقلٍ آخر.

وعلى الرغم من أهمية معرفة حقل الدراسة الذي استُعمِلت فيه الكلمة بمعنى مصطلحيّ معيّن فإنَّ هذا لا يعني أننا ميَّزنا الكلمة/ المصطلح بتمييزنا

---

(١) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ٤: ٣٣٤ .

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤: ٣٣٩ .

(٣) سيبويه، الكتاب، ٤: ٣٧٦

حقل الدراسة؛ فالكلمة نفسها قد تُستَعمل في حقل الدراسة نفسه بمعنى مصطلحيّ وبمعنى آخر غير مصطلحيّ، وهذا هو الحاصل في استعمال كلمة موضع في الكتاب، فهي ترد بمعان مختلفة في سياقات مختلفة أثناء التحليل النحوي. ومع ذلك فتمييز حقل الدراسة يُضَيِّقُ مساحة البحث حين يثبت للباحث أنَّ كلمة موضع لم تُستعمَل في الدراسة الصرفية والصوتية بالمعنى المصطلحيّ نفسه الذي قد تُستعمل به في الدراسة النحوية.

ومن أهم الأمور التي يُميَّزُ بها معنى الكلمة النظرُ إليها في داخل السياق الذي وردت فيه، ثم الاجتهاد في مُقاربة معناها الدقيق في ذلك السياق. والكلمة التي بين أيدينا الآن هي (موضع)، وهي كلمة ليست بغريبة المعنى، وهذا ما يجعل تفسيرَ معناها أمرا ليس بالهيّن، فقد أشار صاحبُ الكتاب نفسه إلى مشقّة تفسير الواضح إذ قال: «الواضحُ عند كلٍّ أحد هو أشدُّ تفسيرًا؛ لأنَّه يوضَح به الأشياء، فكأنه تفسير التفسير. ألا ترى أنّ لو أنَّ إنسانًا قال: ما معنى أيّان؟ فقلت: متى، كنتَ قد أوضَحت. وإذا قال: ما معنى متى؟ قلت: في أي زمان، فسألك عن الواضح شقَّ عليك أن تجيء بما توضِحُ به الواضح»(١).

ومن الأمور التي تُساعدُ على الوصول إلى أقرب معنى لكلمة موضع داخل سياق ما إحلالُ الكلمة التي تُفسَّرُ بها في مكانها في السياق نفسه، ثم النظر في مدى أداء هذه الكلمة المعنى الذي أدته كلمة موضع في ذلك السياق.

وقبل أن أخوض في بيان المعاني التي وجدت كلمة موضع دالة عليها في نصوص مختلفة من الكتاب أذكرُ المعنى المعجمي للموضع. جاء في اللسان: «المواضعُ معروفةٌ، واحدها مَوْضِعٌ، واسم المكان: المَوْضِعُ، والموضَعُ بالفتح،

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ٢٣٥.

الأخيرُ نادر... [ثم قال:] والمَوْضِعُ مصدرُ قولك: وضعت الشيء من يدي وضعًا ومَوضوعا، وهو مثل المعقول، ومَوضِعًا». [لسان العرب، مادة وضع]. ونَسَبَ الجوهري إلى الفراء سماع لغة فتح الضاد. [الصحاح، مادة وضع]. ولم أقف على زيادة في المعنى المعجمي لكلمة موضع في المعاجم التي اطلعت عليها، لكنَّ بعض المعاجم توردُ معانيَ متعدِّدة للفعل وَضَعَ، وهذا التعدُّد في معاني الفعل تُبينه السياقات المختلفة التي يرد فيها.

ويَلحَظُ الباحثُ أنَّ الدلالة الصرفية المطّردة لصيغة (مَفْعِل) على المكان كان لها حضور قويّ في معنى (مَوْضِع)، وقد تسبَّب ذلك في أن تنازع دلالة الصيغة الصرفية الدلالاتِ اللغوية الأخرى التي ربما تكون أقرب إلى مراد صاحب الكتاب، ولولا أنَّ السياق يدعم اختيار دلالة أخرى غير المكان لما ثبتت تلك الدلالات في وجه دلالة الصيغة الصرفية لـ(مَوْضِع).

أمّا ما يُمكن أن تُفَسَّرَ به كلمةُ (موضع) في الكتاب، كما ظهر للباحث، فهو قسمان: معاني مُعجمية، ومفهوم اصطلاحيّ هو المراد في عنوان هذا البحث.

أمَّا المعاني المعجميّة فهي كما يلي:

الموضع = المكان.

دلالة (موضِع) على المكان دلالة متجَذِّرة في بنيتها الصرفية (مَفْعِل)، وقد فُسِّر المكان في بعض المعاجم بأنّه «الموضِع» [القاموس المحيط، مادة مكن]. وجاء في الكتاب في باب ما ينتصب من الأماكن والوقت: «ومن ذلك قول العرب: هو مَوضعَه، وهو مكانَه»(١). والموضعُ والمكانُ كلاهما من الواضح الذي وصفه سيبويه بأنّه أشدُّ تفسيرا.

و(مكان) الذي جاءت كلمة (موضع) بمعناه في الكتاب يختلف المراد به

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٤٠٦.

بحسب السياق، فقد تعني (موضع) مطلق مكان في الأرض، أي مطلق بقعة، ومنه: «ولو كانت عرفات نكرةً لكانت إذًا عرفات في غير موضعٍ»[١].

وقد تعني (موضع) مكانًا نكرة مخصوصة، ومنه: «إلا أنَّ رجلاً لو كان خلف حائطٍ، أو في موضع تجهله فيه، فقلت: مَنْ أنت؟ فقال: أنا عبدُ الله منطلقاً في حاجتك، كان حسنًا»[٢].

وقد تعني (موضع) بقعةً من الأرض معينة، كقوله في النسب إلى حروراء: «وقالوا في حَروراءَ وهو موضع: حَرُوريّ»[٣].

وقد تعني (موضع) الظرف المكانيّ، ومنه: «وذلك قولك: أنت خلفَ عبدالله، وأمامَ زيد، وقُدَّام أخيك. وكذلك سائر هذه الحروف. وهذه الظروفُ أسماء، ولكنها صارت مواضعَ للأشياء»[٤].

وقد تعني (موضع) مكان الحرف في الكلمة من حيثُ رُتبتُه بين حروف الكلمة، ومنه قوله في ألف أفعى وأعمى: «ومع هذا أنّ هذه الألفات حروفُ إعراب، ألا ترى أنَّه لو كان في موضعها غير الألف دخله الرفعُ والنصب والجر كما يدخل راءَ أحمر»[٥].

وقد تعني (موضع) مكان الحرف في الكلمة مقابل الحرف في الميزان، ومنه قوله: «ويقوّي هذا ألندد؛ لأنّ الدالين من نفس الحرف، إحداهما موضع

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٣: ٢٣٣. وانظر دلالة موضع على مطلق مكان: سيبويه: ١: ٤١٠.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ٨١.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٣: ٣٣٦.

(٤) سيبويه، الكتاب، ١: ٤٢٥. وانظر دلالة موضع على الظرف المكانيّ: سيبويه، ١: ٤٠٦، ٢: ٨٧، ٩٠، ١٢٨، ١٣٢، ١٤١، ١٤٢.

(٥) سيبويه، الكتاب، ٤: ١٦٥ وردت موضع بهذا المعنى في الصفحة نفسها ثلاث مرات. وانظر دلالة موضع على ترتيب الحرف في الكلمة: سيبويه، ٤: ٣٠٨، ٣١٨، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٢٤، ٣٢٩.

العين، والأخرى موضع اللام»[1]. والفرق بين معنى موضع هنا ومعناه في ترتيب الحرف في الكلمة أنّه هنا يقابل حرفا في الميزان دون اهتمام برتبة هذا الحرف في الكلمة التي يرد فيها، أما في ترتيب الحرف في الكلمة فإنّ الاهتمام بالترتيب لا بما يُقابله في الميزان.

وقد تعني (موضع) رُتبة كلمة ما في تركيب الجملة التي وردت فيها؛ أي مكانها في التركيب، من ذلك قوله بعد أن ذكر عدم الفصل بين (أنْ) وأخواتها والفعل: «ولا تكونُ إلا في أوَّل الكلام لازمةً لموضعها لا تفارقه»[2]. فهو هنا يتكلَّم عن ترتيب الكلمة «أول الكلام»، ثم يذكر لزومها «لموضعها»؛ أي مكانها الذي ذكره وهو أول الكلام. ومن ذلك أيضًا قوله في تعليل جرٍّ النعت إتباعا للمضاف إليه المنعوت لا للمنعوت في «هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ»: «ولأنَّه في موضعٍ يقعُ فيه نعتُ الضبّ»[3]. فالنعت يلي المنعوت في تركيب الجملة[4]، والمكان بعد «ضبٍّ» مكان يحتمل ورود نعت الضبّ فيه، فـ(موضع) هنا معناه رتبة الكلمة في تركيب الجملة[5].

وقد تعني (موضع) حلول كلمة في مكان أخرى من غير اهتمام برتبتها في التركيب، وإنما يُراد مجرَّد حلولها في المكان نفسه في الاستعمال اللغوي نفسه، ومنه قولُ سيبويه مُخبرا عن ضمير الشأن: «ومما يُضمَرُ لأنّه يُفسِّره ما بعده

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٣٠. وانظر دلالة موضع على هذا المعنى: سيبويه، ٣: ٤٥١، ٥٤٦، ٦٠٢، ٤: ١١٥، ٢٣٤، ٢٣٩، ٢٦٩، ٢٧٦، ٢٨٩.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٣.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ٤٣٦. وانظر في دلالة موضع على هذا المعنى: سيبويه، ١: ٢٦، ٣١، ٢: ١٥٦، ٣: ١١.

(٤) انظر في ذلك: سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٩.

(٥) أودُّ أن أشيرَ هنا إلى أنَّ الرتبة جزءٌ من دراسة الموضع بمفهومة الاصطلاحيّ؛ لكنّها ليست هي المفهومَ الاصطلاحيّ نفسه للموضع.

ولا يكون في موضعه مُظهَرٌ قول العرب: إنه كرامٌ قومك، وإنه ذاهبةٌ أمتُك، وفاعلةٌ فلانة»[1]. فموضعه هنا أي مكانه، فالاسم الظاهر لا يُستعمل مكان ضمير الشأن. ويصلحُ أن يُعبَّر عن (مكانه) في تفسير موضعه هنا بـ(بدلا منه)، أي لا يقع الاسم الظاهر بدلا من ضمير الشأن. وقد جاء في الكتاب ما يؤيد تفسير موضعه بمكانه أو بدلا منه، قال: «ومن ذلك قولُ العرب: هو موضِعَه، وهو مكانَه، وهذا مكانَ هذا، وهذا رجلٌ مكانَك، إذا أردتَ البدل. كأنك قلت: هذا في مكان ذا، وهذا رجلٌ في مكانك. ويقالُ للرجل: اذهب معك بفلان، فيقول: معي رجلٌ مكان فلان، أي معي رجلٌ يكون بدلاً منه، ويُغني غناءه، ويكون في مكانه»[2].

وقد تعني (موضع) مخرج الصوت، ومخرج الصوت هو مكان خروجه، فالمخرج اسم مكان، كما أنّ الموضع اسم مكان. ومنه قوله في سبب إدغام صوتين من مخرج واحد: «لأنّه لمّا كانا من موضع واحد ثقُل عليهم أن يرفعوا ألسنتَهم من موضعٍ ثم يُعيدوها إلى ذلك الموضعٍ للحرف الآخر، فلمّا ثقُلَ عليهم ذلك أرادوا أن يرفعوا رفعةً واحدةً»[3]. وقد ورد في الكتاب استعمال (موضع) و(مخرج) كأنهما مترادفتين، قال: «هذا باب الحرف الذي يُضارَعُ به حرفٌ من موضعه والحرفُ الذي يُضَارعُ به ذلك الحرف وليس من موضعه،

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٧٦. وانظر في دلالة موضع على هذا المعنى: سيبويه، ٢: ٢٢، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٦٣، ٣: ١٢، ٩١، ١٤٤.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ٤٠٦-٤٠٧.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٣: ٥٣٠. وانظر في دلالة موضع على هذا المعنى: سيبويه، ٣: ٤٤٨، ٥٢١، ٥٢٤، ٥٢٩، ٤: ١٠٤، ١٠٨، ١٣٧، ١٧١، ١٧٤، ١٧٥، ٢٤٠، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٤، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٣٥، ٣٦٥، ٣٦٧، ٣٧٣، ٤١٧، ٤٢٤، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٦، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٣، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٩، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨٢، ٤٨٤.

فـأمّا الذي يُضـارَعُ به الحـرف الذي من مـخـرجه فـالصـاد السـاكنة إذا كـانت بعدها الدال، وذلك نحو: مَصْدَر»[1].

وقـد تعني (مـوضع) مـكان تناول مـوضـوع مـا في الكتـاب، كـأن يُشـيـر إلى قضية لغوية ما، ثمّ يقول: «وسترى ذلك في موضعه»[2]. أو: «وسنبين ذلك في موضعه»[3]. أو: «وقد بُيِّن أشباه هذا في موضعه»[4].

وقـد تعني (مـوضـع) مكانا ويُخصُّ فـي السـيـاق بجـزء من جـسم الإنسـان، ومنه مكان اللسان ومستقرّه في قوله واصفا القلقلة: «واعلم أنّ من الحروف حروفًا مُشْرَبة ضُغِطَت من مواضِعها، فإذا وقفتَ خرجَ معها من الفم صُوَيتٌ، ونبا اللسانُ عن موضِعِه، وهي حروف القلقلة»[5].

الموضع = المنزِلة

وردت كلمـة (مـوضع) في الكتـاب وأقـرب معنـى لهـا هو (المنزِلة) فـي قـوله:

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٧٧. وانظر في ذلك أيضًا: سيبويه، ٤: ٤٥٣. ويُلحَظُ أنَّ استعمال (موضع) بمعنى نخرج الصوت قد يتضمَّنُ إشارةً يُمكنُ وصفُها بأنَّها اصطلاحية، لكنَّها ليست نحوية (أي أنَّ معنى موضع هنا ليس مصطلحًا في حقل الدراسة النحوية)، كما أنَّ سيبويه قد استعمَلَ مصطلح (المخرَج) في الدراسة الصوتية وهو المصطلحُ الغالب هنا.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ١٤، ٢٦٨.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ٦١.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٣: ٢٤٨. وانظر في دلالة موضع على هذا المعنى: سيبويه، ٢: ٤٠٩، ٣: ٣٥٦، ٤: ٣١٣.

(٥) سيبويه، الكتاب، ٤: ١٧٤. وانظر في دلالة موضع على جزء من جسم الإنسان: سيبويه، ٢: ١٩١، ٣: ٤٨٤.

وانظر في الكتـاب نصوصًا وردت فيهـا كلمـة (مـوضع) وأقـرب معنى لهـا (مكان): سيبويه، ١: ٥٥، ١٢٥، ٢: ٣١، ٣٢، ١٥٦، ١٧٦، ١٨٥، ٣٤٤، ٤٠٤، ٣: ١٠، ١١، ١٢، ٥١، ٦٤، ١١٤، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٥، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٥، ٢١٥،٢٢٤، ٣٢٧، ٣٤٩، ٥٤٥، ٥٤٦.

«هذا باب ما شُبِّه من الأماكن المختصَّة بالمكان غير المختَص، شُبِّهت به إذ كانت تقعُ على الأماكن، وذلك قول العرب سمعناه منهم: هو منِّي منزلةَ الشِّغاف، وهو منِّي منزلةَ الولد.

ويدلّك على أنَّه ظرف قولك: هو مني بمنزلة الولد، فإنما أردت أن تجعله في ذلك الموضع»[1].

ولم أقف في الكتاب على نصٍّ غير هذا وردت فيه كلمة موضع بهذا المعنى. والمنزلة مرتبطة بالمكان، لذا أوردت هذا المعنى بعد دلالة (موضع) على المكان مباشرة، لكن دلالة المنزلة هنا تميل إلى المكانة المعنوية، لا المكان الحسّي.

الموضع = المقياس

وردت كلمة (موضع) في الكتاب وأقرب معنى لها هو (المقياس) في قوله أثناء عده معاني حرف الجر (مِنْ): «وكذلك: هو أفضلُ من زيدٍ، إنما أراد أنْ يُفَضِّله على بعضٍ ولا يَعُمّ. وجَعلَ زيداً الموضعِ الذي ارتفعَ أو سَفَلَ منه في قولك: شَرٌّ من زيد»[2]. فزيد هو الموضع الذي يرتفع منه أو يسفل منه، وأقرب معنى يبدو لي هنا هو أنَّ زيدا، بوصفٍ معين، يمثِّلُ درجةً معينة من الفضل أو الشر يُرتقى فوقها، أو يسفل منها، فكأنه يُمثِّلُ درجة يُقاسُ بها شيء ما. وألمحُ هنا ارتباطا بين هذا المعنى ومعنى (مكان)، وقد ورد في النكت للأعلم الشنتمري ما يؤيد فهم وجود هذا الارتباط، قال: «والأولى في هذا أن يُجعلَ من باب ابتداء الغاية؛ لأنّه إذا قال: هو أفضلُ من زيد، فقد ارتفعَ عن محل زيدٍ وعن مكانه، وارتفاعه عن محل زيدٍ هو ابتداء ارتفاعه حتى يُفضي بذلك

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٤١٢-٤١٣.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤: ٢٢٥.

إلى أنه أفضلُ من كلّ مَنْ محله كمحل زيد أو دونه، لأنه ارتفع عن ذلك المكان»[1].

ولم أقف في الكتاب على نصٍّ غير هذا وردت فيه كلمة موضع بهذا المعنى.

الموضع = موقوع الفعل

وقد ترد كلمة (موضع) وأقرب معنى لها هو (موقوع الفعل)؛ أي مَن وَقَع عليه فعل الفاعل. من ذلك قوله: «وتقول: أضربت زيدًا أم قتلته؟ فالبدء هنا بالفعل أحسنُ؛ لأنك إنما تسأل عن أحدهما، لا تدري أيّهما كان، ولا تسأل عن موضِع أحدهما، فالبدء ههنا بالفعل أحسنُ»[2]. فمعنى (موضع أحدهما) في هذا النص هو مَنْ وقَعَ عليه الفعلُ، وهو المفعول به. ويؤيد هذا التفسير واختيار تعبير (موقوع الفعل) لتفسير (موضع الفعل) قول سيبويه نفسه: «وتقولُ: ما ضربتُ أحدًا يقولُ ذاك إلا زيدًا، لا يكونُ في ذا إلا النصبُ؛ وذلك لأنك أردت في هذا الموضعِ أن تُخبرَ بموقوعِ فعلك، ولم تُرِد أن تُخبِر أنَّه ليس يقولُ ذاك إلا زيدٌ، ولكنَّك أخبرتَ أنك ضربت ممن يقولُ ذاك زيدًا»[3]. فالمفعول به (زيد) هو المعبَّر عنه بـ«موقوع الفعل».

الموضع = الاستعمال اللغوي

كثيرًا ما ترد كلمة (موضع) في الكتاب بعد استعمال لغويّ عربي عُرِض لتحليله، وغالبًا ما يُشارُ باسم الإشارة (هذا) أو نحوه إلى الاستعمال اللغويّ

---

(١) أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظِه وشرح أبياته وغريبه، دراسة وتحقيق رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م، ٢: ٢٦٥.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣: ١٧١.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣١٣. وانظر في ورود (موضع) بمعنى (موقوع الفعل): سيبويه، ٢: ١٩١، ٣١٤.

المذكور قبل ذكر كلمة موضع مباشرة، فيقال: «في هذا الموضع» مثلا. وأقرب معنى لـ(موضع) في مثل هذه الحال، كما يظهر للباحث، هو الاستعمال اللغوي المعروض للتحليل.

ويتنوعُ الاستعمال اللغوي الوارد، وبناء عليه فقد تُضيَّق دلالة (الاستعمال اللغوي) بالوصف أو بغيره. فقد يُرادُ بالموضع الاستعمال اللغوي المعيَّن المذكور، أي الصورة التركيبة الملفوظ بها، وذلك بأن يورد صاحبُ الكتاب استعمالا لغويا معيَّنا استعملته العربُ بصورة معينة ولم يجده صاحبُ الكتاب واردا في غيره من الاستعمالات اللغوية، كنصب (غدوة) بعد (لدن)، ومجيء خبر (عسى) اسما مفردا... إلخ. ومنه قوله في استعمال بعض العرب (مِنْ) و(مُنْ) في القسم: «واعلم أنّ من العرب مَن يقول: مِنْ ربي لأفعلنّ ذلك، ومُنْ ربي إنك لأشِرٌ، يجعلها في هذا الموضع بمنزلة الواو والباء في قوله: والله لأفعلنَّ. ولا يُدخلونها في غير (ربِّي)، كما لا يُدخلون التاء في غير (الله)، ولكنّ الواو لازمةٌ لكل اسم يُقسَمُ به، والباء... [إلى أن قال:] ولا تدخلُ الضمة في (مِنْ) إلا ههنا»(1). فقوله: «ولا يُدخلونها في غير (ربي)»، ثم تشبيه استعمالها باستعمال التاء في القسم يؤيد تفسير قوله: «في هذا الموضع» بالاستعمال اللغويّ المعين المذكور وهو استعمال (مِن) في القسم، واختصاص ذلك بالقسم بـ(ربِّي)؛ كما أنَّ قوله: «ولا تدخلُ الضمة في (مِنْ) إلا ههنا» يؤيّدُ هذا الفهمَ.

وقد يكون المعنى الأقرب لـ(موضع) هو النمط التركيبي المذكور وليس الصورة الكلامية المُمثَّل بها، إذ يكون القصد في النقاش إلى النمط التركيبي لا الصورة الكلامية نفسها، كالترخيم في النداء، وتركيب (لا) النافية مع اسمها... إلخ. ومنه قوله بعد ذكره ترخيم المنادى: «واعلم أنَّ الحرف الذي يلي ما حذفت

(1) سيبويه، الكتاب، ٣: ٤٩٩. وانظر ورود (موضع) بهذا المعنى: سيبويه، ١: ٥٨، ٢: ٨٧، ٣٦١، ٣٧٢.

ثابتٌ على حركته التي كانت فيه قبل أن تحذف، إن كان فتحًا أو كسرًا أو ضمًّا أو وقفًا؛ لأنك لم ترد أن تجعل ما بقي من الاسم اسمًا ثابتًا في النداء وغير النداء، ولكنّك حذفت حرف الإعراب تخفيفًا في هذا الموضع، وبقي الحرفُ الذي يلي ما حُذِف على حاله، لأنه ليس عندهم حرف الإعراب»[1]. فالموضع المقصود هنا هو التركيب من حرف النداء والمنادى المرخَّم، والترخيم في النداء لا يختصُّ به اسمٌ معين.

وقد يكونُ المعنى الأقربُ لـ(موضع) استعمالاً لغويًا ما دون تحديده، وفي هذه الحال تُذكر كلمةُ موضع نكرة. ومنه قوله بعد أن ذكر نصب (غدوة) بعد (لدن) ومجيء خبر (عسى) اسمًا مفردًا: «ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضعٍ على غير حاله في سائر الكلام، وسترى ذلك إن شاء الله»[2]. أي يجعلونه في استعمال لغويّ ما على غير حاله في سائر الكلام[3].

ويلحظ الباحث أنَّ (موضع) إذا كان بأحد معنييه: الاستعمال اللغوي المعين، أو النمط التركيبيّ للاستعمال الممثَّل به، فإنه يغلبُ أن تُسبق كلمة

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٤١. وانظر ورود موضع بهذا المعنى: سيبويه، ١: ٥٧، ٢: ٨، ٧٩، ٢٧٦، ٣٧٥، ٣: ١٤، ٦٣، ٥٠٠.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ٥١. وانظر ورود موضع بهذا المعنى: سيبويه: ١: ١٦، ٥٨، ٩٨، ١٢٣، ٢١٠، ٢: ٤٩، ١٦٦، ٢٨١، ٣٤٣، ٣٥٥، ٣: ٩٧، ١٣٣، ٣٧٤، ٤٧٩، ٥٦١، ٤: ١١١، ٤٤٥، ٤٧٣.

(٣) وانظر في ورود (موضع) وأقرب معنى لها هو الاستعمال اللغويّ: سيبويه، الكتاب، ١: ١٦٨، ٢٥٥، ٢٦٩،٢٩٤،٣٠٥، ٣٢٤، ٣٤٧، ٣٧٦، ٣٩٥، ٢: ٣٠، ٥٢، ٨٢، ١٣١، ١٥٧، ١٦٩، ١٨٦، ١٩٣، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٩٤، ٢٩٨، ٣٠٢، ٣١٠، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٨، ٣٢٦، ٣٤٣، ٣٦٤، ٣٨٨، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٧، ٤٠٧، ٤١٢، ٤١٨، ٣:٧، ١٠٥، ١٠٦، ١٣٥، ١٣٧، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٧، ١٥٠، ١٦٨، ٢٤٨، ٢٦٨، ٢٧٤، ٢٨٩، ٢٩٤، ٣٠٦، ٣١٣، ٣٣٢، ٣٣٨، ٥٠٦، ٥٠٨، ٥٣٠، ٥٦٦، ٤: ١١٤، ١٦٥، ٣١٤، ٣٨٣.

الموضع باسم الإشارة (هذا) أو نحوه، يُشارُ به إلى الاستعمال الذي يورده صاحب الكتاب. كما يلحظ أنّه في الاستعمال اللغوي بمعنييه: المعيّن، والنمط التركيبيّ، يُمكننا إحلال كلمة (هنا) بدلا من (الموضع)، ويُراد بها المعنى نفسه المراد بكلمة موضع. وقد جاء في الكتاب ما يؤيد هذا في بعض النصوص، كقوله: «وسألت الخليلَ عن قولهم: أقسَمتُ عليك إلا فعلتَ، ولما فعلتَ، لِمَ جاز في هذا الموضع وإنما (أقسَمتُ) هاهنا كقولك: والله؟ فقال: وجهُ الكلام: لتَفْعَلَنَّ، هاهنا، ولكنَّهم إنما أجازوا هذا لأنَّهم شبّهوه بنشدتُكَ اللهَ، إذ كان فيه معنى الطلب»[1]. فسيبويه نفسه استعمل (هذا الموضع)، و(هاهنا) وكلاهما يؤدي المراد نفسه. كما نقل عن الخليل تعبيره بـ(هاهنا) في جوابه.

الموضع = لغة معينة لناس من العرب

وردت كلمة (الموضع) في أحد نصوص الكتاب وأقرب معنى يمكن أن تُفَسَّر به هو (لغة معينة لناس من العرب). قال سيبويه ذاكرا لغة نصب تمييز (كم) الخبرية: «واعلم أنّ ناسًا من العرب يُعمِلونها فيما بعدها في الخبر كما يُعمِلونها في الاستفهام، فينصبون بها كأنها اسمٌ منوَّن. ويجوزُ لها أن تعمَلَ في هذا الموضِع في جميع ما عَمِلَتْ رُبَّ إلا أنَّها تَنْصِب»[2].

فأقربُ معنى للموضع في هذا النص، كما يظهر لي، هو اللغة المعيَّنة التي تنصب تمييز (كم) الخبرية، فنحنُ نستطيعُ أن نقول هنا: في هذه اللغة، بدلا من قوله: في هذا الموضع، دونَ أن نُخِلَّ بالمراد. وقد يُقال إنه يُمكننا أن نُفَسِّر الموضع هنا بالاستعمال المذكور، وهذا صحيح، لكننا لا نجد سيبويه مثَّل بأي استعمال في هذا النص، بل ذكر أنَّ «ناسا من العرب» لهم لغة ينصبون فيها تمييز (كم) الخبرية كما ينصبونه في (كم) الاستفهامية؛ لذا كان المعنى الأقرب

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٣: ١٠٥-١٠٦. وانظر مثل هذا النص: سيبويه: ٣: ٧.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢/ ١٦١.

للموضع، عندي، هو اللغة المعينة المذكورة.

ولم أقف على نصٍّ غير هذا يُمكن تفسير الموضع فيه باللغة المعينة.

الموضع = الكلامُ مُشافهة (أي الاتّصال اللغويّ مشافهة)

وردت كلمة (موضع) في أحد نصوص الكتاب وأقرب معنى يُمكن أن تُفَسَّر به هو (اتصال لغوي شفهيّ). جاء في تعليل اختصاص باب النداء ببعض الظواهر اللغوية: «وإنما فعلوا هذا بالنداء لكثرته في كلامهم، ولأنَّ أول الكلام أبدًا النداء، إلا أن تدَعَه استغناء بإقبال المخاطَب عليك، فهو أوّل كلِّ كلام لك به تعطفُ المُكَلَّم عليك؛ فلمّا كثُر وكانَ الأولَ في كل موضعٍ حذفوا منه تخفيفًا»[1]. فالجمل الثلاث: «أوّل الكلام أبدًا النداء»، و«فهو أوّلٌ كل كلام لك به تعطف المكلَّم عليك»، و«وكان الأوّل في كل موضع» تتكاتف في إعطاء معنى (موضع) في هذا النَّص، وهو الاتّصال اللغوي مشافهة.

والمراد بالكلام في هذا النصّ،كما أفهمه، هو الاتصال اللغوي مشافهة، لا الكلام بمعناه الاصطلاحيّ في الدراسة النحوية العربية.

ولم أقف على نصٍّ غير هذا يُمكن تفسير الموضع فيه بالاتصال اللغوي مشافهة.

الموضع = القسم من أقسام الكَلِم

وقد ترد كلمةُ (موضع) وأقرب معنى يُمكن أن تُفَسَّر به هو (قسم من أقسام الكلم)، من ذلك قوله في فعل الأمر معتلّ اللام إذا سُمِّيَ به: «وتقولُ: رأيتُ إرميَ قبلُ، يبيِّن الياء؛ لأنَّها صارت اسمًا، وخرجت من موضع الجزم، وصارت من موضع يرتفع فيه وينجرّ وينتصب.

وإذا سميت رجلًا بِـ(عِهْ) قلت: هذا وَعٍ قد جاء، صيَّرتَ آخره كآخر (ارمِه)

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٠٨.

حين جعلته اسمًا»[1]. فكلمة (إرمي) خرجت من استعمالها مرادًا بها الأمر إلى استعمالها اسما علما، فجرت مجرى الأسماء. فهي بتعبير سيبويه «خرجت من موضع الجزم»، يعني فعل الأمر. وبتعبيره أيضًا «صارت من موضع يرتفع فيه وينجرّ وينتصب»، يعني الاسم. وأنا أربط هنا بين قوله: «صارت اسمًا»، وقوله: «صارت من موضع يرتفع...»، فالاسم في «صارت اسمًا»، هو الموضع في «صارت من موضعٍ...». فـ(موضع) في هذا النص يعني، كما أفهمه، قسمًا من أقسام الكلم.

الموضع = الكلمة

وقد ترد كلمة (موضع) وأقرب معنى يمكن أن تُفسَّر به هو (كلمة)، من ذلك قوله ذاكرًا غلبة بناء صرفي في نوعٍ من الاسم: «وقد يختصّون الصِّفة بالبناء دون الاسم، والاسم دون الصفة، ويكون البناءُ في أحدهما أكثرَ من الآخر، يعني في مثل: إمخاض، وإسلام، وهو في المصادر أكثر، وإنما جاء صفة في موضعٍ واحدٍ، قالوا: إسكاف»[2]. فهو هنا يذكر أنَّ استعمال البناء الصرفي (إفعال) أكثر في المصادر. ثم يذكر أنَّه جاء صفة في موضعٍ واحد، والموضع هنا هو كلمة (إسكاف)، فأقرب معنى لـ(موضع) في هذا النصِّ هو (كلمة)، ولو وضعنا (كلمة) في مكان (موضع) في هذا النص ما اختل المعنى، نقول: وإنما جاء صفة في كلمة واحدة، قالوا: إسكاف.

الموضع = المعنى

وقد ترد (موضع) وأقرب معنى لها هو (معنى)، من ذلك قوله ذاكرا احتمال ورود معنى الماضي في الفعل المستعمل بصيغة المضارع: «وقد تقع

---

(1) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣١٨.

(2) سيبويه، الكتاب، ٤: ٢٥٠.

(نفعلُ) في موضع (فعَلنا) في بعض المواضع، ومثل ذلك قوله لرجلٍ من بني سلول مولَّد:

ولقد أمرُّ على اللئيم يسبُّني
فمضيتُ ثُمَّت قلتُ لا يعنيني[1]

واعلَم أنّ (أسيرُ) بمنزلة (سرتُ) إذا أردت بأسير معنى سرت»[2].

(١) سيبويه، الكتاب، ٣: ٢٤. وانظر البيت: أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، الكامل، تحقيق محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٤١٨هـ١٩٩٧م، ٢: ٩٨٣، وروايته: "فأجوزُ ثُمَّ أقول لا يعنيني". أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص في صنعة الإعراب، تحقيق محمد علي النجّار، دار الكتاب العربي، بيروت، ٣: ٣٣٠ في سياق مجيء الفعل بصيغةٍ ودلالته على زمن غير زمن صيغته، فهو يؤيد تفسير (موضع) هنا بـ(معنى). أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني النحويّ، قرأه وعلّق عليه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ومطبعة المدني، جدة، ط ٣، ١٤١٣هـ١٩٩٢م، ٢٠٦ قال: "أمرُّ هنا بمعنى مررتُ" وهذا يؤيد تفسير (موضع) بـ(معنى) أيضًا. الأعلم الشنتمري، النكت، ٢: ٣٢٢، و شرح أبيات سيبويه المسمى تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب، خرّج شواهده عدنان محمد آل طعمة، مؤسسة البلاغ، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ١٩٩٩م، ١: ٤٧٣ وقال فيه: "أمرُّ في معنى مررتُ". أبو محمد عبدالله جمال الدّين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاريّ المصريّ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ١٤١٦هـ١٩٩٦م، ١: ١١٩، و٢: ٧٤٢. جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ١٩٩٨م، ١: ٣٦ قال: "أي مررتُ".

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣: ٢٤. ويؤيد تفسير موضع في هذا النص بـ(معنى) قول سيبويه نفسه: "وتقول: إنْ فعلَ فعلتُ، فيكونُ في معنى: إن يفعل أفعل". سيبويه، ١: ١٦. وانظر في استعمال الماضي بمعنى المضارع في جملة الشرط وقد استعمل فيها سيبويه (موضع) بمعنى (معنى): سيبويه، ٣: ٥٥.

فقوله: «أسيرُ بمنزلة سرتُ إذا أردت بأسير معنى سرتُ» يؤيد تفسير (موضع) بـ(معنى) في قوله: «وقد تقع نفعلُ في موضع فعلنا». كما يؤيده تعليق بعض النحاة الذين أوردوا هذا البيت في سياق ذكرهم مجيء المضارع ومعناه ماضٍ[1].

ومن النصوص التي وردت فيها كلمة (موضع) في الكتاب وأقرب معنى لها هو (معنى) قوله بعد أن ذكر أنّ نصب الفعل المضارع بعد واو المعيّة بـ(أنْ) المضمرة: «وتقولُ: لا يسعني شيءٌ ويعجزَ عنك، فانتصاب الفعل هاهنا من الوجه الذي انتصَبَ به في الفاء، إلا أنّ الواو لا يكونُ موضعها في الكلام موضعَ الفاء»[2]. ويؤيد تفسير (موضع) بـ(معنى) في هذا النص قولُ سيبويه نفسه في صدر باب الواو بعد أن ذكر بعض ما تتفق فيه الفاء والواو: «واعلم أنَّ الواو وإنْ جرت هذا المجرى فإنَّ معناها ومعنى الفاء مختلفان»[3]. فأقرب تفسير لـ(موضع) في النص الأول هو (معنى) في النص الثاني. فالواو التي يُنصب الفعل المضارع بعدها بـ(أنْ) المضمرة تُفيدُ المعيَّة، والفاء التي يُنصب الفعل المضارع بعدها بـ(أنْ) المضمرة تُفيد السببيّة.

الموضع = الغرض

تقرَّر لدى سيبويه أنَّ الأمرَ والنهيَ غرضان يُستعملُ الفعلُ للإفصاح عنهما، وقد صرَّح بذلك في كتابه أكثر من مرة، قال: «والأمرُ والنهيُ لا يكونان إلا بفعل»[4].

---

(١) انظر تعليق بعضهم في تخريج البيت أعلاه.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣: ٤٣.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٣: ٤١. وانظر نصوصا أخرى وردت فيها (موضع) وأقرب معنى لها هو (معنى): سيبويه، ١: ١٠٧، ٢٤٣، ٢٤٤، ٣٧٨، ٢: ٥٤، ١١٦، ٣٤٨، ٣: ٣٥، ٤٢، ١٢٣، ١٣١، ١٦٣، ١٦٦، ١٨٦، ٢٧٤، ٢٨١، ٤: ٢٢٧.

(٤) سيبويه، الكتاب، ١: ١٣٨. وانظر تصريحه بذلك أيضًا: سيبويه، ١: ١٣٧، ١٤٤، ٢٤٢، ٣٣٥.

وقد عبَّر سيبويه عن الأمر والنهي بـ(موضع) في قوله: «هذا بابٌ من الفعل سُمِّي الفعلُ فيه بأسماء لم تؤخَذ من أمثلة الفعل الحادث وموضعها من الكلام الأمرُ والنهي»(١). كما عبَّر عن الاستفهام بـ(الموضع) في قوله: «وأمَّا الاستفهام فإنهم أجازوا فيه النصب؛ لأنهم يستعملون الفعل في ذلك الموضع كثيرًا»(٢). والجامعُ بين الأمر والنهي والاستفهام أنَّها أغراض يُعبَّرُ عنها بأساليب معينة من الكلام؛ فإذا قيلَ: إنّ الأمر موضعٌ، والنهي موضعٌ، والاستفهام موضعٌ، فأقربُ معنى يُمكن أن يُفسَّر به (موضع) هنا هو الغرض(٣).

الموضع = الباب

وقد ترد كلمة (موضع) في الكتاب وأقرب معنى يُمكن أن تُفَسَّر به هو (باب)، من ذلك وصف النداء بأنَّه «موضع تخفيف»(٤)، و«موضع حذف»(٥). وقوله في النفي بـ(لا) العاملة عمل (إنّ) إنه «موضع حذف وتخفيف، كما أنّ النداء كذلك»(٦).

وقد نجد سيبويه يعبِّر في النص نفسه بالموضع مرة، وبالباب أخرى، وهو يصفُ الشيء نفسه. كقوله في سقوط التنوين من اسم (لا) المضاف: «وإنما يذهبُ التنوين منه كما يذهبُ منه في غير هذا الموضع...» إلى أن قال: «فإذا كففت التنوين وأضفت كان بمنزلته في غير هذا الباب»(٧). فالموضع في قوله:

(١) سيبويه، الكتاب، ١:٢٤١. وانظر التعبير نفسه: سيبويه، ١: ٢٤٨.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ٣٠٦.

(٣) وانظر نصوصًا أخرى أقرب معنى لـ(موضع) فيها هو الغرض: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٥٢.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٤٨.

(٥) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٢٢. وانظر كذلك: سيبويه، ٢: ٢٤٤.

(٦) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٨٣. وانظر كذلك: سيبويه، ٢: ٢٧٨.

(٧) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٩٠.

«في غير هذا الموضع» يُقابل الباب في قوله: «في غير هذا الباب». ومنه قوله في المنصوب على الاختصاص: «واعلم أنَّه لا يجوزُ لك أن تُبهم في هذا الباب...» إلى أن قال: «فليس هذا من مواضع النكرة والإبهام»(١). فهذا يُقوّي تفسير الموضع بالباب هنا(٢).

الموضع = الحال

وترد كلمة (موضع) في الكتاب وأقرب معنى يمكن أن تُفَسَّر به هو (حال)، فقد يكون الكلام عن شيء له أحوال مختلفة فيُعبَّرُ بالموضع عن الحال. من ذلك قوله بعد أن ذكر بناء المعرفة (عمرويه) على الكسر: «وجعلوه في النكرة بمنزلة (غاقٍ)، منونة مكسورة في كل موضع»(٣). فأقرب معنى لـ(موضع) في هذا النَّص، كما يظهر لي، هو (حال)، أي في كل حال، حال الرفع والنصب والجر؛ ويؤيدُ هذا التفسير قول سيبويه نفسه عندما ذكرَ (عمرويه) في المعرفة: «وعمرويه في المعرفة مكسورٌ في حال الجر والرفع والنصب غير منوَّن. وفي النكرة تقول: هذا عمرويهٍ آخرُ، ورأيتُ عمرويهٍ آخرَ»(٤). فـ«حال الجر والرفع والنصب» في هذا النص تُقابل التعبير بـ«في كلّ موضع» في النصّ الذي قبله.

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٣٦. وانظر استعماله الموضع والباب في النص نفسه أيضًا: سيبويه: ٣: ٣٥٨.

(٢) وانظر استعمال الموضع وأقرب معنى له هو الباب: سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٨٧، ٤: ٧٦، ١١٤، ١٤٨، ٤٠٥. وليس مرادي بالباب هنا ما يُفهم في تقسيم كتاب ما إلى أبواب مثلا، بل المراد أن تطَّرِدَ ظاهرة ما في استعمال لغويّ ما، فيكونُ هذا الاستعمال اللغويّ مظنّة حصول هذه الظاهرة، مع أنَّه يُحتَمَلُ عدمُ حصولها. ومن ذلك: اطّراد الحذف في النداء، وفي النفي بـ(لا) فهما بابا حذف؛ أي استعمالان يكثرُ فيهما الحذفُ أيا كان ذلك الحذف: حذف التنوين، الترخيم في النداء...إلخ.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٣: ٣٠١.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٣: ٣٠٢.

ونجد سيبويه نفسه يعبِّر عن شيء واحد بـ(موضع) مرة وبـ(حال) أخرى، كقوله عندما ذكر سكونَ الفعل الذي تتصلُ به نون النسوة: «وكذلك كلُّ حرف قبل نون النساء لا يسكنُ لأمرٍ ولا لحرفٍ يجزم. ألا ترى أنَّ السكون لازمٌ له في حال النصب والرفع، وذلك قولك:ردَدْنَ، وهنّ يردُدْنَ، وعليّ أنْ يردُدْنَ. وكذلك غير المضاعَف قبل نون النساء لا يُحرَّك في حال، وذلك قولك: ضَرَبْنَ، ويَضْرِبْنَ، ويذهَبْنَ. فلما كان هذا الحرف يلزمه السكون في كل موضع...»[1]. فهذا يؤيد تفسير (موضع) بـ(حال) في بعض نصوص الكتاب[2].

الموضع = المقام

وقد ترد كلمة (موضع) في الكتاب وأقرب معنى يُمكن أن تُفسَّر به هو (مقام)، من ذلك قول سيبويه في بدايات كتابه: «وليس شيءٌ يُضطرّون إليه إلا وهم يُحاولون به وجهًا. وما يجوزُ في الشعر أكثرُ من أن أذكره لك ههنا؛ لأنَّ هذا موضعُ جُمَلٍ، وسنُبين لك ذلك فيما نستقبل إن شاء الله»[3]. فأقرب معنى يُمكن أن يُفسَّر به الموضع هنا هو المقام، فالمقام مقام إجمال لا مقام تفصيل، أما التفصيل فسيأتي أثناء نقاش كلّ مسألة في بابها وإيراد ما يجوز في الشعر مما يضطرون إليه كلما سنحت الفرصة.

ومن ذلك أيضًا ما ورد في تعليل مدّ الصوت في الندبة وإتباع المد بهاء

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٣: ٥٣٤.

(٢) وانظر استعمال (موضع) وأقرب معنى يُمكن أن تُفَسَّرَ به هو (حال): سيبويه، الكتاب، ١: ٢٩٧، ٣٦١، ٢: ١٩٣ وقد عبّر في الصفحة قبلها عن الشيء نفسه بـ(حال)، ٢٣٠، ٢٤٨، ٢٦٧، ٢٧٤، ٣٨٨، ٣٩٠، ٣٩٥ وفيها ورد (الموضع) و(الحال)، ٣٩٦، ٤١١، ٤١٢، ٣: ٤١، ١٦٢، ١٩٧، ٢١٧، ٢٢٤، ٢٦٨، ٣٠٧، ٣١١، ٣١٩، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٩، ٣٣١، ٤٠٠، ٥٢٥، ٥٣٠، ٤: ١٠٧، ١٦٠، ١٦٨ ورد فيها (حال) و(الموضع)، ٢١٩، ٢٢٠، ٣٩٥، ٤٠٢، ٤٠٦، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٤٦.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ٣٢.

السكت بأنَّ الندبة «موضع تصويت وتبيين، فأرادوا أن يمدّوا»[١]. وقوله بعد أن ذكر جواز قطع النعت بالنصب تعظيمًا: «وأما الموضع الذي لا يجوزُ فيه التعظيم فأن تذكر رجلاً ليس بنبيهٍ عند الناس ولا معروف بالتعظيم، ثُمَّ تُعظِّمه كما تُعظِّم النبيهَ»[٢]. فأقرب معنى يُمكن أن يُفسَّر به الموضع في هذه النصوص، كما يظهر لي، هو المقام.

(الموضع) يتنازعه أكثر من معنى

وترد كلمة موضع في الكتاب يتازعها أكثر من معنى من المعاني السابقة يمكن أن تُفسَّر به، من ذلك قوله بعد أن ذكرَ عملَ (كان) وأخواتها من الأفعال الناقصة الناسخة: «وقد يكونُ لكانَ موضعٌ آخرُ يُقتصَرُ على الفاعل فيه، تقول: قد كانَ عبدُ الله، أي قد خُلِقَ عبدُ الله. وقد كانَ الأمرُ، أي وقعَ الأمرُ. وقد دامَ فلانٌ، أي ثَبَتَ. كما تقولُ: رأيتُ زيدًا، تُريدُ رؤية العين، وكما تقول: أنا وجدتُه، تريد وجدان الضّالة، وكما يكون أصبح وأمسى مرةً بمنزلة كان، ومرة بمنزلة قولك: استيقظوا وناموا»[٣]. فـ(موضع) في هذا النصّ يتنازعه معنيان كلاهما قريب: الأول الاستعمال اللغويّ، والثاني المعنى. فأنت تستطيع أن تُحِلَّ إحدى هاتين الكلمتين في مكان (موضع) في هذا النص ويستقيم المعنى بحسب احتمال ما يريد سيبويه أن يُخبر عنه هنا؛ فالنصُّ يحتمل أن يكون مراد سيبويه الإخبار عن استعمال آخر لـ(كانَ) تكون فيه فعلا تامًا، والإخبار عن معنى آخر لـ(كانَ) حين تأتي فعلا تاما، مع أنَّه ليس هناك ما يمنع من إرادة الأمرين معًا.

ومن ذلك أيضًا أنَّه ثبت لدى سيبويه، بما علمه من شيوخه وباستقرائه

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ١٦٥.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ٦٩.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ٤٦.

نصوصًا عربية، اختصاصُ أسماء ذات سمات معيّنة بأداء وظائف اسمية معينة في تركيب الجملة العربية، فأشارَ إليها، وطلبَ من المتكلّم العربيّ أن يحذوَ في كلامه حذوَ أسلافه الذين أُخذت عنهم اللغة، واستعملَ كلمة (موضع) في طلبه هذا بقوله: ضع كل شيء موضِعه. كقوله بعدَ أن ذكرَ أنَّ المعرفة لا تأتي حالا: «إنما تكونُ المعرفةُ مبنيًّا عليها، أو مبنيةً على اسمٍ أو غير اسم، وتكونُ صفةً لمعروف لتُبيِّنه وتؤكِّده أو تقطعه من غيره. فإذا أردتَ الخبر الذي يكونُ حالاً وقع فيه الأمرُ فلا تضع في موضِعه الاسمَ الذي جُعِلَ ليوضّح المعرفة أو تُبيَّن به. فالنكرةُ تكونُ حالاً، وليست تكونُ شيئًا بعينه قد عرفه المخاطَبُ قبلَ ذلك. فهذا أمرُ النكرة، وهذا أمرُ المعرفة فأجره كما أجروه، وضعْ كلَّ شيء موضِعَه»[1]. فقوله: «ضع كلّ شيء موضعه» يحتمل أن يكون معناه: استعمل كل شيء كما استعملوه، ويؤيد هذا المعنى الجملةُ التي قبلها وهي قوله: «فأجره كما أجروه». ويحتمل أن يكون معناه: ضع كلّ شيء في مكانه المناسب[2].

وأمّا المفهومُ الاصطلاحيّ للموضع كما في عنوان هذه الرسالة فهو:

الموضع = الوظيفة الاسمية النحويّة في البناء التركيبيّ للجملة

قبلَ أن أتناول المعنى الاصطلاحيّ للموضع في كتاب سيبويه أودُّ أنْ أُشيرَ إلى استعمال بعض النحاة بعدَ سيبويه كلمةَ (الموضع) استعمالاً يُمكنُ أن يوصَفَ بأنّه اصطلاحيّ، من ذلك قولُ ابن السَّرّاج في صدر باب العطف على الموضع: «الأشياء التي يُقال إنَّ لها موضعًا غير لفظها على ضربين: أحدهما اسمٌ مفردٌ مبنيّ، والضرب الآخر اسمٌ قد عملَ فيه عاملٌ، أو جُعِلَ مع غيره بمنزلة اسم، فيُقال إنَّ الموضع للجميع. فإنْ كانَ الاسمُ مُعرَبًا مفردًا فلا يجوزُ

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ١١٤.

(٢) انظر نصوصا أخرى وردت فيها كلمة (موضع) محتملة أكثر من معنى: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٦٥، ٢٩٠، ٢٩٧، ٢: ١٣، ٥٦، ١٢٢.

أن يكونَ له موضعٌ؛ لأنّا إنما نعترفُ بالموضع إذا لم يظهر في اللفظ الإعرابُ، فإذا ظهر الإعرابُ فلا مطلوب»[1]. وللاقتراب من فهم معنى (موضع) في نص ابن السراج هذا أقفُ فيه على أمور:

الأوَل: أنَّ ابن السراج يجعلُ الموضعَ مقابلاً للفظ، وذلك في قوله: «الأشياء التي يُقال إنَّ لها موضعًا غير لفظها على ضربين». ولفهمِ الموضعِ هنا يلزمُ فهمُنا لِمُقابِلِه عندَه وهو (اللفظ)، إذ يُفهمُ من النص أعلاه أنَّ مرادَه باللفظ: أن يكونَ الاسمُ الذي يؤدي وظيفةً اسميةً ما في تركيب الجملة العربية اسمًا مفردًا مُعربًا لم يدخل عليه عاملٌ يؤثِّرُ في إعرابه الظاهري (كدخول حرف الجر الزائد)، ولم يُصبح هذا الاسم جزءًا من مجموع عناصر لغوية تؤدي مجتمعة وظيفةً اسميّةً واحدة (كالحروف الموصولة وصلاتها، والمركّبات الإسنادية التي تقعُ في موضع اسم مفردٍ فتؤدي وظيفة اسمٍ مفرد في تركيب الجملة التي تردُ فيها). فهذا الاسمُ يُعبَّرُ عنه عندَ إعرابه بأنَّه فاعلٌ مرفوعٌ، أو مفعولٌ به منصوب، أو مبتدأ مرفوع... إلخ من الوظائف الاسمية التي يؤديها ذلك الاسمُ، وعندها لا يكونُ هناك حاجة لذكر الموضع، فلا يُقالُ عن هذا النوع من الاسم إنَّه في موضع كذا أو كذا.

الثاني: الأشياء التي ذكرَ أنَّ لها موضعًا، وهي كما قال: «على ضربين: أحدهما اسمٌ مفردٌ مبنيّ، والضرب الآخر اسمٌ قد عملَ فيه عاملٌ، أو جُعِلَ مع غيره بمنزلة اسم، فيُقال إنَّ الموضع للجميع». والجامعُ المشتركُ بينَ هذه (الأشياء) هو أنَّ كلاً منها لا يأخذُ حكم الوظيفة الاسمية التي يؤديها في تركيب الجملة التي وردَ فيها؛ لأنَّ كلاً منها ليسَ اسمًا مفردًا مُعربًا يأخذُ حكمَ الوظيفة الاسمية التي يؤديها.

---

(١) أبو بكر محمد بن سَهل بن السَّرّاج النحويّ البغداديّ، الأصول في النحو، تحقيق عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٢٠هـ١٩٩٩م، ٢: ٦١.

الثالث: أنَّ ابن السراج كما قال (لا يعترفُ بالموضعِ إلا إذا لم يظهَر في اللفظ الإعرابُ).

الرابع: أنَّ ابن السراج يرى أنَّه «إنْ كانَ الاسمُ مُعربًا مفردًا فلا يجوزُ أن يكونَ له موضعٌ»[1].

ومن هذه الأمور الأربعة في نصّ ابن السراج يُمكنُ القولُ بأنَّ (الموضعَ) عنده بديلٌ عن التصريح بالإعراب في الاسم المفرد المعرب، أو بتعبير آخر: (الموضعُ) تعبيرٌ مُعادلٌ للإعراب في الاسم المفرَد المُعرَب، فإمَّا أن يكونَ الاسمُ الواردُ في تأليف جملة ما مفردًا مُعربًا: مبتدأ مرفوعًا، أو خبرًا مرفوعًا، أو فاعلاً مرفوعًا... (فلا يجوزُ أن يكونَ له موضعٌ) كما قال ابنُ السراج. وإمّا أن لا يكونَ كذلك فيُعبَّر عنه وحدَه (حينَ يكونُ اسمًا مفردًا مبنيًا)، أو يُعبَّرُ عنه مع مجموع العناصر اللغوية التي يؤلِّفُ معها وحدة لغوية واحدة بأنَّه في (موضع) رفع مبتدأ، أو في (موضع) رفع خبر، أو في (موضع) رفع فاعل، بدلاً من القول في الاسم المفرد المعرب بأنَّه مبتدأ مرفوع، أو خبر مرفوع، أو فاعل مرفوع... إلخ.

وأنبّه هنا إلى أنَّ ابن السرّاج كانَ يخصُّ الاسم في كلامه هنا وفي الباب كلّه[2]، وأنَّ هذا المعنى لموضع كانَ لهُ أثرٌ في بعض أرائه النحوية في هذا الباب[3].

ويبدو لي أنَّ المعنى الذي ذهَبَ إليه ابنُ السرّج لـ(الموضع) هو المعنى الذي يلتقي معه فيه بعضُ النحاة، كأبي عليّ الفارسيّ إذ قالَ في تعليقته على الكتاب: «هذا بابُ ما حُمِلَ على موضع العامل في الاسمِ والاسمِ، قال أبو علي: هذا الموضِع يفصح فيه بالموضع، فيقول: موضع (من رجل) في قولك: (ما

(١) كما في كلامه أعلاه، وانظر كذلك: ابن السراج، الأصول، ٢: ٦٢.

(٢) انظر الباب كاملا: ابن السراج، الأصول، ٢: ٦١-٦٨.

(٣) انظر: ابن السراج: ٢: ٦٢، ٦٥.

أتاني من رجلٍ) رفعٌ، ولم يجعل الموضع لرجل وحده؛ لأنه كان يرتفعُ فيظهر فيه إعرابُه، ويستغنى عن أن يُقالَ له موضع، ولم يجعل أيضًا لـ(مِنْ) وحدها موضعا؛ لأنَّها ليست مما يُعرب ألبتة، فلما لم يجز وقوع أحدهما هذا الموقع، ولم يستغنَ بأحدهما عن صاحبه جعل الموضع لهما معًا إذ لم يكن ثمَّ رافع، وكذلك كل ما كان مثله»[1]. فالذي أفهمه من كلام أبي عليّ هو أنَّ معنى (موضع) عنده هو معناه عند ابن السرّاج، وذلك من قوله: «ولم يجعل الموضع لرجل وحده؛ لأنه كان يرتفعُ فيظهر فيه إعرابُه، ويستغنى عن أن يُقالَ له موضع»؛ إذ إنَّ ظهورَ الإعراب في الاسم المفرد المعرب (رجل) جعل المُعربَ أو النحويَّ يستغني، عندَ أبي عليّ، عن أن يقولَ إنَّ هذا الاسم في موضع كذا. وعلى الرغم من ذلك فقد كانَ تعبيرُ أبي عليّ أخفَّ حدّةً من تعبير ابن السراج؛ إذ إنَّ قوله: «يستغنى عن أن يقال له موضع» لا يُفيد القطع بعدم الاعتراف بالموضع في غير هذا المعنى، بخلاف تعبير ابن السرّاج الذي يُصرّح فيه بأنّه «إنما نعترف بالموضع إذا لم يظهر في اللفظ الإعراب»، وأنَّه «إنْ كانَ الاسمُ مُعرَبًا مفردًا فلا يجوزُ أن يكونَ له موضعٌ»[2].

وعلى الرغم من كون كلمة (موضع) بالمعنى الذي ذهب إليه ابنُ السراج وغيره من النحاة يُمكنُ أن يُقالَ إنّها تُمثِّلُ مصطلحًا معناه ما سبقَت الإشارة إليه أعلاه، على الرغم من ذلك فإنَّ ذلك المعنى لـ(موضع) ليس هو المعنى الاصطلاحيّ لـ(موضع) في عنوان هذه الأطروحة، الموضع الذي يُمثِّلُ نظريةً

(١) أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق عوض بن حمد القوزي، ط١، ٢: ٤٩-٥٠.

(٢) يبدو لي أنَّ معنى (الموضع) لدى ابن السراج وأبي عليّ الفارسيّ هو المعنى الشائع لدى كثيرٍ من معلمي النحو العربيّ اليومَ والباحثين فيه، وقد رأيتُ هذا لدى كثيرٍ من الذين سألوني عن عنوان أطروحتي للدكتوراه.

ذات مبادئ دُرست بها العربية ضمن ما دُرست به من نظريات نحوية. كما أنَّ التعبير بـ(موضع) في الكتاب لم يقتصر على ما قصره ابن السَّرّاج عليه، بل إننا نجد سيبويه يُعبِّر بـ(موضع) وهو يتكلّم عن اسم مفرد معرب يظهرُ إعرابه فيه كما سيأتي إن شاء الله.

إنَّ المفهوم الاصطلاحيّ لـ(الموضع) الذي يُمثِّلُ عنوانَ نظرية يُحاولُ هذا البحثُ الكشفَ عنها هو: الوظيفة الاسميّة النحويّة في البناء التركيبيّ للجملة العربية[1]. يُفهمُ هذا المعنى للموضع من مجموع النصوص التي وردت في الكتاب واستُعمِلَ (الموضعُ) فيها بمفهومه الاصطلاحيّ. وحينَ يرد (الموضع) في الكتاب بمفهومه الاصطلاحيّ هذا قد نجد سيبويه يُصرِّحُ بالوظيفة الاسمية بعد ذكره كلمة (موضع)، ويَغلِبُ أن يكون هذا التصريحُ حين يقَعُ في الموضع مجموعُ عناصر لغوية تؤدي مجتمعةً في الجملة التي وردت فيها الوظيفةَ الاسمية للموضع الذي وقعَت فيه. كما يغلِبُ في هذه الحال أن ينصَبَّ اهتمامُ سيبويه على بيان الوظيفة الاسمية التي تؤديها تلك العناصر اللغوية مجتمعةً: المبتدأ، أو الخبر، أو الفاعل... إلخ، لا بيان الحكم الإعرابيّ للموضع الذي وقَعَت فيه.

من ذلك قوله: «هذا بابٌ من الاستفهام يكونُ الاسمُ فيه رفعًا لأنك تبتدئه لِتُنَبِّه المخاطَبَ ثُمَّ تستفهمُ بعد ذلك، وذلك قولك: زيدٌ كم مرةً رأيته؟ وعبدُ الله هل لقيته؟ وعمرٌو هلا لقيته، وكذلك سائر حروف الاستفهام، فالعاملُ فيه الابتداء... [إلى أن قال:] فما بعد المبتدأ من هذا الكلام في موضع خَبَرِه»[2]. ويؤيدُ تفسير (موضع) في هذا النصّ بـ(الوظيفة الاسمية في البناء التركيبيّ

(١) قد أكتفي بتسميته (الوظيفة الاسمية) بعد ذكر الموضع في قادم الصفحات اختصارًا، والمراد بها المعنى الاصطلاحي المذكور أعلاه.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ١٢٧.

للجملة) التي صرَّح بها سيبويه وهي (الخبر) أنَّ هذا النصّ جاء في سياق الأبواب التي يُناقِش فيها سيبويه (الاشتغال)، فبعدَ أن بيَّن اختيار نصب الاسم المشغول عنه إذا تقدَّم عليه حرفُ استفهام نحو: «أعبدَ الله لقيته، وأزيدًا مررت به...»[1] جاء ليُبيّنَ هنا الفرقَ في تركيب الجملة إذا تقدَّم اسمٌ مرفوعٌ على جملة فعليّة تضمَّنت ما يُفيدُ الاستفهام، وشَغَلَ ضميرُ الاسم المتقدّم وظيفةَ المفعول به في تلك الجملة؛ فسيبويه في هذا النص يُريدُ أن يبين أنَّ الاسم (زيد) شغلَ وظيفة المبتدأ، وأنَّ المركَّب الإسناديّ بعده شغلَ وظيفة الخبر، في جملة اسميّة مؤلَّفة من [مبتدأ] (زيدٌ)، و[خبر] (كم مرةً رأيته؟)؛ أي أنَّنا في (زيدٌ كم مرةً رأيتَه؟) أمام بناء تركيبيّ لجملة اسمية، ولسنا أمام بناء تركيبيّ لجملتين فعليتين كما كان ذلك عنده في نحو «أعبدَ الله ضربته؟» حينَ يقدِّرُ بعد همزة الاستفهام فعلا يكونُ الاسمُ (عبدَالله) في حيّز جملته، ثُمَّ تأتي الجملة الثانية (ضربته) فيُفَسِّرُ الفعلُ المذكورُ فيها الفعلَ المقدَّر[2]. وهذا يؤكِّدُ أنَّ اهتمام سيبويه لم يكن منصبًّا على الحكم الإعرابيّ (الرفع الغائب عن ظاهر اللفظ) لمجموع العناصر اللغويّة التي تؤلِّفُ مركَّبًا إسناديا صُدِّرَ باستفهام: (كم مرَّةً رأيته) و(هل لقيته)... بقدر ما كان مهتما ببيان الوظائف الاسمية في الجمل التي ساقها وحلَّلها، وأن البناء التركيبيّ لتلك الجمل مكوَّنٌ من [مبتدأ] + [خبر]. وهو في الوقت نفسه يؤيدُ دلالة (موضع) على الوظيفة الاسميّة في البناء التركيبيّ للجملة العربية[3].

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ١٠١.

(٢) انظر سيبويه، الكتاب، ١: ١٠١-١٠٢.

(٣) وانظر في ورود كلمة (موضع) بمعنى (الوظيفة الاسميّة) والتصريح بعد ذكر موضع بوظيفة (الخبر): سيبويه، الكتاب، ١: ١٣٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ٢٣٦، ٢: ١٧٦، ٣: ١٣١ وفي هذه الإحالات كلّها الذي يؤدي وظيفة الخبر هو مجموع عناصر لغوية تؤلِّفُ=

وقد لا يُصرِّح سيبويه بالوظيفة الاسمية بعد ذكره (موضع) بمعنى الوظيفة الاسميّة، بل يكتفي بذكر (موضع) مضافًا إلى اسمٍ يستبدلُه بالعنصر أو بمجموع العناصر التي تؤدّي وظيفةً اسميّةً في تركيبِ الجملة التي يُحلِّها؛ ليُبيِّن أنَّ ذلك العنصر أو مجموع تلك العناصر تقعُ في الموضع نفسه وتؤدي الوظيفة الاسمية نفسها التي يؤديها الاسمُ المفرد الذي استبدله بها. من ذلك قوله: «فإذا بنيتَ الفعلَ على الاسم قُلتَ: زيدٌ ضربتُه، فلزمته الهاء، وإنما تُريدُ بقولك: مبنيٌّ عليه الفعل، أنّه في موضع (منطلق) إذا قلت: عبدُ الله منطلقٌ، فهو في موضع هذا الذي بُني على الأول وارتفعَ به»[1]. أي أنَّ الجملة (ضربته) تؤدي وظيفة الخبر في البناء التركيبيّ لجملة (زيدٌ ضربته)، كما أنّ (منطلق) يؤدي وظيفة الخبر في (عبدُ الله منطلقٌ)؛ فموضع (منطلق) في كلام سيبويه يعني (وظيفة الخبر) في البناء التركيبيّ للجملة الاسمية التي يُحلِّها.

ومن أمثلة ذلك أيضًا قوله: «تقولُ: رأيتُ متاعَكَ بعضُه فوقَ بعض، إذا جعلتَ فوقًا في موضع الاسم المبني على المبتدأ، وجعلت الأوّل مبتدأ، وكأنَّك قلت: رأيتُ متاعَك بعضُه أحسنُ من بعضٍ، ففوق في موضع أحسن»[2].

= مركّبًا إسناديًا. وانظر تعبيره عن الظرف بأنَّه في موضع الخبر: ١: ٤٠٦. وقد يستعمل سيبويه تعبيرًا آخر عن الخبر هو (المبنيّ على المبتدأ) بعد أن يُصرِّح بـ(موضع) فيقول: "في موضع المبنيّ على المبتدأ"، انظر سيبويه، ١: ٨١، ١٠٥-١٠٦، ١٥٥، ٢: ٣١، ١٦٣. وانظر ما يؤيّد أنَّ معنى المبني على المبتدأ هو الخبر: سيبويه، ٢: ١٢٦-١٢٧. وانظر ورود كلمة (موضع) بمعنى الوظيفة الاسمية والتصريح بعدها بوظيفة (المفعول): سيبويه، ١: ٢٣٦. أو وظيفة (الحال): سيبويه، ١: ١٥٦، ٢: ٤٠٦، ٣: ١٨٧. أو وظيفة (الصفة): سيبويه، ١: ١٢٨، ٣: ١٨٧. والذي يؤدي الوظيفة الاسمية في هذه الإحالات كلّها ليس اسمًا مفردًا تظهر فيه علامة إعراب حكم الوظيفة التي يؤديها في تركيب الجملة التي يرد فيها.

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٨١.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ١٥٥.

فـ(موضع أحسن) هو [الخبر]، خبر المبتدأ الذي عبَّر عنه سيبويه بـ(الأوَّل) وهو كلمةُ (بعضُـ)ه؛ أي أنَّ البناء التركيبيّ للجملة التي يُحلِّلُها سيبويه (بعضُه فوقَ بعض) و(بعضُه أحسنُ من بعض) بناءٌ تركيبيّ لجملة اسمية مكوَّنٌ من [مبتدأ] + [خبر] مهما اختلف الواقع في هذه المواضع في الكلام المؤلَّف.

ومن أمثلة ذلك أيضًا قوله: «ولو قلت: كنتُ أخاك وزيدًا مررتُ به، نصبتَ؛ لأنَّه قد أُنفِذَ إلى مفعولٍ ونصب، ثُمّ ضممتَ إليه اسمًا وفعلاً. وإذا قلتَ: كنتُ زيدٌ مررتُ به، فقد صار هذا في موضع (أخاك)، ومنع الفعل أن يعمل»[1]. فـ«موضع (أخاك)» هو [خبر كان]، وجملة (زيدٌ مررتُ به) في «كنتُ زيدٌ مررتُ به» تقعُ في الموضع نفسه، وتؤدي الوظيفة الاسمية نفسها التي يؤديها الاسم المفرد (أخاك) في «كنتُ أخاك».

ومما يؤيّدُ أنَّ المراد بـ(موضع) في النصوص السابقة هو (الوظيفة الاسمية في البناء التركيبيّ للجملة) وليس (الموضع) بالمعنى الضَّيق الذي ذَهبَ إليه ابنُ السراج وغيره من النحاة، أنَّ الباحث يجد سيبويه قد يأتي باسم مبنيٍّ يستبدلُه بمجموع عناصر لغوية تؤدي وظيفةً اسمية في تركيب جملةٍ ما؛ ليُبيِّنَ أنَّ تلك العناصر مجتمعة تقعُ في موضعٍ واحدٍ وتؤدي وظيفته الاسمية كما يؤديها الاسمُ المفرد، من ذلك قوله: «هذا بابٌ من أبواب أنّ، تقولُ: ظننتُ أنَّه منطلقٌ، فظننتُ عاملة، كأنَّك قلتَ: ظننتُ ذاك. وكذلك: وددت أنَّه ذاهبٌ؛ لأنَّ هذا في موضع ذاك إذا قلتَ: وددتُ ذاك»[2]. فـ(موضع ذاك) هو وظيفة المفعول به. ولو كان (الموضع) هنا بالمعنى الذي ذهبَ إليه ابن السراج (حين جعلَه بديلاً عن الإعراب في الاسم المفرد المعرَب) لكان الأولى أن يوردَ سيبويه اسمًا معربًا تظهر فيه علامة الإعراب بدلا من أن يورد اسمًا

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ١٤٨-١٤٩.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣: ١٢٠-١٢١. وانظر مثل ذلك: سيبويه، ٣: ١١٩ت١٢٠.

مبنيًا؛ لأنَّ الاسم المبني يحتاج إلى أن يُقال فيه: إنَّه في موضع كذا، كما تحتاج مجموع العناصر اللغوية من الحرف الموصول وصلته، وهو ما صرَّح به ابنُ السراج نفسه كما سبق(١).

إنَّ المعنى الاصطلاحيّ للموضع الذي يُمثِّلُ رأس الهرم في نظرية الموضع هو: (الوظيفة الاسميّة النحويّة في البناء التركيبيّ للجملة العربيّة)؛ ولأنَّ نظام اللغة العربية سمحَ للوظيفة الاسميّة أن تنطوي على أمرين مهمين هما: الرتبة التي تحتلها وظيفةٌ ما في تركيب الجملة العربية، والحكم الإعرابيّ المطَّرِد لوظيفة ما، فإنَّه يصعبُ فك الارتباط بين هذا الثالوث، وربَّما كانَ لهذا الارتباط الوثيق أثرٌ في توجيه نظر ابن السراج ومن وافقَه إلى الحكم الإعرابيّ في حصر مفهوم الموضع بكونه تعبيرًا بديلاً عن الإعراب في الاسم المعرب.

ويؤيد هذا الارتباط الوثيق بين هذا الثالوث: الموضع/ الوظيفة الاسمية، ورتبتها في البناء التركيبيّ للجملة، وحكمُها الإعرابيّ مما جاء في الكتاب قولُ سيبويه في تعريف المبتدأ: «هذا بابُ الابتداء، فالمبتدأُ كلُّ اسمٍ ابتُدئ ليُبنى عليه كلامٌ، والمبتدأُ والمبنيُّ عليه رفعٌ. فالابتداءُ لا يكونُ إلا بمبنيٍّ عليه، فالمبتدأ الأوّلُ، والمبنيُّ ما بعده عليه، فهو مسندٌ ومسنَدٌ إليه. واعلَم أنَّ المبتدأ لابدّ له من أن يكونَ المبنيّ عليه شيئًا هوَ هوَ، أو يكون في مكان أو زمان، وهذه الثلاثةُ يُذكرُ كلُّ واحد منها بعدما يُبتدأ»(٢). ففي هذا النَّص لدينا موضعان/ وظيفتان اسميتان: «المبتدأ»، و«المبنيّ عليه» وهو الخبر. ولكلٍّ من هاتين الوظيفتين رُتبتها في تركيب الجملة: «فالمبتدأُ الأوَّلُ، والمبنيُّ ما بعده عليه» [مبتدأ] + [خبر]. ولكلٍّ منهما حكمٌ معيّن: «المبتدأُ والمبنيُّ عليه رفعٌ».

---

(١) وانظر ابن السراج، الأصول: ٢: ٦١ وما بعدها.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٢٦-١٢٧.

ويؤيده أيضًا قوله في الفاعل والمفعول به: «هذا بابُ الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعول، وذلك قولك: ضرَبَ عبدُ اللهِ زيدًا، فعبدُ الله ارتفعَ ههنا كما ارتفعَ في ذَهَبَ، وشغَلتَ ضربَ به كما شغلت به ذهبَ، وانتصَبَ زيدٌ لأنَّه مفعولٌ تعدّى إليه فعلُ الفاعل. فإن قدَّمت المفعولَ وأخَّرت الفاعلَ جرى اللفظُ كما جرى في الأوّل، وذلك قولك: ضَرَبَ زيدًا عبدُ الله؛ لأنَّك إنما أردتَ به مؤخَّرًا ما أردت به مُقدَّمًا، ولم تُرِد أن تَشغَلَ الفعلَ بأوّلَ منه وإنْ كانَ مؤخَّرًا في اللفظ، فمن ثمّ كان حدُّ اللفظ أن يكون فيه مقدَّمًا، وهو عربيٌّ جيدٌ كثيرٌ، كأنَّهم إنما يُقدِّمون الذي بيانُه أهمُّ لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعًا يهمانهم ويعنيانهم»[1]. فلدينا هنا موضعان/ وظيفتان اسميتان: الفاعل والمفعول به. ولهما رُتبة أصليّة في البناء التركيبيّ للجملة هي: تقدُّم الفاعل، وتأخُّر المفعول به فعل+[فاعل] + [مفعول به]؛ لذا قال: «كان حدُّ اللفظ أن يكون فيه مُقدَّمًا»، فحدُّ اللفظ، كما أفهمه، هو الرتبة الأصليّة في تركيب الجملة، مع الإشارة إلى إمكان التقديم والتأخير بين الفاعل والمفعول به، ولكلٍّ من الوظيفتين المذكورتين حكمٌ إعرابيٌّ: فالفاعل رفعٌ، والمفعول به نَصبٌ.

ويؤيّد هذا الارتباط أيضًا التصريحُ بـ(موضع) ثُمَّ ذكرُ الوظيفة بعده، أو إضافة (موضع) إلى (اسم)، ثُمَّ ذكرُ الحكم كما يلي: جاء في الكتاب فيما تعدّى إليه الفعلُ بحرف جر أنَّه «في موضع مفعول منصوب»[2]. وفي (قد عرفتُ أنك منطلقٌ) «فأنَّك في موضع اسمٍ منصوب كأنّك قلت: قد عرفتُ ذاك»[3]. وفي المنادى المفرد: «والمفردُ رَفعٌ، وهو في موضع اسمٍ منصوب»[4]. وفي خبر

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٣٤.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ١٥٣.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٣: ١١٩-١٢٠.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٨٢.

(عسى) في (عسينا نفعلُ): «وهو في الكلامِ قليلٌ لا يكادونَ يتكلّمون به، فإذا تكلّموا به فالفعلُ كأنّه في موضعِ اسمٍ منصوب، كأنّه قال: عسى زيدٌ قائلاً، ثم وضع (يقولُ) في موضعه»(١).

إنَّ الموضع في هذه النظريّة يُمثِّلُ بُعدًا نظريًا عميقًا، أعمق مما ذهب إليه ابنُ السراج ومن وافقه من النحاة حين جعلوا (الموضعَ) تعبيرًا بديلاً عن الإعراب في الاسم المفرد المعرب، وأخرجوا الاسمَ المفرَدَ المُعرَبَ من أن يكونَ له موضعٌ. وقد جاء في الكتاب ما يؤكِّدُ إثباتَ أنَّ المعنى الاصطلاحيّ لـ(الموضع) في هذه النظرية مُغايرٌ كلَّ المغايرة ما ذهب إليه بعض النحاة في حصر الموضع بمعناه الضيّق أعلاه، إذ نجد في الكتاب نصوصًا عُبِّرَ فيها عن الاسم المفرد المعرَب بأنَّه في (موضع) ما، والتعبير عن الاسم المفرد المعرَب بأنَّه (في موضعٍ) ما ينقضُ المعنى الذي ذَهبَ إليه ابنُ السراج من أساسه، من ذلك نقلُ سيبويه جوابَ الخليل في حكم الاسمِ المفرد تابع المنادى المنصوب: «قلتُ: أرأيتَ قولَ العرب: يا أخانا زيدًا أقبل؟ قالَ: عطفوه على هذا المنصوب فصارَ نصبًا مثله، وهو الأصلُ؛ لأنَّه منصوبٌ في موضعِ نصب»(٢). فـ«أخانا»، بتعبير الخليل، «منصوب»، فهو اسم مفرد معرب ومع ذلك يقول عنه: «منصوبٌ في موضع نصب»؛ أي طابقَ إعرابُه الموضع الذي وقَعَ فيه.

ومن ذلك أيضًا قول سيبويه بعد أن ذكر عمل (إنّ) وأخواتها: «وتقولُ: إنَّ زيدًا الظريفَ منطلقٌ، فإن لم يُذكر المنطلقُ صار الظريف في موضع الخبر، كما قلت: كانَ زيدٌ الظريفُ ذاهبًا، فلما لم تجئ بالذاهب قلت: كان زيدٌ الظريفَ؛ فنصبُ هذا في كان بمنزلة رفع الأول في إنَّ وأخواتها»(٣).

(١) سيبويه، الكتاب، ٣: ٩٩. وانظر في ذلك: سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٧٥، ٢٩٣، ٣١٧.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٨٤-١٨٥.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٣١-١٣٢.

فـ«الظريف» اسمٌ مفردٌ معرب، ومع ذلك يعبِّرُ عنه سيبويه بأنه «في موضع الخبر».

ومنها قوله: «وإن شئتَ قلتَ: كمْ غلمانٌ لك؟ فتجعلُ (غلمان) في موضع خبر كم، وتجعل (لك) صفةً لهم»[1]. فـ«غلمان» اسم مفرد معرب، ومع ذلك يُعبِّرُ عنه سيبويه بأنَّه في «موضع خبر كم».

ومنها قوله: «وتقولُ: «أعبدُ الله ضربَ أخوهُ غلامَه؟ إذا جعلتَ الغلامَ في موضع زيد حين قلت: أعبدالله ضربَ أخوه زيدًا؟»[2]. فـ«الغلام» اسم مفرد معرب، ومع ذلك يعبِّرُ عنه بأنَّه في «موضع».

ومنها قوله: «هذا بابُ ما أُجريَ على موضع غير لا على ما بعد غير، زعمَ الخليلُ ويونسُ جميعًا أنَّه يجوزُ: ما أتاني غيرُ زيدٍ وعَمرٌو»[3]. فـ«غير» اسم مفرد معرب، ومع ذلك عبَّر عنه بـ«أُجري على موضع غير»[4].

ومنها قوله: «هذا بابُ ما ينصرف من الأفعال إذا سمَّيتَ به رَجُلاً، زعمَ يونسُ أنَّك إذا سمَّيت رجلاً بـ(ضارب) من قولك: ضاربْ، وأنت تأمر، فهو مصروف. وكذلك إن سمَّيته ضارِبَ، وكذلك ضَربَ، وهو قول أبي عمرو والخليل؛ وذلك لأنَّها حيثُ صارت اسمًا، وصارت في موضع الاسم المجرور والمنصوب والمرفوع، ولم تجئ في أوائلها الزوائدُ... غلبَت الأسماء عليها»[5]. فالأفعال هنا كلماتٌ مفردة سُمّيَ بها، فتحوَّلت حيثُ سُمّيَ بها إلى أسماء

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٦٠.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ١٠٣.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٤٤.

(٤) وانظر كلامه تعبيره عن غير بأنَّها في موضع رفع وقد ظهر فيها علامةُ الإعراب الضمَّة: سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٢٩-٣٣٠.

(٥) سيبويه، الكتاب، ٣: ٢٠٦.

مفردة معربَة مصروفة ، ومع ذلك يُعبِّرُ عنها بأنَّه «في موضع الاسم المجرور والمنصوب والمرفوع».

ومنها تعبيره عن مصادر وقعت أحوالاً بأنَّها: «في موضعِ فاعل حالاً»[1]. فالمصادر أسماء مفردة، ومع ذلك يُعبِّر عنها بأنَّها «في موضع فاعلٍ حالاً»[2].

بل قد عبَّر سيبويه عن اسم مفردٍ معرَبٍ بأنّه في موضع جار ومجرور في نصٍّ لم أقف على مثله في الكتاب إذ قال بعدَ أنْ أورد إعراب الخليل «كم غلامًا لك ذاهبٌ؟»: «ومن ذلك أن تقول: كم منكم شاهدٌ على فلان؟ إذا جعلتَ شاهدًا خبرًا لـ(كم). وكذلك هو في الخبر أيضًا، تقولُ: كم مأخوذٌ بك، إذا أردتَ أن تجعلَ مأخوذًا بك في موضع لك إذا قُلت: كم لك؛ لأنَّ (لك) لا تعملُ فيه (كم)، ولكنّه مبنيٌّ عليها»[3]. فهو يجعل الاسم المفرَد المعرب الذي يظهرُ إعرابه «في موضع» الجار والمجرور (لك)، والمراد بـ(موضع) هنا هو الوظيفة الاسميّة (الخبر). وعلى الرغم من أنَّ الأصل عنده أنّ الوظيفة الاسمية يؤديها الاسم، نجده يعبِّر عن الاسم المعرب بأنه في موضع الجار والمجرور؛ لأنَّ التحليل هنا يستدعي ذلك كي يتَّضِح مرادُ سيبويه لقارئه، فسيبويه يُريدُ أن يقولَ هنا: إنَّ (مأخوذ) أدى وظيفة الخبر في جملة «كم مأخوذٌ بك» كما يؤديها الجارُّ والمجرور (لك) حين تقول مثلاً: كم غلامٍ لك. ولأنَّ الاسم المفرد يُحتَمَلُ أن يقعَ تمييزًا لـ(كم)، فقد لا يتَّضح مرادُ سيبويه لو قال إنَّ (مأخوذ) في موضع (رجل) أو في موضع اسم مفرد مثله؛ لأنَّه يُحتمل أن يُفهم منه التمييز وهو ما لا يريده سيبويه. ويؤيدُ هذا الفهمَ قولُ السيرافيّ في شرح كلام سيبويه السابق: «وبيّن بما ذكرَ من السائل في آخر الباب أنَّ كم اسمٌ، وربّ

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٣٧٠ مرتين، ٣٨٤.

(٢) انظر في ذلك أيضًا: سيبويه، الكتاب، ١: ٣٨٧.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٧٠.

حرفٌ، وذلك أنَّه جاء لـ(كم) بخبر كخبر المبتدأ، كقولك: كم غلامًا لك ذاهبٌ، وكم منكم شاهدٌ، فذاهبٌ وشاهدٌ خبران لـ(كم)، وكذلك: كم مأخوذٌ بك، وتأويله: كم رجلاً مأخوذٌ بك، ومأخوذٌ خبر، ولو نصبت مأخوذًا لم يتمّ الكلام حتى تقول: في الحبس، أو معاقَبٌ، أو ما أشبه ذلك. وكذلك: كم لك، أو كم رجل لك، لك هو الخبر»(١).

فيُفهمُ مما جاء في الكتاب أنَّ الموضعَ يُمثِّلَ شيئًا يُمكنُ أن يُنظَرَ إليه (من وجهةٍ نظريةٍ) بوصفه شيئًا مُستقلاً عن الواقعِ فيه، هذا الشيء يُمثِّلُ وظيفةً اسميّةً في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة العربية لها حكمٌ مُعيّنٌ ورتبةٌ مُعيّنة في ذلك التركيب، وسواء وقعَ في الموضع اسمٌ مفردٌ مُعرَبٌ أو اسمٌ مفردٌ مبنيٌ أو مجموع عناصر لغوية تُشكِّلُ مجتمعةً وحدة لغويةً واحدة تؤدي وظيفة اسمٍ مفرد في الجملة المؤلَّفة فإنَّ ذلك لا يُغيِّرُ شيئًا بالنسبة إلى الموضع بالمعنى المذكور أعلاه.

إنَّ (الموضع) بمعنى (الوظيفة الاسميّة النحويّة في البناء التركيبيّ للجملة العربيّة) مصطلحٌ يُمثِّلُ عنوانَ نظريةٍ نحويّة حُلّت بها العربيّة ضمن ما حُلّت به. هذه النظرية تفترضُ وجودَ خريطةٍ للمواضع/ الوظائف الاسميّة في بناء تركيبيّ مجرّد للجملة العربية، هذه الخريطةُ أشبه ما تكونُ بمربعاتٍ في لوحٍ يُشبه لوح الشطرنج، تحدَّدت في هذه المربعات الوظائفُ الاسميّة في تركيب الجملة العربيّة من مبتدأ وخبر وفاعل ومفعول به وحال... إلخ، ورُتَبُ هذه الوظائف في التراكيب التي ترد فيها، وأحكامُها الإعرابيّة. وما يلزمُ وجوده من هذه الوظائف لبناء الجملة مربَّعُه في الخريطة مُضاء باستمرار، إذ هوَ موضعٌ

(١) أبو سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي، شرح كتاب سيبويه، مصوّر عن النسخة المخطوطة المحفوظة بدار الكتب القومية المصرية، رقم ١٣٧ نحو ش. ٣: ٢٢ب-٢٣أ.

رئيسٌ بالنسبة لتركيب جملته؛ فلا بدَّ من ملئه بما يؤدي وظيفته الاسمية في الجملة عندَ تأليف الكلام، وما يُحتملُ وروده وعدم وروده مربَّعُه موجودٌ في الخريطة لكنَّه مُطفأ يُضيء عند استعماله، أي في الجملة التي يرد فيها عند تأليف الكلام. وسواء وقعَ في أحد هذه المربَّعات اسمٌ مفرد معربٌ علامة إعرابه ظاهرة أو مقدَّرَة، أو اسمٌ مفرد مبنيّ، أو مجموع عناصر لغوية تُشكِّلُ وحدة لغويّة واحدة تؤدي وظيفة اسمية واحدة في تركيب الجملة التي جاءت فيها: كالحروف الموصولة وصلاتها، والجار والمجرور، والمركَّب الإسنادي الذي يؤدي وظيفة اسمية واحدة كأن يكون خبرًا أو صفةً أو حالاً... إلخ؛ فإنّ الواقع في ذلك المربّع يؤدي الوظيفة نفسها التي يؤديها غيره من هذه الأنواع حين يقع في المربَّع نفسه في تركيب الجملة التي ورد فيها، ويؤيدُ هذا الفهمَ ما نقلَه سيبويه عن الخليل في تعليل الاختلاف في ظاهر اللفظ بين المنادى المضاف والشبيه به والمنادى المفرد على الرغم من أنَّ الموضع واحد: «وزعمَ الخليلُ رحمه الله أنّهم نصبوا المضاف نحو: يا عبدَالله، ويا أخانا، والنكرةَ حين قالوا: يا رجلاً صالحًا، حينَ طالَ الكلامُ كما نصبوا: هو قبلَك، وهو بعدَك. ورفعوا المفردَ كما رفعوا (قبلُ) و(بعدُ)، وموضعهما واحدٌ، وذلك قولك: يا زيدُ، ويا عمرُو»[1]. مع الأخذ بالاعتبار أنَّ هناك وظائف اسميّة تستدعي وجود سمات معينة فيما يؤديها أشارَ إليها سيبويه أثناء تحليله.

ولا يزعمُ الباحثُ أنَّ صاحب الكتاب وضع النظريةَ بداءة ثُمَّ طفق يُطَبِّقُها في تحليله العربيةَ، بل يفترضُ أنَّها ارتسمت في ذهن صاحب الكتاب بعد استقرائه نصوص العربية، وبعد فهمه ما فهم عن شيوخه، ثُمَّ لما ارتسمت هذه الخريطةُ في ذهنه واضحة عاد إلى اللغة يُحلِّلها بها ضمن ما يُحللها به.

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٨٢-١٨٣.

فالرحلةُ من اللغة نفسها إلى التَّصور النظريّ، ثمّ من التصوُّر النظريّ إلى اللغة نفسها في هذه الفرضية، كانت باستثمار نتائج النظر في اللغة نفسها في رسمِ خريطةٍ للتركيب مُجرَّدةٍ من الكلمات، ثُمَّ بالرجوع إلى اللغة نفسها وتحليل الجمل في الكلام المؤلَّف بالاعتماد على تلك الخريطة ضمنَ ما يُعتَمدُ عليه أثناء التحليل.

ويظهرُ للباحث إنَّ هذه الخريطة الموضعيّة كانت تمثِّلُ مسارًا مهمًا من مساري الاستدلال والتفسير أثناء التحليل، والمسارُ الآخرُ تمثله اللغةُ نفسُها المنطوقُ بها، فصاحبُ الكتاب يُراوحُ أثناء تحليله بين اللغة (ويمثلها الكلامُ المنطوق به) والخريطة النظريّة للموضع، فهو يفزعُ إلى اللغة لبيان الموضع، ويفزعُ إلى الموضع لبيان صحة استعمالٍ لغويٍّ قد يبدو في ظاهره مخالفًا لما عليه اللغة.

فمن الأوّل (فزعه إلى اللغة لبيان الموضع) قوله: «هذا بابُ ما تكونُ فيه أنَّ وأنْ مع صلتهما بمنزلة غيرهما من الأسماء، وذلك قولهم: ما أتاني إلا أنَّهم قالوا كذا وكذا، فأنَّ في موضع اسمٍ مرفوع كأنَّه قال: ما أتاني إلا قولُهم كذا وكذا. ومثل ذلك قولهم: ما منعني إلا أن يغضَبَ عليَّ فلانٌ. والحجةُ على أنَّ هذا في موضع رفع أنَّ أبا الخطاب حدَّثنا أنَّه سمِعَ من العرب الموثوق بهم مَن يُنشِدُ هذا البيت رفعًا للكنانيّ:

لم يَمنع الشربَ منها غيرُ أنْ نَطَقَت
حمامةٌ في غصونٍ ذات أوقالِ[1]

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٢٩. وانظر الشاهد: أبو علي الفارسيّ، التعليقة، ٢: ٥٩ الشطر الأول. الأعلم الشنتمري، شرح أبيات سيبويه، ١: ٤٣٢ بفتح (غير). الزمخشريّ، المفصَّل، ١٦١ بفتح (غير)، علي بن محمد بن علي الجرجانيّ، شرح أبيات المفصَّل والمتوسّط للعلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشريّ، تحقيق=

وزعموا أنَّ ناسًا ينصبون هذا الذي في موضع الرفع، فقال الخليل رحمه الله: هذا كنصب بعضهم يومَئذٍ في كل موضع، فكذلك (غيرَ أن نطقت)»[1]. فسيبويه يُبين الوظيفة الاسمية التي تؤديها مجموع العناصر اللغوية المؤلَّفة من (أنَّ) وصلتها في (ما أتاني إلا أنَّهم قالوا كذا وكذا) باستبدال اسم مفردٍ بها يؤدي الوظيفةَ الاسميّةَ نفسَها، وتظهرُ فيه علامةُ الإعراب، وهذا الاستبدال إجراء أداه سيبويه نفسُه. لكنَّه في الجملة الثانية «ما منعني إلا أن يغضبَ عليّ فلانٌ» يستدلُّ على الوظيفة الاسميّة لمجموع العناصر اللغويّة المؤلَّفة من (أنْ) وصلتها بنصٍّ لغويّ تكلَّمت به العربُ جاءت فيه جملة تركيبها مشابه لتركيب الجملة التي يُحلِّلها أدى فيها الاسمُ المفردُ (غير) الوظيفة نفسها التي أدتها الوحدة اللغوية من (أنْ) وصلتها؛ ليُبَيّنَ بالاسم المفرد المعرب وظيفة مجموع تلك العناصر. فمجموع العناصر اللغوية من (أنْ) وصلتها في الجملة التي وردت فيها وقعت في الموضع نفسه الذي وقع فيه الاسم المفرد (غير) في الجملة التي ورد فيها، أي أنَّهما في الخريطة الموضعيّة النظرية في موضع [الفاعل]، فكلٌّ منهما يؤدي وظيفة الفاعل في الجملة التي ورد فيها.

ومن الثاني (فزعه إلى الموضع) قوله: «هذا بابُ ما حُمِل على موضع العامل في الاسم والاسم لا على ما عمل في الاسم ولكنّ الاسم وما عمل فيه في موضع اسم مرفوعٍ أو منصوبٍ، وذلك قولك: ما أتاني من أحدٍ إلا زيدٌ، وما رأيتُ من أحدٍ إلا زيدًا.

وإنَّما منعك أن تحمل الكلام على (مِنْ) أنَّه خلفٌ أن تقول: ما أتاني إلا من زيدٍ، فلما كان كذلك حَمَلَه على الموضع فجعله بدلاً منه، كأنّه قال: ما أتاني

= عبدالحميد جاسم محمد الفيّاض الكبيسي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ٣١٧ بفتح (غير).

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٢٩-٣٣٠. وانظر نصًا قريبًا من هذا: سيبويه، ٣: ١٣٥-١٣٦.

أحدٌ إلا فلانٌ؛ لأنَّ معنى (ما أتاني أحدٌ)، و(ما أتاني من أحدٍ) واحدٌ، ولكنَّ (من) دخلت توكيدًا كما تدخلُ الباء في قولك: كفى بالشيب والإسلام، وفي: ما أنت بفاعل، ولست بفاعل»(1). فسيبويه يفزعُ هنا إلى الخريطة الموضعيّة ليُبيّنَ بها أنَّ ما جاء في ظاهر اللفظ مخالفًا لما عليه اللغة ليس مخالفًا لنظام اللغة العربية في الحقيقة؛ لأنَّ الجار والمجرور (من أحدٍ) في جملة (ما أتاني من أحدٍ إلا زيدٌ) في موضع الفاعل، وحكم هذا الموضع الرفعُ، فجاء البدلُ (زيدٌ) مرفوعًا تبعًا للموضع لا للفظ الظاهر. ومثله نصب البدل (زيدًا) في جملة (ما رأيتُ من أحدٍ إلا زيدًا) تبعًا لموضع الجار والمجرور (من أحدٍ) وهو المفعول به وحكمه النصب؛ فنُصِب البدل. ومثلُ ذلك الإتباع على الموضع لا على اللفظ في استعمالات لغوية أخرى أورد سيبويه أمثلة منها في النص أعلاه(2).

وقد يُظَنُّ أنَّ زيادة حرف الجر هي سببُ الإتباع على الموضع في الأمثلة التي ساقها سيبويه في النص السابق، لكنَّ هذا الظنَّ غيرُ صحيح من وجهة نظرٍ مبنيّة على نظرية الموضع؛ لأنّه لا فرق بين أن يكون حرف الجر زائدًا أو غيرَ زائد، فسيبويه يعدُّ الاسمَ المجرورَ بحرف جرٍّ تعدَّى به الفعلُ اللازمُ في موضع مفعول منصوب؛ لذا يجوزُ الإتباع على موضعه بالنصب وإن كان لفظه مجرورًا، قال: «ولو قلت: مررتُ بعمرٍو وزيدًا لكانَ عربيًا، فكيف هذا؟ لأنَّه فعلٌ، والمجرور في موضع مفعولٍ منصوب»(3).

والموضع بوصفه نظريةً تقوم على منظومةٍ متكاملةٍ من المبادئ دُرست بها العربيّة تحتاج إلى أن يُكشفَ عنها، وهو ما تحاوله هذه الأطروحة عبر استنطاق

(1) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢١٥-٢١٦.

(2) وانظر في الإتباع على موضع خبر ليس المجرور بحرف الجر لا على اللفظ: سيبويه، الكتاب، ١: ٦٦-٦٧.

(3) سيبويه، الكتاب، ١: ٩٤.

تحليلات سيبويه للكشف عن هذه المبادئ التي لم يُصَرَّح بها، ومحاولة إعادة بناء هذه النظرية التي ظلت مغمورةً زمنًا طويلاً، ومحاولة معرفة أثر هذه النظرية في الدرس النحويّ العربي في مرحلةٍ مبكِّرة من عمره.

ويبدو للباحثِ أنَّ نظريّة الموضع بالنسبة للنحو (من حيث هو تركيب كلمات لبناء جمل، ومن حيثُ هي تصوُّر نظريّ مجرَّد لهذا التركيب) تُشبه كثيرا الأبنيةَ الصرفية من حيثُ هي أبنية مجرّدة تأتلف الأصوات فيها لبناء كلمات مفردة، وتُشبه البحور التي يوزنُ بها الشعرُ العربيّ من حيثُ هي إيقاعات مجرَّدة تبنى عليها الأبيات الشعرية. لكنّ نظريةَ الموضع أقلُّ صرامة من الأبنية الصرفية والإيقاعات الشعرية من حيثُ الحركة الداخليّة بين المواضع وهو ما ستكشفه مبادئ هذه النظرية في الفصل القادم إن شاء الله.

وقبل أن أطوي آخر صفحة في هذا الفصل أُشيرُ إلى أنَّ هناك كلمة قد استُعملت مرادفة لـ(موضع) في الكتاب هي كلمة (موقع). وأُنَبِّه هنا إلى أنَّ استعمال كلمة (موقع) قليل جدًا، لكنَّها مع ذلك استُعملت بمعاني تُرادف بعض المعاني التي استُعملت فيها كلمة (موضع)[1].

---

(١) انظر استعمال كلمة (موقع) وأقرب معنى لها هو الوظيفة الاسمية: سيبويه، الكتاب، ١: ١٦، ٢: ٢٢، ١٣٢، ٢٦٨. واستعمالها وأقرب معنى لها هو الموقع الإعرابيّ: سيبويه، الكتاب، ١: ١٦. واستعمالها وأقرب معنى لها هو مكان: سيبويه، الكتاب، ١: ١٧، ٢: ٥٥، ٣٥٢، ٣٥٦. واستعمالها وأقرب معنى لها هو الاستعمال اللغويّ: سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٩٨، ٣: ٧٧، ٢٠١، ٢٦٩. واستعمالها وأقرب معنى لها هو المعنى: سيبويه، الكتاب، ٢: ١٥٦.



بناء النظرية

يقـومُ بناء النظرية كمـا يُفـهمُ من مـا جـاء في الكتـاب على أمـورٍ يـرتبطُ بعضُها ببعض، فأنا أعرضها كلّها في هذا الفصل الذي يهدفُ إلى إعادة بناء النظرية، وهـي: أولاً مبـادئ النظرية، ثانيًا المواضع الرئيسة والمواضع المحتملة في البنـاء التركيبيّ للجملة العرية، ثالثًا الرتبـة الأصلية للمواضع في البناء التـركيبيّ للجملة العربيـة، رابعًا مكان الحرف والفعل من النظرية، خامسًا علاقة النظرية بعناصر الاتصال الثلاثة: المرسِل، والمستقبِل، والرسالة.

١- مبادئ النظرية:

المبدأ الأول: أنَّ أقلَّ كلامٍ مفيد لا يكونُ بأقلَّ من جملة تامة

تبدأ مبادئ نظرية الموضع بمبدأ أصيل في النحو العربيّ، هو أنَّ أقلَّ كلام مفيد لا يمكنُ أن يكون إلا بجملة. فالمتكلِّمُ لا يستطيعُ أن يُوصِلَ أقلَّ رسالة إلا بتركيب كلامه في بناءٍ يؤلِّفُ جملةً يحسنُ السكوتُ عليها. وسيبويه يؤكِّدُ على هذا المبدأ من أول بابٍ تناولَ فيه التركيبَ في كتابه، باب المسند والمسند إليه، إذ قـال: «هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يَغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجدُ المتكلِّمُ منه بُدًّا. فمن ذلك: الاسمُ المبتدأ والمبنيُّ عليه، وهو قولك: عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهبُ عبدُ الله. فلا بدَّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بدٌّ من الآخر في الابتداء»[١]. ويقولُ في باب الابتداء: «فالابتداء لا يكونُ إلا بمبنيٍّ عليه، فالمبتدأ الأوَّلُ، والمبنيُّ ما بعده عليه، فهو مسنَدٌ ومسنَدٌ إليه»[٢]. ويقولُ في مكانٍ آخر من كتابه: «(أنا) لا يكونُ كلاما حتى يُبنى عليه شيء»[٣].

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٣.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٢٦.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ٨٣. وانظر تصريحه بذلك أيضا: سيبويه، ٢: ٧٨.

وأنا، في هذه النصوص التي أوردتها من الكتاب، لا أُركِّزُ على الإسناد من حيثُ هو وظيفة نحوية؛ لأنَّ وظيفةَ المُسنَد يؤديها الفعلُ كما يؤديها الاسمُ، أما (الموضع/الوظيفة الاسمية) فلا يؤديها الفعلُ بوصفه عنصراً مستقلاً. كما أني لا أُركِّزُ على الكلمات المتلَفَّظ بها في جملةٍ ما. وإنما أُركِّزُ على أنَّ الكلام المفيد لا يكون إلا بدخول الكلمات في بناء تركيبيّ معيّن. وأُركِّزُ، في تركيب الجملة العربية، على الوظائف الاسمية مُجرّدةً في البناء التركيبي المجرّد، إذ إنَّ الوظائف الاسمية، بناء على المبدأ المذكور، لا توجدُ إلا في داخل تركيب نحويّ يُشكِّلُ تأليفُه بناء تركيبيا نظريا مجردا يُمكن ملؤه بكلماتٍ يُنطَقُ بها، هذه الكلمات تمثِّلُ جملة مفيدة ينتقلُ بها مرادُ المرسل إلى المتلقي.

وبناء على هذا المبدأ فإنَّ متكلِّمَ اللغةِ لو لم ينطق إلا بكلمةٍ واحدة في رسالةٍ تامة مُفيدة في موقفٍ ما فإنّه، في نظر النحويّ، قد ألَّف جملةً تامة، لكنّه لم يَظهر من عناصر تلك الجملة إلا الكلمة المنطوق بها. يُفهمُ هذا من قول سيبويه في أثناء حديثه عن ذكر الفعل وحذفه: «وأما الموضع الذي يُضمرُ فيه وإظهارُه مستعمَل فنحو قولك: زيدًا، لرجلٍ في ذِكرِ ضَرب، تُريد: اضربْ زيدًا»[1]. فالمتكلِّمُ لم ينطق إلا بكلمة (زيدًا)، والنحويّ لا يعدُّ هذه الرسالة كلمةً واحدة، بل هي عنده جملة من فعل وفاعل ومفعول به، لكنّ المتكلِّم لم ينطق إلا بالمفعول به لوضوح المراد عنده.

وكذلك لو نطق المتكلِّمُ بأكثر من كلمة، ولكنَّ الكلمات المنطوق بها ينقصها ما يؤدي وظيفة إسنادية ليكتمل بناء الجملة، فإنَّ النحويّ يقدِّر ما يؤدي تلك الوظيفة الإسنادية ليُبَيِّنَ أن المتكلم قد أوصل رسالته بجملة كاملة على الرغم

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٩٧. وانظر في ذلك أيضًا: سيبويه، ١: ٢٧٣. وانظر في ذلك: الجرجاني، دلائل الإعجاز، ٢٢٦-٢٢٧، ٥٤١-٥٤٢.

من أنّه لم ينطق إلا ببعض عناصرها، من ذلك ما جاء في الكتاب: «وسمعنا بعضَ العرب الموثوقَ به يُقالُ له: كيفَ أصبحتَ؟ فيقول: حمدُ اللهِ وثناءٌ عليه. كأنَّه يحملُه على مُضمَرٍ في نيته هو المُظهَرُ، كأنَّه يقولُ: أمري وشأني حمدُ الله وثناءٌ عليه»(١). فسيبويه قدَّر المبتدأ ليبين أنَّ الرسالة كانت بجملة تامة على الرغم من الحذف.

المبدأ الثاني: أنّ هناك مواضع رئيسة في تركيب الجملة ومواضع مُحتَمَلة

يظهرُ مما جاء في الكتاب أنَّ (المواضع/ الوظائف الاسمية) ليست على درجةٍ واحدة من حيثُ أهميتها في تركيب الجملة العربية، إذ يُفهمُ أنَّ هناك مواضعَ رئيسة في التركيب لاتقوم الجملة إلا بها، ومواضع قد تُستعملُ فتُشْغَل عند تأليف الكلام، وقد لا تُستعمل، والجملةُ تقومُ بها أو بدونها. وأقتَرِحُ هنا تسمية هذه المواضع بـ(المُحتَمَلَة) مقابل المواضع (الرئيسة) التي لا تقوم الجملة إلا بها.

والمواضعُ المحتملة، من حيثُ التجريد، يُفتَرَضُ وجودها في البناء التركيبي المجرَّد للجملة استُعملت أم لم تُستعمل، كما أنَّ المواضع الرئيسة موجودة في ذلك البناء ولا بدّ.

ومما يؤيّدُ كون بعض المواضع رئيسةً في تركيب الجملة عند سيبويه تعبيرُه السابق عن المُسند والمسند إليه بأنَّهما «لا يَغنى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجدُ المتكلِّمُ منه بدًا»(٢). والذي يعنينا من تعبيره هذا هو الوظائف الاسمية التي في التركيب الإسنادي، وهي [المبتدأ] و [الخبر] في تركيب الجملة الاسمية، و[الفاعل] في تركيب الجملة الفعلية.

ومن ذلك أيضًا قوله في تحليل جملة عربية: «لأنك ابتدأت زيدًا ولا بد له

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٣١٩-٣٢٠.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٣.

من خَبَـر»(١). وقـولـه في الفـاعل: «الفـعلُ لابد لـه من فـاعل»، و«لا يكونُ الفـعل بغير فاعلٍ»(٢).

فالتعبيرُ عن الوظائف الاسمية المُشار إليها في نصوص سيبويه بأنه (لا بد) منهـا، أو لا يكون التـركيب بغيـرهـا (أي بدونهـا)، يُفـهمُ منه أنّهـا وظائف رئيسة في تركيب الجملة العربية، وأنّها حاضرة دائما في كل جملة تكونُ إحدى هذه الوظائف مكوّنًا من مكوّناتها التركيبيّة.

ومما يؤيّدُ كون بعض المواضع مُـحتَمَلةً في تركيب الجـملة عند سـيبـويه تعبيرُه عن البدل أثناء تحليله جملةً عربية، قال: «ويكونُ على الوجه الآخر الذي أذكره لك، وهـو أن يتكلّم فيقول: رأيتُ قومَك، ثُمّ يبدو له أن يُبيِّن ما الذي رأى منهم فيقول: ثلثيهم، أو ناسًا منهم»(٣) وقوله في النعت: «الصفةُ تمامُ الاسم، ألا ترى أنّ قـولك: مـررتُ بزيدٍ الأحـمـر، كـقـولك: مـررتُ بزيدٍ، وذلك أنّك لو احـتجت إلى أن تنعت فـقلت: مررتُ بـزيدٍ، وأنت تُريدُ الأحـمـرَ، وهو لا يُعـرَفُ حتى تقول: الأحمر، لم يكن تمّ الاسمُ؛ فهو يجري منعوتًا مجرى (مررتُ بزيدٍ) إذا كانَ يُعـرَفُ وحدَه»(٤). وقوله في التمـييـز: «وأمّا قـولهم: داري خلفَ دارك فرسخًـا، فـانتصبَ لأنّ (خلف) خبرٌ للدار، وهو كـلامٌ قد عملِ بعضُـه في بعضٍ واسـتغنى، فلمّـا قـال: خلفَ دارك، أبهَمَ فلم يُدْرَ مـا قـدرُ ذاك، فقـال: فـرسخًـا، وذراعًا، وميلاً؛ أرادَ أن يُبيِّنَ»(٥).

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ١٣٥. وانظر في وجوب كون الجملة الاسمية مبنية على وظيفتين اسميتين رئيستين (المبتدأ والخبر): سيبويه، ٢: ١٢٦.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ٧٩. وانظر في كون (الفاعل) وظيفة رئيسة في الجملة الفعلية: سيبويه، ١: ٧٨، ٨٠. والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ١: ١٨٨ ب.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ١٥١.

(٤) سيبويه، الكتاب، ١: ٨٨.

(٥) سيبويه، الكتاب، ١: ٤١٧.

فالتعبيرُ عن البدل بأنَّ المتكلِّم بعد أن قال: «رأيتُ قومك» بأنَّه «ثُمَّ يبدو له أن يُبيِّنَ ما الذي رأى منهم، فيقول: ثلثيهم، أو ناسًا منهم»، وعن النعت بأنَّ المتكلِّم (لو احتاج إلى أن ينعت)، وعن التمييز بأنّ الجملة قد تمت عناصرُها الرئيسة بدونه، لكنّ المتكلِّم «أراد أن يُبيِّن»؛ يُفهمُ منه أنَّ الوظائفَ الاسمية التي عبَّر عن شاغلها بهذا التعبير وظائفُ مُحتَملة في تركيب الجملة العربية، متى احتاج المتكلِّمُ إلى شغلها لبيان مُراده شغَلَها، وإن لم يحتج إلى ذلك لم يشغَلْها.

المبدأ الثالث: أنه لا بدَّ من شَغْل المواضع الرئيسة في تركيب الجملة

يُفهمُ هذا المبدأ من كلام سيبويه الذي أوردته في المبدأين السابقين عن المسند والمسند إليه بأنّ المتكلِّم لا يجدُ منهما بُدًّا في تأليف جملة ما[1]. والذي يعنينا من المسند والمسند إليه الوظائفُ الاسمية: المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية، والفاعل في الجملة الفعلية.

ويُفهمُ كذلك من تعبيره عن الابتداء بأنّه «لا يكونُ إلا بمبنيٍّ عليه»[2]. وتعبيره عن الفاعل في الجملة الفعلية بأنَّه لابدَّ منه[3]. وتعبيره عن اسم كان وخبرها، ومفعولي ظنّ بأنَّه لا يجوزُ الاقتصار على الأوَّل منهما[4]. فإذا كانَ النحويُّ يرى أنَّ المتكلِّم لا يجدُ بدًّا من بعض الوظائف الاسمية في تأليف جملته التي يتكلَّمُ بها فهذا يعني أنَّ هذه الوظائف وظائفُ رئيسة في التركيب المجرّد للجملة العربية، وأنَّ هذه الوظائف الرئيسة لا بدَّ أن تُشغل عند تأليف

---

(١) انظر سيبويه، الكتاب، ١: ٢٣.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٢٦.

(٣) انظر سيبويه، الكتاب، ١: ٧٩. وانظر في ذلك أيضًا: السيرافي، شرح الكتاب، المخطوط، ١: ١٩٤أ.

(٤) انظر سيبويه، الكتاب، ١: ٤٥. وانظر في وجوب شغل وظيفة خبر المبتدأ وما هو بمنزلته من الأخبار (أخبار نواسخ الابتداء): سيبويه، ٢: ٢٨٦-٢٨٧.

الجملة بما يملؤها من العناصر اللغوية التي تصلح لذلك، فإن لم يملأها المتكلِّمُ (لفظًا) فقد ملأها (تقديرًا) عند النحويّ.

ويؤكِّدُ إثبات هذا المبدأ بعضُ تحليلات سيبويه لبعض الجمل العربية، ومنها قوله: «وتقول: إنَّ زيدًا الظريفَ مُنطلِقٌ، فإنْ لم يُذكر (المنطلق) صار (الظريف) في موضعِ الخبر، كما قلت: كان زيدٌ الظريفُ ذاهبًا، فلما لم تجئ بـ(الذاهب) قلت: كان زيدٌ الظريفَ، فنصبُ هذا في (كان) بمنزلة رفع الأول في (إنّ) وأخواتها»[1]. فخبرُ (إنَّ) وخبر (كان) موضعان رئيسان في تركيب الجملة التي تُصدَّرُ بأحدهما، ولأنّ كلاً من هذين الموضعين رئيسٌ فإنَّه لا بدّ من شغله؛ لذا نجد سيبويه يختارُ شغلَ كلٍّ من الموضعين بكلمة (الظريف) التي قد يُرادُ بها النعتُ في الجملتين اللتين ساقهما أو في غيرهما، ولكنَّ سيبويه اختار أن يكونا خبرين لأنَّه لم يأت ما يشغلُ موضعَ الخبر في اللفظ غيرهما كما يظهرُ من كلامه. وأودُّ أن أُذكّرَ هنا بأنَّ علامة إعراب الظريف تُبينُ مُراد المتكلِّم بالظريف نعتًا أو خبرًا، لكني سُقت هذا النصّ من أجل تعبير سيبويه نفسه وهو: «فإنْ لم يُذكر (المنطلق) صار (الظريف) في موضِع الخبر»، و«فلما لم تجئ بـ(الذاهب) قلت: كان زيدٌ الظريفَ»[2]. إذ يدلُّ كلامه على أنَّه يُراعي في تحليله مبدأ النظرية المذكور.

ويؤكِّدُ إثبات هذا المبدأ النظريّ أيضًا ما نقله سيبويه عن الخليل: «أنَّه يستقبح أن يقول: قائمٌ زيدٌ، وذاك إذا لم تجعل (قائمًا) مُقدَّمًا مبنيًا على المبتدأ، كما تؤخِّر وتُقدِّم فتقول: ضربَ زيدًا عمرٌو، وعمرٌو على ضربَ مرتفعٌ، وكانَ الحدُّ أن يكونَ مُقدَّمًا، ويكون (زيدٌ) مؤخَّرًا. وكذلك هذا الحدُّ فيه أن

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٣١-١٣٢.

(٢) وانظر تحليلات تدلُّ على أنَّه لابدّ من شغل الموضع الرئيس لفظًا أو تقديرًا: سيبويه، الكتاب، ١: ٧٠. ٢: ١٢٤، ١٣٥، ١٣٦، ٢١٠. ٣: ٢٣.

يكونَ الابتداء فيه مُقدَّمًا، وهذا عربيٌّ جيد، وذلك قولك: تميميٌّ أنا، ومشنوءٌ مَنْ يشنؤك، ورجلٌ عبدُ الله، وخزٌّ صُفَّتُك. فإذا لم يُريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقوله: يقومُ زيدٌ، وقامَ زيدٌ، قَبُحَ؛ لأنَّه اسمٌ، وإنما حسُنَ عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفةً جرى على موصوف، أو جرى على اسم قد عملَ فيه»(1). فالتعبير (قائمٌ زيدٌ) استعمالٌ عربيٌّ أصفُه هنا بأنَّه (مُحايد)، أي لا يوصفُ هو في ذاته بأنَّه قبيح أو جيد. وتُشبهه صورٌ استعمالية أخرى ساقها الخليل (تميميٌّ أنا، ومشنوءٌ مَنْ يشنؤك، ورجلٌ عبدُ الله، وخزٌّ صُفَّتُك). وحُكمُ الخليلِ على هذا الاستعمال بالقُبْح أو بالجودة مبنيّ على النظرية النحوية، لا على اللفظ نفسه، فالتركيبُ عربيٌّ جيّدٌ حين يُعدُّ (زيد) مبتدأ مؤخرًا، و(قائم) خبرًا مُقدَّمًا، وبهذا تكون المواضع الرئيسة في الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر) قد شُغِلت. وهو قبيحٌ حينَ يُعدُّ (قائم) مبتدأ عاملاً عمل الفعل، و(زيد) فاعلاً سدّ مسدّ الخبر كما يُقال؛ لأنّ هذا التحليل لا يسير مع مبدأ النظرية المذكور (أنّه لا بدَّ من شَغْل المواضع الرئيسة في تركيب الجملة)، فالخبر موضعٌ رئيس في تركيب الجملة العربية الاسمية، ولا يُمكن، نظريًا، أن تقوم جُملةٌ اسمية إلا بشَغْلِه كما لا تقوم إلا بشغل المبتدأ لفظًا أو تقديرًا.

ويؤيِّدُ هذا الفهْمَ ما يُفهمُ من قول السيرافيّ في شرح الكتاب: «قال أبو سعيد: إذا نقلت الفعل إلى اسم الفاعل، ورفعتَ الفاعلَ به، ولم يكن قبلَه ما يعتَمِدُ عليه، قَبُحَ؛ وذلك أنَّه يلزمُك أن تقولَ مكان (قام زيدٌ)، و(قام الزيدان): قائمٌ زيدٌ، وقائمٌ الزيدان، وقائمٌ الزيدون. والذي قبَّحَهُ فسادُ اللفظ لا فساد المعنى، وذلك أنّك إذا قُلت: قائمٌ الزيدان، وقائمٌ الزيدون، رفعتَ (قائم) بالابتداء، و(الزيدان) فاعلٌ من تمام قائم، فيكون مبتدأ بغير خَبَر، ولو جاز هذا لجاز أن تردَّ (يضربُ زيدًا) إلى (ضاربٌ زيدًا)، وزيدٌ في صلته، فلا يكون له خبرٌ. والذي

(1) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٢٧.

يُجيزُه زَعَمَ أنَّ الفاعلَ يَسدُّ مسدَّ الخبر، وقائلُ هذا يحتاجُ إلى بُرهانٍ على ما ادَّعاه. وإنَّما يرتفعُ الفاعلُ باسم الفاعل، وينتصِبُ به المفعولُ إذا كان مُعتمِدًا على شيءٍ يكونُ خبرًا له أو صفةً أو حالاً»(١). فالسيرافي يُصرِّحُ بأنَّ سبب الحكم بقُبح (قائمٌ زيدٌ) ونحوه هو فساد اللفظ لا فساد المعنى. وفسادُ اللفظ، كما أفهمُه، سببُه عدمُ شغلِ وظيفةٍ رئيسة في تركيب الجملة. وفساد اللفظ مبنيٌّ على التوجيه الإعرابي الذي يقولُ: (قائمٌ) مبتدأ، و(زيد) فاعل سد مسد الخبر؛ لأنَّ هذا القول مخالفٌ لمبدأ تركيبيٍّ مهم في النظرية وهو أنَّه لا بد من شغل الوظائف الاسمية الرئيسة في تركيب الجملة العربية. ويؤيدُ هذا الفهم قولُ السيرافيِّ نفسه مبينًا سبب ما عبَّر عنه بـ(فساد اللفظ): «فيكون مبتدأ بغير خبر»، و«فلا يكونُ له خبر»؛ كما أنَّه يُلزِمُ من ادّعى أنَّ فاعل الاسم المشتق في (قائم زيدٌ) قد سدَّ مسدَّ الخبر بالحاجة إلى البرهان على ما ادَّعاه.

المبدأ الرابع: أنَّ الموضعَ، في الأصل، للاسم

الأصلُ أنْ يؤدي الوظيفةَ الاسميةَ في تركيب الجملة العربية اسمٌ؛ فالموضعُ، في الأصل، للاسم. يُفهمُ هذا المبدأ من بعض التحليلات والآراء النحوية في الكتاب. من ذلك أنَّ سيبويه يعدُّ المركَّبات التي تؤدي وظيفة اسمية في تركيب الجملة العربية واقعةً في موضع الاسم، كقوله مُعلِّلا بناء الفعل الماضي على الحركة لا على السكون: «تقولُ هذا رجلٌ ضَرَبنا، فتصفُ بها النكرة، وتكونُ في موضع (ضاربٍ) إذا قلت: هذا رجلٌ ضاربٌ... ووقعت موقع الأسماء في الوصف كما تقعُ المضارعة»(٢). وقوله عن الجار والمجرور (فيها)

---

(١) السيرافي، شرح الكتاب، المخطوط، ٢: ٢٢٣ب-٢٢٤أ.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ١٦. وانظر تعبيره عن وقوع مركَّبات إسنادية مُصدَّرة بفعل بأنها في موضع الاسم؛ أي تؤدي وظيفة اسمية في تركيب الجملة التي وردت فيها: سيبويه، ١: ٨١، ٨٤، ٣: ٩٩.

بعد أن حلَّل جملة (فيها عبدُ الله قائمًا)، وذكرَ أنَّ (فيها) في موضع الخبر: «ويدلُّك على ذلك أنّك تقولُ: إنَّ فيها زيدًا، فيصير بمنزلة قولك: إنَّ زيدًا فيها؛ لأنَّ (فيها) لمّا صارت مُستقرًّا لزيدٍ يستغني به السكوت وقعت موقعَ الأسماء»[1]. ونقله عن الخليل في الحرف الموصول (أنّ) وصلته: «وسألته عن قول العرب: ما رأيتُه مُذ أنَّ الله خلقني؟ فقال: أنَّ في موضع اسم، كأنَّه قال: مُذ ذاك»[1]. فالموضعُ للاسم بصريح العبارة، وكلُّ تلك المركَّباتٍ وقعت في موضع الاسم فأدت وظيفته، وهذا يعني أنَّ الموضع في الأصل للاسم.

ويؤكِّدُ إثبات هذا المبدأ بلا أدنى ريب أنَّنا نجدُ سيبويه يُعبِّرُ عن شيء بأنَّه وقع في موضع الاسم على الرغم من أنَّه يُصرِّحُ بأنّ العرب لم تستعمل الاسم في الموضع نفسه في النصّ الذي يوردِهُ، كقوله: كما كان (تَسْلَمُ) في قولك: بذي تَسْلم، في موضع اسمٍ، ولكنَّهم لا يستعملون الاسمَ؛ لأنَّهم مما يستغنون بالشيء عن الشيء حتى يكونَ مُسقطًا»[1]. فسيبويه يُصرِّحُ بأنَّ العرب لم يستعملوا الاسم في موضع (تسلم) في هذه الصورة اللفظية التي يوردُها، وعلى الرُغم من ذلك فإنّ (تسلم) عنده قد وقعت في موضع الاسم؛ لأنَّها من حيثُ البناء التركيبيّ، في أحد تأويلي سيبويه، قد وقعت في موضع المضاف إليه، والمضافُ إليه، في البناء التركيبي المجرّد، وظيفةٌ اسمية يؤديها الاسمُ في الأصل؛ لذا قال سيبويه عن (تسلم) إنّها في موضع الاسم على الرغم من تصريحه بأنَّ العرب لم تستعمل الاسمَ في هذه الصورة اللفظية.

ومثلُ ذلك تعبيرُه عن خبر أفعال الشروع بعد أن ذكر أنَّ الاسم المفرد لا

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٨٨-٨٩. وانظر تعبيره عن الجار والمجرور بأنَّهما في موضع الاسم: سيبويه، ٢: ١٣٢، ١٤٥.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣: ١٢٢.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٣: ١٢١. وانظر تصريحه بذلك أيضًا: سيبويه، ٣: ١٥٨.

يُستعملُ خبرًا لأفعال المُقارَبَة، قال: «ومثلُه: جَعَلَ يقولُ، لا تذكرُ الاسمَ ههنا ومثلُه: أخذَ يقولُ. فالفعلُ ههنا بمنزلة الفعل في (كانَ) إذا قلتَ: كانَ يقولُ، وهو في موضع اسمٍ منصوبٍ بمنزلته ثَمَّ، وهو ثَمَّ خبرٌ، كما أنَّه ههنا خبرٌ، إلا أنَّك لا تستعملُ الاسمَ، فأخلصوا هذه الحروف للأفعال»[١]. فسيبويه يُصرِّحُ بأنَّ الاسم لا يُستعمل في موضع خبر أفعال الشروع التي مثَّل بها، وأنَّ العرب «أخلصوا هذه الحروف للأفعال»، وعلى الرغم من ذلك يقول عن الواقع في موضع خبر هذه الأفعال: «وهو في موضع اسمٍ منصوب»؛ وذلك لأنَّه تأكَّد لديه أنَّ الوظيفة الاسمية يؤديها الاسمُ في الأصل، والخبر وظيفةٌ اسمية، والاسمُ يؤدي وظيفة الخبر: خبر المبتدأ، وما هو بمنزلة خبر المبتدأ كخبر إنَّ وأخواتها، وخبر كان وأخواتها... إلخ، فإنْ لم يُستعمل الاسمُ في صورة أو صورٍ لفظيّة معيَّنة في هذا الموضع فإنَّ هذا لا يكسرُ هذا الأصلَ عنده، بل يبقى الموضع للاسم في الأصل، وإن ورد الاستعمال اللغوي مخالفًا الأصلَ.

ويؤكِّدُ إثبات هذا المبدأ أيضًا أننا نجدُ سيبويه يستبدلُ الاسمَ بعناصرَ لغوية وقعت في موضعه في تركيب جملةٍ ما، وأدت وظيفته في ذلك التركيب؛ ليُبَيِّنَ بذلك الاستبدال الوظيفةَ الاسمية التي أدَّتها تلك العناصر اللغوية مُجتمِعة في الجملة التي وردت فيها. ومنه قوله: «وتقولُ: ذَرْهُ يَقُلْ ذاك، وذره يقولُ ذاك، فالرفعُ من وجهين: فأحدُهما الابتداءُ، والآخرُ على قولك: ذره قائلاً ذاك، فتجعلُ (يقولُ) في موضع (قائل)»[٢].

ويؤكِّدُ إثبات هذا المبدأ أيضًا رأيُ سيبويه في سبب رفع الفعل المضارع إذ قال: «هذا بابُ وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء، اعلَم أنّها

(١) سيبويه، الكتاب، ٣: ١٦٠. وانظر في ذلك أيضًا: سيبويه، ٣: ١٢.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣: ٩٨. وانظر كذلك: سيبويه، ١: ٨١، ٨٤، ٣: ٨٨، ١٢٢. وسيأتي مزيدُ بيانٍ لاستعمال الاستبدال بوصفه طريقة منهجية في تعرُّف الموضع أو التعريف به.

إذا كانت في موضع اسم مبتدأ، أو موضع اسم بُنِيَ على مبتدأ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبنيّ على مبتدأ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب فإنّها مُرتفعةٌ، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفعَ، وهي سببُ دخول الرفع فيها... فأمّا ما كان في موضع المبتدأ فقولُك: يقولُ زيدٌ ذاك. وأما ما كان في موضع المبنيّ على المبتدأ فقولك: زيدٌ يقولُ ذاك. وأما ما كان في موضع غير المبتدأ ولا المبني عليه فقولك: مررتُ برجل يقولُ ذاك، وهذا يومُ آتيك، وهذا زيدٌ يقولُ ذاك، وهذا رجلٌ يقولُ ذاك، وحسبتُه ينطلِقُ. فهكذا هذا وما أشبَهه»[1]. وظاهرُ النّص واضحٌ في الدلالة على أنَّ الموضع في الأصل للاسم، ولكنّي أودّ أنْ أُركّزَ هنا على أمرٍ مهم يدلّ على وجود خريطة نظرية مجرَّدة ارتسمت فيها (المواضع/ الوظائف الاسمية) لدى سيبويه، وهو قوله عن الأفعال المضارعة: «اعلم أنّها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ»، ثم تمثيله لذلك: «فأما ما كان في موضع المبتدأ فقولك: يقولُ زيدٌ ذاك». وأهميةُ هذا الموضع في الدلالة على الخريطة الموضعية تأتي من حيثُ إنّ الجملة لدى نحاة العربية نوعان: اسمية، وفعلية. فإذا سُلِّمَ بأنَّ بقية المواضع التي ذكرها سيبويه في النَّص السابق هي للاسم في الأصل؛ لأنّها وظائف اسمية في تركيب الجملة العربية، وهي كما جاءت في ترتيب أمثلته:خبر المبتدأ، والنعت، والمضاف إليه، والحال، والنعت مرة أخرى، والمفعول الثاني لحَسِبَ، إذا سُلِّمَ بذلك فإنَّه لا يُسَلَّمُ بسهولةٍ بأنَّ ابتداء الكلام رُتبَةً موضعٌ خاصٌ بالاسم، بل قد يوصفُ ابتداء الكلام رُتبةً بأنَّه مُحايدٌ؛ لأنَّ أوّل الكلام قد يكونُ اسمًا مُبتدأ، فتكون الجملةُ اسميةً، وقد يكونُ فعلاً فتكون الجملةُ فعليةً. وهذا يقودُنا إلى الخطوة التالية في محاولة فهم هذا الأمر ثُمَّ البناء عليه في كون الموضع في الأصل للاسم،

(١) سيبويه، الكتاب، ٣: ٩-١٠. وانظر كذلك: سيبويه، ٣: ١١.

وهي أنّ ابتداءَ الكلام رُتبةً موضعٌ يُحتملُ أن يقعَ فيه الاسمُ المبتدأ، ولإنّ هذا الاحتمال واردٌ فقد غلَّبه سيبويه، واختار أن يكونَ الفعلُ المضارعُ الواقعُ في أول الكلام واقعًا في موضع المبتدأ، وهذا يعني أنّ أي موضعٍ يظهرُ أنّه يتساوى فيه الاسمُ مع الفعل في احتمال الوقوع فيه فهو للاسمِ في الأصل، ومنها ابتداء الكلام. وعلى هذا فإنَّ الخريطة الموضعيّة المُفتَرَضة قد ارتسَمَ في أوّلِها مُربَّعٌ يُمثِّلُ وظيفة اسميّةً في تركيب الجملة العربية هي وظيفة المبتدأ، فمتى جاء اسمٌ صالحٌ للوقوع في هذا المربَّع عُدَّ مبتدأ (من وجهة نظر النحويّ) ، وأَخَذَ حُكمَ هذه الوظيفة وهو الرفع، فإذا وقعَ في أوّل الكلام فعلٌ فإنَّ هذا الفعلَ قد وقع في موضع للاسم في الأصل بناء على نظرية الموضع.

وهذا يقودُ إلى احتمال كبير بأنَّ سيبويه كانَ يذهبُ إلى أنَّ الجملة الاسميّة هي الأصل في العربية، ولعلَّ هذا بُنيَ على أنّ الجملة في العربية تأتلِفُ من اسمين مبتدأ وخبر، ولا تأتلفُ من فعلين، بل لابدّ للفعل من الاسم حتّى يكون لدينا جملة مفيدة. وهذا يعني أنّ الاسم يستغني عن الفعل في بناء جملة مفيدة، ولا يستغني الفعلُ عن الاسم في ذلك، وقد صرَّح به سيبويه إذ قال في أثناء عرضه قاعدة الخفّة والثقل فذكر أنّ الأفعال أثقلُ من الأسماء لأنّها مأخوذة من الأسماء: «ألا ترى أنّ الفعل لا بدّ له من الاسم وإلا لم يكن كلامًا، والاسمُ قد يستغني عن الفعل، تقولُ: الله إلهنا، وعبدُ الله أخونا»(١).

ويبدو لي أنَّ هذا المبدأ كان أحد الأسباب في أنْ يَعُدَّ سيبويه الاسمَ نحو (محمد) في جملةٍ مثل (محمدٌ جاء) مبتدأ، بالإضافة إلى بعض مبادئ النظرية

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٢١. وانظر مثل ذلك في باب المسند والمسند إليه: سيبويه، ١: ٢٦. وانظر: الخليل، الجمل، ٢٥٤. وانظر في ذلك: أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٦، ١٤١٦هـ، ١٠٠.

التي ستأتي. والسؤالُ هنا: لِمَ لَمْ يُعدّ الاسم (محمد) في (محمد جاء) فاعلاً؟ أليس هو الفاعل من حيثُ الدلالة؟ أليس المُستعمل الطبيعي للغة يعي أنَّ الفاعل في المعنى هو (محمّد) بغض الطرف عن رأي النحويّ؟ لماذا يُقدّرُ النحويُّ ضميرًا يؤدي وظيفة الفاعل في هذه الجملة والفاعل في الحقيقة مذكور؟ وهل تكفي نظريةُ العامل لتفسير السبب من وجهة نظر النحويّ؟ إذا قيلَ: إنَّ المعمول لا يتقدَّمُ على عامله، فالمفعولُ به يتقدَّمُ على الفعل. وإذا قيل: إنَّ المعمول المرفوع لا يتقدَّم على عامله، فالخبرُ يتقدَّم على المبتدأ، والمبتدأ هو العاملُ في الخبر عند بعض النحاة[1]، فيكونُ المعمول المرفوع قد تقدَّم على عامله[2].

ويبدو لي أنَّ نظرية الموضع تُقدِّمُ تفسيرًا جيدًا لسبب عدّ سيبويه الاسمَ نحو (محمد) في نحو (محمد جاء) مبتدأ لا فاعلاً؛ إذ الجملة الاسمية هي الأصلُ في العربية ما دام الموضعُ في الأصل للاسم، وابتداء الكلام موضعٌ للاسم في الأصل، وهناك سماتٌ يُفتَرَضُ وجودها في اسمٍ ما كي يؤدي وظيفةً اسميةً ما في تركيب الجملة العربية، كسمة التعريف للمبتدأ. والاسمُ المفردُ، في نظرية الموضع، لا يؤدّي أكثر من وظيفة اسمية واحدة في تركيب الجملة العربية، والمواضع الرئيسة في تركيب الجملة لابدّ من شغلها. فيبدو أنّ هذه المبادئ مجتمعة دعت سيبويه إلى أنْ يعدَّ الاسمَ محمدًا مبتدأ عند التحليل النحويّ؛ لأنَّه قد انطبقت عليه جميعُ الأمور التي تُلزِمُ النحويَّ بعدّه مبتدأ من حيثُ النظرية، فهو اسمٌ معرفة وقعَ في موضع الابتداء فأدى وظيفة المبتدأ. وموضعُ الفاعل موضعٌ رئيس في تركيب الجملة الفعليّة فلا بُدّ أن يُشغَل،

(١) انظر الآراء في العامل في المبتدأ: السيرافي، شرح الكتاب، المخطوط، ٢: ٢٢٣أ.

(٢) انظر رأي المبرّد في تحليل (عبدُ الله جاء)، وهي وجهةُ نظر نحويّة مبنية على نظرية العامل: المبرّد، المقتضب، ٤: ١٢٨.

والفاعل في المعنى (محمد) قد شَغَلَ وظيفةَ المبتدأ كما سبق، والاسم المفرد لا يؤدي أكثر من وظيفة اسمية واحدة، فلا يُمكنُ أن يكون الاسمُ (محمد) مبتدأ وفاعلاً في الوقت نفسه فيؤدي وظيفتين اسميتين؛ لذا يُقدَّرُ ضميرٌ يعود على الاسم المبتدأ يؤدي وظيفة الفاعل في جملة فعلية تؤدي بكامل عناصرها وظيفة خبر المبتدأ. وبهذا تكونُ مبادئ النظرية المذكورة قد تحقَّقت في هذا التحليل النحوي.

ويُمكن أن يؤيّدَ هذا الفهم ما نجده في بعض شروح الكتاب حين تكلَّم سيبويه عن (كم) بقوله: «وهي تكونُ في الموضعين اسمًا فاعلاً ومفعولاً وظرفًا ويُبنى عليها»[1]. ومعروفٌ أنَّ (كم) لها الصدارة في الكلام، فهل يُريدُ سيبويه أنَّها (فاعل) في النظرية النحوية، أو أنَّها فاعلٌ في المعنى؟ يُجيبُ عن هذا السؤال ما فهِمَهُ بعضُ شُرّاح الكتاب بأنَّها فاعل في المعنى، أما في النظرية النحوية فهي مبتدأ في نحو (كم رجلاً أتاك)، قال السيرافي في شرح عبارة سيبويه السابقة: «قوله: (وهي)، يعني كم في الاستفهام، (تكونُ اسمًا فاعلاً)، وكم لا تكونُ فاعلة؛ لأنَّها أوّل الكلام في اللفظ، فإذا كانَ الفعلُ لها فإنما يرتفعُ ضميرُها به، وهي مرفوعةٌ بالابتداء. وإنَّما سمّاها فاعلة لأنَّ الفعل في المعنى لها»[2]. وفي تعليقة أبي علي الفارسيّ على قول سيبويه: «و(كم رجلاً أتاك) أقوى من (كم أتاك رجلاً)، و(كم) ههنا فاعلة»[3]: «قال أبو علي: (كم) ها هنا فاعل في المعنى لا في اللفظ، وتقدير ارتفاعه بالابتداء»[4].

فما سبق يؤيّدُ التوجُّهَ إلى أنَّ هناك بناء تركيبيّ مجرَّد فيه (مواضع/

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٥٦.

(٢) السيرافي، شرح الكتاب، المخطوط، ٣: ٢٠أ.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٥٩.

(٤) الفارسي، التعليقة، ١: ٣٠١.

وظائف اسمية) جاهزة للملء بالكلمات المنطوق بها، ارتسمَ هذا البناء التركيبيّ في خريطةٍ موضعية تحكمها مبادئ معينة، وحينَ يُحلِّلُ النحويّ الذي ارتسمت في ذهنه هذه الخريطةُ واضحةً جملةً تُكُلِّمَ بها فإنّه يُعيدُ توزيع الأسماء الواردة في جملةٍ ما على الوظائف الاسمية الموجودة في تركيب الجملة بناء على تلك الخريطة الموضعية النظريّة. ويؤيدُ هذا التوجُّه أيضًا ما نجده في بعض شروح الكتاب، كقول السيرافيّ بعدَ أن حلَّل جملة (هذا عبدُ الله منطلقًا): «والأصلُ في ذلك: عبدُ الله منطلقٌ، عبدُالله مبتدأ، ومنطلقٌ خبَرُه، ثُمَّ اتَّفقَ لك قُربُ عبدالله منك، وأردتَ أن تُنبِّه المخاطَبَ عليه، فأدخلتَ (هذا) للتقريب والتنبيه، وهو اسمٌ، فلا بدَّ له من موقع في الكلام لإصلاح اللفظ، وهو أوَّلُ الكلام، فرُفِعَ (هذا) بالابتداء، وجُعِلَ عبدُ الله خبَرَه، فاكتُفيَ به، ونصب (منطلقًا) على الحال على ما شرحناه»[1]. فـ(هذا) في جملة السيرافي مثل (محمد) في (محمد جاء) من حيثُ النظرية؛ حيثُ إنّه لمّا جاء اسمٌ معرفةٌ صالحٌ للابتداء به، والموضعُ جاهزٌ للوقوع فيه، حلَّ هذا الاسمُ فيه مباشرة وأدَّى وظيفة المبتدأ، ثُمَّ تأتي المواضعُ بعد ذلك على أنَّ الجملة اسمية، وأنَّ وظيفة المبتدأ في هذه الجملة قد شُغِلتْ فلا يُزاحمُ شاغلُها، فيأخذُ الاسمُ عبدُ الله وظيفة الخبر، فتكتمل عناصر الإسناد، ويصيرُ (منطلقًا) حالاً بناء على مُراد المتكلِّم، على الرُغم من أنَّ الأصل عند السيرافيّ هو (عبدُ الله منطلِقٌ).

المبدأ الخامس: إذا شُغِلَ موضعٌ ما في تركيب جملةٍ ما لم يُزاحمْ شاغلُه

يُفهمُ هذا المبدأ من بعض إجراءات التحليل التي وردت في الكتاب، ومنها التصريحُ بأنَّ اسمًا شغلَ وظيفةً اسميّة في تركيب جملةٍ ما فحالَ دونَ وقوعِ اسمٍ بعده فيها. جاء في الكتاب في تحليل الجملتين (هذا عبدُالله منطلقًا)،

(١) السيرافي، شرح الكتاب، المخطوط، ٢: ١٩٤ أ ب.

و(هذا الرجلُ منطلقًا) أنَّ الاسم عبدالله والرجل وقع كلٌّ منهما في موضع الخبر فأدى وظيفةَ الخبر في جملته التي ورد فيها، وحال دونَ أن يقعَ الاسمُ الذي بعده (منطلقًا) في هذا الموضع، فأدى هذا الاسم وظيفةً أخرى هي وظيفة الحال[1].

وجاء مثلُ ذلك في نحو (إنَّ هذا عبدُ الله قائمًا)، قال سيبويه: «هذا بابٌ ينتصِبُ فيه الخبرُ بعد الأحرف الخمسة انتصابه إذا صارَ ما قبلَهُ مبنيًا على الابتداء؛ لأنَّ المعنى واحدٌ في أنّه حالٌ، وأنَّ ما قبله قد عمِل فيه، ومنَعَهُ الاسمُ الذي قبلَهُ أن يكونَ محمولاً على (إنّ)، وذلك قولك: إنَّ هذا عبدُالله منطلقًا»[2].

كما جاء في الكتاب أنَّه إذا شُغِلتْ وظيفة نائب الفاعل نُصِبَتْ بقية المفاعيل الواردة في الجملة؛ لأنّ موضع نائب الفاعل قد شُغِل[3].

وجاء في الكتاب أيضًا أنّ الاسم عبدالله في (جاء عبدُالله راكبًا) قد أدى وظيفة الفاعل وحال دونَ وقوع الاسم بعده في هذا الموضع كما حال دونَ وقوعه في موضع الخبر في (هذا عبدُالله منطلقًا)[4].

وجاء في تحليل (ضربتُ عبدَالله قائمًا)، و(ذهبَ زيدٌ راكبًا) أنّ المفعولَ به في الجملة الأولى والفاعل في الجملة الثانية حالا دونَ أن يؤدي الاسمُ بعدهما وظيفةَ كلٍّ منهما في الجملة التي وردا فيها، قال: «فالاسمُ الأوَّلُ المفعول في

---

(١) انظر في تحليل جملة (هذا عبدُالله منطلقًا): سيبويه، الكتاب، ٢: ٧٨. وفي جملة (هذا الرجلُ منطلقًا): سيبويه، الكتاب، ٢: ٨٦-٨٧. وانظر في أنّ الوحدة اللغوية من حرف الجر والاسم المجرور قد أدى وظيفة الخبر فحالت دون وقوع اسمٍ آخر فيها: سيبويه، الكتاب، ٢: ٩٠.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٤٧.

(٣) انظر سيبويه، الكتاب، ١: ٤١-٤٢، ٢٢٣، ٢٢٩.

(٤) انظر سيبويه، الكتاب، ٢: ٧٨.

(ضربْتُ) قد حالَ بينه وبين الفعل أن يكونَ فيه بمنزلته، كما حالَ الفاعلُ بينه وبين الفعل في (ذَهَبَ) أنْ يكونَ فاعلاً»[1].

فالتعبير بأنَّ اسمًا شغلَ وظيفةً اسميّة في تركيب جملة ما (حالَ دونَ وقوعِ غيره فيها) يُفهمُ منه المبدأ المذكور، إذ لو لم يُشغَلِ الموضع بما شُغِلَ به لبقي احتمال وقوع تلك الأسماء التي مثَّلَ بها سيبويه فيه في الجمل التي أوردها.

ويُمكنُ أن يؤيِّدَ هذا الفهمَ ما نجده في بعض شروح الكتاب. فالسيرافي، مثلاً، يشرحُ النصّ الأخير الذي أوردتُه لسيبويه أعلاه بكلام يُفهمُ منه هذا المبدأ، قال: «يعني أنَّك إذا قُلتَ: ضربتُ زيدًا قائمًا، فـ(زيدٌ) الذي هو المفعول الأوَّل قد اكتفى به (ضَرَبْتُ) في التعدّي إليه؛ فامتنع (قائم) من وصول الضربِ إليه كما يصِلُ إلى المفعولات، فانتصَبَ لأنَّه حال. كما أنّك إذا قُلتَ: ذهبَ زيدٌ راكبًا، فقد اكتفى (ذهبَ) بـ(زيد)، لأنَّه فاعلٌ له؛ فَلَمْ تَصِرْ الحالُ فاعلاً، فقد صار الفاعلُ حائلاً بينَ الفعل وبين الحال أن يكونَ فاعلاً»[2].

كما يُفهمُ هذا المبدأ من رأي سيبويه بأنَّ الضميرَ البارزَ (هو) لا يقَعُ فاعلاً للفعل المسند لضمير الغائب؛ لأنَّ الضمير المستتر قد أدّى هذه الوظيفة الاسميّة، فامتنع الضمير البارز، عنده، من أن يُزاحمه عليها، قال: «ولا يقعُ (هو) في موضعِ المُضمَر الذي في (فَعَلَ)، لو قلت: فَعَلَ هو، لم يجز إلا أن يكونَ صفةً»[3]. ويعني بالصِّفة هنا التوكيد كما يدلُّ عليه تعبيره في مكانٍ آخر في كتابه[4]. فالضمير المستتر لا يُتَلَفَّظُ به، وعلى الرُّغمِ من ذلك فإنَّ موضعَ

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٤٤.

(٢) السيرافي، شرح الكتاب، المُحقَّق، ٢: ٣٤٩.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٥١.

(٤) انظر سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٨٥. وانظر في تفسير تعبير سيبويه عن التوكيد بالصِّفة: الفارسيّ، التعليقة، ٢: ٩٧. وانظر في ذلك أيضًا: عوض حمد القوزي، المصطلح=

الفاعل مشغولٌ به، وحينَ صارت هذه الوظيفة الاسميّة مشغولة عند سيبويه بالضمير المستتر لم يُزاحِمه عليها الضميرُ البارزُ (هو) ، بل أدى وظيفةً أخرى هي التوكيد.

ويُفهمُ هذا المبدأ أيضًا من باب الاشتغال، حين يتقدَّمُ اسمٌ منصوب يشغلُ وظيفةَ مفعولٍ به على فعل مُتَعدٍّ شغلَ ضميرُ الاسم المتقدّم وظيفةَ المفعولِ به في حيِّز جملته، إذ نجدُ سيبويه يُقدِّرُ فعلاً مناسِبًا يَشغلُ الاسمُ المنصوبُ المتقدِّمُ وظيفةَ المفعولِ به في حيِّز جملته، مع تصريحه بأنَّهم، أي العرب، «لا يُظهِرونَ هذا الفعلَ هنا للاستغناء بتفسيره»(١).

المبدأ السادس: لا يشغلُ الاسمُ أكثرَ من وظيفةٍ واحدة في تركيب الجملة التي يرِدُ فيها

يُفهمُ هذا المبدأ من بعض التحليلات الواردة في الكتاب، ومنها قول سيبويه في ما عُرِفَ بالتنازُع: «هذا بابُ الفاعلَين والمفعولَين اللذين كلٌّ واحد منهما يَفْعلُ بفاعله مثلَ الذي يَفْعلُ به، وما كانَ نحو ذلك، وهو قولك: ضربتُ وضَرَبَني زيدٌ، وضَرَبَني وضَرَبتُ زيدًا، تحملُ الاسمَ على الفعل الذي يليه. فالعاملُ في اللفظ أحدُ الفعلين، وأمَّا في المعنى فقد يُعلَمُ أنَّ الأوَّلَ قد وقع إلا أنَّه لا يُعمَلُ في اسمٍ واحدٍ نصبٌ ورفعٌ»(٢). فلدينا في هذا النص جملتان تُكُلِّمَ بهما إحداهما معطوفة على الأخرى هما: (ضربتُ وضربني زيدٌ)، ثُمّ جملتان

= النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات - جامعة الرياض، ط١، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، ١٤٠.

(١) سيبويه، ١: ٨١. وانظر في ذلك أيضًا: سيبويه، ١: ٩٨. وانظر تحليلات متعددة في الكتاب يُفهمُ منها هذا المبدأ: سيبويه، ١: ٣٣-٣٤، ٤١-٤٢، ٢٩٥-٢٩٦، ٢: ١٢٥، ١٣٣، ١٤٣، ١٦٠.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ٧٣-٧٤. وانظر في ذلك أيضًا: سيبويه، ١: ٧٧.

أُخريان: (ضربني وضربتُ زيدًا). هذا هو اللفظُ، فهما جملتان فعليتان الفعل في كلٍّ منهما متعدٍّ. والتركيب المجرّد لهاتين الجملتين كما يلي:

فعل + [فاعل] + [مفعول به] حرف العطف (و) فعل + [فاعل] +[مفعول به]

هذا هو التركيب المجرّد قبل أن يحدث فيه تقديمٌ وتأخير بين الفاعل والمفعول به في إحدى الجملتين. والوظائف الاسمية في الجملتين المذكورتين هما الفاعل والمفعول به، والفاعلُ في الجملة الأولى فعلَ بفاعل الجملة الثانية مثلَ ما فعلَ به الفاعل في الجملة الثانية بحسب تعبير سيبويه. فإذا نظرنا إلى اللفظ وجدنا المتكلِّمَ يذكر نفسه مرتين في الجملتين بضمير المتكلِّم: (التاء) الذي يؤدّي وظيفة الفاعل في الجملة الأولى، و(الياء) الذي يؤدي وظيفة المفعول به في الجملة الأخرى. لكنَّه لا يذكرُ ندَّه (زيدًا) إلا مرة واحدة في اللفظ، والندّ (زيدٌ)، كما يدلُّ الكلامُ، ضُرِبَ وضَرَبَ، لكنّه اسمٌ واحدٌ في اللفظ، ولا يُمكنُ أن يؤدِّيَ أكثر من وظيفةٍ واحدة في النظرية التركيبية المجرّدة، وهذه الوظيفة التي يؤدّيها يدلُّ عليها لفظُ المتكلِّم، فإن أدى وظيفة الفاعل في إحدى الجملتين قَدَّرَ النحويُّ ضميرَه ليؤدي وظيفة المفعول به في الجملة الأخرى، وإن أدى وظيفة المفعول به في إحدى الجملتين قَدَّرَ النحويُّ ضميرَه ليؤدي وظيفة الفاعل في الجملة الأخرى. و بهذا تكونُ المواضعُ قد مُلئت بما يشغلُها لفظًا أو تقديرًا، ويكونُ كلُّ اسم قد شغلَ موضعًا واحدًا في تركيب جملته لا غير. هذا من حيثُ النظرية، أمّا من حيثُ المعنى فإنَّ المتكلِّمَ الطبيعي للغة يعي المُرادَ دونَ حاجة إلى تحليل النحويّ كما يُفهمُ من قول سيبويه في آخر النص: «فالعامل في اللفظ أحدُ الفعلين، وأما في المعنى فقد يُعلَمُ أنَّ الأوَّل قد وقع إلا أنَّه لا يُعمَلُ في اسمٍ واحدٍ رفعٌ ونصبٌ».

ويُفهمُ هذا المبدأ أيضًا من إعراب الاسم المتقدِّم المرفوع مبتدأ، وتقدير ضميره فاعلاً أو مفعولاً بحسب موضعه في الجملة الواقعة في موضع الخبر

في نحو: (محمدٌ جاء). و(زيدٌ ضَرَبتُ). فتقديرُ ضمير الاسم في (محمد جاء) ليؤدي وظيفة الفاعل يُفيدُ أنَّ الاسم (محمد) لا يمكن أن يؤدي وظيفتي المبتدأ والفاعل معًا في النظرية النحوية على الرغم من أنَّ المتكلّم الطبيعي للغة يعي أنَّ محمدًا هو الفاعل في المعنى بغض الطرف عن توجيهِ النحويّ[1].

وكذلك تقدير ضمير الاسم ليؤدي وظيفة المفعول به في (زيدٌ ضربتُ) يُفهمُ منه هذا المبدأ. وقد جاء في الكتاب في تحليل نحو هذا التركيب: «ولا يحسُنُ في الكلام أن يَجْعلَ الفعلَ مبنيًا على الاسم ولا يذكر علامة إضمار الأول حتى يخرج من لفظِ الإعمال في الأوَّل، ومن حال بناء الاسم عليه، ويشغله بغير الأوَّل حتى يمتنع من أن يكونَ يعمل فيه، ولكنّه قد يجوزُ في الشعر، وهو ضعيفٌ في الكلام»[2]. وبغض الطرف عن حكم سيبويه على مثل هذا التركيب بقوله: «ولا يحسن...»، و«ولكنّه قد يجوزُ في الشعر، وهو ضعيفٌ في الكلام»، أقولُ: إنَّ الاسم (زيد) مفعولٌ به في المعنى في (زيدٌ ضَرَبتُ)، ولكنّ وقوعه في أوَّل الكلام ورفعه دلا على أنَّه أدى وظيفةَ المبتدأ في التركيب، وأنَّه رأسُ جملة اسمية من: [مبتدأ] + [خبر]

فلما أدى وظيفةَ الخبر جملةٌ فعلية فعلها متعدٍّ، ولم يُذكر في اللفظ ما يؤدّي وظيفة المفعول به في هذه الجملة، وكان الاسمُ المتقدّم (زيد) هو المفعولُ به في المعنى للفعل المذكور حصلَ الإشكالُ في هذه الجملة؛ لأنَّ هذا الاسم أدى وظيفةً اسمية في اللفظ لا يُمكن أن تكونَ هذه الوظيفة جزءًا من تركيب الجملة الفعلية التي وقعت في موضع الخبر في البناء التركيبيّ، وموضعُ المفعولِ به شاغرٌ في اللفظ، والفعلُ المتعدي يطلبُ ما يؤدي هذه الوظيفةَ الاسميّةَ، وهو في المعنى (زيد)، ولو ظهرَ ضميرُه فأدى هذه الوظيفة لما حكم

(١) انظر الكلام الذي سبق عن تركيب مثل هذه الجملة (محمد جاء) في المبدأ الرابع.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ٨٥. وانظر في ذلك أيضًا: سيبويه، ١: ١٢٧، ١٣٤، ٢: ٢٥٧.

سيبويه على مثل هذه الجملة بالضَّعف في الاختيار. ويُمكنُ أن يُلمَحَ هذه المعنى من شرح السيرافي إذ قال: «يعني أنَّه قبيحٌ أن تقولَ: زيدٌ ضَرَبتُ؛ لأنَّ ضربتُ في لفظٍ ما يعمَلُ في زيدٍ لحذفك الضميرَ في اللفظ، ولا بدَّ من تقديره حتّى يصحّ أن يكونَ خبرًا للاسم الأوَّل، إذ قد جعلتَ الاسمَ مبتدأ، ولا يصحُّ أن يكونَ الفعلُ خبرًا له حتى يكون فيه ما يعودُ إليه»[1]. ولا ألتفتُ هنا إلى ما اهتمَّ به بعضُ النحاة من أنَّ الجملة الواقعة في موضع الخبر لا بد فيها من عائد على المبتدأ، بل الذي يهمني هنا هو أنَّ الاسمَ الذي أدى وظيفةَ المبتدأ لا يؤدي غير هذه الوظيفة في اللفظِ في البناء التركيبي الذي وردَ فيه.

وبناء على ما سبق فإنَّ الاسم (زيد) في (زيد ضربت) إمَّا أن يؤدي وظيفةَ المبتدأ، والجملةُ بعده تؤدي وظيفة الخبر، ويؤدي وظيفة المفعول به فيها ضميرٌ يعود على (زيد) بارزٌ أو مُستتر، ويكونُ لدينا جملةٌ اسميّة الخبرُ فيها جملةٌ فعلية. وإمّا أن يؤدي الاسم (زيد) وظيفةَ المفعول به في اللفظ والمعنى والبناء التركيبيّ المجرّد، فيكونُ اللفظُ: زيدًا ضربتُ، ويكونُ لدينا جملةٌ فعليةٌ تقدَّمَ فيها المفعولُ به على الفعل. ولا يُمكن للاسم (زيد) أن يؤدي الوظيفتين (المبتدأ) و(المفعول به) معًا، لا في اللفظ، ولا في النظريّة التركيبية المجرّدة للموضع؛ لأنَّه لا يؤدّي الاسمُ المفرد إلا وظيفةً اسميةً واحدة في تركيب الجملة التي يردُ فيها. على الرغم من أنَّ (زيدًا) في (زيدًا ضربتُ) هو المفعولُ به في المعنى رُفِعَ أو نُصِب. كما أنَّ محمدًا في (محمدٌ جاء) هو الفاعلُ في المعنى[2].

وأودُّ هنا أنْ أُشيرَ إلى ما يُفهمُ من كلام سيبويه في النص السابق من أهمية وظيفة المفعول به في الجملة الفعلية التي فعلها متعدٍّ، وهو ما سيُناقَش في المواضع الرئيسة والمواضع المُحتملَة.

---

(١) السيرافي، شرح الكتاب، المخطوط، ١: ١٩٢ب.

(٢) انظر ما سبق في كونه فاعلاً في المعنى في المبدأ الرابع.

كما يُفهمُ هذا المبدأ من كلام سيبويه الوارد في (باب المنفي المضاف بلام الإضافة) نحو: (لا أبا لك)، و(لا غلامَي لك)[1]، قال: «وكذلك إذا قلتَ: لا غلامين لك، وجعلتَ (لك) خبراً؛ لأنَّه لا يكونُ إضافةً وهو خبرٌ؛ لأنَّ المضافَ يحتاجُ إلى الخبر مُضمَرًا أو مُظهَرًا»[2]. فالذي أفهمُه من كلام سيبويه أنّ (لك) إما أن تقع في موضع المضاف إليه فتُحذفُ نون الغلامين للإضافة، وإمّا أن تقع في موضع خبر (لا) فتبقى نون الغلامين لعدم الإضافة، وفي كل حال لا تؤدي (لك) إلا وظيفةً اسميةً واحدة: إما المضاف إليه، وإما خبر (لا)؛ لأنَّه كما قال سيبويه: «لا يكونُ إضافةً وهو خبرٌ»، أي لا يجتمعُ فيه أن يؤدي وظيفتين اسميتين.

المبدأ السابع: الأصلُ أن يكونَ لكلِّ اسمٍ يرِدُ في جملة ما موضعٌ في البناء التركيبيِّ المجرّد

يبدو هذا المبدأ في الكلام الوارد في الكتاب عن استعمال ضمير الفصل، فقد وردَ ما يُفهمُ منه أنَّ ضمير الفصل لا يؤدي وظيفةً اسميّة في تركيب الجملة التي يرد فيها، وذلك حين عدَّ سيبويه ضمائر الفصل لغوًا في الجملة التي ترد فيها فقال: «واعلمْ أنَّ ما كانَ فصلاً لا يُغيِّرُ ما بعده عن حاله التي كانَ عليها قبلَ أن يُذكر»[3]. ثُمّ قال بعد أن أورد أمثلة لاستعمال ضمير الفصل: «فصارَ (هو) وأخواتها هنا بمنزلة (ما) إذا كانت لغوًا في أنَّها لا تُغيّر ما بعدها عن حاله قبلَ أن تُذكر»[4]. ونقلَ عن الخليل قوله: «والله إنَّه لعظيمٌ جعْلُهم (هو) فصلاً في المعرفة وتصييرُهم إياها بمنزلة (ما) إذا كانت لغوًا؛ لأنَّ (هو)

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٧٦ وما بعدها.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٨٢.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٩٠

(٤) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٩١.

بمنزلة (أبوه)، ولكنَّهم جعلوها في ذلك الموضع لغوًا كما جعلوا (ما) في بعض المواضع بمنزلة (ليس)، وإنَّما قياسُها أن تكونَ بمنزلة (كأنَّما)، و(إنَّما)»[1]. فتعبيرُ سيبويه عن ضمير الفصل بأنَّه «لا يغيرُ ما بعده عن حاله التي كان عليها قبلَ أن يُذكر»، وأنّ الضمائر المستعملة للفصل «بمنزلة (ما) إذا كانت لغوًا» ومثلُه تعبير الخليل يُفهمُ منه أنَّ الضمائر المستعملة للفصل لا تؤدي وظيفةً اسميّة في البناء التركيبيّ المجرَّد للجملة التي تردُ فيها.

كما يُفهمُ من تعبير الخليل بأنَّ «(هو) بمنزلة (أبوه)، ولكنَّهم جعلوها في ذلك الموضع لغوًا كما جعلوا (ما) في بعض المواضع بمنزلة (ليس)، وإنَّما قياسُها أن تكونَ بمنزلة (كأنَّما)، و(إنَّما)»، يُفهمُ منه أنَّ استعمال الاسم في جملة ما دونَ أن يؤدي وظيفةً اسميةً في البناء التركيبيّ المُجرَّد لتلك الجملة ليس بالأصل، بل الأصلُ أن يؤدي كلُّ اسمٍ يردُ في الكلام وظيفةً اسميّةً في الجملة التي يرِدُ فيها؛ يُفهمُ هذا من تشبيه الخليل كونَ ضمير الفصل (هو) لغوًا باستعمال (ما) بمنزلة (ليس) عند بعض العرب، وأنَّ هذا الاستعمال ليس بالقياس، بل القياسُ أن تدلَّ على النفي دونَ أن تَعملَ عملَ ليس. كما أنّي أفهمُ من تشبيه الخليل ضميرَ الفصل (هو) بـ(أبوه) أنَّه يُريدُ به أنَّ ضميرَ الفصل اسمٌ مثل كلمة الأب، فحينَ تقولُ: محمّدٌ هو الكريمُ، فإنَّ (هو) في الموضع نفسه الذي يكونُ (الأب) فيه في قولك: محمدٌ أبوه كريمٌ؛ أي أنَّه يُمكنُ أنْ يُنظَرَ إليه تجريديًا بوصفه قد أدى وظيفةَ مبتدأ في جملة اسمية وقعت في موضع خبر كما أنَّ (أبو) مبتدأ في جملةٍ اسمية وقعت في موضع الخبر، هذا هو القياس كما أفهمُه. وذِكْرُ الاسمِ (أبوه) بهذه الصورة (أي بتلبس الاسم بحكم الرفع)، على الرغم من أنَّه في سياق كلام الخليل في موضع المضاف إليه وحكمُه الجر، يؤيدُ الفهمَ بأنَّ الخليل قد أخرج الاسمَ من موضعٍ حكمُه

(1) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٩٧.

الرفعُ موافق لترتيب ضمير الفصل في الجملة التي يردُ فيها. ويؤيّدُ هذا الفهمَ أيضًا قول سيبويه بعدَ أن ذكر استعمال ضمائر الفصل: «وقد جعَلَ ناسٌ كثير من العرب (هوَ) وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ، وما بعدَه مبنيٌّ عليه، فكأنَّك تقولُ: أظنُّ زيدًا أبوه خيرٌ منه، ووجدتُ عمرًا أخوه خيرٌ منه. فمن ذلك أنّه بلَغَنا أنَّ رؤبة كان يقولُ: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦][١]. أظنُّ زيدًا هو خيرٌ منك. وحدَّثنا عيسى أنَّ ناسًا كثيرًا يقرءونها: فضميرُ الفصل، في اللغة التي نقلها سيبويه، يؤدي وظيفةً اسمية في تركيب الجملة التي يرد فيها؛ فهذا الاستعمال موافقٌ للأصل المذكور في هذا المبدأ.

ويؤيّدُ الفهمَ بأنَّ استعمال اسمٍ في الكلام دونَ أن يكونَ له وظيفةٌ اسميةٌ في بناء الجملة التي يردُ فيها ليس بالأصل بعضُ ما سبقَ من الكلام في بعض المبادئ، وأكتفي منه بما قاله السيرافي بعدَ أن حلَّل جملةَ (هذا عبدُ الله منطلقًا): «والأصلُ في ذلك: عبدُ الله منطلقٌ، عبدُالله مبتدأ، ومنطلقٌ خبَرُه، ثُمَّ اتَّفقَ لك قُربُ عبدالله منك، وأردتَ أن تُنبِّه المخاطَبَ عليه، فأدخلتَ (هذا) للتقريب والتنبيه، وهو اسمٌ، فلا بدَّ له من موقع في الكلام لإصلاح اللفظ، وهو أوَّلُ الكلام، فرُفِعَ (هذا) بالابتداء، وجُعِلَ عبدُالله خبَرَه، فاكتُفيَ به، ونصب (منطلقًا) على الحال على ما شرحناه»[٢]. فالاسمُ كما قالَ السيرافيّ عن (هذا): «لا بدَّ لهُ من موقعٍ في الكلام»، هذا هو الأصلُ، وهو سببُ تغيُّر

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٩٢. وانظر في قراءة الآية بالصورة التي نقلها سيبويه، وأنَّها لُغة تميم: محمد بنُ يوسف، الشهير بأبي حيان الأندلسيّ، تفسير البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود وآخرين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩٣م، ٨: ٢٧.

(٢) السيرافي، شرح الكتاب، المخطوط، ٢: ١٩٤ أ ب.

التركيب في (عبدُالله منطلقٌ) في نظر السيرافي؛ إذ إنّه بعد مجيء (هذا) في الكلام وهو اسمٌ معرفةٌ أدى هذا الاسمُ وظيفةَ المبتدأ ؛ لأنَّه «لا بدَّ له من موقع»، فانزاح الاسمُ عبدُ الله إلى موضع الخبر في الجملة الاسميّة وأدى هذه الوظيفة لأنَّ وظيفة المبتدأ قد شُغِلت بالاسم (هذا)، وتحوَّلَ (منطلق) من خبر في جملة (عبدُالله منطلقٌ) إلى حالٍ في (هذا عبدُاللهِ منطلقًا)؛ لأنَّ وظيفةَ الخبر قد شُغِلت. وأُشيرُ هنا إلى ما يمكنُ أن يُلمَحَ من احتمالِ الربط بين استعمال سيبويه مصطلَح الخبر وهو يُريدُ به الحال بمثلِ هذه الصورة التي يُحلِّلها السيرافي، بأنَّ الأصلَ في الحال في مثل هذا التركيب أنَّه خبرٌ.

وأودُّ أن أقف هنا عند أمرين في تعبير سيبويه والخليل، الأول معنى (اللغو) الذي وُصِفَ به ضمير الفصل في كلام سيبويه والخليل، فالمعنى الذي أفهمه هو أنَّ ضميرَ الفصل لا يؤدّي وظيفةً اسميّةً في البناء التركيبي المجرّد للجملة التي يردُ فيها. وليسَ معنى اللغو أنَّ ضميرَ الفصل لا أثرَ له في عملية الاتصال اللغويّ سوى أنَّه أصواتٌ يصوتُ بها، بل أثره الدلاليّ مهمٌّ جدًا في إيصال مُراد المرسِلِ إلى المستقبِل، إذ تتبيّن به الوظيفة الاسميّة التي يؤديها الاسمُ بعدَ ضمير الفصل بحسب مُراد المُرسِل، وأنّه يؤدي وظيفةً رئيسةً في تركيب جملته هي وظيفة خبر المبتدأ، أو ما هو بمنزلته، لا أنَّه يؤدي وظيفةَ النعت المُحتَمَلة لولا استعمال ضمير الفصل. ويؤكِّدُ هذا الفهمَ تفسيرُ الخليل الذي نقلَهُ سيبويه عنه في صدر الباب بأنّ ضمائر الفصل تفصِلُ بين المبتدأ والخبر، أو بين ما هو بمنزلة المبتدأ والخبر مما دخلَ عليه نواسخُ الابتداء، قالَ: «هذا بابُ ما يكونُ فيه (هو) و(أنت) و(أنا) و(نحن) وأخواتهن فصلاً، اعلم أنَّهنّ لا يكنَّ فصلاً إلا في الفعل، ولا يكُنَّ كذلك إلا في كلِّ فعلٍ الاسمُ بعده بمنزلته في حال الابتداء، واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء؛ فجازَ هذا في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء إعلامًا

بأنَّه قد فصلَ الاسمَ، وأنّه فيما ينتظرُ المحدَّثُ ويتوقَّعه منه مما لا بدَّ له من أن يذكرَه للمحدَّث؛ لأنّك إذا ابتدأتَ الاسمَ فإنّما تبتدئه لما بعده، فإذا ابتدأتَ فقد وجبَ عليك مذكورٌ بعد المبتدأ لا بدَّ منه، وإلا فسدَ الكلامُ ولم يسُغ لك؛ فكأنَّه ذكرَ (هو) ليستدلَّ المحدَّثُ أنَّ ما بعدَ الاسم ما يُخرجُه مما وجبَ عليه، وأنَّ ما بعدَ الاسم ليس منه. هذا تفسيرُ الخليل رحمه الله»[1].

والأمرُ الآخر تعبير مهمٌ يُفهمُ منه وجودُ الخريطة الموضعيّة في ذهن سيبويه أثناء دراسته اللغةَ العربيةَ، وهو قوله: «واعلمْ أنَّ ما كانَ فصلاً لا يُغيِّرُ ما بعده عن حاله التي كانَ عليها قبلَ أن يُذكر»[2]. وقولُه في نصٍّ آخر في الباب نفسه: «واعلم أنّها [أي ضمائر الفصل] تكونُ في إنَّ وأخواتها فصلاً، وفي الابتداء، ولكنَّ ما بعدَها مرفوعٌ؛ لأنَّه مرفوعٌ قبلَ أن تذكرَ الفصلَ»[3]. فتعبيرُ سيبويه عن ضمير الفصل بأنّه (لا يُغيِّرُ ما بعده عن حاله التي كانَ عليها قبلَ أن يُذكر)، وأنَّ ما بعدَ ضمير الفصل (مرفوع قبلَ أن تذكر الفصل) هذا التعبير إذا أُخِذَ على ظاهره فإنَّه يستوقفنا؛ لأنّ الكلام المتلَّفظَ به المشتمل على ضمير فصل يُنطقُ ضميرُ الفصل فيه قبلَ الذي بعده بلا ريب، فكيفَ يكونُ الاسمُ الذي بعدَ ضمير الفصل مرفوعًا في اللفظ أو منصوبًا قبلَ أن يُذكرَ الفصلُ، على الرغم من أنّ هذا الاسم لمّا يُذكر، بل لمّا يُذكر ضمير الفصل نفسه في ظاهر تعبير سيبويه؟ والجوابُ، كما يُمكن أن يُفهم، مبنيٌّ على إرادة البناء التركيبيّ المجرّد لا على إرادة الكلام المتلفَّظ به؛ ذلك أنَّ التركيب المجرّد يُفترَضُ وجودُه باستمرار، والمواضعُ فيه جاهزة للملء بما يؤدي الوظائف الاسمية في تركيب الجملة العربية مما يُتَلَفَّظُ به، والتركيبُ القابل

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٨٩.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٩٠

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٩٢.

لاستعمال ضمير الفصل بينَ أجزائه إمّا أن يكونَ : [مبتدأ] + [خبر]، أو يكون مما هو في منزلة المبتدأ والخبر مما دخل عليه شيء من نواسخ الابتداء. والمواضعُ في البناء التركيبي المجرّد لها أحكامٌ معروفة يتلبسُ بها الاسمُ المعرب الواقع في هذه المواضع، ومن هنا يتبيّنُ معنى تعبير سيبويه بأنّ ما بعد ضمير الفصل مرفوع لأنّه مرفوع قبلَ أن يُذكر الفصلُ؛ أي أنَّ موضعَه حكمه الرفعُ، والموضعُ جاهزٌ بحكمه للاسم الذي سيقعُ فيه ذكرتَ الفصل أو لم تذكره.

المبدأ الثامن: المحذوف المراد كالمذكور، والموضعُ مشغولٌ به إذا لم يُشغَل في اللفظ بغيره

يتبيَّنُ هذا المبدأ في تحليل سيبويه بعضَ الاستعمالات اللغوية حينَ يُصرِّحُ بأنَّ المتلَفَّظَ به يؤدي وظيفةً أو وظائف في جملةٍ حُذِفَ منها ما يؤدي وظيفةً ما في الجملة نفسها، كقوله في الاسم المحذوف الذي يؤدي وظيفة المبتدأ: «هذا بابٌ يكونُ المبتدأ فيه مُضمَرًا ويكونُ المبنيُّ عليه مُظهَرًا، وذلك أنَّك رأيتَ صورةَ شخص فصار آيةً لك على معرفة الشخص فقلت: عبدُ اللهِ وربّي، كأنَّك قُلتَ: ذاك عبدُ الله، أو هذا عبدُالله»[1]. فقولُهُ: « كأنَّك قُلتَ: ذاك عبدُ الله، أو هذا عبدُ الله» يُفيدُ أنَّ ما قاله المتكلِّمُ في الحال التي ذكرها سيبويه، أو في أحوال تُشبهها، يُمثِّلُ عند سيبويه جملةً وإن لم تكتمل أركانَ هذه الجملة في اللفظ؛ لأنَّ المحذوف المراد كالمذكور، والموضعُ مشغولٌ به إذا لم يُشغَل بغيره. والبابُ الذي نقلتُ منه نصَّ سيبويه أعلاه كلُّه في هذا الموضوع.

كما أنَّ سيبويه قد يُصرِّحُ بأنَّ الاسمَ المحذوف الذي يؤدي وظيفةَ المبتدأ في بعض الاستعمالات العربية لا يُستعملُ إظهارُه، والموضعُ، عنده، مشغولٌ على الرغم من تصريحه بأنَّه لا يُستعملُ إظهارُ شاغله[1].

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٣٠.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٣٤٩.

وكالمبتدأ في ذلك كلُّ موضعٍ في تركيب الجملة العربية حُذِفَ شاغلُه في اللفظ وهو مُرادٌ، ولم يُشغل الموضعُ في اللفظ بغيره، كخبر المبتدأ[1]، وما كانَ بمنزلة المبتدأ أو الخبر مما دخلَ عليه شيء من نواسخ الابتداء[2]، وكالفاعل[3]، والمضاف إليه[4].

ويُلحَظُ أنَّ سيبويه يُبيِّنُ أنَّ الحذفَ عمومًا مرتبطٌ بعلم المخاطَب[5]، فعلمُ المخاطَب بمراد المرسِل مسوِّغٌ مهمٌّ من مسوِّغات الحذف. وكذلك دلالةُ الحال التي تصدرُ الرسالةُ فيها على المحذوف المراد[6]، أو دلالة الذكر السابق على

---

(١) انظر حذف الخبر وتقديره شاغلاً الموضع على الرغم من حذفه: سيبويه، الكتاب، ٢: ١٢٩، ١٦٨-١٦٩.

(٢) انظر تقدير المحذوف الذي يشغلُ موضع خبر (إنّ): سيبويه، الكتاب، ٢: ١٤١. واسم (كان) أو خبرها: سيبويه، ١: ٢٦٩، ٢: ٣٩١. واسم (لا) النافية للجنس: سيبويه، ١: ٢٢٤، ٢: ٢٩٥، ٣: ٢٨٩.

(٣) انظر في حذف الفاعل الأبواب التي تناول فيها سيبويه حذف الفعل فذكر فيها ما يُستعملُ إظهارُه وما لا يُستعملُ إظهارُه،: سيبويه، ١: ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٧٣، ٢٧٧، ٢٨٠، ٢٩٠، ٣٠٧، ٣١٨، ٣٢٢. وحذفُ الفعل يتَّصِلُ به حذفُ الفاعل، إذ لا يُلفَظُ بالفاعل في الجملة التي حُذِفَ منها الفعل، وقد قال فيه سيبويه: "وجميعُ ما يكونُ بدلاً من اللفظ بالفعل لا يكون إلا على فعل قد عمل في الاسم؛ لأنّك لا تلفظ بالفعل فارغًا". سيبويه، ١: ٢٣٢، وشرحه السيرافي بقوله: "يعني أنّك إذا نصبت المصدرَ بإضمار فعل فذلك الفعلُ الذي أضمرته معه فاعلُه؛ لأنَّ الفعل لا يكونُ إلا بفاعل..وقوله: (قد عمل في الاسم)، أي عملَ في الفاعل وحُذِفَ معه". السيرافي، شرح الكتاب، المخطوط، ٢: ٤٤أ. وكالفاعل نائبُ الفاعل، انظر سيبويه، ١: ٢٥٨.

(٤) انظر في ذلك: سيبويه، الكتاب، ٢: ١٧٩، ٢٠٩.

(٥) انظر على سبيل المثال: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٢٤، ٢٧٢، ٢: ٢٩٣-٢٩٤، ٢٤٥، ٣: ٧.

(٦) انظر التصريح بأنَّ الحذف حصل "استغناء بما يرونَ من الحال": سيبويه، الكتاب، ١: ٢٧٢، ٢٧٥. وذكر سيبويه دلالة الحال أثناء تحليله جملاً حصل فيها حذف: سيبويه، ١: ٢٥٣، ٢٧٢، ٢٧٣.

المحذوف المراد[1]. كما يُلحَظُ مما جاء في الكتاب أنَّ كثرة الاستعمال من أبرز أسباب الحذف[2]، وأنَّ الرغبة في التخفيف (أي الاقتصاد في النطق) من أغراض الحذف[3].

المبدأ التاسع: أنَّ الاسمَ في موضعٍ مُحتملٍ قد يؤدي وظيفةَ الاسم قبلَه عند حذفه

يُفهمُ هذا المبدأ من تحليل سيبويه بعض الجمل العربيّة التي رأى أنَّ فيها حذفًا، من ذلك قوله في حذف المضاف ووقوع المضاف إليه في موضعه: «هذا بابُ أسماء القبائل والأحياء وما يُضاف إلى الأب والأم، أما ما يُضافُ إلى الآباء والأمهات فنحو قولك: هذه بنو تميم، وهذه بنو سلول، ونحو ذلك. فإذا قُلت: هذه تميمٌ، وهذه أسدٌ، وهذه سلولٌ، فإنما تُريدُ ذلك المعنى، غير أنّك إذا حذفت حذفت المضافَ تخفيفًا، كما قال عزّ وجلّ: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[4]، ويطؤهم الطريقُ، وإنما يُريدونَ أهلَ القرية، وأهلَ الطريق. وهذا في كلام العرب كثير، فلما حذفت المضافَ وقع على المضاف إليه ما يقعُ على المضاف؛ لأنَّه صار في مكانه فجرى مجراه»[5]. فقوله: «فلما حذفت المضافَ وقع على المضاف إليه ما يقعُ على المضاف؛ لأنَّه صار في مكانه فجرى مجراه» يُفهمُ منه هذا المبدأ؛ إذ أدى الاسمُ الواقعُ في موضع المضاف إليه في التقدير وظيفة الاسم المضاف قبله بعد حذفه، وهي وظيفة المفعول به في الآية الكريمة، ووظيفة الفاعل في جملة (يطؤهم الطريقُ).

---

(١) انظر التصريح بذلك: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٧٥.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٢٤، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٩٢، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢: ١٢٩، ١٣٠، ١٦٣، ١٧٩، ٢٠٩، ٢١٤، ٢٩٤، ٢٩٥، ٣: ٢٨٩.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٢٤، ٣: ٢٨٨.

(٤) يوسف: ٨٢.

(٥) سيبويه، الكتاب، ٣: ٢٤٦-٢٤٧.

ومنه قـولُ سـيـبـويه في مكان آخـر من كـتـابه وهو يُحلِّلُ الآية الكريمةَ: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾(1): إنَّما يُريدُ: أهلَ القريةِ، فاختصرَ، وعملَ الفعلُ في القرية كما كانَ عاملاً في الأهل لو كانَ ها هنا»(2).

ويُفهمُ هذا المبدأ أيضًا من تعليل سيبويه إتباع ما يُعرَفُ بالنعت السببيِّ المنعوتَ في حكمه الإعرابيِّ نحو: (مررتُ برجل حسن أبوه)، قال: «وإنَّما أُجريَت هذه الصِّفاتُ على الأول حتى صارت كأنَّها له؛ لأنَّك قد تضعها في موضع اسمه، فيكون منصوبًا ومجرورًا ومرفوعًا والنعت لغيره. وذلك قولك: مررتُ بالكريم أبوه، ولقيتُ موسَّعًا عليه الدنيا، وأتاني الحسَنةُ أخلاقُه، فالذي أتاك والذي أتيت غيرُ صاحب الصِّفة، وقد وقعَ موقعَ اسمه، وعمل فيه ما كان عاملاً فيه، وكأنَّك قلت: مررتُ بالكريمِ، ولقيتُ موسَّعًا عليه، وأتاني الحسَنُ. فكما جرى مجرى اسمه جرى مجرى صِفته»(3). فسيبويه يُعلِّلُ هذا الإتباع في هذا النوع من النعت بأنَّ الاسمَ الذي يؤدي وظيفة النعت قد يقع في موضع الاسم المنعوت فيأخذ حكمه، ويُصرِّحُ بعد أن مثّل لذلك بأنَّ الاسمَ المنعوتَ به «قد وقع موقع اسمه، وعمل فيه ما كان عاملا فيه»؛ فإذا كانَ يمكنُ أن يقع في موضع المنعوت فيأخذ حكمه فهو أولى بأن يتبعه في حكمه إذا وقع نعتا له في نظر صاحب الكتاب.

ويُلحَظُ أنّ هذه الظاهرة (أي حلول الاسم الذي في موضع محتمل في موضعِ الاسمِ المحذوف قبله) مرتبطَةٌ بالحذف (أي أنّه لا بد منْ أن يُحذفَ ما

(1) يوسف: ٨٢.

(2) سيبويه، الكتاب، ١: ٢١٢. وانظر تحليل سيبويه جملاً كثيرة حُذِفَ منها المضاف ووقع الاسم المضاف إليه في موضعه وأدى وظيفته في تركيب الجملة: سيبويه، ١: ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٣: ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥٦، ٢٥٧. وانظر تصريحه تصريحه بكثرة ذلك في كلام العرب وأنَّه أكثر من أن يُحصيه: ١: ٢١٥.

(3) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٢.

يشغلُ الموضعَ السابقَ ليُمكن وقوعُ الاسم في الموضع المحتمل بعده في موضعه)، وهذا يعني أنَّ علم المخاطَب بالمراد مسوّغٌ مُهمٌّ لهذه الظاهرة كما جاء في آخر المبدأ السابق؛ وأنَّ أمن اللبس شرطٌ لذلك؛ لأنَّ بلوغَ المراد بالرسالة اللغوية هو غايةُ الاتصال اللغوي. ويؤيّدُ هذا قولُ سيبويه حينَ أورد أمثلةً حُذفَ منها المضافُ، ووقع الاسمُ المضافُ إليه في موضعه فأدى وظيفته في التركيب: «ولكنَّه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المُخاطَب بالمعنى»[1]. كما أنَّه خالفَ رأيَ شيخِه الخليل في حذف المضاف ووقوع المضاف إليه في موضعه في إحدى الجمل لأنَّ ذلك أوقعَ في اللبس[2].

كما يظهر لي أنَّه يُشترطُ لذلك أيضًا: ألا يُخالِف الاستعمالَ العربيّ في تأليف الكلام؛ يُفهمُ هذا الشرطُ من قول سيبويه: «هذا بابُ ما لا يحسُنُ أن تُضيفَ إليه الأسماء التي تبيِّنُ بها العددَ إذا جاوزتَ الاثنين إلى العشرة، وذلك الوصفُ، تقول: هؤلاء ثلاثةٌ قرشيّون، وثلاثةٌ مسلمون، وثلاثةٌ صالحون. فهذا وجهُ الكلام كراهيةَ أن تُجعلَ الصِّفةُ كالاسم، إلا أن يُضطرَّ شاعرٌ. وهذا يدلك على أنَّ (النسابات) إذا قُلت: ثلاثةُ نسابات، إنما يجيء كأنَّه وصَفَ المذكّر؛ لأنَّه ليس موضعًا تحسنُ فيه الصِّفةُ كما يحسُنُ الاسمُ، فلمّا لم يقع إلا وصفًا صارَ المتكلِّمُ كأنّه قد لفظَ بمذكّرين ثم وصفهم بها»[3]. إذ يُفهمُ من هذا النصّ أنَّ هناك سماتٍ معيّنةً في الاسم لا بُدّ منها كي يُضافَ إليه العددُ، منها ألا يكون الاسمُ المُضاف إليه العددُ (وصفًا)؛ لذا يرى سيبويه أنَّ وجه الكلام في مثل هذه الحال أن يُنعت العددُ بالوصف لا أن يُضافَ إليه، فيقال: «هؤلاء ثلاثةٌ قرشيّون، وثلاثةٌ مسلمون، وثلاثةٌ صالحون»، لا: هؤلاء ثلاثةُ قرشيين، وثلاثةُ

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٢١٢.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٣٦١.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٣: ٥٦٦-٥٦٧.

مسلمين، وثلاثةُ صالحين. وبهذا يستدلُّ سيبويه على أنَّ (نسّابات) لم يقع في موضع الاسم المحذوف قبله في قولهم: «ثلاثةُ نسّاباتٍ»، بل هو صِفةٌ للاسم المذكَّر المحذوف الذي أُضيف إليه العدد؛ وبناء عليه فتركيب الكلام عند سيبويه:

[مبتدأ] هؤلاء + [خبر] ثلاثةُ + [مضاف إليه] رجالٍ (وهو محذوف في اللفظ، لكنَّه عند سيبويه كأنَّه ملفوظ) + [نعت] نسّاباتٍ.

فالبناء التركيبي المجرّد بقي كما هو، لكنَّ الاسم المذكّر الذي يؤدي وظيفة المضاف إليه حُذِفَ في اللفظ، وهو على الرغم من حذفه مُقَدَّرٌ، ومُراعى في المطابقة والمخالفة مع العدد، وموضِعه مشغولٌ به، لذا لم يقع في موضعه (الوصفُ) نسابات. هذا ما أفهمُه من قول سيبويه: «وهذا يدلك على أنَّ (النسابات) إذا قُلت: ثلاثةُ نساباتٍ، إنما يجيء كأنَّه وصَفَ المذكّر؛ لأنَّه ليس موضعًا تحسنُ فيه الصِّفةُ كما يحسُنُ الاسمُ، فلمّا لم يقع إلا وصفًا صارَ المتكلِّمُ كأنّه قد لفظَ بمذكّرين ثم وصفهم بها».

ويؤيّدُ هذا الفهمَ ما ورد في بعض شروح الكتاب، ومنها ما جاء في شرح السيرافيّ بأنَّ (الوصفَ): «لا يُضافُ إليه: ثلاثةٌ، وأربعةٌ، إلى عشرة إلا بتقديم الموصوف؛ لا يُقالُ: ثلاثةُ قائمين، ولا ثلاثُ قائماتٍ، حتى تقول: ثلاثةُ رجالٍ قائمين، وثلاثُ نسوةٍ قائماتٍ»[1]. وفي تعليقة أبي علي: «قالَ أبو عليّ: يقولُ تصييرُهم (قرشيين) صفةً، وامتناعُهم من إضافة (ثلاثة) وما أشبهها من العدد إليه يدلّك على أنّ (نسّاباتٍ) في قولك: ثلاثةُ نساباتٍ، صفةٌ لمذكَّرٍ محذوف»[2]. وفي النكت للأعلم: «اعلم أنَّ حقَّ العدد أن يُبَيَّنَ بالأنواع، لا بالصفاتِ، لاشتراكها في الموصوفات؛ فلذلك لم يحسُن أن تقول: ثلاثةُ

(١) السيرافي، شرح الكتاب، المخطوط، ٥: ٤٦ ب.

(٢) الفارسي، التعليقة، ٤: ٦٧. وانظر في ذلك أيضًا: الفارسيّ: ٤: ١٠٣.

قرشيين. وليسَ إقامةُ الصِّفة مقامَ الموصوف بالمستحسَنة في كلّ موضع»[1].

المبدأ العاشر: أنَّ بعضَ المواضعِ تستدعي سمةً أو سماتٍ معينة في الاسم الذي يقع فيها

يُفهمُ هذا المبدأ من عدة أمورٍ جاءت في الكتاب، منها التصريحُ بأنَّ سمةً معينةً في الاسم تُلائمُ الوقوعَ في مواضعَ معيّنة في تركيب الجملة العربية دون مواضعِ أخرى، كقول سيبويه: «ولا يجوزُ للمعرفة أن تكونَ حالاً كما تكونُ النكرةُ فتلتبس بالنكرة، ولو جاز ذلك لقلت: هذا أخوك عبدَالله، إذا كانَ عبدُالله اسمَه الذي يُعرَفُ به، وهذا كلامٌ خبيثٌ يوضَعُ في غير موضعه. إنّما تكونُ المعرفةُ مبنيًّا عليها، أو مبنيَّةً على اسم أو غير اسم، وتكونُ صفةً لمعروفٍ لتُبيِّنَه وتؤكِّدَهُ أو تقطعه من غيره. فإذا أردتَ الخبرَ الذي يكونُ حالاً وقعَ فيه الأمرُ فلا تضعْ في موضعه الاسمَ الذي جُعِلَ ليُوضِّحَ المعرفة أو تُبَيَّن به. فالنكرةُ تكونُ حالاً، وليست تكونُ شيئًا بعينه قد عرفَه المخاطَبُ قبلَ ذلك. فهذا أمرُ النكرة، وهذا أمرُ المعرفة، فأجره كما أجروه، وضَعْ كلَّ شيءٍ موضِعَه»[2]. فهذا النصُّ أصلٌ في هذا المبدأ، وأسلوبُه أقربُ إلى التنظير، إذ يُطلقُ سيبويه كلامًا عامًا موجَزًا يذكرُ فيه أنَّ سمةً معيَّنةً من سمات الاسم (وهي سمة التعريف) تُلائمُ الوقوع في مواضعِ معينة في تركيب الجملة العربية دونَ مواضعَ أخرى. ويُفهمُ من قولِ سيبويه في آخر النص: «فأجره كما أجروه، وضَعْ كلَّ شيءٍ موضِعَه» أنَّ استعمال العرب في تأليفهم الكلام هو المرجعُ المُعتمد عليه، وأنّ هذا المبدأ النظريّ بُنيَ على نتائج دراسة كلام العرب.

وقد فسّر السيرافي المواضع التي ذكر سيبويه أنَّ المعرفة تقعُ فيها فقال:

---

(١) الأعلم الشنتمريّ، النكت، ٣: ١٠٢. وانظر في ذلك أيضًا: الأعلم: ٣: ١٤٢.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ١١٤. وانظر تصريحه بأنَّ «الصفة لا تقع مواقع الاسم»: سيبويه، ١: ٢٢٧.

«ثمّ ذكرَ [يعني سيبويه] مواضعَ المعرفة فقال: (إنما تكونُ المعرفةُ مبنيًّا عليها) يعني مبتدأ، (أو مبنية على اسم) يعني خبرًا لمبتدأ أو لكان ونحوها، (أو غير اسم) يعني فاعلاً لفعلٍ أو مفعولاً أو اسم إنّ، أو صفةً لمعرفة، أو توكيدًا، أو تقطعه من الكلام الذي جرى بالاستئناف له، أو تنصبه على إضمارٍ، وقد دخلَ هذا في أقسامه الأوّل، فهذا أمر النكرة وأمر المعرفة فأجره كما أجروه، وضع كلَّ شيء موضعَه»[1].

كما يُفهمُ هذا المبدأ من محاولة حصر الأوصاف الإيجابية والسلبية للاسم الذي يؤدي وظيفة ما، كقول سيبويه ذاكرًا ما يُنعت به من الأسماء بعد أن ذكرَ أنّ الضمائر لا تُنعت، وإنما قد تؤكَّد، وأنَّ التوكيد ليس بنعت: «لأنّ الصفةَ تحلية، نحو الطويل، أو قرابة، نحو أخيك، وصاحبك، وما أشبه ذلك، أو نحو الأسماء المبهمة»[2]. ثمّ قوله ذاكرًا ما لا يُنعتُ به من الأسماء ومنها (العَلَمُ): «واعلم أنّ العلَم الخاصّ من الأسماء لا يكونُ صفةً؛ لأنّه ليس بحليةٍ ولا قرابة ولا مبهم»[3]. و(الاسمُ الدالُّ على جوهر)، قال سيبويه في باب ما ينتصبُ لأنّه قبيحٌ أن يكونَ صِفَةً: «الطينُ اسمٌ، وليسَ مما يوصَفُ به، ولكنّه جوهَرٌ يُضافُ إليه ما كانَ منه. فهكذا مجرى هذا وما أشبهه»[4]. فمحاولة حصر ما يُنعتُ به

(١) السيرافي، شرح الكتاب، المخطوط، ٢: ٢١٥ أ.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ١١. وانظر في ذلك: السيرافي، شرح الكتاب، المخطوط، ٢: ١٢٨ أ، ١٥٨ أ.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٢. وانظر في ذلك قوله في (يشكر) إنّه لايكون صفةً وهو اسمٌ (أي علَم)، ويكونُ صفة وهو فعل: سيبويه، ١: ٢٢. وقوله: "إنّ زيدًا لا يكونُ صفةً لشيء". سيبويه، ٢: ١٤٩. وانظر في ذلك: المبرد، المقتضب، ٤: ٢٢٢، ٢٨٤، ٢٩٥. السيرافي، شرح الكتاب، المخطوط، ٣: ٣٦ ب.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٢: ١١٧. وانظر في ذلك: سيبويه، ١: ٣٩٦. ٢: ٢٣، ٢٤، ١١٨، ١٢٢، ١٨٢، ٣٣٥. وانظر: السيرافي، شرح الكتاب، المخطوط، ٢: ١٦٢ ب.

وما لا يُنعتُ به يُفهمُ منه أنَّ وظيفة النعت تستدعي سماتٍ معيّنة في الاسم الذي يقع في هذا الموضع. وهذا يؤيّدُ صدق المبدأ المذكور.

ويُفهم هذا المبدأ أيضًا من البحث عن مسوِّغٍ لوقوع اسمٍ ما في موضعٍ ما والاسمُ لا يحملُ السمة التي يستدعيها ذلك الموضع. ومنه ذكرُ جواز الابتداء بالنكرة في صورٍ معيّنة، منها أن تُنعت، كقوله: «ولو قلتَ: رجلٌ ذاهبٌ، لم يحسُن حتى تُعرِّفَه بشيء فتقول: راكبٌ من بني فلانٍ سائرٌ»[1]. ومنه تأوّل المعنى في اسم الجنس الواقع نعتًا كتأويل الاسم (أسد) في «مررتُ برجلٍ أسدٍ أبوه» بأنَّ المراد به (شديد)[2]، وتأويل (رجل) في «مررتُ برجلٍ رجلٍ أبوه» بأنَّ المراد به (كامل)[3]. وفي هذا التأويل يظهرُ أنَّ هناك تفاعلاً بين اللفظ والمعنى والموضع في التحليل النحويّ، وفي الاستعمال أيضًا.

ويُفهمُ هذا المبدأ أيضًا من اختيار سيبويه أداءَ اسمٍ ما في تركيبٍ ما وظيفةً تلائم سمةً فيه، أو تقترب من ملاءمتها، على وظيفةٍ أخرى لا تلائمها سمتُه، أو تكونُ أبعد ملاءمةً من الوظيفة التي اختارها. ومنه اختياره رفع الاسم الجامد النكرة مثل (قفيز) مبتدأً في (مررتُ ببُرٍّ قبلُ قفيزٌ بدرهم)، أو نصبه حالاً في (العجَبُ من بُرٍّ مررنا به قبلُ قفيزًا بدرهم)، دونَ إتباعه نعتًا، وسببُ ذلك سمةُ الجمود التي في الاسم، وقال معلِّلاً ذلك: «ألا ترى أنّك تقولُ:

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٢٩. وانظر في وقوع النكرة اسمًا لـ(كان) والذي سوّغ ذلك نعتُها، أو النفي: سيبويه، ١: ٥٤. ووقوعها اسمًا لـ(إنّ) والذي سوّغه نعتها: سيبويه، ٢: ١٥٣. وانظر تسويغ الابتداء بالنكرة عند سيبويه لأنَّ في الجملة معنى الحصر: سيبويه، ١: ٣٢٩.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٨-٢٩. وانظر في هذا: المبرد، المقتضب، ٣: ٢٥٨، ٢٧٢.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٩. وانظر في أنّه يجوز النعت باسم الجوهر إن أردت به معنى غير جوهر مما يصحُّ النعت به: السيرافي، شرح الكتاب، المخطوط، ٢: ١٦٢ ب- ١٦٣ أ، جاء فيه أنّ الحمل على المعنى يجوّز النعت بما ظاهره اسم جوهر، وأنَّ النحويّ يتأوّل الاسم بالصِّفة عند النعت به، يتأوّل الخزّ، مثلاً، بليّن، وساج بوثيق، وطين بمطين. وانظر في ذلك أيضًا: الأعلم الشنتمري، النكت، ٢: ٤٧.

هذا مالُك درهمًا، وهذا خاتمُكَ حديدًا، ولا يحسُنُ أن تجعله صفةً، فقد يكونُ الشيءُ حسنًا إذا كان خبرًا، وقبيحًا إذا كان صفةً»[1]. فاختيارُ سيبويه النصبَ حالاً، دون الإتباع نعتًا، اختيارٌ مبنيٌّ على السمة الموجودة في الاسم، لأنّ هناك علاقة تربط الحال بالخبر، وهذه العلاقة تجعل وقوعَ الاسم الجامد حالاً أسهلَ من وقوعه نعتًا. ويؤيدُ هذا الفهم قول السيرافيّ في شرحه عبارة سيبويه السابقة: «لأنَّهم قد يجعلونَ الجواهرَ أحوالاً، يقولون: هذا مالُك درهمًا، وهذا خاتمُك حديدًا. ولا يحسُنُ أن يُجعلَ صفةً، فتقول: مررتُ بخاتم حديدٍ، ولا بمالٍ درهمٍ؛ لأنَّ الحالَ خبرٌ، والخبرُ يكونُ بالاسم وغيره، والصِّفةُ لا تكونُ إلا التحليةً»[2].

ومن السمات التي تستدعيها بعض المواضع ووقفتُ عليها في الكتاب مما ذكره سيبويه: التعريفُ، والمواضعُ التي تستدعي هذه السمة في الاسم الواقع فيها هي: المبتدأ[3]، واسم (كان) وأخواتها[4]، واسم (إنّ) وأخواتها[5]. والتنكيرُ،

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٩٦. وانظر قوله: «وقد يكونُ خبرًا ما لا يكونُ صفةً»، سيبويه، ١: ٤٣٤. وانظر في هذا: المبرّد، المقتضب، ٣: ٢٥٨. وانظر في اختيار سيبويه أداء الاسم وظيفة نحوية ملائمةً السماتِ التي يستدعيها الموضع: سيبويه، ١: ٢٢٧-٢٢٨، ٢٦٩-٢٧٠. و ٣٢٧ إذ قدَّرَ فعلاً يكون الاسم (سبوحًا) واقعًا في موضع المفعول به في حيز جملته وكذلك الاسم (قدوسًا) لأنَّ الاسم ليس بمصدر فينتصب على المفعولية المطلقة. و ٣٨٧، ٣٨٨، ٤٠٠، ٢: ١٢٢، ٣٣٥. وانظر في ذلك أيضًا: السيرافي، شرح الكتاب، المخطوط، ٢: ١٢٣ أ. والأعلم الشنتمريّ، النكت، ١: ٥٤٨.

(٢) السيرافيّ، شرح الكتاب، المخطوط، ٢: ١٢٧ ب - ١٢٨ أ. وانظر في ذلك: الأعلم الشنتمريّ، النكت، ٢: ٩.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٤٧، ٣٢٨، ٣٢٩.

(٤) انظر: سيبويه، ١: ٤٧، ٤٨. وانظر في ذلك: السيرافي، شرح الكتاب، المحقّق: ٢: ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢.

(٥) انظر في ذلك: سيبويه، الكتاب، ٢: ١٥٣ يُفهمُ مما جاء فيه فهمًا.

والمواضعُ التي تستدعي هذه السمة في الاسم الواقع فيها هي: الحال[1]، والتمييز[2]. والاشتقاقُ، والمواضعُ التي تستدعي سمة الاشتقاق في الاسم الواقع فيها هي: الحال[3].

وقد لا يذكرُ سيبويه سمةً معيّنة، بل يصِفُ ما يقبلُ الوقوع في موضع ما من الأسماء، ويذكرُ ما لا يقبلُ الوقوع في الموضع نفسه كما سبقَ في كلامه عن النعت[4]. وبهذا العمل يكونُ سيبويه قد قرب من حصر ما يُمكن أن يقعَ في الموضع المعنيّ.

وأودُّ أن أُنبّه هنا إلى أنّي لم أقف في الكتاب على شيء يُفيدُ أنَّ سمتي التذكير والتأنيث لهما حضورٌ في هذا المبدأ. وهذا يعني أنَّ كلَّ موضع يقعُ فيه المذكرُ يُمكنُ أن يقعَ فيه المؤنّثُ على حدٍّ سواء من حيثُ النظرية التركيبية المجرّدة، فليس أحدهما أصلاً للآخر في هذا الشأن.

كما أودُّ أن أُنبِّه إلى أنَّ ذكر السمات التي يستدعيها موضعٌ ما لا يعني أنَّ

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٤٤-٤٥، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٧٧، ٣٨٤، ٣٩٤، ٢: ٥٠، ٥٨، ٧٦، ١١٤. وانظر في ذلك: الخليل، الجمل: ٧٠. والسيرافي، شرح الكتاب، المخطوط، ٢: ١٢١ ب. والأعلم الشنتمريّ، النكت، ١: ٥٤٥.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٤٤-٤٥، ٢٠٣، ٢٠٥. أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار السرور، د.ت، ١: ٢٢٥.

(٣) لم أقف على التصريح بذلك في الكتاب، ولكنه يُمكنُ أن يُفهم من قول سيبويه عن المصدر في (باب ما ينتصب من المصادر لأنّه حالٌ وقع فيه الأمر) مثل (قتلته صبرًا، ولقيته فجأةً، ومفاجأةً، وكِفاحًا، ومكافحةً، ولقيته عِيانًا، وكلمتُه مشافهةً، وأتيتُه ركضًا، وعدوًا، ومشيًا، وأخذتُ ذلك عنه سمعًا وسماعًا...إلخ) قال: "لأنَّ المصدر ها هنا في موضع (فاعل) إذا كانَ حالاً". سيبويه، الكتاب، ١: ٣٧٠. وانظر في ذلك أيضًا: سيبويه ١: ٣٨٤، ٣٨٧. و(فاعل) هنا كما أفهمه هو اسم الفاعل، وهو اسمٌ مُشتقٌّ، فيُفهمُ من كون المصدر واقعًا في موضع فاعلٍ إذا كان حالاً أنّ الموضع في الأصل لاسم الفاعل وهو اسمٌ مُشتقٌّ.

(٤) انظر الكلام السابق عن النعت قبل صفحتين.

سيبويه كانَ يَرُدُّ ما يَرِدُ من كلام العرب مُخالفًا في ظاهره هذا المبدأ، بل إنَّ وقوع اسمٍ ينطوي على سماتٍ تُلائمُ الموضع في الموضع الذي يستدعي تلك السمات هو الأصل، لكنّه ليس واجبًا حتميًا؛ يُفهمُ ذلك من قول سيبويه: «أصل الابتداء للمعرفة»[1]، أي أنَّ سمة التعريف تلائم هذا الموضع، فالأصل أن يقع فيه اسمٌ معرفة بناء على النظرية التركيبية المجرّدة، لكنَّ هذا لا يمنع الخروج عن هذا الأصل في الاستعمال اللغوي (الكلام)، ويؤيدُ هذا أنّ سيبويه لم يَرُدّ ما وردَ عن العرب مما ابتُدئ فيه بالنكرة، بل ذكر مسوِّغَ ذلك كما سبق[2]. كما أنَّ سيبويه لم يردّ ما نُعتَ به من الأسماء التي لا تدخلُ في ما يُنعتُ به عنده، بل تأوَّلهُ على المعنى كما سبق[3]. كما أنَّه أوردَ ما وقعَ حالاً من المصادر[4]، والأسماء الجامدة[5]، ومن المعارف[6].

المبدأ الحادي عشر: إذا وردَ اسمان في جملةٍ وكانَ أحد المواضع يستدعي سماتٍ معينةً فالاسمُ الذي يحملُ هذه السمات أولى بالوقوع فيه

يؤخذُ هذا المبدأ من قول سيبويه في المبتدأ والخبر: «وأحسَنُهُ إذا اجتمعَ نكرةٌ ومعرفةٌ أن يبتدئ بالأعرف، وهو أصلُ الكلام»[7]. وذلك لأنَّ المبتدأ موضعٌ

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٣٢٩.

(٢) انظر الكلام السابق قبل صفحتين. وانظر إيراد سيبويه نكرات وقعت مبتدأ: سيبويه، الكتاب، ١: ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢.

(٣) انظر ما ورد في ذلك قبل صفحتين.

(٤) انظر الباب الكامل الذي تناول فيه سيبويه وقوع المصدر حالاً: سيبويه، الكتاب، ١: ٣٧٠، وعلى الرغم من إيراده ذلك يقول عن المصدر "إنّه في موضع (فاعلٍ) إذا كانَ حالاً". سيبويه، ١: ٣٧٠.

(٥) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٣٩٥، ٣٩٦.

(٦) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٣٧٢، ٣٧٣.

(٧) سيبويه، الكتاب، ١: ٣٢٨. وانظر في ذلك: السيرافي، شرح الكتاب، المخطوط، ٢: ٩١ أ. وقد صرّح فيه السيرافي بأنّ اسم (كان) واسم (إنّ) كذلك.

يستدعي سمةَ التعريف في الاسم الذي يقعُ فيه، فإذا أُلِّفت الجملة الاسمية من اسمين أحدهما معرفة والآخرُ نكرة فالأحسنُ، في نظر سيبويه، أن تشغلَ المعرفةُ موضعَ المبتدأ، وهذا هو «أصلُ الكلام» كما صرّحَ به.

ومثلُ المبتدأ والخبر في ذلك اسم (كان) وخبرها، فاسمُ (كان) كالمبتدأ، يستدعي سمة التعريف في الاسم الواقع فيه، قال سيبويه: «واعلم أنّه إذا وقعَ في هذا الباب نكرةٌ ومعرفةٌ فالذي تشغلُ به (كانَ) المعرفةُ؛ لأنّه حدُّ الكلام... وهما في كانَ بمنزلتهما في الابتداء، إذا قلت: عبدُ الله منطلقٌ، تبتدئ بالأعرف، ثم تذكر الخبر»[1]. ومثلُه أيضًا اسم (إنّ) وخبرها، في قول سيبويه: «وتقولُ: إنَّ قريبًا منك زيدٌ. والوجهُ إذا أردتَ هذا أن تقولَ: إنَّ زيدًا قريبٌ منك، أو بعيدٌ منك؛ لأنَّه اجتمعَ معرفةٌ ونكرةٌ»[2].

فقولُ سيبويه عن الابتداء بالمعرفة حين تأتلف الجملة الاسمية من اسمين أحدهما معرفة والآخر نكرة: «هو أصلُ الكلام»، وقوله عن شغل اسم (كان) بالمعرفة حين تجتمع معها النكرة: «هو حدُّ الكلام»، وتعبيره عن شغل اسم (إنّ) بالمعرفة بأنّه «الوجه»؛ يُفهمُ منهُ أنَّ هذا هو أصل الكلام في البناء التركيبيّ المجرّد للوظائف الاسمية.

ويُلحَظُ أنَّ المواضع التي ذكرها سيبويه في هذا المبدأ هي المبتدأ والخبر، أو ما هو بمنزلة المبتدأ والخبر مما دخل عليه شيء من نواسخ الابتداء. والمعروفُ أنّ الاسمين اللذين يؤدي أحدهما وظيفة المبتدأ في الجملة الاسمية، ويؤدي الآخرُ وظيفة الخبر يدلان على شيء واحدٍ عند سيبويه، إذ يُعبِّرُ عن الاسم الواقع خبرًا عن المبتدأ بأنَّه بالنسبة إلى المبتدأ، شيءٌ «هو هو»، ويمثِّلُ

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٤٧. وانظر في ذلك: السيرافي، شرح الكتاب، المحقَّق، ٢: ٢٧١.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٤٢.

له بـ(عبدالله منطلقٌ)[1]. أي أنَّ الاسم الواقع خبرًا يدلُّ على الشخص نفسه الواقع مبتدأ، فعبدُ الله هو المنطلق، والمنطلقُ هو عبدُ الله من حيثُ دلالة كلٍّ منهما على الشخص المراد عند المتكلِّم. لكنَّ المتكلِّمَ حينَ يُريدُ أن يؤلِّفَ جملةً يُرسِلُ بها مُراده إلى المستقبل فإنَّ عليه أن يُراعي المبدأ المذكور في التركيب المجرّد، فيشغل موضع المبتدأ أو ما هو بمنْزلته بالمعرفة، ويشغلُ موضع خبر المبتدأ أو ما هو بمنزلته بالنكرة. أما الوظائف الاسمية التي لا يستدعي بعضها سمةً معينة، أو ينفصلُ الاسمُ الواقع في بعضها عن الواقع في بعضها الآخر من حيثُ دلالة كلٍّ منهما على شيء مُختلف عن الآخر كالفاعل والمفعول به في الجملة الفعلية فإنّي لم أقف فيه على شيء من ذلك.

المبدأ الثاني عشر: أنَّ الحكمَ الإعرابيَ للموضع

سبقَ القولُ إنَّ سيبويه كانَ، في تحليله اللغةَ، يراوحُ بينَ مسارين: مسار الكلام المتلَفَّظ به، ومسار النظام المجرّد للغة، فيفزعُ إلى أحد هذين المسارين ليُبيّنَ به الآخرَ عند الحاجة إلى ذلك. وغنيٌّ عن القولِ أنَّ الكلامَ لا ينفكُّ عن النظام المجرَّد عند استعمال اللغة، وأنَّ النظامَ المجرَّد لا يتمثَّلُ إلا بالكلام، ولولا الكلامُ لما كُشِفَ عن النظام، لكنَّ دراسة اللغة وتحليلها قد يدعو إلى هذا الفصل لبيانِ مُراد المحلِّل، وللتأكُّد من صحة ما ذهبَ إليه، أو لتأكيد تلك الصِّحة للآخرين.

والملحوظُ أنَّ الكلام قد يأتي فيه ما ظاهرُه يُخالِفُ ما عليه الأصلُ في النظام المجرَّد. ففي نظام بناء الكلمة المفردة من الأصوات (الصرف) هناك أبنيةٌ مجرَّدة منضبطة، كصيغة (فَعَلَ) و(فاعل) و(مفعول)إلخ، لكنْ قد تردُ كلمةٌ تبدو في ظاهرها مُخالِفةً بناءَ الكلمة المجرّد بسبب ما حصل فيها من تقديم

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ١٢٧. وانظر تعبيره عن اسم (كان) وخبرها بأنّهما "لشيءٍ واحدٍ": سيبويه، ١: ٤٥.

حرف أصلي على آخر، أو بسبب ما قد يحصُل لبعض أصواتها من إدغام أو حذف إلخ. وفي النظام الإيقاعي العروضي المجرَّد هناك بحورٌ بُنيت على إيقاعات مجرَّدة منضبطة، كبناء البحر الخفيف على (فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن) في شطريه، لكنّه تأتي أبياتٌ تبدو في ظاهرها مُخالفةً ما عليه الأصلُ في النظام الإيقاعي المجرّد للبحر بما حصل في بعض تفعيلاتها من خبن أو عصب أو حذف... إلخ. وفي النظام النحويّ، نظام تركيب المفردات في جمل، قد يأتي الكلامُ في ظاهره مخالفًا النظامَ المجرّد لتركيب الجملة. فالمعروفُ أنَّ اللغة العربية لغةٌ مُعربة، فقد يؤدّي وظيفةً اسميةً ما في تركيب الجملة اسمٌ معربٌ تظهرُ فيه علامةُ الإعراب، وقد يؤدي الوظيفةَ نفسَها اسمٌ وصِفَ بأنّه مُعرَبٌ لكنّها لا تظهر فيه علاماتُ الإعراب بل تُقدَّر، وقد يؤديها اسمٌ مبنيٌّ لا تتغيّرُ علامةُ بنائه مهما تغير موضعه، وقد يؤديها وحدة من مجموعِ عناصرَ لغوية لا يستقلُّ بعضُها عن بعض في حمل علامة إعراب الوظيفة التي تؤديها هذه الوحدة.

والسؤال الآن: هل الحكم الإعرابيّ للموضع أو للفظ الواقع فيه؟

المبدأ هنا يقولُ: إنَّ الحكم الإعرابيّ للموضِع. وحكم الموضع ثابتٌ مهما تغير الواقعُ فيه في الكلام. وإنَّما يتمثَّلُ حكمُ الموضع في الاسم المعرب الواقع فيه. يُستنبطُ هذا المبدأ من عدة أمورٍ في الكتاب، منها القولُ بالإتباع على الموضع، فقد ناقش سيبويه الإتباع على الموضع في بعض أبواب كتابه[1]. ومن كلامه في الإتباع على الموضع لا على اللفظ: الإتباع على موضع الاسم المجرور بحرف الجر الواقع في موضع خبر (ليس) أو خبر (ما) الحجازية، وخبرهما

(١) انظر (باب ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله): سيبويه، الكتاب، ١: ٦٦. و(باب ما جرى على موضع المنفي لا على الحرف الذي عمل في المنفي) سيبويه، ٢: ٢٩١.

موضعٌ حكمه النصب. قال سيبويه في نصب تابع خبر (ليس) المجرور بالباء في (فلسنا بالجبال ولا الحديدا)(١): «حمَلَ الآخِرَ على موضِع الكلامِ، وموضِعه موضعُ نصب»(٢).

ومنه الإتباعِ على موضع الفاعل المجرور في اللفظ بحرف جر في: «ما أتاني من أحدٍ لا عبدُالله ولا زيدٌ»(٣). ومن الإتباع على موضع الفاعل، وهو مما يُعدُّ صريحًا في كون الحكم للموضع في نظر صاحب الكتاب؛ لأنّ سيبويه عبَّرَ فيه بالإتباع على الموضع مع أنّ الاسم الواقع فيه اسمٌ مفردٌ معربٌ تظهرُ فيه علامة إعراب الموضع الواقع فيه، وذلك في قوله: «هذا باب ما أُجريَ على موضع (غير) لا على ما بعد (غير)، زعمَ الخليلُ، رحمه الله، ويونسُ جميعًا أنّه يجوزُ: ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمروٌ. فالوجهُ الجرُّ، وذلك أنَّ (غيرَ زيدٍ) في موضع (إلا زيدٌ) وفي معناه، فحملوه على الموضع»(٤). فـ(غير) اسمٌ مفردٌ معربٌ تظهرُ فيه علامة الإعراب، وهو يؤدي وظيفةَ الفاعل في الجملة التي أوردها سيبويه، ويتضمّنُ معنى الاستثناء، وفي الظاهر أنَّ الاسم (عمرو) عُطِفَ على لفظ غير

(١) انظر البيت كاملاً: سيبويه، الكتاب، ١: ٦٧

معاويَ إننا بشرٌ فأسجح

فلسنا بالجبال ولا الحديدا

وانظر الشطر الثاني منه أيضا لدى سيبويه: ٢: ٢٩٢، ٣٤٤، ٣: ٩١. وانظر الشاهد: أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، المقتَضَب، تحقيق محمد عبدالخالق عُضيمة، عالم الكتب، د.ت، ٢: ٣٣٨، ٤: ١١٢، ٣٧١. الأعلم الشنتمري، شرح أبيات سيبويه، ١: ٧٤. ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ٢: ٥٥٠.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣: ٩١. وانظر في ذلك أيضًا: سيبويه، ١: ٦٦-٦٧، ٢: ٢٩٢. وانظر: الخليل، الجمل، ١٠١. وانظر في نصب تابع خبر (ما) الحجازية المجرور بالباء بالإتباع على الموضع: سيبويه، ١: ٦٩.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣١٧.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٤٤.

بالرفع، ومع ذلك عبَّرَ عنه سيبويه بأنَّه «أُجريَ على موضع غير» و«حملوه على الموضع»، أي في الحكم؛ فتعبيره بأنَّه أُجري على الموضع على الرغم من أنّ الاسمَ الواقع فيه اسمٌ معربٌ تظهرُ فيه علامة الإعراب يؤيّدُ القولَ بأنَّ الحكم للموضع عنده.

ومما يُستنبطُ منه أنّ الحكم للموضع أيضًا، وهو مما يرتبطُ بالإتباع على الموضع، أنَّ سيبويه يعدُّ الاسمَ الذي يتعدّى إليه الفعلُ اللازمُ بحرف الجر في موضع مفعولٍ منصوب، لذا رأى جواز العطف عليه إتباعًا على الموضع، قال: «ولو قُلتَ: مررتُ بعمروٍ وزيدًا، لكانَ عربيًا، فكيفَ هذا؛ لأنَّه فعلٌ، والمجرور في موضع مفعولٍ منصوبٍ»(١). كما جاء في الكتاب ما يُفيدُ أنَّ ما تعدّى إليه الفعلُ بحرف الجر موضعه موضع ما تعدّى إليه الفعلُ بهمزة التعدية(٢)، أو بالتضعيف(٢)؛ أي أنَّه يؤدي وظيفةَ مفعولٍ به وهذه الوظيفةُ حكمها النصب. فالاسمُ الذي تعدّى إليه الفعلُ اللازمُ بحرف الجر مجرورٌ في اللفظ، وهو على الرغم من ذلك في موضع نصب، فيُفهمُ منه أنَّ الحكم للموضع؛ لذا جاز العطف عليه بالنصب إتباعًا على الموضع عند سيبويه.

ويُستنبطُ أنَّ الحكم للموضع مما ذكره سيبويه عن خبر أفعال المقاربة والشروع أنَّه موضعٌ لم يُستعمَل فيه الاسمُ المفرد، بل المستعمَلُ في الكلام العربيّ أن يؤدي هذه الوظيفةَ وحدةٌ من مجموع عناصر لغوية لا يستقلُّ بعضها عن بعض في حمل علامة إعراب الموضع الذي وقعت فيه. وسيبويه يعدُّ هذا الموضع موضع نصبٍ، على الرغم من أنّه لم يُستعمل فيه اسمٌ مفردٌ تظهر فيه

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٩٤. وانظر التصريح بذلك: سيبويه، ١: ١٥٧، ١٥٨. وانظر ما يُفهمُ منه ذلك فهمًا: سيبويه، ١: ٩٣.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ١٥٣، ١٥٧.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ١٥٣.

علامة إعرابه[1]؛ فيُفهمُ من هذا أنَّ الحكم مرتبطٌ بالموضع نفسه، ظهرَت علامةُ هذا الحكم في الواقع فيه أم لم تظهر.

ويُستنبطُ كون الحكم للموضع من أنَّ سيبويه يُضيفُ الحكم إلى الموضع كقوله: «موضع رفع»[2]، أو: «موضع نصب»[3]، أو «موضع جرٍّ»[4]. وهذه الإضافة تُفيدُ الارتباطَ والتلازمَ بين الموضع والحكم. كما أنّ الحكم المضاف إلى الموضع جاء بصيغة المصدر: رَفْع، نَصْب، جَرّ. في حين أنّ الاسمَ المعربَ الواقعَ في موضع الرفع أو النصب أو الجر يوصفُ بالحكم وصفًا، فيقال عنه: إنّه مرفوع أو منصوب أو مجرور[5]. فإضافة الحكم، وهو بصيغة المصدر، إلى الموضع يُفهمُ منه ثبوتُ الحكم للموضع واستقراره فيه. ووصفُ الاسم المعرب الواقع في موضعٍ ما بالحكم وهو بصيغة اسم المفعول (مرفوع) أو (منصوب) أو (مجرور) يُفهمُ منه احتمالُ انفكاك الحكم عن الاسم والاسم عن الحكم عندما لا يقعُ في موضعه، وهو الحاصل بالفعل، ويؤكِّدُهُ إسنادُ الفعل الدّال على أخذِ حكمٍ إعرابيّ ما إلى الاسم الواقع في موضعٍ ما، بأن يُقال عن الاسم إنّه ينتصِب، أو يرتفع، أو يُجرّ لأنَّه وقع في موضعِ رفعٍ أو نصبٍ أو جرٍّ، هذا الإسناد يؤكِّدُ أنَّ الحكم للموضع؛ لأنَّ الفعل يدلُّ على الحُدوث والتّجدُّد[6]، فهو إما أن يكون حدَثَ أو يحدثُ أو سيحدثُ أو قد يحدث إلخ، جاء في الكتاب: «لا

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ٣: ١١، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢١٣، ٣١٦.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ٩٢، ١٥٣، ٢: ١٨٥، ٣: ١٦٠.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٠٥.

(٥) انظر وصف الاسم الواقع في موضع نصب بأنّه منصوب: سيبويه، الكتاب، ١: ٩٤، ١٥٨، ٢: ١٨٢، ٣: ٩٩.

(٦) انظر في إفادة الفعل الحدوث والتجدُّد: الجرجاني، دلائل الإعجاز، ١٧٤–١٧٥.

ينتصبُ ما هو في موضع رفع»[1]. فالحكمُ للموضع، والموضعُ مُستَقَرّ الحكم، والاسم يأخذُ حكمًا معيّنًا إذا وقع في موضعه.

كما أنَّه ورد في الكتاب الفصلُ بين الموضع والاسم الواقع فيه، وفي السياق نفسه أُضيفَ الحكمُ إلى الموضع، ووصِفَ به الاسمُ الواقع فيه، وذلك في نصٍّ يحاورُ فيه سيبويه شيخَه الخليل في حكم تابع المنادى، قال: «قُلتُ: أرأيتَ قولَ العربِ: يا أخانا زيدًا أقبل، قال: عطفوه على هذا المنصوب فصارَ نصبًا مثلَه، وهو الأصلُ؛ لأنَّه منصوبٌ في موضع نصب»[1]. فقد فصلَ الخليلُ هنا بين الموضع والاسم الواقع فيه، فأضاف الحكم إلى الموضع «في موضع نصب»، ووصف الاسم الواقع فيه بالحكم «منصوب» على الرغم من الانسجام بين الموضع والاسم الواقع فيه من حيثُ حكم الموضع وهو النصب، ولفظ الاسم المعرب الواقع فيه إذ جاء منصوبًا. فالخليل لم يكتف في جوابه عن سبب الإتباع بالنصب بأنَّ الاسم المنادى جاء منصوبًا، بل ثنّى بأنَّه في موضع نصب، فكان الأصلُ عنده أن يُتبَع بنصب التابع لأنَّ اللفظ في الكلام تطابق مع حكم الموضع في التركيب المجرّد في قوله: «وهو الأصل؛ لأنّه منصوبٌ في موضع نصب». فيُفهمُ من هذا أنَّ الحكم للموضع، ظهرَ في الاسم الواقع فيه أم لم يظهر.

كما يُفهمُ كونُ الحكم للموضع مما جاء في الكتاب في أنَّ الموضعَ الواحد مُطَّرِد الحكم مهما اختلف لفظُ الواقع فيه في الكلام. من ذلك ما جاء في تعليل تنوين المنادى العلم المفرد بالضم: «وأمّا قولُ الأحوص:

سلام الله يا مَطَرٌ عليها
وليس عليك يا مطرُ السلامُ[1]

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢٠٣.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٨٤-١٨٥.

(٣) انظر البيت: المبرد، المقتضَب، ٤: ٢١٤، ٢٢٤. الأعلم الشنتمريّ، سرح أبيات سيبويه،=

فإنما لحقَهُ التنوينُ كما لحقَ ما لا ينصرف؛ لأنّه بمنزلةِ اسمٍ لا ينصرف، وليس مثلَ النكرة؛ لأنّ التنوينَ لازمٌ للنكرةِ على كلّ حال والنصب، وهذا بمنزلة مرفوعٍ لا ينصرف يلحقُه التنوينُ اضطرارًا، لأنّك أردتَ في حال التنوين في مطرٍ ما أردتَ حينَ كانَ غيرَ منوَّن، ولو نصبته في حال التنوين لنصبته في غير حال التنوين، ولكنّهُ اسمٌ اطَّرَدَ الرَّفعُ فيه وفي أمثاله في النداء، فصارَ كأنَّه يُرفعُ بما يَرفعُ من الأفعال والابتداء، فلمّا لحِقه التنوينُ اضطرارًا لم يُغيِّر رفعُه، كما لا يُغيِّر رفعُ ما لا ينصرف إذا كانَ في موضعِ رفع؛ لأنّ مطرًا وأشباهه في النداء بمنزلة ما هو في موضعِ رفع، فكما لا ينتصِبُ ما هو في موضعِ رفع كذلك لا ينتصبُ هذا»[1]. فسيبويه يُعلِّلُ بقاءَ الرفع في المنادى المفرد العلم مع تنوينه في حال الاضطرار بأنَّه قد اطّرَد في النداء رفعُ المنادى الذي هذه صفتُه، فصارَ هذا الاطّراد في الكلام يُشبِهُ اطِّراد حكم الرفع في مواضِعه كموضع الفاعل والمبتدأ إلخ. لذا شُبِّه المنادى المذكور بالاسم الواقع في موضع رفع باطِّراد الحكم فيه، فلم تُغيَّر الضمّةُ حال الاضطرار، بل نوِّنَ الاسمُ مضمومًا، وتنوينُه هذا يُشبِه تنوين الاسم الممنوع من الصرف الواقع في موضع رفع حال الاضطرار، فالحكم لم يتغير، لكنّ الممنوع من الصرف نوِّن، وكذلك المنادى المذكور.

ثُمَّ يُعقِّبُ سيبويه بأنّه «لا ينتصِبُ ما هو في موضع رفع»، وهذا يعني أنَّ الموضعَ مُطَّرِدُ الحكم، فموضعُ الرفع موضعُ رفعٍ باستمرار، وما يقعُ فيه لا

= ١: ٣٦٦. سابق الدين محمد بن علي بن أحمد ابن يعيش الصنعانيّ، التهذيب الوسيط في النحو، تحقيق: فاضل سليمان قدّارة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م، أبو محمد عبدالله جمال الدّين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاريّ المصريّ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، وضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م، ١٢٠.

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٠٢-٢٠٣.

يُمكنُ أن يأخذ حكمًا آخرَ غيرَه. أما الاسمُ الواقعُ في موضعٍ ما فقد يكونُ اسمًا مفردًا مُعربا تظهرُ فيه علامة إعراب الموضع الذي هوَ فيه أو تُقَدَّر، فيأخذ هذا الحكم ويظهرُ فيه أو يُقدَّر، وقد يكونُ اسمًا مبنيًا لا يتغيرُ بناؤه مهما تغيّر موضِعُه. فاطِّرادُ الحكم للموضع، واختلافُ الواقع فيه في اللفظ بحسب الاستعمال العربيّ، دليلٌ على أنَّ الحكم للموضع.

ومما يُفيدُ اطِّراد الحكم للموضع على الرغم من اختلاف لفظ الواقع فيه ما نقله سيبويه عن الخليل في المنادى: أنّ العربَ نصبوا المنادى المضاف، ورفعوا المنادى المفرد المعرفة «وموضعهما واحدٌ» وهو «موضع نصب»[١]. وقد صرَّح سيبويه نفسُه بأنَّه قد يكونُ الموضعُ واحدًا وليس إعراب الواقع فيه واحدًا، قال: «وقد يقعُ الشيءُ موقعَ الشيء وليس إعرابُه كإعرابه، وذلك قولك: مررتُ برجلٍ يقولُ ذاك، فـ(يقولُ) في موضع (قائل) وليس إعرابه كإعرابه»[٢].

أمّا أحكامُ المواضع فهي كما وقفتُ عليه في الكتاب: المبتدأ، وحكمه الرفع[٣]. خبر المبتدأ، وحكمه الرفع[٤]. والمواضعُ التي أصلها المبتدأ والخبر عند سيبويه ودخلت عليها النواسخ: اسم (كان) أو إحدى أخواتها، أو ما شُبِّه بإحدى أخواتها، حكمه الرفع[٥]. خبر (كان) أو إحدى أخواتها، أو ما شُبِّه

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ١٨٢-١٨٣. وانظر تفسير سيبويه كلامَ الخليل في هذا: سيبويه، ٢: ١٩٩.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٣٢.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ١٢٦، ١٢٧، ١٢٩، ١٣٢، ١٣٣، ٢٧٥.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٤٠٦، ٢: ٨٦-٨٧، ١٢٦، ١٢٧، ١٦٠.

(٥) انظر في اسم (كان) أو إحدى أخواتها: سيبويه، الكتاب، ١: ٤٥، ٤٨، ٢: ١٣١، ١٣٢، ١٤٨. ومثل كان وأخواتها في حكم الاسم ما شُبِّه بـ(ليس) من الحروف النافية، وهي: (ما) الحجازية، انظر: سيبويه، ١: ٥٧، ٢: ٣١٦. و(لا) العاملة عمل ليس، انظر: سيبويه، ١: ٥٨، ٢: ١٤٨، ٢٩٦، ٣٠٤. و(لاتَ)، انظر: سيبويه، ١: ٥٧.

بإحدى أخواتها، حكمه النصب[١]. ومثلُ كانَ وأخواتها أفعالُ الرجاء والمُقارَبة والشروع، أسماؤها حكمها الرفع، وأخبارها حكمها النصب[٢]. ومما أصله المبتدأ والخبر، عند سيبويه، مفعولا أفعال القلوب، وحكمهما النصب[٣]. والمفعول الثاني والثالث لأفعال القلوب التي عُدّيت بالهمزة إلى ثلاثة مفاعيل، وحكم هذين المفعولين النصب[٤]. ومما أصله المبتدأ والخبر: اسم (إنّ) أو إحدى أخواتها أو ما شُبِّه بها، حكمه النصب[٥]. وخبر (إنَّ) أو إحدى أخواتها أو ما شُبِّه بها، حكمه الرفع[٦].

ومن (المواضع/الوظائف الاسمية) في بناء الجملة العربية، وأحكامها: الفاعل، حكمه الرفع[٧]. ونائب الفاعل، حكمه الرفع[٨]. والمفعول به، حكمه النصب[٩].

(١) انظر في اسم (كان) أو إحدى أخواتها: سيبويه، الكتاب، ١: ٤٥، ٤٨، ٢: ١٣١، ١٣٢، ١٤٨. وانظر حكم خبر (ما) الحجازية: سيبويه، ١: ٥٧، ٦٩، ٢: ٣١٦. و(لا) العاملة عمل ليس: سيبويه، ٢: ٣٠٤. و(لاتَ): سيبويه، ١: ٥٧، ٥٨.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ٣: ١١، ٩٩، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠. ويُلحَظُ أنَّ سيبويه يُصرِّحُ بأنَّ هذه الأفعال مثل (كان) في العمل، مع أنَّه يذكرُ في كثير من هذه الصفحات أنَّ الخبر في هذه الأفعال لا يقع فيه الاسمُ المفرد.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٣٩، ٤٠، ٢: ٣٦٨.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٤١.

(٥) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٤٨، ٢٧٤، ٣٠٤. ومثلُ إنَّ (لا) النافية للجنس العاملة عملها، انظر في ذلك: سيبويه،٢: ٢٧٤، ٣٠٤.

(٦) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٤٨. وانظر في عمل (لا) النافية للجنس عمل (إنّ): سيبويه، ٢: ٢٧٤.

(٧) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٣٣، ٣٤، ١٩٠.

(٨) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٣٣-٣٤، ٤١، ٢٣٢-٢٣٣.

(٩) يستوي في ذلك ما كانَ العاملُ فيه فعل أو اسم، وما كان مفعولا به لفعل متعدٍّ إلى=

ومن المفعول به، عند سيبويه، وحكمُ موضعه النصبُ: المنصوبُ على الإغراء[1]، والمنصوب على التحذير[2]، والمنادى[3]، والمنصوبُ على الاختصاص[4]، وما تعدَّى إليه الفعلُ بحرف جرٍّ[5].

ومن المواضع وأحكامها: المفعول معه، وحكمه النصب[6]. والمفعول لأجله، وحكمه النصبُ[7]. والمفعول فيه (الظرف)، وحكمه النصب[8]. والمفعول المطلق،

= مفعول به واحد، أو كان مفعولا به أول أو ثانيًا لفعل تعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، ويستوي فيه ما تعدى إلى المفعولين بنفسه أو بما يُعديه إلى الثاني كالهمزة أو التضعيف... إلخ انظر في حكم المفعول به للفعل المتعدي إلى واحد: سيبويه، الكتاب، ١: ٣٤. وما تعدى إلى مفعولين، ليس أصلهما المبتدأ والخبر، بنفسه أو بغيره: سيبويه، ١: ٣٧، ١٥٣. وانظر في حكم المفعول به لاسم الفاعل: سيبويه، ١: ٩٢، ١٦٤. وللمصدر: سيبويه، ١: ١٨٩، ١٩٠، ١٩٣.

(١) المنصوب على الإغراء على تقدير فعلٍ محذوف، والمغرى به مفعولٌ به عند سيبويه، انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٥٣.

(٢) المنصوب على التحذير على تقدير فعلٍ محذوف والمُحَذَّرُ منه مفعول به عند سيبويه، انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٥٣، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥.

(٣) المنادى حكمه النصبُ، وهوعلى تقدير فعلٍ محذوف متروك إظهارُه عند سيبويه، انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٩١، ٢: ١٨٢-١٨٣، ١٨٤-١٨٥، ١٩٩، ٢٠٥.

(٤) المنصوب على الاختصاص كالمنادى عند سيبويه في أنّ موضعه موضع نصب وأنّه على تقدير فعل، انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦.

(٥) صرَّح سيبويهِ في كتابه بأنَّ ما تعدّى إليه الفعل بحرف جرٍّ موضعُه موضع المفعول به، وحم موضعه النصب، انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٩٢، ٩٤، ١٥٧، ١٥٨. وجاء ما يُفيدُ ذلك من دون تصريح به، انظر: سيبويه، ١: ٩٣، ٣: ٨٠.

(٦) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٧٤، ٢٩٧، ٢٩٨.

(٧) ويُسميه سيبويه (المفعول لَه)، وأحيانًا يصفُه بـ(ما يقعُ من المصادر لأنّه عذرٌ لوقوع الفعل)، انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٣٦٧، ٣٦٩، ٣٧٢.

(٨) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٨٥، ٤٠٣-٤٠٤، ٤٠٦، ٤١٨.

وحكمه النصب[1]. والحال، وحكمه النصب[2]. المستثنى، وحكمه النصب[3]. والتمييز، وحكمه النصب[4]. والمضافُ إليه، وحكمه الجر[5]. مواضع التوابع، وكلها حكمها حكم مواضع متبوعاتها[6]، وهي كما يلي: النعت، وحكمه حكم المنعوت[7]. وعطف البيان، وحكمه حكم المعطوف عليه[8]. والبدل، وحكمه حكم المبدل منه[9]. والتوكيد، وحكمه حكم المؤكَّد[10]. والمعطوف بحرف عطف، وحكمه حكم المعطوف عليه[11].

تلك هي أحكام المواضع مهما كانَ الواقعُ فيها.

المبدأ الثالث عشر: أنَّ هناك نظامًا يحكمُ رُتبة المواضع في التركيب

وردَ في الكتاب ما يُستنبط منه المبادئ العامة التي تُنَظِّمُ رتبة المواضع في داخل البناء التركيبي للجملة في العربية، وهذه المبادئ العامة تُمثِّل النظام الذي يحكمُ رُتبة المواضع في التركيب. وهي:

المبدأ الأوَّل من المبادئ العامة للرتبة: أنَّ للمواضعِ رُتبةً أصليّةً في البناء التركيبيِّ المجرَّد

يُفهمُ هذا المبدأ من تصريح سيبويه، أحيانًا، بأنَّ رُتبةً ما هي الحدُّ، أو

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨٣.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٣٧٢، ٣٧٦، ٣٨٤، ٣٩١، ٤٠٠، ٢: ٣٢، ٧٧، ٨٦، ١١٤، ١٤٧، ١٤٨.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٣١٠، ٣١١، ٣١٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٤٣.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٤١٧، ٢: ١١٧، ١٦٠، ١٧٢.

(٥) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ١٧٦-١٧٧، ١٧٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٢: ٢٠٥.

(٦) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٤٢١.

(٧) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٦، ٢: ٨، ١٤، ١٩، ٢٠، ٢٢، ٣٣، ٣٤.

(٨) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ١٨٤-١٨٥.

(٩) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ١٥٠، ١٥٨، ٤٢١، ٤٣٩، ٢: ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٣١١.

(١٠) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ١٥٨، ٢: ١١.

(١١) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٣٣١، ٤٣٥، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٤٠، ٢: ١٨٧-١٨٨.

الأصلُ. ومنه النصُّ الذي نقله عن الخليل، واجتمعَ فيه أنَّ تقدُّمَ الفاعل على المفعول به في الجملة الفعليّة، وتقدُّم الابتداء على الخبر في الجملة الاسميّة هو (الحدُّ)، قال: «وزعمَ الخليلُ رحمه الله أنَّه يستقبحُ أن يقولَ: قائمٌ زيدٌ، وذاك إذا لم تجعلْ (قائمًا) مُقدَّمًا مبنيًا على المبتدأ، كما تؤخِّرُ وتُقدِّمُ فتقول: ضَرَبَ زيدًا عمرٌو، و(عمرٌو) على (ضَرَبَ) مرتفعٌ، وكانَ الحدُّ أن يكونَ مُقدَّمًا، ويكون (زيدٌ) مؤخَّرًا. وكذلك هذا، الحدُّ فيه أن يكونَ الابتداء فيه مُقدَّمًا»[1]. وقد فسَّرَ السيرافيُّ (الحدَّ) في تعبير سيبويه بـ(الأصل)، فقال: «(وهو الحدُّ) يعني أنَّ تأخُّرَ المفعول هو الأصلُ والوجهُ»[1].

وستأتي دراسةُ الرتبة الأصلية بين المواضع في تركيب الجملة العربية إن شاء الله.

المبدأ الثاني: أنَّ المواضعَ مُتَحَرِّكَةٌ لا ثابتة

أي أنَّ نظام الرتبة في العربيّة يسمحُ بتحرُّك الموضع من الرتبة الأصلية، فيتقدَّمُ أو يتأخَّر عن رُتبته الأصليّة عندما يؤلِّفُ المُرسِلُ جملةً ما. والذي يدلُّنا على هذه الحركة هو الكلامُ المؤلَّف حين يتقدّمُ الاسم الذي يؤدي وظيفةً اسميةً ما على رُتبته الأصليّة في البناء التركيبيّ المجرّد، أو يتأخّر عنها. وأبرزُ ما سمَحَ بهذه الحركة هو الطبيعةُ الإعرابيةُ للغة العربية.

يُفهمُ هذا المبدأُ من الأمثلة التي يوردها سيبويه وقد حصلَ فيها تقديمٌ أو تأخير بين ما يؤدي الوظائف الاسمية في تركيب الجمل التي يوردها. ويؤكِّدُ هذا الفهمَ أنَّ سيبويه قد يذكرُ الرتبةَ الأصليةَ بين ما يؤدي الوظائف الاسميّة

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٢٧. وانظر في كون رُتبة معيَّنة هي الحدُّ والأصلُ: سيبويه، ١: ٣٤، ٨٠، ١٢٠، ١٣٧، ٢٠٣، ١٢٦، ٣٣٥. وانظر ما يُفهمُ منه أنَّ رُتبةً معيَّنة هي الأصل: سيبويه، ١: ٢٦، ٢٩، ٤٧-٤٨، ٨١، ٩٨-٩٩، ١٢٤، ٢: ٣٣٥.

(٢) السيرافي، شرح الكتاب، المخطوط، ١: ١٨٩ ب.

في بعض الجمل التي أوردها، ثُمَّ يُصرِّحُ، أحيانًا، بأنَّ التقديمَ والتأخير بين ما يؤدي تلك الوظائف (عربيٌّ جيّدٌ). كقوله بعدَ أن ذكرَ أن تقديم الفاعل على المفعول به هو (الحدّ)، ثُمَّ ذكرَ جوازَ تقديم المفعول به على الفاعل، قال: «وهو عربيٌّ جيدٌ كثير»[1]. وقوله بعدَ أن ذكر أنَّ تأخيرَ المفعول به عن الفعل والفاعل هو (الحدّ): «وإنْ قدَّمتَ الاسمَ فهو عربيٌّ جيِّدٌ، كما كانَ ذلك عربيًا جيدًا، وذلك قولك: زيدًا ضربتُ»[2]. كما أنّه نقل عن الخليل مثل ذلك، وذلك بعد أن نقل عنه أنَّ الحدّ تقديمُ المبتدأ على الخبر والفاعل على المفعول به، ثُمَّ نقلَ وصفَه ما حصلَ فيه تقديمٌ وتأخيرٌ بين ما يؤدي تلك الوظائف بأنَّه: «عربيٌّ جيّد»[3]. فوَصْفُ هذه الحركة تقديمًا وتأخيرًا بأنَّها «عربيٌّ جيّد» يُفهمُ منه أنَّ المواضعَ متحرِّكةٌ؛ إذ على الرغم من أنَّ المواضع لها رُتبةٌ أصلية فلزوم هذه الرتبة ليس واجبًا، بل المواضع قابلة للحركة عن رتبتها الأصلية تقديمًا أوتأخيرًا، وهذه الحركةُ كما وصفها سيبويه وشيخه الخليل «عربيٌّ جيّد».

كما يُفهمُ ذلك من تعبير سيبويه بأنَّ «تأخيرَ الخبر على الابتداء أقوى»[4]. فتقديمُ المبتدأ على الخبر هو الأصلُ عند سيبويه، وهو على الرغم من ذلك يُعبِّرُ عن تأخير الخبر عن المبتدأ بأنَّه (أقوى)، وهذا التعبير يُفهمُ منه أنَّ تأخيرَ الخبر ليسَ واجبًا، على الرغم من أنّه هو الأصل؛ وهذا يعني أنَّ المواضع يُمكنُ أن تتحرّك عن الرتبة الأصلية التي لها في البناء التركيبيّ المجرَّد.

كما يُفهمُ ذلك أيضًا من تعبير سيبويه عن إمكان التقديم والتأخير بين

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٣٤. وانظر في ذلك : السيرافي، شرح الكتاب، المحقَّق، ٢: ٢٧٣.
(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ٨٠. وانظر قوله بعد أن أورد جملاً عربيّة جاءت فيها رُتبةُ المواضع على الأصل، وجملاً جاءت فيها الرُّتبة مُتغيِّرة عن الأصل: "وكلُّ ذلك من كلامهم". سيبويه، ١: ٨٣.
(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٢٧.
(٤) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٢٤.

الأسماء التي تؤدي وظائف اسمية مختلفة في تركيب الجملة التي يوردُها بحسب ما يراه المتكلِّمُ، كقوله في نحو (كُسِيَ زيدٌ الثوبَ): «وإن شئتَ قدَّمتَ وأخَّرت فقلتَ: كُسِيَ الثوبَ زيدٌ، وأُعطِيَ المالَ عبدُ الله، كما قُلت: ضربَ زيدًا عبدُالله»[1]. وقوله في تقديم خبر (كان) وتأخير اسمها عنه بعد أن ذكر الرتبة الأصلية بينهما: «وإنْ شئتَ قلتَ: كانَ أخاك عبدُ الله، فقدَّمتَ وأخَّرت كما فعلتَ ذلك في (ضَرَبَ)»[2]، وقولُه فيهما أيضًا: «وذلك قولك: كانَ زيدٌ حليمًا، وكانَ حليمًا زيدٌ، لا عليكَ أقدَّمتَ أم أخَّرتَ»[3]. فتعبيرُ سيبويه عن إمكان التقديم والتأخير بحسب ما يراه المتكلِّمُ بـ(وإنْ شئتَ...)، و(لا عليك...) يُفهمُ منه أنَّ المتكلِّمَ بالخيار في التزام الرتبة الأصليّة، أو التقديم والتأخير، وذلك يُفيدُ أنَّ نظامَ اللغة يُتيحُ للمتكلِّم هذا الإمكان؛ أي أنَّ المواضع مُتحرِّكةٌ، فيُمكنُ تأخيرُ ما أصله التقديم، ويُمكنُ تقديمُ ما أصله التأخير.

المبدأ الثالث: أنَّهم يُقدِّمون ما هم ببيانه أشدُّ عناية

يؤخذُ هذا المبدأ من تصريح سيبويه به أكثر من مرّة بعدَ أن يذكر أنَّ رُتبةً ما هي (الحدّ)، ثُمَّ يذكرُ جواز التقديم والتأخير، ثمَّ يُبيِّنُ هذا المبدأ. وذلك كقوله بعدَ أن ذكر الأصل في رتبة الفاعل والمفعول به هو تقديم الفاعل وتأخير المفعول به، ثم ذكر أنّ التقديم والتأخير بينهما «عربيّ جيد»، قال: «كأنَّهم إنَّما يُقدِّمونَ الذي بيانه أهمُّ لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعًا يهمانهم، ويعنيانهم»[4].

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٤٢.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ٤٥.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ٤٧.

(٤) سيبويه، الكتاب، ١: ٣٤. وانظر في هذا المبدأ: سيبويه، ١: ٥٦، ٨٠-٨١، ٢: ١٤٣. وانظر في ذلك: السيرافي، شرح الكتاب، المحقّق، ٢: ٢٧٤. وانظر في كون العناية=

وهذا المبدأ يعني أنَّ الاسمَ مركزَ العنايةِ والاهتمام لدى المرسِلِ أولى بالتقديم، وهذا يعني أنَّ الوظيفة الاسميّة التي يؤديها هذا الاسمُ في الكلام تتقدَّمُ في البناء التركيبيّ للجملة. كما يُفهمُ من كلام سيبويه في ذلك أنَّ الرتبة لها دورٌ في الدلالة عنده.

المبدأ الرابع: ضرورة الشعر ليست كسَعَةِ النثر، فقد يُقدَّم في الشعر ما لا يجوزُ تقديمه في النثر

يؤخذُ هذا المبدأ من كلام سيبويه في (باب ما يحتمل الشعرُ من الضرورة) إذ قال: «اعلَمْ أنَّه يجوزُ في الشِّعرِ ما لا يجوزُ في النثرِ من صَرفِ ما لاينصرِف...، وحذف ما لا يُحذَف...»[1] إلى أن قال: «ويحتمِلونَ قُبحَ الكلام حتى يضعوه في غير موضعه»[2]. ثُمَّ قال مُخبرًا عن حالِ العربِ في كلامهم عند الضرورة: «وليسَ شيءٌ يُضطَرّونَ إليه إلا وهم يُحاولونَ به وجهًا. وما يجوزُ في الشعر أكثرُ من أنْ أذكرَه لك ههنا»[3]. فتعبيرُ سيبويه بأنّه «يجوزُ في الشعر ما لا يجوز في النثر»، و«وليسَ شيءٌ يُضطَرّونَ إليه إلا وهم يُحاولونَ به وجهًا» تعبيرٌ عامٌّ يدخلُ تحته كلُّ ضرورة، ومنها التقديم والتأخير. وتعبيره بأنّهم «يحتمِلونَ قُبحَ الكلام حتى يضعوه في غير موضعه» مرتبطٌ ارتباطًا مباشرًا بالرتبة حال الضرورة؛ إذ إنَّ أحد المعاني الظاهرة لوضع الشيء في غير موضعه هو تغيير الرتبة بتقديم ما رُتبته التأخير في الأصل، وتأخير ما رتبته التقديم في الأصل[4].

= والاهتمام تجري مجرى الأصل في التقديم والتأخير: الجرجاني، دلائلا الإعجاز، ١٠٧.

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٦.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ٣١.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ٣٢.

(٤) انظر في العمل بهذا المبدأ أثناء التحليل: سيبويه، الكتاب، ١: ٨٥، ٩٨، ٩٩، ١٠١، ١٢٦-١٢٧، ١٨١، ٢: ١٢٢.

ويؤيّدُ هذا الفهم ما ذكره السيرافيّ في شرحه هذا البابَ من الكتاب، إذ ذكرَ أنَّ لضرورة الشعر سبعةَ أوجهٍ، وعدَّ منها: «التقديم، والتأخير»[1]. ثُمَّ أقامَ بابًا خاصًا تناولَ فيه التقديم والتأخير[2].

فهذا المبدأ يعني أنَّه قد يتقدَّمُ في الشعرِ ما لا يجوزُ تقديمُه في النثر، ويتأخَّرُ ما لا يجوزُ تأخيرُه.

المبدأ الخامس: أنَّ في كلام العرب أسماء تلزمُ رُتبةً واحدة هي صدارة الجملة

من هذه الأسماء أسماء الاستفهام، وقد صرَّح به سيبويه فقالَ بعدَ أن مثَّلَ بـ(أينَ زيدٌ)، و(كيفَ عبدُالله): «وهذا لا يكونُ إلا مبدوءًا به»[3]. وقال في (كم) الاستفهاميّة والخبرية: «لا تكونُ إلا مبتدأةً، ولا تؤخَّرُ فاعِلَةً ولا مفعولة»[4].

وهذا يعني أنَّ الوظائف الاسميّة التي تؤديها هذه الأسماء واجبة التقديم في الجملة التي ترد فيها.

المبدأ السادس: أنَّ هناك حروفًا أولى بأنْ يليها الفعلُ، وحروفًا أولى بأن يليها الاسمُ

يُمكنُ أنْ يُعدَّ هذا مبدأ من حيثُ النظر إلى الأصل عند سيبويه، إذ نجدُ في الكتاب ما يُشيرُ إلى أنَّ الأصلَ في بعض الحروف أن يليها الفعلُ، على الرغم من أنَّها قد ترد في الاستعمال دونَ أن يليها الفعلُ، بل تكونُ الجملةُ التي تليها جملةً اسميّةً، وذلك كقوله في حروف الاستفهام بعد أن ذكرَ حروفًا لا

---

(١) السيرافي، شرح الكتاب، المحقَّق، ٢: ٩٦.

(٢) انظر: السيرافي، شرح الكتاب، المحقَّق، ٢: ٢١٢ وما بعدها إلى ٢٣١. وللتوسُّع في الاطلاع على نظر سيبويه إلى الضرورة الشعريّة، انظر: إبراهيم حسن إبراهيم، سيبويه والضرورة الشعريّة، مطبعة حسّان، القاهرة، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٢٨. وانظر في ذلك: سيبويه، ١: ١٢٦، ٢: ٤٧٨، ٤٧٩.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٥٨. وانظر في ذلك: سيبويه، ٢: ١٥٦.

يليها إلا الفعل: «وحروفُ الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعلُ، إلا أنَّهم قد توسَّعوا فيها فابتدءوا بعدها الأسماءَ والأصلُ غيرُ ذلك. ألا ترى أنّهم يقولون: هل زيدٌ منطلقٌ؟ وهل زيدٌ في الدار؟ وكيفَ زيدٌ آخذٌ؟ فإنْ قُلتَ: هل زيدًا رأيتَ؟ وهل زيدٌ ذَهَبَ؟ قبُحَ ولم يجز إلا في الشعر؛ لأنَّه لما اجتمعَ الاسمُ والفعلُ حملوه على الأصل. فإنْ اضطُرَّ شاعرٌ فقدَّمَ الاسمَ نَصَبَ، كما كنتَ فاعلاً ذلك بـ(قد) ونحوها»[1].

فيظهرُ من نصٍّ سيبويه أنَّ هناك رتبةً أصليّةً بين عناصر التركيب الإسناديّ بعدَ حروف الاستفهام هي: فعل + فاعل... إلى آخره من العناصر اللغويّة التي يمكنُ أن ترد في جملةٍ فعليّة ما؛ أي أنَّ الأصل في التركيب الإسناديّ بعدَ حروف الاستفهام أن يكون جملةً فعليّة. لكنَّ العرب، كما نقل سيبويه، توسَّعوا في الكلام إلى درجة أنّه قد يلي حرف الاستفهام جملةٌ اسميّة من [مبتدأ] + [خبر]، وليس هذا بالأصل؛ لذا فإنَّ النظريّة تُحتِّمُ أنْ يُرجَعَ إلى الأصل في الاستعمال حين يردُ بعدَ حرف الاستفهام اسمٌ وفعلٌ، بأن يُقدَّمَ الفعلُ ويؤخَّرَ الاسمُ، وتُعدُّ الجملة فعليّة.

كما يظهرُ من نصٍّ سيبويه أنَّه لم يَقِف عندَ حروف الاستفهام (بالمعنى الاصطلاحيّ لحروف المعاني)، بل تعدّى ذلك إلى ذكر أحد أسماء الاستفهام في تمثيله وهو (كَيْفَ)؛ وهذا يعني أنَّه أراد بـ(الحرف) معنى (الكلمة)[2] الدَّالة على الاستفهام. والذي أفهمُه من ذلك أنَّ ما يدلُّ على الاستفهام، من الأسماء أو الحروف، الأصلُ فيه أن يكونَ التركيبُ الإسناديّ بعده جملةً فعليّة، ويؤيّدُ

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٩٨-٩٩. وانظر في لأنَّ الأصل في الاستفهام أن يليَه الفعل: سيبويه، ١: ١٣٧، ٣: ١١٥.

(٢) ترد كلمة (الحرف) في الكتاب بمعاني منها: الكلمة، كما في نص سيبويه الذي نقلته في المتن أعلاه.. وانظر: سيبويه، ٢: ٣٨١. وانظر في ذلك: القوزي، المصطلح النحويّ، ١١٦.

هذا الفهمَ قولُ سيبويه في مكان آخر من كتابه: «واعلَم أنّه إذا اجتمعَ بعدَ حروف الاستفهام نحو: (هل)، و(كَيْفَ)، و(مَنْ) اسمٌ وفعلٌ كانَ الفعلُ بأنْ يليَ حروف الاستفهام أولى؛ لأنَّها عندهم في الأصل من الحروف التي يُذكرُ بعدَها الفعلُ»(١). فَذَكَرَ (كَيْفَ) و(مَنْ)، وهما معدودان في الأسماء.

وبعدَ ما سبق يظهرُ لي هنا أنَّ الأسلوبَ الذي يؤدَّى به غرضٌ من الأغراض قد يستدعي نوعًا مُعيَّنًا من نوعي الجملة في العربية. وقد استعملت العربُ حروفًا مُعيَّنَةً للدلالة على أغراضٍ مُعيَّنة؛ لذا كانَ الأصلُ أن يلي هذه الحروف ما تستدعيه هذه الأغراض من نوعي الجملة. وهذا يعني أنَّ هناكَ ارتباطًا وثيقًا بين الغرض من الكلام، وأسلوب الجملة التي يؤدَّى بها الغرض، والحروف الدَّالة على هذا الغرض مما استعملته العرب. وعلى هذا فالاستفهام غرضٌ يؤدّى بالجملة الفعليّة في الأصل، لذا كانَ الأصلُ في الحروف الدالة على الاستفهام أن يليها الفعل، فتكونُ الجملة التي بعد هذه الحروف جملةً فعليّة. ويؤيّدُ هذا الفهمَ حديثُ سيبويه عن الأمرِ والنهي، والأمرُ والنهيُ غرضان يؤدَّيان بالجمل الفعليّة، وقد استعملت العربُ للأمر والنهي حروفًا تدلُّ عليهما، فهذه الحروفُ تليها الجملُ الفعليّة، وقد صرَّح سيبويه بذلك غير مرةٍ في كتابه، منها قوله: «هذا بابُ الأمر والنهي، والأمرُ والنهيُ يُختارُ فيهما النصبُ في الاسمِ الذي يُبنى عليه الفعلُ، ويُبنى على الفعل، كما اختير ذلك في بابِ الاستفهام؛ لأنَّ الأمرَ والنهيَ إنَّما هما للفعل، كما أنَّ حروفَ الاستفهام بالفعل أولى، وكانَ الأصلُ فيها أن يُبتدأ بالفعل قبل الاسم، فهكذا الأمرُ والنهيُ لأنَّهما لا يقعان إلا بالفعل مُظهَرًا أو مُضمَرًا»(٢). وقولُه: «والأمرُ والنهيُ لا يكونان إلا

(١) سيبويه، الكتاب، ٣: ١١٥.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ١٣٧.

بفعل»[1]. وقوله: «وإنَّما كانَ الوجهُ في الأمرِ والنهي النصبَ لأنَّ حدَّ الكلام تقديمُ الفعل، وهو فيه أوجَبُ، إذ كانَ ذلك يكونُ في ألف الاستفهام، لأنّهما لا يكونان إلا بفعل»[2]. فسيبويه يُصَرِّحُ في هذه النصوص بأنَّ الأمرَ والنهي لا يكونان إلا بالفعل. فالأمرُ والنهيُ غرضان، وأسلوب الجملة التي يؤديان بها هي الجملة الفعليّة؛ لذا كانت الحروف التي استعملتها العربُ للدلالة على الأمر والنهي لا يليها في الأصل إلا الفعل. وقد ربط سيبويه الاستفهام بالأمر والنهي، والاستفهام كالأمرِ من حيثُ هو غرضٌ، وهو يؤدَّى بالجملة الفعليّة في الأصل، وقد قال فيه سيبويه مع ما سبق: «وأمّا الاستفهامُ فإنَّهم أجازوا فيه النصبَ لأنَّهم يستعملونَ الفعل في ذلك الموضعِ كثيرًا»[3]، وقد سبقَ أنَّ سيبويه قد يستعمِل كلمةَ (موضع) بمعنى (الغَرَض) من الكلام[4]، وهذا منه، فالمعنى هنا، كما أفهمه، أنَّ الاستفهامَ غرضٌ يؤدَّى في الأصل بالجمل الفعليّة؛ لذا كانَ الأصلُ أن يلي حروفَ الاستفهامِ الفعلُ.

ومن الأغراض التي تؤدَّى بالجملة الفعليّة (التَّحضيضُ)؛ لذا كانت الأفعالُ هي التي تلي حروفَ التحضيض. جاء في الكتاب: «ومثلُ ذلك: هَلاَّ، ولولا، وألاّ، ألزموهنَّ (لا)، وجعلوا كلَّ واحدةٍ مع (لا) بمنزلة حرفٍ واحدٍ، وأخلصوهنَّ للفعل حيثُ دخلَ فيهنّ معنى التحضيض»[5].

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ١٣٨.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ١٤٤. وانظر في ذلك أيضًا: سيبويه، ١: ٢٤٢، ٣٣٥. وفي أنّ الأمر لا يكون إلا بفعل: المبرد، المقتضب، ٣: ٢١٢، ٢١٦، ٢٢٦.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ٣٠٦.

(٤) انظر: ص ٢٦ من هذا البحث.

(٥) سيبويه، الكتاب، ٣: ١١٥. ولأحد النحاة في كون التحضيض غرضًا يؤدّى بالأفعال: «وإنَّما اختصَّ التحضيض بالفعل لأنّه لا يُحضُّ إلا على فعل، ولأنَّ التحضيضَ أمرٌ، والأمرُ طلبُ الفعل...». شمس الدين محمد بن أحمد بن عبداللطيف القرشيّ=

ومن الأغراض التي تؤدى بالجمل الفعليّة ما عبَّرَ عنه سيبويه بـ(الجزاء)، أي الشرط وجوابه، جاء في الكتاب: «أصلُ الجزاء الفعلُ، وفيه تعملُ حروفُ الجزاء، ولكنَّهم قد يضَعونَ في موضع الجزاء غيرَه»(١).

ولا يعنينا هنا الرتبةُ وحدها (أي معرفة أنَّ هذا الحرف يليه الاسمُ، وذاك يليه الفعلُ)، بل هناك أمرٌ أكثرُ أهمية في هذه النظرية من حيثُ التحليل النحويّ، وهو ما يُبنى على هذا المبدأ في التحليل، إذ يُنظرُ إلى الوظائف الاسميّة بعد الحروف التي لا يليها في الأصل إلا الفعل بوصفها وظائف في جملةٍ فعليّة، كما يُنظرُ إلى الوظائف بعد حروف يليها الاسمُ في الأصل بوصفها وظائف في جملة اسميّة. وقد جاء ما يُفيدُ ذلك صراحة في الكتاب، قال: «واعلمْ أنَّه لا ينتصِبُ شيءٌ بعدَ (إنْ) ولا يرتفعُ إلا بفعلٍ؛ لأنَّ (إنْ) من الحروف التي يُبنى عليها الفعلُ، وهي (إن) المجازاة، وليست من الحروف التي يُبتدأُ بعدها الأسماء ليُبنى عليها الأسماء»(٢).

أمّا تفصيلُ الحروف التي تليها الأسماء، والحروف التي تليها الأفعال كما وقفتُ عليه في الكتاب فهي كما يلي:

أولاً: الحروف العاملة: الحروف العاملةُ في الأسماء لا تليها الأفعال، والحروف العاملةُ في الأفعال لا تليها الأسماء.

أمَّا الحروف العاملة في الأسماء فهي حروف الجرّ وحروف النصب (إنّ) وأخواتها، وأمّا الحروف العاملة في الأفعال فهي حروف الجزم وحروف

= الكيشيّ، (الإرشاد إلى علم الإعراب، تحقيق: عبدالله علي الحسيني البركاتي، ومحسن سالم العمري، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م، ص ١١٨.

(١) سيبويه، الكتاب، ٣: ٩١، وانظر في ذلك: سيبويه، ١: ١٤٤، ٢٦٣، ٢٦٤.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٦٣. وانظر في ذلك: سيبويه، ١: ٢٦٤، ٢٦٩.

النصب. وقد صرَّح سيبويه بأنَّ الأسماء لا تلي الحروف التي تجزمُ الفعل المضارع، وأعقبَه مباشرة بأنَّ الأفعال لا تلي الحروف التي تجرُّ الأسماء فقال: «ومما لا تَقَدَّمُ فيه الأسماءُ الفعلَ: الحروفُ العواملُ في الأفعالِ الجازمةُ، وتلك: لَمْ، ولَمّا، و(لا) التي تجزمُ الفعلَ في النهي، واللامُ التي تجزمُ في الأمر. ألا ترى أنَّه لا يجوزُ أنْ تقولَ: لم زيدٌ يأتِك، فلا يجوزُ أن تفصِلَ بينها وبين الأفعال بشيء، كما لم يجز أن تفصل بين الحروف التي تجرُّ وبينَ الأسماء بالأفعال؛ لأنَّ الجزمَ نظير الجرّ»[1]. كما صرَّح بأنَّ الأسماء لا تلي الحروف التي تنصِبُ الفعل المضارِع، كما أنَّ الأفعال لا تلي (إنّ) وأخواتها فقال: «هذا بابُ الحروف التي لا تقَدَّمُ فيها الأسماءُ الفعلَ، فمن تلك الحروفِ الحروفُ العواملُ في الأفعالِ الناصبةُ. ألا ترى أنَّك لا تقول: جئتُكَ كي زيدٌ يقولَ ذاك، ولا: خفتُ أنْ زيدٌ يقولَ ذاك. فلا يجوزُ أن تفصِلَ بينَ الفعل والعاملِ فيه بالاسم، كما لا يجوزُ أن تفصِل بينَ الاسم وبينَ (إنَّ) وأخواتها بفعل»[2].

ثانيًا: الحروف غير العاملة: منها حرف لا يليه إلا الاسم، وحروفٌ لا يليها إلا الفعل، وحروفٌ الأولى أن يليَها الفعل.

أمّا الحرف الذي لا يليه إلا الاسمُ فهو (لامُ الابتداء)، وقد سمّى سيبويه هذه اللام بهذا الاسم[3]، وصرَّحَ بأنَّ «هذه اللام لا تُلحَقُ أبدًا إلا

(١) سيبويه، الكتاب، ٣: ١١١. وانظر في اختصاص دخول حروف الجزم على الأفعال وحروف الجرّ على الأسماء: سيبويه، ٣: ٩، ١١٢، ١١٣. وانظر في تقدير (أنْ) مُضمَرَة بعد ما عدَّه سيبويه حرفَ جرٍّ لكي يستقيم الكلام عنده؛ لأنَّ حروف الجر لا تليها الأفعال، ولأنَّ (أن) والفعل بمنزلة "اسم واحد": سيبويه، ٣: ٥، ٦.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣: ١١٠. وانظر في ذلك: سيبويه، ٣: ٥. وانظر في أنَّه لا يلي الاسمُ الحروفَ التي تنصب الفعل المضارع: سيبويه، ١: ٢٩٤، ٣: ١٢، ١٦١-١٦٢، ١٦٣. وانظر في أنَّه لا يلي الفعلُ (إنّ) أو إحدى أخواتها: سيبويه، ١: ١٤، ٢: ١٦٨-١٦٩.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٣٦.

بالابتداء»[1]. وكان لذلك أثره في تحليل سيبويه فقد استعمل هذه اللام في الاستدلال أثناء التحليل[2].

أمَّا الحروف التي لا يليها إلا الفعل فمنها: حروفُ الشرط غير العاملة، وقد سبق القول إنّ (الجزاء) غرضٌ يؤدّى بالجمل الفعليّة[3]، ولم يُشِر سيبويه إلى أنَّ ذلك تختصُّ به الحروفُ الدالةُ على الجزاءِ العاملةُ في الفعل[4]، بل يظهرُ من كلامه أنَّه يستوي في ذلك الحرف العامل وغير العامل. كما يدلُّ على ذلك تصريحُه بأنَّ (لو) لا يليها إلا الفعل، و(لو) حرفُ شرطٍ غيرُ عامل، قال: «و(لو) بمنزلة (إنْ)، لا يكونُ بعدها إلا الأفعالُ، فإنْ سقَطَ بعدها اسمٌ ففيه فعلٌ مُضمَرٌ في هذا الموضع تُبنى عليه الأسماءُ»[5].

ومن الحروف التي لا يليها إلا الفعل في الأصل: حروفُ التحضيض، وقد سبقَ القول إنَّ التحضيضَ غرضٌ يؤدَّى بالجمل الفعليّة[6]، والحروف التي تفيد التحضيض ووقفت عليها في الكتاب هي: هلاّ، ولولا، ولوما، وألاّ. جاء في الكتاب: «وأمَّا ما يجوزُ فيه الفعلُ مُضمَرًا ومُظهَرًا، مُقَدَّمًا ومؤخَّرًا، ولا يستقيمُ أن يُبتدأ بعدَه الأسماءُ ف(هلاّ)، و(لولا)، و(لوما)، و(ألاّ). لو قلتَ: هلاّ زيدًا ضربتَ، ولولا زيدًا ضربتَ، وألاّ زيدًا قتلتَ، جازَ. ولو قلت: ألاّ زيدًا، وهلاّ زيدًا، على إضمار الفعل ولا تذكره جازَ. وإنَّما جازَ ذلك لأنَّ فيه معنى التحضيض والأمر، فجازَ فيه ما يجوزُ في ذلك»[7].

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٣: ١٤٦. وانظر في ذلك : سيبويه، الكتاب، ٣: ١٤٨.

(٢) انظر في ذلك: سيبويه، الكتاب، ٢: ١٣٠، ١٤٥، ١٤٩-١٥٠.

(٣) انظر الصفحة السابقة.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ١٤٤، ٣: ٩١، ١١٢.

(٥) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٦٩، ٣: ١٣٩.

(٦) انظر ما ورد قبل صفحتين.

(٧) سيبويه، الكتاب، ١: ٩٨. وانظر تصريحه بأنَّ حروف التحضيض أُخلِصت للأفعال=

ومن الحروف التي لا يليها إلا الفعل في الأصل: (قَدْ)، و(سوفَ)، و(ربَّما)، و(قلَّما). وكلُّها حروفٌ ذكرَها سيبويه في «باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعلُ، ولا تُغيِّرُ الفعلَ عن حاله التي كانَ عليها قبلَ أنْ يكونَ قبلَهُ شيءٌ منها»(١). وصرَّحَ بأنَّه لا يُفصَلُ بينها وبينَ الفعل(٢).

وأمّا الحروف التي الأولى أن يليها الفعل فهي حرفا(٣) الاستفهام ، فقد تقرَّر لدى سيبويه أنَّ ما دلَّ على الاستفهام الأصلُ فيه أن يليَه الفعلُ. وحرفا الاستفهام هما: همزة الاستفهام، و(هل). لكنَّ سيبويه وجدَ العرَبَ قد تَكَلَّمُ بالجملة الاسميّة بعدَ حرف الاستفهام، فأخبَرَ بذلك بقوله: «حروفُ الاستفهام قد يُستفهمُ بها وليس بعدها إلا الأسماء، نحو قولك: أزيدٌ أخوك؟... وهل عمرٌو ظريفٌ؟»(٤).

ولأنَّ الأصلَ في حروف الاستفهام أن يليها الفعلُ فقد ذهب سيبويه إلى أنّه حينَ يلي حرفَ الاستفهام اسمٌ وفعلٌ فالأولى أن تُعدَّ الجملةُ فعليّة على الأصل حتى لو كان الاسم مُتقدِّمًا في الظاهر على الفعل(٥)، على الرغم من أنّه نقلَ أنَّ العرب قد نطقت في كلامها بالجمل الاسمية بعد حرف الاستفهام.

= سيبويه، ٣: ١١٥، وذكر (هلا) و(لولا) و(ألاّ). وانظر في (هلا) و(لولا): سيبويه، ١: ١٠٠. وفي (هلا) وحدها: سيبويه، ٣: ١٠.

(١) سيبويه، الكتاب، ٣: ١١٤.

(٢) انظر في الحروف المذكورة كلّها: سيبويه، الكتاب، ٣: ١١٥. وانظر قوله في (قد) و(سوف) بأنّه لا يليهما في الاختيار إلا الفعل، وأنّهما إنما وضعا للأفعال: سيبويه، ١: ٩٨.

(٣) انظر التصريح بذلك: سيبويه، الكتاب، ١: ٩٨-٩٩، ١٢٦، ١٢٧. ٣: ١١٥.

(٤) سيبويه، الكتاب، ١: ١٣٧-١٣٨. وانظر في ذلك:: سيبويه، ١: ٩٨-٩٩.

(٥) انظر ما سبق في هذا الأمر في صدر هذا المبدأ. وانظر التصريح بذلك أيضًا: سيبويه، الكتاب، ١: ٩٨-٩٩، ١٠١، ١٢٦-١٢٧، ٣: ١١٥.

وبناء على ذلك فإنَّ الوظائف الاسميّة التي ترد بعد حرف استفهام أولى بأن تكونَ وظائف في جملة فعليّة حينَ يحوي الكلامُ فعلاً في عناصره.

ويُلحظُ أنَّ سيبويه كانَ يختارُ تقديم الفعل على الاسم في الرتبة حين يليان حرف استفهام، ويُعبِّرُ عن ذلك بأنَّه (الأولى)(١)، ويستثني من ذلك الضرورة(٢).

ويُلحَظُ أيضًا أنَّ سيبويه علَّل ورودَ الاسم مباشرة بعد (إنْ) الشرطيّة وهمزة الاستفهام بأنَّ كلاً من هذين الحرفين أمٌّ بابه، فـ(إنْ) هي أمُّ باب الشرط، والهمزة هي أمُّ باب الاستفهام(٣).

المبدأ السابع: أنَّ هناك شروطًا عامة للتقديم والتأخير في غير الضرورة

هذا المبدأ مرجعٌ مُهمٌّ للمبادئ التي تنتظِمُ الرتبة بين الوظائف الاسميّة في تركيب الجملة العربيّة، إذ إنَّ هناك شروطًا عامةً قد تكونُ سببًا في وجوب التزام الرتبة الأصليّة بين المواضع في التركيب المجرّد للجملة العربيّة عندَ تأليف الكلام، وقد تكونُ سببًا في وجوب حركة المواضع من أماكنها الأصلية تقديمًا وتأخيرًا. والشروط التي وقفتُ عليها في ذلك:

الأول: أمنُ اللبس، يُفهمُ هذا الشرطُ من قولِ سيبويه: «ومما يُبطِلُ القَلبَ قوله: زيدٌ أخو عبدِ الله مجنونٌ به، إذا جعلتَ الأخَ صفةً، والجنون من زيدٍ بأخيه؛ لأنَّه لا يستقيمُ: زيدٌ مجنونٌ به أخو عبدِ الله»(٤). فـ(زيدٌ) في الجملة التي يُحلِّلها سيبويه مبتدأ، و (أخو...) صِفَتُه، و(مجنونٌ...) خبرٌ، فإذا أخَّرتَ الصفة

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٩٩-١٠٠، ١٢٦-١٢٧، ١٣٤، ١٣٧، ٣: ١١٥.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٩٨-٩٩، ١٠١، ١٢٦-١٢٧،.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٩٩-١٠٠، ١٣٤.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٢: ٥٢. وانظر في كون أمن اللبس شرطًا في تقديم الخبر على المبتدأ، والمفعول به على الفاعل: المبرد، المقتضب، ٣: ٩٥-٩٦. وابن السراج، الأصول، ٢: ٢٤٥. والسيرافي، شرح الكتاب، المحقّق، ٢: ٢٧٢-٢٧٣.

وقدَّمت الخبر حصلَ اللبسُ في المعنى المراد، لذا حكم سيبويه بأنَّه «لا يستقيمُ».

الثاني: أن لا يؤدي تغييرُ الرتبة إلى مُخالفة نظام العربية في البناء التركيبيّ، أو في خيارات تأليف الكلمات في الجملة المُتَكَلَّم بها. فمِن الأوَّل: أن يؤدي تغيير الرتبة إلى الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وقد وصَفَ سيبويه هذه المخالفة بـ(القُبْح)[1]، وبـ(عدَم الجواز)[2]، وأخبَرَ أنَّه لا يُفصَلُ بينهما[3]، واستثنى من ذلك أن يكونَ هذا الفصلُ في ضرورة الشعر[4].

ومن الثاني: أن يؤدّي تغييرُ الرُّتبة أو عدمُ تغييرها إلى استعمال الضمير المنفصل معَ إمكان استعمال الضمير المتَّصل وعدم اختلال المعنى المراد. يُفهمُ ذلك من قولِ سيبويه: «واعلمْ أنَّه قبيحٌ أن تقولَ: رأيتُ فيها إياك، ورأيتُ اليومَ إياه؛ مِن قِبَلِ أنَّك قد تجدُ الإضمارَ الذي هو سِوى (إيّا)، وهو الكافُ التي في (رأيتُك فيها)، والهاء التي في (رأيتُه اليومَ). فلمّا قدروا على هذا الإضمار بعدَ الفصل، ولم ينقض معنى ما أرادوا لو تكلَّموا بـ(إياك)، استغنوا بهذا عن (إياك) و(إياه). ولو جازَ هذا لجازَ (ضربَ زيدٌ إياك)، و(إنَّ فيها إياك)، ولكنَّهم لـمّا وجدوا (إنَّك فيها)، و(ضَرَبَهُ زيدٌ)، ولم ينقُضْ معنى ما أرادوا لو قالوا: إنَّ فيها إياك، وضَرَبَ زيدٌ إياك، استغنوا به عن (إيّا). وأمّا (ما أتاني إلا أنت)، و(ما رأيتُ إلا إياك)، فإنَّه لا يدخلُ على هذا؛ من قِبَلِ أنَّه لو أخَّر (إلا) كانَ الكلامُ مُحالا، ولو أسقَطَ (إلا) كانَ الكلامُ منقلِب المعنى، وصارَ الكلامُ على معنى آخر»[5]. فكُلَّما أمكن استعمال الضمير المتّصل في الكلام لم يُستعمل الضمير

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ١٦٤، ٢٧٩، ٢٨٠.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ١٧٦.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ١٧٥.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ١٧٦، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ٢: ١٦٦، ٢٨٠.

(٥) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٦١-٣٦٢.

المنفصل ما لم يكن ذلك مُخلا بالمعنى المراد. ويُلحَظُ أنَّ تقديم المفعول به على الفاعل في (ضربه زيدٌ) لم يكن ذا بالٍ عند سيبويه، ما دام أنَّه قد تُقيِّد بالشرط المذكور ولم يكن في هذا التغيير في الرتبة ما يُخلُّ بالمعنى المراد.

وقد صرَّحَ سيبويه بأنَّه لا يُستعمَلُ الضميرُ المنفصل حين يُمكنُ استعمال الضمير المتّصل[1]، واستثنى من ذلك ما جاء في الضرورة[2]. ويُلخِّصُ السيرافيُّ ذلك بقوله: «فَلَم يستعملوا المنفصلَ في المواضع التي يقعُ فيها المتَّصلُ؛ لأنَّهم لا يؤثرون الأثقلَ على الأخَفّ إلا في الضرورة. وهذا الذي ضمَّنَهُ سيبويه الباب»[3].

---

(١) انظر قوله بأنَّه لا يُستعمل ضمير الرفع المنفصل في موضع المتّصل: سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢. وفي أنّه لا يُستعمل ضمرُ النصب المنفصل إن أمكن استعمال المتّصل: سيبويه، ٢: ٣٥٥-٣٥٦. وفي أنَّه يُستعملُ الضمير المنفصل حين لا يُمكن استعمال المتَّصل: سيبويه، ٢: ٣٥٢، ٣٥٤، ٣٥٦، ٣٥٨. وانظر في أنَّه لا يُستعمل الضمير المنفصل إذا أمكن استعمال المتّصل: السيرافي، شرح الكتاب، المخطوط، ٣: ١٣٣ أ،ب، ١٣٧ أ.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٦٢.

(٣) السيرافي، شرح الكتاب، المخطوط، ٣: ١٣٣ أ-ب.

٢- المواضع الرئيسة والمواضع المحتملة في البناء التركيبي المجرّد للجملة العربية:

سبق ذكر مبدأ النظرية القائل: (إنَّ هناك مواضع رئيسة في تركيب الجملة ومواضع محتملة) في مبادئ النظرية. وللحاجة إلى تفصيل تلك المواضع من حيث ذكر الرئيس منها والمحتَمل يأتي هذا المبحثُ مكمِّلاً لبناء نظرية الموضع.

أودُّ في البدء أن أذكرَ أنَّ (الموضع الرئيس) في هذه النظريّة ليس معناه معنى (العمدة) الذي ذكره السيوطي في الهمع فقال: «العمدةُ عبارةٌ عمّا لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليلٍ يقومُ مقام اللفظ به»[1]. كما أنَّ (الموضع المحتمل) ليس معناه معنى الفضلة الذي يُفهمُ من كلام المبرِّد في المقتضب إذ قال في حذف ما يؤدي وظيفةَ المفعول به بعد أن ذكرَ حذفَ الضمير (الهاء) الذي يؤدي وظيفة المفعول به في جملةِ صلةِ الاسم الموصول، كما أنَّه العائد من جملة الصلة على الاسم الموصول: «وليسَ محلُّها في الصلة كمحلِّها في الفعل؛ لأنَّ الموصولَ لابدَّ من أن يكونَ في صلته ما يرجعُ إليه، والفعلُ المطلَقُ يُستغنى فيه عن ذلك؛ فيكون المفعولُ فيه فضلةً كالحال، والظرف، والمصدر، ونحو ذلك مما إذا ذكرته زدتَ في الفائدة، وإذا حذفتَه لم تُخلِّ بالكلام؛ لأنَّك بحذفه مُستغنٍ. ألا ترى أنَّك تقول: قامَ زيدٌ، فلولا الفاعل لم يستغن الفعلُ، ولولا الفعل لم يكنْ للاسم وحدَه معنى إلا أن يأتي في مكان الفعل بخبر»[2].

وقبلَ بيانِ الفرقِ بين (الموضع الرئيس، والموضع المحتمل) و (العمدة، والفضلة) لا بد من الالتفات إلى أمور مهمة في كلام المبرّد تُفيدُنا في تجلية

(١) السيوطي، همع الهوامع، ١: ٣٠٧.

(٢) المبرد، المقتضب، ٣: ١١٦.

هذا الفرق. وأول هذه الأمور: أنَّ المبرّدَ يتكلَّمُ عن (المفعول به) في جملتين فعليتين إحداهما صلةٌ لاسم موصول، والأخرى ليست صلةً لاسم موصول، وهي التي عبَّرَ عن الفعل فيها بأنَّه «الفعل المطلق»؛ أي الذي ليس صدرًا لجملةٍ يلزمُ عودةُ ضمير منها على اسم سابق ترتبطُ به هذه الجملة، كما أفهمه من سياق كلامه. وهذا يُفيدُ أنَّه يتكلَّمُ عن استعمالين لغويين يُلفَظُ بهما، لا عن نمطٍ تركيبيٍّ واحدٍ جاءت عليه أكثرُ من جملة متكلَّم بها.

وثانيها: أنَّ المبرد لا يتكلَّمُ عن المفعول به، في جملة الصلة على الأقل، بوصفه وظيفةً اسميّةً في البناء التركيبيّ للجملة الفعلية في العربيّة، بل يتكلَّمُ عن الضمير (الهاء) الذي يؤدي هذه الوظيفة. وهو لا يتكلَّمُ عن هذا الضمير لأنَّه يؤدي وظيفة اسميّةً معيَّنة، بل لأنَّه هو الضمير العائد من جملة الصلة على الاسم الموصول، و«لأنَّ الموصولَ لابدَّ من أن يكونَ في صلته ما يرجعُ إليه» كما قال؛ فيُفهم من هذا أنّ المبرّد كان يتحدَّثُ عن العناصر اللغويّة المتكلَّم بها التي تؤدي الوظائف، لا عن الوظائف نفسها. ويؤيدُ هذا الفهمَ كلامُه في آخر النص عن الفعل بوصفه عنصرًا مهمًّا في تأليف جملة فعليّة في العربيّة، والفعلُ في ذاته ليس وظيفةً اسميّة، ولا وظيفة إسناديّة، بل كلمةٌ يُتلَفّظُ بها تؤدي وظيفة إسنادية في تركيب الجملة الفعليّة، وهي أيضًا (أي كلمة فِعْل) مصطلَحٌ يدلُّ على نوع من الكلم قسيمٍ للاسم والحرف. ويزيد في تأييد الفهم بأنّ المبرد يتحدَّث عن العناصر اللغويّة قولُه بعد أن ذكر المفعول، والحال، والمصدر، ونحو ذلك: «مما إذا ذكرته زدتَ في الفائدة، وإذا حذفتَه لم تُخلِلْ بالكلام»؛ إذ يُفهمُ من قوله: (ذكرتَه) أنّه يريدُ العنصر المتكلَّم به الذي يؤدي إحدى الوظائف الاسميّة المذكورة: المفعول، والحال، والظرف، والمصدر، لا الوظائف نفسها في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة.

وثالثها: أنَّ المبرد قال بعد أن مثَّل بـ(قام زيدٌ): «فلولا الفاعل لم يستغن

الفـعلُ، ولولا الفـعل لم يكن للاسم وحـدَه مـعنى إلا أن يـأتي في مكان الفـعل بخبـر»، والاسمُ (زيدٌ) وغيـره من الأسـماء لها معـانٍ معـجميّة لو أُفـردت خارج التركيب، وهذا يُفيدُ أنَّه لا يريدُ بالمعنى المعنى المعجميّ، بل يُفهمُ من كلامه أنَّ الاسم المفـرد لا يُمكنُ أن يحـمِلَ رسـالةً تؤدَّى بالجـملة إذا لم يُركَّب مع غـيـره تركيبًـا إسناديًا يؤلِّفُ جـملةً تامـة. ويؤيدُ هذا الفـهمَ استـثناؤه من عـدم وجود معنى للاسم من دون الفعل بقوله: «إلا أن يأتي في مكان الفعل بخبـر»، أي أن يؤلِّف الاسمُ مع غيره مركَّبًا إسناديًا.

فيُفهمُ من الأمور الثلاثة مجتمعةً أنَّ مفهوم الفضلة في نص المبرّد مرتبطٌ بـ(الكلام) المنطوق به المؤلَّف من عنـاصرَ لغويـةٍ تؤدي وظائف تركيبيّة، وذلك ما يُفيدُه صـراحـة وصفُ السـيوطيّ (العـمدةَ) بأنَّه ما «لا يسوغ حذفه من أجـزاء الكلام إلا بدليلٍ يقومُ مقام اللفظ به»؛ فكلامهما معًا يُفيدُ أنَّ العمدة والفضلة مفهومان يُستعملان لوصف عنصرٍ من عناصر الكلام يؤدي وظيفـة تركيبيّة في جملةٍ مؤلَّفةٍ يُلفظُ بها، لا لوصفِ الوظائف نفسها في البناء التركيبيّ المجرّد. كما يُفهمُ من نصِّ المبرِّد أنّ مفهوم الفضلة مرتبطٌ بعنصري الإسناد، فما ليس عنصرًا في الإسناد فهو فضلة، وما كان عنصرًا في الإسناد فليس بفضلة، أي أنَّه عمدة.

وهناك أمـرٌ آخرُ في نصّ المبـرّد يبـدو لي أنَّه ذو دلالة، وهو تمثيلُه بجـملةٍ فعليّة فعلها لازمٌ (قامَ زيدٌ)؛ فهذا التمثيل جاء في سياق كلامه عن (المفعول به) ووصفِـه إياه بأنَّه (فـضلةٌ) في الكلام كـبقـية المفـاعيل التي وصـفهـا بالوصف نفسـه. أمّا دلالة هذا التمـثيل فتظهـرُ في أنَّ ما أمـيلُ إلى التعـبيـر عنه بأنَّه (الحدّ الأدنى) من الكلام الذي يُمكنُ أن يؤلِّف جملةً مفيدة تحملُ مراد المرسِل إلى المستـقبِل يُمكنُ أن يؤلَّفَ من كلمتين اثنتين إحداهمـا مسندةٌ إلى الأخـرى دونَ حاجةٍ إلى غيرهما، وهاتان الكلمتـان إما اسمٌ واسمٌ نحو: هذا محمد، وإما

فعلٌ واسمٌ نحو: قامَ زيدٌ. فالكلمتان اللتان تؤديان الوظيفتين الإسناديتين، وتؤلّفان معًا الحد الأدنى المطلوب لتأليف جملةٍ مفيدة ليستا بفضلة، وما عداهما من الكلمات الواردة في جملتهما فهو فضلة؛ لأنّه زاد عن الحد الأدنى المطلوب لتأليف جملةٍ مفيدة. ويؤيدُ هذا الفهمَ تعبيرُ المبرّد نفسه عن ما عدّه (فضلةً) بأنّه «إذا ذكرته زدتَ في الفائدة، وإذا حذفتَه لم تُخلِلْ بالكلام؛ لأنّك بحذفه مُستغنٍ»، ثمَّ تمثيله لذلك بجملةٍ فعليّة فعلها لازمٌ (قامَ زيدٌ)، واكتفاؤه بهذين العنصرين اللذين يؤلّفان جملةً تامة، ثُمَّ تعقيبُه بأنّه «لولا الفاعل لم يستغن الفعلُ، ولولا الفعل لم يكن للاسم وحدَه معنى إلا أن يأتي في مكان الفعل بخبر»، فتعبيره ثمّ تمثيله وتعقيبه، كلُّ ذلك يضعُ معنى (استغناء الكلام) في نص المبرد في إطار (الحدّ الأدنى) الممكن لتأليف جملةٍ مفيدة، فالعنصر اللغويّ الذي يُعدُّ جزءًا من الحدّ الأدنى في تأليف جملةٍ ما ليس بفضلةٍ في الكلام، وجميعُ العناصر اللغوية سواه تُعدُّ فضلة في الجملة التي تردُ فيها مهما بلغت أهمية تلك العناصر أو بعضها في نقل مراد المرسِل إلى المستقبل.

وبعد كلّ ما مضى، أودّ أن أذكرَ أني لم أقف على مصطلح (عمدة) ولا مصطلح (فضلة) في كتاب سيبويه قط. كما أودُّ أن أُشيرَ إلى أنَّ الفرقَ بينَ معنى (الموضع الرئيس، والموضع المحتمل) في نظرية الموضع، ومعنى (العمدة والفضلة) لدى بعض النحاة بعدَ سيبويه سبَبُهُ الأساسُ الذي يُبنى عليه النظر في هذا البحث، والأساس الذي بُني عليه تقسيمُ العناصر اللغوية التي تتكونُ منها الجملة إلى عمدة وفضلة. فمصطلحُ (الموضع) في نظريّة الموضع يتعلّق بالوظيفة الاسميّة النحويّة في تركيب الجملة العربيّة، ونظريّة الموضع تقومُ على أساس النظر في البناء التركيبيّ المجرّد للوظائف الاسميّة في تركيب الجملة العربيّة، وتفترضُ وجودَ خريطةٍ نظريّة (للمواضع/ الوظائف الاسميّة) في التركيب المجرّد للجملة، وأنَّ هذه الخريطة تحتوي على مواضع رئيسة

مضيئةٍ باستمرار، وهي المواضع التي لا بدَّ من ملئها عند تأليف جملةٍ ما، كما تحوي هذه الخريطةُ مواضعَ محتَمَلة موجودة باستمرار في البناء التركيبيِّ المجرّد للجملة، لكنَّها، على الرغم من وجودها، غيرُ مضيئة، وهيَ مع ذلك جاهزة للملء عند الحاجة إليها، فمتى احتاجَ المتكلِّمُ إلى استعمال شيء من المواضع المحتَملة عند تأليف الكلام أضاءَ الموضعُ المحتَملُ آليًا، فشُغِلَ بما يؤدّي وظيفته في الكلام المؤلَّف.

كما أودُّ أن أنبِّهَ إلى أنَّ (الموضع/ الوظيفة الاسميّة) ليسَ مُرادِفًا للوظيفة الإسنادية في التركيب المجرّد للجملة العربية بنوعيها: الاسميّة، والفعليّة، على الرغم من أنَّ بعض الوظائف الاسميّة تُعدُّ وظائف إسنادية في الوقت نفسه، كالمبتدأ، والخبر، والفاعل. وذلك أنَّ هناك وظائف اسمية كثيرة في البناء التركيبيِّ المجرّد للجملة العربية لا توصف بأنَّها مسند ولا مسند إليه. كما أنَّ الوظيفة الاسميّة يؤديها الاسمُ في الأصل، ولا يؤديها الفعلُ بوصفه عنصرًا مستقلا ألبتة[1]، كما لا يؤديها الحرفُ. أمّا الوظيفةُ الإسناديةُ فإنَّ الفعل، بوصفه عنصرًا مستقلا، يؤدي وظيفةَ المسند كما يؤديها الاسمُ. وتقسيمُ العناصر اللغويّة التي تؤلِّف جملة عربيّة إلى: عمدة، وفضلة، معتمدٌ على الوظيفتين الإسناديتين كما سبق، فالكلمة التي تؤدي وظيفةً إسنادية في الجملة التي ترد فيها عمدةٌ، والكلمة التي لا تؤدي وظيفةً إسنادية فضلةٌ. وهذا يعني أنَّ علينا أن نكونَ دقيقين في الفصل بين الوظيفة الاسميّة والوظيفة الإسنادية، فنتناسى الوظيفة الإسنادية هنا لغرضٍ علميٍّ؛ كي نتمكّن من النظر جيدًا إلى

(١) انظر في ذلك قولَ سيبويه مدلِّلا على أنَّ الفعل المضارع ليس باسمٍ على الرغم من كونه معربًا كالاسم: "ويبيّنُ لك أنّها ليست بأسماء أنّك لو وضعتها مواضعَ الأسماء لم يجز ذلك، ألا ترى أنّك لو قلت: إنَّ يضرب يأتينا، وأشباه هذا لم يكن كلامًا". سيبويه، الكتاب، ١: ١٤.

نظرية الموضع باعتبارها نظريَّةً مستقلّة.

وما دام هذا البحثُ يحاولُ إعادة بناء نظرية الموضع فإنَّ صاحبَه سيحاولُ جاهدًا أن يتعرَّفَ الوصفَ الملائم لكلِّ وظيفةٍ اسميّة أرئيسةٌ هي أم محتَمَلة؟ ومن ثَمَّ تتصَوَّرُ حالُها في البناء التركيبيّ المجرّد في الخريطة النظريّة للموضع أمضيئةٌ هي باستمرار فلا بدَّ من ملئها لتأليف جملةٍ ما، أم هي منطفئة تُضيءُ آليًا عند الحاجة إليها في تأليف الكلام؟

أما المواضع الرئيسة والمواضع المحتملة في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة العربيّة فهي:

أولاً: المواضع الرئيسة:

المبتدأ:

يُعدُّ المبتدأ موضعًا رئيسًا في البناء التركيبيّ المجرَّد للجملة الاسميّة في العربية، يُفهمُ هذا من رأي سيبويه في المسند والمسند إليه بأنهما «لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجدُ المتكلِّمُ منه بُدًا»[1]. فالمبتدأ يُشكِّلُ إحدى الوظيفتين الإسناديتين في الجملة الاسميّة مع كونه يمثِّلُ وظيفةً اسميّةً في نظرية الموضع[2].

كما يُفهم كون المبتدأ موضعًا رئيسًا من رأي سيبويه في أنّ ما يؤدي وظيفة المبتدأ مع ما يؤدي وظيفة الخبر يؤلِّفان كلامًا مستقيمًا يحسنُ السكوتُ عليه، فيستغنيان عن غيرهما في ذلك، قال: «لو قلت: فيها عبدُ الله، حسُنَ السكوتُ وكان كلامًا مستقيمًا، كما حسُنَ واستغنى في قولك: هذا عبدُ الله»[3].

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٣. وانظر في ذلك: سيبويه، الكتاب، ٢: ١٢٨.

(٢) وانظر في كون المبتدأ يُشكِّلُ إحدى الوظيفتين الإسناديتين في الجملة الاسميّة: سيبويه، الكتاب، ٢: ١٢٦-١٢٧.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ٨٨. وانظر في ذلك أيضًا: سيبويه، الكتاب، ٢: ١٢٤، ١٢٨، ٣٦٨، ٣٨١، ٣٨٩، وانظر في ذلك: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المحقّق، ٢: ٦٢.

فالمبتدأ هو الموضعُ الأوّلُ في الوظائف الاسميّة، وهو مضيء باستمرار في الخريطة النظرية للموضع، وشَغْلُه يفصلُ بين الجملتين الاسميّة والفعليّة، فإذا أدى اسمٌ هذه الوظيفة فالجملة التي يُنشئها المتكلِّمُ جملة اسميّة، وإذا ابتُدئ الكلام بفعلٍ فالوظائف الاسميّة بعده وظائف في جملة فعليّة.

الخبر:

يُعدُّ الخبرُ موضعًا رئيسًا في البناء التركيبيّ المجرَّد للجملة الاسميّة، إذ يُشكِّلُ وظيفة إسنادية في تركيب الجملة الاسميّة مع كونه يُمثِّلُ وظيفةً اسميّة، والوظائف الإسنادية في تركيب الجملة العربيّة بنوعيها وظائف لابدَّ منها عندَ سيبويه[(١)].

وقد تعدَّد تعبيرُ سيبويه الذي يُفهمُ منه أنَّ الخبر موضع رئيس في البناء التركيبيّ المجرّد في الجملة الاسميّة، فهو يُعبِّرُ عنه مرة بأنَّه لا بدَّ منه[(٢)]، ومرة بأنَّه يجبُ على المتكلِّم المجيء به في الجملة الاسميّة[(٣)]، ومرة بأنَّ «الابتداء لا يكونُ إلا بمبنيٍّ عليه»[(٤)]، ومرة بأنَّه لا يُقتصَرُ على المبتدأ في تأليف الجملة الاسميّة دون الخبر[(٥)]. ومرةً بأنَّه إذا لم يؤتَ بخبرٍ للمبتدأ «فسَدَ الكلامُ ولم يَسُغ»[(٦)]. وهذه التعبيراتُ كلها يُفهمُ منها أنَّ الخبرَ موضعٌ رئيسٌ في البناء التركيبيّ المجرَّد للجملة الاسمية في العربية.

(١) انظر في ذلك: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٣. وانظر المبدأ الثاني من مبادئ النظريّة ص ٤٨.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٣، ١٣٥، ٢: ٣٨٩. وانظر في ذلك أيضًا: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المحقّق، ٢: ٦٢.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٨٩. وانظر في ذلك: الجمل المنسوب إلى الخليل، ص ١٩٠.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٢٦.

(٥) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٦٨. وانظر في هذا المعنى أيضًا: سيبويه، الكتاب، ٢: ١٢٨.

(٦) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٨٩.

اسم (كانَ) وخبرها:

اسمُ (كان) وخبرها موضعان رئيسان في تركيب جملتهما، يؤخذُ هذا من عدّ سيبويه إياهما بمنزلة المبتدأ والخبر في احتياج كلٍّ منهما إلى الآخر، وإدخاله إياهما في باب المسند والمسند إليه إذ قال: «ومما يكونُ بمنزلة الابتداء قولك: كانَ عبدُالله منطلقًا، وليت زيدًا منطلقٌ؛ لأنَّ هذا يحتاجُ إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعدَه»[1]. فاحتياج كلٍّ من اسم كان وخبرها إلى صاحبه كاحتياج كلٍّ من المبتدأ والخبر إلى صاحبه هو ما دفعَ سيبويه إلى عدّ هذين الموضعين بمنزلة المبتدأ والخبر، وإدخالهما في باب المسند والمسند إليه، هذا ما فهمه السيرافي عن سيبويه فقال عن اسم كان وخبرها في شرحه باب المسند والمسند إليه: «لأنَّ كلَّ واحدٍ من الاسم والخبر محتاجٌ إلى الآخر، فلذلك جعلَ سيبويه (كانَ عبدُالله منطلقًا، وليتَ زيدًا منطلقٌ) بمنزلة المبتدأ والخبر، وأدخلَه في جملة ما انعقَدَ عليه الباب»[2].

ومما يُفهمُ منه كون هذين الموضعين رئسين في البناء التركيبيّ المجرّد لجملتهما أنَّ سيبويه يُعبِّرُ عن لزوم شغلهما في تأليف الكلام كما يُعبِّرُ عن لزوم شغل موضعي المبتدأ والخبر في تأليف الجملة الاسميّة، إذ يُعبِّرُ عن افتقار اسم كان إلى خبرها بأنَّه «لا بدَّ منه»[3]، وأنَّه لا يجوز الاقتصار على اسم كانَ دونَ خبرها كما لم يجز الاقتصار على المبتدأ دون الخبر[4]، وأنَّه يجب الإتيانُ بالخبر «وإلا فسد الكلامُ»[5]، أو يحكمُ بعدم جواز تركيب مؤلَّف

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٣. وانظر في كون اسم كان بمنزلة المبتدأ واحتياجه إلى الخبر كاحتياج المبتدأ إلى الخبر: سيبويه، الكتاب، ١: ٤٥، ٢: ٣٦٥-٣٦٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩.

(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المحقَّق، ٢: ٦٣.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٨٨، ٣٨٩.

(٤) انظر في ذلك: سيبويه، الكتاب، ١: ٤٥، ٢: ٣٦٥-٣٦٦.

(٥) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٨٩.

استُعمِلَت فيه كان الناقصة لأنَّ المتكلِّم لم يجعل فيه خبرًا لها[١].

وأخوات كان وكلُّ ما عملَ عملها مثلُها في كون اسمها وخبرها موضعين رئيسين[٢].

اسم (إنَّ) وخبرها:

اسمُ (إنّ) وخبرها موضعان رئيسان في تركيب جملتهما، يُفهمُ هذا من كونهما بمنزلة المبتدأ والخبر عند سيبويه كاسم (كان) وخبرها؛ لذا ذكرهما في باب المسند والمسند إليه، لكنَّه لم يُمثِّل بـ(إنَّ) بل مثّل بـ(ليت زيدًا منطلقٌ)[٣]. كما أنَّ تعبير سيبويه عن احتياج اسم (إنَّ) أو إحدى أخواتها إلى الخبر في تأليف جملةٍ تامة كتعبيره عن احتياج المبتدأ إلى الخبر في ذلك، ومنه قوله: «فالاسمُ يحتاجُ إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده»[٤]، وتعبيره بأنَّه لا يُقتصَرُ على اسم (إنَّ) أو إحدى أخواتها دون الخبر[٥]، وأنَّ الكلامَ يستغني حين تؤدى هاتان الوظيفتان الاسميتان[٦] كما يستغني بما يؤدي وظيفة المبتدأ وخبره. كما تدلُّ تحليلات سيبويه نصوصًا وردت فيها (إنَّ) أو إحدى أخواتها على أنَّه يرى وجوب شغل موضع اسمها وخبرها[٧].

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ٣: ٢٣.

(٢) انظر في ذلك: سيبويه، الكتاب، ١: ٤٥، ٢: ٣٦٥-٣٦٦.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٣. وعد إلى أول الكلام عن اسم (كان) وخبرها. وانظر في كون اسم (إنَّ) وخبرها أصلهما المبتدأ والخبر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٦٨.

(٤) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٣. وانظر تعبيره عن احتاج اسم (لا) النافية العاملة عمل (إنّ) إلى الخبر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٨٢.

(٥) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٦٨.

(٦) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ١٣٢، ١٤١ (باب ما يحسن عليه السكوت في هذه الأحرف الخمسة)، ٣٦٨.

(٧) انظر على سبيل المثال: سيبويه، الكتاب، ٢: ١٣١-١٣٢، ٢٩٠، ٣: ٧١-٧٢.

وأخواتُ إنَّ وما عملَ عملها مثلها في كون اسمها وخبرها موضعين رئيسين(١).

الفاعل:

يُعدُّ الفاعلُ موضعًا رئيسًا في البناء التركيبيِّ المجرّد للجملة الفعليّة في العربية، وقد جاء ما يُفهمُ منه ذلك في الكتاب بدءًا بباب المسند والمسند إليه، «وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلِّمُ منه بدًا»(٢)، وقد عده سيبويه في هذا الباب جزءًا لا تقوم جملةٌ فعليةٌ بدونه. فالفاعل وظيفةٌ اسميّةٌ، وهو في الوقت نفسه وظيفةٌ إسناديةٌ في البناء التركيبيِّ المجرّد للجملة الفعلية في العربية. وكلُّ وظيفةٍ اسمية تكونُ في الوقت نفسه وظيفة إسنادية فهي موضعٌ رئيسٌ في البناء التركيبيِّ المجرّد للجملة العربيّة بنوعيها: الاسميّة، والفعليّة.

وتدلُّ تعبيرات سيبويه عن وجوب وجود الفاعل في كل جملة فعلية على أنَّ هذه الوظيفة الاسمية موضعٌ رئيس في البناء التركيبيِّ المجرّد للجملة الفعليّة، كقوله: «لأنَّ الفعلَ لا بدَّ له من فاعل»(٣)، وقوله: «لا يكونُ الفعلُ بغير فاعل»(٤) وقوله: «لا يخلو الفعلُ من مضمَرٍ أو مُظهَرٍ مرفوع من الأسماء»(٥).

كما يُفهمُ كون الفاعل موضعًا رئيسًا من أنَّ الاسم الذي يؤدي وظيفته

---

(١) انظر في أخوات إنَّ: سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٦٨. وانظر (باب الحروف الخمسة...) ٢: ١٣١–١٤٠. وانظر في (لا) النافية العاملة عمل (إنَّ): سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٨٢.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٣.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ٧٩، عبر بها مرتين في الصفحة نفسها، وعبر عنه بأنّه لم يكن منه بدٌّ في: ١: ٧٨.

(٤) سيبويه، الكتاب، ١: ٧٩.

(٥) سيبويه، الكتاب، ١: ٨٠.

يؤلِّفُ مع الفعل كلامًا يحسنُ السكوتُ عليه فيستغنيان عن غيرهما في ذلك؛ إذ هما كما قال سيبويه: «حرفان يستغني كلٌّ واحدٍ منهما بصاحبه»(١).

نائب الفاعل:

يُعدُّ نائب الفاعل موضعًا رئيسًا في تركيب جملته، يُفهمُ هذا من بعض ما وردَ في الكتاب، ومنه قولُ سيبويه: «هذا بابُ الفاعل الذي لم يتعدَّه فعلُه إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعلُ فاعلٍ ولم يتعدَّه فعلُه إلى مفعول آخر، والفاعلُ والمفعولُ في هذا سواء، يرتفعُ المفعولُ كما يرتفعُ الفاعلُ؛ لأنَّك لم تشغَلِ الفعلَ بغيره، وفرَّغتَه له كما فعلتَ ذلك بالفاعل.

فأمَّا الفاعل الذي لا يتعدّاه فعلُه فقولُك: ذَهَبَ زيدٌ، وجَلَسَ عمرٌو. والمفعولُ الذي لم يتعدَّه فعلُه ولم يتعدَّ إليه فعلُ فاعلٍ فقولُك: ضُرِبَ زيدٌ، ويُضرَبُ عمرٌو. فالأسماءُ المحدَّثُ عنها، والأمثلةُ دليلٌ على ما مضى وما لم يمضِ من المحدَّث به عن الأسماء وهو الذهابُ والجلوسُ والضربُ»(٢).

يُفهمُ من نصِّ سيبويه السابق عدة أمورٍ تُفيدُ بأنَّ نائب الفاعل موضعٌ رئيسٌ في تركيب جملته، منها أنَّ سيبويه يقرِنُ بينَ جملتين الجامعُ بينهما هو تركيبُهما من:

(فعل لا يتعدّى إلى مفعولٍ به) + [وظيفةٍ اسميةٍ مسندٍ إليها]

وحينَ نأتي إلى تفصيل الكلام الذي يُمكنُ أن يؤلَّفَ على هذا البناء التركيبيّ نجدُ أنَّ الفعلَ قد يكونُ فعلاً لازمًا مبنيًا للفاعل، نحو: ذَهَبَ، جاءَ،

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٨١. وانظر قوله في ذلك أيضًا: "لأنَّ الفعل يستغني بالفاعل، والمضاف لا يستغني بالمضاف إليه". سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٨٢. وانظر في كون الفعل لا يستغني عن الفاعل في تأليف جملة فعلية: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المحقَّق، ٢: ٢٦٥، ٢٦٩.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ٣٣-٣٤.

جَلَسَ... إلخ. وقد يكونُ فعلاً لازمًا مبنيًا للمفعول، نحو: ذُهِبَ، وجِيءَ، أو متعديًّا إلى مفعول به واحد في الأصل لكنَّه بُنِيَ للمفعول، نحو: ضُرِبَ، وأُكْرِمَ... إلخ. ونجدُ أنَّ الوظيفةَ الاسميّة التي تؤلِّفُ مع الفعل بأنواعه الثلاثة المذكورة أعلاه تركيبًا إسناديًا إما أن تكونَ [الفاعل] وذلك مع الفعل المبنيّ للفاعل، نحو قولك في تأليف الجملة: ذَهَبَ زيدٌ، وجاءَ عمرٌو. وإما أن تكونَ [نائب الفاعل] وذلك مع الفعل المبني للمفعول، نحو قولك في تأليف الجملة: ذُهِبَ به، وجِيءَ به، وضُرِبَ زيدٌ، وأُكْرِمَ عمرٌو... إلخ. فالتركيبُ من حيث الشكلُ متشابه في تكوينه من:

(فعل) + [وظيفة اسميّة]

ثُمَّ يَفترِق من حيثُ صيغة الفعل والوظيفة الاسميّة التي تكوِّن مع الفعل تركيبًا إسناديًا إلى:

(فعل مبني للفاعل) + [فاعل]، أو

(فعل مبنيٍّ للمفعول) + [نائب فاعل]

وهذا يُفيدُ أنَّ (نائب الفاعل) في تركيب جملة بُني الفعلُ فيها للمفعول موضعٌ يُعادِلُ موضعَ (الفاعل) في تركيب جملةٍ فعليّة بُني الفعلُ فيها للفاعل؛ أي أنَّ (نائب الفاعل) موضع رئيس في البناء التركيبيّ لجملته، كما أنَّ (الفاعل) موضع رئيس في البناء التركيبيّ لجملته. ويُمكنُ أن يكونَ هذا مفهوم تعبير سيبويه في نصه أعلاه بأنَّ «الفاعل والمفعول في هذا سواء».

كما يُفهمُ من تصريح سيبويه أعلاه بأنَّ «الفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفعُ المفعولُ كما يرتفعُ الفاعلُ؛ لأنَّك لم تشغَل الفعلَ بغيره، وفرَّغتَه له كما فعلتَ ذلك بالفاعل»، أنَّ (نائب الفاعل) الذي عبَّر عنه سيبويه بـ(المفعول) موضعٌ رئيس في تركيب جملته؛ لأنَّ (الفعل/ المسند/ المحدَّث به) فُرِّغ له في جملته كما يُفرَّغُ للفاعل في جملته، لذا استوى مع الفاعل حتى في حكمه وهو

الرفع، والفاعل موضع رئيس في تركيب جملته فنائبُ الفاعل مثله في ذلك.

كما يُفهمُ كونُ (نائب الفاعل) موضعًا رئيسًا في تركيب جملته من قول سيبويه في نصِّه أعلاه بعدَ أن مثَّل لجمل أُسند الفعل فيها للفاعل، وجمل أُسند الفعلُ فيها لنائب الفاعل: «فالأسماءُ المحدَّثُ عنها، والأمثلةُ دليلٌ على ما مضى وما لم يمضِ من المحدَّث به عن الأسماء وهو الذهابُ والجلوسُ والضربُ»، فالذي أفهمه من قوله: «فالأسماءُ المحدَّثُ عنها» أنَّه يُريدُ بها الأسماء التي أدت وظيفة الفاعل ووظيفة نائب الفاعل في الجمل التي مثَّل بها. ومعنى «المحدَّث عنها» هنا هو (المسند إليها الفعلُ)، ويؤيدُ هذا التفسير ما جاء في شرح السيرافي: «المسندُ: معناه الحديثُ والخبرُ، والمسندُ إليه: المحدَّثُ عنه»[1]. وهذا يعني أنَّ نائب الفاعل مسندٌ إليه كما أنَّ الفاعل مسندٌ إليه، والوظيفة الاسمية التي تكونُ في الوقت نفسه مسندًا أو مُسندًا إليه هي موضعٌ رئيسٌ في البناء التركيبيِّ المجرّد للجملة.

كما يُمكنُ أن يُفهمَ كونُ نائب الفاعل موضعًا رئيسًا من حكمه (الرفع)، والملحوظُ أنَّ الرفعَ بالنسبة للاسم حكمٌ للوظائف الاسمية التي تكونُ في الوقت نفسه مسندًا أو مسندًا إليه، كالمبتدأ، والخبر، والفاعل... إلخ. وقد صرَّح بعضُ النحاة بأنَّ الرفعَ «هو إعرابُ العُمَد»[2]؛ ونائبُ الفاعل موضعٌ حكمُه الرفع؛ فيُفهمُ من ذلك أنَّه موضعٌ رئيسٌ في تركيب جملته كما أنَّ المبتدأ

---

(١) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المحقَّق، ٢: ٥٩. وانظر التفسير نفسه في المصدر نفسه، المحقَّق، ٢: ٦٠.

(٢) السيوطيّ، همع الهوامع، ١: ٧٥. والمصدر نفسه، ١: ٣٠٧. وانظر في ذلك قول الرضيّ: «المرفوعُ عمدةُ الكلام، كالفاعل، والمبتدأ، والخبر». محمّد بن الحسن الإستراباذيّ السمنائي النجفي المعروف بالرضيّ، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق حسن بن محمد الحفظي، الرياض، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، القسم الأول، ١: ٢٠٠.

والخبر والفاعل كلها مواضع رئيسة.

ومما يُفهم منه كونُ نائب الفاعل موضعًا رئيسًا في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة أنَّ سيبويه يعدُّه بمنزلة الفاعل، فإذا شُغِل الفعلُ به انتصَبَت بقية المفعولات[1]. ويؤيدُ هذا الفهمَ قولُ ابن السراج: «اعلَم أنَّ كلَّ فعلٍ لا يخلو من أن يكونَ عاملاً، وأوَّلُ عمله أن يرفعَ الفاعلَ أو المفعولَ الذي هو حديثٌ عنه، نحو قامَ زيدٌ، وضُرِبَ عمرٌو. وكلّ اسمٍ تذكره ليزيدَ في الفائدة بعدَ أن يستغني الفعلُ بالاسم المرفوع الذي يكونُ ذلك الفعلُ حديثًا عنه فهو منصوبٌ، ونصبه لأنَّ الكلامَ تمَّ قبلَ مجيئه»[2]. فانتصاب بقية المفعولات كما يُعبِّرُ ابن السراج (لأنَّ الكلام تمَّ قبل مجيئها)، والكلام يتمُّ (كما عبَّر ابن السراج) في الجملة الفعليّة بالفعل والفاعل إذا كان الفعل مبنيًا للفاعل، وبالفعل ونائب الفاعل إذا كان الفعلُ مبنيًا للمفعول؛ فيُفهمُ من هذا أنَّ نائب الفاعل موضعٌ رئيس كما أنَّ الفاعل موضعٌ رئيس.

ومما يُستأنسُ به في كون نائب الفاعل موضعًا رئيسًا في البناء التركيبِيّ المجرّد للجملة أنَّ هذا الموضع لا بدَّ من شغله عند تأليف الكلام، فإذا كانَ الفعلُ المبني للمفعول لازمًا شُغِلَ الموضع بالجار والمجرور[3]، أو باسم دال على زمان أو مكان يقعُ في موضع الظرف في الجملة التي يُبنى فيها الفعلُ للفاعل[4]، أو بالمصدر[5]، ويلخص ذلك قول السيرافي في شرحه: «ولو كانَ الفعلُ غيرَ متعدٍّ إلى شيء من المفعولات فنقلته إلى ما لم يُسمَّ فاعلُه أقمتَ

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٤١-٤٢.

(٢) ابن السراج، الأصول، ١: ٥٤.

(٣) انظر في شغله بالجار والمجرور: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٢٩.

(٤) انظر في شغله بالظرف: سيبويه الكتاب، ١: ٢٢٣.

(٥) انظر في شغله بالمصدر: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٢٨، ٢٢٩.

المصـــدرَ أو الظرف أو حــرفًـا من حــروف الجــرّ المتّــصلة بالاسم مــقــامَ الفاعل...»(1).

ثانيًا: المواضع المحتَملة:

الحال:

يُعدُّ الحالُ موضعًا محتملاً في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة في العربية، يُفهمُ ذلك من عدة أمورٍ جاءت في الكتاب، منها التعبيرُ بأنَّ الكلامَ يستغني قبلَ أن تذكر الحال، كقول سيبويه في تحليل الجملة (ضربته إياه قائمًا): «وإنما تذكرُ (قائمًا) بعدما يستغني الكلامُ ويكتفي، وينتصِبُ على أنَّه حالٌ»(2) لتعبيرُلكتاب، منها الحها الحكمُي الكتاب، منها الحكمُ بأنَّ الكلامَ يستغني قبلَ أن تذكر الحال ومنها التعبيرُ بأنَّ تركَ استعمالِ الحالِ عند تأليف الجملة لا يُفسِدُ الكلامَ، كقوله نافيًا أن يكونُ (هو) ضميرَ فصلٍ في بعض جُملٍ أوردها: «لأنَّ ما بعد الاسم هاهنا ليس بمنزلة ما يُبنى على المبتدأ، وإنما ينتصِبُ على أنَّه حال كما انتصَبَ (قائمٌ) في قولك: أنظرْ إليه قائمًا... فليسَ هذا بالموضع الذي يحسُنُ فيه أن يكونَ (هو) وأخواتها فصلاً؛ لأنَّ ما بعدَ الأسماء هنا لا يُفسِدُ تركُه الكلامَ»(3).

فالتعبيرُ في النصين أعلاه عن الاسم الذي يؤدي وظيفةَ الحال في جملة ما بأنَّه يأتي «بعدما يستغني الكلامُ»، وأنَّه «لا يُفسِدُ تركُه الكلامَ» يُفهمُ منه أنَّ الحال موضعٌ محتملٌ في البناء التركيبيّ المجرَّد للجملة في العربية، قد يُشغلُ هذا الموضع بما يؤدي وظيفته عند الحاجة إلى ذلك أثناء تأليف الكلام، وقد لا

---

(1) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المحقَّق، 2: 336.

(2) سيبويه، الكتاب، 2: 387. وانظر في استغناء الكلام من دون ذكر الحال: سيبويه، الكتاب، 2: 88-89. السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، 3: 162ب-163أ.

(3) سيبويه، الكتاب، 2: 395.

يُشغل، ولو كان الحال موضعًا رئيسًا في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة ما استغنى الكلامُ دونه، ولأفسدَ تركُه الكلامَ.

كما يُفهمُ من بعض تحليلات سيبويه بأنَّ الحال موضعٌ محتملٌ في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة، ومنها تخييره المتكلّمَ بأن ينصبَ (الأول فالأول) على الحال، أو يرفع على البدل من الضمير الواقع في موضع الفاعل في (دَخَلوا الأوّل فالأول)، وعبَّرَ عن هذا التخيير بـ(إن شئتَ)[1]؛ فيُفهمُ من هذا التخيير احتمالُ عدم شغل إحدى الوظيفتين (الحال، أو البدل) في الجملة المذكورة بحسب الاستعمال، أي أنَّ الحال والبدل كليهما موضعان محتملان في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة، قد يُشغلان عند تأليفِ جملةٍ ما أو يُشغل أحدهما، وقد لا يُشغلان أو لا يُشغلُ أحدهما، وهذا خلاف المواضع الرئيسة التي لا بدَّ من أن تُشغل بما يؤديها عند تأليف جملةٍ ما فإن ظهر مؤديها في اللفظ وإلا قُدِّرَ.

المفعول معه:

يُعدُّ المفعولُ معه موضعًا محتملاً في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة في العربية. يُفهمُ ذلك من الدليل اللغويّ الذي أوردَه سيبويه ليُبيّنَ أنَّ الواو في نحو (ما صنعتَ وأباك) واو المعيّة وليست واو عطف، قال: «ويدلُّك على أنَّ الاسمَ ليسَ على الفعل في (صنعتَ) أنّك لو قلتَ: اقعدْ وأخوك، كانَ قبيحًا حتى تقول: أنت؛ لأنَّه قبيحٌ أن تعطِفَ على المرفوع المضمَر. فإذا قُلت: ما صنعتَ أنت، ولو تُركَت هيَ، فأنتَ بالخيار، إن شئتَ حملتَ الآخِرَ على ما حملْتَ عليه الأوّل، وإن شئتَ حملتَه على المعنى الأوّل»[2]. إذ يُدلِّلُ سيبويه على

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٣٩٨. وانظر تحليلات أخرى يُفهم منها أنَّ الحال موضع محتمل: سيبويه، الكتاب، ١: ٣٩٥-٣٩٦. ٢: ٨٦-٨٧.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ١: ٢٩٨. وانظر في قبح عطف الاسم الظاهر على الضمير الواقع في موضع الفاعل إذا لم يؤكَّد الضمير قبل العطف عليه: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٧٨، ٢: ٣٧٨. المبرد، المقتضب، ٣: ٢١٠.

أنَّ الواو في (ما صنعتَ وأباك) ليست واو عطفٍ بِقُبح العطف على الضمير الواقع في موضع الفاعل إذا لم يؤكَّد الضمير قبل العطف عليه، ثُمَّ يُبيّنُ أنَّه إذا أُكِّدَ الضميرُ الواقعُ في موضع الفاعل بأن يُقال: (ما صنعتَ أنت ...) فالمتكلِّمُ بالخيار بين أن يعطف الاسم بالواو وأن ينصِبَه مفعولاً معه[1]. فالتخييرُ بينَ أن يكونَ ما بعد الواو معطوفًا بها، وأن يكونَ مفعولاً معه يُفهمُ منه أنَّ موضعَ المفعول معه موضعٌ محتَملٌ في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة في العربية، قد يُشغلُ عند تأليف الكلام وقد لا يُشغَل، ومثله عطفُ النسق.

ويؤيّدُ فهمَ كون المفعول معه موضعًا محتملاً قول أبي عليّ الفارسيّ في تعليقته: «الاسم في (ما صنعتَ وزيدًا) ينتَصِبُ عن تمام الجملة التي قبلَه»[2] فالذي أفهمه من كلام أبي عليّ أنَّ موضع المفعول معه موضعٌ محتَمَل في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة، يُمكنُ أن يُستعمَلَ فيُشغلَ بما يؤدي وظيفته عند تأليف الكلام، ويُمكنُ أن يُهمَلَ فيبقى منطفئًا في الخريطة النظرية للموضع، وإهماله لا يؤدي إلى عدم اكتمال الجملة.

المستثنى:

يُعدُّ المستثنى موضعًا محتملا في البناء التركيبيّ المجرَّد للجملة في العربية، فالمستثنى لا يُستعمَلُ إلا عندَ الحاجة إليه، يُفهمُ ذلك من قول سيبويه: «وكلُّ موضع جازَ فيه الاستثناء بـ(إلا) جازَ بـ(غير)، وجرى مجرى الاسم الذي بعدَ إلا؛ لأنَّه اسمٌ بمنزلته وفيه معنى (إلا)، ولو جازَ أن تقولَ: أتاني القومُ زيدًا، تريدُ الاستثناء ولا تذكرُ (إلا) لما كانَ إلا نَصبًا»[3]. فتعبيرُ سيبويه بأنّ «كلّ

---

(١) وانظر تخييره المتكلِّمَ بين العطف بالواو ونصب الاسم مفعولاً معه: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٧٤. وانظر في ذلك: السيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٢: ٧٩ب.

(٢) الفارسيّ، التعليقة، ٢: ٧٢.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٤٣.

موضع جازَ فيه الاستثناء بـ(إلا) جازَ بـ(غير)» يُفهمُ منه أنَّ الاستثناء لا يحصلُ دائمًا، وإنما هناك حالات تستدعي ذلك، وصورٌ تأليفية تقبلُ الاستثناء، فمتى جاز الاستثناء باستعمال حرف الاستثناء (إلا) جاز الاستثناء باستعمال الاسم الذي يحمل في طيه الدلالة على الاستثناء (غير). ثُمَّ إنَّ التعبير بـ«جاز» يُفهمُ منه أنَّ بعض صور تأليف الكلام لا يجوز فيها استخدام الاستثناء؛ فيُفهمُ من هذا أنَّ المستثنى موضع محتمل في البناء التركيبيِّ المجرد للجملة.

ويؤيِّدُ الفهم بأنَّ المستثنى موضع محتملٌ تعليقُ أبي علي الفارسيّ على نص سيبويه المنقول أعلاه، «قال أبو علي: قد أوضَحَ بقوله: (لما كانَ إلا نصبًا) أنَّ المستثنى عنده ينتصِبُ عند تمام الجملة قبله، كما أنَّ الاسمَ في (ما صنعتَ وزيدًا) ينتصِبُ عن تمام الجملة التي قبلَه، إلا أنَّ الاسمَ انتصَبَ في كلٍّ واحدٍ من الموضعين بتوسُّط حرفٍ لمعنى»[1]. فقولُ أبي علي: «المستثنى عنده ينتصِبُ عند تمام الجملة قبله» يُفهمُ منه أنَّ المستثنى ليس موضعًا رئيسًا في البناء التركيبي المجرّد وإلا ما كانت الجملة تتم دون استعماله، وتمامُ الجملة قبله يُفيدُ أنَّ المواضع الرئيسة في الجملة قد شُغلت وأنَّ المستثنى ليس من تلك المواضع الرئيسة.

كما يُفهمُ كون المستثنى موضعًا محتملاً من تخريج سيبويه ما ظاهره المستثنى في اللفظ في تأليف جملةٍ ما على أنَّه يجوز أن يؤدي وظيفة المستثنى فينصب على الاستثناء، ويجوز أن يؤدي وظيفة البدل فيُتبَع على حكم المبدل منه؛ فتعرّض الاسم الواقع بعد إلا في تأليف جملٍ معينة إلى احتمال أن يكونَ مؤديًا وظيفة المستثنى أو أن يكون مؤديًا وظيفة البدل يُفيدُ أنَّ الكلامَ يُمكنُ أن يقومَ بدون استعمال أحد الموضعين المذكورين (المستثنى، أو البدل) وهذا يعني أنَّ الموضعين كليهما يُعدّان من المواضع المحتَملة في البناء التركيبيِّ المجرّد للجملة.

---

(١) الفارسي، التعليقة، ٢ : ٧٢.

وقبلَ أن أنتقل إلى الموضع المحتمل اللاحِق أودُّ أن أُنبِّه إلى أنَّ (المستثنى)، من وجهة نظر نظرية الموضع، موضعٌ مجرّد في البناء التركيبيّ؛ أي وظيفةٌ اسميّة خاصّة في تركيب الجملة لها حكمٌ خاص، ورتبة خاصّة بين المواضع الأخرى في بناء الجملة. وليس معنى (المستثنى) أنّه كلُّ ما جاء بعدَ إلا. بل الاستثناء موضعٌ بالمعنى الاصطلاحي لكلمة (موضع) في هذه النظريّة، يدلُّ على ذلك أنَّ سيبويه كانَ يُفرِّقُ بين الاستعمالات التي تردُ فيها إلا فيكونُ ما بعدها مستثنى أو مؤديًا وظيفة أخرى غير المستثنى[1]. كما يدلُّ على ذلك ما يُفهمُ من كلامِ سيبويه بأنَّ المستثنى معنى، ولو أمكن أن يُدلَّ عليه دونَ استعمال الحرف (إلا) فإننا نكون أمام موضع المستثنى، والاسم الذي يقعُ فيه يأخذُ حكمه لأنّه وقع في موضع المستثنى، وذلك قوله في نصّه المنقول أعلاه: «وكلُّ موضع جازَ فيه الاستثناء بـ(إلا) جازَ بـ(غير)، وجرى مجرى الاسم الذي بعدَ إلا؛ لأنّه اسمٌ بمنزلته وفيه معنى (إلا)، ولو جازَ أن تقولَ: أتاني القومُ زيدًا، تريدُ الاستثناء ولا تذكرُ (إلا) لما كانَ إلا نَصبًا».

ولإخراج صور التأليف التي تردُ فيها إلا ولا يكونُ الاسمُ بعدها مؤديًا وظيفة المستثنى الذي له حكمٌ معيّنٌ وهو النصب، وللتفريق بينها وبين ما يكون فيه ما بعد إلا مؤديًا وظيفة المستثنى، أقترحُ إعادةَ تسمية موضع المستثنى في البناء التركيبيِّ المجرّد بما وردت تسميته به في أحد كتب النحو وهو (المفعول دونه)[2].

---

(١) انظر تفريق سيبويه بين عدّ ما بعد إلا مؤديًا وظيفة المستثنى وعدّه إياه مؤديًا وظيفة أخرى كالفاعل أو المفعول به... إلخ من الوظائف غير المستثنى حين ذكر أنَّ لإلا وجهين في الاستعمال: سيبويه، الكتاب، ٢: ٣١٠. وانظر تفريقه بين استعمال ما بعد إلا مستثنى واستعماله بدلاً: سيبويه، الكتاب، ٢: ٣١١.

(٢) انظر: القاسم بن عليّ بن محمد الحريريّ البصريّ، شرح مُلحَة الإعراب، تحقيق بركات يوسف هبّود، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، ص١٧٢، قال: «وليس من المفاعيل ما ينتصِبُ بوساطة إلا المفعول معه، والمفعول دونه الذي هو الاستثناء».

بقية المفاعيل سوى المفعول به:

سبق الكلام عن (الحال، والمفعول معه، والمستثنى أو المفعول دونه)[1]، وتبقّى من المفاعيل: المفعول به، والمفعول المطلق، والظرف (المفعول فيه)، والمفعول لأجله. وسأُرجئ الحديثَ عن المفعول به لأنَّه لا يظهرُ لي أنَّه ينطبقُ عليه الوصفُ بأنَّه موضعٌ محتمل بالصورة نفسها التي ينطبق على المفاعيل المذكورة بحسَب ما وقفت عليه في الكتاب، وسيأتي تفصيل الكلام في ذلك. أما المفاعيل التي أتناولها الآن فهي المفاعيل الثلاثة المتبقّية: المفعول المطلق، الظرف، المفعول لأجله.

يُمكنُ فهمُ كون المفعول المطلق، والظرف موضعين محتملين في البناء التركيبيِّ المجرّد للجملة في العربية من كلام سيبويه عن الفعل اللازم بأنّه يحملُ معهُ إمكانية التعدي إلى (المصدر) الذي عبَّر عنه سيبويه في هذا المكان من كتابه بـ(الحدثان)، وأُعبِّرُ عنه هنا بـ(المفعول المطلق) لأني أتحدث عن الموضع في البناء التركيبي المجرَّد لا عن الكلمة نفسها التي تقع في هذا الموضع في الكلام المؤلَّف. وكذلك إمكانية التعدي إلى الظرف زمانًا ومكانًا، إذ قالَ بعدَ أن ذكرَ تعدي الفعل إلى مفعولٍ به في (باب الفاعل الذي يتعدَّاه فعلُه إلى مفعول): «واعلَمْ أنَّ الفعلَ الذي لا يتعدّى الفاعلَ يتعدّى إلى اسم الحَدَثان الذي أُخِذَ منه؛ لأنَّه إنما يُذكرُ ليدُلَّ على الحدث... وذلك قولك: ذهبَ عبدُ الله الذهابَ

(١) انظر تسمية سيبويه الحال مفعولاً به: سيبويه، الكتاب، ١: ٣٩١. وانظر في عدّ الحال ضمن المفاعيل في الجملة الفعليّة: الحريريّ البصريّ، شرح مُلحَة الإعراب، ص١٥١، قال: «وينتصِب به [يعني الفعل] عدَّة مفاعيل، كالمصدر، والظرفين، والحال...». وانظر المصدر نفسه في عدّ المستثنى مفعولاً، ص١٧٢، قال: «وليس من المفاعيل ما ينتصِبُ بوساطة إلا المفعول معه، والمفعول دونه الذي هو الاستثناء». وانظر ذكر الحال والمستثنى ضمن المفاعيل: الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الأول، ١: ٣٤٣.

الشديد، وقعَدَ قِعدَةَ سوءٍ، وقعَدَ قَعْدَتَين؛ لـمّا عملَ في الحدَث عملَ في المرَّة منه والمرَّتين، وما يكونُ ضَرْبًا منه، فمن ذلك: قعَدَ القُرفصاء، واشتَمَلَ الصمّاء، ورجَعَ القَهقَرى؛ لأنَّه ضَربٌ من فعله الذي أُخِذَ منه. ويتعدَّى إلى الزمان نحو قولك: ذهبَ؛ لأنَّه بُني لِما مضى منه وما لم يمضِ، فإذا قالَ: ذهبَ، فهو دليلٌ على أنَّ الحدَثَ فيما مضى من الزمان، وإذا قال: سيَذهَبُ، فإنَّه دليلٌ على أنَّه يكونُ فيما يستقبلُ من الزمان، ففيه بيانُ ما مضى وما لم يمضِ منه، كما أنَّ فيه استدلالاً على وقوع الحدَث، وذلك قولُك: قَعَدَ شهرين، وسيقعدُ شهرين، وتقولُ: ذهبتُ أمس، وسأذهبُ غدًا... . ويتعدّى إلى ما اشتُقَّ من لفظه اسمًا للمكان، وإلى المكان؛ لأنَّه إذا قالَ: ذهبَ، أو قَعَدَ، فقد عُلِمَ أنَّ للحَدَث مكانًا وإنْ لَم يَذكُرْه، كما عُلِمَ أنَّه قد كانَ ذهابٌ، وذلك قولك: ذَهبتُ المذهَبَ البعيدَ، وجلَستُ مجلسًا حسَنًا...، ويتعدَّى إلى ما كان وقتًا في الأمكنة كما يتعدَّى إلى ما كانَ وقتًا في الأزمنة... وهو قولك: ذهبت فرسَخين، وسِرتُ الميلين...»[1].

فسيبويه يُعدِّدُ في النصِّ أعلاه أنواعاً من الاسم يُمكِنُ أن تَقَعَ في موضعٍ معيَّنٍ في البناء التركيبيِّ فتؤدي وظيفتَه عندَ تأليف الكلام، والذي أهتمُّ به هنا هو وجودُ الموضع نفسه في البناء التركيبيِّ المجرَّد للجملة الفعليّة في العربية، وهذا الموضع يُمكنُ أن يُملأَ بالكلمة المناسبة الصالحة لأداء الوظيفة الاسميّة النحويّة عند تأليف الكلام. فيُفهمُ كون (المفعول المطلق) و(الظرف) موضعين محتَمَلين في هذا النصّ إذا رجعنا إلى (باب الفاعل الذي لم يتعدَّه فعلُه إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعلُ فاعلٍ ولم يتعدَّه فعلُه إلى مفعولٍ آخرَ)[2]؛ إذ مثَّل فيه سيبويه بـ(ذَهَبَ زيدٌ، وجَلَسَ عمرٌو)[3]، فكان تمثيلُه بما

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٣٤-٣٦.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ٣٣.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٣٣.

يؤلِّفُ عنده جملةً تامةً تستغني بعضُ عناصرها ببعض، فالفعلُ مسندٌ، وفاعلُه مسندٌ إليه، وهما العنصران اللذان لا بدّ منهما عند تأليف جملةٍ فعليّة كما جاء في باب (المسند والمسند إليه) حين مثّل سيبويه بـ(يذهبُ عبدُالله)[1]. فاستغناء الفعل بفاعله في الأمثلة التي أوردها سيبويه، وحديثُه عن ذلك الاستغناء، وسكوته عن ذكر المفعول المطلق والظرف في باب المسند والمسند إليه، وعدم ذكره أنَّه يلزمُ المجيء بهذه المفاعيل لا في باب المسند والمسند إليه، ولا في باب الفاعل الذي لم يتعدَّه فعله إلى مفعول، ولا في النصّ الذي بين أيدينا على الرُّغم من أنَّه يُشيرُ في النص الذي بين أيدينا إلى أنَّ الفعلَ يتضمَّنُ في ذاته الدلالةَ على بعض تلك المفاعيل، وهو بذلك يحملُ إمكانية التعدي إليها معَ أنَّه لا يتعدَّى إلى مفعولٍ به؛ كلُّ ذلك يُفهمُ منه أنَّ المفعولَ المطلَقَ والظرف موضعان محتملان في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة الفعليّة في العربيّة.

كما يُفهمُ ذلك أيضًا من قولِ سيبويه بعدَ أن ذكرَ تعدي الفعل إلى الظرف المكانيّ: «لأنَّه إذا قالَ: ذهبَ، أو قَعَدَ، فقد عُلِمَ أنَّ للحَدَث مكانًا وإنْ لَم يَذكُرْه، كما عُلِمَ أنَّه قد كانَ ذهابٌ» أنَّ الفعلَ يحملُ إمكانية هذا التعدي لكنَّه ليسَ لازمًا أن تُستعمَلَ هذه الإمكانية عند تأليف الكلام؛ لذا قال: «وإن لم يذكره».

وقد كرَّر سيبويه ذِكْرَ إمكانية التعدي تلك في حديثه عن الفعل المبني للفاعل المتعدي إلى مفعولٍ به واحد أو اثنين أو ثلاثة، والفعل المبني للمفعول كذلك[2]. وهذا يعني أنَّ الأفعال اللازمة والمتعديّة، المبنية للفاعل والمبنية للمفعول، كلّها تشتركُ في إمكانية التعدي إلى المفاعيل التي عدَّها سيبويه (المفعول المطلق، والظرف).

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٣. وانظر في كون الفعل يستغني بفاعله في تأليف جملة تامة: سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٨١، ٢٨٢.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٤١، ٤٢، ٤٣.

كما يُفهمُ من اشتراك الأفعال اللازمة مع الأفعال المتعدية في إمكانية التعدي إلى المفاعيل الأخرى غير المفعول به، على الرغم من أنَّ الكلام يتمُّ بتأليفه من الفعل وما يؤدي وظيفة الفاعل أو نائب الفاعل، أنَّ المفاعيل التي تشترك الأفعال اللازمة مع المتعدية في إمكانية التعدي إليها مواضعها محتملة في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة الفعلية في العربيّة، ومن ضمن هذه المفاعيل (المفعول لأجله)، ويُلحظُ أنَّ سيبويه لم يذكره عندما أشارَ إلى إمكانية تعدي الفعل اللازم إلى بعض المفاعيل غير المفعول به؛ ولعلَّ هذا راجعٌ إلى أنَّ سيبويه كانَ يتكلَّمُ عن الفعل المتعدي واللازم فذكرَ المفعول به. والتعدي واللزوم أمورٌ ينطوي عليها الفعلُ في ذاته؛ فناسب ذلك أن يذكرَ ما ينطوي عليه الفعلُ في ذاته أيضًا من دلالةٍ على مفاعيل أخرى يُمكن أن يتعدَّى إليها سواء كان الفعل لازمًا أو متعدّيًا، وهذه المفاعيل هي: المفعول المطلق، والظرف. ويؤيّدُ هذا الفهمَ قولُ السيرافي في شرحه الكتاب بعدَ أن ذكرَ المفاعيل التي تشترك الأفعال اللازمة والمتعدية في التعدي إليها، وذكرَ أنّ من الفعل المتعدي ما يتعدّى إلى مفعول به واحد، ومنه ما يتعدى إلى اثنين، ومنه ما يتعدى إلى ثلاثة بالإضافة إلى ما يشترك مع الفعل اللازم في التعدي إليه من المفاعيل[1]: «والنحويون يذكرونَ تعدِّي الأفعال إلى أربعةٍ من الستة واشتراكها فيها، وهي: المصادر، وظروف الزمان، وظروف المكان، والحال، ولم يذكروا المفعول معه، ولا المفعول له مع هذه الأربعة؛ وذلك أنَّ كلَّ فعلٍ لا بدّ له من مصدر، وظرف زمان، وظرف مكان، وحال، وقد تخلو من المفعول له، والمفعول معه...»[2].

كما يُفهمُ من سكوت سيبويه عن ذكر المفعول لأجله ضمن المفاعيل التي يتضمن الفعلُ في ذاته إمكانية التعدي إليها أنَّ موضع المفعول لأجله موضعٌ

(١) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المحقّق، ٢: ٢٧٥-٢٧٦.

(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المحقّق، ٢: ٢٧٧.

محتمَلٌ في البناء التركيبيِّ المجرّد للجملة الفعلية. ويؤيّدُ ذلك ما جاء في كلام السيرافيّ المنقول أعلاه. ولم أقف في الكتاب على ما يُفهمُ منه كون المفعول لأجله موضعًا رئيسًا في البناء التركيبيِّ المجرَّد للجملة الفعليّة في العربيّة(١).

المضاف إليه:

سمّى سيبويه المجرور بإضافة اسم إليه والمجرور بحرف جرٍّ (مضافًا إليه)، وجمعهما بإجمال في باب الجر(٢). والكلام هنا عن المضاف إليه الذي استقرّ بعد سيبويه بهذا المصطلح، أما المجرور بالحرف فأناقشه لاحقًا.

يُعدُّ المضاف إليه موضعًا محتملاً في البناء التركيبيِّ المجرّد للجملة في العربيّة، فهو موضع منطفئ، كما سبق في وصف المواضع المحتملة في الخريطة النظرية للموضع، ولكنَّه، على الرغم من كونه منطفئا، موجودٌ في البناء التركيبيِّ المجرّد، وقابلٌ لأن يضيء آليًا عند الحاجة إليه أثناء تأليف الكلام، وذلك إذا أُضيفَ اسمٌ ما في الكلام المؤلَّف.

يُفهمُ كون المضاف إليه موضعًا محتملاً من بعض ما جاء في الكتاب، ومنه أنَّ سيبويه حين مثَّلَ للأسماء التي وصَفَها بأنَّها تجرُّ المضاف إليه عدَّ أسماء تلازمُ الإضافة أو يغلبُ استعمالُها مُضافةً(٣)، وأسماء يستوي فيها احتمال الإضافة وعدمه عند تأليف الكلام، نحو: «حمار، وجدار، ومال»(٤). والأسماء التي يستوي فيها احتمال الإضافة وعدمه هي أكثرُ الأسماء، وقد صرَّح به

(١) تناول سيبويه المفعول لأجله في (باب ما ينتصبُ من المصادر لأنَّه عذرٌ لوقوع الأمر). سيبويه، الكتاب، ١: ٣٦٧-٣٧٠. وفي أماكن متفرقة من الكتاب. انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٣٧٢، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٩٠، ٣: ١٢٦، ١٢٧، ١٥٤.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٤٢٠. وانظر الأسماء الملازمة للإضافة التي ذكرها ابن هشام في أوضح المسالك، ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، ٣: ١٢٣-١٤٦.

(٤) سيبويه، الكتاب، ١: ٤٢٠.

السيرافي في شرحه باب الجر الذي تناول فيه سيبويه الإضافة فقال عنها: «وأسماء أُخر تُضافُ في حالٍ وليست الإضافة بغالبةٍ عليها، وهي أكثرُ الأسماء»[1]، ووصفها بعد أن مثَّلَ لها بأنَّها «أكثرُ من أن تُحصى»[2]. فيُفهمُ من كون أكثر الأسماء في العربيّة يستوي فيها احتمال الإضافة وعدمه أنَّ المضاف إليه محتمل الورود بحسب الحال التي تستدعي استعمالاً لغويًا ما في موقفٍ لغويٍّ ما؛ وإذا كانَ المضاف إليه قد يرد في تأليف الكلام وقد لا يرد فهذا يعني أنَّ المضاف إليه موضعٌ محتملٌ في البناء التركيبيّ المجرّد.

كما يُفهمُ كون المضاف إليه موضعًا محتملاً من قول سيبويه بعدَ أن ذكرَ أنَّ بعض الأسماء التي تُستعملُ للشرط تُستعملُ للاستفهام وتُستعملُ أسماء موصولة، نحو (مَنْ، وما): «ضارعت ما يجرُّ من الأسماء التي إن شئت استعملتها غير مضافة، نحو (ضاربِ عبدِالله)؛ لأنَّك إن شئتَ نوَّنت ونَصَبتَ، وإن شئتَ لم تجاوز الاسمَ العاملَ في الآخر، يعني (ضارب)»[3]. فلدينا هنا الاسم (ضارِب)، وهذا الاسمُ قد يأتي مضافًا نحو (هذا ضاربُ زيدٍ)، وقد يأتي منوَّنًا عاملاً نحو: (هذا ضاربٌ زيدًا)، وقد يأتي مفردًا لا يتجاوزه المتكلِّمُ إلى مضافٍ إليه، ولا إلى غيره، نحو: هذا الضاربُ، أو القاتلُ، أو غير ذلك. وفي هذا النصِّ يُصرِّحُ سيبويه بتخيير المتكلِّم بينَ الاستعمالات الثلاثة عند تأليف الكلام بـ(إن شئتَ...) قبل أن يذكر كلَّ استعمالٍ منها. فيُفهمُ من هذا أنَّ الإضافةَ أمرٌ اختياري، وأنَّ المضاف إليه موضعٌ محتملٌ في البناء التركيبيِّ المجرّد، إن شاء المتكلِّم استعمله فملأه بما يؤدي وظيفته عند تأليف الكلام، وإن شاء لم يَستَعمِلْه، وذلك بحسَب ما تتطلَّبه الحال عند الاتصال اللغويّ.

---

(١) السيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٢: ١٤٠ب.

(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٢: ١٤١أ.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٣: ١١٢.

وأودُّ أن أُشيرَ هنا إلى أنَّه لا يُحتجُّ بالأسماء الملازمة للإضافة على أنَّ موضع المضاف إليه موضعٌ رئيسٌ في البناء التركيبيّ المجرَّد؛ لأنَّ الأسماء الملازمة للإضافة كغيرها من الأسماء غير الملازمة للإضافة إنما تُستعمَلُ عند تأليف الكلام فتُملأ بها المواضع في البناء التركيبيّ المجرَّد، وليست هي المواضع نفسها في التركيب، فإذا جاء اسمٌ ملازمٌ للإضافة عند تأليف الكلام تفاعلَ النظامُ التركيبيّ مع الكلام مباشرة فأضاء موضع المضاف إليه آليًا ومُلئ بما يؤدي هذه الوظيفة في الكلام المؤلَّف. وسوف يُناقشُ التفاعلُ بين اللفظ والمعنى والموضع لاحقًا.

التمييز:

يُعدُّ التمييز من المواضع المحتملة في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة في العربية. يُفهمُ ذلك من أنَّ الكلام عند سيبويه يستغني دونَ التمييز، فليسَ ما يؤدي وظيفةَ التمييز عنصرًا يؤدي وظيفةً إسنادية في تركيب الجملة، وإنما يُستعملُ التمييزُ عند الحاجة إليه أثناء تأليف الكلام. جاء في الكتاب: «وأمّا قولُهم: داري خلفَ دارك فرسَخًا، فانتصَبَ لأنَّ (خلفَ) خبرٌ للدار، وهو كلامٌ قد عَمِلَ بعضُه في بعض واستغنى، فلمّا قال: داري خلفَ دارك، أبهَمَ فلم يُدْرَ ما قدر ذاك، فقال: فرسخًا، وذراعًا، وميلاً؛ أرادَ أن يُبيِّن»[1].

كما يُفهمُ كونُ التمييز موضعًا محتملاً من تخيير سيبويه المتكلِّمَ باستعمال هذا الموضع عندَ تأليف الكلام وتعبيره عن ذلك بـ(إن شئتَ)، كقوله: «هذا بابُ ما ينتصبُ لأنَّه قبيحٌ أن يكونَ صِفَةً، وذلك قولُك: هذا راقودٌ خلاً، وعليه نِحيٌ سَمْنًا. وإن شئتَ قُلتَ: راقودُ خلٍّ، وراقودٌ من خلٍّ»[2]. فـ(خلاً) و(سمنًا) انتصَبا

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٤١٧.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ١١٧. وانظر تعبيرَ سيبويه بأنَّ المتكلِّمَ «إن شاء فسَّرَ العدد»: سيبويه، الكتاب، ٢: ١٦٩.

لأنَّهما وقعا في موضع التمييز في البناء التركيبيّ للجملة، ثُمَّ يذكرُ سيبويه خيارين آخرين أحدهما جر (خلّ) ومثله (السمن) لأنَّهما وقعا في موضع المضاف إليه في البناء التركيبيّ المجرّد، وهذا الجرُّ في الظاهر بسبب ترك تنوين الاسم المبهَم الذي أدى وظيفةَ خبر المبتدأ، وهو من التفاعل بين اللفظ والموضع، وسيأتي الكلامُ فيه، أمَّا المهمُّ هنا فهوَ أنَّ سيبويه يذكر تخيير المتكلِّم بين عدة استعمالات تأليفية ممكنة، منها أن يُنوِّن الاسمَ المبهم الذي يؤدي وظيفة الخبر (راقود) و(نِحْي) فيأتي بالتمييز (خل) و(سمن) منصوبًا، ويكونُ الكلامُ مؤلَّفًا على بناء تركيبيّ من [مبتدأ] + [خبر] + [تمييز]. ومنها أن يترك المتكلِّمُ تنوين الاسم المبهم الذي يؤدي وظيفة الخبر فيُضافُ هذا الاسم إلى ما يُزيلُ إبهامه وهو (الخل) أو (السمن)، ويكون الكلامُ مؤلَّفًا على بناء تركيبيّ من [مبتدأ] + [خبر] + [مضاف إليه]. وهذا التخيير يُفهمُ منه أنَّ التمييز والمضاف إليه موضعان محتملان في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة، قد يُشغلان عند تأليف الكلام وذلك إذا احتيجَ إلى شغلهما، وقد لا يُشغلان وذلك إذا لم يُحتج إلى شغلهما.

النعت:

يُعدُّ النعتُ موضعًا محتملاً في البناء التركيبيّ المجرَّد للجملة في العربية. يُفهمُ ذلك من عدة أمور جاءت في الكتاب، منها أنَّ سيبويه يرى أنَّ النعتَ يُستعمَلُ في الكلام عندَ الحاجة إليه لغرض ما، جاء في الكتاب: «الصِّفةُ تمامُ الموصوف، ألا ترى أنّ قولك: مررتُ بزيدٍ الأحمرِ، كقولك: مررتُ بزيدٍ؛ وذلك أنَّك لو احتجت إلى أن تنعت فقلتَ: مررتُ بزيدٍ، وأنت تُريدُ (الأحمر)، وهو لا يُعرَفُ حتى تقول: (الأحمر)، لم يكن تمَّ الاسمُ؛ فهو يجري منعوتًا مجرى (مررتُ بزيدٍ) إذا كانَ يُعرَفُ وحده، فصارَ (الأحمر) كأنَّه من صلته»[1].

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٨٨.

فسيبويه يورد جملتين في نصه أعلاه، إحداهما تامة ولم يُستعمَل فيها النعت، والأخرى هي نفس الأولى لكنَّه استُعمِلَ فيها النعتُ. والجملتان عند سيبويه في ميزانٍ واحد من حيثُ أداء المراد باستعمال النعت وبدون استعماله؛ يدلُّ على ذلك قولُه: «قولك: مررتُ بزيدٍ الأحمرِ، كقولك: مررتُ بزيدٍ»، واستُعمِلَ النعتُ في الجملة الأولى للحاجة إلى تعيين (زيد) الممرور به بأنَّه زيدٌ الأحمر دونَ غيره من الزيدين، أما الجملة الثانية فلم يُستعمل النعت لأنّه لم يكن ثمَّة حاجةٌ إلى استعماله، إذ لم يُخشَ توهُّم غير (زيد) المراد. وبقيت الجملتان متساويتين في الميزان من حيثُ أداء المعنى المراد. ثُمَّ يؤكِّدُ سيبويه هذا الرأيَ في آخر النصِّ بأنَّ (زيدًا) المنعوت بـ(الأحمر) «يجري منعوتًا مجرى (مررتُ بزيدٍ) إذا كانَ يُعرَفُ وحده»؛ فيُفهمُ من ذلك أنَّ النعت موضعٌ محتمل لا يؤدي تركُ استعماله إلى عدم تمام الجملة، لكنَّه مع ذلك موجود في البناء التركيبيِّ المجرَّد للجملة، متى احتيج إليه أضاء آليًّا فمُلئَ بما يؤدي وظيفته في الكلام. ويؤكِّدُ ذلك قولُه: «وإنما يُحتاجُ إلى الصِّفة إذا خافَ الالتباس من الأسماء الغالبة»[1]، وقوله: «وقد تقولُ: كانَ زيدٌ الطويلُ منطلقًا، إذا خفتَ التباسَ الزيدين»[2]. فاستعمال أداة الحصر (إنَّما) في النصِّ الأول يُفيدُ أنَّ الحاجة إلى استعمال النعت في تأليف الكلام ليستْ دائمةً. كما أنَّ التعبير بـ(قد تقولُ...) في النصّ الثاني يُفيد الشيءَ نفسه.

وليسَ الغرضُ من استعمال النعت محصورًا في إزالة اللبس، بل للنعت أغراضٌ دلاليةٌ أخرى ليس هذا مقام عدِّها[3].

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٤١٣.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤٨.

(٣) انظر ما يُفهمُ منه كون النعت موضعًا محتملاً يُستعمل عند تأليف الكلام لغرضٍ دلاليٍّ ما: سيبويه، الكتاب، ٢: ١٢، ١٣، ٧٤-٧٥، ٣: ٢١١، ٥٩٧.

كما يُفهمُ كون النعت موضعًا محتملاً في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة في العربيّة من احتمالات استعمالٍ متعدِّدة يوردُها سيبويه لما يُمكِنُ أن يُنعتُ به، وذلك بأن (يُقطَعَ) الاسمُ المنعوت به فينصب على التعظيم والمدح أو الذم أو الترحُّم، أو يُرفَعَ على الابتداء. وهذا (القطعُ)، عند النحويّ، يؤدي إلى أن تكون الوظيفةُ الاسميّة المستعمَلة موضعًا من بناء تركيبيّ لجملةٍ أخرى غير المنطوق بها، جملة فعليّة إن نُصِبَ الاسمُ الممدوح به أو المذموم به أو المترحَّم به، أو جملة اسميّة إن رُفعَ الاسمُ الممدوح به أو المذموم به أو المترحَّم به... إلخ. وسيبويه مع ذلك يذكرُ أنَّ للمتكلِّم سعةً في اختيار أحد الاستعمالات اللغوية الثلاثة: الإتباع على النعت، أو النصب على المدح أو الذم، أو الرفع على الابتداء، ويُعبِّرُ عن ذلك بـ(إن شئتَ)[1]. فلو كانَ النعتُ موضعًا رئيسًا في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة لما كان الكلامُ يتمُّ دون شغل هذا الموضع بما يؤدي وظيفته في الكلام المؤلَّف، ولما كان النحويُّ يُخيِّرُ المتكلّم بين استعمال النعت فيكون لديه جملة واحدة، أو قطع الاسم المنعوت به وتقديره من جملة ثانية يُقدِّرُ عناصرها غير المتلفَّظ بها.

كما يُفهمُ كون النعت موضعًا محتملاً من ذكر سيبويه أنَّ نوعًا من الاسم لا يُنعت، وهو الضميرُ، فالضمير كما يقول: «لا يكونُ موصوفًا»[2]؛ لأنه «استغنى عن الصفة»[3]. والضميرُ اسمٌ يُمكنُ أن يقعَ في مواضع عدة في تركيب الجملة

(١) انظر في ذلك: (باب ما ينتصب على التعظيم والمدح، وإن شئت جعلته صفةً فجرى على الأوَّل، وإن شئتَ قطعتَهُ فابتدأته...) سيبويه، الكتاب، ٢: ٦٢. وانظر الأمثلة والشواهد التي يوردُها لذلك: سيبويه، الكتاب، ٢: ٦٢-٧٠. وانظر في النصب على الشتم: سيبويه، الكتاب، ٢: ٧٠-٧٧.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ١١.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ٨٨.

فيؤدي وظيفة الموضع الذي يقعُ فيه كما يؤديها غيره من الأسماء حين يقعُ في الموضع نفسه، كالمبتدأ، والفاعل، والمفعول به... إلخ؛ لكنَّ بعضَ الأسماء قد تحتاج إلى أن تُنعت عند تأليف الكلام ليتضح المراد بها، أمّا الضمائر فتستغني عن ذلك. فإذا وقع ضميرٌ في موضعٍ ما عند تأليف الكلام لم يُستعمل موضعُ النعت بعدَه لاستغنائه عنه، في حين قد يُستعمل النعت حين يقع اسمٌ آخر غير الضمير في موضعٍ ما عند تأليف الكلام؛ فيُفهمُ من هذا أنَّ النعت موضعٌ محتمَلٌ في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة في العربيّة، قد يُحتاجُ إليه عند تأليف الكلام فيُملأ بما يؤدي وظيفته، وقد لا يُحتاجُ إليه فيبقى منطفئًا كما هو في الخريطة النظريّة للموضع.

ومما يُستأنسُ به في كون النعت موضعًا محتملاً في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة، ومثله في ذلك بقيّة التوابع، أنّه ليسَ لأيٍّ من هذه المواضع حكمٌ إعرابيٌّ ثابت لا يتغيّر مهما تغير حكمُ المتبوع، بل حكمُ هذه المواضع مرتبطٌ بحكم متبوعها، و ليس شيءٌ من المواضع الرئيسة يتّصِفُ بهذه الصفة، بل كلُّ موضعٍ رئيس له حكمه الأصيل الثابت. ويُلحَظُ أن بعضَ النحاة قد عرّفوا التوابع منطلقين من هذه الظاهرة اللغوية(١).

البدل:

يُعدُّ البدلُ موضعًا محتملاً في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة العربية. يُفهمُ ذلك من النصوص التي وردت في الكتاب ودلّت على أنَّ استعمال البدل في تأليف الجملة ليس أمرًا حتميًا لا تتمُّ الجملة إلا به، كقول سيبويه: «ويكونُ على

(١) انظر تعريف التوابع في المفصّل، قال: "هي الأسماء التي لا يمسُّها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها" الزمخشري، المفصّل، ص١٤٥. وقول ابن يعيش: «التوابع هي الثواني المساوية للأول في الإعراب بمشاركتها في العوامل. ومعنى قولنا (ثوانٍ) أي فروع في استحقاق الإعراب: لأنّها لم تكن المقصود» ابن يعيش، شرح المفصّل، ٢: ٣٨.

الوجه الآخر الذي أذكره لك، وهو أن يتكلَّمَ فيقول: رأيتُ قومَك، ثُمَّ يبدو له أن يُبيّن ما الذي رآه منهم، فيقول: ثلثيهم، أو ناسًا منهم»[1]، وقوله: «وأما المعرفة التي تكونُ بدلاً من المعرفة فهو كقولك: مررتُ بعبدِ الله زيدٍ، إمَّا غلِطْتَ فتداركت، وإمَّا بدا لك أن تُضْرِبَ عن مرورك بالأوَّل وتجعلَه للآخرِ»[2]. فيُفهمُ من النصّ الأول أنَّ الجملة تتم بمجيء البدل وبدونه. ويُفهمُ من النصين معًا أنَّ استعمال البدل أمرٌ يطرأ على المتكلِّم عندما يشعرُ بالحاجة إلى استعماله ليُبينَ مراده، وذلك من تعبير سيبويه في النصّ الأول بأنَّ المتكلِّم حين أخبر عن رؤيته القومَ بكلامٍ مفيدٍ يُمكنُ أن يُستغنى به في تأليف جملة تامة «يبدو له أن يُبيّن ما الذي رآه منهم، فيقول: ثلثيهم، أو ناسًا منهم»، ومن تعبيره في النص الثاني بأنَّ البدل قد يُستعمَلُ لتصحيح خطأ وقعَ فيه المتكلِّم[3]، والخطأ عند تأليف الكلام أمرٌ لا يلزمُ حصولُه؛ فيُفهمُ من ذلك كلّه أنَّ البدلَ موضعٌ محتَمَلٌ في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة، إن احتاج المتكلِّمُ إلى استعماله عند تأليف الكلام أضاء موضعُه فمُلئَ بما يشغلُه، وإلا بقي منطفئًا كما هو في الخريطة النظريّة للموضع.

ومما يُفهمُ منه كونُ البدل موضعًا محتملاً أنَّ سيبويه يرى أنَّ المتكلِّمَ مخيَّرٌ في بعض الاستعمالات اللغويّة بين استعمال البدل واستعمال وظيفةٍ أُخرى غيره، كتخييره بين البدل والمستثنى[4]، وبين البدل والحال[5]، وبين البدل

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ١٥١.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٦. وانظر في ذلك أيضًا: سيبويه، الكتاب، ١: ٤٣٩.

(٣) انظر أغراضًا أُخرى لاستعمال البدل: سيبويه، الكتاب، ١: ١٥١-١٥٢، ٢: ١٤، ٣٨٨.

(٤) انظر: سيبويه، ٢: ٣١١-٣١٥. وانظر ما سبق في هذا الشأن في الكلام عن كون المستثنى موضعًا محتملاً ص ١٠٧.

(٥) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٣٩٨. وانظر ما سبق في هذا الشأن في الكلام عن كون الحال موضعًا محتملاً ص ١٠٥.

والنعت[1]، وهو يُعبِّرُ عن ذلك التخيير بـ(إن شئتَ)، ولو كانَ استعمال البدل أمرًا لازمًا في كلِّ جملة متكلَّم بها للزم المتكلِّم أن يستعمَل البدل دون غيره من الوظائف التي يأتي بها سيبويه معه ويخبر بأنَّ المتكلِّمَ بالخيار في استعماله أو استعمال غيره.

عطفُ البيان:

يُعدُّ عطف البيان موضعًا محتملاً في البناء التركيبيِّ المجرد للجملة في العربية. يُفهمُ ذلك من الكلام الذي نقله سيبويه عن الخليل، قال: «وقال الخليلُ رحمه الله: إذا قُلتَ: يا هذا، وأنت تُريدُ أن تقفَ عليه ثُمَّ تؤكِّدَه باسمٍ يكونُ عطفًا عليه فأنت فيه بالخيار، إن شئت رفعتَ، وإن شئتَ نصَبت، وذلك قولك: يا هذا زيدٌ، وإن شئتَ قُلتَ (زيدًا)، يصيرُ كقولك: يا تميمُ أجمعون، وأجمعين. وكذلك: يا هذان زيدٌ وعمرٌو، وإن شئتَ قلت (زيدًا وعمرًا)، فتُجري ما يكونُ عطفًا على الاسم مجرى ما يكونُ وصفًا، نحو قولك: يا زيدُ الطويلُ، ويا زيدُ الطويلَ»[2]. إذ يُفهمُ من قوله: «إذا قُلتَ: يا هذا، وأنت تُريدُ أن تقِفَ عليه ثُمَّ تؤكِّدَه باسمٍ يكونُ عطفًا عليه» أنَّه يُمكنُ الوقوفُ على المنادى (هذا)، وليس في ذلك ما يُخلُّ بتأليف الكلام، وهذا يُفيدُ أنّ استعمال عطف البيان ليس لازمًا، فيُفهمُ منه أنّه موضعٌ محتَملٌ في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة في العربيّة. ويؤيدُ هذا الفهمَ ما يُفهمُ من قول السيرافي في شرحه: «وأما (يا هذا الرجلُ) فله مذهبان: أحدهما أن يكونَ وصلةً لنداء (الرجل)، فيكون حكمه كحكم (يا أيُّها الرجلُ). والآخر أن يجعلها مكتفيةً؛ لأنّه يجوزُ أن تقولَ: يا هذا، أقبِل. ولا تَصِف... ولا يوصَفُ في النداء الأسماء المبهمة إلا بما فيه الألف واللام إلا عطف البيان»[3]. إذ يُفهمُ جواز نداء الاسم (هذا) واكتفاؤه دون

(1) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٤٣١، ٤٣٢.

(2) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٩٢.

(3) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٢: ٣٨أ.

حاجة إلى النعت، ومثل النعت عطفُ البيان الذي يُمكنُ أن يُستعمل في مثل هذه الصورة التأليفيّة كما يُفهم من كلامه في آخر النص، وكما اكتفى الاسم المنادى دون أن يُنعت يكتفي دون أن يُعطفَ عليه عطف بيان. ويؤيدُ هذا الفهمَ أيضًا قولُ ابن يعيش: «المقصودُ بالحديث في عطف البيان هو الأول، والثاني بيانٌ كالنعت المُستغنى عنه»[1].

كما يُفهمُ كون عطف البيان موضعًا محتملاً من العلاقة التي تربطُه بالبدل[2]، إذ يُمكنُ أن يُعدَّ الاسم المعطوف عطفَ بيان بدلاً في كثير من الاستعمالات؛ فإمكان عدِّ الاسم التابع بدلاً أو عطف بيانٍ يُفيدُ أنَّه يُمكنُ الاستغناء عن أحد الموضعين عندَ تأليف الكلام، وهذا يعني أنَّ الموضعين كليهما مُحتملان؛ لأنَّهما متساويان في ذلك.

التوكيد:

يُعدُّ التوكيدُ موضعًا مُحتَمَلا في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة في العربية. يُفهمُ ذلك من مقارنةِ سيبويه بين الخبر والتوكيد في استعمالين لغويين ورد في أحدهما التوكيد: «فأمّا (نفسه) حين قلت: رأيتُه إياه نفسَه، فوصفٌ بمنزلة (هُوَ)، و(إياه) بدلٌ، وإنَّما ذكرتهما توكيدًا كقوله جلَّ ذكرُه: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[3]، إلا أنَّ إياه بدل، والنفس وصفٌ، كأنك قلت: رأيتُ الرجلَ زيدًا نفسَه، وزيدٌ بدل، و نفسه على الاسم، وإنَّما ذكرتُ هذا للتمثيل. وإنما كان الفصلُ في أظنُّ ونحوها؛ لأنَّه موضعٌ يلزمُ فيه الخبرُ، وهو ألزمُ له من التوكيد؛ لأنَّه لا يجدُ منه بُدًّا. وإنما فصل لأنَّك إذا قُلتَ: كان زيدٌ الظريف، فقد يجوزُ

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصّل، ٣: ٧٤.

(٢) انظر في ذلك: سيبويه، الكتاب، ٢: ١٩٠. وانظر شبه عطف البيان بالبدل والفرق بينهما: الزمخشري، المفصَّل، ص١٥٧-١٥٨. ابن يعيش، شرح المفصّل، ٣: ٧٢، ٧٣، ٧٤.

(٣) الحجر: ٣٠، و ص: ٧٣.

أن تُريدَ بـ(الظريف) نعتًا لزيد، فإذا جئت بـ(هو) أعلمتَ أنَّها مُتَضَمِّنَة للخبر، وإنما فصلَ لما لا بدَّ له منه. و(نفسه) يُجزئ من (إيا) كما تُجزئ منه الصِّفةُ، لأنَّك جئت بها توكيدًا وتوضيحًا، فصارت كالصِّفة»[1]. فالفرقُ بين الخبر والتوكيد في مقارنة سيبويه أنَّ الخبرَ لا بدَّ منه في تأليف الكلام، أمَّا التوكيد فليس كذلك، إذ قد يُستعملُ عند تأليف الكلام وقد لا يُستعمل، فيُفهمُ من ذلك أنَّ التوكيد موضع محتمل في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة.

كما يُفهم كون التوكيد موضعًا محتملاً في البناء التركيبيّ المجرّد من قول سيبويه في التوكيد اللفظي: «وتقولُ: أنتَ أنتَ، تُكرِّرُها، كما تقولُ للرجل: أنت، وتسكتُ»[2]. إذ يُفهمُ منه أنَّ التوكيدَ اختياريّ عند تأليف الكلام إن شاء المتكلّمُ استعمله، وإن شاء ترك استعماله.

كما يُفهمُ كونُ التوكيد موضعًا محتملاً من الباب الذي تناول فيه سيبويه عطف الاسم الظاهر على الضمير، متى يحسُن ومتى لا يحسُن، قال: «أمّا ما يحسنُ أنْ يشركه المُظهَرُ فهو المُضمرُ المنصوب، وذلك قولك: رأيتُك وزيدًا، وإنَّك وزيدًا منطلقان. وأمّا ما يقبحُ أن يشركه المُظهَرُ فهو المُضمَر في الفعل المرفوع، وذلك قولك: فعلتُ وعبدُ الله، وأفعلُ وعبدُالله... فإن نعتَّه حسُنَ أن يشركه المُظهَرُ، وذلك قولُك: ذهبْتَ أنتَ وزيدٌ»[3]. فحُسنُ العطف على الضمير الواقع في موضع نصب دونَ حاجةٍ إلى توكيده يُفهمُ منه أنَّ التوكيدَ موضعٌ محتمَل قد يُستعمَل عند تأليف الكلام فيُملأ بما يؤدي وظيفته، وقد لا يُستعمل فيبقى الموضعُ منطفئًا كما هو في الخريطة النظرية للموضع. كما يُفهمُ من تعبير سيبويه بـ(فإن نعتَّه...)، ويعني بـ(نعتَّه): أكَّدته كما تدلُّ أمثلتُه، يُفهمُ أنَّ

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٨٧-٢٨٨.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٦٠. وانظر في ذلك: سيبويه، الكتاب، ٢: ١٢٥.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٧٧-٣٧٨.

استعمال التوكيد عند تأليف الكلام أمرٌ اختياري، وهذا يُفيدُ أنَّه موضعٌ محتملٌ في البناء التركيبيِّ المجرّد للجملة في العربية.

عطفُ النَّسَق:

يُعدُّ عطف النَّسق موضعًا محتملاً في البناء التركيبيِّ المجرّد للجملة، فعطفُ اسمٍ ما بحرف من حروف العطف على اسمٍ قبلَه يؤدي وظيفةً اسميّةً ما عندَ تأليف الكلام أمرٌ ممكن كلّما احتاج المتكلِّمُ إلى ذلك. وقد جاء في الكتاب نصٌّ يُمكنُ أن يُعدَّ أصلاً في باب العطف بالحرف، وهو: «ليسَ في العربيّة شيءٌ يعملُ في حرفٍ فيمتنع أن يُشركَ بينه وبين مثله»[1]. فالعطفُ بالحرف أمرٌ محتَمَلٌ، ونظامُ العربيّة يُتيحُ للمتكلِّم بها استعمالَ هذا الموضع كلّما احتاجَ إلى استعماله في تأليف الكلام.

ومما يُفهمُ منه كونُ عطف النَّسق موضعًا محتملاً في البناء التركيبيِّ المجرَّد للجملة استعمالُه للإضراب كما يُستعملُ البدلُ أحيانًا، إذ تُفيدُ بعضُ حروف العطف الإضرابَ عن المعطوف عليه وإبداله بالمعطوف في الحديث عنه، وقد نبَّه سيبويه إلى ذلك بعد أن مثَّل لبدل الغلط والنسيان، أو الإضراب، فقال: «ومن ذلك قولك: مررتُ برجلٍ بل حمارٍ، وهو على تفسير (مررتُ برجلٍ حمارٍ)»[2]، وتفسير (مررتُ برجلٍ حمارٍ)، كما يراه سيبويه، أن يكونَ المتكلِّمُ بدأ بذكر (رجُل) في كلامه خطأً أو نسيانًا فيستدرك ذلك باستعمال البدل، أو أن يبدو للمتكلِّم بعد ذكره الرجل أن يُضرِب عنه إلى الكلام عن غيره فيذكر الحمار أو غيره مما يُريدُ أن يتحوَّل إلى الإخبار عنه بشيء ما[3]. فالعطفُ بـ(بل) في الجملة التي أوردها سيبويه تفسيرُه تفسيرُ

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ١٦٩.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ٤٣٩.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٤٣٩.

استعمال البدل في جملة (مررتُ برجلٍ حمارٍ) كما يقول سيبويه. والبدلُ موضعٌ محتمَلٌ فكذلك عطفُ النَّسَق.

كما يُفهمُ كونُ عطف النسق موضعًا محتملاً من أنَّ ما بعد بعض الحروف التي تُستعمَلُ للعطف قد لا يُعطَفُ على الاسم قبله، بل يُستأنَفُ به جملة جديدة، ولو كانَ العطفُ لازمًا ما تُرِك استعمالُه، جاء في الكتاب: «ولو ابتدأتَ كلامًا فقلتَ: ما مررتُ برجلٍ ولكن حمارٌ، تُريدُ: هو حمارٌ، أو بل حمارٌ، أو لا بل حمارٌ، كانَ كذلك كأنَّه قالَ: ولكن الذي مررتُ به حمارٌ»[1]. فإذا كان تركُ العطف ممكنًا على الرغم من وجود حرفٍ يحتملُ كونه عاطفًا فإنَّه يُفهمُ من ذلك كون عطف النسق موضعًا محتملاً في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة في العربيّة، قد يُحتاجُ إليه فيُملأ بما يشغلُه في تأليف الكلام، وقد لا يُحتاجُ إليه فيبقى منطفئًا كما هو في الخريطة النظرية للموضع.

كما يُفهمُ كون عطف النَّسق موضعًا محتملاً من أنَّ سيبويه يرى أنَّ المتكلِّمَ بالخيار بين أن ينصبَ ما بعد الواو مفعولاً معه أو يعطفه على الاسم قبلَه في: ما صنعتَ أنتَ و(أخاك)، أو و(أخوك)[2]. فتخيير المتكلِّم بين الاستعمالين يُفيدُ أن أحد الموضعين لن يُشغَل إذا شُغِلَ الآخر، فيُفهمُ من ذلك أنَّ الموضعين كليهما (المفعول معه) و(عطف النسق) موضعان محتملان؛ لأنَّه لو كانَ أحدُهما موضعًا رئيسًا لما تَمَّت الجملة إلا بشغله.

كما يُفهمُ كون عطف النسق موضعًا محتملاً من حكم سيبويه بقبح عطف الاسم الظاهر على الضمير الواقع في موضع الفاعل، نحو قولك: ذهبتَ وزيدٌ،

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٤٤٠. وانظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٤٣٩. وانظر في كون (بل) و(لكن) حرفي عطف: سيبويه، الكتاب، ١: ٩١، ٤٣٥.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٧٤، ٢٩٨. وانظر ما سبق في مناقشة كون المفعول معه موضعًا محتملاً ص١٠٥.

إلا إذا أُكِّدَ الضمير بضمير رفع منفصل قبل أن يُعطفَ عليه بحرف عطف، نحو: ذهبتَ أنتَ وزيدٌ. فالحكم بقبحٍ استعمال العطف في صورة تأليفية ما يُفهمُ منه أنَّ عطف النسق موضعٌ محتمل في البناء التركيبيّ المجرّد قد يُستعمل عند تأليف الكلام، وقد لا يُستعمَل، بل قد يقبحُ استعماله في بعض الصور التأليفية كالصورة المذكورة أعلاه.

تلك كانت المواضع الرئيسة والمواضع المحتمَلة في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة في العربيّة بحسَب ما يُستنبَطُ مما جاء في الكتاب، وهي مواضعُ ظهر لي مما وقفت عليه في الكتاب أنَّ وصفَ أحدها بأنَّه رئيسٌ أو محتملٌ وصفٌ ثابت لها. وهناك أمورٌ تحتاجُ إلى مناقشة، وهي كما يلي:

المفعول به:

يُعدُّ العنصُرُ اللغوي الذي يؤدي وظيفة المفعول به في تأليف الجملة الفعليّة فضلةً عند بعض النحاة[1]، وقد سبَقَ القولُ إنَّ مدلول (فضلة) لا يتفق مع مدلول (الموضع المحتمَل) في هذه الدراسة لاختلاف الوجهة المنطلَق منها في الوصف بأحد الوصفين[2]. ولم يسبق ذِكرُ المفعول به مع المواضع الرئيسة ولا المحتملة في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة في العربية، وذلك لصعوبة تصنيفه تحت أحد القسمين دون الآخر. فالمفعول به موضعٌ يُمكنُ أن يوصَف بأنَّه موضِعٌ مُشكل بالنسبة إلى دخوله تحت أحد القسمين دون الآخر، والتعبيرات الواردة في الكتاب عن المفعول به يُمكن أن يُعتَمَدَ على ما يُستَنبَطُ من بعضها في وصف هذا الموضع بأنَّه موضع رئيس في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة الفعليّة في العربية، ويُمكنُ أن يُعتمد على ما يُستَنبط من بعضها الآخر في

(١) انظر: المبرّد، المقتضب، ٣: ١١٦. الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الأول، ١: ٥٢-٥٣، ٣٤٣. السيوطي، الهمع، ٢: ٥ .

(٢) انظر أول الكلام عن المواضع الرئيسة والمواضع المحتملة ص٩٤ وما بعدها.

وصفه بأنَّه موضعٌ مُحتمَل.

ويصعبُ تحديدُ وصفٍ معيَّن لموضع المفعول به أرئيسٌ هو أم محتمل في البناء التركيبيّ المجرَّد بسبب (الفعل)؛ فالفعلُ عنصرٌ رئيسٌ في البناء التركيبيّ للجملة الفعليّة على الرغم من أنّه لا يؤدي وظيفة اسميّة بوصفه عنصرًا لغويًا مستقلاً. والفعلُ، بوصفه كلمةً معجميّة، ينطوي في ذاته على معنى معيّن خارج الكلام، ويحملُ في ذاته قدرةً على التعدي إلى مفعولٍ به واحدٍ أو أكثر (وهو الفعل المتعدّي)، أو عدم قدرة على التعدي إلى مفعول به (وهو الفعل اللازم). وإذا دخلَ الفعلُ في الكلام المؤلَّف فهناك احتمالٌ لأنْ يردَ على لفظه ما يُعطيه القدرة على التعدي (بالنسبة للفعل اللازم)، أو يزيدُ في قدرته على التعدي (بالنسبة للفعل المتعدي)، كالتضعيف وهمزة التعدية اللذين يجعلان الفعلَ اللازم يتعدَّى إلى مفعول به، والفعلَ (المتعدي إلى مفعول به واحد) يتعدى إلى مفعولين، والفعل (المتعدي إلى مفعولين) يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل. وعند تأليف الكلام هناك احتمالٌ لأنْ يتدخَّلَ مُرادُ المُرسِل في تغيير معنى الفعل عن معناه المعجمي، فقد يُضَمِّنُ المرسِلُ فعلاً يُعدُّ خارج الكلام فعلاً لازمًا معنى فعلٍ متعدٍّ فيتعدَّى الفعلُ إلى ما يتعدّى إليه الفعلُ الذي ضُمِّنَ معناه[1]. وقد يُفرِّغُ المُرسِلُ الفعلَ المتعدي إلى مفعول به واحد أو اثنين من إرادة التعدّي، فلا يؤتى بمفعولٍ به في جملته، كأن يُريد المُرسِلُ مطلَقَ الإخبار بالفعل فلا يلتفِتُ إلى مفعولٍ به، مثل أن يدعَ إنسانٌ الطعامَ مدةً لأمرٍ ما، ثُمَّ يأكل، فيُخبَرُ عن ذلك بأن يُقال: فلانٌ أكَلَ، فلا يُهتمُّ بالمأكول، بل المهم هو الإخبار عن أنَّه (أكل). وفي القرآن الكريم شواهد لذلك، منها قوله تعالى: ﴿قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا

(١) انظر دراسةً مفصَّلة في تعدية الفعل اللازم ولزوم المتعدّي في الاستعمال وأثر التغيُّر الدلالي للفعل في ذلك: الشمسان، أبو أوس إبراهيم، الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص ص٦٣٣-٧١٤.

أُحْيِي وأُمِيتُ﴾[1]، وقد أشارَ السيرافيُّ في شرحه الكتاب إلى هذا فقالَ بعدَ أن ذكر جواز ترك المجيء بمفعولي (ظنَّ) وأخواتها: «فإنْ قالَ قائلٌ: فما الفائدةُ في قولنا: ظننتُ، وخِلتُ، إذا لم نأتِ بالمفعولين؟ قيلَ له: الفائدةُ فيه أنّه وقَعَ منه ظنٌّ ومَخيلةٌ، كما تقولُ: أكلتُ، وشربتُ، فتكون الفائدة أنّه وقع منه أكلٌ، ولا تذكر منه المأكولَ والمشروب»[2]. وقد جاء في الكتاب ما يُفهمُ منه كلُّ ما سبق[3]، وهذا الذي يطرأ على الفعل عند تأليف الكلام فيتسبَّبُ في استعمال موضع المفعول به بأن يُشغَل بما يؤدي وظيفته، أو بإهمال هذا الموضع، يُعدُّ من التفاعل بين اللفظ والمعنى والموضع الذي سيأتي لاحقًا. والتفاعل بين اللفظ والمعنى والموضع يدورُ في فلك تأليف الكلام، إذ لا يتبيّنُ ورود تغييرٍ على فِعلٍ ما في لفظه أو معناه إلا بالنطق به في جملته المؤلَّفة، وهذه الدراسة معنيّةٌ الآن بإعطاء وصفٍ معيَّن لموضع المفعول به في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة خارج الكلام أرئيسٌ هو أم مُحتمَل.

وكما يصعُبُ تحديدُ وصفٍ معيَّن لموضع المفعول به أرئيسٌ هو أم محتمل، يصعبُ الجزمُ بأنَّ التعبيرات الواردة في الكتاب عن المفعول به يتحدَّدُ بها أحد الوصفين دون الآخر. فقد جاء في الكتاب ما يُفهمُ منه كونُ المفعول به موضعًا محتملاً، ومنه: «وكذلك تقولُ: ضربوني وضربتُ قومَك، إذا أعملْتَ الآخِرَ فلا بدَّ في الأوّل من ضميرِ الفاعل؛ لئلا يخلوَ من فاعلٍ. وإنما قلتَ: ضربتُ

(١) البقرة: ٢٥٨. وانظر دراسة مطوّلة في (الحدث المطلَق): الشمسان، الفعل في القرآن الكريم، ص ص٥٢٨-٥٦٩.

(٢) السيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ١: ٢٢٧ب.

(٣) انظر ما يُفهم منه كون الفعل يحمل في ذاته قدرةً على التعدي أوعدم القدرة على ذلك: سيبويه، الكتاب، ١: ٣٤، ٣٦، ٣٩، ٤١، ٤٣، ٤: ٧٦. وانظر أثر مراد المرسل في معنى الفعل: سيبويه، الكتاب، ١: ٣٧، ٣٨، ٤٠، ١٥٧.

وضربَني قومُك، فلم تجعل في الأوَّل الهاءَ والميمَ لأنَّ الفعلَ قد يكونُ بغير مفعول، ولا يكونُ الفعلُ بغير فاعل»(1). فالفعلُ (ضَرَبَ) فعلٌ متعدٍّ في الجملة التي يتكلَّمُ عنها سيبويه، وليسَ في النص ما يدلُّ على أنَّ المتكلِّمَ فرَّغَ الفعلَ (ضَرَبَ) من إرادة التعدي إلى مفعولٍ به، وعلى الرغم من ذلك فقد جاء تعليل سيبويه بجواز ترك المفعول به في (ضَربتُ وضربوني قومُك) وعدم جواز ترك الفاعل في (ضربوني وضربتُ قومَك) بـ«لأنَّ الفعلَ قد يكونُ بغير مفعولٍ، ولا يكونُ الفعلُ بغير فاعل». وتعبير سيبويه عن المفعول به بأنَّ «الفعلَ قد يكونُ بغير مفعول» في نصه أعلاه يُمكنُ أن يُفسَّرَ بأكثر من تفسير، منها أنَّ الفعلَ المتعدي قد يُفرَّغ من إرادة التعدي إلى مفعولٍ به عند تأليف الكلام بأن يُراد مطلق الإخبار بالفعل، ومنها أنَّه يُمكنُ ترك اللفظ بالمفعول به إذا دلَّ عليه دليلٌ، وهذان التفسيران كلاهما يُمكنُ أن يُفهما من كلام السيرافي في شرحه عبارة سيبويه، قال أبو سعيد: «يعني إذا أضمرتَ الثاني في (القوم) وهم الفاعلونَ له وقد وقعَ بهم الفعلُ الأوَّلُ لم تحتج إلى ضميرٍ لهم في الفعل الأوَّل؛ لأنَّ الفعلَ قد يكونُ بلا مفعولٍ، ألا ترى أنَّه يجوزُ أن تقولَ: أكلتُ، ولا تذكرُ المأكولَ، ولا تقولُ: أكلَ، من غير أن تذكرَ الآكلَ»(2).

ومن المعاني التي يُمكنُ أن يُفسَّرَ بها تعبيرُ سيبويه بأنَّ «الفعلَ قد يكونُ بغير مفعول»، على الرغم من أنَّه يتكلَّمُ عن المفعول به في جملة فعلية فعلها متعدٍّ، أنَّ الحدَّ الأدنى لتأليف جملةٍ فعليةٍ يُمكنُ أن يُستغنى فيه عن المفعول به، فقد تؤلَّفُ جملةٌ تامةٌ من فعلٍ لازمٍ واسمٍ يؤدي وظيفةَ الفاعل دون حاجةٍ إلى أي عنصرٍ لغويٍّ آخر، نحو: جاءَ الحقُّ، وزهقَ الباطلُ... إلخ. وهذا الكلامُ كلُّه متوجِّه إلى المفعول به في الجملة المؤلَّفة المتكلَّم بها، لا إلى موضع المفعول به

---

(1) سيبويه، الكتاب، ١: ٧٩.

(2) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ١: ١٨٩أ.

في البناء التركيبيّ المجرَّد للجملة الفعليّة؛ لأنَّنا سوفَ نرى ما يدلُّ على وجودِ موضع المفعول به في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة الفعلية حتى لو كان الفعلُ فعلاً لازمًا.

ومما جاء في الكتاب ويمكنُ أنْ يُفهم منه كونُ المفعول به موضعًا محتملاً ظاهرُ تعبير سيبويه بتخيير المتكلِّم في المجيء بالمفعول به الثاني للفعل المتعدّي إلى مفعولين ليسَ أصلهما المبتدأ والخبر، كأعطى، وكسا ونحوهما، قال: «هذا بابُ الفاعل الذي يتعدَّاه فعلُه إلى مفعولين، فإن شئتَ اقتصرت على المفعول الأوّل، وإن شئت تعدّى إلى الثاني كما تعدّى إلى الأوّل، وذلك قولك: أعطى عبدُ الله زيدًا درهمًا، وكسوتُ بشْرًا الثيابَ الجيادَ»[1]. فكلامُ سيبويه يُفهمُ منه أنَّ الفعلَ الذي يتحدَّثُ عنه يتعدَّى بنفسه إلى مفعولين، وهو على الرغم من ذلك يتركُ للمتكلِّم الخيار في التعدية إلى المفعول به الثاني، أو الاقتصار على المفعول به الأوَّل؛ فتخييره المتكلِّمَ بين الأمرين عند تأليف الكلام على الرغم من أنَّ الفعلَ يتعدّى بنفسه إلى مفعولين يُفهمُ منه كون المفعول به موضعًا محتملاً في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة الفعليّة، يُمكنُ أن يُشغلَ عند تأليف الكلام، ويُمكنُ أن يُهمَل دونَ أن يؤدي ذلك إلى عدم صحة التأليف. أو يُفهمُ منه، على الأقل، كون المفعول به الثاني موضعًا محتملاً.

وكما جاء في الكتاب ما يُمكنُ أن يُفهمَ منه كون المفعول به موضعًا محتملاً جاء فيه ما يُمكنُ أن يُفهمَ منه كون المفعول به موضعًا رئيسًا في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة الفعلية في العربية، من ذلك قول سيبويه في مفعولَي أفعال القلوب: «هذا بابُ الفاعل الذي يتعدَّاه فعلُه إلى مفعولَين وليس لك أن تقتصرَ على أحد المفعولَين دون الآخر، وذلك قولُك: حَسِبَ عبدُالله زيدًا بكرًا، وظنَّ

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٣٧.

عمرٌو خالدًا أباك، وخالَ عبدُ الله زيدًا أخاك...»[1]. فقوله: «وليس لك أن تقتصِرَ على أحد المفعولَين دون الآخر» يُمكنُ أن يُفهَمَ منه كون المفعول به موضعًا رئيسًا في البناء التركيبيّ المجرّد. ويُمكنُ أن يُفهَمَ منه أنَّه لا يُستغنى بواحدٍ من المفعولَين دون الآخر، فلا بدَّ أن يردا معًا، أو يُتركا معًا؛ لأنَّ أحدهما يفتقرُ إلى الآخر كافتقار كلٍّ من المبتدأ والخبر إلى صاحبه؛ لأنَّ أصلَ هذين المفعولين عند سيبويه المبتدأُ والخبرُ كما يدلُّ قولُه: «لأنَّ (حسبْتُ) بمنزلة (كانَ) إنما يدخلان على المبتدأ والمبني عليه فيكونان في الاحتياج على حال، ألا ترى أنَّك لا تقتصِرُ على الاسم الذي يقعُ بعدهما كما لا تقتصِرُ عليه مبتدأ، والمنصوبان بعد (حسبت) بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد (ليسَ) و(كانَ)»[2].

ويؤيدُ الفهم الثاني، وهو (أنَّه لا يُستغنى بواحدٍ من المفعولَين دون الآخر) ما جاء في شرح السيرافي، إذ قال في مفعولَي أفعال القلوب بعد أن ذكرَ أنّه لا يُستغنى بأحد رُكني الإسناد في الجملة الاسميّة دون الآخر: «فهذه الأفعالُ إنما دخلَت على مبتدأ وخبر، فلَم يجُز الاقتصار على أحدهما كما لم يجز الاقتصار على المبتدأ ولا على الخبر. ويجوزُ تركُ المفعولين جميعًا، والاقتصارُ على الفاعل، كقولك: ظننتُ، وحَسِبْتُ؛ لأنَّك لم تأتِ باسمٍ يحتاجُ إلى خبرٍ، ولا خَبَرٍ يحتاجُ إلى صاحب، وإنما جئتَ بفعلٍ وفاعل، وكانَ الفعلُ خبرًا عن الفاعل، وتمَّ الكلامُ»[3]. فكلامُ السيرافي هذا يُفهمُ منه أنَّ الاستغناء الذي لا يكونُ هو

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٣٩. وانظر التعبير بأنَّه لا يُقتصَرُ على أحد المفعولين دون الآخر: سيبويه، الكتاب، ١: ٤٣، ٤٥، ١٤٩، ٢: ٣٦٥-٣٦٦، ٣٦٨، ٣٦٩.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٦٥-٣٦٦. وانظر في ذلك أيضًا: سيبويه، الكتاب، ١: ١٤٩، ٢: ٣٦٨.

(٣) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ١: ٢٢٧ب. وانظر ما يؤيدُ ذلك أيضًا: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المحقَّق، ٢: ٦٣.

الاستغناءُ بأحد المفعولَين دون الآخر، لا ترك المفعولَين معًا.

وحينَ يُفهمُ الفهمُ الثاني، ويُربَطُ به جوازُ السكوت على الفعل القلبيّ وفاعلِه، ويُتركُ المفعولان[1]، يُمكِنُ أن يُقالَ إنَّ حكم سيبويه بعدم جواز الاقتصار على أحد المفعولين دون الآخر مبنيٌّ على نظره إلى أنَّ أصل هذين المفعولين المبتدأ والخبر، وهما عنصرا الإسناد في الجملة الاسمية، والموضعان الرئيسان فيها، وحين تحوَّلا إلى مفعولين لأحد أفعال القلوب انتقلت معهما علاقة الإسناد بينهما بوصفها ارتباطًا لا يُمكنُ فكُّه. وهذا يُضعِّفُ الاستدلال على أنَّ موضع المفعول به موضعٌ رئيسٌ في البناء التركيبيّ للجملة الفعلية بقول سيبويه عن مفعولَي أفعال القلوب: «وليس لك أن تقتصِرَ على أحد المفعولَين دون الآخر».

وهناك نصوصٌ أخرى في الكتاب يُمكنُ أن يُفهمَ منها كون المفعول به موضعًا رئيسًا في البناء التركيبيّ المجرّد، منها قولُ سيبويه: «هذا بابُ الفاعل الذي يتعدَّاه فعلُه إلى ثلاثةِ مفعولين ولا يجوزُ لك أن تقتصِرَ على واحدٍ منهم دونَ الثلاثة؛ لأنَّ المفعولَ هنا كالفاعل في الباب الأوَّل الذي قبلَه في المعنى، وذلك قولُك: أرى اللهُ بشرًا زيدًا أباك، ونبأتُ زيدًا عمرًا أبا فلان، وأعلَمَ اللهُ زيدًا عمرًا خيرًا منك»[2]. إذ يُفهمُ كون المفعول به موضعًا رئيسًا من ظاهر كلام سيبويه أنَّه لا يُقتصَرُ على واحدٍ من المفاعيل الثلاثة. وإذا تركنا ظاهرَ كلام سيبويه، وأعرَضنا عن المفعولين الثاني والثالث اللذين أصلهما المبتدأ والخبر، وعن احتمال الفهم السابق بأنَّ المراد أنَّه لا يُقتصَرُ على أحد المفعولين

---

(١) انظر الإشارة إلى جواز السكوت على الفعل والفاعل في (ظننت) دون ذكر المفعولين، وعدم جواز السكوت على مفعولٍ واحد من أفعال القلوب دون الآخر: سيبويه، الكتاب، ١: ٤٠.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ٤١.

منهما دون الآخر لكنَّه يُمكنُ أن يُتركا معًا كما قد يتُرَك مفعولا أفعال القلوب معًا، ونظرنا إلى المفعول به الأول من هذه المفاعيل الثلاثة، فإنَّه يُفهمُ من هذا النصِّ كون المفعول به موضعًا رئيسًا؛ لأنَّه لا بدّ من المجيء بالمفعول به الأوّل على الأقل؛ فهو بتعبير سيبويه «كالفاعل في الباب الأوّل الذي قبلَه في المعنى».

وقد جاء في بعض شروح الكتاب ما يؤيدُ هذا، ففي شرح السيرافي: «وقولُ سيبويه: (لا يجوزُ أن يُقتصَر على مفعول به واحد دون الثلاثة) فإنّ معناه: لا يحسُن، ألا ترى إلى قوله: (لأنَّ المفعولَ هنا كالفاعل في الباب الأوّل الذي قبلَه)، ويجوزُ الاقتصارُ على الفاعل في الباب الذي قبلَه. وكثيرٌ من مُفسّري كتاب سيبويه من المتقدمين والمتأخرين ربما قالوا: لا يجوزُ الاقتصارُ على واحدٍ من الثلاثة، تلقّنًا من غير تفتيش ولا تحصيل»[1]. إذ يُفهمُ من كلامه أنّه لو تُركَ المفعولان الثاني والثالث اللذان أصلهما المبتدأ والخبر فالمفعول به الأوّل باقٍ لأنَّه بمنزلة الفاعل في الباب الذي تناول فيه سيبويه (ظنّ) وأخواتها، وإنَّما تحوَّلَ إلى مفعولٍ به بسبب ما طرأ على الفعل من همزة التعدية، وهذا يُفيدُ أنَّه يُمكنُ ترك المفعولين الثاني والثالث، لكنّه لا بدّ من المجيء بالمفعول به الأوّل في كل حال.

كما يُفهمُ كون المفعول به موضعًا رئيسًا، أو شبه رئيسٍ على الأقلّ، مما وردَ في تحليل جمل الفعلُ فيها مُتعدٍّ إلى مفعولٍ به واحد، فقد حكمَ سيبويه على ترك المفعولِ به في تلك الجمل بأنَّه (ضعيف)، كقوله: «فإن قلت: زيدٌ كم مرةً رأيت؟ فهو ضعيفٌ إلا أن تُدخِلَ الهاءَ»[2]، ويعني بالهاء الضميرَ الذي يؤدي وظيفة المفعول به في جملة (رأيت) ويعود إلى زيد. وحكم عليه بأنَّه (قبيح)،

---

(١) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المحقَّق، ٢: ٣٣١.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ١٢٧. وانظر حكمه بضعف ذلك أيضًا: سيبويه، الكتاب، ١: ٨٥، ١٢٧، ١٣٦.

كقوله: «فإنْ قلتَ: إنَّ أفضلَهم لقيتُ، فنصبت أفضلَهم بـ(إنَّ) فهو قبيحٌ حتى تقول: لقيتُه»[1].

وكما عبَّر سيبويه عن ترك المفعول به بأنَّه (ضعيفٌ)، و(قبيح)، عبَّر عن المجيء به بأنَّه (لازمٌ) في قوله: «فإذا بنيتَ الفعلَ على الاسم قلتَ: زيدٌ ضربتُه، فلزمته الهاءُ. وإنَّما تريد بقولك مبنيٌّ عليه الفعلُ أنَّه في موضع (منطلق) إذا قلتَ: عبدُ الله منطلقٌ، فهو في موضع هذا الذي بُنيَ على الأوَّل وارتفعَ به»[2]. فتعبيرُه بـ(لزمته الهاءُ) يُمكنُ أنْ يُفهمَ منه كونُ المفعول به موضعًا رئيسًا في البناء التركيبيِّ المجرّد للجملة الفعليّة؛ لأنَّ الهاء التي ذكرها سيبويه تؤدي وظيفةَ المفعول به في الجملة الفعليّة التي أدت بكامل عناصرها وظيفة خبر المبتدأ. وقد يُفسَّرُ كلامُ سيبويه بأنَّ المرادَ لزومُ وجود ضميرٍ عائدٍ على الاسم الذي يؤدي وظيفة المبتدأ من الجملة الواقعة في موضع الخبر كما في شرح السيرافي عبارة سيبويه (فلزمته الهاء)، قال: «يعني أنَّك إذا جعلتَ (زيدًا) هو الأوَّل في الرتبة فلا بدَّ من أن ترفعه بالابتداء، فإذا رفعته بالابتداء فلا بدَّ من أن يكونَ في الجملة التي بعدَه ضميرٌ يعودُ إليه»[3]. وتفسيرُ السيرافي هذا مبنيٌّ على النظر في العناصر اللغوية المتكلَّم بها، لا على نظرية الموضع؛ لذا التفَت إلى الضمير العائد، لا إلى الوظيفةِ الاسميّة التي يؤديها الضميرُ العائدُ، والأثرِ الذي ينشأ عن أداء تلك الوظيفة؛ فتفسير السيرافيّ مبنيّ على اعتبارٍ آخر في دراسة اللغة غير نظرية الموضع. لكنَّ تتمة كلام سيبويه في نصّه أعلاه تؤيّدُ الميلَ إلى أنَّه كانَ معنيًا بشغل الوظيفة الاسميّة (المفعول به) في الجملة الفعليّة الواقعة في موضع الخبر، لا بوجود ضميرٍ عائدٍ منها إلى الاسم الذي

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٥٧. وانظر حكمه بقبح ذلك أيضًا: سيبويه، الكتاب، ١: ١٣٦.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ٨١.

(٣) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ١: ١٩٠ب.

يؤدي وظيفة المبتدأ، قالَ سيبويه في تتمة نصّه أعلاه: «وإنَّما حسُنَ أن يُبنى الفعلُ على الاسم حيثُ كانَ مُعمَلاً في المضمَر وشغلتَه به، ولولا ذلك لم يحسُن؛ لأنَّك لم تشغَلهُ بشيء»[1]، إذ علَّل حُسنَ التأليف بأنَّ وظيفةَ المفعول به في الجملة الفعليّة الواقعة خبرًا شُغِلَت بالضمير العائد على الاسم المبتدأ، فانصرَفَ الفعلُ عن طلَب الاسم السابق (زيد) في حيّز جملته. وهذا التعليل، كما يظهرُ لي، مبنيٌّ على نظرية الموضع، إذ لدينا بناء تركيبيٌّ مكوَّنٌ من:

[مبتدأ] + [خبر]

تمثِّلُ الجملةُ المؤلَّفةُ عليه جملةً اسميّة، وقد وقعَ في موضع الخبر جملةٌ فعليّةٌ الفعلُ فيها متعدٍّ إلى مفعول به، والذي وقعَ عليه الفعلُ من حيثُ المعنى هو (زيدٌ) الاسمُ الذي صُدِّرت به الجملةُ، والاسمُ (زيدٌ) جاء مرفوعًا، فثبتَ بلفظه مرفوعًا أنَّه أدى وظيفة المبتدأ، وأنَّ الجملة التي تصدَّرها جملة اسميّةٌ، لكنَّ الذي أدى وظيفة الخبر جملةٌ فعليّة فعلها متعدٍّ فهو يطلُبُ مفعولاً به، والذي يُحسِّنُ تأليف الكلام في رأي سيبويه هو أن تُشغَلَ وظيفةُ المفعول به في حيِّز الجملة الفعليّة الواقعة خبرًا؛ لكي تؤدَّى الوظائفُ الاسميّة اللازمة لتأليف جملةٍ فعليّة فعلُها متعدٍّ إلى مفعولٍ به واحد. ولكي يطمئنَ الفعلُ ولا يبقى متحفِّزًا للالتفات إلى الاسم المصدَّرِ به الكلام (زيد)، وطَلَبه إياه في حيِّز جملته ليؤدي فيها وظيفةَ المفعول به، فتكون الوظائف الاسمية في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة المتكلَّم بها وظائف في حيِّز جملة فعليّة لا وظائف في جملة اسميّة. ولكي تنتظِم مبادئ النظريّة؛ لأنّ الاسم المفرد لا يُمكنُ أن يؤدي أكثرَ من وظيفةٍ اسميةٍ واحدة، فالاسمُ (زيد) لا يُمكنُ أن يؤديَ وظيفة المبتدأ، ووظيفة المفعول به في آنٍ واحد؛ فإذا لُفِظَ بالضمير العائد إلى (زيد)، وأدى

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٨١.

هذا الضميرُ وظيفة المفعول به في تركيب الجملة الواقعة في موضع الخبر حَسُنَ التأليفُ؛ لأنَّه بذلك تزولُ المشكلات التي يُسبِّبُها تركُ المجيء بما يؤدي وظيفة المفعول به في مثل تلك الجمل من وجهة نظر نظرية الموضع. وقد جاء في الكتاب ما يُمكنُ أن يُعدَّ تنظيرًا عامًا في هذا الشأن يدخلُ تحته تعليلُه السابق لحُسْنِ تأليفِ جملةِ (زيدٌ ضربتُه) وما شاكَلَها، قال: «ولا يحسُنُ في الكلام أن يجعل الفعل مبنيًا على الاسم ولا يذكر علامةَ إضمار الأوَّل حتى يخرج من لفظ الإعمال في الأوَّل ومن حال بناء الاسم عليه، ويشغله بغير الأول حتى يمتنع من أن يكونَ يعملُ فيه، ولكنَّه قد يجوزُ في الشعر، وهو ضعيفٌ في الكلام»[1]. فيُفهم من تعبير سيبويه هنا بأنَّ ترك اللفظ بالمفعول به بأنَّه (لا يحسن في الكلام)، و(هو ضعيفٌ في الكلام)، و(لكنَّه قد يجوزُ في الشعر)، أهميةُ شغل موضع المفعول به إلى حدّ أنَّه لا يحسنُ ترك اللفظ بما يؤدي تلك الوظيفة في نحو جملة (زيدٌ ضربتُ) إلا في ضرورة الشعر.

ومما يُمكنُ أن يُستدلَّ به على أهمية موضع المفعول به في البناء التركيبيّ للجملة الفعليّة في العربيّة (المنادى)، والمنصوبُ على (الاختصاص)، وهما عند سيبويه من المنصوب بفعلٍ محذوفٍ لا يُستعمَلُ إظهارُه[2]. فالمنادى والمنصوب على الاختصاص هما العنصرُ الأبرز بينَ عناصر جملتيهما، فهما العنصران اللذان يلزمُ ذِكرُهما من بين بقية العناصر، أي أنهما يُعدّان محورَ التأليف في جملتيهما، وهما معدودان في المفعول به[3]؛ فيؤخذُ من ذلك أهمية وظيفة

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٨٥.

(٢) انظر كلام سيبويه في نصب المنادى بالفعل المتروك إظهارُه: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٩١. وانظر كلامه في أنَّ المنصوب على الاختصاص منصوب بفعلٍ غير مستعمَلٍ إظهارُه: سيبويه، الكتاب، ٢: ٦٦، ٢٣٣.

(٣) انظر في ذلك: سيبويه، الكتاب، ٢: ٦٦، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣.

المفعول به في الجملة الفعليّة، واحتمال كونه موضعًا رئيسًا في البناء التركيبيّ المجرَّد للجملة الفعليّة.

وبالربط بينَ كلِّ ما سبقَ يصعبُ القولُ إنَّ وظيفة المفعول به موضعٌ رئيسٌ في البناء التركيبيِّ المجرّد للجملة الفعليّة في العربيّة؛ لأنَّ الجملة الفعليَّة قد تؤلَّفُ في الحدِّ الأدنى من الكلام من فعل لازمٍ وفاعله، نحو: جاء الحقُّ، وزهقَ الباطلُ، دونَ حاجةٍ إلى عنصرٍ لغويٍّ آخرَ أو وظيفة اسميّة أخرى. كما يصعبُ القولُ إنَّ وظيفةَ المفعول به موضعٌ محتمَل في البناء التركيبيّ المجرّد؛ لأنَّ الفعلَ المتعدّي إلى مفعولٍ به واحد أو أكثر يطلبُ بنفسه المفعولَ به، وعندما لا يُجرِّدُه المتكلِّمُ من إرادة التعدي أثناء تأليف الكلام فإنَّ المفعولَ به موجودٌ في جملته تُلُفِّظَ به أم لم يُتَلَفَّظ به؛ وهذا يُقرِّبُه من وصفه بالموضع الرئيس.

ومن حيثُ التجريدُ، يظهرُ لي أنَّ موضع المفعول به أقربُ إلى الوصف بأنّه موضعٌ محتمَل في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة الفعليّة، أو على أقلّ تقدير هو كالموضع المحتمل؛ لأنَّ الجملة الفعليّة قد تؤلَّفُ من الفعل اللازم وفاعله دون حاجة إلى أي عنصرٍ لغويّ آخر غيرهما كما سبقَ أعلاه. وهذا يعني أنَّ الوظيفة الاسميّة الرئيسة في الجملة الفعليّة هي وظيفة الفاعل، فموضعه مضيء باستمرار في الخريطة النظرية للموضع، ولا بدَّ من ملئه بما يشغلُ وظيفته عند تأليف أي جملة فعليّة. أمَّا المفعول به فإنَّه تتبيّن إضاءتُه عندما يردُ الفعلُ في الكلام المؤلَّف ويكونُ فعلاً متعدّيًا، ولم يطرأ عليه ما يسلبُ منه التعدّي إلى مفعول به، أو يكونُ فعلاً يوصَفُ خارج السياق بأنّه فعلٌ لازمٌ لكنَّه طرأ عليه ما يعدّيه إلى المفعول به عندما دخلَ في تأليف الكلام كهمزة التعدية، أو التضعيف، أو أن يُضمِّنه المتكلِّمُ معنى فعلٍ متعدٍّ، فيثبتُ عندَ النطق بالفعل أنَّ موضع المفعول به سيُشغل في الجملة المؤلَّفة.

ويُلحَظُ أنَّ المفعول به إن عُدَّ موضعًا محتملاً فإنَّه ليس محتملاً بالدرجة

نفسها التي تكونُ عليها المواضعُ المحتملةُ غيره وهي بقية المفاعيل، والمضاف إليه، والتمييز، والتوابع؛ فموضع المفعول به يضيء مباشرة بمجرَّد النطق بالفعل الذي يطلبُه، بخلاف المواضع المحتَمَلة الأخرى التي تضيء عند الحاجة إليها لغرَضٍ ما أثناء التواصُل اللغويّ. ويؤيدُ هذا ما يُفهمُ من تعبير السيرافي عن الاسم الذي يؤدي وظيفة المفعول به بأنّه (كالفضلة في الكلام) أكثر من مرة في شرحه الكتاب، كقوله: «والفاعلُ كيفما تصرَّفت فيه الحالُ فهو الذي يُبنى له الفعلُ، والمفعولُ كالفضلة في الكلام»[1]. فتعبيره عن المفعول به بأنَّه (كالفضلة)، لا (فضلة) يُفهمُ منه أنَّ المفعول به ليس في الدرجة نفسها التي تكونُ عليها الفضلة، وإنَّما هو مُشبَّهٌ بها لاحتمال الاستغناء عنه عندما يكونُ الفعلُ المستعمَل في الجملة الفعليّة فعلاً لازمًا، أو حينَ يُجرَّدُ الفعلُ المتعدّي في الأصل من إرادة التعدي عند تأليف الكلام. وورود التعبير نفسه (كالفضلة) أكثر من مرة يُفيدُ أنَّ التعبير بذلك كان مقصودًا، وأنَّه لم يكن سقط لسان.

وقبلَ أنْ أختِمَ الكلامَ عن المفعول به أودُّ أن أُشير إلى أمر وردَ في الكتاب يدلُّ على وجود الخريطة النظرية للموضع عند سيبويه وأنَّها كانت أحد محرّكات التحليل النحوي لديه؛ فقد ورد في الكتاب ما يُفهمُ منه وجود موضع المفعول به في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة الفعليّة حتّى ولو كان الفعلُ لازمًا، نحو قوله: «ولو قلت: مررتُ بعمرٍو وزيدًا، لكان عربيًا، فكيفَ هذا؟ لأنَّه فعلٌ، والمجرور في موضع مفعولٍ منصوبٍ»[2]. وقوله: «إذا قلتَ: مررتُ بزيدٍ، فكأنَّك قلتَ: مررتُ زيدًا»[3]. وقوله: «لأنَّ الفعلَ إنما يصلُ إلى الاسم بالباء ونحوها،

(١) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المحقَّق، ٢: ٢٧٢. وانظر التعبير نفسه في شرحه، المخطوط، ١: ١٩٤أ.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ٩٤.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ٩٣.

فالفعلُ مع الباء بمنزلة فعلٍ ليس قبلَه حرفُ جرٍّ ولا بعدَه، فصارَ الفعلُ الذي يصلُ بإضافةٍ كالفعل الذي لا يصلُ بإضافة؛ لأنَّ الفعلَ يصلُ بالجرِّ إلى الاسم كما يصلُ غيرُه ناصبًا أو رافعًا»(١). إذ يُفهمُ من هذه النصوص أنَّ موضعَ المفعول به موجودٌ في البناء التركيبيّ المجرَّد للجملة الفعليّة قبلَ تأليف الكلام، بغضِّ النظر عن نوع الفعل المستعمل عند تأليف الجملة الفعليّة، ألازمٌ هو أم متعدٍّ، فموضع المفعول به موجودٌ في البناء التركيبيّ للجملة الفعليّة التي فعلها لازمٌ كوجوده في البناء التركيبيّ للجملة الفعليّة التي فعلها متعدٍّ، ولكنَّ الفعلَ اللازمَ ليست له القدرةُ على بلوغ هذا الموضع بنفسه، وإنما يصلُ إليه بوسائط منها حرفُ الجر، فحرفُ الجرِّ له دورٌ في تنشيط الفعل اللازم ليُمكِنَ استخدام موضع المفعول به في جملته، كما أنَّ له أثرًا ظاهريًا تفسِّرُه نظريّة العامل وهو جرُّ الاسم بعده به؛ لكنَّ هذا الاسمَ المجرور في الظاهر يشغلُ وظيفةَ مفعولٍ به في البناء التركيبيّ المجرَّد للجملة الفعليّة المتكلَّم بها، وهذا الموضع حكمُه النصب؛ لذا كانَ الاسم المجرور (عمرو) في (مررتُ بعمرٍو) في موضع مفعولٍ منصوب، وكانَت الجملة المؤلَّفة (مررتُ بزيدٍ) على بناء تركيبيّ مجرّد من فعلٍ + [فاعل] + [مفعول به] يُفهمُ من التركيب المشبَّه به (مررتُ زيدًا) فعل [فاعل] + [مفعول به]. كما يُفهَمُ من الإتباع بالنصب على موضع ما تعدَّى إليه الفعلُ بحرف الجرّ في (مررتُ بعمرٍو وزيدًا).

وكما يُنشِّطُ حرفُ الجرِّ الفعلَ اللازمَ فيؤهِّله لبلوغ موضع المفعول به واستخدامه في تأليف جملته يُنَشِّطُ الفعلَ المتعدّي فيزيدُ في تعديه إلى مفعولٍ به آخر، يُفهمُ هذا من قول سيبويه في تحليل جملة (صككتُ الحجَرَين أحدَهما بالآخرِ): «فقولُك: (بالآخرِ) ليسَ في موضعِ اسمٍ هو الأوّل، ولكنّه في موضع

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٨٠.

الاسمِ الآخِرِ في قولِكَ: صكَّ الحجرانِ أحدُهما الآخرَ. ولكنَّك أوصلتَ الفعلَ بالباء، كما أنَّ (مررتُ بزيدٍ) الاسمُ منه في موضع اسم منصوب»[1].

ومما يُستدلُّ به على أنَّ موضع المفعول به موجودٌ في الخريطة النظريّة للموضع ما يُفهمُ من كلام سيبويه بأنَّه حينَ يُحذفُ من الكلام حرفُ الجرِّ الذي يصلُ به الفعلُ إلى المفعول به يتطابقُ اللفظُ في الكلام المؤلَّف مع البناء التركيبيِّ المجرّد للجملة الفعليّة، إذ يأخذُ الاسمُ الذي يؤدي وظيفةَ المفعول به حكمَ موضعه وهو النصب، وكان حرف الجر قد منعه من ذلك في الظاهر، يُفهمُ ذلك من عدِّ سيبويه جملاً فعليّةً تعدّى الفعلُ فيها إلى مفعولين أحدهما بنفسه والثاني بحرف جرّ، لكنَّ حرف الجر حُذِفَ فانتصَبَ الاسمُ مفعولاً به ثانيًا في نحو: سمَّيتُهُ زيدًا، وكنيتُ زيدًا أبا عبدالله، وأستغفرُ اللهَ ذَنْبًا، وأمرتُكَ الخيرَ، عدَّها ضمنَ (باب الفاعل الذي يتعدّاه فعلُه إلى مفعولَين)[2] على الرغم من أنَّه يُصرِّحُ بأنَّ الأفعال المذكورة في هذه الجمل ونحوها «أفعالٌ توصَلُ بحروف الإضافة... فلمّا حذفوا حرف الجرّ عمِلَ الفعلُ»[3]، وأنَّ حروف الجرِّ هذه ليست بزائدة، وأنَّ حَذْفَها ونَصْبَ الاسمِ مفعولاً به ثانيًا ليس أكثر في كلامهم من بقائها وجرِّ الاسم بها[4]. فعدُّه (زيدًا)، و(أبا...)، و(ذنبًا)، و(الخيرَ) مفعولاً ثانيًا على الرغم من كلِّ ذلك يُفهمُ منه وجود مواضع المفعول به الثلاثة في البناء التركيبيِّ المجرَّد للجملة الفعليّة في الخريطة النظرية للموضع، وأنَّه لو حصَلَ في ظاهر الكلام المؤلَّف ما يتغيرُ به الحكمُ الظاهريّ للاسم الذي

---

(1) سيبويه، الكتاب، ١: ١٥٧. وانظر تحليله جملاً مُشابهة بالتحليل نفسه: سيبويه، الكتاب، ١: ١٥٣، ١٥٧-١٥٨.

(2) انظر الباب: سيبويه، الكتاب، ١: ٣٧-٣٩.

(3) سيبويه، الكتاب، ١: ٣٨.

(4) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٣٨.

يقعُ في موضع المفعول به ويؤدي وظيفته في الكلام فإنَّ ذلك يزولُ بمجرّد زوال سببه. ويؤيّدُ ذلك ما يُفهمُ من رأي بعض شُرَّاح الكتاب في سبب إدخال الجمل المذكورة أعلاه في باب الفاعل الذي يتعدّاه فعلُه إلى مفعولَين: «ووجهُ دخوله أنَّه لمّا حَذَفَ الحرفَ الذي يصِلُ به إلى الثاني صارَ بمنزلة ما يتعدَّى إلى اثنين»(١).

وقد يُقالُ إنَّ نزعَ الخافض هو عاملُ النصب في الجمل المذكورة أعلاه، والذي يظهرُ لي أنَّ نظريّة الموضع تُقدِّمُ تفسيرًا أدقَ من ذلك، وهو أنَّه حينَ زالَ السببُ الظاهريّ للجرِّ عادَ الاسمُ إلى حُكم موضعه في البناء التركيبيّ المجرَّد للجملة في العربيّة. وكونُ تفسير نظرية الموضع أدقَّ من القول بأنَّ نزع الخافض عاملُ نصب؛ لأنَّ التفسيرَ الذي تُقدِّمه هذه النظريّة يطَّرِدُ، ولا يطَّرِدُ النصب بنزع الخافض. ويؤيّدُ ذلك ما قاله الزجاجيّ في سبب نصب (ذنْب) من (أستغفرُ الله ذنْبًا): «قال بعضُهم: نصب (ذنبًا) بفقدان الخافض، وهذا خطأ؛ لأنَّه لو كانَ فقدانُ الخافضِ ينصِبُ كانَ ينصِبُ في كل حال، وليسَ نجدُ ذلك، كقولك: حسبك بزيدٍ، ثم تقولُ: حسبك زيدٌ، فلو كانَ فقدان الخافض ينصِبُ ما ارتفعَ (زيدٌ)، وإنما ينتصِبُ لأنَّه لمّا ذهَبَ حرفُ الجرّ تعدَّى الفعلُ فعملَ فيه»(٢).

وقبلَ أن أختِمَ هذا المبحث أودُّ أن أُشيرَ إلى بعض الملحوظات:

الأولى: موضع الاسم المجرور بحرف جر:

يبدو لي أنَّ الجر بحرفِ جرٍّ موقعٌ إعرابيٌّ صِرف مرتبطٌ بنظرية العامل والمعمول، وليس وظيفةً اسميَّةً على الرغم من أنَّ الجرَّ بالحرف من خصائص

---

(١) الصفار، شرح كتاب سيبويه، ٢: ٦٧٤.

(٢) أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجيّ، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٦، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، ص١٢٩. وانظر في رد كون النصب بنزع الخافض وأنَّ النصب لا يطَّرِد: الأنباري، أسرار العربيّة، ص٩٠-٩١.

الاسم عند نحاة العربيّة(١). والذي يدفعُ إلى هذا التصوُّر أمورٌ منها أنّ الاسم المجرور بالحرف لا بدَّ أن يكونَ له موضع/ وظيفة اسميّة لها حكمٌ إعرابيٌّ آخر غير الجر الظاهر بالحرف(٢). وقد يؤلِّفُ حرفُ الجرّ مع الاسم المجرور به وحدةً لغويّة تؤدي وظيفةً اسميّة ما، وقد يؤدي الاسم المجرور في الظاهر الوظيفةَ الاسمية وحده(٣).

كما يدفعُ إلى ذلك أنَّه إذا حُذفَ حرفُ الجر من الكلام ذهبَ أثرُه الظاهريُّ(٤)، وأخذَ الاسمُ حكمَ الوظيفة الاسميّة التي يؤديها في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة، يُمكنُ أن يُفهمَ هذا من كلام الخليل الذي نقله عنه

---

(١) انظر: المبرد، المقتضب، ١: ٣، ابن السرّاج، الأصول، ١: ٣٧، ابن جني، اللمع، ص٤٥، أبو الحسين بن أحمد بن فارس بن زكريا الرازيّ، الصّاحبيّ في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق عمر فاروق الطبّاع، مكتبة المعارف، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، ص٨٤، الأنباري، أسرار العربيَّة، ٢٧، الزمخشري، المفصّل، ٣٤، الحريري، شرح ملحة الإعراب، ص ٦٥، ابن يعيش، شرح المفصَّل، ٤: ١٢٧،١٠.

(٢) انظر في ذلك: الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الأول، ١: ٢٠٠.

(٣) انظر في ذلك: سيبويه، الكتاب، ١: ٩٤، ١٥٧، ١٥٨، ٢: ٨٨، ٩٠، ٢٨٢، ٣١٥-٣١٦، ٣١٧، ٣: ٩١. وانظر: خالد بن عبدالله الأزهري، موصِل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تحقيق عبدالكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ص٧٥-٨٠.

(٤) هذا في الغالب، وقد يُحذفُ حرفُ الجرّ ويبقى أثرُه كما في القسَم وعلَّله سيبويه بكثرة الاستعمال، انظر: سيبويه، الكتاب، ٣: ٤٩٨، وحرف الجر المحذوف في القسَم مع بقاء أثره منويٌّ، عند سيبويه، على الرغم من عدم ذكره، وسيبويه مع ذلك يذكرُ أنَّه إذا حُذِفَ حرف الجر من المُقسَم به نُصِبَ المُقسَمُ به، وذلك لأنَّ القسم يكونُ بجملةٍ فعليّة الفعلُ فيها محذوف، انظر في ذلك ما نقله سيبويه عن الخليل، سيبويه، الكتاب، ٣: ٤٩٧. وقد أنكرَ بعضُ النحاة أن يعمَلَ حرفُ الجر عندَ حذفه إلا أن يُعوَّضَ عنه، انظر في ذلك: المبرّد، المقتضب، ٢: ٣٣٦، ٣٤٨. فيُفهمُ من هذا كله أنَّ الجرَّ بالحرف أمرٌ ظاهريّ (لفظيّ) تُفسِّرُه نظرية العامل، وليسَ موضعًا/ وظيفةً اسميّة موجودة في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة في العربيّة.

سيبويه، قال: «وسألتُ الخليلَ عن قوله جلّ ذِكْرُه: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾(١)، فقالَ: إنما هو على حذف اللام، كأنّه قالَ: ولأنَّ هذه أمتُكم أمةً واحدةً وأنا ربُّكم فاتقون. وقال: ونظيرُها ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾(٢)؛ لأنَّه إنما هو: لذلك فليعبدوا، فإن حذفت اللام من (أنَّ) فهو نصبٌ، كما أنَّك لو حذَفتَ اللامَ من (لإيلافِ) كان نصبًا. هذا قولُ الخليل»(٣). إذ يُفهمُ من قوله: «فإن حذفت اللام من (أنَّ) فهو نصبٌ، كما أنَّك لو حذَفتَ اللامَ من (لإيلافِ) كان نصبًا» أنّه بحذف حرف الجر يذهبُ أثرُه الظاهريّ على الاسم المجرور به ويأخذُ الاسمُ حكمَ الموضع الذي هو فيه. وقد صرَّح بذلك الرضي فقال: «فإن سقَطَ الحرفُ ظهرَ الإعرابُ المحلّيُّ في هذه الفضلة، نحو: اللهَ لأفعلَنَّ»(٤). يعني أنَّ الاسم المجرور بحرف القسم، وهو من حروف الجر، عاد إلى حكم موضعه عندما حذف حرف الجرّ؛ لأنَّ المقسَم به اسمٌ واقعٌ في جملة فعليّة فعلُها محذوف(٥). ولو كانَ الجرُّ بحرف الجرِّ وظيفةً اسميّة في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة في العربية لما تغيَّرت هذه الوظيفةُ بحذف حرف الجرّ من الكلام؛ كما لا تتغير الوظائف الاسميّة في الجملة الفعليّة مثلاً عن حالها عند حذف الفعل، فالمفعول به يبقى مفعولاً به، والمفعول المطلق يبقى مفعولاً مطلقًا على الرغم من حذف الفعل في بعض الجمل.

وعلى الرغم من أنَّ الجر بحرف الجرِّ ليس (موضعًا/ وظيفةً اسمية) في

---

(١) المؤمنون: ٥٢.

(٢) قريش: ١.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٣: ١٢٦-١٢٧. وانظر ما يُفهمُ منه عودة حكم المفعول به (النصب) إذا حُذِفَ حرف الجرّ الذي يجرُّه في الظاهر: سيبويه، الكتاب، ٣: ٤٩٧، ٤: ١٠، ١٩. وانظر تصريح المبرّد بذلك: المبرّد، المقتضب، ٢: ٣٢١، ٣٤٢، ٤: ٣٣٠.

(٤) الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الأول، ١: ٥١.

(٥) انظر: سيبويه، الكتاب، ٣: ٤٩٧.

البناء التركيبيّ المجرّد للجملة في العربيّة فإنَّ حرف الجرّ يؤدي وظيفةً مهمّة في تأليف الكلام على البناء التركيبيّ، إذ يُساعدُ الفعلَ اللازمَ على الوصولِ إلى موضع المفعول به الموجود في البناء التركيبيّ المجرّد لكلّ جملةٍ فعليّةٍ، واستعمال هذا الموضع في تأليف الكلام، كما يُساعدُ الفعلَ المتعدّي إلى مفعولٍ به واحد على الوصول إلى موضع المفعول به الثاني، وهكذا. يُفهمُ ذلك من قول سيبويه في تعدي الفعل اللازم إلى المفعول به بحرف جر: «وذاك لأنَّ الفعلَ إنما يصلُ إلى الاسم بالباء ونحوها، فالفعلُ مع الباء بمنزلة فعلٍ ليسَ قبلَهُ حرف جرٍّ ولا بعده، فصارَ الفعلُ الذي يصلُ بإضافةٍ كالفعل الذي لا يصلِ بإضافة؛ لأنَّ الفعلَ يصلُ إلى الاسم بحرف الجر كما يصلُ غيرُه ناصبًا أو رافعًا»[1]. وقوله في تعدية الفعل إلى مفعول به ثانٍ بحرف الجر في (أحزنتُ قومَك بعضَهم على بعض) و(أبكيتُ قومَك بعضَهم على بعض: «فإنّما أوصلَت الفعلَ إلى الاسم بحرف جرٍّ، والكلامُ في موضع اسمٍ منصوبٍ، كما تقولُ: مررتُ على زيدٍ، ومعناه: مررتُ زيدًا»[2].

كما يُفهمُ ذلك من إشارة سيبويه المجمَلَة في (باب الجر) إلى أنَّ حرف الجرّ الذي يتعدّى به الفعلُ يُضيفُ الفعلَ إلى الاسم[3]، وفسَّرَ السيرافي كلام سيبويه فقال: «ومعنى هذا أنَّ حروف الجرّ تصرفُ الفعلَ التي هي صلته إلى الاسم المجرور بها، ومعنى إضافتها الفعلَ ضمّها إياه وإيصاله إلى الاسم، كقولك: رغبتُ في زيدٍ، وقمت إلى عمرو، فـ(في) أوصلت إلى زيدٍ الرغبةَ، و(إلى) أوصلت القيامَ إلى عمرو»[4]. فحرفُ الجرّ الذي يصلُ به الفعلُ إلى

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٨٠.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ١٥٨.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٤٢١.

(٤) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٢: ١٤١ب.

موضع المفعول به وظيفتُه كوظيفة همزة التعدية في ذلك، وهو ما يُفهمُ من قول سيبويه في تحليل (دفعتُ الناسَ بعضَهم ببعض): «وعلى ذلك قولُك: دفعتُ الناسَ بعضَهم ببعض، على قولك: دفعَ الناسُ بعضُهم بعضًا. ودخولُ الباء ههنا بمنزلة قولك: ألزمتُ، كأنَّك قلتَ في التمثيل: أدفَعْتُ. كما أنَّك تقولُ: ذهبتَ به من عندنا، وأذهبتَه من عندنا، وأخرجتَه معك، وخرجتَ به معك»[1]. إذ جعلَ تعدي الفعل بحرف جرٍّ إلى المفعول به كتعديه بهمزة التعدية.

وقد اقترحَ أبو أوس إبراهيم الشمسان (أستاذي المشرف على بحثي هذا) في دراسة له تسميةَ كلِّ ما تعدى الفعلُ إليه بحرف جرٍّ (مفعولاً)، وخصَّ هذه المفعوليّة بحرف الجر الذي تعدّى به الفعلُ، فسمّى مدخولَ (إلى) المفعولَ إليه، ومدخولَ (الباء) المفعولَ به، ومدخولَ (عن) المفعولَ عنه، ومدخولَ (على) المفعولَ عليه، ومدخولَ (في) المفعولَ فيه، ومدخولَ (اللام) المفعول له... إلخ[2]. وهذا الاقتراحُ يؤيّدُ القولَ إنَّ الجر بحرف جرٍّ ليس (موضعًا/ وظيفةً اسمية)، بل هو موقعٌ إعرابيٌّ صِرف، والاسم المجرور بحرف جرٍّ يؤدي وظيفةً اسميّة موجودة في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة في العربيّة لها حكمٌ إعرابيٌّ آخر غير الجرّ الظاهري بحرف الجر.

الثانية: الظرف ونظريّة الموضع:

سبق القولُ إنَّ الظرفَ موضعٌ محتملٌ في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة في العربيّة، وأودُّ أن أُشيرَ هنا إلى أمرٍ مهمٍّ في تفسير معنى الظرف تفسيرًا مبنيًا على وجهة نظر هذا البحث.

هناك كلماتٌ تحملُ دلالةً معجميّةً على ظرفية زمانية أو مكانية، فهي تتضمّن هذه الدلالة قبلَ أن تدخلَ في التركيب، كالأسماء الموضوعة للدلالة

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ١٥٣.

(٢) انظر: أبو أوس إبراهيم الشمسان، الفعلُ في القرآن الكريم، ص٢٥٣.

على الأماكن والأزمنة[1]، والأسماء المشتقّة الدالة على مكان أو زمان، وقد تُسمَّى هذه الكلماتُ ظروفًا[2]، فهل المراد بالظرف في نظرية الموضع هذه الأسماء الدالة معجميًّا على ظرفيّةٍ زمانيةٍ أو مكانيّة؟ أم المراد بالظرف (الموضع/ الوظيفة الاسميّة) التي لها مكانٌ مُفتَرَضٌ في البناء التركيبيّ المجرَّد للجملة العربيّة في الخريطة النظريّة للموضع، وهذا الموضعُ يُملأ بما يؤدي وظيفته من الكلمات المناسبة لذلك؟

يُعدُّ الظرف من وجهة نظر هذا البحث، وهي وجهة نظرٍ نحويّة تركيبيّة، موضعًا/ وظيفةً اسميّة في البناء التركيبيّ المجرَّد للجملة في العربيّة، ويستدعي هذا الموضعُ في الأصل سمةً في الاسم الواقع فيه هي الدلالة على ظرفيّةٍ زمانية أو مكانيّة. أمّا الأسماء التي تحمل في ذاتها دلالةً معجميّةً على الظرفية قبلَ دخولها في التركيب فهي أسماء كبقية الأسماء لا تتبيَّنُ الوظيفة الاسميّة التركيبيّة التي تؤديها إلا عندَ دخولها في التركيب، فقد يؤدي اسمٌ دالٌّ على الظرفية معجميًا وظيفةً اسميَّة غير الظرف، كأن يقع فاعلاً، أو مفعولاً، أو مبتدأ، أو مضافًا إليه... إلخ. يُفهمُ ذلك كلُّه من عدة نصوصٍ جاءت في الكتاب، إذ يُفهمُ كونُ الظرف موضعًا/ وظيفةً اسميّة في البناء التركيبيّ المجرَّد للجملة في العربيّة بغضِّ الطرف عن الاسم الواقع فيه من المقارنة التي يوردها سيبويه بين تابع المنادى المبنيّ وتابع الظرف المبنيّ في مناقشته شيخَه الخليل، وجواب الخليل عن ذلك، قال: «وزعَمَ الخليلُ رحمه الله أنَّهم نصَبوا المضاف نحو: يا عبدَالله، ويا أخانا، والنكرةَ حين قالوا: يا رجلاً صالحًا، حينَ طالَ الكلامُ، كما نصَبوا: هو قبلَك، وهو بعدَك. ورفعوا المفردَ كما رفعوا (قبلُ)

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٤١٨.

(٢) انظر إطلاق مصطلح (ظرف) على مثل هذه الكلمات: سيبويه، الكتاب، ١: ١٠٤، ٤١٩.

و(بعدُ)، وموضعهما واحدٌ، وذلك قولك: يا زيدُ، ويا عمرُو. وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في (قبلُ). قُلتُ: أرأيتَ قولَهم: يا زيدُ الطويلَ، علامَ نصبوا (الطويل)؟ قالَ: نُصِبَ لأنَّه صفةٌ لمنصوب. وقالَ: وإن شئتَ كانَ نصبًا على (أعني). فقلتُ: أرأيتَ الرفعَ على أيِّ شيءٍ هو إذا قال: يا زيدُ الطويلُ؟ قالَ: هو صفةٌ لمرفوع. قلتُ: ألَستَ قد زعَمتَ أنَّ هذا المرفوع في موضع نصْبٍ، فلِمَ لا يكونُ كقوله: لقيتُه أمسِ الأحدثَ؟ قالَ: من قِبَلِ أنَّ كلَّ اسمٍ مفردٍ في النداء مرفوعٌ أبدًا، وليسَ كلّ اسمٍ في موضعِ (أمسِ) يكونُ مجرورًا، فلمّا اطَّرَدَ الرفعُ في كلِّ مفردٍ في النداء صارَ عندَهم بمنزلة ما يرتفعُ بالابتداء أو بالفعل، فجعلوا وصفَه إذا كانَ مفردًا بمنزلته»[1]. إذ يُفهمُ من هذا النص أنَّ الظرفَ موضعٌ في البناء التركيبيّ المجرَّد للجملة، له حكمٌ خاصٌّ به كالمنادى، وقد وقعَ في موضع الظرف عند تأليف جملة (لقيتُه أمسِ الأحدثَ) اسمٌ مبنيٌّ دالٌّ على الظرفيّة الزمانية، وتسبَّب بناءُ هذا الاسمِ في عدمِ أخذِه حكمَ الموضعِ الذي يؤدي وظيفتَه وهو النصب، لكنَّ ذلك لم يمنع أن يتبعه الاسمُ الواقع نعتًا له في حكم موضعه (النصب)، لا أن يتبع لفظَ الاسمِ (أمسِ) في علامة بنائه. كما يُفهمُ من قول الخليل: «وليسَ كلّ اسمٍ في موضِعِ (أمسِ) يكونُ مجرورًا» أنَّ الظرفَ موضِعٌ في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة كما أنَّ الفاعل موضع، والمفعول به موضع... إلخ. وهذا الموضعُ، من حيثُ التجريد، يُمكنُ أن يؤدي وظيفتَه كلُّ ما يصلحُ للوقوع فيه عند تأليف الكلام، كما أنَّ هذا الموضعَ له حكمٌ خاصٌّ به يأخذُه الاسمُ المعرَبُ الواقعُ فيه، فإذا وقعَ في هذا الموضعِ اسمٌ مبنيٌّ فهذا البناء مرتبطٌ بالاسم نفسه لا بالموضع، وهو (أي بناء الاسم الواقع في موضع الظرف) أمرٌ غيرُ مُطَّرِد، بل هو مرتبطٌ بأسماء معيّنة مبنيّة دائمًا،

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٨٢-١٨٣.

وهذا خلاف بناء الاسم المفرد المعرفة في النداء، إذ بناؤه أمرٌ اطَّرَد استعمالُه في كلام العرب، على الرغم من أنَّ هذا البناء مخالفٌ لحكم موضع المنادى وهو النصبُ، فكانَ هذا الاطِّراد مسوِّغًا لأنْ يُتبَعَ الاسمُ المنادى على اللفظ أو على الموضع في تعليل الخليل.

وهذا الكلامُ يُذكِّرُنا من جديد بمسارَي التحليل في كتاب سيبويه: مسار البناء النظريّ التركيبيّ المجرَّد، ومسار الكلام المؤلَّف المنطوق به، وإفادة سيبويه من كلِّ مسارٍ منهما في تفسير الآخر أثناء التحليل. كما أنَّه يُعطينا دليلاً جديدًا على أنَّ نظريةَ الموضع كانت حاضرةً في تحليل نصوص العربيّة في كتاب سيبويه.

ويُفهمُ تفريقُ سيبويه بين الظرف (الموضع/ الوظيفة الاسميّة) في البناء التركيبيّ المجرَّد، و(الظرف/ الاسم الذي يدلُّ على الظرفية معجميًا) من عدة نصوصٍ وردت في الكتاب، منها قوله: «و(اليومُ) و(الظروفُ) بمنزلة زيدٍ وعبدِ الله إذا لم يكنَّ ظروفًا»[1]. فهو يستعملُ كلمة (الظروف) في النصِّ نفسه مرةً بمعنى الأسماء التي تدلُّ معجميًا على الظرفية نحو كلمة (اليوم) التي عطف عليها كلمة الظروف، وأخرى بمعنى الموضع/ الوظيفة الاسميّة في البناء التركيبيّ للجملة. ويُمكنُ إعادة صياغة ما يُفهمُ من نصِّ سيبويه أعلاه كما يلي: (إذا لم تقع الأسماء الدالة معجميًا على زمانٍ أو مكانٍ في موضع الظرف في البناء التركيبيّ للجملة وتؤدي وظيفتَه فهيَ بمنزلة غيرها من الأسماء نحو زيدٍ وعبدِ الله في أداء وظائف اسميّة غير وظيفة الظرف في تركيب الجملة).

ويؤيّدُ ذلك أيضًا ما يُفهمُ من قول سيبويه بعدَ أن عدَّ أسماء تدلُّ على الظرفيّة المكانيّة: «وتكونُ ظروفًا كما وصفتُ لك، وتكونُ أسماء كقولك: هو ناحيةُ الدارِ، إذا أردتَ الناحية بعينها»[2]. وقوله عن يوم الجمعة إنّه «يكونُ

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ١٠٤.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ٤١١.

ظرفًا وغيرَ ظرف»[1]. فتعبير سيبويه عن الكلمة نفسها بأنَّها (تكونُ ظرفًا وغير ظرف) على الرغم من أنَّ الكلمة المعنيَّةَ لا تفقدُ دلالتها المعجميّة على الزمان أو المكان في الحالين يؤيّدُ الفهمَ بأنَّ معنى (تكونُ ظرفًا) أي تؤدي وظيفة الظرف في البناء التركيبيّ للجملة، ومعنى (غير ظرف) أي تؤدي وظيفةً اسميةً أخرى في تركيب الجملة غير وظيفة الظرف، مع أنَّ الكلمة هي هي.

ومما يؤيّدُ الفهمَ بأنَّ استعمال مصطلح (الظرف) في الكتاب قد يعني الوظيفة الاسميّة، وقد يعني نوعا من الاسم يدلُّ معجميًا على الظرفية الزمانيّة أو المكانيّة ما عُبِّرَ عنه في الكتاب بـ(تمكّن الظروف في الأسماء)، قال: «واعلَم أنَّ الظروفَ بعضُها أشدُّ تمكُّنًا من بعضٍ في الأسماء... وأمّا الخَلْفُ والأمامُ والتحت فهنَّ أقلُّ استعمالاً في الكلام أن تُجعلَ أسماءً، وقد جاءت على ذلك في الكلام والأشعار»[2]. فمعنى (الظروف) في هذا النصّ: الأسماء الدلالة معجميًا على زمان أو مكان، ومعنى (التَّمكنُ في الأسماء): إمكانيّة وقوع الاسم الدال معجميًا على زمانٍ أو مكانٍ في مواضع أخرى غير موضع الظرف في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة، وأداءً وظائفها الاسمية عند تأليف الكلام، كوظيفة الفاعل، أو المفعول به، أو المبتدأ... إلخ، لا أنَّ الكلمة الدَّالة معجميًا على زمان أو مكان ليست باسمٍ. ويؤيدُ هذا أنَّ سيبويه لا يُخرِجُ الأسماء الدالة معجميًا على زمانٍ أو مكانٍ من قسم الاسم في القسمة الثلاثية للكلم مهما كانت الوظيفة الاسميّة التي تؤديها في تركيب الجملة، فقد قالَ بعدَ أن عدَّ أسماء دالة معجميًا على زمانٍ أو مكان: «وهذه الظروفُ أسماءٌ، ولكنَّها

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٨٥. وانظر كلامه عن أسماء أخرى تدلُّ على الظرفية الزمانيّة بأنها قد تؤدي وظيفة الظرف وقد تؤدي وظيفةً أخرى غير الظرف: سيبويه، الكتاب، ١: ٤١٨.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ٤١١.

صارت مواضعَ للأشياء»[١].

كما يؤيِّدُ أنَّ معنى (تمكُّن الظرف في الاسميّة) إمكانية وقوع الاسم الدال معجميًا على زمانٍ أو مكان في مواضع أخرى غير موضع الظرف في البناء التركيبيِّ المجرّد للجملة، وأداء وظائفها الاسمية عند تأليف الكلام قول سيبويه: «واعلَم أنَّ ظروف الدهر أشدُّ تمكُّنًا في الأسماء؛ لأنَّها تكونُ فاعلةً ومفعولةً، تقولُ: أهلكَ الليلُ والنهارُ، واستوفيتَ أيامَك. فأُجريَ الدهرُ هذا المجرى، فأَجْرِ الأشياء كما أجروها»[٢].

فالحديثُ عن (تمكُّن الظروف في الاسميّة) حديثٌ عن أسماء تدلُّ معجميًا على ظرفية زمانيّة أو مكانيّة، فغلَبَ عليها أن تقع في موضع الظرف في البناء التركيبيِّ المجرّد للجملة، وأن تؤدي وظيفته في الكلام المؤلَّف؛ لأنَّ دلالة هذه الأسماء على الظرفية سمة تلائمُ موضع الظرف، وليسَ حديثًا عن موضع الظرف في البناء التركيبيِّ المجرَّد؛ لأنَّ موضع الظرف لا يقع في موضع الفاعل، أو المفعول به، أو المبتدأ ... إلخ، بل الاسمُ الدّالّ معجميًا على ظرفية زمانية أو مكانية هو الذي يُمكنُ أن يقع في أحد هذه المواضع الاسميّة في البناء التركيبيِّ المجرّد للجملة، ويؤدي وظائفها في الكلام المؤلَّف، كما يمكنُ أن يقع في موضع الظرف ويؤدي وظيفته.

وخلاصةُ القول أنَّ هذا البحث يُفرِّقُ بين ما يُسمّى بـ(الظرف) من الأسماء التي تدلُّ معجميًا على ظرفيّة زمانيّة أو مكانيّة، و(الظرف) الموضع/ الوظيفة الاسميّة في البناء التركيبيِّ المجرَّد للجملة في العربيّة.

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٤٢٠.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ٤١٩. وانظر في ذلك كلامه عن (سحر) وتمكُّنه في المواضع: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٢٥، ٢٢٦.

الثالثة: أهميةُ المواضع المحتملة:

وصفُ موضعٍ ما في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة بأنّه موضع محتمل لا يعني أنَّ هذا الموضعَ لا أهميَّة له في تأليف الكلام، بل وجود الموضع المحتمل في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة في العربية يُتيحُ للمُرسِل الفرصةَ بأن يوصلَ مُرادَه إلى المستقبِل بأوضح صورةٍ ممكنة بما يؤلِّفُه من الكلام، فهو كلما شعر بالحاجة إلى استعمال موضع محتملٍ ما ملأه بما يؤدي وظيفته في الكلام المؤلَّف فزاد في توضيح مراده. وقد أشار سيبويه في كتابه إلى أدوارٍ دلاليّة مختلفة تقومُ بها العناصر اللغوية التي تؤدي وظائف اسميّة محتملة في تركيب الجملة عند تأليف الكلام[1]. وقد أجابَ السيرافي عن تساؤلٍ مفترَضٍ جوابًا يُفهمُ منه أهمية العناصر اللغويّة التي تؤدي وظائف محتملة في تركيب الجملة أثناء كلامه عن جملة (هذا عبدُ اللهِ منطلقًا)، فقال: «فإنْ قالَ قائلٌ: إذا استغنى الابتداء بخبَره في قولك هذا فما الذي يضطرُّ إلى ذِكْرِ ما ليسَ بابتداء ولا خبر وإنما هو حال، والحالُ مُستَغنى عنها؟ قيلَ له: قد يتَّصلُ بالاسمِ والخبر ما ليسَ باسمٍ ولا خبر، ولا يتمُّ الكلامُ إلا به»[2].

الرابعة: في تقسيم مقترح للمواضع المحتملة:

يُلحَظُ أنَّ المواضعَ المحتمَلَة قد تُقسَّم إلى قسمين من حيثُ تكرُّر ورودها في البناء التركيبيّ المجرَّد، فمنها ما يتكرَّر وروده بعد كلِّ موضعٍ/ وظيفة

---

(١) انظر، على سبيل المثال، كلامه في أنَّ التمييز يأتي للتبيين: سيبويه، الكتاب، ٢: ١٧٢-١٧٣. وأنَّ النعت يزول به اللبس ويتبيَّنُ به المراد: سيبويه، الكتاب، ١: ٤٨، ٨٨، ٢: ٤١٣، أو يُرادُ به إبرازُ صفة مدحٍ في المنعوت: سيبويه، الكتاب، ٢: ١٣. وأنَّ البدلَ يتبيَّن به المراد: سيبويه، الكتاب، ١: ١٥١، أو يستدرك به المتكلِّمُ خطأ وقع فيه: سيبويه، الكتاب، ٢: ١٦. وأنَّ العطف بالحرف يكونُ لمعانٍ منها: الإشراك، أو الشك...إلخ: سيبويه، الكتاب، ١: ٤٤٠.

(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٢: ١٩٤أ.

اسميّة وهي مواضع المضاف إليه، والتمييز، والتوابع الخمسة. ومنها ما لا يتكرَّر بعدَ كلّ موضع وهي بقية المواضع المحتَمَلة. ويبدو أنَّ تكرُّر المواضع المذكورة بعد كلِّ موضع يعني أنَّ ارتباط المواضع المتكرِّرة يكونُ بالموضع الذي تأتي بعده، وهذا الموضعٍ يربطها برابط الجملة، وأنَّ ارتباط المواضع المحتملَة التي لا تتكرَّر بعد كلّ موضع يكونُ برابط الجملة مباشرة كالمواضع الرئيسة.

٣- الرتبة الأصلية للمواضع(١)

(١) من أبرز الدراسات التي وقفت عليها للرتبة دراسة لعزام محمد ذيب إشريّدة، عنوانها: (دور الرتبة في الظاهرة النحوية) صدرت عن دار الفرقان، عمّان، ط ١، ٢٠٠٤م. وعرَّف الباحثُ الرتبةَ في دراسته هذه بقوله: «الرتبة اصطلاحًا: الموقعُ الأصليّ الذي يجبُ أن تتخذه الوظيفة النحوية بالنسبة للوظائف الأخرى المرتبطة بها بعلاقة نحوية تركيبية، فهي (الرتبة) وصفٌ لمواقع الكلمات في التركيب». [دور الرتبة، ص١٣]. و"المقصود بالوظيفة النحوية هو المعنى النحوي الذي تؤديه الكلمة، والنابع من علاقتها بغيرها من الكلمات داخل التركيب" [دور الرتبة، ص٢٢]. وقد أخذ الباحث يتكلَّم عن رتبة الكلمة في الكلام المؤلَّف لا عن رتبة الوظيفة النحوية عندما تكلَّم عن وجود رتبة محفوظة ورتبة غير محفوظة [انظر: دور الرتبة، ص ١٥، ١٦]، وعدَّ من أمثلة الرتبة (غير المحفوظة) رتبة المبتدأ والخبر [انظر: دور الرتبة، ص١٦]. ودراسة أخرى لحسين رفعت حسين، عنوانها: (الموقعية في النحو العربي، دراسة سياقية) صدرت عن عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م والدراسة أطروحة قُدِّمت لنيل درجة الدكتوراه، واشرف عليها تمام حسان [انظر: الموقعية، صدر الكتاب بعد صورة صفحة الغلاف، وص٦]. والدراسة دراسة في رتبة الكلمة بين الكلمات التي تشترك معها في تركيب الجملة في الكلام المؤلَّف، فالرتبة كما يُعرِّفها: «المقصود بالرتبة أن يكون للكلمة موقعٌ معلومٌ بالنسبة لصاحبتها، كأن تأتي سابقةً لها أو لا حقة، فإذا كان هذا الموقع ثابتًا سُمِّيت الرتبة محفوظة، وإذا كان الموقع عُرضةً للتغيير سُمّيت غير محفوظة» [الموقعية، ص ٢١، ٩١]، وهو ينقل تعريف الرتبة من أستاذه تمام حسان كما صرّح بذلك. [وانظر: حسان، تمّام، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط ٣، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، ص٢٠٧ وما بعدها]، والرتبة بالمعنى الذي يدرسه حسين رفعت مختلفة عن الرتبة التي أدرسها في بحثي هذا: فهو يدرسُ رتبة الكلمة بين الكلمات المختلفة في تركيب الجملة، أمَّا أنا فأدرسُ الرتبة الأصليَّة بين المواضع/ الوظائف الاسمية في البناء التركيبيّ المجرَّد للجملة (أعني الرتبة بين المواضع نفسها قبل ملئها بما يؤدي وظائفها في الكلام المؤلَّف المنطوق به). والرتبة المحفوظة وغير المحفوظة في دراسة حسين رفعت معناها مُختلف عن الرتبة الأصلية للموضع في=

سبق القول إنَّ للمواضع/ الوظائف الاسمية رتبةً أصليَّةً في البناء التركيبيّ المجرَّد للجملة في الخريطة المفتَرَضَة لنظرية الموضع[1]. وقد بُني هذا القول على ما صرَّح به صاحبُ الكتاب بأنَّ تقديم المبتدأ على الخبر في الجملة الاسمية، وتقديم الفاعل على المفعول به في الجملة الفعلية هو الحدُّ؛ أي الأصل. وأعني بالرتبة الأصلية هنا المكان الذي يقعُ فيه الموضع/ الوظيفة الاسمية في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة في العربية قبلَ تأليف الكلام من دون نظر إلى احتمال تقديم ما يؤدي وظيفته في الكلام أو تأخيره عند تأليف الجملة المتكلَّم بها.

وكما بُني المبدأ الذي يقولُ بوجود رتبةٍ أصلية للوظائف الاسمية في البناء التركيبي المجرَّد للجملة العربية في نظرية الموضع على التصريح بأنَّ اسمًا ما يؤدي وظيفةً اسميةً ما رُتبته في الأصل التقديمُ على اسمٍ آخر يؤدي وظيفةً

= دراستي، فمعنى الرتبة المحفوظة وغير المحفوظة عنده «أن يكونَ للكلمة المعيَّنة رُتبة التقدُّم الدائم أو التأخُّر الدائم عن صاحبتها في الجملة أو التركيب؛ فتكون الرتبة بين هذه الكلمة وصاحبتها رتبة محفوظة. وقد يكونُ للكلمة المعيَّنة التقدُّم أحيانًا والتأخُّر أحيانًا أخرى عن صاحبتها فتكون الرتبة بين هذه الكلمة وصاحبتها رتبة غير محفوظة» [الموقعية، ص٩٢. وانظر مسائل الرتبة المحفوظة ومنها أنَّ أدوات الاستفهام لها صدارة الكلام وهي (رتبة محفوظة): ص ص٩٧-١٠٧، وانظر مسائل الرتبة غير المحفوظة، ومنها الرتبة بين المبتدأ والخبر، وخبر (كان) واسمها، والمفاعيل في باب (ظنّ) وأخواتها، والمفعول به وفِعْله، والمخصوص بالمدح أو الذم ونعم وبئس: ص ص ١٢٦-١٣٢]. أمَّا الرتبة الأصلية في بحثي هذا فمعناها ما يُمكنُ وصفه بأنَّه الرتبة الأولَى بين المواضع/ الوظائف الاسمية في البناء التركيبيّ المجرَّد للجملة في العربية قبل تأليف الكلام دونَ النظر إلى احتمال التقديم والتأخير بين هذه المواضع عند تأليف الكلام.

(١) انظر المبدأ القائل إنَّ للموضع رُتبة أصليةً في البناء التركيبي المجرّد للجملة في مبادئ النظرية.

اسمية أخرى في تأليف الجملة التي وردا فيها، يُمكنُ أنْ يُفهمَ هذا المبدأ أيضًا من النصوص التي يذكرُ فيها صاحبُ الكتاب أنَّ هناك تقديمًا أو تأخيرًا حصلَ، أو قد يحصُل، أو لا يصِّحُّ أن يحصُل عند تأليف الكلام بين العناصر التي تؤدي وظائفَ اسميةً في البناء التركيبي المجرَّد للجملة، كقوله: «قولك: ضربَ عبدُ الله زيدًا، فعبدُ الله ارتفعَ ههنا كما ارتفع في (ذَهَبَ)، وشَغَلتَ (ضَرَبَ) به كما شَغَلتَ به (ذَهَبَ)، وانتصَبَ زيدٌ لأنَّه مفعولٌ تعدّى إليه فعلُ الفاعل. فإنْ قدَّمتَ المفعولَ وأخَّرتَ الفاعلَ جرى اللفظُ كما جرى في الأوَّل، وذلك قولك: ضَربَ زيدًا عبدُ الله»[1]. وقوله: «تقولُ: كانَ عبدُ الله أخاك... وإنْ شئتَ قلت: كان أخاك عبدُ الله، فقدَّمتَ، وأخَّرت، كما فعلتَ ذلك في (ضربَ)؛ لأنَّه فعلٌ مثله، وحالُ التقديم والتأخير فيه كحاله في (ضربَ)»[2]. وقولُه في (إنّ) و(ما) الحجازية: «لم يجز فيهما التقديم والتأخير»[3]؛ أي تقديم الخبر فيهما على الاسم. فالحديثُ عن أنَّ هناك (تقديمًا) أو (تأخيرًا) يُفيدُ أنَّ هناك رُتبةً مُعيّنةً سابقة (هي التي أُعبِّرُ عنها هنا بأنّها الرتبة الأصلية) وأنَّ هذه الحركة تقديمًا وتأخيرًا تحصل بتحرُّك بعض المواضع من رتبتها الأصلية إلى رُتبة أخرى[4].

وفي هذا الجزء من البحث أُحاولُ أن أُعيد رسمَ الرتبة الأصليّة بين الوظائف الاسميّة في البناء التركيبي المجرَّد للجملة العربية كما هو في الخريطة المفتَرَضَة للموضع، من دون بحثٍ في التفصيلات التي تحدَّثَ عنها

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٣٤.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ٤٥.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣١٧.

(٤) انظر نصوصًا أخرى لتقديم عناصر تؤدي وظائف اسمية في تركيب الجملة أو تأخيرها يُفهمُ منها ما ذُكِر أعلاه: سيبويه، الكتاب، ١: ٤٢، ٤٧، ٤٨، ٥٥، ٥٦، ٥٩، ٦١، ٧٨، ٨٣، ٩٥-٩٦، ٩٨، ١٢٢، ٢٠٣، ٢: ١٢٧، ١٣١، ١٤٣، ١٧٥، ٣١٧، ٣١٨.

النحاة في ما يوجب التزام الرتبة الأصلية، أو تغيُّرَها جوازًا أو وجوبًا.

وأُنبِّه هنا إلى أنَّ الرتبة التي أورِدُها في هذا المبحث مبنيَّةٌ على فهم ما وقفتُ عليه في الكتاب، وعلى بعض ما ذكره بعض النحاة في هذا الأمر، في بعض شروح الكتاب وفي غيرها مما يُمكن أن يُعينَ على رسم الرتبة الأصلية بين الوظائف الاسميّة بأوضح صورةٍ ممكنة.

ورغبةً في الوضوح، وبعدًا عن التكرير، أُرتِّبُ ذكرَ الرتبة الأصليّة بين الوظائف الاسميّة في تركيب الجملة العربية بادئا بالرتبة بين الوظائف الاسمية التي يؤلِّفُ تركيبُها جملةً اسمية، ثم الرتبة بين الوظائف الاسميّة التي أصلها المبتدأ والخبر عند سيبويه ودخل عليها شيء من نواسخ الابتداء، ثمّ الرتبة بين الوظائف الاسمية التي تجيء في الجملة الفعلية ومحورها الذي ترتبط به هو الجملة، ثُمَّ الرتبة بين الوظائف الاسمية المحتمَلة التي تتكرَّر بعدَ كلِّ وظيفة اسميّة (وهي: المضاف إليه، وتمييز المفرد، والتوابع).

أولاً: الرتبة الأصليّة بين الوظيفتين الاسميتين اللتين يؤلِّف تركيبهما معًا جملةً اسميّة: [المبتدأ] + [الخبر]

يؤخذُ هذا من قول سيبويه في صدر باب الابتداء: «فالمبتدأ كلُّ اسم ابتُدِئَ ليُبنى عليه كلامٌ. والمبتدأ والمبنيُّ عليه رفعٌ. فالابتداء لا يكونُ إلا بمبنيٍّ عليه، فالمبتدأ الأوَّلُ، والمبنيُّ ما بعدَه عليه»[1]. وقوله بعدَ أن ذكرَ أنَّ الخليل (يستقبِحُ أنْ يقولَ: قائمٌ زيدٌ): «وذاك إذا لم تجعل قائمًا مُقدَّمًا مبنيًا على المبتدأ كما تؤخِّرُ وتُقدِّم فتقولُ: ضَرَبَ زيدًا عمرٌو، وعمرٌو على (ضَرَبَ) مرتفعٌ، وكان الحدُّ أن يكونَ مُقدَّمًا، ويكون زيدٌ مؤخَّرًا. وكذلك هذا، الحدُّ أن يكونَ الابتداء فيه مُقدَّمًا»[2]. إذ يُصرِّحُ سيبويه في النصّ الأوَّل بأنَّ المبتدأ هو الأوَّل في تركيب

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٢٦.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٢٧.

الجملة الاسمية، وأنَّ خبرَه يكون بعدَه. ويُصرِّحُ في النصّ الثاني بأنَّ (الحدّ) أن يتقدَّم المبتدأ على خبره.

وتؤخذُ هذه الرتبة أيضًا من قول سيبويه في أماكن متفرقة في كتابه: «إذا قلت: عبدُ الله منطلقٌ، تبتدئ بالأعرف ثُم تذكر الخبر»[1]. و«إذا ابتدأت الاسمَ فإنّما تبتدئه لما بعدَه. فإذا ابتدأت فقد وجبَ عليك مذكورٌ بعد المبتدأ لا بدَّ منه، وإلا فسَدَ الكلامُ ولم يسغ لك»[2]. وقوله بعد أن أورد جملة اسميّة قُدِّمَ فيها الخبر على المبتدأ: «وتأخيرُ الخبر على الابتداء أقوى»[3]. إذ يُفهمُ من هذه النصوص أنَّ رتبة المبتدأ في تركيب الجملة الاسمية التقديمُ، ورتبة الخبر التأخير؛ إذ يبتدئ المتكلِّمُ بالمبتدأ (ثُمَّ) يذكر الخبر، كما في النصّ الأول. وإذا جاء المتكلِّمُ بالمبتدأ وجب عليه (مذكورٌ بعدَ المبتدأ) وهو الخبر، كما في النص الثاني. والحكم في النصّ الثالث بأنَّ (تأخير الخبر على الابتداء أقوى).

وقد صرَّحَ بعضُ النحاة بعد سيبويه بأنَّ «الأصل تقديمُ المبتدأ وتأخير الخبر»[4].

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٤٧.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٨٩.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٢٤.

(٤) السيوطي، همع الهوامع، ١: ٣٢٩. وانظر في كون رتبة المبتدأ قبل الخبر: المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، د. ت. ٤: ١٠٢، ١٢٧. أبو الفتح عثمان بن جني، اللمع في العربية، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ص٧١، ٧٦. الزمخشري، المفصل، ص٧٤. عبدالرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري، أسرار العربية، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ص٥٦-٥٧. الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الأول، ١: ٢٥٦. القرشي الكيشي، الإرشاد إلى علم الإعراب، ص١٢٢-١٢٣.

ثانيًا: الرتبة الأصلية بين الوظيفتين الاسميتين اللتين أصلهما المبتدأ والخبر عند سيبويه:

عدَّ سيبويه الوظيفتين الاسميتين في تركيب الجملة الاسمية (المبتدأ) و(الخبر) أصلاً لوظائف اسمية في أبنية تركيبية أخرى صُدِّرت بـ(عاملٍ) زالَ به الابتداءُ، وتغيرت الوظيفتان من المبتدأ والخبر إلى وظيفتين أُخريين في بناء تركيبي جديد. وهذه الوظائف التي أصلها المبتدأ والخبر هي: اسمُ (كان) وخبرها، واسم (إنّ) وخبرها، ومفعولا أفعال القلوب (ظنّ وأخواتها). ومثل (كان) و(إنّ) كلّ ما عمل عمليهما مما يدخل على ما أصله المبتدأ والخبر.

يُفهم ما سبق من قول سيبويه في باب المسند والمسند إليه بعد أن ذكر ركني الإسناد في الجملة الاسمية، وفي الجملة الفعلية في العربية: «ومما يكونُ بمنزلة الابتداء قولك: كان عبدُ الله منطلقًا، وليت زيدًا منطلقٌ»[1]. فعد التركيب الإسنادي بعد (كان) و(ليت، وهي من أخوات إنّ) بمنزلة الابتداء. وقوله في (حَسِبَ) وهو أحد أفعال القلوب: «(حَسِبْتُ) بمنزلة (كان)، إنما يدخلان على المبتدأ والمبني عليه، فيكونان في الاحتياج على حال. ألا ترى أنّك لا تقتصر على الاسم الذي يقعُ بعدهما كما لا تقتصِرُ عليه مبتدأ. والمنصوبان بعدَ (حَسِبْتُ) بمنزلة المرفوع والمنصوب بعدَ (ليس) و(كان). وكذلك الحروف التي بمنزلة (حَسِبْتُ) و(كان)»[2]. فصرَّح بأنَّ (حَسِبَ) و(كان) يدخلان على المبتدأ والخبر؛ فالمفعول الأول لـ(حَسِبَ) بمنزلة المبتدأ، كما أنّ اسم (كان) بمنزلة المبتدأ، والمفعول الثاني لـ(حَسِبَ) بمنزلة الخبر، كما أنَّ خبر (كان) بمنزلة خبر المبتدأ. ثُمّ يُعمم هذا على كل ما عَمِلَ عَمَلَ (حَسِب) و(كان) مما يدخل على الجملة الاسمية عنده بقوله في آخر النص أعلاه: «وكذلك الحروف

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٣.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٦٥-٣٦٦.

التي بمنزلة (حَسِبْتُ) و(كان)».

ويؤيدُ ذلك الفهمَ ما قاله السيرافي في شرح كلام سيبويه في النصين المذكورين، إذ قال في شرحه النصّ الوارد في باب المسند والمسند إليه: «قال أبو سعيد: اعلم أنَّ الأسماء التي لا بدّ لها من أخبار هي أربعة: المبتدأ لابدَّ له من خَبَر، وهو أصلُ هذه الأربعة، واسم (كان) وأخواتها، كقولك: كان زيدٌ منطلقًا، وأصبحَ زيدٌ ذاهبًا، وليس عمرٌو عندنا، واسم (إنّ) وأخواتها، كقولك: إنَّ زيدًا منطلقٌ، وليت أباك قائمٌ، والمفعول الثاني[1] من مفعولَي (ظننتُ) وأخواتها، كقولك: ظننتُ عبدَك ذاهبًا، وحَسِبْتُ أباك منطلقًا»[2]. فصرَّح بأنّ المبتدأ «هو أصلُ هذه الأربعة» التي لا بد لها من أخبار، فيكون خبر المبتدأ هو أصل هذه الأخبار أيضًا. وقال في شرح النص الآخر الذي جعل فيه سيبويه مفعولي (حَسِبَ) أصلهما المبتدأ والخبر: «واعلم أنَّ (حَسِبْتُ) مع الفاعل منزلته منزلة (كان) بغير فاعل؛ لأنَّ (كان) وحدها تدخلُ على المبتدأ والخبر، فيرتفعُ بها المبتدأ، وينتصبُ بها الخبرُ، و(حَسِبْتُ) مع فاعل المَحْسِبَة تدخلُ على المبتدأ والخبر، فتصبُهما لأنَّه دخلَ عليهما فعلٌ وفاعلٌ فانتصَبا على أنَّهما مفعولا (حَسِبْتُ)»[3]. فجعلَ أصل مفعولي (حَسِبَ) المبتدأ والخبر.

---

(١) هكذا أوردها المحقّق، ويبدو لي أنّه خطأ وقع فيه الناسخ، وأنَّ المحقّق لم يغيره لأنّه هو ما ورد في النسخة التي اعتمد عليها على الرغم من أنَّه أشار في تحقيقه إلى أنّه جاء في إحدى النسخ التي بين يديه (الأول) وهو ما يُناسب ما أوردته في النص الثاني لسيبويه الذي تكلّم فيه عن (حَسِبَ) بأنَّها مثل (كان) في "أنك لا تقتصر على الاسم الذي يقعُ بعدهما كما لا تقتصرُ عليه مبتدأ" فالاسم الذي بعدهما المراد به اسم (كان) والمفعول الأول لـ(حَسِبَ) لأنَّه أسبق من الثاني، وهو الذي بمنزلة المبتدأ كما كان اسم كان بمنزلة المبتدأ.

(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المحقّق، ٢: ٦٢.

(٣) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٣: ١٤٦أ.

وبناء على ذلك تكونُ الرتبة الأصليّة بين الوظائف الاسميّة التي أصلها المبتدأ والخبر كالرتبة الأصلية بين المبتدأ والخبر، وهي تقديم ما أصله المبتدأ، وتأخير ما أصله الخبر كما يلي:

الرتبة الأصليّة بين اسم الفعل الناسخ (كان) وخبره:

الفعل الناسخ [اسمه] + [خبره]

الرتبة الأصلية بين اسم الحرف الناسخ (إنّ) وخبره:

الحرف الناسخ [اسمه] + [خبره]

الرتبة الأصليّة بين مفعولي أفعال القلوب:

الفعل القلبيّ [الفاعل] + [المفعول به الأول] + [المفعول به الثاني][(١)].

ومثل (كان) و(إنّ) أخواتُهما وكلُّ ما عمل عملهما. وقد جاء في الكتاب نصوص يُفهمُ منها أنَّ الرتبة الأصلية هي الرتبة المذكورة[(٢)]، بل جاء ما يُفيدُ لزوم التزام الرتبة الأصلية المذكورة في بعض الصور التركيبية[(٣)]. كما جاء في كتب نحوية أخرى بعد سيبويه ما يُفيدُ أنَّ المبتدأ والخبر هما أصل اسم ناسخ الابتداء وخبره، وأصل مفعولي أفعال القلوب[(٤)]، وأنَّ الرتبة الأصلية بين هذه

(١) أودُّ أن أُشير هنا إلى أنَّ هذا النمط التركيبي المجرَّد ينتمي إلى الجملة الفعليّة، ويُلحظُ أني أتيت بالفاعل لأنَّه وظيفة اسمية موجودة في مثل هذا النمط التركيبيّ، وسببُ إيراد هذا النمط هنا على الرغم من أنَّه ينتمي إلى الجملة الفعليّة التي لا بد من أن تحوي الفاعل في تركيبها هو الوظيفتان اللتان أصلهما المبتدأ والخبر عند سيبويه. وسيأتي مزيدُ دراسة لهذا التركيب الذي يضم فعلا وفاعلا وما أصله المبتدأ والخبر عند الحديث عن مكان الفعل من النظرية.

(٢) انظر ما يُفهم منه ذلك : سيبويه، الكتاب، ١: ٤٥، ٤٧-٤٨، ٦١، ١٢٢، ٢: ١٣١، ١٧٥، ٢٧٦، ٣٦٥-٣٦٦، ٣٨٩.

(٣) انظر في ذلك: سيبويه، الكتاب، ١: ٦١، ١٢٢، ١٣١، ١٧٥، ٢٧٦.

(٤) انظر في ذلك: المبرد، المقتضب، ٤: ٨٦. ابن جني، اللمع، ص ٥٢، ٨٥. الزمخشري، المفصل، ص ٣٣٧. الأنباري، أسرار العربية، ص ٩٨-٩٩. السيوطي، همع الهوامع، ١: ٤٧٦.

الوظائف الاسمية هي الرتبة بين المبتدأ والخبر[1]، ووجوب التزام الرتبة الأصلية في بعض الصور التركيبية[2].

ثالثًا: الرتبة الأصلية بين الوظائف الاسميّة في الجملة الفعليّة:

يُعدُّ الفعل عنصرًا مهمًا في الجملة الفعليّة، فهو العنصر الذي يُبينُ من أول الأمر أن الوظائفَ الاسمية في حيّز جملته وظائفُ تنتمي إلى الجملة الفعليّة، فإذا جاء الفعل التام فهو كالقاطرة التي تجرُّ وراءها عرباتٍ لوظائفَ اسميّةٍ معينة ترد في هذا النوع من نوعي الجملة في العربية. وعلى الرغم من ذلك لا يُؤدي الفعلُ ،بوصفه عنصرًا لغويًا مستقلاً، وظيفةً اسميّةً، وسنبحثُ ذلك في موضعه. أما سببُ ذكره في البناء التركيبي المجرّد للوظائف الاسميّة مع أنَّه ليس وظيفة اسمية، ولا يؤدي وظيفة اسميّة، فهو الحاجة إلى البيان، ولكي تُعرف رتبته المحفوظة في بناء جملته بالنسبة إلى الوظائف الاسمية التي في حيّز جملته.

والأصلُ في البناء التركيبي المجرَّد للجملة الفعليّة أن يكون الفعلُ في صدر التركيب. يؤخذُ هذا من قول سيبويه: «وكلَّما طالَ الكلامُ ضعف التأخيرُ إذا أعملتَ، وذلك قولك: زيدًا أخاك أظنُّ، فهذا ضعيفٌ كما يضعف: زيدًا قائمًا ضربتُ؛ لأنَّ الحدَّ أن يكونَ الفعلُ مبتدأ إذا عَمِلَ»[3]. فهو يقول: «لأنَّ الحدَّ أن

---

(١) انظر كل ما سبقت الإحالة عليه في الإحالة السابقة، وانظر في ذلك أيضًا: ابن جني، اللمع، ص٨٧. الزمخشري، المفصل، ص٣٤٤-٣٤٥. الأنباري، أسرار العربية، ص٨٨. القرشي الكيشي، الإرشاد إلى علم الإعراب، ص١٥٢. السيوطي، همع الهوامع، ١: ٣٧١، ٤٢٠.

(٢) انظر في ذلك: المبرد، المقتضب، ٤: ١٠٩، ١٩٠. ابن جني، اللمع، ص٩١، ٩٣. الأنباري، أسرار العربية، ص٩١، ٩٣-٩٤. ابن عصفور، المقرب، ص١٦٦. السيوطي، همع الهوامع، ١: ٤٣٤، ٤٦٦.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ١٢٠.

يكونَ الفعلُ مبتدأ إذا عَمِلَ»، والمعروف في نظرية العامل أنَّ الفعلَ هو أقوى العوامل، وأنَّه لابد من أن يكونَ عاملاً حيثما جاء، لكنَّ المعنى الذي أفهمه من قوله «إذا عمل» هو أنَّ الأصل أن تكونَ الوظائفُ الاسميّةُ الداخلةُ في حيّز جملةٍ فعليّةٍ تاليةً للفعل؛ أي أن الأصل أن يتصَدَّر الفعلُ التركيبَ في كلِّ جملةٍ فعليّة، وهو ما عبَّرَ عنه بأنَّه (الحد)، هذا بالإضافة إلى مراده بأنَّ الفعل القلبيّ الذي يتكلَّمُ عنه في النص أعلاه لم يُلغَ.

كما يُفهمُ كون الفعل في صدارة الترتيب هو الأصل في البناء التركيبي المجرَّد للجملة الفعلية من قول سيبويه: «هذا بابُ ما يكونُ فيه الاسمُ مبنيًا على الفعل قُدِّمَ أو أُخِّرَ، وما يكونُ فيه الفعلُ مبنيًا على الاسم. فإذا بنيتَ الاسمَ عليه قلتَ: ضربتُ زيدًا، وهو الحدُّ، لأنَّك تريدُ أن تُعمِلَه وتحملَ عليه الاسمَ، كما كانَ الحدُّ: ضربَ زيدٌ عمرًا، حيثُ كانَ زيدٌ أوَّلَ ما تشغَلُ به الفعل»[1]. فتعبيره عن تقديم الفعل على الأسماء التي تؤدي الوظائف الاسمية في حيّز جملته بأنَّه «هو الحدُّ»، يُفهمُ منه أنَّ صدارة الفعل في تركيب الجملة الفعليّة هو الأصل. ويؤيدُ هذا الفهمَ ما ورد في شرح السيرافي عبارة سيبويه السابقة، قال: «(وهو الحدُّ) يعني: تأخُّر المفعولِ هو الأصلُ والوجهُ. وقوله: (لأنّك تريدُ أن تُعمِلَه وتحمل الاسمَ عليه) يُريدُ: لأنّك تريدُ أن تُعمِلَ الفعلَ وتجعلَه صدرَ الكلام في النيّة، وتُعمِلَه في الاسم، وتحملَ الاسمَ عليه»[2].

والأصلُ أن تكونَ الوظيفةُ الاسميّةُ الأولى التي تلي الفعلَ في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة الفعلية هي وظيفة الفاعل، ثُمَّ وظيفة المفعول به. يؤخذُ هذا من قول سيبويه: «قولك: ضربَ زيدًا عبدُ الله؛ لأنّك إنما أردت به مؤخَّرًا ما أردت به مُقدَّمًا، ولم تُرد أن تشغلَ الفعلَ بأوّلَ منه وإن كانَ مؤخَّرًا في

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٨٠.

(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ١: ١٨٩ب.

اللفظ. فمن ثمَّ كان حدُّ اللفظ أن يكونَ فيه مُقدَّمًا»(1). وقوله: «كما تؤخِّرُ وتُقدِّمُ فتقول: ضَرَبَ زيدًا عمرٌو، و(عمرٌو) على (ضَرَبَ) مرتفعٌ، وكانَ الحدُّ أن يكونَ مُقدَّمًا، ويكون (زيدٌ) مؤخَّرًا»(2). فتعبير سيبويه عن كون تقديم الفاعل بعد الفعل وتأخير المفعول به بعد الفاعل (هو الحدّ) يُفهمُ منه أنَّ الرتبة الأصلية بين هاتين الوظيفتين الاسميتين في البناء التركيبي المجرّد للجملة الفعليّة هي تقدُّم الفاعل على المفعول به. وقد صرَّح السيرافي بهذه الرتبة في شرحه فقال: «الفاعلُ أوَّل؛ لأنَّ ترتيبه يكونُ بعدَ الفعل، لأنَّ الفعلَ لا يستغني عنه، ويجوزُ الاقتصارُ عليه دونَ المفعولين. والمفعولُ بعدَ الفاعل في ترتيبه»(3).

وقد جاء في بعض كتب النحو بعد سيبويه أنَّ «الأصل أنْ يليَ الفاعلُ الفعلَ»(4)، و«الأصل في المفعول به التأخُّر عن الفعل والفاعل»(5).

والمفعول به في الخريطة الموضعية النظرية وظيفة اسميّة لها ثلاثة مواضع: المفعول به الأول، والثاني، والثالث، وكلها تتأخرُ عن الفاعل في الأصل، وتسبقُ بقية المفاعيل في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة الفعلية في العربية. يُفهمُ كون المواضع الثلاثة للمفعول به تسبق بقية المفاعيل في الرتبة الأصلية للوظائف الاسميّة في الجملة الفعلية من قول سيبويه بعد أن ذكر بعض ما

---

(1) سيبويه، الكتاب، 1: 34.

(2) سيبويه، الكتاب، 2: 127. وانظر ما يُفهمُ منه هذه الرتبة بين الفاعل والمفعول به: سيبويه، الكتاب، 1: 45، 80، 203.

(3) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المحقَّق، 2: 265. وانظر كلامه في ذلك أيضًا في المحقَّق من شرحه، 2: 273.

(4) السيوطي، همع الهوامع، 1: 515. وانظر في أن رتبة الفاعل قبل المفعول به: المبرد، المقتضب، 4: 102. الأنباري، أسرار العربية، ص 61. ابن عصفور، المقرِّب، ص 78. الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الأول، 1: 204.

(5) السيوطي، همع الهوامع، 2: 7.

يتعدّى إليه الفعلُ اللازمُ بعد الفاعل، وذكر تعدّي الفعل المتعدّي إلى مفعول به واحد، وإلى مفعولين، وإلى ثلاثة: «واعلَم أنَّ هذه الأفعال إذا انتهت إلى ما ذكرتُ لك من المفعولينَ فلم يكن بعدَ ذلك مُتعدًّى تعدَّت إلى جميع ما يتعدّى إليه الفعلُ الذي لا يتعدّى الفاعل، وذلك قولك: أعطى عبدُ اللهِ زيدًا المالَ إعطاءً جميلاً...»[١]. فقوله: «إذا انتهت إلى ما ذكرتُ لك من المفعولينَ فلم يكن بعدَ ذلك مُتعدًّى تعدَّت إلى جميع ما يتعدّى إليه الفعلُ الذي لا يتعدّى الفاعل»، يُفيدُ أن رتبة بقية المفاعيل في الجملة الفعليّة بعد المفعول به بمواضعه الثلاثة؛ لأنَّ سيبويه يرى أنّ التعدي إلى بقية المفاعيل يكونُ بعد أن ينتهي الفعلُ من التعدي إلى ما يتعدّى إليه من المفعول به. ويؤيدُ هذا الفهمَ ما جاء في شرح السيرافي: «قالَ أبو سعيد: أرادَ أنَّ الفعلَ الذي يتعدّى إلى مفعولٍ، أو إلى مفعولَين، أو إلى ثلاثة، يتعدّى (بعدَ) تعدّيهِ إلى المفعولِ أو المفعولَين أو الثلاثة إلى الظرف من الزمان والمكان، والحال، والمصدر»[٢].

أما بقية الوظائف الاسميّة في الجملة الفعلية بعد المفعول به بمواضعه الثلاثة فإني لم أقف على ما يُمكنُ أن أستدلَّ به على أنَّ الأصلَ عند سيبويه تقدُّمُ موضعٍ منها على آخر، وإنما اكتفى سيبويه بذكر ما يتعدَّى إليه الفعلُ، وورد من كلامه ما يُفهَمُ منه أنّ بقية الوظائف الاسمية في الجملة الفعليّة تأتي بعد الفاعل والمفعول به كما سبق أعلاه.

ولا يُمكنُ الاعتماد على ما قام به سيبويه في كلامه عن المفاعيل التي يتعدَّى إليها الفعل اللازم والمتعدي على حدٍّ سواء حين بدأ بالمصدر ثم الظرف الدال على الزمان فالدال على المكان[٣]؛ لأنَّه لا يُفهمُ من هذا التقديم أنَّه مبنيٌّ

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٤١.

(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المحقَّق، ٢: ٣٢٩.

(٣) انظر كلامه في ذلك: سيبويه، الكتاب، ١: ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧.

على اعـتـبـار الرتبـة الأصليّـة بين هذه المفـاعـيل، بل على اعـتـبـار آخـر ذكـره السيـرافيّ في شـرحـه فـقـال: «اعلَم أنّ سيـبـويه لما رتَّبَ المفعولات قـدَّمَ المفعولَ الذي تدلُّ عليه صيغـةُ اللفظ وهو الحَدَث والزمـان، ثمَّ جعلَ المفعولَ الذي يدلُّ عليه المعنى مـحمـولاً على ذلك، وهو المكان وسائر المفـعولات؛ لأنَّه قـد عُلِمَ هذا في المعنى، كـمـا عُلِمَ ذلك في اللفظ، فـاشـتـركـا في العلم بوقـوعـه، وإن كـان أحدهما من طريق اللفظ، والآخر من طريق المعنى»[1].

ولم أقف، في ما اطلعت عليه من كتب النحو العربي حتّى الآن، على ترتيب للمفاعيل (الوظائف الاسميّـة النحويّة في تركيب الجملة الفعليّـة) ذَكَرَهُ النحاةُ وصرَّحـوا فيـه بأنه التـرتيب الأصلي لتلك الوظائف سـوى الرتبـة المذكـورة بين الفـاعل والمفعول به[2]، إلا مـا نقلَه الصبان عن الفـارضي أنه رتَّب المفـاعيل في

(١) السيـرافي، شرح كـتـاب سيـبـويه، المحقَّق، ٢ : ٢٨٨ . وانظر في اذلك: السيـرافي، شـرح كتاب سيبويه، المحقَّق، ٢ : ٢٧٨-٢٧٩، ٢٨٢-٢٨٣ .

(٢) زعم عزام إشريّدة أنَّ الرضي في شـرحه الكافيـة رتَّب عناصـر الجملة الفعلية كمـايلي: "فعل + فاعل + مصدر + مفعول به + ظرف زمان + ظرف مكان + مفعول له + مفعول معه" . إشـريده، دور الرتبـة، ص ٤٦ . كـمـا زعمَ أنَّ الأشـموني في شرحه الألفـيـة رتَّب عناصر الجملة الفعليّة كما يلي: "فعل + فاعل + مصدر + مفعول به + مفعول لأجله + ظرف زمـان + ظرف مكان+ مفعول معه" . إشـريّده، دور الرتبـة، ص٤٧ . وحين رجعتُ إلى المصدرين اللذين زعمَ أنَّ هذه الرتبة فيهما لم أجد الرضي والأشموني ذكرا هذه الرتبـة، وإنَّمـا كـانا يُعلِّلان تـرتيب مـؤلّف المتن المشـروح لهـذه الأبواب في كتـابه، ولم يتطرَّقا فيما وقفت عليه إلى ذكر الرتبة بين عناصر الجملة ولا بين المواضع في البناء التـركيبيّ المجـرّد للجملة الفعليّة. انظر: الرضي، شـرح الرضي كافيـة ابن الحاجب، القسم الأول، ١ : ص ص ٣٤٤-٣٤٦ . وانظر الأشـموني، أبو الحسن علي نور الدين بن مـحمد بن عيسى، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، المسمّى منهج السـالك إلى ألفية ابن مـالك، تحقيق: عبدالحميـد السيّد محمد عبدالحميد، المكتبة الأزهرية للتـراث، القاهرة، د. ت، ١ : ١٩٦، ٢١١، ٢١٧ .

الجملة الفعلية كما يلي، قال: «قال الفارضيّ: إذا اجتمَعتْ المفاعيل قُدِّمَ المفعول المطلَق، ثُمَّ المفعول به الذي تعدَّى إليه العامل بنفسه، ثمَّ الذي تعدّى إليه بواسطة الحرف، ثُمَّ المفعول فيه الزماني، ثُمَّ المكاني، ثمّ المفعول له، ثمّ المفعول معه، كضَرَبتُ ضربًا زيدًا بسوطٍ نهارًا هنا تأديبًا وطلوعَ الشمس أ. هـ. باختصار، والظاهرُ أنَّ هذا الترتيبَ أولى لا واجب»[1]، ولم يذكر الحال ولا المفعول دونه (المستثنى)، ولا يُمكنُ الاعتماد على هذا الترتيب واعتباره ترتيبًا للرتبة الأصلية للمواضع في البناء التركيبيّ المجرَّد للجملة الفعلية، بل هو اقتراحٌ للترتيب قدَّمَه النحويّ بناءً على تأمُّله وفهمه هو؛ فهذا الترتيب المقترَح لم يُبنَ على أمثلة لجملٍ تكلَّمت بها العرب، بل المثال المذكور صنعه النحويُّ نفسه، كما أنَّه ترتيبٌ لعناصر الجملة لا للوظائف الاسميّة في البناء التركيبيّ إذ فيه كلامٌ عن رتبة بين مفعولٍ به تعدّى إليه الفعل بنفسه ومفعولٍ به تعدّى إليه الفعل بحرف الجر، كما أنَّ تقديم المصدر (المفعول المطلق) على المفعول به مخالِفٌ لما يُفهمُ من الرتبة الواردة في الكتاب وفي بعض شروحه كما سبق أعلاه. وقد عقَّبَ الصبان نفسه على ترتيب الفارضي بقوله: «والظاهرُ أنَّ هذا الترتيبَ أولى لا واجب»، وهذا التعقيب يؤيّدُ عدم الاعتماد على هذه الرتبة بوصفها الرتبة الأصلية بين المفاعيل في تركيب الجملة الفعليّة.

ولا يدلّ إيراد بعض النحاة بعد سيبويه المفاعيلَ مجتمعةً متتاليةً على أنَّه يرتبها الرتبة الأصليّة عنده، فالسيرافيّ، مثلاً، عدَّ المنصوبات التي تشترك الأفعال المتعدية واللازمة في التعدي إليها سوى المفعول به، فقال: «فأما الأشياء التي تشترك في تعدي الأفعال إليها وعملها فيها فهي: المصادر،

(١) الصبّان، محمد بن عليّ، حاشية محمد بن علي الصبان على شرح علي بن محمد الأشموني لألفية ابن مالك، دار الفكر، د. ت، ٢: ١٤١.

وظروف الزمان والمكان، والحال، والمفعول معه، والمفعول له»[1]. ثم رتّبها الترتيب نفسه فقال: «والنحويون يذكرون تعدّي الأفعال إلى أربعةٍ من الستة، واشتراكها فيها، وهي: المصادر، وظروف الزمان، وظروف المكان، والحال، ولم يذكروا المفعول معه، ولا المفعول له مع هذه الأربعة...»[2]. ولم يذكر هو مفعولاً تشترك الأفعال في إمكانية التعدي إليه وهو المفعول دونه (المستثنى). وفي موضع آخر من شرحه رتب (الأشياء الأربعة) التي ذكر سيبويه أن الأفعال تتعدى إليها بعد أن تنتهي إلى ما تتعدى إليه من المفعول به، فقال: «قالَ أبو سعيد: أرادَ أنَّ الفعلَ الذي يتعدّى إلى مفعول، أو إلى مفعولَين، أو إلى ثلاثة، يتعدّى (بعدَ) تعدّيهِ إلى المفعولِ أو المفعولَين أو الثلاثة إلى الظرف من الزمان والمكان، والحال، والمصدر»[3]. وذكر محقّق الشرح أنَّ الترتيب في إحدى النسخ هو (والمصدر، والحال)[4]، فقدم المصدر على الحال. ثم رتبها ثانية كما يلي: «يتعدّى إلى الظرف من الزمان والمكان، والمصدر، والحال»[5]. ثم رتَّبها ثالثة كما يلي: «يعني الظرفين، والحال، والمصدر»[6]. إذ قدّم المصدر، ثم الظرف زمانًا فمكانًا، ثم الحال، مرة. وقدَّم الظرف بنوعيه، ثم المصدر، ثم الحال، مرة ثانية. وقدَّم الظرف بنوعيه، ثم الحال، ثم المصدر مرة ثالثة. فيُفهمُ من هذا الفعل أنَّه لم يكن يذكر ما يرى أنّه الرتبة الأصلية بينها، وربما لم يكن مهتمًا بذلك.

(١) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المحقّق. ٢: ٢٧٥.

(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المحقّق.٢: ٢٧٧.

(٣) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المحقّق، ٢: ٣٢٩.

(٤) انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المحقّق، ٢: ٣٢٩، إحالة رقم (٣).

(٥) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المحقّق، ٢: ٣٣٧.

(٦) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المحقّق، ٢: ٣٣٩.

والذي ورد لدى بعض النحاة هو ذكرهم أن مفعولاً ما له رُتبةٌ أصليّة تكونُ بعد جزء ما في تركيب الجملة الفعليّة. ويدلُّ ما ورد في رتبة بعض المفاعيل لدى بعض النحاة على أنَّ هذه المفاعيل تردُ بعدَ الفاعل، إذا كان الفعلُ لازمًا، أو بعد المفعول به في الأصل، دونَ ذكرٍ لرتبتها الأصلية بين بقية المفاعيل سوى المفعول به، نحو قول بعضهم: «الظرف حدّه أن يكون بعد الفاعل»[١]، و«حدُّ الظرف أن يكون بعد المفعول به»[٢]، و«الأصلُ في الحال التأخير عن صاحبها كالخبر»[٣]، وأنّ المفعول معه لا يتقدَّم على عامله «ولا يتقدَّمُ على مُصاحبه أيضًا»[٤]، وأنَّ المستثنى يأتي بعد المستثنى منه[٥].

ويظهرُ لي أنَّ الالتزامَ بعرض قواعد العربية في أبوابٍ منفصل بعضُها عن بعض كان واحدًا من أسباب انشغال النحاة المتأخرين عن النظر إلى الوظائف الاسمية في الجملة الفعليّة بوصفها مواضع في بناءٍ تركيبيّ لأحد نوعي الجملة العربيّة، ثم الانشغال عن النظر في الرتبة الأصليّة المحتملَة بين هذه المواضع كلها، والاقتصار على ذكر الرتبة بين أحد المفاعيل غير المفعول به وعنصرٍ آخر من عناصر الجملة الفعلية، كالرتبة بين الحال وصاحبها، والمفعول معه ومُصاحبه، والمستثنى والمستثنى منه إلخ. كما أنَّه يصعب أن تجد نصًّا لغويًا عربيًا شُغِلَت فيه كلّ الوظائف الاسميّة في الجملة الفعليّة: الفاعل،

(١) المبرد، المقتضب، ٤: ١٠٢.

(٢) المبرد، المقتضب، ٤: ١٠٢.

(٣) السيوطيّ، همع الهوامع، ٢: ٢٣٥. وانظر في ذلك: ابن جني، اللمع، ص ١١٧. الزمخشري، المفصّل، ص ١٠٦. الأنباري، أسرار العربية، ص ١١٢. القرشي الكيشي، الإرشاد إلى علم الإعراب، ص ٢٣٩.

(٤) السيوطي، همع الهوامع، ٢: ١٧٨. وانظر في ذلك: الأنباري، أسرار العربيّة، ص ١٠٩.

(٥) انظر في ذلك: السيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٣: ١٠٥ب. الأعلم الشنتمري، النكت، ٢: ٢٢٨. ابن عصفور، المقرِّب، ص ٢٣٦. السيوطي، همع الهوامع، ٢: ١٩٤.

والمفعول به الأول والثاني والثالث، والظرف، والحال، والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، والمفعول معه، والمستثنى. وإذا صنعَ النحويُّ مثل هذا النص صناعةً (كما فعلَ الفارضيّ) فإنه لا يُعتمَدُ عليه في ادعاء أنَّ الرتبة التي رتبها النحويُّ هي الرتبة الأصليّة. كما أنّ مثل هذا النص (لو) ورد عن العرب فإنّه سيكون نادر الورود، وهذا يعني أنه سيصعبُ الحكم على الرتبة فيه بأنها الرتبة الأصلية؛ لعدم كفاية النصوص للوصول إلى درجةٍ من الاطمئنان بأن رتبةً ما بين هذه الوظائف هي الرتبة الأصليّة لاطرادها، وقلة الخروج عنها.

ولكل ما سبق فإنّي أقترحُ أنَّ بقيّة الوظائف الاسميّة من المفاعيل في الجملة الفعلية في العربية التي ترتبط برابط الجملة تقفُ في مستوى واحدٍ من حيثُ احتمال ورودها بعد المفعول به الثالث في البناء التركيبي المجرّد للجملة الفعلية في الخريطة الموضعية المفترضَة، وكأنّها تقف بشكل عموديٍّ، فإذا احتيج إلى استعمال إحداها عند تأليف الكلام برزت هذه الوظيفة، ومُلئت بما يؤديها. وهذا الاقتراح لا يعني أنَّ هذه الوظائف الاسمية تقعُ كلُّها في موضعٍ واحدٍ؛ لأنَّه لا يُتصَوَّرُ ذلك، إذ لا يمكن أن يُنطقَ بما يؤدي هذه الوظائف دفعةً واحدةً عند تأليف الكلام؛ بل المراد أنّها كلّها تستوي في أنَّ رتبتَها في الخريطة الموضعيّة بعد المفعول به الثالث، ويَصعب إثبات أنَّ بعضها أولى من بعض بتقديم رُتبته وتأخير رتبة الآخر. مع التنبيه إلى خضوع هذه الوظائف للمبدأ العام في الرتبة الذي سبق نقله عن سيبويه، وهو أنهم يقدّمون ما عنايتهم به أكبر[1].

وبناء على ذلك تكونُ رتبة الوظائف الاسميّة في البناء التركيبيّ المجرَد للجملة الفعليّة في اللغة العربية كما يلي:

---

(١) انظر ما سبق ذكره في مبادئ النظريّة ص ٨٥.

الفعل+ [الفاعل] + [المفعول به١] + [المفعول به٢] + [المفعول به٣] + [بقية المفاعيل]

والمراد ببقية المفاعيل: الظرف، الحال، المفعول المطلق، المفعول لأجله، المفعول معه، المفعول دونه (المستثنى)(١). ورتبتها كما سبق أنَّها كلَّها تقف في مستوى واحد بعد موضع المفعول به الثالث، فإذا احتيج إلى استعمال إحدى هذه الوظائف عند تأليف الكلام برزت هذه الوظيفة وانتظمت بشكلٍ أفقيٍّ في تركيب الجملة بعد المفعول به الثالث، في الرتبة الأصلية، وملئتْ بما يؤديها. وكذلك إذا احتيج إلى أكثر من وظيفة منها، تبرز هذه الوظائف وتنتظم بشكل أفقي بعد المفعول به، في الرتبة الأصلية، دونَ أن يكون إحداها أولى من الأخرى بالتقديم إلا بحسَب ما يُراعى من المبادئ العامة للرتبة.

ذلك بالنسبة للجملة الفعليّة التي بُني الفعل فيها للفاعل. أما الجملة الفعليّة التي يُبنى الفعلُ فيها للمفعول فإنَّ ما جاء في الكتاب يدلُّ على أنَّ الاختلاف بينها وبين الأولى يكونُ في أنَّ الفعلَ بُني للمفعول فسقطت وظيفةٌ اسميّةٌ من التركيب، وهي وظيفة الفاعل، وتحوَّلت إحدى وظائف المفعول به إلى وظيفة نائب الفاعل، وبذلك نقصت وظائفُ المفعول به في البناء التركيبي المجرد لهذه الجملة من ثلاثة مفاعيل إلى مفعولين اثنين، دونَ نقصٍ في بقية المفاعيل التي يتعدّى إليها الفعلُ المبنيُّ للفاعل سوى المفعول به.

---

(٥٢٥) انظر في عدّ الحال ضمن المفاعيل في الجملة الفعلية: الحريريّ، شرح ملحة الإعراب، ص١٥١، قال: «وينتصب به [يعني الفعل] عدة مفاعيل، كالمصدر، والظرفَين، والحال...». وانظر المصدرَ نفسه في عدّ المستثنى مفعولاً، ص١٧٢، قال: «وليسَ من المفاعيل ما ينتصبُ بوساطة إلا المفعول معه والمفعول دونه الذي هو الاستثناء». وانظر ذكر الحال والمستثنى ضمن المفاعيل: الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الأول، ١: ٣٤٣.

يُفهمُ ذلك من كلام سيبويه في البابين اللذين تناول فيهما المبني للمفعول، وهما: باب المفعول الذي تعداه فعلُه إلى مفعول[1]، وباب المفعول الذي يتعدّاه فعلُه إلى مفعولين وليس لك أن تقتصرَ على أحدهما دونَ الآخر[2]. ويؤيدُ هذا الفهم قول أبي علي في تعليقته على كلام سيبويه بأنّ «(أُعطيتُ) بمنزلة (ضَرَبْتُ)»[3]: «قال أبو عليّ: لأنَّ (ضَرَبْتُ) فعلُ فاعل يتعدَّى إلى مفعول واحد، كمَا أنَّ (أُعْطِيَ) فعلُ مفعولٍ يتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ. وإنما صارَ (أُعْطِيَ) يتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ لأنَّ الأفعال كلما نُقِلَت إلى ما لم يُسَمَّ فاعلُه نقَصَت مفعولاً واحدًا؛ لأنَّ المفعولَ فيه يقومُ مقامَ الفاعل»[4].

ويُفهمُ عدمُ نقصِ شيءٍ من المفاعيل سوى المفعول به في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة الفعلية التي بُني فعلها للمفعول من قول سيبويه: «واعلَم أنَّ المفعول الذي لا يتعدّاه فعلُه إلى مفعول، يتعدّى إلى كلِّ شيء تعدَّى إليه فعلُ الفاعل الذي لا يتعدّاه فعلُه إلى مفعول»[5].

أمّا الرتبة الأصليّة بين الوظائف الاسمية في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة الفعليّة التي بني فعلها للمفعول فيلي الفعلَ نائبُ الفاعل، لأنَّه بمنزلة الفاعل في الجملة المبني فعلها للفاعل. يُفهمُ ذلك من قول سيبويه بعدَ أن مثَّلَ بـ(كُسِيَ عبدُالله الثوبَ، وأُعْطِيَ عبدُ الله المالَ) وذكرَ أنَّ نائب الفاعل في هذا بمنزلة الفاعل: «وإنْ شئتَ قدَّمتَ وأخَّرتَ فقلت: كُسِيَ الثوبَ زيدٌ، وأُعْطِيَ المالَ

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٤١، ٤٢، ٤٣.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ٤٣.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ٨٣. أبو علي الفارسي، التعليقة، ١: ١١٦.

(٤) أبو علي الفارسيّ، التعليقة، ١: ١١٧. وانظر في ذلك أيضا: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المحقّق، ٢: ٣٣٤-٣٣٦.

(٥) سيبويه، الكتاب، ١: ٤٢. وانظر في ذلك أيضا: سيبويه، الكتاب، ١: ٤٣.

عبدُالله، كما قلت: ضربَ زيدًا عبدُ الله. فأمرُه في هذا كأمرِ الفاعل»[1] إذ يُفهمُ من قوله: «وإنْ شئتَ قدَّمتَ وأخَّرتَ» أنَّ رتبة نائب الفاعل في تركيب هذه الجملة كرتبة الفاعل في تركيب جملته، أي أنَّه يلي الفعلَ في الأصل؛ لأنَّ التقديم والتأخير يكونُ عن رتبة أصليّة محفوظة، فتأخيرُ نائب الفاعل يكونُ تأخيرًا عن هذه الرتبة، وتقديمُ المفعول الذي بعده عليه يكون تقديمًا عن رتبة أصلية. كما يُفهمُ من قوله: «فأمرُه في هذا كأمرِ الفاعل» أنَّ نائب الفاعل كالفاعل في رتبته، بعد الفعل وقبل المفعول به، لأنَّ هذا من أمر الفاعل في الرتبة، وهو الأمرُ الذي يتكلَّم عنه سيبويه في هذا النص[2].

ثم يلي المفعولُ به نائبَ الفاعل، وللمفعول به في هذه الجملة موضعان، إذ نقصَ موضعٌ منها بسبب تحوُّله إلى نائب فاعل. يُفهمُ كونُ رتبةِ المفعولِ به بعدَ نائب الفاعل وقبلَ بقيةِ المفاعيلِ في البناء التركيبي المجرد لهذه الجملةِ مما سبقَ ذكره في رتبة المفعول بالنسبة إلى الفاعل وإلى بقية المفاعيل في الجملة الفعليّة المبني فعلها للفاعل. كما يُفهمُ ذلك من قول سيبويه بعدَ أن ذكر (المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر): «واعلَم أنَّ الأفعالَ إذا انتهت ههنا فلم تجاوِز، تعدَّت إلى جميع ما يتعدّى إليه الفعلُ الذي لا يتعدّى المفعول، وذلك قولك: أُعْطِيَ عبدُ الله الثوبَ إعطاءً جميلاً...»[3]. إذ جعلَ التعدي إلى بقية المفاعيل يكونُ (بعد) أن يستكملَ الفعلُ ما يتعدى إليه من المفعول به، وهو ما يُفهم من قوله: «إذا انتهت ههنا فلم تجاوِز، تعدَّت إلى جميع ما يتعدّى إليه الفعلُ الذي لا يتعدّى المفعول».

وأما بقية المفاعيل فرتبتها في البناء التركيبيِّ المجرّد لهذه الجملة كرتبتها

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٤٢.

(٢) وانظر في كون أمر نائب الفاعل كأمر الفاعل في رتبته: المبرد، المقتضب، ٤: ٥٣، ١٠٢.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ٤٣.

المقترَحة في الجملة المبني فعلها للفاعل[1].

وبناء على ما سبق تكون الرتبة الأصلية بين الوظائف الاسميّة في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة الفعليّة المبني فعلها للمفعول كما يلي:

الفعل المبنيّ للمفعول + [نائب الفاعل] + [مفعول به] + [مفعول به] + [بقية المفاعيل]

رابعًا: الرتبة الأصليّة بين الوظائف الاسميّة المحتملة التي تتكرّر بعد كل وظيفةٍ اسميّة من الوظائف السابقة:

الوظائف الاسميّة المحتملة التي تتكرَّر بعد كل وظيفة اسمية من الوظائف السابقة هي: المضاف إليه، وتمييز المفرد، والتوابع (النعت، والبدل، وعطف البيان، والتوكيد، وعطف النسق). وذلك أنَّ الاسمَ الذي يُؤدي وظيفةً اسميّةً من الوظائف التي سبق ذكرها في الجملتين الاسمية والفعليّة، يُمكنُ أن يُضاف، أو يُميَّز، أو يُنعت، أو يُبدل منه، أو يُعطف عليه عطف بيان، أو يؤكَّد، أو يُعطَف عليه عطف نسق؛ وهذا يعني، من حيثُ التجريد، أنَّ الوظائفَ الاسميةَ المحتملةَ: المضاف إليه، وتمييز المفرد، والتوابع (النعت، والبدل، وعطف البيان، والتوكيد، وعطف النسق) مواضعُ تتكرَّر في الخريطة النظرية للموضع في العربية بعد كل وظيفة اسمية سبق ذكرها من الوظائف التي يتركَّب منها بناء الجملتين: الاسميّة، والفعليّة. وهذا التكرُّر يُتيحُ للمتكلِّم بالعربية أن يستعمل هذه الوظائف كلما دعته الحاجة إليها أثناء تأليف الكلام.

وقد سبق تقديم الملحوظة التي تقول إنَّ المواضع المحتملة منها ما يرتبط برابط الجملة: كالظرف، والحال، والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، والمفعول معه، والمستثنى. ومنها ما يرتبط بالموضع الذي قبله، والموضع الذي قبله يربطه

(١) كلّ ما قيل في بقية المفاعيل في الجملة الفعليّة المبنيّ فعلها للفاعل يُقالُ هنا.

معه برابط الجملة، وهي المواضع المذكورة هنا: المضاف إليه، وتمييز المفرد، والتوابع (النعت، والبدل، وعطف البيان، والتوكيد، وعطف النسق). وهذا يعني، من حيثُ التجريد، أنَّ كلَّ وظيفةٍ اسميّةٍ رئيسةٍ أو محتملةٍ ترتبطُ برابطِ الجملةِ بعدها في الخريطة النظرية للموضع مجموعةٌ (أو حزمة) من المواضع المحتملة التي ترتبط بها.

والحديث عن رُتبة هذه المواضع من شقين: الأول: رتبتها مع الموضع الذي ترتبط به (أي رتبة المضاف إليه مع المضاف، والتمييز مع المميَّز، والتابع مع متبوعه). والثاني: الرتبة التي بين هذه المواضع أنفسها في البناء التركيبي المجرّد (أي الرتبة بين المضاف إليه والنعت، أو التمييز، أو الرتبة بين النعت والبدل... إلخ).

أما الرتبة بين هذه المواضع والموضع الذي ترتبطُ به فيبدو أنَّه كان من البدهيّ عند سيبويه أنَّ رُتبة ما يؤدي إحدى الوظائف الاسمية التي تتكرَّر بعد كلِّ وظيفة اسميّة تكونُ بعد ما يؤدي الوظيفة الاسمية التي ترتبطُ بها هذه المواضع، فالمضاف إليه بعد المضاف، والتمييز بعد المُميَّز، والتابع بعد متبوعه، فالنعت بعد المنعوت، والبدل بعد المبدل منه، والمعطوف عطف بيان بعد المعطوف عليه، والمؤكَّدُ به بعد المؤكَّدِ، والمعطوف عطف نسق بعد المعطوف عليه. ويبدو أنَّ بداهة هذا الأمر عند سيبويه لم يجعله يقف طويلاً أمام هذا الأمر، إذ لم أقف على ما يُمكنُ أن يُعدَّ تصريحًا لسيبويه في كتابه بأنَّ شيئًا مما يؤدي وظيفةً اسمية من الوظائف المحتملة التي تتكرَّر بعد كلِّ وظيفةٍ اسميةٍ رتبته في الأصل التأخير عن الاسم الذي يؤدي الوظيفة الاسمية التي قبله إلا قوله: «إنما تبتدئ بالاسم ثُمَّ تَصِفُه»[1]. وهذه العبارة يُمكنُ أن تُطلَق فلا توقَف على تابعٍ دون بقية التوابع.

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٩.

وعلى الرُّغم من أنَّه يعزُّ العثور على تصريح برتبة المواضع المحتملة المذكورة مع الموضع الذي ترتبطُ به في الكتاب فإنَّه قد تعدَّدَ ما يُفهمُ منه تأخر تلك المواضع عن الموضع الذي ترتبطُ به. إذ يُفهمُ تأخُّرُ المضاف إليه عن المضاف من عدِّ سيبويه الاسم المضاف جارًا المضاف إليه[1] كما يجرُّ الحرفُ الاسمَ المجرور، والجارُّ قبل المجرور. ويُفهمُ كون البدل بعد المبدل منه من قوله: «هذا بابٌ من الفعل يُستعمَلُ في الاسم ثمَّ يُبدَلُ مكان ذلك الاسم اسمٌ آخرُ فيعملُ فيه كما عَمِلَ في الأوَّل، وذلك قولك: رأيتُ قومَك أكثرَهم»[2]، إذ يُفهمُ أنَّ المبدلَ منه هو (الأوَّل) وأنَّ البدل يأتي بعده[3]. كما فَهِمَ أبو علي الفارسي عن سيبويه أنَّه لا يجوزُ تقديم التمييز على المميَّز[4].

وجاء في بعض كتب النحو بعد سيبويه ما يُفهمُ منه أنّ الرتبة الأصليّة للمواضع المحتملة المذكورة تكون بعد الموضع الذي ترتبطُ به، ومنه التصريح بأنَّ «التابع يتأخَّرُ عن المتبوع»[5]. والتعبير عن الذي يؤدي إحدى الوظائف المذكورة بأنه يأتي (بعدَ) الاسم الذي يؤدي الوظيفة التي ترتبطُ بها وظيفته، كالتعبير عن التمييز بأنَّه «أكثر ما يأتي بعدَ الأعداد والمقادير»[6]. والتعبير عن الذي يؤدي وظيفة المضاف إليه[7]، أوالتمييز[8]، أوالتابع[9]، بأنَّه لا يجوزُ أن

(١) انظر باب الجر: سيبويه، الكتاب، ١: ٤١٩-٤٢١.
(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ١٥٠.
(٣) وانظر ما يُفهمُ منه ذلك أيضًا: سيبويه، الكتاب، ١: ١٥١.
(٤) انظر: أبو علي الفارسي، التعليقة، ١: ٣٠١.
(٥) ابن هشام الأنصاريّ، شرح شذور الذهب، ص ١٥٥.
(٦) ابن جني، اللمع، ص ١١٩.
(٧) انظر: ابن السراج، الأصول، ٢: ٢٢٦.
(٨) انظر: ابن السراج، الأصول، ٢: ٢٢٩. ابن عصفور، المقرِّب، ص ٢٣٢. السيوطي، همع الهوامع، ٢: ٢٦٨.
(٩) انظر: ابن السراج، الأصول، ٢: ٢٢٥-٢٢٦، في التوابع كلها. ابن عصفور، المقرب، ص ٣١٢، في المعطوف بالحرف.

يتقدَّم على الاسم الذي يؤدي الوظيفة التي قبله، وهي الوظيفةُ التي يرتبطُ بها؛ إذ يُفهم من عدم جواز التقديم أنّ التزامَ الرتبة الأصلية واجب، وأنَّ الرتبةَ الأصليّةَ هي تأخُّرُ المواضع المذكورة عن الموضع الذي ترتبطُ به.

وأما الرتبة الأصليّة بين المواضع المذكورة التي ترتبط بالموضع قبلها فأوّل موضع هو المضافُ إليه، إذ يسبقُ التمييز، ويسبقُ التوابع جميعًا. يُفهمُ ذلك من عدّة أمورٍ، منها أنَّ سيبويه يرى امتناع الفصل بين المضافِ والمضافِ إليه؛ لأنَّهما عنده كالكلمة الواحدة[١]، وقد عبَّر عن هذا الامتناع بالقبح تارةً[٢]، وبعدم الجواز أُخرى[٣]، لكنَّه مع ذلك أشارَ إلى أنَّه قد يُفصلُ بين المضاف والمضاف إليه في ضرورة الشعر،فقال: «وهذا يجوزُ في الشعرِ؛ لأنَّ الشاعرَ إذا اضطُرَّ فصلَ بين المضافِ والمضاف إليه»[٤]. فيُفهمُ من عدّ سيبويه الاسم المضاف والمضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة، ومن عدم جواز الفصل بينهما لذلك أنَّ موضع المضاف إليه يلي الموضعَ المرتَبِطَ به مباشرة في الخريطة النظرية للموضع، وأنَّه لا يسبقه شيء من التمييز أو التوابع؛ لأنَّ في هذا فصلٌ بينه وبين الموضع الذي يرتبطُ به، وكأنَّه فصلٌ بين حروف الكلمة الواحدة.

ويُفهمُ كونُ موضع المضاف إليه أسبق من موضع التمييز في الخريطة المُفتَرَضَة للموضع من اعتبار سيبويه المضاف إليه بمنزلة التنوين في الكلمة

---

(١) انظر سيبويه، الكتاب، ٢: ١٦٤ . وانظر في ذلك: ابن السَّرّاج، الأصول، ٢: ٢٢٦ . ابن يعيش : شرح المفصّل، ٤: ١٣٠ .

(٢) انظر سيبويه، الكتاب، ٢: ١٦٤ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠. وانظر في قبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه: أبو علي الفارسي، التعليقة ٢: ٢٩. ابن جنّي، الخصائص٢: ٤٠٤،٣٩٠. ابن يعيش، شرح المفصّل، ٣: ١٩، ٤: ١٣٠.

(٣) انظر سيبويه، الكتاب، ١: ١٧٦.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٨٠ .وانظر في ذلك: سيبويه، الكتاب، ١: ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ٢: ١٦٦. ابن يعيش، شرح المفصّل، ٣: ١٩-٢٠.

المفردة، وحين يُضافُ الاسمُ المبهمُ يتسبب هذا في امتناع إضافته إلى الاسم الذي يُزيلُ إبهامه (المُمَيِّز)؛ لأنَّ موضع المضاف إليه قد شُغِل، فيلزمُ نصب الاسم (المُمَيِّز) لوقوعه في موضع التمييز وأدائه هذه الوظيفة، وهو كما يُفهمُ هنا موضعٌ تالٍ لموضع المضاف إليه. قال سيبويه في ذلك بعد أن مثَّل بـ«ما في السماء موضع كفٍّ سحابًا»، و«لي مثله عبدًا»، و«ما في الناس مثله فارسًا»، و«عليها مثلها زبدًا»: «صارت الأسماءُ المضافُ إليها المجرورةُ بمنزلة التنوين، ولم يكن ما بعدها من صفتها، ولا محمولاً على ما حُمِلَت عليه، فانتصَبَ بـ(ملْء كفٍّ) و(مثله) كما انتصَبَ الدرهم بالعشرين؛ لأن (مثل) بمنزلة (عشرين)، والمجرور بمنزلة التنوين؛ لأنَّه قد منعَ الإضافةَ كما منع التنوينَ»[1].

فهو يجعلُ الكلمة المبهمة (مثل) بمنزلة العدد (عشرين) في الحاجة إلى إزالة الإبهام. ويجعلُ المضاف إليه الذي عبَّرَ عنه بـ(المجرور) بمنزلة التنوين الذي منع إضافة الاسم المبهم إلى ما يزيل إبهامه، والتنوينُ، كما هو معروف، جزءٌ من الكلمة المفردة التي يردُ فيها لا ينفصِلُ عنها، فالمضافُ إليه بهذه المنزلة في الالتصاق بالموضع الذي قبلَه لا يسبقه إليه موضعٌ آخرُ في البناء التركيبيّ المجرّد في الخريطة المفترَضة للموضع؛ لذلك لزم نصبُ الاسم الذي يرفعُ الإبهامَ عن الكلمة المبهمة (مثل) لوقوعه في موضع التمييز وأدائه وظيفته، كما يلزم نصبُ الاسم الذي يرفع الإبهامَ عن الاسم المنوَّن أو المختوم بنونٍ بمنزلة التنوين؛ لأنَّ هذه النون والتنوين يمنعان استعمال موضع المضاف إليه بعد الاسم الذي يتصلان به، فينتصِبُ الاسمُ الذي يُميِّزُ الكلمة المبهمة لوقوعه في موضع التمييز وأدائه وظيفته.

ويُفهمُ كون موضع المضاف إليه أسبقَ من التوابع في الخريطة النظرية للموضع من قول سيبويه: «ومما جرى نعتًا على غير وجه الكلام: (هذا جحرُ

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٧٢.

ضبٍّ خربٍ)، فالوجهُ الرفعُ، وهو كلامُ أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياسُ؛ لأنَّ الخربَ نعتُ الجحرِ، والجحرُ رفعٌ، ولكنَّ بعض العرب يجرُّه، وليس بنعتٍ للضب، ولكنَّه نعتٌ للذي أُضيفَ إلى الضب؛ فجروه لأنَّه نكرة كالضب، ولأنَّه في موضع يقعُ فيه نعتُ الضب، ولأنَّه صار هو والضب بمنزلة اسمٍ واحد. ألا ترى أنَّك تقولُ: هذا حبُّ رمانٍ، فإذا كان لك قلت: هذا حبُّ رماني، فأضفت الرمان إليك، وليس لك الرمانُ، إنما لك الحبُّ»[1]. فالاسم المنعوت به (خرب) نعت للاسم المرفوع (جحر) وعلى الرغم من ذلك لم يتبعه في الرتبة مباشرة لأنَّ الجحر أُضيف، كما لم يتبعه في لفظ إعرابه. ومن علة ذلك عند سيبويه أنَّ الاسم المنعوت به (خرب) «في موضع يقعُ فيه نعتُ الضبّ»، وهذا يعني أنَّ الموضع بعد المضاف إليه يحتملُ أن يجيءَ فيه تابع المضاف، كما يحتمل أن يجيء فيه تابع المضاف إليه، ولولا أنَّ النظام يضطرّ متكلِّمَ اللغة إلى المجيء بالمضاف إليه قبل تابع المضاف لكان للمتكلم قدرةٌ على تجاوز هذا البناء التركيبي الذي قد يتسبب في اللبس أحيانًا، لأنَّ هذا التركيب يجعلنا أمام إمكانية استعمال توابع المضاف، أو استعمال توابع المضاف إليه دون تفريق، وإنما يتبين أنَّ المتكلم استعمل تابع المضاف أو تابع المضاف إليه عند تأليف الكلام بالإعراب الظاهر حين تكون علامة إعراب المضاف مغايرة لعلامة إعراب المضاف إليه.

ومما يُفهمُ منه كونُ المضاف إليه أسبق من التوابع في البناء التركيبي المجرّد في الخريطة النظرية للموضع قول سيبويه بعدَ أن بين إمكانية الإضافة ثمّ امتناعها بسبب أنّ الاسم الذي كان يحتمل الإضافة قد نُعت[2]: «هذا بابٌ

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٤٣٦.

(٢) بعد مناقشته جواز (لا غلامي لك)، و(لا غلامين لك) في باب المنفي المضاف بلام الإضافة، سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٧٦ وما بعدها.

لا تسقطُ فيه النونُ وإن وَليتْ (لك) وذلك قولك: لا غلامين ظريفين لك، ولا مسلِمَيْن صالحِين لك، من قِبَل أنَّ الظريفين والصالحين نعتٌ للمنفيِّ ومن اسمه، وليسَ واحدٌ من الاسمين وليَ (لا) ثم وَليتْه (لك)، ولكنّه وصفٌ وموصوفٌ، فليس للموصوف سبيلٌ إلى الإضافة»[1]. فقوله: «فليس للموصوف سبيلٌ إلى الإضافة» يُفهمُ منه أنَّ النعت إذا استُعمِلَ بعد المنعوت مباشرة أثناء تأليف الكلام دلَّ على أنَّه انتفى احتمال استعمال موضع المضاف إليه المرتَبطِ بالمنعوت؛ لأنَّه لو استُعمِلَ لجاءَ قبل مجيء النعت؛ فكونُه لا سبيل إلى الإضافة بعد النعت يُفيدُ أنَّ موضع المضاف إليه قبل النعت في البناء التركيبِيِّ المجرّد في العربية، وبقية التوابع كالنعت في ذلك.

وأودُّ أن أُشيرَ هنا إلى أنّه يُحتَمَلُ توالي الإضافات بلا توقُّف من الناحية النظريّة، فكلّ مُضاف إليه بعده (نَظَريًّا) حزمة من المواضع المُحتَمَلَة التي ترتبط بالموضع قبلَها: المضاف إليه، والتمييز، والتوابع الخمسة، وكلُّ مضافٍ إليه يَسبقُ في البناء التركيبيِّ المجرّد للموضع موضعَ التمييز والتوابع، وهذا يعني أنَّه يُمكنُ توالي الإضافات عندَ الحاجة إلى ذلك، فمتكلِّم العربية يستطيعُ أن يقول مثلاً: هذا ابنُ ابنِ ابنِ ابنِ... إلخ من الإضافات التي ينفتح لها الاحتمال النظري إلى ما لا نهاية[2].

أمَّا الموضع الذي يلي المضاف إليه رُتبة في البناء التركيبيِّ المجرَّد أهو التمييز أم أحد التوابع فإنّي لم أقف على ما يُصرَّح به في ذلك، لا في كتاب سيبويه، ولا في غيره من كتب النحو التي اطّلعتُ عليها. ويبدو لي أنَّه يُمكن

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٩١.

(٢) انظر إشارة سيبويه إلى احتمال تعدُّد الإضافات الذي قد يحصلُ به اللبس في (هذا حبُّ رماني، وهذا جحرُ ضبّي) بعد أن تناول بالحديث (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ): سيبويه الكتاب، ١: ٤٣٦.

اقتراحُ رُتبةٍ بين التمييز والتوابع، وهي أنَّ التمييزَ يلي المضاف إليه، فيكون موضعُه في الخريطة المفترَضة للموضع قبلَ التوابع. وهذا الاقتراحُ مبنيٌّ على أنَّه يُمكنُ وقوعُ الاسم المُمَيّز به في موضع المضاف إليه وأداؤه وظيفة المضاف إليه عند تأليف الكلام، وذلك إذا لم يؤد غيرُه وظيفةَ المضاف إليه، ولم يُنوَّنُ الاسمُ الذي يؤدي الوظيفةَ السابقةَ التي ترتبطُ بها المواضع (المضاف إليه، والتمييز، والتوابع)، لأنَّ التنوين ونون التثنية أو الجمع إذا وجدت دلت على أنَّ الموضع المحتمل (المضاف إليه) لا يُستعمل في تأليف الكلام بعدها، وسيأتي مزيدُ مناقشة لهذا الأمر عند تناول التفاعل بين اللفظ والمعنى والموضع. وقد جاء في الكتاب ما يُفهمُ منه أنَّ الذي يمنعُ أداء الاسم المميَّز به وظيفةَ المضاف إليه هو أن يكون الاسمُ المبهم الذي قبله منوَّنًا أو مختومًا بنون في منزلة التنوين، أو أن يشغلَ وظيفةَ المضاف إليه اسمٌ غيرُه؛ فيلزمُ عندها أن يؤدي الاسمُ المميَّزُ به وظيفةَ التمييز، فقد قال سيبويه بعد أن مثَّلَ بـ(هذا رقودٌ خلاً): «وإن شئتَ قُلتَ: هذا راقودُ خلٍّ»[1]. وقال بعدَ أن مثَّلَ بـ(ما في السماء موضعُ كفٍّ سحابًا، ولي مثلُه عبدًا، وما في الناس مثلُه فارسًا، وعليها مثلُها زبدًا): «صارت الأسماءُ المضافُ إليها المجرورةُ بمنزلة التنوين، ولم يكن ما بعدها من صفتها، ولا محمولاً على ما حُملَت عليه، فانتصبَ بـ(ملْء كفٍّ) و(مثله) كما انتصبَ الدرهمُ بالعشرين؛ لأن (مثل) بمنزلة (عشرين)، والمجرور بمنزلة التنوين؛ لأنَّه قد منعَ الإضافةَ كما منع التنوينَ»[2]. فاحتمالُ وقوعِ الاسمِ المميَّزِ به في موضعِ المضافِ إليه (عندَ حذفِ التنوينِ وعدمِ أداءِ اسمٍ غيرِه وظيفةَ المضافِ إليه) يُفيدُ أنَّ موضع التمييز يلي موضع المضاف إليه في البناء التركيبي المجرّد في الخريطة المفترَضة للموضع، وأنَّه يسبق التوابع

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ١١٧.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٧٢.

في رتبة المواضع التي يكونُ ارتباطها بموضعٍ قبلها، وهي: المضاف إليه، التمييز، التوابع.

ويلي التمييزَ في البناء التركيبيِّ المجرَّد في الخريطة النظرية للموضع التوابعُ (النعت، والبدل، وعطف البيان، والتوكيد، وعطف النسق). ولم أقف في كتاب سيبويه على تصريح برتبةٍ تُعدُّ رتبة أصليّة بين التوابع. لكنَّ بعض النحاة بعد سيبويه اقترحوا رُتبةً يرون أنَّها تحكمُ التوابع (إذا اجتمعت)[1]، وقد اختلف ترتيبهم التوابع، فمنهم من رتبها كما يلي: (التوكيد، فالنعت، فعطف البيان، فالبدل، فالعطف بحرف عطف)[2]. ومنهم من رتَّبها بتقديم (النعت، فعطف البيان، فالتوكيد، فالبدل، فالعطف بالحرف)[3]. ومنهم رتَّب أربعةً منها فبدأ بتقديم (النعت، فالتوكيد، فالبدل، فالعطف بالحرف)[4]، ولم يذكر من بينها رتبةَ عطف البيان.

ويظهرُ لي أنَّ الذين نقلتُ ترتيبَهمُ التوابعَ بالصور المذكورة أعلاه لم يبنوا الترتيب الذي اختاروه على نصوصٍ عربية وردت فيها التوابع مُجتمعةً وثبت لهم أنَّ الرتبة التي وردت بها هذه التوابع هي الرتبة الأصليّة؛ بدليل اختلافهم في ترتيب هذه التوابع، والتمثيل بأمثلة مصنوعة ألفوها هم أنفسهم، نحو قول بعضهم بعد أن ذكر الرتبة التي يختارها: «فيقال: جاء أخوك الكريم محمدٌ

(١) انظر تعبير بعضهم بأنَّ هذه الرتبة تكون إذا اجتمعت التوابع: ابن عصفور، المقرِّب، ص٣٢٦. والسيوطي، همع الهوامع، ٣: ١١٢. فتعبيرهم عن هذه الرتبة بأنَّها (إذا اجتمعت التوابع) يوحي بأنَّ من عبَّر به كان يتكلَّمُ عن رتبةٍ بين العناصر اللغوية التي تؤلِّفُ الكلام، لا بين المواضع في خريطة نظريّة مُفتَرَضة ترتسم فيها المواضعُ في بناء تركيبيّ مجرّد.

(٢) انظر: ابن يعيش، شرح المفصَّل، ٣: ٣٩.

(٣) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ٣: ١١٣.

(٤) انظر: ابن عصفور، المقرِّب، ص٣٢٦.

نفسُه رجلٌ صالحٌ ورجلٌ آخرُ»[١]. وقولُ آخر: «مثالُ ذلك: مررتُ بزيدٍ العاقلِ نفسه أخيك وبكر»[٢]. كما أنَّ مَن ذكر علة ترتيبه التوابع بصورةٍ ما لم يكن تعليله مبنيًا على أنَّه اطَّلعَ على نصوصٍ عربيّة ثبت له بها أنَّ الرتبة التي ذكرها هي الرتبة الأصليّة بين التوابع، بل كانَ التعليل مبنيًا على اعتبارٍ آخر، فابنُ يعيش، مثلاً، يُعلِّل اختياره الرتبة بين التوابع بما يلي: «وإنما رتبناها هذا الترتيب فقُدِّمَ التأكيد لأنَّ التأكيد هو الأول في معناه، والنعت هو الأول على خلاف معناه؛ لأنَّ النعت يتضمن حقيقة الأول وحالاً من أحواله، والتأكيدُ يتضمَّنُ حقيقته لا غير؛ فكانَ مخالفًا له في الدلالة، وقد يكونُ النعتُ بالجملة وليس كذلك التأكيد. وقدم النعت على عطف البيان لأنَّ عطف البيان ضربٌ من النعت، وقدم عطف البيان على البدل لأنَّ البدل قد يكونُ غير الأول، وأُخِّرَ العطف بالحرف لأنّه يتبعُ بواسطة، وما قبله يتبعُ بلا واسطة»[٣].

أمَّا الرتبة التي يختارها هذا البحثُ فهي تأخُّر موضع العطف بالحرف عن بقيّة التوابع، يُفهمُ هذا من العلاقة الدلاليّة بين الاسم المتبوع وتابعه في كون التابع متمِّمًا المعنى الدقيق المراد بالمتبوع، وهذه العلاقة الدلالية ثابتة بين المنعوت ونعته، والمبدل منه والبدل والمعطوف عليه عطف بيان والمعطوف، والمؤكَّد وتوكيده، دونَ المعطوف بالحرف الذي يستقلُّ في دلالته عن المعطوف عليه. فالتوابع الأربعة المذكورة دون العطف بالحرف تمثِّل عند سيبويه وحدات لغويّة تدلّ على حقيقة مفردة[٤]، وقد عَبَّر عن بعضها بأنَّها مع متبوعها «اسمٌ

---

(١) السيوطي، همع الهوامع، ٢: ١١٣.

(٢) ابن عصفور، المقرِّب، ص ٢٢٦.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصَّل، ٣: ٣٩. وانظر تعليلَ اختيارِ رتبةٍ أخرى بتقديم النعت على التوكيد: السيوطي، همع الهوامع، ٢: ١١٣.

(٤) انظر في ذلك بحثًا بعنوان (المركَّب الاسميّ في كتاب سيبويه) قدمه علي بن معيوف=

واحدٌ»[١]، و«كالاسم الواحد»[٢]، و«بمنزلة اسمٍ واحد»[٣]، أو أنَّ التابع من تمام الاسم المتبوع[٤]؛ فيُفهمُ من ذلك أنَّ تقديم المعطوف بالحرف على غيره من التوابع فصلٌ بين عنصرين يُنظرُ إليهما دلاليًا على أنَّهما (اسمٌ واحد، أو كالاسم الواحد، أو بمنزلة الاسم الواحد)، وأنَّه فصل بين الاسم وما يتمّ به معناه المراد به في سياقٍ لغويٍّ معيّن. وبناء على ذلك يُعدُّ ذلك التقديم خروجًا عن التزام الرتبة الأصليّة بين التوابع في البناء التركيبي المجرّد في الخريطة المفترَضة للموضع.

ويبقى بعد ذلك تحديد الرتبة بين التوابع الأربعة، فأقترحُ الأمرَ نفسه الذي اقترحتُه بالنسبة للمفاعيل في الجملة الفعلية غير المفعول به، وذلك بأن يُفتَرَض أنَّ التوابع الأربعة تقف على حدٍّ سواء بعد التمييز وقبل العطف بالحرف، وكأنَّها تقف في هذا الموضع بشكلٍ عمودي، فإذا أراد المتكلّم بالعربية تأليف جملة يستعملُ فيها أحد هذه التوابع الأربعة دون الثلاثة الأخرى فهو في موضعه المفترَض ما لم يُغيِّر رُتبته الأصليّة. وإذا أراد المتكلّمُ تأليفَ جملة يستعملُ فيها أكثر من تابع من هذه التوابع الأربعة فهو بالخيار في ترتيبها أفقيًا أثناء تأليف الجملة، مع الأخذ بالاعتبار أنَّ المتكلِّم يُراعي القواعد العامة التي تحكم الرتبة في العربية.

وبذلك تكونُ الرتبة بين المواضع المحتملة التي ترتبط بالموضع قبلها وتتكرَّر بعد كلِّ موضع في الخريطة المفترَضة للموضع كما يلي:

= المعيوف إلى قسم اللغة العربية في كليّة الآداب بجامعة الملك سعود ونال به درجة الماجستير، ص٨٠-٩٥ .

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٠٧، ٢٩٠.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤٢١، ٤٢٢.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ٤٣٤، ٢: ٢٨٩، ٢٩٠، ونقل هذا التعبير أيضًا عن يونس، ٢: ٢١٤.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٨٧، ٨٨

[الموضع المُرتَبَط به، الفاعل، مثلاً] + [المضاف إليه] + [التمييز] + [التوابع الأربعة: النعت، البدل، عطف البيان، التوكيد] + [العطف بالحرف].

وأودُّ أن أُذكِّر بأنَّ جمعَ المواضع الأربعة (النعت، البدل، عطف البيان، التوكيد) بين معقوفتين لا يُمكنُ أن يعني أنَّه يمكنُ النطق بما يؤديها دفعة واحدة عند تأليف الكلام؛ وإنما تتوالى بحسب ما يُرتبه المتكلِّم. وإنما يعني جمعها بين معقوفتين أنَّها كلّها تشترك في الوقوف في هذا الموضع في البناء التركيبيّ المجرّد، وأنَّ رتبتها الأصليّة في الخريطة المفترَضة للموضع بأن تقف بشكلٍ عموديٍّ بعد التمييز وقبل العطف بالحرف، أي أنَّها كلّها تستوي في احتمال أن تلي موضع المتبوع مباشرة، أما الرتبة الأفقية بين هذه المواضع الأربعة فهي اختيارية.

كما أودُّ أن أُنبِّه إلى أنَّ المواضع المحتَمَلة المذكورة التي تتكرَّر بعد كلِّ موضع منها حزمة من المواضع المحتَمَلة التي تتكرَّر بعد كلّ موضع في البناء التركيبيّ المجرّد، فالمضافُ إليه موضعٌ محتَمل بعده المواضع المحتملة المذكورة كلّها: ([المضاف إليه] + [التمييز] + [التوابع الأربعة: النعت، البدل، عطف البيان، التوكيد] + [العطف بالحرف])؛ فالاسم الواقع في موضع مضاف إليه قد يُضاف، وقد يُميَّز، وقد يُنعت، وقد يُبدل منه، وقد يعطفُ عليه عطفَ بيان، وقد يؤكَّد، وقد يُعطف عليه عطف نسق. وهذه الطبيعة التركيبيّة في العربيّة هي المسؤولة عن سبق اللسان في (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ) بجرِّ (خرب) إتباعًا للضب وهو نعتٌ للجحر، والجحر مرفوع. وهذه الطبيعة التركيبيّة هي أحد الأسباب التي علَّل بها سيبويه هذا الاستعمال اللغويّ كما سبق في النص المنقول الذي ناقش فيه هذه الجملة، وسيأتي مزيد بيانٍ لهذا عند تناول الطبيعة النظرية للنظام الموضعيّ في اللغة العربية وأثرها.

٤- النظرية والحرف والفعل:

سبق القولُ إنَّ الأصلَ في الموضعِ أنْ يكونَ للاسم، فالاسم بوصفه عنصرًا لغويًا مُستقلاً هو الذي يؤدي الوظائف الاسميّة في تركيب الجملة في الأصل[١]؛ ولُبُّ مفهوم الموضع في هذه النظرية هو الوظيفة الاسميّة في تركيب الجملة العربية[٢]. أمَّا القسمان الآخران من أقسام الكلم: (الحرفُ، والفعلُ) فلا يؤدي أيٌّ منهما وظيفةً اسميةً في تركيب الجملة بوصفه عنصرًا لغويًا مستقلاً. وهنا يبرزُ سؤال عن علاقة الحرف والفعل (بوصفهما عنصرين لغويين مستقلَّين) بنظرية الموضع.

الموضعُ والحرفُ:

أمَّا الحرفُ فإنَّه ليس له موقعٌ إعرابيٌّ حينَ يُنظرُ إليه بوصفه عنصرًا مستقلاً[٣]، فعدمُ أدائه وظيفةً اسميّة أولى. وقد جاءَ في الكتاب ما يوهِمُ ظاهرُه أنَّ الحرف يؤدي وظيفةً اسميّةً نحو قوله: «وسألته عن قول العرب: ما رأيتُه مُذ أنَّ الله خلقني؟ فقال: أنَّ في موضعِ اسمٍ، كأنَّه قال: مُذ ذاك»[٤]، إذ قد يُتوَهَّمُ من ظاهر التعبير بأنَّ «(أنَّ) في موضعِ اسم» أنَّ الحرف المصدريّ (أنَّ) وحدَه يؤدي وظيفةَ الاسم؛ لكنَّ هذا التوهُّمَ يزولُ حينَ يُقرَنُ بهذا النص بقيّةُ نصوصِ الكتاب في الحروف المصدريّة، ومنها قوله: «هذا باب ما تكونُ

(١) انظر ما سبق في المبدأ الرابع من مبادئ نظرية الموضع ص ٥٢ وما بعدها.

(٢) انظر المعنى الاصطلاحي للموضع في هذه النظرية في مفهوم الموضع ص ٣٢ وما بعدها.

(٣) انظر في كون الحرف لا موضع له في الإعراب حين يُنظرُ إليه بوصفه عنصرًا مستقلاً من العناصر المؤلِّفة للجملة: الخليل، الجمل، ص١٠٠. أبو علي الفارسيّ، التعليقة، ٢: ٤٩.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٣: ١٢٢.

فيه (أنّ) و(أنْ) مع صلتهما بمنزلة غيرهما من الأسماء، وذلك قولُهم: ما أتاني إلا أنَّهم قالوا كذا وكذا، فأنَّ في موضع اسمٍ مرفوع، كأنَّه قال: ما أتاني إلا قولُهم كذا وكذا»[1]. فسيبويه يُصرِّح في عنوانِ الباب بأنَّ الحرف المصدري مع صلته بمنزلة غيره من الأسماء، لا الحرف المصدري وحدَه، وهو على الرغم من ذلك يقولُ بعد العنوان: «فأنَّ في موضع اسمٍ مرفوع»، فهذا يدلُّ على أنَّ التعبير الوارد في الكتاب بأنّ الحرف المصدري في موضع الاسم يُرادُ به الحرف المصدري مع صلته (أي أنَّ كاملَ العناصر اللغويّة من الحرف المصدري وصلته هي التي تكونُ في موضع الاسم فتؤدي وظيفةً اسميّةً ما في تركيب الجملة، لا الحرف المصدري وحده)، وهذا يدفعُ إلى الميل بأنَّ التعبير عن الحرف المصدريّ بأنَّه في موضع كذا وكذا إنما كان تعبيرًا موجزًا، وكان هذا الإيجازُ بعدم ذكر بقية العناصر التي تؤلِّفُ مع الحرف المصدريّ وحدةً لغويّةً تؤدي وظيفةً اسميّةً واحدة، ثقةً بفهم من يُلقَى إليه الكلامُ، ولا سيما في النص الأوّل الذي كان المتكلِّم فيه الخليل، والمخاطَب سيبويه.

ويؤيّدُ ذلك تعبيرُ سيبويه صراحة بأنَّ كامل العناصر اللغوية من الحرف المصدري وصلته (اسمٌ)؛ أي أنَّها تُشكِّلُ وحدةً لغويةً تؤدي وظيفةً اسميّة يؤديها الاسمُ المفردُ في الأصل، قال: «تقولُ: بلغَني أنَّ زيدًا جاءَ، فـ(أنَّ زيدًا جاء) كلُّه اسمٌ»[2]؛ لأنَّ الحرف المصدري وصلته يؤدي وظيفة الفاعل في الجملة التي ذكرَها سيبويه؛ فهذا الكلامُ يؤيّدُ كون المراد بأنَّ حرفًا مصدريًا يؤدي وظيفةً ما إنما هو الحرف المصدريّ مع صلته، لا أنَّ الحرف وحده يؤدي الوظيفة الاسميّة.

كما يُفهمُ أنَّ الحرفَ، بوصفه عنصرًا لغويًا مستقلاً، لا يؤدي وظيفةً اسميَّةً

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٢٩.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣: ١١.

من إجراء سيبويه في تحليله بعض الجمل العربيّة حينَ يحذفُ بعضَ الحروف الواردة في الجملة ليُبيِّنَ أنَّ الوظائفَ الاسميةَ المستعملَةَ في الجملةِ التي يُحلِّلها هي الوظائفُ الاسميّةُ نفسُها الموجودة في جملة لم يُستعمَل فيها الحرف نفسه الذي حذفه، وليُبيِّنَ أنَّ شاغل الوظائف الاسمية هُوَ هُوَ في الجملتين اللتين يوردهما في تحليله، وأنَّ الحرف المحذوف لم يُغيّر الوظائف الاسمية حين استُعمِلَ في الجملة وإنما استُعمِلَ لغرَض دلاليٍّ، كقوله: «فأما الوجهُ الذي يكونُ فيه الاسمُ بمنزلته قبلَ أنْ تلحق (إلا) فهو أن تُدخِلَ الاسمَ في شيءٍ تنفي عنه ما سواه، وذلك قوله: ما أتاني إلا زيدٌ، وما لقيتُ إلا زيدًا، وما مررتُ إلا بزيدٍ، تُجري الاسمَ مجراه إذا قلتَ: ما أتاني زيدٌ، وما لقيتُ زيدًا، وما مررتُ بزيدٍ، ولكنّك أدخلتَ (إلا) لِتوجبَ الأفعالَ لهذه الأسماء، ولتنفي ما سواها، فصارت هذه الأسماءُ مُستثناةً. فليسَ في هذه الأسماء في هذا الموضع وجهٌ سوى أن تكونَ على حالها قبلَ أن تَلحق (إلا)؛ لأنَّها بعدَ إلا محمولة على ما يَجُرُّ ويرفعُ وينصبُ، كما كانت محمولةً عليه قبلَ أن تَلحق إلا، ولم تَشغل عنها قبل أن تَلحق (إلا) الفعلَ بغيرها»[1]. فإخراجُ الحرفِ الذي يؤدي وظيفةً دلاليّةً مهمة في الجملة، وبقاءُ الوظائفِ الاسميّة نفسها على الرغم من عدم وجود الحرف، وشغلُ الوظائف الاسمية في الجملتين بالأسماء نفسها مع الحرف (إلا) وبدونه، دليلٌ على أنّ الحرف لا يؤدي شيئًا من الوظائف الاسميّة بوصفه عنصرًا لغويًا مستقلاً[2].

كما يُفهمُ كون الحرف لا يؤدي وظيفةً اسميّة، بوصفه عنصرًا لغويًا مستقلاً، من طبيعة افتقار حروف المعاني إلى ما يتعلّقُ به معناها، وعدم استقلال الحرف بنفسه، يؤخذُ ذلك من قول سيبويه ذاكرًا لغتين في الوقف

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣١٠-٣١١.

(٢) انظر ما يُفهم منه ذلك أيضًا: سيبويه، الكتاب، ٢: ١٢٣، ٣١٥-٣١٦، ٢٤٢.

على (ما) الاستفهامية التي دخل عليها حرف جر، ثم الوقف عليها وهي في موضع المضاف إليه: «وأمَّا قولُهم: علامَهْ، وفيمَهْ، ولِمَهْ، وبِمَهْ، وحتّامَهْ؟ فالهاءُ في هذه الحروف أجودُ إذا وقَفتَ؛ لأنّك حذفتَ الألفَ من (ما)، فصارَ آخِرُه كآخر (ارمِهْ) و(اغزُهْ). وقد قالَ قومٌ: فيمْ، وعلامْ، وبِمْ، ولِمْ؟ كما قالوا: اخشْ. وليس هذه مثل (إنّ)؛ لأنَّه لم يُحذف منها شيءٌ من آخرها. وأمَّا قولُهم: مجيءَ مَ جئتَ؟ ومثلُ مَ أنتَ؟ فإنَّك إذا وقفتَ ألزمتَها الهاءَ، ولم يكُن فيه إلا ثباتُ الهاء؛ لأنَّ (مجيء) و(مثل) يُستعملان في الكلام مُفردَين، لأنَّهما اسمان. وأمّا الحروف الأُوَل فإنّها لا يُتكلَّمُ بها مُفردةً من (ما)، لأنَّها ليست بأسماء، فصارَ الأوَّلُ والآخِرُ بمنزلة حرفٍ واحدٍ لذلك»[1]. إذ الفرقُ الرئيسُ في هذا النصّ بين الاسم والحرف هو أنَّ الاسم كلمةٌ تستقلُّ بنفسها، أمّا الحرف فلا يستقلُّ بنفسه؛ فهو لا يؤدي وظيفةً اسميَّةً بوصفه عنصرًا لغويًا مُستقلاً كما يؤديها الاسم.

ويؤيّدُ هذا الفهم قولُ السيرافيّ في شرحه نصَّ سيبويه المذكور أعلاه: «وأمَّا الأسماءُ نحو: مجيء مَ جئتَ؟ ومثلُ مَ أنتَ؟ فلم يكثُر في كلامهم، وقد تُكُلِّمَ بها مُفردةً من (ما) وغيرها؛ لأنَّه يجوزُ أن تقولَ: جئت مجيئًا، وما رأيتُ لك مِثْلاً. والحروفُ لا تنفردُ؛ فلمّا كانت الحروفُ محتاجةً إلى ما بعدها حاجةً لازمةً كانَ جعلُها وما بعدَها بمنزلة شيءٍ واحدٍ أولى وألزمَ، فلمّا كانَ كذلك صارت كلمةً قائمةً على أكثرَ من حرفٍ، فجازَ إدخالُ الهاء وإسقاطُها، وإن كانَ إثباتُها أجودَ. وما بعدَ (مثل) و(مجيء) حرفٌ قائمٌ بنفسه غيرُ مختلطٍ بما قبلَه، فإذا حذفتَ الألفَ بقيَتْ الميمُ وحدَها، فاحتاجت إلى الهاء ضرورةً»[2]. إذ يُستفادُ من هذا الكلام أنَّ الاسمَ عنصرٌ لغويٌّ يستقلُّ بنفسه، وهذا من أسباب

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ١٦٤-١٦٥.

(٢) السيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٥: ١٥١ب-١٥٢أ.

كونه يؤدي الوظيفةَ الاسميّة، بخلاف الحرف.

وقد جاء في بعض الشروح على الكتاب ما يؤيّدُ القولَ بأنَّ الحرف لا يقعُ في موضع الاسم فيؤدي وظيفته الاسميّة، بوصفه عنصرًا لغويّا مستقلاً، من ذلك قول أبي عليّ الفارسيّ في تعليقته على قول سيبويه: «هذا بابُ ما أُجريَ على موضع (غير) لا على ما بعدَ (غير)، زعمَ الخليلُ رحمه اللهُ، ويونسُ جميعًا أنَّه يجوزُ: ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمرٌو، فالوجهُ الجرُّ، وذلك أنَّ (غير زيد) في موضع (إلا زيدٌ) وفي معناه، فحملوه على الموضع»[1]. قالَ أبو علي: «أي على موضع الاسم الذي كانَ يقعُ بعدَ (إلا)، فأمّا (إلا) فحرفٌ لا موضعَ له»[2]. فالذي أفهمُه من كلام أبي عليّ أنَّه فهم عن سيبويه أنَّ مراده بموضع (إلا زيد) الوظيفة الاسميّة بعد الحرف (إلا)، وهي وظيفةٌ يؤديها الاسمُ في الأصل كبقية الوظائف الاسميّة، وكلمةُ (غير) اسمٌ يؤدي المعنى الذي يؤديه الحرفُ (إلا)، ولأنَّ (غيرًا) اسمٌ فهو يؤدي وظيفةً اسميّة في تركيب الجملة كما يؤديه الاسمُ الذي يقعُ بعد الحرف (إلا) في جملةٍ أخرى مُشابهة، نحو: ما جاءَ إلا زيدٌ، وما جاء غيرُ زيدٍ؛ فإذا أدى الاسمُ (غير) الوظيفة الاسميّة لم يُزاحمه الاسمُ (زيد) عليها، و(زيد) من حيثُ المعنى هو الذي (جاء)، لكنَّ موضع الفاعل شُغِل بالاسم (غير) المضاف إلى (زيد)، فأدى الاسمُ (زيد) وظيفة المضاف إليه في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة التي معنا؛ لذا جاز إتباعُ الاسم على موضع (غير)، لا على المضاف إليه (غير)، كما يُعطَفُ على ما يؤدي الوظيفة الاسميّة بعدَ (إلا). والفرقُ بين (غير) و(إلا) أنَّ (غيرًا) اسمٌ، فهو قابلٌ لأن يؤدي الوظيفة الاسميّة، أمّا (إلا) فحرفٌ لا يؤدي الوظيفة الاسميّة. ويؤيّدُ هذا الكلامَ قولُ الأعلم: «أصل الاستثناء (إلا)، وهو الحرفُ الموضوع له، وحُمِلَت (غير) عليه لمخالفتها

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٤٤.

(٢) أبو علي الفارسيّ، التعليقة، ٢: ٧٤.

ما أُضيفت إليه كما خالَفَ ما بعدَ (إلا) ما قبلَها، إلا أنَّ (غير) من أجل أنَّها اسمٌ أُعـرِبَت بإعراب الاسم الذي بعدَ (إلا)، ومن أجل أنَّ (إلا) حرفٌ لا يقعُ عليه عاملٌ تخطَّى عمَلُ ما قبلَها إلى الاسمِ الذي بعدها فعمِلَ فيه»(١).

وعلى الرغم من أنَّ الحرف لا يؤدي وظيفةً اسميّةً، بوصفه عنصرًا لغويًا مستقلاً، فإنَّ نظرية الموضع لا تُلغي الدور الكبير الذي يؤديه الحرفُ في تركيب الجملة، فقد يؤلِّفُ الحرفُ مع مجموع عناصر لغويّة وحدة لغويّة واحدة تؤدي وظيفةً اسميّة في تركيب الجملة التي تردُ فيها كما سبق في صدر هذا المبحَث في نصٍّ سيبويه الذي يذكرُ فيه أنَّ الحروف المصدرية تكون مع صلاتها بمنزلة غيرها من الأسماء، وأنَّ كامل العناصر اللغويّة من الحرف المصدري وصلته اسمٌ؛ أي تؤدي وظيفةَ اسمٍ مفردٍ في تركيب الجملة التي ترد فيها.

كما أنَّ الحرفَ يُمثِّلُ أحد المساعِدات التي تُعين على استعمالِ موضعٍ لم يكن يُستعمَل في تركيب بعض الجمل الفعليّة، إذ يُؤدي حرفُ الجرّ هذا الدورَ فيُمكِّنُ من استخدام موضع المفعول به في جملةٍ فعليّة فعلُها لازمٌ، ويُمكِّنُ من استخدام موضع المفعول به الثاني في جملةٍ فعليّة فعلُها يتعدَّى إلى مفعولٍ به واحد كما سبق(٢).

كما أنَّ بعض الحروف تتحوَّلُ ببعض المواضِع من الأصل في تركيب يُنظرُ إليه على أنَّه أصلٌ لتركيب آخرَ إلى مواضعَ أخرى لها أحكامٌ خاصّة بها غير أحكام المواضع الأصليّة التي تحوَّلت عنها، وسوف يُناقَشُ هذا في (الجملة الأصل) في العربيّة.

---

(١) الأعلم الشنتمريّ، النكت، ٢: ٢٥٥.

(٢) انظر ما سبق في الكلام عن المفعول به والجر بحرف الجر في المواضع الرئيسة والمواضع المحتملة ص١٣٠ وما بعدها. وانظر في ذلك: راشد، الصادق خليفة، دور الحرف في أداء معنى الجملة، جامعة قار يونس، بنغازي، ١٩٩٦م، ص٢٠٥ وما بعدها.

كما أنَّ الحرف يؤدي وظيفةً دلاليّةً مهمّة في تأليف الجملة لا تؤديها الأسماء التي تؤدي الوظائفُ الاسميّةُ في الجملة المؤلَّفة، ولا المواضع بوصفها بناءً تركيبيًا مُجرَّدًا، يُفهمُ ذلك من قول سيبويه: «وارتفَعَ بالابتداء كما يرتفعُ بالابتداء بعدَ ألف الاستفهام، كقولك: أزيدٌ أخوك؟ إنما رفعتَه على ما رفعتَ عليه (زيدٌ أخوكَ)، غير أنَّ هذا استخبارٌ، وهذا خبرٌ»[1]. فالوظائف الاسميّة في الجملتين الاسميتين اللتين ذكرهما سيبويه هي هي:

[مبتدأ] + [خبر] + [مضاف إليه]

والأسماء التي تؤدي هذه الوظائف في الجملتين هي هي: (زيدٌ) يؤدي وظيفة المبتدأ، و(أخو) يؤدي وظيفة الخبر، والضمير (الكاف) يؤدي وظيفة المضاف إليه، ومعَ ذلك فالجملةُ الأولى (استخبارٌ)، أما الثانية فـ(خبرٌ). ومعنى الاستخبار لم يأت من المواضع المستخدمة في البناء التركيبي المجرّد، ولا من الأسماء المستعملة في تأليف الجملة، وإنما جاء معنى الاستخبار في الجملة الأولى من استعمال حرف الاستفهام في صدرها.

وجاء في الكتاب ما يُفيدُ أنَّ المعنى المرادَ قد لا يتبيّنُ حينَ لا يُستعمَلُ الحرفُ الذي يدلُّ عليه، قال: «واحتاجوا إلى (أم) إذ كانت لترك شيءٍ إلى شيء؛ لأنَّهم لو تركوها فلَم يذكروها لم يتبيَّن المعنى»[2].

وقد صرَّح بعضُ النحاة بأنَّه لا يُفتقرُ إلى الحرف في تركيب الجملة في العربيّة، لكنَّ الحرف يؤدي وظيفةً دلاليّة في الجملة التي يردُ فيها، فقال: «والمفيدُ من أقسام تركيب الكلمة اثنان: الاسمُ معَ الاسم، والاسمُ معَ الفعل... والحرفُ لا يؤثِّرُ في اتّصال الجملة، بل يزيدُ عليها معنى آخر، كزيادة (هل)

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٢٩.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣: ١٩٠.

الاستفهامَ على (زيدٌ قائمٌ) في: هل زيدٌ قائمٌ؟»[1].

الموضع والفعل:

جاء في الكتابِ ما قد يُتوهَّمُ منه أنَّ الفعلَ، بوصفه عنصرًا لغويًا مستقلاً، يؤدي وظيفةً اسميّةً ما في تركيب الجملة في العربيّة، ومنه قولُ سيبويه في سبب بناء الفعل الماضي على الفتح لا على السكون بعدَ أن بيَّن سبب إعراب الفعل المضارع: «ولمْ يُسكِّنوا آخرَ (فَعَلَ) لأنَّ فيها بعضُ ما في المضارعة، تقولُ: هذا رجلٌ ضَرَبَنا، فتَصِفُ بها النكرةَ، وتكونُ في موضعِ (ضاربٍ) إذا قلتَ: هذا رجلٌ ضاربٌ. وتقولُ: إنْ فعلَ فعلتُ، فيكونُ في معنى: إنْ يفعلْ أفعَل. فهيَ فعلٌ كما أنَّ المضارعَ فعلٌ، وقد وقَعت موقِعَها في (إنْ)، ووقعت مواقع الأسماء في الوصف كما تقع المضارعة في الوصف، فلم يُسكِّنوها»[2]. إذ قد يُتوهَّمُ من قوله: «فتَصِفُ بها النكرةَ، وتكونُ في موضعِ (ضاربٍ) إذا قلتَ: هذا رجلٌ ضاربٌ» أنَّ الفعلَ وحدَه (أي بوصفه عنصرًا لغويًا مستقلاً) يؤدي وظيفةَ النعت كما يؤديها الاسمُ.

لكنَّ النظرة الفاحصةَ لهذا النصّ وما أشبهه تُثبتُ من الكتاب نفسه أنَّ سيبويه لم يكن يعني أنَّ الفعلَ وحدَه (أي بوصفه عنصرًا لغويًا مستقلاً) يؤدي وظيفةً اسميّةً في تركيب الجملة في العربيّة. يدلُّ على ذلك عدة أمورٍ، منها (الإعرابُ)، فكلٌّ (موضع/ وظيفة اسمية) له حكمٌ خاصٌّ به، والفعل المضارعُ فعلٌ معربٌ، فلو كانَ الفعلُ، بوصفه عنصرًا لغويًا مستقلاً، يؤدي وظيفةً اسميّةً

---

(١) القرشيّ الكيشيّ، الإرشاد إلى علم الإعراب، ص٧٨. وانظر في كون الحرف يؤدي وظيفةً دلاليّة في تأليف الجملة: سيبويه، الكتاب، ١: ٤٣٧، ٤٣٨ ٢: ١٢٩، ١٤٨، ٣١٠، ٣١٥-٣١٦، ٣٤٢، ٣: ٢٢، ٧٧، ٨٩، ٩١، ١١٤، ١١٥، ١١٧، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ٤: ٢٢٠، ٢٢٣.

وانظر في ذلك أيضًا: راشد، دور الحرف في أداء معنى الجملة، ص١٧٥ وما بعدها.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ١٦. وانظر ما قد يُتوهَّمُ منه ذلك: سيبويه، الكتاب، ٣: ٩-١٠.

في تركيب الجملة لأخذَ حكمَها كما يأخذُه الاسمُ المُعرَبُ. وبغض الطرف عن الفرق الواضح بين إعراب الاسم وإعراب الفعل، وأنَّ الفعلَ يقع في مواقعَ إعرابيّة لا يقعُ فيها الاسمُ ألبتة، نجدُ كلامَ سيبويه في مناقشة سبب رفع الفعل المضارع مؤيدًا هذا الاستدلال، قال: «ومَن زعَمَ أنَّ الأفعالَ ترتفعُ بالابتداء فإنَّه ينبغي له أن ينصبَها إذا كانت في موضعٍ ينتصبُ فيه الاسمُ، ويجرّها إذا وقعت في موضعٍ ينجرُّ فيه الاسمُ، ولكنَّها ترتفِعُ بكينونتها في موضعِ الاسم»[1]. إذ يحتجُّ سيبويه على من زعَم أنَّ الفعلَ المضارع يرتفعُ بالابتداء بأنَّه لو كان ذلك صحيحًا للزمَه أن ينصِبَ الفعل إذا وقعَ في موضع ينتصِبُ فيه الاسمُ، وأنْ يجرَّه إذا وقعَ في موضعٍ ينجرُّ فيه الاسمُ، وهذا لا تؤيدُه اللغةُ العربيّة، إذ الثابتُ خلافُه.

والذي أفهمُه من كلامِ سيبويه في نصه أعلاه أنَّه يُريدُ أن يقولَ: إنَّ الفعلَ عنصرٌ لغويٌّ مختلِفٌ عن الاسم، وإنّ الباب، أو الجهة التي يُعربُ الفعلُ منها مختلِفةٌ عن الجهة التي يُعرَبُ منها الاسم، فالاسمُ، بوصفه عنصرًا لغويًا مستقلاً، له مواضعُ في البناء التركيبيّ المجرَّد للجملة في العربيّة يقعُ فيها، فيؤدي وظائفَها الاسميّةَ في الكلام، ويأخذُ أحكامَها، أمَّا الفعلُ فله مواقعُ إعرابيّة مختلِفةٌ، هذه المواقع الإعرابيّة ليست وظائف اسميّة، بل مواقع إعرابيّة تكونُ سببًا في حكمٍ إعرابيّ يأخذُه الفعلُ المُعربُ. ويؤيدُ هذا الفهمَ قولُ سيبويه نفسه في الفرق بين سبب رفع الفعل المضارع ورفع اسم يؤدي وظيفة المبتدأ في جملة اسميّة: «وكينونتُها في موضعِ الاسم ترفعُها، كما يرفعُ الاسمَ كينونتُه مبتدأً»[2].

ومما يؤيّدُ كونَ الفعل لا يؤدي الوظيفة الاسميّة منفردًا أنَّ سيبويه لمّا ذكرَ

(١) سيبويه، الكتاب، ٣: ١١. وانظر في ذلك: سيبويه، الكتاب، ٣: ٩-١٠.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣: ١٠.

أنّ سببَ إعراب الفعل المضارع هو شبهُه بالاسم ذهَبَ ينفي كونَ المضارع اسمًا على الرغم من ذلك الشبه، فقال: «ويُبيّنُ لك أنّها ليست بأسماءٍ أنّك لو وضَعتَها مواضعَ الأسماء لم يجُز ذلك. ألا ترى أنّك لو قلتَ: إنّ يضْربَ يأتينا، وأشباه هذا لم يكُن كلامًا؟»(1). إذ يستدركُ سيبويه كلامَه فيبين أنّ الفعلَ المضارع ليس باسمٍ على الرغم من الشبه بينَه وبين الاسم بجملةٍ ألّفَها هو، ووضَعَ الفعلَ المضارعَ فيها كأنّه يؤدي وظيفةً اسميّةً بوصفه عنصرًا لغويًا مستقلاً، فجعَله اسمًا لـ(إنّ)، وأخبَرَ عنه بما يؤدي وظيفةَ الخبر، ثُمَّ وصَفَ الجملة التي ألّفَها وما أشبهها مما لو أُلِّفَ بأنّه «لم يكن كلامًا»؛ أي أنّه غير صحيح نحويًا لأنّه مُخالِفٌ لنظام تأليف الكلام في العربيّة. ويؤيِّدُ هذا الفهمَ ما يُفهمُ من قول السيرافيّ في شرحه: «الذي تنصِبُه إنّ هوَ الذي يرفعُه الابتداء»(2)، فلو كانَ الفعلُ يؤدي وظيفةَ المبتدأ لأدى وظيفة اسم إنّ؛ لكنّه لا يؤدي أيًا من الوظيفتين لأنّه ليسَ اسمًا.

والذي يظهرُ لي جليًا من معنى أنّ الفعلَ يقعُ في موضعِ الاسمِ أحدُ أمرين، أو الأمران كلاهما: الأوَّلُ: الرتبة، وهو جليٌّ في الكلام عن الفعل في صدر الجملة الابتدائية حينَ يُنظرُ إليه باعتباره واقعًا في موضع المبتدأ؛ لأنّ ابتداء الجملة بفعل يعني أننا أمام جملةٍ فعليّة، ولا يُمكِنُ أن يُقال عن فعلٍ في صدر جملةٍ فعليّةٍ إنّه يؤدي وظيفة المبتدأ، وإنما يُنظرُ إليه باعتباره واقعًا في موضع الاسم رُتبَةً، إذ المبتدأ أولُ موضعٍ في تركيب الجملة الاسميّة في العربيّة، ولو كانَ الفعلُ الواقع في ابتداء الكلامِ مبتدأً لصحَّ وقوعه اسمًا لـ(إنّ)، وهو ما نصَّ عليه السيرافيُّ في النصّ المنقول أعلاه، وبيَّنَ سيبويه خطَأه في الجملة التي ألّفَها هو.

---

(1) سيبويه، الكتاب، 1: 14.

(2) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، 2: 181أ.

والثاني: الوظيفة الاسميّة، وحينَ يكونُ هذا المعنى هو المراد فإنَّ سيبويه لا يريدُ به أنَّ الفعلَ، بوصفه عنصرًا لغويًا مستقلاً، يؤدي الوظيفة الاسميّة منفردًا دونَ بقيّة العناصر اللغويّة في حيِّز جُملَتِه.

ويدلُ على أنَّ رأيَ سيبويه هو أنَّ الجملة الفعليّة بكامل عناصرها تؤدي الوظيفةَ الاسميّة، وليس الفعل وحده، عدةُ أمور، منها أنَّ سيبويه حينَ يذكرُ أنَّ الفعلَ في موضع الاسم (بمعنى الوظيفة الاسميّة) يستبدل اسمًا مفردًا بكامل العناصر اللغوية التي في حيّز الجملة المصدَّرة بالفعل التي تؤدي وظيفةً اسميةً ليُبيّنَ صحَّة ما ذهبَ إليه في تحليله، من ذلك قولُه: «قولك: عبدالله لقيتُهُ، يصير (لقيتُهُ) فيه بمنزلة الاسم كأنك قلت: عبدُالله منطلقٌ»[1]. وقوله: «وتقول: كلَّ رجلٍ يأتيك فاضرب، نصبٌ؛ لأنّ (يأتيك) ههنا صفة، فكأنّك قلت: كلَّ رجلٍ صالحٍ اضرب»[2]. إذ استبدل سيبويه الاسمَ المفرد (منطلق) بكامل العناصر اللغويّة في حيّز الجملة الفعليّة (لقيتُه) التي تؤدي وظيفة الخبر في الجملة الكبرى (عبدُالله لقيتُه)؛ ليبين أنّ المركب الإسنادي من الفعل والفاعل والمفعول به قد وقع في موضع الاسم المفرد، وأدى وظيفته الاسميّة النحوية (الخبر) في الجملة التي جاءت فيها. وكذلك استبدل الاسم المفرد (صالح) بكامل العناصر اللغويّة في حيّز الجملة الفعليّة (يأتيك)؛ ليُبيّن أن جملة (يأتيك) وقعت في موضع الاسم وأدت وظيفة النعت في الجملة التي جاءت فيها.

ومما يدلُّ على أنَّ سيبويه يرى أنَّ الجملة الفعليّة بكامل عناصرها تؤدي

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٨٩.

(٢) سيبويه : ١: ١٣٦ . وانظر نصوصًا غيرها استبدل فيها سيبويه الاسم المفرد بكامل العناصر اللغوية التي في حيّز الجملة الفعليّة التي تؤدي وظيفةً اسميّة في تركيب جملةٍ ما: سيبويه، الكتاب، ١: ٨٧ ، ٢: ٢١٧ ، ٣: ١١، ٨٥، ٨٨، ٩٨، ١٠٨-١٠٩، ١٨٥.

الوظيفةَ الاسميّة، وليس الفعل وحده، ما يُفهمُ من تشبيهه (إنَّ) بالفعل بعد أن ذكرَ أنَّ (أنَّ) تكونُ مع صلتها بمنزلة الاسم المفرد في تركيب الجملة التي تأتي فيها، قال في باب (إنَّ وأنَّ): «وأمَّا (إنَّ) فإنّما هي بمنزلة الفعل، لا يعمَلُ فيها ما يعمَلُ في (أنَّ)، كما لا يعمَلُ في الفعلِ ما يعمَلُ في الأسماءِ، ولا تكونُ (إنَّ) إلا مبتدأةً، وذلك قولُك: إنَّ زيدًا منطلقٌ، وإنَّك ذاهبٌ»[1]. كما نقلَ هذا الرأيَ عن الخليل[2]. فالذي أفهمُه من قول سيبويه في وجه شبَه (إنَّ) بالفعل هو أنَّ الحرفَ (إنَّ) يكونُ مبدوءًا به في كلِّ استعمالٍ يردُ فيه، وليسَ معنى كونه (مبتدأ) أنَّه لا يأتي إلا في صدرِ كلِّ كلامٍ يردُ فيه، بل المُرادُ أنَّه يكونُ صدرًا لجملةٍ لا يؤوَّلُ معها بمصدَرٍ كما تؤوَّل (أنَّ) وصلتُها بالمصدر، وليسَ هناك ما يمنعُ من أنْ تقعَ هذه الجملةُ في موضعِ اسمٍ في البناء التركيبيّ المجرَّد فتؤدي وظيفته في الكلام، كما قد تقع الجملةُ الاسميّةُ التي لم تتصدَّرها (إنَّ)، والجملة الفعليّة. ويؤيِّدُ هذا الفهمَ قولُ السيرافي في شرحه باب (إنَّ وأنَّ): «وقد يكونُ قبلَ إنَّ المكسورة كلامٌ لا يُغيِّرُ كسرَها؛ لأنَّ تأويلَها يرجعُ إلى أنَّها مبتدأةٌ في اللفظ... ومن ذلك أنْ تُدخِلَه على جملةٍ في موضعِ خبَرٍ[3] أو صِفة، كقولك: زيدٌ إنَّ أباه خيرٌ من أبيك؛ لأنَّ تقديرَه: إن أبا زيدٍ خيرٌ من أبيك، وقدَّمتَ زيدًا مبتدأً، وجئتَ بالجملة بأسرِها وعلى لفظِها وجعلتَها خبرًا لزيدٍ، وأضمرتَه في موضِعه من الجملة»[4]. فمفهوم كلام سيبويه وكلام السيرافيّ هو أنَّ الجملة المُصدَّرة بـ(إنَّ)، والجملة المصدَّرة بفعلٍ يُنظرُ إليهما دائمًا وكأنَّهما جملتان ابتدائيتان، فإن كانتا ابتدائيتين حقيقةً نحو: (إنَّ زيدًا كريمٌ)،

(١) سيبويه، الكتاب، ٣: ١٢٠.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٦١.

(٣) في الأصل: "في موضع خبر إنَّ" وبقيّة النصّ تؤيد أنّه الخبر، وليس خبر إنّ.

(٤) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٤: ١٩ب.

و(أكرمَ محمدٌ زيدًا) فالأمرُ واضحٌ. وإن كانتا جزءًا من جملةٍ كبرى وقعت في موضع اسمٍ وأدتا وظيفتَه الاسميّةَ فيها فإنَّه يُنظرُ إلى هذه الجملة المنضوية في جملةٍ كبرى على أنَّها جملةٌ ابتدائية؛ أي أنَّ العنصرَ الذي بدأت به الجملة المنضويةُ يُمثِّلُ بدايةً لجملةٍ يُنظرُ إليها وكأنها جملة جديدة، والوظائف الاسميّة الواردة فيها وظائفُ مُستقلّة عن وظائف الجملة الكبرى، وإذا كانَ ظاهرًا أنَّ الفعلَ لا يؤدي وظيفةَ المبتدأ حين يأتي في بداية جملةٍ مستقلّة فإنَّه كذلك لا يؤدي منفردًا الوظيفةَ الاسميّةَ للموضع الذي وقعت فيه كاملُ العناصر اللغوية الموجودة في حيِّز جملته.

ومما يدلُّ على ذلك أيضًا ما يُفهمُ من تفريق سيبويه بين الاسم المشتقّ العامل عمل الفعل والفعل بعدَ أن ذكر أنَّ الخليلَ «يستقبِحُ أن يقولَ قائمٌ زيدٌ، وذاك إذا لم تجعل (قائمًا) مبنيًا على المبتدأ»(١)، قال: «فإذا لم يريدوا هذا المعنى، وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقوله: يقومُ زيدٌ، وقامَ زيدٌ، قَبُحَ؛ لأنَّه اسمٌ. وإنَّما حَسُنَ عندَهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفةً جرى على موصوفٍ، أو جرى على اسمٍ قد عمِلَ فيه. كما أنَّه لا يكونُ مفعولاً في ضاربٍ حتى يكون محمولاً على غيرِه، فتقولُ: هذا ضاربٌ زيدًا، وأنا ضاربٌ زيدًا، ولا يكونُ (ضاربٌ زيدًا) على(ضربتُ زيدًا، وضربتُ عمرًا). فكما لم يجز هذا كذلك استقبحوا أن يجري مجرى الفعل المبتدأ، وليكونَ بين الفعل والاسم فصيلٌ(٢) وإن كانَ موافقًا له في مواضعَ كثيرة، فقد يوافقُ الشيءُ الشيءَ ثُمَّ يُخالفُه، لأنَّه ليس مثلَه»(٣). إذ الحكمُ بقُبح الاستعمال (قائمٌ زيدٌ) مرتبطٌ بالنظر إلى أنَّ (قائم) اسمٌ، والاسمُ يؤدي وظيفة الموضع الذي يقعُ فيه، فإذا نُظِرَ إلى (قائم)

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٢٧.

(٢) في طبعة بولاق: "وليكون بين الفعل والاسم فصلٌ"، ١: ٢٧٨.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٢٧-١٢٨.

على أنَّه يؤدي وظيفة المبتدأ، و(زيد) معمولٌ له، فإنَّنا نكونُ أمام جملةٍ اسميّةٍ لا خبرَ فيها، والخبر موضعٌ رئيسٌ في الجملة الاسميّة لا بدَّ من شغله، لذا حكم الخليل على هذا الاستعمال بالقُبح في هذه الحال[1]. في حين يصحُّ استعمالُ الفعل في بداية الجملة، نحو: ضربتُ زيدًا؛ لأنَّ الفعلَ لا يؤدي وظيفةً اسميّة، فليس بمبتدأ فيفتقر إلى الخبر كما يفتقرُ إليه الاسمُ الذي يؤدي وظيفة المبتدأ في صدر الجملة الاسميّة، ولو كان الفعلُ يؤدي الوظيفة الاسميّة لنُظِرَ إليه كما يُنظرُ إلى الاسم المشتق في المثال الذي ذكر سيبويه أنَّ الخليل يستقبحُه بالإعراب الذي ذكرَه. فإذا بُدئت جملةٌ بفعلٍ فنحنُ أمام نوعٍ آخر من الجملة يحوي وظائفَ اسميّةً بعد الفعل مختلفةً عن الوظائف الاسميّة في الجملة الاسميّة. فالفرقُ المهمُ (هنا) بين التركيبين: الجملة المبدوءة بالاسم المشتقّ (قائمٌ زيدٌ)، والجملة المبدوءة بالفعل (يقومُ زيدٌ، وقامَ زيدٌ) هو أنَّ الكلمة الأولى في الجملة الأولى (قائم) اسمٌ يؤدي وظيفةً اسميّة، أما الكلمة الأولى في الجملة الثانية ففعلٌ لا يؤدي وظيفةً اسميّة.

ومما يدلُّ على أنَّ سيبويه يرى أنَّ الجملة الفعليّة بكامل عناصرها تؤدي الوظيفةَ الاسميّة، وليس الفعل وحده، ما يُفهمُ من قوله في المصدر المنصوب بفعلٍ محذوف: «وجميعُ ما يكونُ بدلاً من اللفظ بالفعلِ لا يكونُ إلا على فعلٍ قد عَمِلَ في الاسم؛ لأنَّك لا تلفِظُ بالفعلِ فارِغًا»[2]. إذ يُفهمُ من نصّ سيبويه هذا أنَّ الفعلَ لا يأتي وحدَه في أي جملةٍ، بل يتضمَّنُ فاعلَه معه مذكورًا أو مُقدَّرًا، سواء كان الفعلُ في صدر جملةٍ ابتدائيّة أو في صدر جملةٍ واقعة في موضع اسمٍ مفرد تؤدي وظيفته في الكلام المؤلَّف. ويؤيّدُ هذا الفهمَ قول

(١) انظر تفصيل هذا الأمر في المبدأ الثالث من مبادئ النظرية ص ٤٩ وما بعدها.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٣٢.

السيرافيّ في شرحه نص سيبويه أعلاه: «يعني أنَّك إذا نصبتَ المصدرَ بإضمار فعلٍ فذلك الفعلُ الذي أضمرتَه معه فاعلُه؛ لأنّ الفعلَ لا يكونُ إلا بفاعلٍ»[1]. فإذاً كانَ الفعلُ لا يستقلُّ عن فاعله بحالٍ فهذا يدلُّ على أنَّه إذا جاءَ صدرًا لجملةٍ وقعت في موضع الاسم فإنَّه لم يأت وحده، بل جاء مؤديًا وظيفة المسند، وهو في كل حالٍ مفتقرٌ إلى ما يؤدي وظيفة المسند إليه في جملته، فالفعلُ بوصفه عنصرًا لغويًا مستقلاً، متَّجهٌ إلى ما بعده لا إلى ما قبلَه في الكلام، وهو ما أشبهته فيه (إنّ) كما سبق أعلاه؛ لذا فالفعلُ لا يؤدي منفردًا وظيفةَ النعت في نحو: جاء رجلٌ تعرفُه، ولا يؤدي وظيفة الحال في نحو: جاء محمدٌ يمشي، ولا يؤدي وظيفةَ الخبر في نحو: زيدٌ جاءَ أبوه؛ بل يؤدي هذه الوظائفَ المذكورةَ الجملةُ المصدَّرةُ بالفعل بكامل عناصرها اللغوية.

ويؤيّدُ هذا الفهمَ ما ورَدَ في بعض شروح الكتاب في سبب عدم الإضافة إلى الفعل بأنَّه: «لم يكن ذلك في الفعل؛ لأنَّ المضاف يقومُ مقامَ التنوين، والفعلُ لا يخلو من فاعِلِه، فلا يجوزُ أن يُقامَ الفعلُ والفاعلُ مقامَ زيادةٍ في الآخِرِ لطيفةٍ، فلم يحتمِلِ الاسمُ زيادتين»[2]. إذ يُفهمُ منه أنَّ الفعل مع فاعله يؤديان الوظيفة الاسميّة (المضاف إليه) لو حصلت إضافة، وليس الفعل وحده الذي يؤدي هذه الوظيفة. وكذلك بقيّة الوظائف الاسميّة، لا يؤدي الفعلُ شيئًا منها بوصفه عنصرًا لغويًا مستقلاً.

وقد جاء في شرح السيرافيّ أنَّ الجملة الفعلية والجملة الاسميّة قد يقعُ أيٌّ

(١) السيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٢: ١٤٤أ. وانظر في كون الفعل لا يأتي إلا ومعه الفاعل: سيبويه، الكتاب، ١: ٧٨، ٧٩، ٨٠. المبرد، المقتضب، ١: ١٩، ٢: ٦٠، ٣: ٦٨، ١٢١، ٤: ٥٠، ٧٧. الصفّار، شرح كتاب سيبويه، السفر الأول، ١: ٢٧٦.

(٢) الصفّار، السفر الأول من شرح كتاب سيبويه، ١: ٢٧٦. وانظر في ذلك: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المحقّق، ١: ٩٦.

منهما بكامل عناصرهما في موضع خبر المبتدأ، وأنَّ «هذا مفهومٌ لا يُشكل»[١].

وقبلَ أن أختمَ هذا الكلام أودُّ أن أُبيِّنَ أهميّته في الاستدلال من جديد على وجود الخريطة المفترَضة للموضع في ذهن سيبويه، إذ يدلُّ كلامُ سيبويه عن سبب رفع المضارع بكينونته واقعًا في موضع الاسم على أنّه قد استوعَبَ مواضعَ الاسم في البناء التركيبيّ للجملة في العربيّة، فصار كلُّ موضعٍ يُمكِنُ أن يقعَ فيه اسمٌ في تأليف الكلام موضعًا للاسم، فإذا وقَع فيه الفعلُ المضارعُ فحكمُه الرفعُ. كما أُذكِّرُ بصدق المبدأ القائل بأنَّ الموضعَ في الأصل للاسم.

ومما يُمكنُ أن يُستدلّ به على أنَ الفعل والحرف (بوصفهما عنصرين مستقليّن) لا يؤديان الوظائف الاسمية في النظرية النحوية أنَّ بعض النحاة بعد سيبويه ذكروا من الأدلة التي يُميَّزُ بها الاسمُ من الفعل والحرف وقوعه فاعلاً أو مفعولاً[٢]؛ فيُفهمُ من هذا أنَّ الاسمَ هو الذي يؤدي الوظائف الاسمية دون الفعل والحرف.

وعلى الرغم من أنَّ الفعلَ، بوصفه عنصرًا لغويًا مستقلاً، لا يؤدي وظيفةً اسميَّةً ألبتة، فإنَّ الفعلَ ليس كالحرف، بل هو عنصرٌ مهمٌّ جدًا في تركيب الجملة في العربيّة، فبالإضافة إلى الدور الدلالي الذي يقومُ به الفعلُ في الجملة الفعليّة، يؤدي الفعلُ وظيفةً إسناديةً في تركيب جملته[٣]، إذ يؤلِّفُ الفعلُ مع الاسم جملةً مفيدة كما يؤلِّفُ الاسم مع الاسم جملةً مفيدة. جاء في شرح السيرافيّ في مراتب أقسام الكلم الثلاثة بناء على ما يأتلِفُ منه الكلام:

---

(١) السيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٢: ٢٢٤أ. وانظر قوله بكون «الفعل وما يتصلُ به خبرًا عن الاسم» السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ١: ١٨٩أ.

(٢) انظر في ذلك: الأنباري، أسرار العربية، ص ٢٧. الحريري، شرح ملحة الإعراب، ص ٦٥-٦٦. ابن يعيش، شرح المفصّل، ٤: ١٠.

(٣) انظر باب المسند والمسند إليه: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٣.

«وإنَّما كانَ الاسمُ الأوَّلُ لأنَّه لا يُستغنى عنهُ في شيء من الكلام، وقد يُستغنى عن الفعل والحرف، تقولُ: اللهُ ربُّنا، ومحمَّدٌ صلى الله عليه نبيُّنا، وليسَ فيه فعلٌ ولا حرفٌ. ويتلو الاسمَ الفعلُ؛ لأنَّ الكلامَ ينعقدُ بالاسم والفعل، ولا ينعقِدُ بالاسم والحرف، كقولك: يقومُ زيدٌ، ويذهبُ عمرٌو. ولا يَستغني الحرفُ عنهما، ولا يَستغني به الاسمُ كاستغنائه بالفعل»[1] وذلك في شرحه تعبيرَ سيبويه بأنَّ الاسم هو الأوَّل القويّ، وأنَّ الفعلَ هو الذي يلي الاسمَ[2].

ويُلحَظُ أنَّ سيبويه فرَّقَ بينَ نوعين من الفعل: فعل يأتي معه بالمواضع التي في حيِّز جملته، فمتى جاء هذا الفعلُ امتدَّت في حيِّز جملته كلُّ المواضع التي في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة الفعليّة: ([الفاعل] + [المفعول به١] + [المفعول به٢] + [المفعول به٣] + [بقية المفاعيل: الظرف، الحال، المفعول المطلق، المفعول لأجله، المفعول معه، المستثنى (المفعول دونه)])، وليسَ شيءٌ من هذه المواضع متحوِّلاً عن موضع آخر، وهي الأفعال التامّة غير أفعال القلوب. وفعل يدخلُ على مواضعَ يَنظرُ إليها النحويُّ على أنَّها هي الأصل، فتتحوَّلُ مع الفعل إلى مواضع أخرى لها أحكامٌ أخرى. وهذا النوع من الفعل قسمان: الأوَّل أفعالُ القلوب، والثاني الأفعال الناقصة الناسخة (كانَ وأخواتها).

يؤخذُ هذا التفريقُ بين نوعي الفعل من قول سيبويه: «وإنَّما افترقَتْ (حَسِبْتُ) وأخواتُها والأفعالُ الأُخَرُ لأنَّ (حسِبتُ) وأخواتها إنَّما أدخلوها على

(١) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٥: ١٨٦أ. وجاء في (الجمل) المنسوب إلى الخليل: «الأسماءُ قبلَ الأفعال، وذلك أنَّها لا تستغني عن الأسماء، يقولون: رجلان في الدار، ويقولون: الله ربُّنا، ومحمَّدٌ نبيُّنا. فاستغنى الاسمُ عن الفعل. وهم إذا قالوا: قاما، وقاموا، لم يستغنِ الفعلُ عن الاسمِ مُضمَرًا أو مُظهرًا». الخليل، الجمل، ص٢٥٤.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ٤: ٢١٨-٢١٩.

مبتدأ ومبنيٌّ عليه لتجعلَ الحديثَ شكًّا أو علْمًا. ألا ترى أنَّك لا تقتصِرُ على الأوَّل كما لا تقتَصِرُ عليه مبتدأً؟ والأفعالُ الأُخَرُ إنّما هي بمنزلةِ اسمٍ مبتدأ، والأسماءُ مبنيَّةٌ عليها. ألا ترى أنّك لا تقتصِرُ على الاسم كما تَقتَصِرُ على المبنيّ على المبتدأ»[1]. وقوله: «وتقولُ: حسِبتُك إياه، وحسِبتُني إياه؛ لأنَّ حَسِبتَنيه، وحسِبتُكه، قليلٌ في كلامهم؛ وذلك لأنَّ (حَسِبتُ) بمنزلة (كانَ) إنما يدخلن على المبتدأ والمبنيّ عليه، فيكونان في الاحتياج على حال. ألا ترى أنّك لا تقتصِرُ على الاسم الذي يقعُ بعدَهما كما لا تقتصِرُ عليه مبتدأً؟ والمنصوبان بعدَ (حَسِبتُ) بمنزلة المرفوع والمنصوب بعدَ (ليس) و(كانَ). وكذلك الحروف التي بمنزلة (حَسِبتُ) و(كانَ)؛ لأنَّهما يجعلان المبتدأَ والمبنيَّ عليه فيما مضى يقينًا أو شكًّا أو علْمًا، وليسَ بفعلٍ أحدَثتَه منك إلى غيرك كـ(ضرَبتُ) و(أعطيتُ)»[2].

إذ يُفهمُ الفرقُ بين ما صُنِّفَ تحتَ الفعل في القسمة الثلاثية لكلم العربيّة من النصين معًا، فالنصّ الأوَّل يدلُّ على التفريق بين نوعين من الفعل: الأوَّل فعلٌ يُنظَرُ إليه على أنَّه أساسٌ (أو لبِنَةٌ أولى) للبناء التركيبيّ الذي جاء فيه، تبتني عليه المواضعُ الاسميّة التي في حيّز جملته، ويُنظرُ إلى هذه المواضع على أنَّها مواضعُ أصيلة في الجملة الفعليّة لم تتحوَّل عن غيرها، وتُعدُّ الجملةُ التي تصدَّرها هذا الفعلُ جملةً فعليّة، كما أنَّ الاسم المبتدأ يُنظرُ إليه على أنَّه أساسٌ للبناء التركيبيّ في الجملة التي يجيءُ فيها، تُبنى عليه المواضعُ الاسميّة التي في حيّزِ جُملته، وتُعدُّ الجملةُ التي تصدَّرها جملةً اسميّة. يؤخَذُ هذا من قول سيبويه بعدَ أن ذكر أنَّ مفعولي أفعال القلوب أصلهما المبتدأ والخبر: «والأفعالُ الأُخَرُ إنّما هي بمنزلةِ اسمٍ مبتدأ، والأسماءُ مبنيَّةٌ عليها. ألا ترى

(٦٠٨) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٦٨.

(٦٠٩) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٦٥-٣٦٦.

أنّك لا تقتصِرُ على الاسم كما تَقتَصِرُ على المبنيّ على المبتدأ». والأفعال الأخر هي الأفعال التامّة غير أفعال القلوب التي خرجت من الأفعال التامة في تفريق سيبويه المذكور(1). وأُشيرُ هنا إلى فرقٍ دلاليٍّ مهمٍّ بينَ (الأفعال التامة غير أفعال القلوب) و(أفعال القلوب) ذكرَه سيبويه في تفريقه بينهما في نصِّه الثاني المنقول أعلاه، وهو أنَّ الأفعال التامة مثل: (ضربَ)، و(أعطى) ونحوهما أفعالٌ يوقِعُها الفاعلُ بالمفعولِ به، أمَّا أفعال القلوب فليست كذلك، بل تدخلُ لتُضيفَ معنى آخر على ما يُفيدُه مفعولاها اللذان أصلهما المبتدأ والخبر عنده إذ قال: «وكذلك الحروف التي بمنزلة (حَسِبتُ) و(كانَ)؛ لأنَّهما يجعلان المبتدأَ والمبنيَّ عليه فيما مضى يقينًا أو شكًّا أو علِمًا، وليسَ بفعلٍ أحدَثْتَه منك إلى غيرك كـ(ضرَبتُ) و(أعطيتُ)»(2).

كما يُفهمُ التفريقُ بين أفعال القلوب (ظنّ وأخواتها) والأفعال الناقصة (كان وأخواتها) من أنَّ أفعال القلوب أفعال تامّة تأتي بعدها المواضع الاسميّة الموجودة في البناء التركيبيّ المجرَّد للجملة الفعليّة كما هي في الخريطة المفترَضة للموضع، لكنَّه يُنظرُ إلى أنَّ الذي يؤدي وظيفةَ المفعولَيْن في حيز الجملة المصدَّرة بفعلٍ من أفعال القلوب قد تحوَّلا من موضع المبتدأ والخبر في جملةٍ اسميّةٍ تداخلت مواضِعُها مع مواضعِ الجملة الفعليّة، فغلَبَت مواضعُ الجملةِ الفعليّة عليها؛ لأنّ الجملة صُدِّرت بالفعل فبُنيت عليه المواضع الاسميّة بعدَه(3). أمَّا الأفعال الناقصةُ (كانَ وأخواتها) فعدمُ وجود موضع الفاعل في

---

(1) انظر ما يدلُّ على ذلك أيضًا: سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٨٧-٢٨٨، ٣١٣-٣١٤.

(2) وانظر في هذا: سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٦٨. وانظر التصريح بهذا الفرق الدلالي: المبرد، المقتضَب، ٤: ٤٠٤.

(3) انظر ما يُمكنُ أن يُفهم منه ذلك: الصفّار، شرح كتاب سيبويه، السفر الأول، ٢: ٦٩٤.

حيّز الجملة المصدّرة بأحدها كافٍ لبيان الفرق بينها وبين بقيّة الأفعال؛ وإنما يُنظرُ إلى المواضع الرئيسة بعدها على أنّها مواضع اسميّة متحوّلةٌ عن الموضعين الرئيسين في الجملة الاسميّة (المبتدأ، والخبر). وقد جاء في شرح السيرافيّ ما يُمكنُ أن يُفهمَ منه هذا الفرقُ بين أفعال القلوب والأفعال الناقصة الناسخة، قال: «واعلَمْ أنَّ (حسِبتُ) معَ الفاعل منزلتُه منزلةُ (كان) بغيرِ فاعل؛ لأنَّ (كانَ) تدخلُ على المبتدأ والخبر فيرتَفِع بها المبتدأ، وينتصِب بها الخبرُ. و(حسِبتُ) معَ فاعل المحسِبَة تدخلُ على المبتدأ والخبر، فتنصبُهما لأنّه دخلَ عليهما (فعلٌ وفاعلٌ)، فانتصَبا على أنّهما مفعولا (حَسِبتُ)»[1]. وقد نقلَ الأنباريُّ أنَّ بعضَ النحاة يعدُّونَ (كان) وأخواتها حروفًا في تصنيفهم كلمَ العربيّة[2].

ويبدو أنَّ نظرية الموضع كانت حاضرةً في ذهن سيبويه وهو يُسَجِّلُ هذا الفرقَ بينَ ما صُنِّفَ تحتَ الفعلِ في القسمة الثلاثية للكلم في العربيّة.

كما يبدو أنَّ فكرةَ (التركيب الأصل) حاضرةٌ في ذهن سيبويه أثناء دراسته اللغةَ، إذ وردَ في الكتاب ما يدلُّ على أنَّ سيبويه يرى أنَّ اسمَ (إنَّ) أو إحدى

---

(١) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٣: ١٤٦أ.

(٢) نقل الأنباريُّ أنَّ بعض النحاة يرى أنَّ (كان) وأخواتها حروفٌ لا أفعال، واختار هو أنَّها أفعال، وذكرَ أنَّه مذهبُ الأكثرين، وأدلة فعليتها عنده: اتصالُ ضمائر الرفع بها، واتصال تاء التأنيث الساكنة بها كما تتصل بالفعل، وتصرُّفها كما تتصرَّفُ الأفعال، وليس في هذه الأدلة ذكرٌ لموضع الفاعل في تركيب الجملة الذي تأتي فيه. وهذا كلُّه يؤيّدُ التفريق بين أفعال القلوب والأفعال الناقصة الناسخة. انظر: الأنباري، أسرار العربيّة، ص٨٥. وانظر تعبير المبرّد عن الأفعال الناقصة الناسخة بأنَّها (ليست أفعالاً حقيقية ولكنَّها في وزن الأفعال): المبرد، المقتضب، ٣: ١٨٨-١٨٩. وانظر تعبير أبي علي الفارسيّ عن (كان) بأنَّها (كالفعل): أبو علي الفارسيّ، التعليقة، ٢: ٨٦. أمّا سيبويه فيرى أنَّ (كان) وأخواتها أفعال، انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٤٥.

أخواتها وخبرها، واسم (كان) أو إحدى أخواتها وخبرها، ومفعولَي (ظنّ) أو إحدى أخواتها أصلُه المبتدأ والخبرُ[1]. وفهمَ ذلك عنه بعضُ شُرّاح الكتاب[2].
وجاء في استدلال المبرد على أنَّ أصلَ اسم (إنّ) وخبرها، واسم (كان) وخبرها، ومفعولَي أفعال القلوب المبتدأ والخبر قولُه: «وبابُ (كانَ)، و(إنّ)، و(علِمْتُ) داخلٌ على ابتداءٍ وخبَر. وذاك أنَّك لو حذَفتَ (كان) من قولك: كانَ زيدٌ منطلقًا، أو (إنَّ) من هذا، أو (علِمْتُ) لكانَ الباقي: زيدٌ منطلقٌ. وإنَّما هذه الأفعال والعواملُ داخلةٌ على ابتداءٍ وخبَر»[3]. إذ يحذفُ المبرِّدُ ما يرى أنَّه داخلٌ على ما أصله المبتدأ والخبر عنده ليُدلِّل على أنَّ أصل التركيب (الابتداء والخبر)؛ أي أنَّ الجملة الاسميّة هي الأصلُ في تركيب الجملة في الأبواب التي ذكرَها. وجاء في الكتاب ما يُمكنُ أن يُفهمَ منه ما هو أوسعُ مما ذكرَه المبرِّد، إذ قال سيبويه: «واعلَم أنَّ الاسمَ أوَّلُ أحواله الابتداءُ، وإنَّما يدخلُ الناصبُ والرافعُ سوى الابتداء والجارُّ على المبتدأ. ألا ترى أنَّ ما كانَ مبتدأ قد تدخلُ عليه هذه الأشياءُ حتَّى يكونَ غيرَ مبتدأ، ولا تصلُ إلى الابتداء ما دامَ معَ ما ذكرتُ لكَ إلا أنْ تدَعَهُ. وذلكَ أنَّك إذا قلتَ: عبدُ اللهِ منطلقٌ، إنْ شئتَ أدخلتَ (رأيتُ) عليه فقلتَ: رأيتُ عبدَ اللهِ منطلقًا، أو قُلتَ: كانَ عبدُ اللهِ مُنطلِقًا، أو مررتُ بعبدِ الله منطلقًا؛ فالمبتدأُ أوّلُ جزءٍ، كما كانَ الواحِدُ أوّلَ العدد، والنكرةُ قبلَ المعرفة»[4]. ولكي أُقاربَ فهمَ مُرادِ سيبويه في هذا النصِّ أودُّ أن أُشيرَ إلى أمورٍ مهمّة:

---

(١) انظر في ذلك: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٣، ٢: ٢٦٥-٢٦٦، ٢٦٨، ٢٨٧-٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠.

(٢) انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المحقَّق، ٢: ٦٢. والصفار، شرح كتاب سيبويه، السفر الأول، ١: ٣٦٢، ٢: ٦٩٤-٦٩٥.

(٣) المبرد، المقتضب، ٤: ٤٠٤.

(٤) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٣-٢٤.

الأوّل: أنّ هذا النصّ جاء في سياق المقدمات المجمَلة التي بدأ بها سيبويه في كتابه؛ أي أنَّ هذا الكلامَ، كما يظهرُ لي، يُعدُّ أصلاً نظريًا عندَ سيبويه، ويعضِدُ هذا الفهمَ أنَّه يذكرُ بعدَه أصلاً نظريًا آخر عنده وهو أنَّ (النكرة قبلَ المعرفة).

الثاني: أنَّ هذا النصّ جاء في (باب المسند والمسند إليه) وهو الباب الذي تكلَّم فيه سيبويه عن التركيب الذي يُمكنُ أن تؤلَّف به الجملة في العربيّة.

الثالث: أنَّ الكلامَ في هذا النص جاء بعدَ أن ذكرَ سيبويه أنّ (كانَ عبدُالله منطلقًا، وليتَ عبدَالله منطلقٌ) بمنزلة الابتداء. فالثاني والثالث معًا يدلان على أنَّ سيبويه حين ذكرَ أنَّ الاسمَ أوّل أحواله (الابتداء) كانَ يتكلَّمُ عن التركيب المؤلَّفِ من [مبتدأ] + [خبر]، لا عن الابتداء في المُطلَق. ويؤيّدُ هذا الفهمَ تمثيلُه اللاحق بجملة (عبدُالله منطلقٌ) ثُمَّ إدخالُه على هذه الجملة ما يتغيَّرُ به تركيبُها.

الرابع: أنّ سيبويه كانَ يتعاملُ مع اللغة في هذا النصِّ بوصفه نحويًا (أو مُحلِّلاً لُغويًا) لا بوصفه متكلِّمًا يؤلِّفُ كلامًا يتواصَلُ به مع غيره من الذي يتكلَّمون بالعربيّة؛ يدلُّ على ذلك إجراءُ سيبويه إذ يُمثِّلُ بالجملة الاسميّة (عبدُالله منطلقٌ)، ثُمَّ يُدخلُ عليها ما يتغيّرُ به التركيبُ: (رأيتُ)، (كان)، (مررتُ بـ). وهذا الذي فعلَه سيبويه لا يفعله مُستعمِلُ اللغة العادي الذي يؤلِّفُ كلامًا يتواصَلُ به مع الآخرين؛ لأنَّ مستعمِلَ اللغة الذي يتواصلُ بها تواصلاً طبيعيًا يؤلِّفُ جملتَه التي يُريدُ إيصالَها إلى المتلقّي كما هي ابتداءً، فيقول مثلاً: رأيتُ عبدَ الله منطلقًا، دونَ أنْ يبدأَ كلامَه بالجملةِ التي على التركيب الذي يراه سيبويه أصلاً لهذا التركيب وهو (عبدُاللهِ منطلقٌ)، ثُمَّ يُدخِلُ (رأيتُ) عليه فيتحوّلُ بالتركيب (الأصل) إلى تركيبٍ جديد، فهذا لا يحصُلُ في التواصُل الطبيعيّ عند استعمال اللغة.

الخامس: أنَّ سيبويه يذكرُ إجراءً يستعملُه مُحلِّلُ اللغة للتحقُّق من الأصل الذي يذكرُه، وهو أن (يدعَ) ما تغيَّرَ به (التركيبُ الأصلُ) عندَه، وذلكَ بأن يحذِفَ (رأيتُ)، و(كان)، و(مررتُ بـ) ليَصلِ إلى (التركيب الأصل) الذي يُبيِّنُ أنَّ الابتداء هو أوَّل أحوال الاسم.

وبالنظَر إلى الجمل التي ذكرها سيبويه فأدخلَ فيها ما يُغيِّرُ (التركيبَ الأصل) عنده نجدُ الأفعال بأنواعها التي سبقَ التفريقُ بينها: التام من غير أفعال القلوب (مرّ)، والفعل القلبيّ (رأى)، والفعل الناقص الناسخ (كانَ)؛ فيُفهمُ من هذا كلِّه أنَّ تر كيب الجملة الاسميّة بموضعيها الرئيسين ([المبتدأ] + [الخبر] هو (التركيبُ الأصلُ)، فهو موجودٌ في كلِّ تركيبٍ، ويُمكنُ وصولُ النحويّ إليه بحذف العناصر اللغوية التي جاءت في تأليف جملةٍ تحوَّلت عنه إلى تركيب آخر.

ويُلحَظُ أنَّ أي جملةٍ فعليّة فعلُها تامّ غير قلبيّ يُمكنُ الوصولُ إلى التركيب الأصل فيها باستبقاء الفاعل أو المفعول به مع الحال، وعندها يُصبحُ لدينا جملةٌ اسميّةٌ من مبتدأ وخبَر، كقولك: (عبدُ الله منطلقٌ) بعد أن تحذِفَ (مررتُ بـ) في الجملة التي مثَّل بها سيبويه. ويبدو أنَّ هذا الرابط بين الخبر والحال من أسباب تسمية سيبويه الحال (خبرًا) في بعض النصوص من كتابه[1].

كما يُلحَظُ أنَّه لا إسنادَ بينَ الفاعل أو المفعول به والحال في الجملة الفعليّة التي فعلُها تام غير قلبيّ أثناء تأديتها وظيفة الفاعل أو المفعول به والحال، وأنَّه لا يوصَلُ إلى هذا الإسناد إلا بافتعاله بعدَ استبعاد العناصر اللغويّة الأخرى التي تؤلّف الجملة الفعليّة المتكلَّم بها. في حين أنَّ النحويّ يرى

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٤٩، ٥٠. وانظر في ذلك: القوزي، المصطلح النحويّ، ص١٤٠.

أنَّ هناك إسنادًا بين مفعولي أفعال القلوب، وإسنادًا بين اسم الفعل الناقص الناسخ وخبره؛ لذا لا يجوزُ الاستغناء بأحد مفعولَي أفعال القلوب عن الآخر[١]، ولا باسم الفعل الناقص الناسخ عن خبره، أو بخبره عن اسمه[٢].

كما يُلحَظُ أنَّه يُمكنُ الاستغناء عن مفعولَي أفعال القلوب معًا، ومع ذلك يبقى لدينا تركيبٌ إسناديٌّ من فعل وفاعلِه[٣]، في حين أنَّه لا يُمكنُ أن يكونَ لدينا جملةٌ تامة مفيدة بدون اسم الفعل الناقص الناسخ، أو بدون خبره. وقد يكونُ هذا الذي دعا بعض النحاة إلى عدِّ الأفعال الناقصة الناسخة حروفًا[٤]؛ لأنَّها لا تؤلِّفُ مع اسمها وحدَه، ولا مع خبرها وحدَه مركَّبًا إسناديًا، كما لا يؤلِّفُ الحرفُ الناسخ (إنَّ) وأخواتها مع اسمه وحدَه، ولا مع خبره وحدَه مركَّبًا إسناديًا.

ويؤيِّدُ الفهمَ بأنَّ الجملة الاسميّة هي الأصلُ عندَ سيبويه ما سبقَ قولُه من أنَّ سيبويه يرى أنَّ الفعلَ المضارع الواقعَ في صدرِ جملةٍ فعليّةٍ ابتدائيةٍ واقعٌ في موضع اسمٍ مبتدأ[٥]، ووقوعُه في موضع الاسم هو سبب رفعه عنده.

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٣٩-٤٠. السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المحقَّق، ٢: ٦٢-٦٣، ٣١٥-٣١٦. الصفّار، شرح كتاب سيبويه، السفر الأول، ٢: ٦٩٤-٦٩٥.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٢، ٤٥. السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المحقَّق، ٢: ٦٢-٦٣. ٣٥٣. الصفار، شرح كتاب سيبويه، السفر الأول، ١: ٣٦٢، ٢: ٧٦٠-٧٦١.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٤٠. السيرافي، ، شرح كتاب سيبويه، المحقَّق، ٢: ٦٣، ٣١٦.

(٤) نقل الأنباريُّ أنَّ بعض النحاة يرى أنَّ (كان) وأخواتها حروفٌ لا أفعال، انظر: الأنباري، أسرار العربيّة، ص٨٥. وانظر تعبير المبرّد عن الأفعال الناقصة الناسخة بأنَّها (ليست أفعالاً حقيقية ولكنَّها في وزن الأفعال): المبرد، المقتضب، ٣: ١٨٨-١٨٩. وانظر تعبير أبي علي الفارسيّ عن (كان) بأنَّها (كالفعل): أبو علي الفارسيّ، التعليقة، ٢: ٨٦.

(٥) انظر ما سبق في المبدأ الرابع من مبادئ النظرية (أنّ الموضع في الأصل للاسم) ص ٥٢ وما بعدها.

كما يؤيّدُه ما يُفهمُ من قول الصفّار في شرحه قول سيبويه (واعلَم أنَّ الاسمَ أوّلُ أحواله الابتداءُ): «من الناس من فسّر هذا بأنَّ الاسمَ على الإطلاق أوّلُه الابتداء، مبتدأ كان أو غير ذلك، فزيدٌ قائمٌ: مبتدأ، وهذا أوّله، واللفظُ موافقٌ للمعنى. وقامَ زيدٌ، أوّلُ الاسم أن يكونَ مُقدَّمًا، لكنّ اللفظَ فيه غيرُ موافقٍ للمعنى. وهذا مذهبٌ يُمكنُ أن يُقالَ به»[1].

(١) الصفار، شرح كتاب سيبويه، السفر الأول، ١: ٣٦٣-٣٦٤.

٥- النظرية وعناصر الاتصال (المرسِل، والمتلقّي، والرسالة):

يظهرُ في كثيرٍ من نصوص الكتاب أنَّ هناك ارتباطًا قويًا بين عناصر الاتصال ونظرية الموضع لا يُمكنُ تجاهلُه؛ لذا لزمَ تناول العلاقة بين هذه النظرية وعناصر الاتّصال في مبحث (بناء النظرية).

وقبلَ الحديث عن هذه العلاقة يلزمُ التنبيه إلى أمرٍ بالغ الأهميّة في هذا الشأن، هو أنَّ بعضَ النصوص الواردة في الكتاب تدلُّ على أنَّ سيبويه كان يرى أنَّه يلزمُ المتكلِّمَ باللغة العربيّة أن يتَّبِع الطريقةَ التي يتَّبِعُها العربُ في تأليف الكلام، منها قولُه بعدَ أنْ ناقش صورًا من استعمال الاسم الموصول (أيّ): «ولو قالت العربُ: اضربْ أيٌّ أفضَلُ، لقُلتَه، ولم يكنْ بدٌّ من متابعتهم»(١)؛ أي أنَّ العرب لو بنوا الاسم (أي) في حال الإفراد للزم المتكلِّمَ بالعربية موافقتُهم في ذلك؛ لأنَّه يتكلَّمُ اللغةَ نفسها.

كما يدلُّ على ذلك رأيُه في وجوب المجيء بما يُفسِّرُ المرادَ بالضمير السابق على المرادِ به عند تأليف الكلام، قال: «ولا يجوزُ لك أن تقولَ: نِعمَ، ولا رُبَّه، وتسكُت؛ لأنَّهم إنما بدؤا(٢) بالإضمار على شريطة التفسير، وإنما هو إضمارٌ مقدَّمٌ قبل الاسم، والإضمارُ الذي يجوزُ عليه السكوتُ نحو: زيدٌ ضربتُه، إنما أضمَرَ بعدما ذكرَ الاسمَ مُظهَرًا؛ فالذي تُقدِّمُ من الإضمار لازمٌ له التفسيرُ حتى يبيِّنَه»(٣).

ويدلُّ على ذلك أيضًا رأيهُ بلزوم اتّباع العرب بعدَ أن أوجزَ مواضع استعمالهم المعرفة والنكرة في الكلام: « . فهذا أمرُ النكرة، وهذا أمرُ المعرفة

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٤٠٢.

(٢) هكذا جاءت في الكتاب بتحقيق عبدالسلام هارون، وكذلك جاءت في طبعة بولاق، ١: ٣٠٠.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٧٦. وفي الصفحة نفسها تكلَّم سيبويه عن لزوم تفسير ضمير الشأن.

فأجره كما أجروه، وضعْ كلَّ شيء موضعه»[1].

ويدلُّ على ذلك أيضًا رأيُه في استعمال صنَعَهُ بعضُ النحويين، قال: «وأما قولُ النحويين: قد أعطاهوك، وأعطاهوني، فإنّما هو شيءٌ قاسوهُ لم تكلَّم به العربُ، ووضعوا الكلامَ في غيرِ موضعه، وكانَ قياسُ هذا لو تُكلِّمَ به كانَ هينًا»[2] إلى أن قال: «فإذا ذكرتَ مفعولَين كلاهما غائبٌ فقلت: أعطاهوها، وأعطاهاهُ، جازَ، وهو عربيٌّ، ولا عليك بأيهما بدأتَ، من قِبَلِ أنّهما كلاهما غائبٌ. وهذا أيضًا ليس بالكثير في كلامهم، والأكثرُ في كلامهم: أعطاهُ إياه»[3].

كما يدلُّ على ذلك أيضًا رأيُه بأنَّ تأليفَ الكلام بصورةٍ تخالِفُ ما عليه العربُ في تأليف الكلام قد يؤدي إلى عدم وصول مراد المرسِل صحيحًا إلى المتلقّين؛ لأنَّ الصورة التي ألَّفَ بها المرسِلُ رسالَتَه توقع في توهُّمِ المتلقّين معنى غيرَ الذي يُريدُه المرسِل، والسببُ في ذلك أنّه خالف ما عليه العربُ في طريقة تأليفهم الكلام، قال سيبويه في ذلك بعد أن ذكر مخالفة المتكلِّم ما عليه العرب في تأليف كلامهم حين يريدون المعنى الذي يريده: «ومَن أراد ذلك فهو مُلغِزٌ تاركٌ لكلام الناس الذي يسبقُ إلى أفئدتهم»[4].

فهذه النصوص كلُّها تدلُّ على أنَّ سيبويه كان يرى لزوم اتّباع العرب في كلامهم عندما يتكلَّمُ الإنسانُ بالعربيّة. ويؤيّدُ هذا الفهمَ قول السيرافي في شرحه كلامَ سيبويه عن اتباع العرب في استعمالهم الاسم (أي) مفردًا: «ولو كانت العربُ بنتهُ في الإفرادِ لزِمَتْنا مُتابعتُهم»[5].

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ١١٤.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٦٤.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٦٥.

(٤) سيبويه، الكتاب، ١: ٣٠٨.

(٥) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٣: ١٧١ب.

ويُفهمُ من الكلام السابق أنَّ سيبويه كان يرى أنَّ للغة العربيّة نظامًا كشفَ عنه النحاةُ واللغويون الأوائل، (والموضع جزء من هذا النظام المكشوف عنه)، وأنَّ أفراد المجتمع اللغوي المتكلِّم بالعربية يشتركونُ في الالتزام بهذا النظام في تواصلهم اللغويّ، فالمرسِلُ يؤلِّفُ كلامَه بما يتيحُه له نظامُ العربيّة ليوصِلَ مُرادَه صحيحًا إلى المتلقّي، والمتلقّي يُفسِّرُ كلام المرسِلِ متوسِّلاً بالنظام نفسه الذي ألَّف المرسلُ كلامَه به، والرسالةُ نصٌّ لغويٌّ يُمكنُ تسجيلُه، اتُّبِعَ نظامُ العربية في تأليفه، ويُتَّبعُ نظامُ العربية في تفسيره. وسوفَ يأتي ما يزيدُ في بيان هذا الكلام وتصديقه.

نظرية الموضع والمرسِل:

النظام التركيبيّ في العربية جزء من نظام اللغة العربيّة الذي يؤلِّفُ المرسِلُ كلامَه بما يتيحُه له هذا النظامُ، وترتبطُ نظريةُ الموضع بالنظام التركيبيّ في العربيّة. ويبدو من خلال نصوص كثيرةٍ في الكتاب أنَّ لمؤلِّف الرسالة حظًا كبيرًا في تحديد (المواضع/ الوظائف الاسميّة) المُستعمَلة في بناء كلِّ جملةٍ يؤلِّفُها، فالمُرسِلُ هو الذي يكونُ في ذهنه شيء يريدُ إيصالَه إلى المتلقّي، واللغةُ، التي هي أصواتٌ، وسيلةٌ مهمَّةٌ في إيصال ما يريدُ المرسلُ إيصالَه، لذا فإنَّه يُفترَضُ أن يكونَ الكلامُ الذي يؤلِّفُه المرسِلُ مؤديًا الغرضَ منه وهو إيصال المراد به إلى المتلقّي بأوضحِ صورةٍ ممكنة حسب ما يُتيحُه له نظامُ اللغة العربيّة؛ لذا كانت المواضع الاسميّة المشغولة في جملةٍ ما مبنيّةً على ما يضعه المرسِلُ وما يُريدُه، فالمُرسِلُ هو الذي يضعُ عناصرَ لغويّةً معيَّنة في موضعٍ معيّنٍ فتؤدي وظيفته الاسميّة في تركيب جملته.

يُفهمُ ذلك من عدة نصوص وردت في الكتاب، منها قول سيبويه: «وتقولُ: إنَّ قريبًا منك زيدًا، إذا جعلتَ (قريبًا منك) موضِعَه. وإذا جعلتَ الأوَّلَ هو الآخِرِ قلتَ: إنَّ قريبًا منك زيدٌ. وتقولُ: إنَّ قريبًا منك زيدٌ، والوجهُ إذا أردتَ

هذا أن تقولَ: إن زيدًا قريبٌ منك، أو بعيدٌ منك؛ لأنّه اجتمعَ معرفةٌ ونكرةٌ»[١].

وقولُه: «قولُك: إنَّ أسدًا في الطريق رابضًا، وإنَّ بالطريق أسدًا رابضٌ، وإن شئتَ جعلتَ (بالطريق) مُستقرًا ثمَّ وصَفتَهُ بالرابض»[٢]. وقولُه في بابٍ تناول فيه إضمارَ الفعل المستعمل إظهارُه: «وهذه حُجَجٌ سُمِعَت من العرب، وممن يوثَقُ به يزعمُ أنَّه سمِعَها من العرب: من ذلك قولُ العرب في مثَلٍ من أمثالِهم: (اللهمَّ ضَبُعًا وذئبًا)، إذا كانَ يدعو بذلك على غَنَمِ رجُلٍ. وإذا سألتَهم ما يَعنونَ قالوا: اللهمَّ اجمعْ، أو اجعل فيها ضَبُعًا وذئبًا. وكلُّهم يُفسِّرُ ما ينوي»[٣]. وقولُه: «وتقولُ: كم مأخوذٌ بك، إذا أردتَ أن تجعَلَ (مأخوذًا بك) في موضع (لك) إذا قلتَ: كم لك؛ لأنَّ (لك) لا تعمَلُ فيه (كم)، ولكنّه مبنيٌّ عليها، كأنَّك قلت: كم رجلٍ لك، وإن كانَ المعنيان مختلفين؛ لأنَّ معنى (كم مأخوذٌ بك) غير معنى (كم رجلٍ لك)»[٤].

فالنصوص السابقة كلُّها يُفهمُ منها أنَّ المُرسِلَ هو الذي يتحكَّمُ في وضع العناصر اللغويّة التي يتكلَّمُ بها في المواضع التي يُريدُها فتؤدي وظائفَها الاسمية في الجملة التي يؤلِّفُها؛ فالمُرسِلُ، كما يرى سيبويه، هو الذي (يجعلُ) عنصرًا لغويًا أو مجموع عناصر لغوية في موضع معين في تركيب جملته كما في النص الأول والثاني والرابع. وهو الذي يتلفَّظُ بكلامه بحسَب ما يضعُه عليه، وهو الذي يُفسِّرُ معنى كلامه الذي يتلَفَّظُ به إذا سُئِلَ عنه، ويُبيّنُ المواضعَ التي وقعت فيها بعضُ العناصر اللغوية في جملته التي ألَّفَها كما في النص

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٤٢.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٤٣.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٥٥.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٧٠.

الثالث. وفي الكتاب نصوصٌ كثيرة غير هذه النصوص يُفهمُ منها أنَّ المرسِلَ هو الذي يضَعُ اسمًا أو مجموع عناصر لغوية في موضعٍ معيّن فيجعله يؤدي وظيفته الاسمية في جملته التي يؤلِّفُها[1].

نظرية الموضع والمتلقّي:

المرسِل هو الذي يؤلِّفُ الرسالة، وهو الذي يجعلُ أسماء أو مجموع عناصر لغوية في مواضع معيّنة فتؤدي وظائفها الاسميّة في تركيب جملةٍ ما في رسالته؛ لأنَّ الرسالة يُفتَرضُ أن تحمِلَ مُرادَه هو إلى المتلقّي، وعلى الرغم من ذلك فإنَّ المتلقّي (أو المستقبِل، أو المُخاطَب) له حضورُه المهم في عملية الاتّصال اللغوي.

يبرزُ ارتباطُ نظرية الموضع بالمتلقّي من حيثُ كونُ المتلقّي عضوًا في مجتمع لغويٍّ لديه النظامُ اللغويُّ نفسُه الذي لدى المرسِل والمجتمعِ اللغويّ. والنظامُ التركيبيّ للغة التي يتواصلُ بها أبناء المجتمع اللغويّ، بوصفه نظامًا مجرَّدًا، يتيحُ للمتلقّي إمكانية إعادة وضع الأسماء أو مجموع عناصر لغوية واردة في جملةٍ ما في مواضع ممكنة فتؤدي وظائف اسميّةً معيّنة في تركيب الجملة التي تكلَّم بها المرسلُ؛ فالمتلقّي يعتمِدُ على امتلاكه النظامَ نفسَه الذي يمتلكه المرسِلُ في تفسير الرسالة، وتوقُّع المواضع الاسمية المشغولة في جملة

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٣٧، ٤٠-٤١، ٥٥-٥٦، ٦٥-٦٦، ٦٧، ٩١، ٩٣، ١٢١، ١٤٩، ١٥٥، ١٥٦-١٥٧، ١٦٩-١٧٠، ٢١١، ٢٣١، ٢٥٣، ٢٧٧، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٩٠-٢٩١، ٢٩٧-٢٩٨، ٣١٩-٣٢٠، ٣٣٠، ٣٣٢، ٣٣٦، ٣٥٠، ٣٥٦، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٦، ٣٨٥، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٥-٣٩٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٣١، ٤٤٠، ٢: ٥، ١٣، ١٤، ١٥، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٨، ٧٤، ٧٦، ٧٨، ٨٠-٨١، ٨٢، ٨٦-٨٧، ٨٨-٨٩، ١٢٥، ١٢٧، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٣-١٣٤، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٧-١٤٨، ١٨١-١٨٢، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ٢٠٠-٢٠١، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٩١-٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٦، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣١٣-٣١٤، ٣١٧، ٣٢٦، ٣٣١، ٣٣٨، ٣٤٢، ٣٨٨، ٤١٣، ٣: ٨٥، ١١٢، ١٤٢، ١٤٣.

ما فيها. يُفهمُ ذلك من قول سيبويه في سبب مجيء المرسل بضمير الفصل في جملةٍ ما: «وإنما فصل لأنّك إذا قلتَ: كانَ زيدٌ الظريف، فقد يجوزُ أن تُريد بالظريف نعتًا لزيدٍ، فإذا جئتَ بـ(هُوَ) أعلمتَ أنَّها مُتضَمِّنة للخبر. وإنما فصلَ لما لا بدَّ له منه»(١). إذ يُفهمُ من ذلك أنَّ النظامَ الموضعي، وهو نظامٌ تركيبيٌّ، يسمحُ لمؤلِّف الرسالة بأن يستعمِلَ الموضعَ المحتملَ (النعت) بعد اسم كان، ويسمحُ له بأن يستعمِلَ الموضعِ الرئيسِ (خبر كان)، والموضعان كلاهما صالحان لأنْ يقعَ فيهما (الظريف)؛ ولأنَّ الاسمَ (زيد) الذي يؤدي وظيفةَ اسمِ (كانَ) معرفةٌ، و(الظريف) معرفةٌ، فقد يوقعُ هذا الأمرُ المتلقّيَ عند أوَّل استماعه إلى الرسالة في وهم أنَّ (الظريف) يؤدي وظيفةَ النعتِ لا وظيفةَ الخبرِ، فإذا جاء المُرسِلُ بضمير الفصل ألغى ذلك الاحتمالَ الممكن الذي يُسبِّبُه النظامُ قبل أن يشغل الوظيفة التالية، وهيَّأ المتلقّي لانتظار الخبر، وبيّنَ الوظيفة المستعمَلَة في التركيب كما يُريدُها المُرسِلُ.

كما نقل سيبويه عن شيخه الخليل ما يُفهمُ منه أنّ السبب في استعمال ضمير الفصل هو خوف اللبس الذي قد يُسبِّبُه النظام الموضعي للغة، وأنَّ هذا الاستعمالَ فرضَهُ الحرصُ على أن يُعيدَ المتلقي ترتيبَ الأسماءِ والعناصرِ اللغويةِ التي تؤدي وظائفَ اسميّة معيّنة في جملةٍ ما في مواضعها الصحيحة التي تُبيّن مُرادَ المرسِلِ، قال: «هذا بابُ ما يكونُ فيه (هو) و(أنت) و(أنا) و(نحن) وأخواتهن فصلاً، اعلم أنَّهنّ لا يكنَّ فصلاً إلا في الفعل، ولا يكُنَّ كذلك إلا في كلِّ فعلٍ الاسمُ بعده بمنزلته في حال الابتداء، واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء؛ فجازَ هذا في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء إعلامًا بأنَّه قد فصلَ الاسمَ، وأنّه فيما ينتظرُ المحدَّثُ ويتوقَّعه منه مما لا بدَّ له من أن يذكرَه للمحدَّث؛ لأنّك إذا ابتدأتَ الاسمَ فإنّما

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٨٨.

تبتدئه لما بعده، فإذا ابتدأتَ فقد وجبَ عليك مذكورٌ بعد المبتدأ لا بدَّ منه، وإلا فسدَ الكلامُ ولم يسُغ لك؛ فكأنَّه ذكرَ (هو) ليستدلَّ المحدِّثُ أنَّ ما بعدَ الاسم ما يُخرجُه مما وجبَ عليه، وأنَّ ما بعدَ الاسم ليس منه. هذا تفسيرُ الخليل رحمه الله»(١).

ويؤيِّدُ هذا الفهمَ ما جاء في شرح السيرافي عن سبب استعمال ضمير الفصل، قال: «أُتيَ بالفصل ليُتَبَيَّنَ أنَّ ما بعدَه ليس بنعتٍ للاسم»(٢). إذ يُفهم من كلامه أنّ سبب المجيء بضمير الفصل هو إلغاء احتمال أن يكونَ الموضعُ المستعمَلُ بعده هو النعت.

كما يبرزُ ارتباط نظرية الموضع بالمتلقيّ (أو المستقبل، أو المخاطَب) من حيثُ إنَّ المتلقّي هو المعنِيُّ بالرسالة، والمُرسِلُ حريصٌ على أن يصِلَ مُرادُه صحيحًا واضحًا إلى المتلقّي بالرسالة التي يؤلِّفُها؛ لذا فقد جاء في الكتاب ما يُفهمُ منه أنَّ سيبويه يرى أنَّ مؤلِّفَ الرسالة يستحضِرُ المتلقّي أثناءَ تأليفه الكلام، لذا فالمُرسِلُ يشغلُ مواضعَ اسميّةً معيَّنة في تركيب الجملة بحسَب ما يظنُّ أنَّ المتلقّي ينتظرُ ملأها في الرسالة ليفهَمَ المُرادَ منها، يُفهمُ ذلك من قول سيبويه: «ومنه أيضًا: مررتُ برجُلين مسلمٍ وكافرٍ، جمعتَ الاسمَ وفرَّقت النعتَ. وإن شئتَ كانَ المُسلِمُ والكافرُ بدلاً؛ كأنَّه أجابَ من قالَ: بأي ضربٍ مررتَ؟ وإن شاء رفَعَ كأنَّه أجابَ من قالَ: فما هما؟ فالكلامُ على هذا وإن لم يلفِظْ به المُخاطَبُ؛ لأنَّه إنما يجري كلامُه على قدرِ مسألتِكَ عنده لو سألتَه»(٣). فهذا النصُّ يدلُّ على أنَّ المُرسِلَ هو الذي يشغلُ المواضِعَ في جملته التي يؤلِّفُها كما

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٨٩.

(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٣: ١٦٥ب.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ٤٣١.

يريدُه هو، يُفهمُ ذلك من تخييره المتكلِّمَ بأن يكونَ الموضعُ المشغولُ بعد الرجلين هو النعت، أو البدل، أو المبتدأ باستئناف جملة أخرى[1]. ومعَ ذلك فإنَّ المتلقّي، الذي يُعبِّرُ عنه سيبويه في هذا النص بـ(المخاطَب)، حاضرٌ في ذهن المرسل أثناء تأليفه الكلام؛ لذا كانَ المُرسِلُ يشغلُ الموضع الذي يتوقَّعُ وهو يؤلِّفُ جملتَه أنَّ المتلقّي ينتظِرُ منه أن يشغَلَه، وهو ما يُفهمُ من قول سيبويه بعدَ أن ذكر الأسئلة التي يفترضُ أنَّها تدور في ذهن المتلقّي، وأنَّ المُرسِلَ يتوقَّعُ دورانَ أحد هذه الأسئلة في ذهن الذي يُخاطِبُه فيشغل الموضعَ الذي يجيبُ عن ذلك السؤال: «فالكلامُ على هذا وإن لم يلفِظْ به المُخاطَبُ؛ لأنَّه إنما يَجري كلامُه على قدرِ مسألتِكَ عنده لو سألتَه». كما يُفهمُ من هذا النصّ أنَّ المخاطَب (المتلقّي) لم يتلفَّظ بسؤاله الذي يرى سيبويه أنَّ المتكلِّم (المرسِل) شغلَ في كلامه موضعًا يرى أنَّه يُجيبُ عن ذلك السؤال، وهذا يؤيّدُ حضورَ المتلقّي في ذهن المرسِل أثناء تأليفه الرسالة، وأنَّ المرسِل يشغلُ مواضع يتوقَّعُ أنَّ المتلقّي ينتظِرُ منه شغلَها[2].

كما يُفهمُ حضورُ المتلقّي في ذهن المرسِل أثناء تأليفه الكلام، ودور هذا الحضور في شغل مواضعَ يتوقَّعُ المرسِلُ أنَّ المتلقّي ينتظِرُ شغلَها من قولِ سيبويه: «هذا بابُ ما يرتفعُ فيه الخبرُ لأنَّه مبنيٌّ على مبتدأ، أو ينتصِبُ فيه الخبرُ لأنَّه حالٌ لمعروفٍ مبنيٍّ على مبتدأ، فأمّا الرفعُ فقولك: هذا الرجلُ منطلقٌ، فالرجلُ صِفةٌ لـ(هذا)، وهما بمنزلة اسمٍ واحدٍ، كأنَّك قلت: هذا

(١) سبقت الإشارة إلى أنَّ المواضع المشغولة في جملة ما تكونُ على مراد المُرسِل، فهو الذي يشغل المواضع عند تأليفه الكلام بحسب مراده، وذلك في الحديث عن (نظرية الموضع والمرسِل).

(٢) وجاء في الكتاب عدة نصوص مثل النصّ الذي ناقشتُه أعلاه، ويفهمُ منها الشيء نفسه الذي يُفهم من نص سيبويه أعلاه، انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٣٦٠، ٤٣٢.

منطلقٌ... وأمّا النصبُ فقولك: هذا الرجلُ منطلقًا، جعلتَ الرجلَ مبنيًا على (هذا)، وجعلتَ الخبرَ حالاً قد صارَ فيها، فصارَ كقولك: هذا عبدُ اللهِ منطلقًا. وإنَّما يُريدُ في هذا الموضع أن يُذكِّرَ المخاطَبَ برجُلٍ قد عرفه قبلَ ذلك، وهو في الرفع لا يُريدُ أن يُذكِّرَه بأحَد، وإنَّما أشارَ فقالَ: هذا مُنطَلِقٌ»[1]. إذ يدلُّ هذا النصُّ على أنّ سيبويه يرى أنَّ سبب شغلِ موضع خبر المبتدأ بـ(الرجل) وشغل موضع الحال بـ(منطلقًا) في جملة (هذا الرجلُ منطلقًا) بأنَّ المتكلِّمَ (المُرسِل) يعلَمُ أنَّ المخاطَب (المتلقّي) يعرِفُ الرجُلَ الذي يحدِّثُه عنه من قبل، فهو الآنَ يُخبرُه عن ذلك الرجل الذي يعرفانه معًا في حال انطلاقه. أما في جملة (هذا الرجلُ منطلقٌ) فإنَّ (الرجل) لم يشغل موضع خبر المبتدأ وهو موضعٌ رئيسٌ، بل شغل موضعًا من التوابع وهو موضعٌ محتَملٌ، وشغلَ موضعَ الخبرِ الكلمةُ (منطلقٌ)، والسببُ في ذلك أنَّ المخاطَبَ لا يعرفُ الرجل الذي يتكلَّمُ عنه المرسِلُ قبل أن يذكرَهُ له؛ فيُفهمُ من هذا النصّ أنَّ معرفة المخاطَب (المتلقّي) بموضوع الكلام أو جهله به يؤثِّرُ في شغل المُرسِل مواضعَ مُعينةً في جملته. وهذا النصُّ يُشيرُ إلى كون المخاطَب خالي الذهن أو مشغولَه، فخلو ذهن المخاطَب أو شغله قبل تأليف الرسالة له أثرٌ في تأليف المتكلِّم رسالتَه، وشغلِه مواضعَ اسميّة بحسَب ذلك[2].

كما يبرزُ ارتباطُ نظرية الموضع بالمتلقّي من حيثُ إنَّ المُرسِلَ يعتمدُ على ما في ذهن المتلقّي في ملء ما يسكتُ المرسِلُ عن التلفُّظ به في جملته وهو يُريدُه، فالمُرسِلُ قد يقتصِدُ في كلامِه فيحذفُ ما يغلِبُ على ظنّه أنَّ المتلقّي يعلمُ مُرادَه

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٨٦-٨٧.

(٢) أفاض البلاغيون في هذا الشأن عند حديثهم عن المخاطَب خالي الذهن، والمتردِّد، والمنكر، وأثر ذلك في تأليف الكلام. وهذا يؤيّدُ ما جاء أعلاه من أنَّ المتلقّي له دورٌ في الطريقة التي تُصاغُ بها الرسالة.

على الرغم من الحذف. يُفهمُ ذلك من عدة نصوص في الكتاب، منها حديثُ سيبويه عن أنَّ ما في أذهانِ المجتمع اللغوي يُغني عن النطق به في الرسالة حينَ يوثَقُ بأنَّ المتلقِّي (أو المستقبل، أو المخاطَب) يعلَمُ ما أرادَه المُرسِلُ، فيملأُ ما سكتَ عنه في رسالته بما يعلمُه، قال سيبويه: «وأمَّا قولُ الناس: كانَ البرُّ قفيزين، وكانَ السمنُ مَنَوين، فإنما استغنوا هاهنا عن ذكر الدرهم لما في صدورِهم من علمِه، ولأنَّ الدرهم هو الذي يُسعَّرُ عليه، فكأنَّهم إنما يسألون عن ثمن الدرهم في هذا الموضع. كما يقولونَ: البرُّ بستين، وتركوا ذِكرَ الكُرِّ استغناءً بما في صدورهم من علمه، وبعلم المخاطَب؛ لأنَّ المخاطَبَ قد علِمَ ما يعني، فكأنَّه إنما يسألُ هنا عن ثمن الكُرِّ كما سألَ الأوَّلُ عن ثمن الدرهم. وكذلك هذا وما أشبَهه، فأجرِه كما أجرَتْهُ العربُ»(١).

وقد أشارَ سيبويه إلى أنَّ الرغبة في الاقتصاد تدعو العربَ إلى الحذف مما كثر استعمالهم إياه في كلامهم، ويكونُ ذلك ثقةً منهم بعلمِ المخاطَب (المتلقِّي) بما يُريدُه المُرسِلِ إذ قال: «وإنَّما أضمروا ما كانَ يقعُ مُظهَرًا استخفافًا، ولأنَّ المخاطَبَ يعلمُ ما يعني، فجرى بمنزلة المثل، كما تقولُ: لا عليك، وقد عرفَ المخاطَبُ ما تعني أنَّه: لا بأسَ عليك، ولا ضرَّ عليك، ولكنّه حُذِفَ لكثرة هذا في كلامهم»(٢). لذا فإنَّ المرسِلَ يعتمدُ على المتلقِّي في ملء ما سكت هو عن ذكره.

كما أشارَ سيبويه إلى أنَّ المُرسِلَ قد يحذفُ من كلامه ما يثقُ بأنَّ المخاطَب يستدلُّ عليه من السياق، فيصيرُ عندَه في حكم المذكور أثناء تفسيرِه الرسالةَ وإعادة ترتيب عناصرها في المواضع التي يريدُها المرسِلُ. ودلالةُ السياق تكونُ

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٣٩٣.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٢٤. وانظر في ذلك أيضًا: سيبويه، الكتاب، ١: ٧٤-٧٦، ٢٧٥، ٢٨٠، ٢٩٠، ٢٩٢، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢: ١٢٩، ١٣٠، ١٦٣، ١٧٩، ٢٠٩، ٢١٤، ٢٩٣-٢٩٤، ٢٩٥.

بالذكر السابق أو اللاحق، وبدلالة الحال، فالعربُ يحذفونَ «استغناءً بما يرونَ من الحال، وبما جرى من الذكر»[1].

فمن النصوص التي جاءت في الحذف لدلالة ذكر سابق على المحذوف يجعلُ المتلقّي يفهمُ المرادَ فيملأ الموضعَ الذي حُذِفَ منه بما علِمَ أنّه المحذوف ليؤدي وظيفتَه قولُ سيبويه: «ومثلُ ذلك قول العرب: مَن كَذَبَ كانَ شرًّا له، يريدُ: كانَ الكذبُ شرًّا له، إلا أنَّه استغنى بأنَّ المخاطَبَ قد عَلِمَ أنَّه الكذب، لقولِه (كذَبَ) في أوّل حديثه»[2].

ومن النصوص التي جاءت في الحذف لدلالة الحال قول سيبويه: «ومما ينتصِبُ على إضمار الفعل المستعمَل إظهارُه أن ترى الرجلَ قد قدِمَ من سَفَرٍ فتقول: خيرَ مَقْدَمٍ... وإنْ شئتَ قلتَ: خيرُ مَقْدَمٍ... أمّا النصبُ فكأنَّه بناه على قوله: قدِمتُ، فقالَ: قَدِمتَ خيرَ مَقدَمٍ، وإن لم يُسمَع منه هذا اللفظُ، فإنَّ قدومَه ورؤيته إياه بمنزلة قوله: قدِمتُ... وأما الرفعُ فعلى أنّه مبتدأ أو مبنيٌّ على مبتدأ، ولم يُرِد أن يحملَه على الفعل، ولكنَّه قال: هذا خيرُ مَقْدَمٍ»[3].

نظرية الموضع والرسالة:

الرسالةُ هي النصُّ اللغويّ المتلفَّظُ به الذي أُلِّفَ مبنيًا على النظام التركيبيّ لتأليف الكلام في اللغة، ونظرية الموضِع تُمثِّلُ جزءا من النظام التركيبيّ المكشوف عنه الذي يُؤلَّفُ عليه الكلامُ في العربية. فالنظام الموضعيّ يتلبَّسُ

---

(١) سبويه، الكتاب، ١: ٢٧٥.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٩١.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٧٠-٢٧١. وانظر نصوصًا غير هذه في دلالة السياق على المحذوف والاكتفاء بعلم المخاطب ثقةً بأنَّه يملأ المواضع بما علم أنَّه المحذوف: سيبويه، الكتاب، ١: ٦٥-٦٦، ٧٥-٧٦، ٢٥٣، ٢٧٠-٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٥، ٣٢٧، ٣٤٠-٣٤١، ٢: ١٣٠، ٣٤٤، ٣٩١.

بالرسالة، والكلامُ الملفوظ به يدلُّ على هذا النظام المستتر فيه. وبدهيٌّ أن تكونَ النظريةُ مرتبطةً ارتباطًا وثيقًا بالرسالة اللغوية، إذ تُقدِّمُ النظريةُ البناء التركيبيّ المجرَّد المفترَض الذي يؤلَّفُ الكلامُ بناء عليه، ثم تعودُ النظرية لتساعدَ على تحليل الرسالة بناء على الخريطة الموضعية التي تتضمَّنُ البناءَ التركيبيَّ المجرَّدَ المفترَض الذي يؤلَّفُ الكلامُ بناءً عليه.

وأودُّ أن أُشيرَ هنا إلى أمرٍ مهمٍّ في ارتباط النظرية بالرسالة، هذا الأمرُ هو انعتاقُ الرسالةِ بعدَ صدورِها من المرسِلِ في فضاءٍ تُصبحُ معه أسيرةَ النظامِ التركيبيِّ والعناصر اللغوية المُستعمَلة في تأليف الرسالة. هذا الانعتاقُ يجعلُ الرسالةَ وحدَها المسؤولةَ عن إنتاج الدلالةِ بالكلام الذي تحملُه والنظام التركيبيّ المستتر خلفَ هذا الكلام، معَ استحضار السياق الذي قيلت فيه، ويكونُ المتلقِّي مُستعدًا لإعادة تفسير الرسالة التي بلغَتْهُ مُعتَمِدًا على النظام التركيبيِّ نفسه الذي أُلِّفَت الرسالةُ بناءً عليه، وكذلك النحويُّ يكونُ مُستعدًا لتحليل الرسالة بناء على النظام التركيبيِّ لتأليف الكلام الذي كشفَ عنه النحاة. يُفهمُ ذلك من تحليل سيبويه بعض الجمل العربية بناءً على اللفظ الذي يسمعُه، والبناء التركيبيّ الذي أُلِّفَ عليه هذا اللفظ ووعاه سيبويه جيدًا، ومنها قوله: «وسمعنا بعضَ العربِ الموثوق به يُقالُ له: كيفَ أصبحتَ؟ فيقولُ: حمدُ اللهِ وثناءٌ عليه. كأنَّهُ يحملُه على مُضمَرٍ في نيَّته هو المُظْهَرُ، كأنَّه يقولُ: أمري وشأني حمدُ الله وثناءٌ عليه. ولو نصَبَ لكانَ الذي في نفسِه الفعلَ، ولم يكن مبتدأ ليُبْنى عليه، ولا ليكونَ مبنيًا على شيءٍ هو ما أظهَرَ»[1]. إذ يعتَمِدُ سيبويه على الرسالة نفسها وعلى نظام البناء التركيبيّ الذي يؤلَّفُ عليه الكلامُ في تفسير الرسالة بوصفه متلقّيًا، وفي تعيين الوظائف الاسمية التي تؤديها الأسماء في الجملة بوصفه نحويًا، فيذهبُ أولاً إلى أنَّ ما تكلَّمَ به الرجلُ (حمدُ

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٣١٩-٣٢٠.

الله وثناءٌ عليه) جملةٌ، على الرغم من أنَّه لم يظهر في المتلفَّظ به إسنادٌ بين العناصرِ المذكورة في الكلام، لكنَّ النحويّ يذهبُ إلى أنَّ أي رسالةٍ لغويّة لا تكونُ بأقلَّ من جملةٍ تامة مفيدة، وهو المبدأ الأوّل لنظرية الموضع. ثُمَّ ينظرُ إلى الجملة مستحضِرًا البناء التركيبيّ المجرّد فيعتمِدُ على رفع (حمدُ) في أنَّه يؤدي وظيفة الخبر في جملةٍ اسميّةٍ حُذف منها المبتدأ، ثُمَّ يملأُ هو ما يؤدي وظيفة المبتدأ بتقدير اسم يتوقَّعُ أنَّ مؤلِّفَ الرسالة يُريدُه لتُصبح الجملةُ: (أمري وشأني حمدُ الله وثناءٌ عليه). أو يعدُّ الاسمَ المرفوع (حمد) مؤديًا وظيفةَ مبتدأ لخبرٍ محذوفٍ والتقديرُ: (حمدُ الله وثناءٌ عليه أمري وشأني)، يدلُّ على هذا التقدير قولُ سيبويه بعدَ أن ذكر جواز نصب (حمد) على أنّه من جملة فعلية: «ولم يكن مبتدأً ليُبنى عليه» أي أنَّ مجيء (حمد) مؤديًا وظيفة المبتدأ في حال رفعه ممكنٌ بناء على النظام التركيبيّ المجرَّد، لأنَّه تعرَّف بالإضافة فأصبح متضمِّنًا السمة التي تسمحُ له بأداء وظيفة المبتدأ، فهو في هذه الجملة إما مبتدأ وخبره محذوف، أو خبر لمبتدأ محذوف.

فإذا انعتقت الرسالةُ من المُرسِل فقد تدلُّ الكلماتُ المستعمَلَة في تأليف جملةٍ ما منها على المواضع التي شُغِلت فيها، فيكونُ اللفظُ دالا على الموضع، يُفهمُ ذلك من قول سيبويه في نصب (مُصدِّقًا) على الحال بعدَ أن بيَّنَ أنَّ النظامَ يسمحُ باعتبار الرجل في (هذا الرجلُ...) واقعًا في موضع الخبر أو في موضعٍ محتملٍ بعد المبتدأ (نعت أو بيان)، وعليه يكونُ موضعِ (منطلق) بعدَه: «وأمّا قوله تعالى: ﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[1]، فإنَّ الحقَّ لا يكونُ صفةً لـ(هُوَ) من قِبَلِ أنَّ (هُوَ) اسمٌ مُضْمَرٌ، والمُضمَرُ لا يوصَفُ بالمُظْهَر أبدًا؛ لأنَّه قد استغنى عن الصِّفة. وإنَّما تُضْمِرُ الاسمَ حينَ يستغني بالمعرفة، فمن ثمَّ لم يكن في هذا

(١) فاطر: ٣١.

الرفعُ كما كانَ في (هذا الرجلُ)»[1]. إذ يستدلُّ سيبويه على المواضع المشغولة في الآية الكريمة بالأسماء المستعمَلة فيها واللفظ الذي جاءت عليه، فوقوع الضمير (هو) في موضع المبتدأ دليلٌ على أنَّ الموضعَ المحتملَ بعده (النعت أو البيان) لم يُستعمَل؛ لأنَّ الضمير كما قال سيبويه مستغنٍ عن الصفة؛ فهذا يدلُّ على أنَّ (الحقّ) يؤدي وظيفة الخبر في الجملة الاسمية المبدوءة بالضمير، وأنَّ (مصدّقًا) لا يُمكنُ أن يؤدي وظيفة الخبر لأنَّها شُغِلَت قبل ذكره فأدى وظيفة الحال لاغير[2].

وقد يكونُ اللفظُ المستعملُ في الرسالة واحدًا لكنَّ النظام يسمحُ بالنظر إلى اسمٍ ما في الجملة أو مجموع عناصر لغويةٍ فيها بأنَّها تؤدي إحدى وظيفتين مُمكنتين، يُفهمُ ذلك من قول سيبويه: «فإذا قلتَ: عليها مثلُها زيدٌ، فإن شئتَ رفعت على البدل، وإن شئتَ رفعت على قوله: ما هو؟ فتقولُ: زيدٌ. ولا يكونُ الزيدُ صفةً لأنَّه اسمٌ»[3]. فالاسمُ (زيدٌ) مرفوعٌ في اللفظ، والنظامُ يسمحُ بالنظر إليه على أنَّه يؤدي وظيفةً محتملة بعد المبتدأ (مثلُ) بأن يكونَ بدلاً منه، فيكونُ الكلامُ من جملةٍ واحدة. كما يسمحُ النظامُ بأن يُنظرَ إلى الجملة بأنَّها انتهت عند العنصر الأخير الذي تتمُّ به الجملة وهو (مثلُها)، فيُنظَر إلى الاسم (زيد) على أنَّه يؤدي وظيفةً رئيسة في جملة اسميّة أخرى حُذِفَ منها ما يؤدي الوظيفة الأخرى في هذه الجملة. فاللفظُ واحدٌ لكنَّ النظام يسمحُ بأن يُنظرَ إليه بأكثرَ من وجهٍ.

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٨٧-٨٨.

(٢) انظر نصوصًا أخرى يستدلُّ فيها سيبويه بلفظ الرسالة على الموضع المشغول في جملةٍ ما: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٩٠-٢٩١، ٢٨٧-٢٨٨، ٤١٧، ٢: ٥٠، ٧٦، ١٢٤، ١٣٢، ٣٩٤-٣٩٥.

(٣) ٢: ١٨١-١٨٢.

ومثلُ ذلك قولُ سيبويه الذي يُفهمُ منه أنّ النظامَ يسمحُ باعتبار مجموع العناصر اللغوية في جملة (رأيته) واقعة في موضع خبر (لا) النافية للجنس، أو في موضع نعت اسم (لا): «وتقولُ: لا أحدَ رأيتُه إلا زيدٌ، إذا بنيتَ (رأيتُه) على الأوّل، كأنّك قلت: لا أحدَ مرئيٌّ. وإن جعلتَ (رأيتُه) صفةً فكذلك، كأنّك قلت: لا أحدَ مرئيًا»(1). وهذه الإمكانية التي يُتيحُها النظامُ بوحدةِ اللفظ واحتمال اختلاف الموضع هي أحد أسباب اختلاف النحاة في توجيهاتهم الإعرابيّة للفظ نفسه في جملة معيّنة.

(1) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢١٧. وانظر نصوصًا أخرى في هذا الأمر: سيبويه، الكتاب، ١: ١٥٦– ١٥٧، ٣٣٢، ٤٣١، ٤٣٢، ٢: ١٤٧.



طبيعة النظام الموضعي وأثره في العربية

١- الطبيعة النظرية للنظام الموضعيّ في اللغة العربية وأثرها:

يبدو مما جاء في الكتاب أنَّ هناك طبيعةً نظريّة للنظام الموضعيّ في العربية، وأنَّ لهذه الطبيعة النظرية سمات كان لها أثرٌ في اللغة نفسها، وفي تحليل صاحب الكتاب اللغةَ وتوجيهه بعضَ الاستعمالات اللغويّة. أمّا ما استطعتُ استنباطه من هذه السمات فهو كما يلي:

أولاً: أنَّ نظامَ التركيب في العربيّة يُشبه لبنات يُبنى بعضُها على بعض:

عبَّرَ سيبويه في كتابه عن أنَّ اللاحقَ في الجملة المؤلَّفة مبنيٌّ[١] على السابق، وبناء اللاحق على السابق يعني أنَّ الكلمات في الكلام المؤلَّف قد أُسِّس بعضُها على بعض؛ فيُفهمُ من هذا أنَّ المواضع/ الوظائف الاسميّة في جملةٍ ما تكونُ مبنيّةً على ما يُبدأُ به التركيب (أو ما يؤسَّسُ عليه التركيب، وإن تأخَّر في اللفظ)، فإنْ كان التركيبُ مبدوءًا بالوظيفة الاسميّة (المبتدأ)، أو بعنصرٍ لغويٍّ ما (فعل أو حرف)؛ فالمواضعُ/ الوظائف الاسميّة اللاحقة التي في حيِّز جملته مبنيّةٌ عليه كما هي في البناء التركيبيّ المجرَّد للخريطة الموضعيّة.

تُفهمُ هذه السمة النظريّة من قول سيبويه بعد أن ذكرَ المسندَ والمسندَ إليه، وأنَّ الاسمَ أول أحواله الابتداء: «فالمبتدأ أوّلُ جزء، كما كانَ الواحدُ أولَ العدد، والنكرة قبل المعرفة»[٢]. إذ يُفهمُ من تشبيهه كونَ المبتدأ أوّلَ جزءٍ بكون الواحد أوّلَ العددِ أنَّ التركيب يُبنى بعضُ أجزائه على بعض، فالمواضع/ الوظائف الاسميّة اللاحقة تبنى على الجزء الذي يُعدُّ أساسًا لبناءٍ تركيبيّ يستعمله

(١) انظر في ذلك: سيبويه، الكتاب، ١: ٨٠، ٨٤، ٩٢، ٩٧، ١٢٨-١٢٩، ٢٦٣، ٢: ١١٤، ١١٨، ١٢٦-١٢٧، ٣٦٨، ٣٨٧، ٣: ٢٨٦.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٤.

المتكلِّمُ في تأليف جملته. كما أنَّ العدَّ يبدأ بـ(واحد) ولا يوصَلُ إلى ما بعدَه إلا بعدَ البدء به. ويوحي إيرادُ سيبويه الأصلَ اللغويَّ (النكرة قبل المعرفة) بعدَ تشبيهه المذكور بأنَّ الجزء الذي تؤسَّسُ عليه المواضعُ في تركيب الجملة يُعدُّ أصلَ التركيب (أي الأساس الذي تبنى عليه المواضع/ الوظائف الاسمية بعده). ويؤيّدُ هذا الفهمَ ما جاء في شرح السيرافيّ أثناء ذِكْرِه المعاني التي فُسِّرَ بها (المسند والمسند إليه)، وأنَّ من هذه المعاني (أن يكون المسندُ هو الثاني في الترتيب على كلِّ حال، والمسند إليه هو الأوّل): «ويكونُ بمنْزلة المبنيّ والمبنيّ عليه، فالمبنيُّ هو الثاني، فعلاً كانَ أو خبرًا، والمبنيُّ عليه هو الأوّل. وإنَّما كانَ الأوَّلُ هو المسنَد إليه والمبنيّ عليه من قِبَلِ أنَّك جئتَ به فجعلتَه أصلاً لما بعدَه، ولم تبنه على شيءٍ قبلَه، ثُمّ جئتَ بما بعدَه وهو محتاجٌ إلى ما قبلَه، فصارَ فرعًا عليه؛ فلذلك قيل: مبنيّ للثاني، إذ كانَ هو الفرع، وقيل: الأوّل مبنيّ عليه، إذ كانَ هو الأصل، كما تُبنى الفروعُ على الأساس»[1].

كما تُفهمُ هذه السمة النظريّة من قول سيبويه في باب الابتداء: «فالمبتدأُ كلُّ اسمٍ ابتُدِئَ ليُبنى عليه كلامٌ، والمبتدأُ والمبنيُّ عليه رفعٌ. فالابتداءُ لا يكونُ إلا بمبنيٍّ عليه. فالمبتدأُ الأوّلُ والمبنيُّ ما بعدَه عليه، فهوَ مسندٌ ومُسندٌ إليه»[2]. وقوله في تفريقه بين الأفعال بأنَّ بعض الأفعال «بمنْزلة اسمٍ مبتدأ، والأسماءُ مبنيَّةٌ عليها»[3]. إذ يُفهمُ من النصّ الأوَّل أنَّ تأسيس المواضع في الجملة الاسميّة يكونُ مبنيًا على موضع المبتدأ، والتأسيسُ في الجملة الفعليّة يكونُ مبنيًا على الفعل المُصدَّرة به الجملةُ.

كما تُفهمُ هذه السمة النظريّة في نظام تركيب اللغة العربية من وجود رتبة

(١) السيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، المحقّق، ٢: ٦٠-٦١.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٢٦.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٦٨.

أصليَّـة بين المواضع والعناصـر اللغـويـة فـي تـركـيـب مـا[1]. وعلى الـرغم من أنّ هنـاك رتبـةً أصليـة فـإنَّ من الطـبـيـعـة النظرية للمـواضع في العـربيّـة أنَّهـا متحـرّكَة[2]، وقد تسمحُ هذه الحركةُ بتقدُّم موضعٍ مَبنيٍّ على موضع آخرَ مبنيٍّ عليه، كتقديم الخبر على المبتدأ، أو تقديم موضعٍ على عنصر لغويٍّ مبنيٍّ عليه، كتقديم المفعول به على الفعل. وعلى الرغم من تقدُّم المبنيّ على المبنيّ عليه فإنَّه يبقى موضعًا متصلاً بالأساس الذي بُني عليه، ويبقى جزءًا في حيِّز جملته، يُفهمُ ذلك من قول سيبويه في (باب ما يكونُ فيه الاسمُ مبنيًا على الفعل قُدِّمَ أو أُخِّرَ، وما يكونُ فيه الفعلُ مبنيًا على الاسم): «فإذا بنيتَ الاسمَ عليه قلتَ: ضربتُ زيدًا، وهو الحدُّ؛ لأنَّك تُريدُ أن تُعملَهُ وتحملَ عليه الاسمَ، كما كانَ الحدّ: ضربَ زيدٌ عمرًا، حيثُ كانَ زيدٌ أوّلَ ما تَشغَلُ به الفعلَ، وكذلك هذا إذ كانَ يعملُ فيه. وإن قدَّمتَ الاسمَ فهو عربيٌّ جيدٌ، كما كانَ ذلك عربيًا جيدًا، وذلك قولك: زيدًا ضربتُ»[3]. فتقديمُ المفعول به على الفعل والفاعل لا يعني أنَّه خرجَ من حيّز الجملة الفعليّة، ولا أنَّه لم يعُد مبنيًا على الأساس الذي تُبنى عليه المواضع في الجملة الفعليّة وهو الفعل.

ويتجلَّى هنا دورُ هذه الطبيعة النظرية في البناء التركيبيّ للجملة في العربية إذ يتعيَّنُ بها نوعُ الجملة المتكلَّم بها، فجملةُ (زيدًا ضربت) جملةٌ فعلية لأنَّ الاسمَ (زيدًا) أدى وظيفة المفعول به في حيّز الجملة الفعليّة المتكلَّم بها (زيدًا ضربتُ) على الرغم من تقدُّمه على الفعل. ولو أدى الاسمُ (زيد) وظيفة

(١) انظر ما سبق في المبادئ العامة للرتبة، ص١٢٢ وما بعدها. وانظر المبحث الخاص بالرتبة الأصلية بين المواضع، ص٢٠١.

(٢) انظر ما سبق في المبادئ العامة للرتبة، ص٨٣ وما بعدها. وسيأتي ذكرُ هذه السمة ضمن السمات النظرية لطبيعة الموضع.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ٨٠.

المبتدأ لكانَ هو الأساس الذي يُبنى عليه تركيب الجملة، ولكان التركيبُ الذي بين أيدينا تركيبًا لجملة اسمية، ولكانت الجملة الفعلية بعد المبتدأ كاملةً في موضع الخبر (أي تؤدي وظيفة الخبر في الجملة الاسميّة)، ولجيء بما يؤدي وظيفة المفعول به في حيّز الجملة الفعليّة الواقعة خبرًا، ولكان لدينا تركيبٌ إسنادي في داخل تركيب إسنادي، وهو ما يُفهمُ من قول سيبويه: «فإذا بنيتَ الفعلَ على الاسم قُلتَ: زيدٌ ضربتُه، فلزمته الهاء، وإنَّما تُريدُ بقولك: (مبنيٌّ عليه الفعلُ) أنَّه في موضعِ (منطلق) إذا قلتَ: عبدُاللهِ منطلقٌ، فهو في موضعِ هذا الذي بُني على الأوّل وارتفعَ به، فإنّما قلت: عبدُالله، فنسَبْتَه له، ثُمَّ بنيتَ عليه الفعلَ ورفعتَه بالابتداء»(1).

كما يتجلّى دور هذه الطبيعة النظرية في قول سيبويه أعلاه في باب الابتداء: «فالابتداءُ لا يكونُ إلا بمبنيٍّ عليه»(2)، إذ يُفهمُ منه أنَّه لا يُمكنُ أن توجَدَ جملةٌ اسميّة دونَ أن يكونَ هناك موضع المبتدأ الذي تُبنى عليه بقية مواضع هذه الجملة، فلا يكفي أنْ تكونَ الجملة مبدوءةً باسمٍ لكي تكون جملةً اسميّة، بل لا بدّ أن يكونَ هذا الاسمُ مؤديًا وظيفة المبتدأ لكي تأتي وظيفةُ الخبر التي يكتملُ بها الإسناد.

ولأجل هذه الطبيعة النظرية في تركيب العربية اختار سيبويه البدءَ بالموضع أو العنصر اللغويّ الذي تُبنى عليه المواضعُ في تركيب الجملة؛ لكي تكونَ المواضعُ المستعمَلةُ في البناء التركيبيّ واضحةً منذ البداية، من ذلك قوله: «وكلَّما طالَ الكلامُ ضعُفَ التأخيرُ إذا أعمَلتَ، وذلك قولُك: زيدًا أخاك أظنُّ، فهذا ضعيفٌ، كما يضعُفُ: زيدًا قائمًا ضربتُ؛ لأنَّ الحدَّ أن يكونَ الفعلُ مبتدأ

(1) سيبويه، الكتاب، ١: ٨١.

(2) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٢٦.

إذا عَمِلَ»(١). إذ يُفهمُ من ذلك أنّ الخريطة النظرية للتركيب حاضرةٌ، فإذا أراد المُرسِلُ تأليفَ كلام يتّسِقُ مع الخريطة النظرية للتركيب فإنَّ عليه أن يبدأ بما تُبنى عليه المواضع في كلامه؛ لكي لا تتجاذب المواضِعُ الموجودةُ في الخريطةِ النظريةِ الأسماءَ الواردةَ في الجملة المؤلَّفة فيُمكنُ فيها أكثرُ من وجهٍ إعرابيّ، فقد يبقى المتلقّي حائرًا أمام هذا التجاذب الذي يسمحُ به النظام التركيبيّ.

ويؤيّدُ هذا فعلُ سيبويه حينَ تصرَّف بالجملة المؤلَّفة تقديمًا وتأخيرًا لكي يُبيّنَ المواضعَ المستعمَلةَ في التركيب كما أرادها المرسِلُ، قال: «هذا بابُ ما يُثنّى فيه المستقرُّ توكيدًا وليست تثنيتُه بالتي تمنعُ الرفعَ حالَه قبلَ التثنية، ولا النصبَ ما كانَ عليه قبلَ أن يُثنّى، وذلك قولك: فيها زيدٌ قائمًا فيها، فإنَّما انتصَبَ (قائمٌ) باستغناء زيدٍ بفيها... فإنْ أردتَ أن تُلغيَ (فيها) قلتَ: فيها زيدٌ قائمٌ فيها، كأنَّه قالَ: زيدٌ قائمٌ فيها فيها»(٢). إذ يُقدِّمُ سيبويه الاسمين اللذين أديا وظيفتي المبتدأ والخبر في بداية الكلام، ويؤخِّرُ العناصرَ اللغويةَ التي كان تقديمُها موهِمًا أنَّها تؤدي وظيفةَ الخبر في الجملة الاسميّة في قوله: «كأنّه قال: زيدٌ قائمٌ فيها فيها»؛ لكي يتفق تأليفُ الكلام مع البناء التركيبيّ المجرّد في الخريطة النظرية، إذ تُملأ المواضعُ بما يؤدي وظائفَها الاسميةَ منذُ البداية، فيتبيّن بهذا التقديم والتأخير العناصرُ اللغويةُ التي أدت الوظائفَ الاسميةَ بالفعل في الجملة المؤلَّفة. وهذا كلُّه على الرغم من ظهور علامات الإعراب التي قد تتبيّنُ بها الوظائفُ الاسميةُ التي تؤديها بعضُ الأسماء في الجملة المؤلَّفة.

وبسبب هذه الطبيعة النظرية لنظام التركيب في العربية نجدُ سيبويه يختارُ ترتيب ما يؤدي الوظائف الاسميّة في الكلام المؤلَّف بما يتَّفق مع رتبتها

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ١٢٠.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٢٥.

في البناء التركيبيّ المجرّد للمواضع، يُفهمُ ذلك من قوله: «وتقولُ: ما كانَ فيها أحدٌ خيرٌ منك، وما كانَ أحدٌ مثلُك فيها، وليسَ أحدٌ فيها خيرٌ منك، إذا جعلتَ (فيها) مُستقرًا، ولم تجعله على قولك: فيها زيدٌ قائمٌ، أجريتَ الصِّفة على الاسم. فإن جعلتَه على قولك: فيها زيدٌ قائمٌ، نصبتَ، تقول: ما كانَ فيها أحدٌ خيرًا منك، وما كانَ أحدٌ خيرًا منك فيها، (إلا أنَّك إذا أردتَ الإلغاءَ فكلّما أخَّرتَ الذي تُلغيه كانَ أحسن، وإذا أردتَ أن يكونَ مستقرًا تكتفي به فكلّما قدَّمته كانَ أحسن)»[1]، إذ يستحسنُ سيبويه أن يُبادِر المتكلِّمُ بشغل الوظائف الاسميّة بالكلام المؤلَّف بحيثُ لا يُقدِّمُ في الكلام ما يوهِمُ أنّه يؤدي وظيفةً اسميةً لا يُريدُها المتكلِّم؛ لذا اختارَ أن يُؤخِّرَ المتكلِّمُ الجار والمجرور (فيها) إن كانت العناصر اللغوية في هذا التركيب لا تؤدي وظيفة خبر المبتدأ في جملة (فيها زيدٌ قائمٌ)، ولا تؤدي وظيفة خبر (كان) في (ما كانَ فيها أحدٌ خيرًا منك)؛ ليُصبح الكلامُ في الجملتين كما يلي: (زيدٌ قائمٌ فيها)، و(ما كانَ أحدٌ خيرًا منك فيها)، فيكون ترتيبُ ما يؤدي الوظائف الاسمية متوافقًا مع رتبة مواضعها الأصليّة في البناء التركيبيّ المجرّد؛ فبمبادرة المتكلِّم بما يَشغل الوظائف الاسمية في كلامه الذي يؤلِّفُه، وبتأخيره (فيها) التي لا تشغلُ الوظيفتين المذكورتين في (زيدٌ قائمٌ فيها، وما كانَ أحدٌ خيرًا منك فيها) إلى آخر الكلام، بذلك يزولُ التوهم الذي يُمكنُ أن يسبقَ إليه فهمُ المتلقّي بأنَّ (فيها) تؤدي وظيفة الخبر، أو وظيفة خبر (كان) وأنَّ هذا الخبر تقدَّمَ على المبتدأ أو على اسم كان إن قدَّمَ المتكلِّمُ (فيها) على المبتدأ أو على اسم (كان).

وبسبب هذه السمة النظريّة في نظام العربية نجدُ سيبويه يُشيرُ إلى أنَّه قد يجوزُ أكثرُ من وجهٍ إعرابيّ عند حذف ما يؤسَّسُ عليه التركيب (المبتدأ، أو

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٥٥-٥٦.

الفعل)، في تراكيب نحو: (خيرَ مَقدَم)، (خيرًا لنا وشرًّا لعدونا)، (خيرًا وما سرَّ)، ونحو: (مُصاحبٌ معانٌ)، (مبرورٌ مأجورٌ)...إلخ. فحذفُ ما يؤسَّسُ عليه التركيب يفتحُ الاحتمالَ على أن تكونَ الجملةُ اسميّةً فيُرفعُ الاسمُ (خير، مُصاحب، مبرور، مأجور) على أنّه يؤدي وظيفةَ الخبر لمبتدأ لم يُتلَفَّظ به، ويُنصَبُ على أنّه يؤدي وظيفةً اسميّةً حكمها النصب في جملةٍ فعليّة لم يُتلَفَّظ فيها بالفعل[1]. كما أشارَ إلى أنَّه حينَ يُتلفَّظُ بما يُؤسَّسُ عليه التركيب فإنَّ الوظيفة الاسميّة التي يؤديها الاسم تتعيّن، وينتفي ذلك الاحتمالُ الذي تسبَّب به حذفُ ما يؤسَّسُ عليه التركيب، إذ قال بعدَ أن ذكرَ جوازَ الرفع والنصب عندما يُحذَفُ ما يؤسَّسُ عليه التركيب (وعبَّرَ عن الحذف بالإضمار): «فإنْ أظهرَ هذا المضمَرَ لم يكن إلا الرفعُ، إذ جازَ الرفعُ وأنت تُضمِرُ، وجازَ لكَ أن تحملَ عليه المصدرَ وهوَ غيرُه في قوله: أنتَ سيرٌ سيرٌ؛ فلم يجُز حيثُ أظهرَ الاسمَ عندَهم إلا الرفعُ، كما أنَّه لو أظهرَ الفعلَ الذي هو بدلٌ منه لم يكن إلا نصبًا»[2]. ويؤيّدُ ذلك قولُ السيرافيّ في شرحه: «وكذلك إذا قلتَ: أنت تميميٌّ مرة وقيسيٌّ أخرى، وإنّي عائذٌ بالله. ليسَ في ذلك غيرُ الرفع؛ لأنَّه قدَّمَ الاسمَ وجاء بعدَه بخبرٍ هُوَ هُوَ، فلم يجُزْ غيرُ الابتداء والخبَر. وإنَّما يجوزُ النصبُ إذا قالَ: أتميميًا، بغيرِ (أنتَ)، وعائذًا، بغير (إنّي)»[3].

وأوَدُّ أن أُشيرَ هنا إلى أنَّ جواز الوجهين المذكورين عند عدم إظهار ما يُبنى عليه التركيب إنما هو من الوجهة النظرية المبنيّة على إمكان الاستعمالين كما تسمحُ به الطبيعةُ النظرية للتركيب، أمّا إذا نطقَ المتكلِّمُ برفع الاسم المبني على المحذوف، أو نطقَ بنصبه، فإنَّه يكونُ قد اختار أحد الاستعمالين، وكلاهما

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٧٠-٢٧١.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ٣٤٧.

(٣) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٢: ١٠٠أ.

ممكن، وهنا لا يتدخَّل النحويُّ في تغيير الكلام ولكنَّه يُفسِّرُه على أي شيء هو؛ لذا نجدُ سيبويه يقولُ بعد أن ذكر جواز الوجهين من الناحية النظرية: «فإذا رَفعْتَ هذه الأشياء فالذي في نفسك ما أظهرتَ، وإذا نصَبتَ فالذي في نفسِك غيرُ ما أظهرتَ وهو الفعلُ»[1]. إذ يُفهمُ من هذا النص أنَّ مؤلِّفَ الكلام يضعُ كلامَه على ما يريدُه، والنحويُّ يُفسِّرُه بعدُ. ويعني سيبويه بـ(الذي في نفسك ما أظهرت): أنَّ المتكلِّم يُضمِرُ المبتدأ[2]. أما (غير ما أظهرت) فقد بيَّنه هو نفسُه بأنَّه (الفعل). وقد شرح السيرافي عبارةَ سيبويه هذه بقوله: «يعني أنَّك إذا رفعتَ فالذي أضمرتَ مبتدأٌ، والذي ظهرَ خبرُه، والمبتدأُ هو الخبر. وإذا نصَبتَ فالذي أضمَرتَ فعلٌ[3]، والفعلُ غيرُ الاسمِ، لأنَّك إذا قلتَ: مُصاحَبًا مُعانًا، فتقديرُه: اذهبْ مُصاحبًا مُعانًا»[4].

وبناءً على ما مضى يُلحَظُ أنَّ رأسَ أي تركيبٍ في العربيةِ يأتي أولاً، وكأنَّه لبنة تُبنى عليها التي تليها، أو كأنَّه قاطرة تجرُّ وراءها بقية العربات، فالمبتدأ يأتي قبل الخبر في الجملة الاسميّة، والفعلُ يأتي قبل الفاعلِ وبقيةِ المواضعِ في الجملة الفعليّة. وفي أبنية تركيبية أصغر من الجملة يأتي المضافُ قبل المضاف إليه، والمُمَيَّز قبل التمييز، والمتبوع قبل التابع...

ثانيًا: تراكم المواضع المحتملة التي تتكرَّر بعدَ كلِّ موضعٍ رئيسٍ أو محتَمَل:

سبقت ملاحظةُ انقسامِ المواضع المحتملَة قسمين: مواضع محتملة تتكرر

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٧١. وانظر مثل هذا التعبير في مثل هذه الظاهرة: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٨٢.

(٢) انظر قول سيبويه عن الذي يُخبرُ به بأنَّه يكون "شيئًا هُوَ هُوَ..." سيبويه، الكتاب، ٢: ١٢٧. أي أنَّه قد يُخبرُ قد بشيءٍ يُرادُ به المبتدأ نفسه.

(٣) في الأصل: فعلاً. وصحَّحتُه على أنَّه خبر، كما رفع هو المبتدأ في قوله: "فالذي أضمرتَ مبتدأٌ".

(٤) السيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٢: ٦٤ب.

بعد كل موضع رئيسٍ أو محتمل (وهي: المضاف إليه، والتمييز، والتوابع الخمسة)، ومواضع محتملة لا تتكرر بعد كل موضع (وهي بقية المواضع المحتملة). وسبقت ملاحظة أنَّ ارتباط المواضع المحتملة التي تتكرَّر بعد كل موضع يكونُ بالموضع الذي بُنيت عليه، أما المواضع المحتملة التي لا تتكرّر بعد كلّ موضع فترتبطُ برابط الجملة مباشرة[1].

والمهمّ هنا هو السمة النظرية لطبيعة الموضع، إذ يُلحَظُ أنَّ هناك مجموعة مواضع محتَمَلة بعدَ كلِّ موضع رئيسٍ أو مُحتَمَل، وهي سمةٌ يتسبَّبُ بها تكرُّر المواضع المحتملة (المضاف إليه، التمييز، النعت، البدل، عطف البيان، التوكيد، عطف النّسق).

ولتوضيح هذا الأمر من الناحية النظرية أقول: إنَّ تركيبَ الجملة الاسميّة (مثلاً) يُبنى من موضعين رئيسين: [المبتدأ] + [الخبر]، ويُمكنُ للمتكلّم بالعربيّة أن يؤلِّفَ جملةً اسميّةً من اسمين اثنين فقط، أحدهما يؤدي وظيفة المبتدأ، والثاني يؤدي وظيفة الخبر، فيقول: محمدٌ كريمٌ، فيكونُ قد ألّف جملةً تامة دونَ حاجةٍ إلى استعمال أي موضع آخر. ولكنَّ هذا لا يعني عدمَ وجود المواضع المحتمَلة بعد كلا الموضعين (المبتدأ، والخبر)، إذ يلي كلَّ موضع منهما عددٌ لا حصرَ له من المواضع المحتمَلة (من الناحية النظرية)، فالمبتدأ يُعدُّ رأس تركيب الجملة الاسميّة كلها، كما أنَّه رأسٌ لتركيب أصغر من الجملة، إذ يليه في البناء التركيبيّ المجرّد مجموعة مواضع محتملَة كما يلي: [المبتدأ] [مضاف إليه] [تمييز] [نعت] [بدل] [عطف بيان] [توكيد] [عطف نسق]، وهذه المواضعُ المحتملة كلُّها ترتَبطُ بالمبتدأ، وهي له، فإذا استُعمِل النعت (مثلاً) فهو نعتٌ لما أدى وظيفة المبتدأ. ثمَّ إنَّ المضاف إليه الذي يلي المبتدأ ليس خاليًا

---

(١) انظر الملحوظة الرابعة في آخر مبحث المواضع الرئيسة والمواضع المحتملة في الفصل الثاني، ص١٩٩.

من مواضعَ محتمَلةٍ بعدَه مرتبطةٍ به هو، فالمضاف إليه (وهو الموضع المحتمل الأول بعد المبتدأ، وبعدَ كلِّ موضعٍ رئيسٍ أو محتمَلٍ) لا يأتي وحدَه (من الناحية النظرية)، بل هو رأسٌ لتركيبٍ من مجموعة مواضع مرتبطة به تليه مباشرة كما يلي: [المضاف إليه] [مضاف إليه] [تمييز] [نعت] [بدل] [عطف بيان] [توكيد] [عطف نسق]. ثُمَّ إنَّ المضاف إليه الثاني (وهو الموضع المحتمَل الأول بعد المضاف إليه قبله) لا يأتي وحدَه (من الناحية النظرية أيضًا)، بل هو رأسٌ لتركيبٍ من مجموعة مواضع مرتبطة به تليه مباشرة كما يلي: [المضاف إليه] [مضافٌ إليه] [مضاف إليه] [تمييز] [نعت] [بدل] [عطف بيان] [توكيد] [عطف نسق]، وهكذا، وعندَ تأليف الكلام يُمكنُ أن تتوالى الإضافات إلى ما لا يُحصَرُ، أو ما يصعبُ حصره دون أن يُستعمَلَ شيءٌ من بقية المواضعِ المحتمَلة الأخرى التي تلي المضاف إليه، ويكونُ التركيبُ النظري كما يلي: [المبتدأ] [مضاف إليه] [مضاف إليه] [مضاف إليه] [مضاف إليه]... إلخ من مواضع المضاف إليه التي لا تقفُ عندَ حدٍّ معين (من الوجهة النظرية)، وكلَّما استُعمِلَ موضع المضاف إليه الثاني والثالث...، فشُغِلَ بما يؤدي وظيفتَه في الكلام المؤلَّف ابتعدت المواضعُ المحتملةُ اللاحقةُ التي تتكرَّر بعد كلِّ موضعٍ رئيس أو محتَمَل (وهي هنا: التمييز، والتوابع الخمسة)، تبتعدُ عن الموضع الذي ترتبطُ به مباشرة ويتراكمُ بعضُها بعد بعض بصورة مربكة. وكذلك المواضع المحتملة بعد الخبر، شأنُها شأن المواضع المحتملة بعد المبتدأ، كأن تقولَ مخبرًا عن نسب رجل ما: هذا ابنُ ابنِ ابنِ ابنِ ابنِ... إلى أن تبلغَ به آدمَ عليه السلام. ويُمكنُ أنْ يُستعمَل بعد آخرِ مضافٍ إليه أحدُ التوابعِ (كالنعت مثلا)، والسؤال هنا: أيّ موضعٍ من مواضع النعت استُعمِل؟ هل هو موضع النعت الذي يرتَبطُ بالمبتدأ مباشَرةً كما يرتبطُ به أولُ مُضافٍ إليه؟ أو هو موضع النعت الذي يرتبطُ بأحد مواضع المضاف إليه قبل الأخير؟ أو هو موضع النعت الذي

يرتبطُ بآخرِ موضعٍ من مواضع المضاف إليه المستعمَل في الجملة المؤلَّفة؟

إنَّ هذه السمةَ النظرية لطبيعة الموضع يُمكنُ أن تُسمّى بـ(تراكم المواضع المحتملة التي تتكرَّر بعد كلِّ موضع رئيس أو محتَمَل)، وهذا التراكُم يُمكنُ أن يؤدي بالمتكلِّم الأصليّ للغة إلى التوهُّم وسبق اللسان، فيقع في الخطأ عند تأليفه الكلام، كما يُمكنُ أن يؤديَ إلى اللبس في فهم المتلقيّ المرادَ بالكلام.

تُفهمُ هذه السمة النظرية، وما قد تُسبِّبه من قول سيبويه نقلاً عن الخليل، ثُمَّ تعليقًا عليه: «وممّا جرى نعتًا على غير وجه الكلام: (هذا جحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، فالوجهُ الرفعُ، وهو كلامُ أكثرِ العربِ وأفْصَحِهم، وهو القياسُ؛ لأنَّ الخَربَ نعتُ الجُحْرِ، والجُحْرُ رفعٌ، ولكنَّ بعضَ العربِ يجرُّه، وليسَ بنعتٍ للضَّبِ، ولكنَّه نعتٌ للذي أُضيفَ إلى الضَبّ؛ فجرّوه لأنَّه نكرةٌ كالضَّبِّ، (ولأنَّه في موضعٍ يقَعُ فيه نعتُ الضَّب)، ولأنَّه صارَ هو والضَّب بمنْزلة اسمٍ واحد. ألا ترى أنَّك تقولُ: هذا حبُّ رُمّان، فإذا كانَ لك قلت: هذا حبُّ رُمّاني، فأضَفتَ الرمّانَ إليك، وليس لك الرمان، إنَّما لك الحبُّ. ومثلُ ذلك: هذه ثلاثةُ أثوابكَ. فكذلك يقعُ على (جُحر ضبٍّ) ما يقعُ على (حبّ رُمّان)، تقولُ: هذا جحرُ ضَبّي، وليسَ لك الضَّبُّ، إنَّما لك (جحرُ ضَبٍّ)، فلَم يمنعكَ ذلك من أنْ قُلتَ: جحرُ ضَبّي. والجحرُ والضّبُّ بمنْزلة اسمٍ مفردٍ، فانجرَّ الخرب على الضَّبّ، كما أضفت الجحرَ إليك مع إضافةِ الضبّ. ومعَ هذا أنَّهم أتْبَعوا الجرَّ الجرَّ كما أتبعوا الكَسْرَ الكسرَ، نحو قولهم: بِهِم، وبِدارِهِم، وما أشبَه هذا. وكلا التفسيرين تفسيرُ الخليل، وكانَ كلُّ واحدٍ منهما عندَه وجهًا من التفسير.

وقالَ الخليلُ رحمه اللهُ: لا يقولونَ إلا (هذان جُحرا ضَبٍّ خَربان)، من قِبَلِ أنَّ الضَّبّ واحدٌ، والجحر جحران، وإنَّما (يغلَطونَ) إذا كانَ الآخِرُ بعدَّة الأوَّل، وكانَ مذكَّرًا مثلَه أو مؤنَّثًا. وقالوا: هذه جحرَةُ ضِبابٍ خَرِبَةٍ؛ لأنَّ الضِّباب مؤنَّثةٌ، ولأنَّ الجحرَةِ مؤنَّثةٌ، والعدةُ واحدةٌ، (فَغَلِطوا). وهذا قولُ الخليل رحمه

الله. ولا نرى هذا والأوّلَ إلا سواءً؛ لأنَّه إذا قالَ: هذا جحرُ ضَبٍّ متهدِّم، ففيه من البيانِ أنَّه ليسَ بالضَّبِّ مثلُ ما في التثنية من البيان أنَّه ليسَ بالضَّبِّ»(١).

ففي النصّ السابق لدينا جملة اسميّة مُتكلَّم بها: (هذا جحرُ ضَبٍّ خرب). وبالرجوع إلى بنائها التركيبيّ نجدُ أنَّ المواضع المستعمَلة هي: [المبتدأ] + [الخبر] [مضاف إليه] [نعت]. إذ لم يُستعمَل شيء من المواضع المحتمَلة بعدَ المبتدأ، واستُعمِلَ موضعان محتملان بعد الخبر، وهما موضعان مرتبطان بالخبر نفسه؛ فجاء الخبرُ مُضافًا ومنعوتًا في الوقت نفسه. لكنَّ الطبيعة النظرية للموضع تقول إنَّ هناك مواضعَ محتملة بعد المضاف إليه مرتبطةٍ به، وهي المواضع التي تتكرَّر بعد كل موضعٍ رئيسٍ أو محتمَل ([مضاف إليه] [تمييز] [نعت] [بدل] [عطف بيان] [توكيد] [عطف نسق])، تُفهمُ هذه الطبيعةُ من قول الخليل في تعليل جرّ الاسم (خربٍ) على الرغم من أنَّه نعتٌ لاسمٍ مرفوع وهو الخبر (جحر): «(ولأنَّه في موضعٍ يقَعُ فيه نعتُ الضَّب)»؛ فالذي أفهمُه هنا أنَّ المضافَ إليه في الجملة المذكورةِ (الضب) بعده مواضعُ مرتبطةٌ به يُحتَملُ استعمالُها، كأن يُضاف، أو يُميَّز، أو يُتبع بأحد التوابع كالنعت مثلاً، فهذه السمة النظرية للموضع هي أحدُ الأسباب التي علَّل بها الخليلُ هذا الاستعمال اللغويّ.

ويُفهمُ من ربط الخليل الاستعمال اللغوي (هذا جحرُ ضبٍّ خَربٍ) بـ(هذا حبُّ رُمّاني) على الرغم من أنَّه ليسَ للمتكلِّم رمّانٌ، بل له (حبُّ رُمّان)، يُفهمُ من ذلك أنَّ المشكلةَ التي تُسبّب مثلَ هذين الاستعمالين مشكلةٌ تركيبيّة تتعلَّقُ بطبيعة البناء التركيبيّ المجرّد للموضع، إذ لدينا بعد الخبر مواضعُ محتملة مرتبطة به استُعمِل منها المضاف إليه، والمضاف إليه بعده مواضع محتملة

(٦٧٩) سيبويه، الكتاب، ٤٣٦-٤٣٧. نقلت النصّ كاملاً لأهميّته، وليقف القارئ على نص كلام سيبويه والخليل كما هو، على الرغم من طوله.

مرتبطةٌ به منها المضافُ إليه، ولأنَّ المتكلِّمَ يُريدُ أن يُضيف الحبَّ إليه وقد شغلَ موضع المضاف إليه المرتبط بالخبر بالاسم (رمان)، فامتنع وقوعُ اسمٍ آخر في هذا الموضعِ لأنَّه شُغِل، فاستُفيدَ من موضع المضاف إليه المرتبط بموضع المضاف إليه الذي يلي الخبر، كما يلي: [خبر] [مضاف إليه] [مضاف إليه]، وأدى الوظائفَ على التوالي الأسماءُ التالية: [حبُّ] [رمّانــ]ــ[ي]. وكأنَّ الخليل يُريدُ أن يقولَ: إن الطبيعة النظرية للتركيب هي التي اضطرت المتكلِّمَ إلى أن يقولَ: (هذا حبُّ رماني)، مع أنَّه ليسَ له رمانٌ، بل له حبُّ رمان(١). ويؤيِّدُ هذا الفهمَ قولُ السيرافيِّ في شرحه: «قولُهم: (هذا حبُّ رماني)، ولعلَّ القائلَ ما مَلَكَ رُمّانًا قطُّ، وإنَّما مَلَكَ الحَبَّ، (ولكنَّه لا يصِلُ إلى إضافة الحبِّ إلى نفسِه إلا بالإضافة إلى الرمان)، فيصيرُ الرمان في اللفظ كأنَّه لك»(٢). كما أنَّ هذه الطبيعة النظرية للتركيب هي التي أوقعت بعضَ العربِ في التوهُّم وسقط اللسان، فغلِطوا (كما عبّر به الخليل)، فأتبعوا نعتَ الخبرِ ما أُضيفَ إليه الخبرُ (وهو الضبّ) في (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ).

ويُلحَظُ أن الخليلَ أدخلَ اللفظَ في سبب وقوع التوهُّم حين أدخل المطابقة بين المضاف إليه والنعت فيما نقله عنه سيبويه في النص السابق أعلاه: «وقالَ الخليلُ رحمه اللهُ: لا يقولونَ إلا (هذان جُحرا ضَبٍّ خَرِبان)، من قِبَلِ أنَّ الضَّبَّ واحدٌ، والجحر جحران، وإنَّما (يغلَطونَ) إذا كانَ الآخِرُ بعدَّة الأوَّل، وكانَ مذكَّرًا مثلَه أو مؤنَّثًا. وقالوا: هذه جحرَةُ ضِبابٍ خَرِبَةٍ؛ لأنَّ الضِّباب مؤنَّثةٌ، ولأنَّ الجِحرَةِ مؤنَّثةٌ، والعدةُ واحدةٌ، (فَغَلِطوا). وهذا قولُ الخليل رحمه الله». لكنَّ سيبويه حاولَ ردَّ هذا التوهُّمَ إلى الطبيعة التركيبيّة وحدَها حين علَّق على قول

(١) انظر تنبيه سيبويه إلى هذه الطبيعة النظرية في العربية وما تتسبَّبُ به: سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٢٥.

(٢) السيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٣: ٥٥ب.

الخليل هذا بقوله: «ولا نرى هذا والأوّلَ إلا سواءً؛ لأنَّه إذا قالَ: هذا جحرُ ضَبٍّ متهدِّم، ففيه من البيانِ أنَّه ليسَ بالضَّبّ مثلُ ما في التثنية من البيان أنَّه ليسَ بالضَّبِّ».

ويُفهم وقوعُ اللبسِ بسبب هذه الطبيعة النظرية للموضع من محاولة الخليل بيان المعنى المراد بالاستعمالات اللغويّة التي يوردها (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ)، (هذا حبُّ رماني)، (هذا جحرُ ضبّي) بأنَّ النعت ليس للضب، وأنَّه ليس للمتكلّم رمان، وليس له ضب، بل النعت للجحر، وللمتكلم (حَبّ رمان) و(جحر ضب). كما يُفهمُ من كلامه عن أن عدم المطابقة بين المضاف إليه والنعت يُساعدُ على عدم وقوع (الغلط)، يُفهمُ منه أنَّ اللبسَ يزول بذلك، أي أنّ اللبس يقعُ حينَ لا يكونُ هناك ما يُزيله، وممّا يزيله عدم المطابقة بين المضاف إليه والنعت الذي للمضاف. ويؤيّدُه تعبيرُ سيبويه بعد ذلك بقوله: «ففيه من البيانِ أنَّه ليسَ بالضَّبّ مثلُ ما في التثنية من البيان أنَّه ليسَ بالضَّبّ».

ويُلحَظُ هنا أنَّ الخليل وصَفَ العربَ بأنَّهم (يغلطونَ)، وستأتي نصوص الكتاب التي وُصِفَ فيها مستعملو اللغة بأنَّهم (يغلطون) في مبحث الاختلاف بين اللفظ والموضع.

وأودُّ أن أُشيرَ هنا إلى أنَّه قد يكونُ هناك إمكانات تركيبيّة تُساعد على عدم الوقوع في بعض المشكلات التي تُسبِّبُها هذه السمة النظرية لطبيعة الموضع، وذلك بأن يستعمِل مؤلِّفُ الكلام مواضعَ أخرى غير التي استعمَلها في التركيب الموهِم (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ)، وذلك بأن لا يستعمل موضعَ المضاف إليه، بل يستبدل التأليفَ بتأليفٍ آخر مبني على استعمال مواضع أخرى تُساعدُ على وضوح مراده، كأن يقول: (هذا جحرٌ خربٌ لضَبٍّ). و يقول بدل (هذا حبُّ رماني): (هذا حبٌّ لي من حبّ الرمان)، أو (هذا حبّي من حبّ الرمان). لكن يبدو أنَّ هناك أسبابًا تدعو مؤلّفَ الكلام إلى أنْ يستعمل

التركيب الموهم على الرغم من إيهامه، منها أنَّ التركيب الموهم يتسم بالاقتصاد، والاقتصادُ ظاهرةٌ لغوية بارزة ومَطْلَبٌ دائمٌ عند الاستعمال اللغوي. ومنها ما يبدو في ظاهر الكلام في الخيار البديل إذ يبدو بعضُه ركيكا، وليس بقوة تضامّ الكلام المؤلَّف على التركيب الموهِم كما في (جحرُ ضبٍّ خربٍ)، و(جحرٌ خربٌ لضَبٍّ)؛ فيُضَحّي المُرسِلُ بالوضوح في مقابل التماسك الظاهريّ للكلمات. وربما يكونُ منها أنَّ مؤلِّف الكلام لا يشعرُ أصلاً بالمشكلة التي يُسبِّبُها هذا التركيب، ويبدو له أنَّ المتلقي سوف يفهمُ مرادَه به دونَ عناء.

ثالثاً: انفتاح طول البناء التركيبيّ المجرَّد للجملة إلى ما لا نهاية:

ذكرتُ في السمة النظرية السابقة لطبيعة الموضع تراكُمَ المواضعِ المحتملة التي تتكرَّر بعد كلِّ موضع رئيس أو مُحتَمَل، وهذا التراكُم يعني أنَّ البناء التركيبيّ للجملة في العربيّة يُمكنُ أن يمتدَّ إلى ما لا نهاية.

ويُمكنُ أنْ تُفهمَ هذه السمة النظرية لطبيعة الموضِع من قولِ سيبويه بعدَ ذكره العطفَ على اسمٍ مجرور: «ليس في العربيّة شيءٌ يعمَلُ في حرفٍ فيمتنع أن يُشرَكَ بينَه وبينَ مثله»[1]. وهذا الكلامُ عامٌّ في العطف بالحرف، لكنَّ الذي يهمّنا هنا هو تكرُّر موضع عطف النسق، إذ يتكرَّرُ هذا الموضعُ (من الوجهة النظرية) إلى ما لا نهاية؛ فأنتَ تستطيعُ أن تبدأ باسمٍ يؤدي وظيفة المبتدأ، ثُمَّ تعطفُ عليه من الأسماء ما لا تُحصَرُ، أو ما يصعبُ حصرُه مستفيدًا من طبيعة الموضع في العربيّة، كأن تقولَ: محمّدٌ وخالدٌ وزيدٌ وسعدٌ... (إلى أن تنتهي من عدّ كلّ سكان مدينة الرياض (مثلاً)، أو سكان غيرها من المدن أو الدول، ثم تبلغ الخبر بعد ذلك وهو:) يسكنون في مدينة الرياض.

كما تُفهمُ هذه السمة النظرية من قول سيبويه في النعت وهو من المواضع التي تتكرَّرُ بعد كلِّ موضعٍ: «فإن أطلتَ النعتَ فقلتَ: مررتُ برجلٍ عاقلٍ كريمٍ

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ١٦٩.

مسلم، فأجره على أوّله»[1]. إذ يُفهمُ من ذكره الحرفَ (إنْ) في قوله: «إن أطلتَ» أنَّ (إطالة) النعت ممكنة، كما أنَّه ليسَ هناك ما يدلُّ على أنَّ هذه (الإطالة) التي يفترضُها سيبويه لها حدٌّ معين يُمكنُ أن تقفَ عندَه. ويؤيدُ هذا الفهمَ بـ(انفتاح طول الجملة بتكرُّر المواضع المتكررة ومنها موضع النعت) قولُ سيبويه بعد أن ذكر نعت المعرفة بالمعرفة: «وإنْ لم تكتَفِ بذلك زدتَ من المعرفة ما تزدادُ به معرفةً»[2]. إذ يُفهمُ من هذا أنَّه يُمكنُ أن يستعملَ مؤلِّفُ الجملة مواضعَ النعت التي يُتيحُها له النظامُ التركيبيّ المجرّد إلى الحد الذي يريدُ المتكلِّمُ أن يقفَ عنده. وليسَ هذا خاصًّا بالنعت كما يُفهمُ من تعميم سيبويه بقوله: «زدتَ من المعرفةِ ما تزدادُ به معرفةً»، إذ يُمكنُ أن تكونَ الزيادة في التعريف بتوالي الإضافات، أو البدل، أو عطف البيان.

وليسَ انفتاحُ طول الجملة في العربيّة متوقِّفًا على المواضع المحتملة التي تتكرَّرُ بعد كلِّ موضعٍ، فبعضُ المواضع المحتملة التي لا تتكرَّرُ بعد كلّ موضع (كالحال والمستثنى) تتعدَّد إلى ما لا نهاية، وهو ما صرَّحَ به السيوطيُّ في الهمع فقال: «وقد يتعدَّد المفعولُ به إلى اثنين وثلاثة، وكذلك المستثنى والحال إلى ما لا نهاية له، وما كثر تداوله فالأخفُّ أولى به»[3].

رابعًا: إذا شُغِلَت المواضع الرئيسة في جملةٍ ما أمكنَ الوقوفُ واستئنافُ جملة جديدة:

ذكرتُ في السمة الماضية انفتاحَ طول البناء التركيبيّ المجرَّد للجملة إلى ما لا نهاية، وهذا الانفتاحُ (من الوجهة النظرية) يُقابلُه سمةٌ نظرية أخرى تقولُ: إنّه يُمكنُ الوقوفُ عندَ أي نقطةٍ يُريدُ المتكلِّمُ الوقوفَ عندها إذا شُغلت المواضع الرئيسة في

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٤٢٢.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ٧.

(٣) السيوطي، همع الهوامع، ١: ٧٥.

تركيب جملته التي يؤلِّفُها، ومِن ثَمَّ يستأنِفُ المتكلِّمُ جملةً جديدة إن أراد ذلك.

تُفهمُ هذه السمة النظرية من ذِكْرِ سيبويه الاحتمالات المتعدِّدة التي تسمَحُ لمؤلِّف الكلام بأن يُتبِعَ اسمًا ما اسمًا آخرَ في تركيب جملةٍ ما باعتبار التابع عنصرًا في تركيب الجملة نفسها التي فيها المتبوع، كما تسمحُ للمتكلِّم بأن يقطَعَ ذلك الاسمَ من الجملة الأولى ويضعه في تركيبِ جملةٍ أُخرى جديدة. جاء في الكتاب: «هذا بابُ ما ينتصِبُ على التعظيمِ والمدح وإن شئتَ جَعَلتَه صِفةً فجرى على الأوَّل، وإن شئتَ قَطَعتَه فابتدأتَه، وذلك قولُك: الحمدُ لله الحميدَ هو، والحمدُ لله أهلَ الحمدِ، والملكُ لله أهلَ الملكِ. ولو ابتدأتَه فرفَعتَه كانَ حسنًا... وأمّا الصِّفةُ فإنَّ كثيرًا من العرب يجعلونه صفةً، فيُتبِعونَه الأوَّلَ، فيقولون: أهلِ الحمدِ، والحميدِ هو. وكذلك: الحمدُ للهِ أهله، إن شئتَ جررتَ، وإن شئتَ نصَبتَ، وإن شئتَ ابتدأتَ»[1]. إذ يُفهمُ من الخيارات النظرية التي يذكرها سيبويه للوظيفة الاسمية التي يؤديها الاسمُ (الحميد) في (الحمدُ لله الحميد هو)، و الاسمُ (أهل) في (الحمدُ لله أهل الحمد)، و(الملكُ لله أهل الملك)، و(الحمدُ لله أهله)، يُفهمُ منها أنَّ الطبيعة النظرية للموضع تسمحُ لمؤلِّف الكلام بأنْ يقفَ عند النقطة التي يُريدُها حين تُشغلُ المواضعُ الرئيسةُ في الجملة التي ألَّفَها؛ إذ شُغِلت وظيفتا المبتدأ والخبر في الجملة الاسميّة: (الحمدُ لله)، و(الملكُ لله)، وحينَ شُغِلت هاتان الوظيفتان الرئيستان أمكنَ الوقوف، فقد أصبحَ لدينا جملةٌ تامة مفيدة، وانفتَحَ للمتكلِّم الخيارُ (نظريًّا)

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٦٢، والباب المذكورُ كلُّه في هذا الأمر، وكذلك الباب الذي يليه وهو (باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه) سيبويه، الكتاب، ٢: ٧٠ إلى ص٧٧. وانظر نصوصًا أخرى يُخبرُ فيها سيبويه بجواز أكثر من وجهٍ إعرابيّ، وتُفهمُ منها هذه السمة النظرية للموضع: سيبويه، الكتاب، ١: ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٢: ٨، ١٤، ١٥، ١٤٧، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٣، ١٨٢-١٨٣، ٢٠٠-٢٠١، ٣٢٨.

بين أن يجعل الاسم (الحميد)، أو (أهل) واقعًا في موضع مُحتمل في الجملة الاسميّة المؤلَّفة، وهو موضع التابع، وبذلك يكونُ لدينا جملةٌ واحدة وهي جملة اسميّة، أو أن يقف المتكلِّمُ عند تمام ما يؤدي وظيفةَ الخبر، فيغلقَ كل المواضع المحتملة التي يُمكنُ أن تمتدّ معه إلى ما لا نهاية في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة الأولى، ويجعلَ الاسمَ المذكورَ (الحميد) أو (أهل) يؤدي وظيفةً اسميّةً في جملة جديدة مستقلة في بنائها التركيبيّ عن الجملة الأولى، وظيفة مفعولٍ به في جملة فعلية أضمرَ المتكلِّمُ الفعلَ منها والفاعلَ في نفسه، أو وظيفة المبتدأ في جملة اسمية أضمرَ المتكلِّمُ في نفسه الخبر منها، أو وظيفة الخبر في جملة اسمية أضمرَ منها المبتدأ؛ وبذلك يكونُ لدينا جملتان.

ويؤيّدُ فهمَ هذه السمة النظرية ما جاء في شرح السيرافي كلامَ سيبويه في (لك الشاءُ شاةً بدرهمٍ شاةً بدرهم): «قالَ أبو سعيد: إذا قلتَ: لك الشاءُ شاةً بدرهم، فـ(الشاءُ) مبتدأ، و(لك) خبرٌ مقدَّمٌ، و(شاة بدرهم) حالٌ...، ولو اكتفيتَ بقولِك: لك الشاءُ، وسكَتّ جازَ لتمام الاسم والخبر»[1]. إذ يُفهمُ من قول أبي سعيد (ولو اكتفيتَ بقولِك: لك الشاءُ، وسكَتّ جازَ لتمام الاسم والخبر) على الرغم من أنَّه يُعربُ جملةً استُعمِلَت فيها مواضعُ محتملة بعد شغل المواضع الرئيسة في الجملة؛ يُفهمُ منه أنَّه يُمكنُ الوقوفُ عند تمام الجملة دونَ استعمال أي موضعٍ آخر محتمَل.

خامسًا: استقلال كلّ موضعٍ عن غيره من المواضع السابقة واللاحقة:

سبقَ ذكرُ أنَّ المواضعِ المحتَمَلة التي تتكرَّرُ بعد كلِّ موضع رئيسٍ أو محتمل ترتَبطُ مُباشرةً بالموضع الذي قبلَها[2]، كما سبقَ القولُ بأنَّ الموضع السابق يُبنى

(١) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٢: ١٢٧ب.

(٢) انظر الملحوظة الرابعة في آخر مبحث المواضع الرئيسة والمواضع المحتملة في الفصل الثاني، ص١٩٩.

عليه الموضعُ اللاحقُ في السمة الأولى من الطبيعة النظرية للموضع. وعلى الرغم من ذلك فإنَّ كلَّ موضع يتَّسِمُ (نظريًا) بالاستقلال عن الموضع السابق الذي يرتبطُ به أو يُبنى عليه، كما أنَّه مستقلٌّ عن الموضع اللاحق، وهذا يعني أنَّ لكلِّ موضع حدودًا ينتهي عندها فتبدأ بعده حدودُ الموضع الذي يليه.

تُفهمُ هذه السمةُ النظرية من بعض النصوص الواردة في الكتاب، منها قولُ سيبويه في باب الترخيم: «واعلَم أنَّ الترخيمَ لا يكونُ في مضافٍ إليه، ولا في وصفٍ؛ لأنَّهما غيرُ مناديين»(١). وقولُه في كلامٍ عن الندبة: «وتقولُ: وا أبا عَمْرِياه، وإنْ كنتَ إنّما تندبُ الأب، وإياه تُضيفُ إلى نفسك لا عَمْرًا، مِن قِبَلِ أنَّ عمرًا مجراه هنا كمجراه لو كان لك؛ لأنَّه لا يستقيمُ لك إضافةُ الأبِ إليك حتى تجعلَ عمرًا كأنّه لك، لأن ياءَ الإضافة عليه تقع، ولا تحذفها؛ (لأنَّ عَمْرًا غيرُ منادى). ألا ترى أنّك تقول: يا أبا عمري»(٢). ونقلَ عن الخليل في تحليله (يا زيدُ والنضرُ) برفع النضر أو نصبه في باب النداء: «ويقولونَ: يا عمرُو والحارثُ، وقالَ الخليلُ رحمه الله: هو القياسُ، كأنَّه قالَ: ويا حارثُ، ولو حمل (الحارث) على (يا) كانَ غيرَ جائزٍ ألبتةَ، نصَبَ أو رفَعَ؛ مِنْ قِبَلِ أنَّك لا تُنادي اسمًا فيه الألفُ واللامُ بيا، ولكنَّك أشركتَ بينَ النضر والأوَّل في (يا)»(٣). إذ يُفهمُ من النصوص الثلاثة كلِّها أنَّ كلَّ موضعٍ مستقلٌّ بنفسه عن غيره من المواضع مهما كانَ ارتباطُه به وثيقًا؛ إذ يُفهمُ من النصوص الثلاثة كلِّها أنَّ المنادى موضعٌ مستقلٌّ عن الموضع الذي يليه، على الرغم من أنَّ الموضع الذي يلي المنادى (في النصوص الثلاثة كلِّها) من المواضع التي تتكرَّر بعدَ كلّ

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٤٠.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٢٤-٢٢٥.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٨٧. وانظر نصوصًا أخرى تُفهمُ منها هذه السمة النظرية: سيبويه، الكتاب، ١: ٨٦-٨٧، ٢: ٥٦، ٢٢٥، ٣١٩.

موضع، وترتبطُ بالموضع الذي قبلَها مباشرة. والتركيبُ في النصوص الثلاثة كما يلي: في النص الأول: حرف نداء + [منادي] [مضاف إليه]، أو حرف نداء + [منادي] [نعت]. وفي النص الثاني: حرف نداء + [منادي] [مضاف إليه] [مضاف إليه]. وفي النص الثالث: حرف نداء + [منادي] [عطف نسق]. ولأنَّ المنادى موضعٌ مستقلٌ عن الموضع الذي يليه، والموضع الذي يليه مستقلٌ عنه، لم يدخل الترخيمُ في المضاف إليه ولا في النعت لأنَّهما (غيرُ مُنادَيين)، كما في النص الأول. وجاز وقوعُ الاسمِ المعرّفِ بـ(أل) معطوفًا على المنادى، لأنَّ موضع العطف مستقلٌ عن موضع المنادى، ولو لم يكن مستقلاً عنه ما جاز هذا الاستعمالُ اللغويّ، كما قال الخليل: «ولو حمل (الحارث) على (يا) كانَ غيرَ جائزٍ ألبتةَ».

ويؤيدُ صدقَ هذه السمة النظرية السمةُ النظريةُ السابقةُ؛ إذ يُمكنُ أن يقف المتكلِّمُ عند أي نقطةٍ يُريدُ الوقوفَ عندها بعد أن تُشغلَ المواضعُ الرئيسةُ في الجملة التي يؤلِّفُها، ولو لم يكن الموضعُ مُستقلاً عن سابقه ولاحقه لطالت الجملة نظريًا وما أمكنَ الوقوف عندَ حدٍّ معيّن؛ لأنَّ كلَّ موضع رئيسٍ أو محتمل يتكرَّرُ بعده مجموعةٌ من المواضع المحتملة التي تتكرَّر بعد كلِّ موضعٍ، وهي السمة التي سبق ذكرها تحت تراكُم المواضع.

وتظهرُ هذه السمةُ النظريةُ في الكلام المؤلَّف، إذ إنَّ هناك مواضعَ لا تقعُ فيها بعض الأسماء لعلةٍ ما في الاسم، لكنَّ الاسم نفسه الذي لا يقَعُ في الموضع الممتنع عن الوقوع فيه قد يقعُ في الموضع اللاحق المرتبط بالموضع السابق مباشرة كما في عطف الاسم المعرَّف بـ(أل) على المنادى (يا زيدُ والحارثُ) في النصّ الذي نقلَه سيبويه عن الخليل أعلاه[1].

---

(١) انظر في ذلك أيضًا: سيبويه، الكتاب، ٢: ٥٦.

سادسًا: التداخل بين مواضع التركيبين الإسناديين اللذين ينضوي أحدُهما في الآخر:

يسمحُ نظامُ العربيّة بأن يقَعَ تركيبٌ إسناديٌّ في موضع اسم مفردٍ في البناء التركيبيّ للجملة، وأن يؤدي وظيفتَه الاسميّة في الجملة التي يرد فيها. وقد ذكرَ سيبويه ذلك في أكثر من مكانٍ في كتابه، منه قولُه: «وكذلك: إني زيدٌ لقيتُه، وأنا عمرٌو ضربتُه، وليتني عبدُالله مررتُ به؛ لأنَّه إنَّما هو اسمٌ مبتدأٌ ثُمَّ ابتُدئَ بعده، أو اسمٌ قد عَمِلَ فيه عاملٌ ثُمَّ ابتُدئ بعده، والكلامُ في موضع خبره»(1). ففي الجمل الثلاث التي مثَّل بها سيبويه في هذا النص مركَّبات إسنادية وقعت في موضع اسمٍ مفرد، وأدت وظيفته الاسمية في تركيب الجملة. وإذا رسمنا المواضع المستعملة في التركيب المجرّد لجملة مُختارة من الجمل الثلاث التي مثَّل بها سيبويه وجدناها كما يلي: الجملة المختارة: (أنا عمرٌو ضربتُه)، والبناء التركيبيّ المجرّد للمواضع المستعملة في هذه الجملة المتكلَّم بها كما يلي:

[مبتدأ] + [خبر]

فالمبتدأ وقع فيه الضمير المنفصل (أنا)، والخبر وقع فيه تركيبٌ إسنادي من [مبتدأ] + [خبر]، فالمبتدأ وقع فيه الاسم (عمرٌو)، والخبر وقع فيه تركيبٌ إسناديٌّ من فعل + [فاعل] + [مفعول به]، الفعل (ضَرَب)، والفاعل وقع فيه الضمير (التاء)، والمفعول به وقع فيه الضمير (الهاء). وهذا يعني أنَّ لدينا ثلاث جمل في جملة واحدة؛ جملة كبرى هي الجملة المركَّبة من:

[مبتدأ] + [خبر]

وهي الإطار الأكبر للتركيب الذي بين أيدينا (أنا عمرٌو ضربتُه)، وجملة

---

(1) سيبويه، الكتاب، ١: ١٤٨. وانظر في ذلك أيضًا: سيبويه، الكتاب، ١: ٨١، ٩٣، ١٤٨-١٤٩، ١٥٥، ٢: ٨٨-٨٩، ١٧٦، ٣: ١٣١.

ثانية تؤدي بكامل عناصرها وظيفة خبر المبتدأ في الجملة الكبرى، وهي مركبة [مبتدأ] + [خبر] (عمرٌو ضربتُه)، وهي جملةٌ منضوية في الجملة الكبرى، وجملة ثالثة تؤدي بكامل عناصرها وظيفة خبر المبتدأ في الجملة الثانية المنضوية في الجملة الكبرى، وهي مركّبة من فعل + [فاعل] + [مفعول به] (ضربتُهُ)، وهي جملة منضوية في الجملة الثانية؛ أي أنَّ لدينا جملة في داخل جملة في داخل جملة، كما يلي:

[جملة [جملة [جملة]]]

والبناء التركيبيّ المجرَّد للمواضع المستعملة في هذه الجمل الثلاث متداخل كما يلي:

[مبتدأ] + [خبر [مبتدأ] + [خبر فعل + [فاعل] + [مفعول به]]]

وهذا الرسمُ يتغافَلُ عن المواضع المحتملة في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة الواحدة كما هي في الخريطة النظرية للموضع، المواضع المحتملة التي تتكرَّر بعد كلّ موضع، والمواضع المحتملة التي لا تتكرر بعد كل موضع، وإنما رُسمت المواضع التي مُلِئت بما يؤدي وظيفتها في الجملة المؤلَّفة (أنا عمرٌ ضربتُه).

ويُلحَظُ في مثل هذا التركيب أنَّ بداية التركيب الإسنادي المنضوي في جملةٍ يؤدي فيها وظيفةَ اسم مفرد ينبَتُّ ظاهريًا عن بداية الجملة الكبرى، ليؤسِّسَ لتركيب إسناديّ داخليٍّ[1] فيه مواضع مرتبطة به مستقلة عن المواضع المرتبطة بالجملةِ الكبرى التي انضوى تحتها هذا التركيبُ الإسنادي، وهو ما يُفهمُ من قول سيبويه عن الفعل الناسخ (كانَ) في تحليل جملة (كنتُ عبدُالله لقيتُه): «وتقولُ: كنتُ عبدُالله لقيتُه؛ لأنَّه ليسَ من الحروف التي يُنصَبُ ما بعدَها كحروف الاستفهام وحروف الجزاء، ولا ما شُبِّه بها، وليسَ بفعلٍ ذكرتَهُ ليعمَلَ في شيءٍ فينصبَه، أو يرفَعَه، ثُمَّ يُضَمّ إلى الكلام الأوَّلِ الاسمُ بما يُشركُ

(١) أي في داخل جملة يؤدي فيها وظيفة اسمٍ مفرد.

به، كقولك: زيدًا ضربتُ وعمرًا مررتُ به، ولكنّه شيءٌ عَمِلَ في الاسم، ثُمَّ وضَعتَ هذا في موضع خَبَرِه مانعًا له أن يَنصِب، كقولك: كانَ عبدُالله أبوه منطلقٌ. ولو قلت: كنتُ أخاك وزيدًا مررتُ به، نصَبتَ؛ لأنَّه قد أُنفِذَ إلى مفعولٍ ونصب، ثُمَّ ضمَمتَ إليه اسمًا وفعلاً. وإذا قلت: كنتُ زيدٌ مررتُ به، فقد صارَ هذا في موضع (أخاك)، ومنعَ الفعلَ أن يعمَلَ. وكذلك: حسبتُني عبدُالله مررتُ به؛ لأنَّ هذا المضمَرَ المنصوبَ بمنزلة المرفوع في (كُنتُ)؛ لأنَّه يحتاجُ إلى الخبر كاحتياج الاسم في (كنتُ)، وكاحتياج المبتدأ، فإنَّما هذا في موضعِ خَبَرِه، كما كانَ في موضعِ خبَرِ (كانَ)، فإنّما أرادَ أن يقولَ: كنتُ هذه حالي، وحسبتُني هذه حالي، كما قالَ: لقيتُ عبدَالله وزيدٌ يضرِبُه عمرٌو، فإنّما قال: لقيتُ عبدَالله وزيدٌ هذه حالُه، ولَم يعطِفْهُ على الحديث الأوَّل ليكونَ في مثل معناه، ولم يُرِدْ أنْ يقولَ: فعلتُ وفَعَلَ، وكذلك لم يُرِدْه في الأوَّل. ألا ترى أنَّه لم يُنفِذِ الفعلَ في (كنتُ) إلى المفعول الذي به يستغني الكلامُ كاستغناء (كنتُ) بمفعوله. فإنَّما هذه في موضع الإخبار، وبها يستغني الكلامُ»[1]. فصدر المركَّب الإسنادي الواقع في موضع خبر (كان) و(حسِب) في الجمل التي أوردَها سيبويه في نصّه قد انبَتَّ ظاهريًا عن بداية الجملة المصدَّرة بـ(كان) أو (حسِب) ليؤسِّس لتركيبٍ إسناديٍّ جديد فيه مواضعُ/ وظائف اسمية مُستقلة عن مواضع الجملة الكبرى التي صُدِّرت بـ(كان) أو (حسب)؛ لذا لم (يُنفِذ) المتكلِّمُ «الفعلَ في (كنتُ) إلى المفعول الذي به يستغني الكلامُ كاستغناء (كنتُ) بمفعوله»، ووقوعُ المركب الإسنادي في موضع خبر الفعل الناسخ كان «مانعًا له أن ينصِبَ» كما عبَّرَ سيبويه، على الرغم من أنَّ الجملة المنضوية تؤدي بكامل عناصرها وظيفة اسميّة واحدة في البناء التركيبيّ للجملة الكبرى التي انضوت تحتها.

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ١٤٨-١٤٩.

ويؤيِّدُ هذا الفهمَ (أعني فهم استقلال المواضع المرتبطة بالجملة المنضوية عن المواضع في الجملة الكبرى على الرغم من أنَّ الجملة المنضوية تؤدي بكامل عناصرها وظيفة اسمٍ مفردٍ في تركيب الجملة الكبرى المنضَوَى فيها) يؤيده ما يُفهمُ من قول السيرافي في شرحه كلام سيبويه، إذ مثَّلَ بجملٍ وقعت في موضع خبر المبتدأ، أو في موضع خبر الفعل الناسخ الناقص، أو في موضع خبر الحرف الناسخ، أو في موضع المفعول الثاني لفعلٍ قلبيّ: «تقولُ: زيدٌ أبوه ضربتُه، وكنتُ زيدٌ ضربتُه، وإنّي عمرٌو كلَّمتُه، وحسبتُنّي أخوك رأيتُه، وإنَّما صارَ الاختيارُ الرفعَ في هذه الأشياء لأنَّك جئتَ بهذه الجمل وهي كلامٌ قائمٌ بنفسِه، فوضعتَهُ في موضع خبَرِه، فينبغي أن تُعطيَ الكلامَ حقَّه وإعرابَه ثُمَّ توقِعُه في هذا الموقعِ»[1]. وقوله: «وقوع هذه الجملة في موضع خبر (كان) قد منع من التسلُّط عليها ونصبها لها كما انتصبَ خبرها، فصارت كالمبتدأ»[2]. إذ يُفهمُ من قوله في النصّ الأوَّل: «صارَ الاختيارُ الرفعَ في هذه الأشياء لأنَّك جئتَ بهذه الجمل وهي كلامٌ قائمٌ بنفسِه، فوضعتَهُ في موضع خبَرِه، فينبغي أن تُعطيَ الكلامَ حقَّه وإعرابَه ثُمَّ توقِعُه في هذا الموقعِ» أنَّ المواضع في الجملة المنضوية مستقلةٌ عن المواضع في الجملة الكبرى التي انضوت تحتَها. كما يُفهمُ من النصّ الثاني أنَّ صدر المركَّب الإسنادي الذي يؤسِّسُ لتركيب إسنادي يؤدي وظيفةً اسميةً في تركيب الجملة الكبرى قد انبتَّ عن المواضع والعناصر اللغوية السابقة له في الجملة الكبرى فلم يكن لها ارتباطٌ مباشر به.

وعلى الرغم من أنَّ المواضع في الجملة المنضوية التي تقعُ في موضع اسمٍ مفرد في تركيب جملة كبرى تستقلُّ عن المواضع في الجملة الكبرى فإنَّ المواضع المحتَمَلَة المتبقية في الجملتين معًا (الكبرى المنضَوى تحتَها) و(الصغرى

(١) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٢: ٨ب.

(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٢: ٩أ.

المنضوية) تتداخلُ بعدَ أن تُشغلَ المواضعُ الرئيسةُ في الجملتين. والمراد بتداخل المواضع هنا الاختلاطُ بينها بحيثُ يُمكنُ (من الوجهة النظرية) أن يكونَ الموضعُ المشغول في الكلام مرتبطًا بإحدى الجملتين، حينَ يكونُ البناء التركيبيّ المجرَّد في الخريطة النظرية للموضع محتويًا للموضع المشغول؛ كأن يكونَ لدينا جملةٌ فعليةٌ منضويةٌ تؤدي وظيفةَ النعت في جملة فعلية كبرى منضَوى فيها، فالبناء التركيبيّ المجرّد للجملة الفعلية واحدٌ، فيكونُ لدينا مواضعُ/ وظائف اسمية متشابهة في داخل البناء التركيبيّ المجرّد للجملتين الفعليتين، وحينَ تُشغلُ المواضع الرئيسةُ بما يؤدي وظائفها في الجملتين معًا تختلطُ بقية المواضع المحتَملَة المتشابهة الموجودة في البناء التركيبيّ المجرَّد، ويكونُ احتمالُ شغل أحد هذه المواضع في إحدى الجملتين متساويًا من الوجهة النظرية. يُفهمُ ذلك من قول سيبويه: «وتقولُ: ما مررتُ بأحدٍ يقولُ ذاك إلا عبدِالله، وما رأيتُ أحدًا يقولُ ذاك إلا عبدالله، وما رأيتُ أحدًا يقولُ ذاك إلا زيدًا. هذا وجهُ الكلام. وإن حمَلتَه على الإضمار الذي في الفعل فقلت: ما رأيتُ أحدًا يقولُ ذاك إلا زيدٌ، ورفعت فجائزٌ حسن. وكذلك: ما علمتُ أحدًا يقولُ ذاك إلا زيدًا. وإن شئتَ رفعتَ... وكذلك: ما أظنُّ أحدًا يقولُ ذاك إلا زيدًا، وإن رفعتَ فجائزٌ حسن. وكذلك: ما علمتُ أحدًا يقولُ ذاك إلا زيدًا، وإن شئتَ رفعت»(١). فالجملة الكبرى في الجمل التي مثَّل بها سيبويه في نصّه تضمَّنت جملةً وقعت في موضع اسمٍ مفرد وأدت وظيفته في بنائها التركيبيّ، ولما أُديت الوظائف الرئيسة في الجملة الكبرى وفي الجملة المنضوية انفتح الاحتمالُ (نظريًا) على أن يكونَ الموضع المستعمل بعد ذلك من المواضع المرتبطة مباشرة بالجملة الكبرى، أو أن يكونَ من المواضع المرتبطة مباشرة بالجملة الصغرى في البناء

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣١٢-٣١٣.

التركيبي المجرَّد كما في الخريطة النظرية للموضع؛ لذا رأى سيبويه أنَّ إتباع الاسم الذي بعد (إلا) يجوزُ أن يكونَ على البدل من اسمٍ يؤدي وظيفةً اسمية في البناء التركيبيّ للجملة الكبرى، أو أن يكونَ على البدل من اسمٍ يؤدي وظيفةً اسميةً في البناء التركيبيّ للجملة المنضوية التي وقعت في موضعٍ من المواضع في البناء التركيبيّ للجملة الكبرى.

وعلى الرغم من أنَّ سيبويه يصرِّحُ بأنَّ ارتباط الموضع اللاحق بالبناء التركيبيّ للجملة الكبرى مباشرة هو «وجه الكلام»، فإنَّه يرى جواز الاختيار الآخر بأنْ يرتبط الموضعُ اللاحقُ بالبناء التركيبيّ للجملة المنضوية، فهو عنده «جائزٌ حسن»، ويرى أنَّ مؤلِّف الكلام بالخيار في ذلك، وهو ما يُفهمُ من قوله: «وإن شئتَ رفعتَ». ويُفهمُ من قول سيبويه عن الإتباع على اسم يؤدي وظيفةً نحوية في الجملة الكبرى إنَّه «وجه الكلام» أنَّ الأصل عندَ النحويّ في مثل هذه الاستعمالات أن يكونَ الموضع المستعمَل من المواضع المتداخلة هو من مواضع الجملة الكبرى. كما يُفهمُ من قوله عن الإتباع على اسمٍ يؤدي وظيفةً نحوية في الجملة المنضوية إنَّه «جائز حسن»، ومن تخييره المتكلِّم بين الاستعمالين أنَّ النظام التركيبيّ المجرّد للموضع يسمحُ بذلك بسبب هذه السمة النظرية لطبيعة الموضع.

ويفهمُ من قول سيبويه: «وإن شئتَ رفعت» أنَّ المتكلِّمَ حينَ ينطقُ بالكلام فإنَّ المواضع المستعملة تكونُ بناء على ما نطق به إن كانَ في المنطوق به دليلٌ على ذلك؛ لأنَّ الرسالة تكونُ على مراد المرسل إن كانَ في كلامه المنطوق به ما يدلُّ على مراده. ويؤيّدُ هذا الفهمَ قولُه بعدَ ذلك: «وتقولُ: ما ضربتُ أحدًا يقولُ ذاك إلا زيدًا، لا يكونُ في ذا إلا النصبُ، وذلك لأنَّك أردتَ في هذا الموضع أن تُخبرَ بموقوع فعلِك، ولم تُرد أن تُخبرَ أنَّه ليسَ يقولُ ذاك إلا زيدٌ، ولكنَّك أخبرتَ أنَّك ضربتَ ممن يقولُ ذاك زيدًا، والمعنى في الأوّل أنّك أردت أنَّه ليسَ يقولُ ذاك إلا

زيدٌ»[1]. إذ يُفهمُ من قول سيبويه: «لا يكون في ذا إلا النصب...» أنَّه تعيَّن أن يكون الموضع المستعملُ من المواضع المرتبطة مباشرة بالجملة الكبرى بحسب مراد مؤلِّف الكلام، فجاء اللفظُ المنطوق به موافقًا لمراده[2].

وليسَ التداخُل بين المواضع المتبقية من الجملتين متعلِّقًا بالجمل ذات البناء التركيبيّ المجرّد المتماثل (كالجملة الفعلية التي تنضوي فيها جملة فعلية تؤدي وظيفة اسم مفرد، أو الجملة الاسمية التي تنضوي فيها جملة اسمية تؤدي وظيفة اسم مفرد)، بل قد تتداخلُ المواضع في بنائين تركيبيين مختلفين (كأن يكون لدينا جملة اسمية تنضوي فيها جملة فعلية تؤدي وظيفة اسم مفرد في البناء التركيبيّ للجملة الاسمية)؛ يدلُّ على ذلك قولُ سيبويه في (باب إجراء الصِّفة فيه على الاسم في بعض المواضع أحسن وقد يستوي فيه إجراء الصفة على الاسم وأن تجعلَه خبرًا فتنصبه): «ومثْلُه: نحنُ قومٌ ننطلِقُ عامدونَ إلى بلد كذا، إن جعلتَه وصْفًا، وإن لم تجعلهُ وصفًا نصَبتَ، كأنَّه قالَ: نحنُ ننطلقُ عامدينَ»[3]. إذ الجملة الكبرى التي ذكرها سيبويه جملة اسمية، انضوى فيها جملة فعلية وقعت في موضع النعت وأدت وظيفته في تركيب الجملة الاسمية، فجاز في (عامدين) الوقوعُ في موضع من مواضع الجملة الفعلية المنضوية، وجاز الوقوعُ في موضع من مواضع الجملة الكبرى الاسمية.

سابعًا: أنَّه يُمكنُ أن يُقحَمَ بين المواضع في البناء التركيبيّ لجملةٍ ما بأجنبيَ عنها:

سبقَ القول باستقلال كلِّ موضع عن سابقه ولاحقه على الرغم من الارتباط بين المواضع التي تتركَّب منها الجملة، وهذا الاستقلال يعني (نظريًا)

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢١٢.

(٢) لمزيد من معرفة علاقة الموضع بالمرسل والرسالة والمتلقّي عد إلى مبحث (الموضع وعناصر الاتصال)، ص١٨٢.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ٤٩. وانظر أمثلة أخرى لذلك في الباب المذكور: ٤٩-٥٧.

وجود حدود لكلٍّ موضع تفصِلُه عن سابقه ولاحقه من المواضع في تركيب الجملة نفسها. وعلى الرغم من الارتباط بين موضع وآخر، يبدو أنَّ هذا الارتباط لا يبلغُ حدَّ الالتحام، إذ يُمكنُ أن يُقحمَ بين المواضع في تركيب جملةٍ ما بأجنبيٍّ عن البناء التركيبيِّ للجملة.

تُفهمُ هذه السمةُ من عدة نصوص وردت في الكتاب، منها قولُ سيبويه في المنصوب على الاختصاص: «هذا بابٌ من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداءُ فيجيء لفظُه على موضع النداء نصبًا؛ لأنَّ موضع النداء نصبٌ، ولا تجري الأسماءُ فيه مجراها في النداء؛ لأنَّهم لم يُجروها على حروف النداء، ولكنَّهم أجروها على ما حُمِلَ عليه النداءُ، وذلك قولُك: إنَّا معشرَ العربِ نفعلُ كذا وكذا، كأنَّه قالَ: أعني، ولكنَّه فعلٌ لا يظهرُ ولا يُستعمَلُ، كما لم يكُن ذلك في النداء؛ لأنَّهم لا يُريدونَ أن يحملِوا الكلامَ على أوَّلِه، ولكنَّ ما بعدَه محمولٌ على أوَّله»(1). إذ لدينا تركيبٌ لجملة من:

حرف ناسخ + [اسمه] + [خبره]

الحرف الناسخ (إنّ)، ووقع في موضع اسمه فأدى وظيفته في الجملة الضميرُ (نا)، ووقع في موضعِ خبره فأدى وظيفتَه جميعُ عناصر الجملة الفعليّة (نفعلُ كذا وكذا)، وقد دخلَت الجملة الدالة على الاختصاص (الفعل المضمَر وفاعله ومفعوله المنصوب على الاختصاص والمضاف إليه المفعول) بينَ اسم (إنّ) وخبرها في الجملة التي بين أيدينا؛ أي أنَّ الجملة الدالة على الاختصاص قد أُقحمَت بين المواضع في تركيب الجملة الواحدة. ويُفهمُ كونُ الإقحام بين المواضع في البناء التركيبيِّ للجملة كانَ بأجنبيٍّ منها من قول سيبيويه في النص أعلاه: «لا يُريدونَ أن يحملِوا الكلامَ على أوَّله، ولكنَّ ما بعدَه محمولٌ على أوَّله»؛ أي أنَّ الجملة الدالة على الاختصاص ليست من البناء

(1) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٣٣. وانظر ما يُفهمُ منه ذلك أيضًا: سيبويه، الكتاب، ٣: ١٤، ١٠٠.

التركيبيّ للجملة المذكورة، فهي ليست محمولةً على أوَّل الكلام، بل ما بعدَها هو المحمول على أوَّل الكلام؛ وهذا يعني أنَّ جملة الاختصاص قد أُقْحِمَت بين المواضع في البناء التركيبيّ للجملة التي بين أيدينا. كما أنَّ نفيَ سيبويه أن تكونَ الجملةُ الدالة على الاختصاص محمولةً على أوَّل الكلام يُعيدُنا إلى السمة النظرية الأولى لطبيعة الموضع فيؤكِّدُ تلك السمة، ويدلُّ على أنَّ تركيب الجملة الدالة على الاختصاص (المُقحَمَة) أجنبيٌّ عن تركيب الجملة التي بين أيدينا؛ إذ لم يُبنَ على ما بُدئ به تركيبُ الجملة التي بين أيدينا (إنّا نفعلُ كذا وكذا)، فلم يقع في موضع من المواضع التي تتركَّبُ منها هذه الجملة، ولم يؤدِّ وظيفةً اسميةً فيها، بل أُقحِمَ إقحامًا بينَ المواضع التي تتركَّبُ منها الجملة وأدَّى وظيفةً دلالية فيها دونَ أن يؤدي وظيفةً اسميّة نحوية كما تؤدي بعضُ الجملِ وظيفةَ الخبرِ أو الحالِ أو المضافِ إليه أو النعتِ...إلخ في الجملة الكبرى التي تردُ فيها.

وكما تُقْحَمُ الجملةُ الدالة على الاختصاص بينَ المواضعَ في البناء التركيبيّ لجملةٍ ما تُقْحَمُ الجملة الدالة على القسَم، نحو: «إنَّ لفلانٍ والله مالاً»(١). وكذلك الجمل الاعتراضيّةُ مهما كان الغرضُ منها. وقد عدَّ ابن هشام الجمل الاعتراضية من الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب(٢). وكونها (لا محلّ لها من الإعراب) يعني، من وجهة نظر هذا البحث، أنَّها لا تؤدي وظيفةً يؤديها الاسمُ المفرد في الأصل في البناء التركيبيّ للجملة التي أُقحِمَت فيها الجملة الاعتراضية.

ثامنًا: المواضع متحركة لا ثابتة:

سبقَ ذكرُ أنَّ للمواضع رتبةً أصلية في البناء التركيبيّ للجملة في

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣١٩. والجار والمجرور في القسم في موضع نصب في جملة فعليّة أُضمر فيها الفعل والفاعل، انظر في ذلك سيبويه، الكتاب، ٢: ٤٩٧.

(٢) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ٢: ٤٤٦، ٤٤٧.

العربية[1]، وعلى الرغم من ذلك تتسم المواضعُ نظريًا بأنَّها متحركةٌ لا ثابتة، وقد سبق ذكرُ هذا الأمر في المبادئ العامة للرتبة بما يُغني عن إعادته هنا[2]. وحركةُ موضعٍ ما تكونُ بانتقاله من رتبته الأصلية في البناء التركيبيّ المجرَّد إلى رُتبة أخرى تقديمًا أو تأخيرًا. وهذه الحركة تؤكِّدُ مرة أخرى عدم التلاحم بين المواضع التي تنبني منها الجملة كالمبتدأ والخبر على الرغم من الارتباط الوثيق بينها؛ إذ لو كانت المواضع متلاحمة لتعذَّرَ انتقالُ أحد الموضعين من رتبته إلى رتبة أخرى؛ لأنَّ التحام المواضع يعني نظريًا أنَّها لو تحرَّكت تحرَّكت كلُّها كتلةً واحدة، وهذا يعني امتناع تحرّك المواضع في بناءٍ تركيبيٍّ لجملةٍ ما. كما تؤكِّدُ هذه الحركة سمةَ الاستقلالية للموضع.

وللطبيعة النظرية للموضع أثرٌ في الاستعمال اللغويّ، إذ يُبنى تأليف الكلام على النظام المجرّد للغة، ونظرية الموضع جزءٌ من هذا النظام المكشوف عنه؛ فمن أبرز الآثار التي تنتجُ عن هذه الطبيعة النظرية للموضع تعدُّد الاستعمالات اللغويّة لتعدُّد الاحتمالات الموضعيّة. جاء في الكتاب: «هذا بابُ ما يجوزُ فيه الرفعُ مما ينتصِبُ في المعرفة، وذلك قولُك: هذا عبدُالله منطلقٌ، حدَّثنا بذلك يونس وأبو الخطّاب عمّن يوثَقُ به من العرب. وزَعَمَ الخليلُ رحمَهُ الله أنَّ رفعَه يكونُ على وجهين: فوجهٌ أنَّك حينَ قلتَ: هذا عبدُالله، أضمرتَ (هذا) أو (هو)، كأنَّك قلت: هذا منطلقٌ، أو هو منطلقٌ. والوجهُ الآخَرُ أن تجعَلَهما جميعًا خبرًا لهذا»[3]. وجاء في شرح السيرافي وجهان آخران، قال

---

(١) انظر المبادئ العامة للرتبة في مبحث مبادئ النظرية، ص١٢٢. وانظر كذلك مبحث الرتبة الأصلية للمواضع، ص٢٠١.

(٢) انظر المبادئ العامة للرتبة في مبحث مبادئ نظرية الموضع، ص٨٣.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ٨٣. وانظر نصوصًا أخرى في هذه الظاهرة: سيبويه، الكتاب، ١: ٣٧، ٦١، ٩١، ١٥٥، ١٥٨، ٢٧٤، ٢٨٢، ٣٣٠، ٣٣٢، ٣٤٧، ٣٦٠، ٣٩٨، ٤٣١، ٤٣٩، ٢: ٨، ٩، ١٠،=

بعد أن ذكر الوجهين اللذين نقلهما سيبويه عن الخليل: «والوجهان الآخران من الرفع: أحدُهما أن تجعَلَ (عبدالله) معطوفًا على (هذا) كالوصف، وهو عطفُ البيان؛ فيصيرُ كأنَّه قال: عبدُالله منطلقٌ، ويكونُ أيضًا بدلاً من (هذا) في هذا الوجه. والوجهُ الثاني أن يكونَ (منطلق) بدلاً من زيد، فيكونُ التقديرُ: هذا منطلقٌ، وتقديرُه: هذا زيدٌ رجلٌ منطلقٌ، فتُبدِلُ (رجل) من (زيد)، ثُمّ تحذفُ الموصوفَ وتُقيمُ الصفةَ مقامه، فيصيرُ: هذا منطلقٌ، وهو بدلُ نكرةٍ من معرفة»(١).

فمبادئ النظرية، والطبيعةُ النظرية للموضع يسمحان بتعدُّد التوجيهات الإعرابيّة التي ذكرها النحاة في النصّين أعلاه؛ فالوجهُ الأوَّلُ الذي ذكره الخليلُ مبنيٌ على أنَّه يُمكنُ الوقوفُ عندما تُشغلُ المواضعُ الرئيسةُ في تركيب جملةٍ ما، وتُستأنَفُ بعد ذلك جملةٌ جديدة، وبذلك يكونُ الاسمُ (منطلقٌ) مؤديًا وظيفة الخبر في جملة اسميّة أُضمِرَ فيها الاسم الذي يؤدي وظيفة المبتدأ، وتقديره كما نقل سيبويه: هذا منطلقٌ، أو هو منطلقٌ. والوجهُ الآخرُ المنقول عن الخليل (أن تجعَلَهما جميعًا خبرًا لهذا) يحتمل أن يكونَ مرادُه به أنَّ الاسم الذي يؤدي وظيفةَ الخبر في الوجه الأول يؤدي في الوجه الثاني وظيفةَ المبتدأ في تركيبٍ إسنادي يؤدي بكامل عناصره وظيفة خبر المبتدأ (هذا)، و(منطلقٌ) يؤدي وظيفة الخبر في التركيب الإسنادي الواقع في موضع الخبر؛ فـ(هذا) مبتدأ، والجملة الاسمية (عبدُالله منطلقٌ) في موضع رفع خبر، ويكونُ لدينا جملةٌ تؤدي وظيفةً اسمية في داخل جملة اسمية كبرى. وهذا التوجيه يرجعُ إلى السمة السادسة للطبيعة النظرية للموضع؛ إذ يسمحُ نظامُ العربية بوقوع

= ١١، ١٤-١٥، ٥٣، ٦٢-٧٧، ١٨٢-١٨٣، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ١٤٤، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٠-١٥١، ٣١٢، ٣٢٨.

(١) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٢: ١٩٦ب-١٩٧أ.

مركّبٍ إسنادي في موضع اسمٍ مفرد فيؤدي وظيفتَه في البناء التركيبيّ للجملة الكبرى التي ينضوي تحتَها. وكذلك التوجيهان اللذان ذكرهما السيرافيّ.

ويُلحَظُ أنَّ النطق واحدٌ في الاستعمال المذكور (هذا عبدُالله منطلقٌ) وعلى الرغم من ذلك وُجِّه على أربعة توجيهات إعرابية في الكلام المنقول عن الخليل وفي كلام السيرافيّ، فهذا يؤيّدُ القولَ بأنَّ مبادئَ نظريةِ الموضعِ والطبيعةَ النظريةَ للموضع تسمحُ بذلك، وإلا لوجِّهت هذه الصورة الاستعمالية الواحدة توجيهًا إعرابيًا واحدًا.

ومِن تعدُّد الاستعمال الذي تسمحُ به الطبيعة النظرية للموضع، ويتبعه تعدُّد التفسير والتوجيه الإعرابيّ قولُ سيبويه: «وكذلك إن قلتَ: يا ذا الجاريةِ الواطئِها هو، وإن شئتَ نصبتَهُ كما تقولُ: يا ذا الجاريةِ الواطئَها، فتُجريه على المنادى، ولا تُجريه على الجارية»[1]. إذ تتسبَّبُ السمة النظرية (تراكُم المواضع المحتَمَلة التي تتكرَّرُ بعد كلِّ موضعٍ رئيسٍ أو محتمَل) نظريًا بإمكانية تعدُّد الاستعمال اللغويّ، بأنْ يكونَ النعت الذي يلي المضاف إليه نعتًا للمنادى (ذا)، أو نعتًا للذي أُضيفَ إليه المنادى (الجارية)، وبناء عليه يكونُ حكمُه الإعرابيّ تابعًا لحكم الموضع الذي يتبعه. والملحوظُ في هذا النصّ أنَّ الصورة اللفظية قد تُبينُ أيَّ الموضعين المستعمَل بعدَ المضاف إليه: نعت المنادى، أو نعت الذي أُضيفَ إليه المنادى؛ وعلى الرغم من ذلك يُشيرُ النحويُّ إلى الإمكانية التي يسمحُ بها النظام بسبب الطبيعة النظرية للموضع.

وهذا الأثر الذي تتركُه الطبيعة النظرية للموضع هو واحدٌ من أسباب تعدُّد تفسير النصِّ اللغويّ.

ومما يُصدِّقُ هذا الأثر المرتبط بالطبيعة النظرية للموضع تعدُّد القراءات القرآنية المعتَمِدُ على احتمال تعدُّد الموضع الذي يقعُ فيه الاسمُ في تركيب

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٥٣.

جملةٍ ما؛ إذ إنَّ هذا التعدُّد مبنيٌّ على ما يسمحُ به النظامُ الموضعي في العربيّة، وبناء على هذا التعدُّد يتعدَّدُ تفسير النصّ بحسَب القراءة. من ذلك القراءات الواردة في (ربّ) و(الرحمن الرحيم)، و(مالك) من قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[1]، قال أبو حيّان في نصب (ربّ) بعد أن أورد القراءة بالجر: «وقرأ زيدُ بنُ علي وطائفة: (ربَّ العالمين) بالنصب على المدح، وهي فصيحةٌ لولا خفضُ الصّفات بعدَها، وضعفت إذ ذاك، على أنّ الأهوازي حكى في قراءة زيد بن علي أنَّه قرأ (ربَّ العالمين الرحمنَ الرحيمَ) بنصب الثلاثة؛ فلا ضعف في ذلك، وإنّما تضعف قراءة نصب (ربّ) وخفض الصفات بعدها»[2]. وقال في قراءة (الرحمن الرحيم): «وخَفَض (الرحمن الرحيم) الجمهور، ونصَبهما أبو العالية، وابن السَّميفع، وعيسى بن عمر، ورفعهما أبو رزين العقيلي، والربيع بن خثيم، وأبو عمران الجوني. فالخفضُ على النعت، وقيل في الخفض إنَّه بدل أو عطف بيان، وتقدَّم شيءٌ من هذا. والنصبُ والرفعُ للقطع»[3]. وذَكَرَ القراءات الثلاث المبنية على اختلاف الموضع في (مالك): الجر على الإتباع، والنصب والرفع على القطع كما في قراءة (الرحمن الرحيم)[4].

ومن الآثار التي تتسبَّبُ بها الطبيعة النظرية للموضع احتمال وقوع التوهُّم وسبق اللسان الذي وصَفَ الخليلُ من يقعُ فيه بـ«أنّهم يغلطون»[5]، وهو ما سبقَ ذِكرُه في السمة الثانية للطبيعة النظرية للموضع (تراكم المواضع المحتملة التي

---

(١) الفاتحة: ٢، ٣، ٤.

(٢) أبو حيان الأندلسيّ، البحر المحيط، ١: ١٣١.

(٣) أبو حيان الأندلسيّ، البحر المحيط، ١: ١٣٢.

(٤) انظر: أبو حيان الأندلسيّ، البحر المحيط، ١: ١٣٣-١٣٥.

(٥) سيبويه، الكتاب، ١: ٤٣٧.

تتكرَّر بعد كلّ موضع رئيس أو محتمل)، ومنه القراءة المنقولة في قوله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الأَيْمَنِ﴾(١)، بخفض (الأيمن)، وأورد أبو حيان قول الزمخشري: «بالجر على الجوار، نحو (جُحرُ ضبٍّ خَرِبٍ)»، ولكنه لم يملِ إلى هذه القراءة، فقال: «وهذا من الشذوذ والقلة بحيثُ ينبغي أنْ لا تُخرَّجَ القراءةُ عليه، والصحيحُ أنَّه نعتٌ للطور لما فيه من اليمن، وإما لكونه على يمين مَن يستقبلُ الجبل»(٢).

وكذلك احتمال وقوع اللبس بسبب هذه السمة النظرية في نحو التركيب الذي ذكره الخليلُ: «هذا حبُّ رماني» و«هذا جحرُ ضبّي»(٣)؛ إذ قد يُفهمُ أنَّ للمتكلّمِ (رمانًا) وأنَّ له (ضبًا). وكذلك حين لا يكونُ في الكلام ما يدلُّ على الموضع المعيّن الذي وقعَ فيه اسمٌ ما في نحو: مررتُ بغلامِ زيدٍ الكبيرِ؛ إذ يُحتَمَلُ أن يكون (الكبير) نعتًا للغلام، ويحتمل أن يكونَ نعتًا لزيد.

كما يُمكنُ أن يقَع اللبسُ بسبب تحرُّك بعض المواضع عن رُتبتها الأصلية، وحركة المواضع سمةٌ من سمات الطبيعة النظرية للموضع، إذ المواضعُ متحركة لا ثابتة(٤). لكنّه يُتَغَلَّبُ على هذا اللبس المحتمَل بالتزام الرتبة الأصلية عند تأليف الكلام حين يكونُ السبب الوحيد للبس هو ترك الرتبة الأصليّة(٥). وقد أشارَ بعضُ النحاة إلى وجوب التزام الرتبة الأصلية للموضع حين لا يكونُ في ظاهر الكلام ما يدلُّ على شاغل الوظيفة الاسمية سوى الرتبة الأصلية للموضع، وذلك نحو الجملة: ضربَ موسى عيسى(٦).

---

(١) طه: ٨٠.

(٢) أبو حيان الأندلسيّ، البحر المحيط، ٦: ٢٤٦.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٤٣٦.

(٤) انظر في ذلك: سيبويه، الكتاب، ٢: ٥٢.

(٥) سبق ذكر كون أمن اللبس أحد الشروط العامة للتقديم والتأخير في مبادئ النظرية.

(٦) انظر: ابن عصفور، المقرّب، ص٧٨.

وعلى الرغم من احتمال الوقوع في اللبس بسبب هذه السمة النظرية للموضع (حركة المواضع) فإنَّ هذه السمة تُقدِّمُ للمتكلِّم بالعربية إمكانات متعدِّدة لتأليف الكلام وتعدُّد المعاني[1] على الرغم من كون الكلمات التي تؤلِّفُ منها الجملة واحدة. كما أنَّ هذه الحركة تُعين على استقامة الإيقاع في الشعر، إذ يسمحُ التقديمُ والتأخيرُ (عند الحاجة إليه) بإقامة الوزن. كما تسمحُ هذه السمةُ النظرية (حركة المواضع) للمتكلّم بالعربية بتنوع أساليب تأليف الكلام، وبتوظيف ظواهر لغوية عند التأليف ناقشها المهتمون بالظواهر البلاغية ليس هذا البحث مكان تقصّيها.

ومن الآثار التي تتسبَّبُ بها الطبيعة النظرية للموضع أنَّ المتكلِّم باللغة العربية قد يأتي في الجملة باسمٍ لا يؤدي وظيفةً اسمية؛ ليتَبَيَّنَ للمتلقّي أنَّ الموضِعَ المشغولَ بعدَه موضعٌ مُعيّن، وهذا الاسمُ المستعمَل هو ضمير الفصل. نقل سيبويه عن الخليل في (باب ما يكونُ فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتُهن فصلاً) أنّ المتكلِّم يستعملُ ضميرَ الفصل «إعلامًا بأنَّه قد فصَلَ الاسمَ، وأنَّه فيما ينتظِرُ المُحدَّثُ ويتوقَّعُه منه مما لا بدّ له من أن يذكُرَه للمُحدَّث؛ لأنَّك إذا ابتدأت الاسمَ فإنما تبتدِئه لما بعدَه، فإذا ابتدأت فقد وجبَ عليك مذكورٌ بعدَ المبتدأ لا بدّ منه، وإلا فسد الكلامُ ولم يسغ لك، فكأنَّه ذكرَ (هُوَ) ليستدلَّ المُحدَّثُ أنَّ ما بعدَ الاسم ما يُخرجُه مما وجَبَ عليه، وأنَّ ما بعدَ الاسم ليسَ منه. هذا تفسيرُ الخليل رحمه الله»[2].

فقد يُستعمَلُ ضميرُ الفصل بعدَ المبتدأ ليتبيّن للمتلقّي أنَّ الموضع المستعمل بعدَه هو الخبر لا النعت، وبعد اسم (إنَّ) ليتبيّن أنَّ الموضع المشغول بعده هو خبر (إنّ) لا النعت، جاء في الكتاب: «واعلَم أنَّها تكون في (إنَّ)

---

(١) انظر في ذلك: الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص١٠٦-١٤٢، ١٨٩، ١٩٠، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٨٩.

وأخواتها فصلاً، وفي الابتداء، ولكنَّ ما بعدها مرفوع لأنَّه مرفوع قبل أن تذكر الفصلَ»[1]. وقد يُستعمَلُ بعد اسم (كان) ليتبيّنَ أنَّ الموضع المشغول بعده هو خبر (كان) لا النعت[2]، وبعد المفعول الأوَّل للفعل القلبيّ ليتبيّن أنّ الموضع المشغول هو المفعول الثاني لا النعت[3]. وضميرُ الفصل لا يؤدي وظيفةً اسميّةً في تركيب الجملة العربية، فهو كما قال سيبويه: «بمنْزلة (ما) إذا كانت لغوًا»[4].

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٩٢.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٩١. وانظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٩٧. وعد في ذلك إلى مبادئ النظرية، ص٧٣.

٢- الاختلاف بين اللفظ والموضع:

سبق ذكر أنّ سيبويه كان يرى أنَّ للغة العربيّة نظامًا كَشَفَ عنه النحاةُ واللغويون الأوائل، (والموضع جزء من النظام النحويّ المكشوف عنه)، وأنَّ أفرادَ المجتمع اللغوي المتكلِّمين بالعربية يشتركونَ في الاعتماد على هذا النظام في تواصلهم اللغويّ[1]. كما سبق ذكرُ أنَّ سيبويه كان يراوحُ أثناء التحليل بين مساري الكلام والنظام، فيفزعُ إلى الكلام لبيان النظام عند الحاجة إلى ذلك، ويفزعُ إلى النظام لتعليل صورةٍ ما جاء عليها الكلام لبيان سبب هذا المجيء[2]. كما سبق ذكرُ أنَّ الحكمَ الإعرابيّ للموضع[3]، فما يقعُ في موضع ما في تركيب الجملة في العربية ويؤدي وظيفته الاسميّة في الجملة التي جاءَ فيها يأخذُ الحكمَ الإعرابيّ للموضع الذي وقعَ فيه. وقد سبقَ ذِكرُ أنَّ الموضع في الأصل للاسم[4]، فالاسم المفرد هو الذي يؤدي الوظيفة الاسمية في الأصل، فيأخذ الحكمَ الإعرابيّ للموضع الذي يقعُ فيه. لكنَّ الاسمَ المفرد منه ما هو معربٌ يأخذُ الحكم الإعرابيّ للموضع الذي يقعُ فيه، وتظهر فيه علامة إعراب الموضع إن كانَ مما تظهر فيه علامة الإعراب، أو تُقدَّر إن كانَ مما لا تظهرُ فيه علامة الإعراب، ومنه ما هو مبنيّ على حركةٍ واحدة لا تتغيَّرُ بتغيُّر موضعه، فيكونُ في موضع حكمُه الرفعُ أو النصب أو الجر وصورته اللفظية واحدة. كما أنَّ الموضع قد يقعُ فيه وحدةٌ لغوية مؤلَّفة من أكثر من عنصرٍ

(١) انظر ما سبق في مبحث النظرية وعناصر الاتصال في الفصل الثاني من هذا البحث ص٢٥٨ وما بعدها.

(٢) انظر ما جاء في ذلك في آخر الفصل الأوَّل ص٦٧ وما بعدها.

(٣) انظر ما سبق في مبادئ النظرية ص١١٢ وما بعدها.

(٤) انظر ما سبق في مبادئ النظرية ص٨٠ وما بعدها.

لغويّ، تؤدي هذه الوحدةُ اللغوية بكامل عناصرها الوظيفةَ الاسميةَ للموضع الذي تقعُ فيه، وليس جزءٌ منها أحقَّ من غيره في أخذ حكم الموضع الذي وقعت فيه هذه الوحدة، فلا يظهرُ حكم الموضع الذي وقعت فيه هذه الوحدة اللغوية على شيءٍ منها، بل تكونُ الوحدة اللغوية بكامل عناصرها في موضع رفع أو نصبٍ أو جرٍّ بحسب حكم الموضع الذي تقعُ فيه، أمّا لفظ كلّ عنصرٍ من عناصرِ هذه الوحدة فيبقى كما هو في بنائها التركيبيّ الداخلي.

والاختلافُ بين اللفظ والموضع الذي أتناوله في هذا المبحث مرتبطٌ بالأسماء المفردة المعربة التي تأخذُ الحكمَ الإعرابيّ للموضع الذي تقعُ فيه، إذ إنَّ الأسماء المبنية كأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وغيرها من الأسماء المبنية التي لا تقبلُ أخذَ حكم الموضع الذي تقعُ فيه ألبتة قد تبيَّنَت فيها هذه الظاهرةُ (ظاهرةُ ملازمةِ صورةٍ لفظيةٍ واحدةٍ مهما كان الموضعُ الإعرابيُّ الذي تقعُ فيه)، ووصَفَها دارسو العربية بهذه الصفة (البناء)، فأمرُ اختلاف لفظها عن الموضع الذي تقعُ فيه محسومٌ منذُ البداية[1]. وكذلك الوحدة اللغوية المؤلفة من مجموعِ عناصرَ لغويةٍ تؤدي وظيفةَ اسمٍ مفرد، كالمركَّب الإسنادي الواقع في موضع الخبر، أو النعت، أو الحال...إلخ، والحرف الموصول وصلته، وغيرها من الوحدات اللغوية التي تؤدي بكامل عناصرها وظيفة اسمٍ مفرد؛ إذ يبقى لفظُ كلٍّ عنصر من تلك العناصر على حاله التي هو عليها من الإعراب

(١) قد توافقُ علامةُ البناء العلامةَ المفترَضَة للموضع الذي يقعُ فيه الاسمُ المبنيّ، كأن يأتي اسمٌ مبنيٌّ على الفتح في موضع حكمه النصب، ولكنّ هذه الموافقةَ موافقة عَرَضيَّة لا اعتبار لها، فلا يُنظرُ إلى علامَة بناء الاسم المبنيّ في هذه الحال على أنَّها علامة إعراب الموضع الذي وقعَ فيه؛ فحركةُ البناء في الاسم المبنيّ صوتٌ من أصواته ثابتٌ، وليسَ علامةً إعرابيّة تتغير بتغيُّر موضع الاسم أو ما تقتضيه العوامل الداخلة عليه المؤثِّرة فيه.

أو البناء، والمعرب منها يكونُ لفظه بحسب موضعه في البناء التركيبيّ الداخليّ لهذه الوحدة اللغوية، وتكونُ تلك الوحدة اللغوية بكامل عناصرها في موضع رفعٍ أو نصبٍ أو جرٍّ بحسب الموضع الذي تؤدي هذه الوحدة وظيفته الاسميّة في تركيب الجملة التي جاءت فيها[1]. لذا كانَ الاسمُ المفردُ المعربُ في الأصلِ الذي يردُ ظاهرُ لفظه مخالفًا للموضع الذي يقعُ فيه في استعمالٍ لغويٍّ ما في تركيب الجملة التي يرِدُ فيها فلا يأخذُ الحكمَ الإعرابيّ للموضع الذي يقعُ فيه لسببٍ من الأسباب هو اللافتُ إلى هذه الظاهرة (الاختلاف بين اللفظ والموضع).

وقد نبه سيبويه إلى هذا الاختلاف بين اللفظ والموضع، وصرَّح بذكر (اللفظ) بمعنى الصورة اللفظية التي جاء عليها الاسمُ في الكلام المؤلَّف، و(الموضع) الذي له الحكمُ الإعرابيّ. وكان هذا التنبيه لأجل بيان أنَّ (اللفظ) في الاستعمال اللغويّ الذي يناقشه سيبويه لم يتطابق مع الموضع؛ لأنَّه لم يأخذ حكمَه الإعرابيّ. من ذلك قوله: «و(زيد) في قولك: يا زيدُ بنَ عمروٍ، في موضع نصب، كما أنَّ الأمَّ في موضع جرٍّ في قولك: يا ابنَ أُمَّ، ولكنَّه لفظه كما ذكرتُ لك، وهو على الأصل»[2]. وقوله: «(قبل) و(بعد) قد يكونان في موضع نصب وجرٍّ ولفظُهما مرفوعٌ، فإذا أضفتَهما رددتَهما إلى الأصل»[3].

ويؤخذُ من كلام سيبويه في النصين السابقين أنَّ عدم التطابق بين الاسم المفرد المعرب في الأصل والموضع الذي يقعُ فيه هذا الاسم ليس بالأصل، بل الأصل هو التطابق بينهما بأن يأخذ الاسمُ المفردُ المعربُ الحكمَ الإعرابيّ

---

(١) انظر في ذلك: سيبويه، الكتاب، ٢: ١٣٢، ٣١٥-٣١٦، ٣: ١١. وابن السراج، الأصول، ٢: ٦١ وما بعدها، وابن يعيش، شرح المفصّل، ٧: ٦٥.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٠٥.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٩٩.

للموضع الذي يقعُ فيه. كما يُمكنُ أن يُفهمَ ذلك من قوله في (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ)، حيثُ أُتبِع النعتُ المضافَ إليه في اللفظ، على الرغم من أنَّه نعتٌ للمضاف، فكان حقه أن يرتفع إتباعًا للمضاف الذي يؤدي وظيفة الخبر، ليتطابق لفظُه مع الموضع الذي وقع فيه: «فالوجهُ الرفعُ، وهو كلامُ أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس»[1]. فقوله عن التطابق بين اللفظ والموضع بأن يأخذَ الاسمُ حكمَ الموضع الذي وقعَ فيه: إنّه (الوجه)، و(القياس)، وهو (كلامُ أكثر العرب وأفصحهم)، يُفيدُ أنَّ التطابق بين اللفظ والموضع هو الأصل. ويُمكنُ أن يُفهمَ ذلك أيضًا من قول سيبويه: «لا ينتصبُ ما هو في موضع رفع»[2]؛ أي أنَّ الاسمَ يأخذُ الحكمَ الإعرابيّ للموضع الذي يقعُ فيه. كما يُمكنُ أن يُفهمَ ذلك من التعليق الذي أورده محقّقُ الكتاب عبدُالسلام هارون على قول سيبويه: «و(زيد) في قولك: يا زيدُ بنَ عمرو، في موضع نصب، كما أنَّ الأمَّ في موضع جرٍّ في قولك: يا ابنَ أُمَّ، ولكنَّه لفظه كما ذكرتُ لك، وهو على الأصل»[3]، إذ ذكر أنَّه جاء في نسختين من النسخ التي اعتمدَ عليها في التحقيق بعد كلمة (الأصل): «يعني أنَّه على الأصل في موضعه لا لفظه»، ثم علَّق على هذه العبارة بقوله: «والظنُّ أنَّها عبارة أبي الحسن الأخفش»[4]؛ إذ يُفهمُ من هذه العبارة أنَّ حكم الموضع ثابت مهما تغير لفظ الواقع فيه، فالحكم للموضع كما سبق. كما يُفهمُ من نفيه بقاءَ اللفظِ على الأصلِ أنَّ الأصلَ هو التطابقُ بين لفظ الاسم المفرد المعرب والموضع الذي يقعُ فيه ويؤدي وظيفته، بأن يأخذ الاسمُ الحكمَ الإعرابيَّ للموضع الذي يقعُ فيه.

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٤٣٦.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٠٣.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٠٥.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٠٥.

ومن خلال ما ورد في الكتاب يُمكنُ القولُ إنَّ الاختلافَ بين اللفظ والموضع يرجعُ إلى واحدٍ من ثلاثة أمور:

الأول: التوهُّم

وذلك بأن يُخالِفَ اللفظُ الموضعَ بسبب أنَّ المُتكلِّم بالعربية توهَّمَ في استعمالٍ ما أنَّ الاسمَ واقعٌ في موقع إعرابيٍّ غير الموقع الذي هو فيه على الصحيح. وقد يكونُ التوهُّمُ بسبب النظام الموضعيّ نفسه، وذلك كالتوهُّم في قولهم: «هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ»[1]، إذ جرَّ بعضُ العرب (الخرب) إتباعًا على الاسم الواقع في موضع المضاف إليه (الضبّ)، وهو نعتٌ للاسم الواقع في موضع الخبر (الجحر). وقد يكونُ بسبب كثرة استعمال صورة تركيبيّة معينة، وذلك ككثرة استعمال العرب حرف الجر الباء داخلاً على الاسم الواقع خبرًا لليس، ومنه شواهد أوردها سيبويه، كقوله: «وهذا مُشبَّه بقول صِرمةَ الأنصاريّ:

بدا لي أني لستُ مدركَ ما مضى

ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا[2]

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٤٣٦. وانظر ما سبق في تحليل هذا الاستعمال وأنَّ النظام الموضعي نفسه هو السبب في هذا التوهُّم في طبيعة النظام الموضعي في (سمة تراكم المواضع المحتملة التي تتكرَّر بعد كلّ موضع) ص٢٠٢ وما بعدها.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ٣٠٦. وقد ورد البيتُ في الكتاب نفسه منسوبًا إلى زهير، انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ١٦٥، ٢: ٢٩، ٥١، ١٠٠، ٤: ١٦٠. وانظر البيت: ديوان زهير بن أبي سلمى، تقديم وشرح وتعليق محمد محمود، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٩٥م، ص١٣٨، وروايته بالنصب (سابقًا)، السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٢: ٨١ ب، ٤: ٢ ب، ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجّار، دار الكتاب العربيّ، بيروت، د. ت. ٢: ٣٥٣، الأعلم الشنتمري، شرح أبيات سيبويه، ١: ٢١٣، الزمخشري، المفصّل، ص٣٢٨، الأنباري، عبدالرحمن بن أبي=

فجعلوا الكلامَ على شيءٍ يقعُ هنا كثيرًا. ومثله قولُ الأخوص:

مشائيمُ ليسوا مُصلِحينَ عشيرةً
ولا ناعب إلا ببين غُـــرابُهـــا»[1]

إذ طابَقَ لفظُ الاسمِ الذي يؤدي وظيفةَ خبرٍ ليس موضعَه الواقع فيه، فهو اسمٌ منصوبٌ في موضع نصب؛ لكنَّ الاسم الذي عُطِفَ عليه خالَفَ لفظُه موضعَه، فجُرَّ وهو في موضع نصب. وقد علَّل سيبويه ذلك بكثرة ورود حرف الجر في مثل هذا التركيب جارًا الاسم الذي يؤدي وظيفة خبر ليس، ويبدو أنَّ هذه الكثرة هي التي أدت إلى هذا التوهُّم[2]. وقد ورد البيتان

= سعيد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبدالحميد، النحوي، د. ب. ١٩٨٢م، ١: ١٩١، أسرار العربية، ص٩٦، الخوارزميّ، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين، شرح المفصَّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٠م، ٣: ٢٥٣، الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الثاني، ٢: ٩٥٠، ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، أجزاء أربعة بتواريخ مختلفة، ٢: ٣٠٠، ٣٢٤، ابن هشام، مغني اللبيب، ٢: ٥٤٩.

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٣٠٦. وقد ورد البيت في الكتاب نفسه منسوبًا إلى الفرزدق في موضع واحد، انظر: سيبويه، الكتاب، ٣: ٢٩. وانظر البيت: أبو علي الفارسي، التعليقة، ٢: ١٥١، السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٢: ٨١ ب، ابن جني، الخصائص، ٢: ٣٥٤، الأعلم الشنتمري، شرح أبيات سيبويه، ١: ٢١٢، الأنباري، الإنصاف في مسائل الاختلاف، ١: ١٩٣، أسرار العربية، ص٩٦، الخوارزميّ، التخمير، ٣: ٢٥٣، ابن يعيش، شرح المفصَّل، ٥: ٦٨، الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الأول، ٢: ٨٦١، ابن هشام، مغني اللبيب، ٢: ٥٥١،

(٢) وانظر نقله تعليل الخليل حصول هذا التوهُّم بأنَّه قد يدخل حرف الجر على المتبوع في مثل هذا التركيب، لكنَّه لم يُصرِّح بكثرته: سيبويه، الكتاب، ٣: ١٠٠-١٠١. وانظر في ذلك: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٢: ٨٢ أ.

كلاهما في موضع آخرَ من الكتاب بنصب الاسم المعطوف على خبر ليس: (سابق) في البيتِ الأول، و(ناعب) في البيت الثاني؛ أي أنَّه طابَقَ لفظُه الموضعَ الذي وقعَ فيه[1].

ويُلحَظُ أنَّ الاختلاف بين اللفظ والموضع في هذه الحال وُصِفَ بأنَّه يقعُ بسبب توهُّم المتكلِّم، إذ وصف سيبويه ذلك بأنَّه توهُّم[2]، ونقل هذا الوصف عن الخليل أيضًا[3]. كما وُصِفَ هذا الاختلاف بأنَّه غلَطٌ، من ذلك قول سيبويه: «واعلم أنَّ ناسًا من العرب يغلطون فيقولون: إنَّهم أجمعون ذاهبون، وإنَّك وزيدٌ ذاهبان، وذاك أنَّ معناه معنى الابتداء، فيُرى أنَّه قالَ: هُم، كما قال: (ولا سابق شيئًا إذا كان جائيا) على ما ذكرتُ لك»[4]. كما نَقَلَ عن الخليل وصفَه الناطقين بجر (خربٍ) في (هذا جحر ضبٍّ خربٍ) بأنَّهم (غلِطوا) في ذلك، وأنَّهم (يغلطون) في نحوه كلما كانت المطابقة تامةً بين المضاف إليه ونعت المضاف[5]. ونقل عن أبي الخطاب أيضًا قولَه بعدَ أن نقل استعمالاً لغويًّا يرى فيه أنَّ مستعمليه توهّموا في استعماله: «وهذه لغةٌ رديئة، وإنَّما هو غلَطٌ، كما قال زهير:

بدا لي أني لستُ مدركَ ما مضى

ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا»[6]

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ١٦٥. وانظر رواية النصب: الأعلم الشنتمري، شرح أبيات سيبويه، ١: ١٣١-١٣٢.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٥٠،

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ٣: ١٠٠-١٠١.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٥٥.

(٥) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٤٣٧.

(٦) سيبويه، الكتاب، ٤: ١٦٠. وانظر في كتاب الجمل المنسوب إلى الخليل وصف الاستعمال (إنَّ زيدًا وعبدُ الله منطلقان) بأنَّه (لحن): الخليل، الجمل، ص١٥٤.

وعلَّق السيرافيّ على خفض (سابق) في بيت زهير بقوله: «وأمَّا استشهادُه ببيت زُهير فالخفضُ في البيت قبيحٌ جدًا؛ لأنَّه لا خافِضَ قبلَه يخفضُه، ولا مخفوضَ يُعطَفُ عليه، ولا شيء موضعُه خفضٌ فيُعطَفُ على الموضع؛ لأنَّ الباء إذا أُتيَ بها فموضِعُها نَصْبٌ، فإذا حُذِفَتْ ونُصِبَ الاسمُ بعدَها فقد وقَعَ (الاسمُ النصبُ)[1] موقِعَه، ولا موضعَ لغير النصب، ألا ترى أنَّا إذا قلنا: تعلَّقتُ بزيدٍ وعَمْرًا، عطفنا (عمرًا) على موضع الباء، ولا يُقالُ: تعلَّقتُ زيدًا وعمرٍو، ولا يحسُنُ؛ لأنَّ المنصوبَ ليسَ في موضعِ خَفْضٍ، والخفضُ في البيت قبيحٌ جدًّا»[2].

ويُلحَظُ أنَّ الاختلافَ بين اللفظ والموضع بسبب التوهُّم في النصوص التي نقلتُها كلِّها كان في الاسم الواقع في موضع تابع لموضع سابق: نعت في (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ)، وتوكيد في (إنَّهم أجمعُون ذاهبون)، وعطف بالحرف في (إنك وزيدًا ذاهبان)، وفي (ولا سابقٍ)، و(ولا ناعبٍ) في البيتين المذكورين أعلاه.

وأوَدُّ أن أُشيرَ هنا إلى أنِّي لم أقف على نصٍّ في الكتاب يُخطأُ فيه العرب غير هذه النصوص التي نقلتُها هنا؛ كما أنَّ وصف هذا الاستعمال بأنَّه غلطٌ راجعٌ إلى أنَّه ليس في الكلام المؤلَّف ما يُسوِّغُه، ولا في النظام التركيبيّ المجرَّد للموضع ما يُصَحِّحُه؛ فهو مخالِفٌ للنظام التركيبيِّ المجرَّد، ومخالفٌ لتأليف الكلام في العربيّة، وهذا ما يُفهمُ من التعليل الذي ذكره السيرافي لوصفه هذا الاستعمال اللغويّ (مرتين) بأنَّه قبيحٌ جدًا في كلامه السابق المنقول أعلاه.

وقد وصَفَ بعضُ النحاة المتأخرين هذا الاستعمال بالجواز والحُسْن بشرطٍ للجواز وشرطٍ للحُسن، ففي مغني اللبيب ذَكَرَ ابنُ هشام أقسامًا للعطف منها (العطف على التوهُّم)، فقال: «والثالث: العطف على التوهُّم، نحو: ليسَ زيدٌ

(١) هكذا وردت في الأصل.

(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٤: ٤ أ.

قائمًا ولا قاعدٍ، بالخفض على توهُّمِ دخول الباء في الخبر، وشرطُ جوازِه صحةُ دخول ذلك العامل المتوهَّم، وشرطُ حُسنِه كثرةُ دخوله هناك، ولهذا حسُنَ قولُ زهير:

بدا لِيَ أنّي لستُ مُدركَ ما مضى

ولا سابقٍ شيئًا إذا كانَ جائيا»[1]

وبناء على ذلك فقد أوّل ابنُ هشام مُرادَ سيبويه بقوله (يغلطون) في: «واعلم أنَّ ناسًا من العرب يغلطون فيقولون: إنّهم أجمعون ذاهبون، وإنّك وزيدٌ ذاهبان، وذاك أنَّ معناه معنى الابتداء، فيُرى أنَّه قالَ: هُم، كما قال: (ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا)»[2]، بأنَّه لا يريدُ بـ(الغَلَط) معنى (الخطأ)، فقال: «ومُرادُه بالغَلَط ما عبَّرَ عنه غيرُه بالتوهُّم، وذلك ظاهرٌ من كلامه، ويوضِّحُه إنشادُه البيت. وتوهم ابن مالك أنَّه أراد بالغَلَط الخطأ، فاعتَرض عليه بأنا متى جوَّزنا ذلك عليهم زالت الثقةُ بكلامهم، وامتنعَ أن نثبت شيئًا نادرًا؛ لإمكانِ أن يُقالَ في كلِّ نادرٍ إنَّ قائله غلط»[3].

ويظهرُ لي أنَّ الحُكمَ بالجواز والحُسن بالشرطين المذكورين أعلاه للاستعمالات المذكورة التي وصفَها النحاة الأوائل بـ(الغَلَط) مبنيٌّ على احترام كلِّ ما نُقِلَ عن العرب، وعلى افتراض أنَّ كلَّ ما نُقِل من النصوص العربية حجة في اللغة؛ ويؤيدُ هذا الفهمَ ما نقلَهُ ابن هشام عن ابن مالك: «وتوهم ابن مالك أنَّه أراد بالغَلَط الخطأ، فاعتَرض عليه بأنا متى جوَّزنا ذلك عليهم

---

(١) ابن هشام، مغني اللبيب، ٢: ٥٤٩. وقد سبق تخريج البيت ص٢٢٥. وقد أعاد السيوطي ذكر الجواز والحُسن اللذين ذكرهما ابنُ هشام وشرط كلٍّ منهما كما ذكره ابنُ هشام، انظر: السيوطي، همع الهوامع، ٣: ١٩٦

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٥٥.

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب، ٢: ٥٥١.

زالت الثقةُ بكلامهم، وامتنعَ أن نثبت شيئًا نادرًا؛ لإمكانِ أن يُقالَ في كلٍّ نادرٍ إنَّ قائله غلط»[1].

والذي أميلُ إليه في هذا الشأن هو أنَّ ما تأوَّلَه ابنُ هشام في مراد سيبويه بالغلَط غير قويّ، كما أنَّ اعتراض ابن مالك على سيبويه ليس له داع، وكذلك وصف هذا النوع من المخالفة بين اللفظ والموضع بالحُسن والجواز وذكر شرطٍ لكلٍّ من هذين الوصفين غيرُ صحيح؛ بل أميلُ إلى أنَّ سيبويه كان يقصد بالغلط المعنى الواضح لهذه الكلمة وهي الخطأ، ويُمكنُ أن يُفهمَ ذلك من عدة أمور يُردُّ بها على ابن هشام وابن مالك ومَن قال بما قالا به:

منها أنَّ الاستعمال اللغويّ الذي وصَفه سيبويه بأنَّه (غَلَط) ليس لغة (أو لهجة) لقبيلة عربية بعينها، بحيثُ يُمكنُ أن يوصَف بأنَّه جاء على نظامٍ تركيبيّ في لغة تلك القبيلة (كإعمال (ما) النافية في اللغة الحجازية مثلاً)، ومن ثَمَّ لا يُمكنُ وصفُه بأنَّه غلَط بسبب مخالفته ما عليه القياس في الفصحى، بل يوصفُ بأنَّه لغةُ قومٍ معينين ويوقَفُ على ذلك.

ومنها أنَّ سيبويه أورد الشاهدين المذكورين في كتابه (بدا لي أني لست مدركَ ما مضى ولا سابقًا...، (و) مشائيم ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ناعبًا...) بنصب الاسم المعطوف على الاسم المنصوب الذي يؤدي وظيفة خبر (ليس) في أول إيرادٍ لهما في كتابه، وهذا يعني أنَّ هناك روايةً ثانيةً للبيت جاءت موافقة للنظام النحوي في العربية؛ فلا يُستبعَد أن تكونَ رواية الجرّ وهمًا أوقَع راويه في مخالفة النظام المعبَّر عنه بـ(الغَلَط).

ومنها أنَّ نحاةً كبارا ذهبوا إلى ما يُمكنُ أنْ يؤيِّد هذا الرد، فأبو سعيد السيرافي شارح الكتاب وصَف الإتباع على خبر ليس بالجر دون أن يكونَ الاسم الذي يؤدي وظيفة خبر ليس مجرورًا بحرف جر بقوله: «وأمَّا استشهادُه

(١) ابن هشام ، مغني اللبيب، ٢: ٥٥١.

ببيت زُهير فالخفضُ في البيت قبيحٌ جدًا» وذكر سبب هذا القبح عندَه في النص الذي سبق نقله عنه أعلاه. والأعلم الشنتمري صاحب النكت على كتاب سيبويه، وشارح أبيات الكتاب نقلَ في شرحه البيتين (بدا لي...، (و) مشائيم...) برواية جر المعطوف على خبر ليس، نقل أنَّ هناك من ردَّ رواية الجرّ على سيبويه، وأنَّه «لم يُجز الرادُّ فيه إلا النصب؛ لأنَّ حرف الجر لا يضمر»[1]، وأنَّ سيبويه، على الرغم من إيراده رواية الجر، قد«بيَّنَ ضعْفَه وبُعدَه»[2]. والأنباري صاحب أسرار العربية، والإنصاف في مسائل الخلاف قال في تعبير سيبويه بـ(الغلط): «وأما ما حكوه عن بعض العرب: (إنك وزيدٌ ذاهبان)، فقد ذكر سيبويه أنَّه غَلَطٌ من بعض العرب، وهذا لأنَّ العربيّ يتكلَّمُ بالكلمة إذا استهواه ضربٌ من الغَلَط فيعدِلُ عن قياس كلامه»[3]. وتعبيرُ الأنباري هنا بـ(إذا استهواه ضربٌ من الغلط) ليس المراد به أنَّ المتكلّم بالعربية يرغبُ في ذلك، بل أقرب تفسير لمعنى هذه العبارة، كما يبدو لي، هو التوهُّم الذي يجعل اللسانَ يسبقُ بالخطأ، وهو قريبٌ من تفسير: ﴿اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ﴾[4] بأضلَّته[5]. كما أنَّ ابن يعيش صاحب شرح المفصّل قال: «فحمل سيبويه قولَهم: (إنهم أجمعون ذاهبون) على أنَّه غَلَط من العرب، فقال: (واعلم أنَّ ناسًا من العرب يغلطون فيقولون: إنّهم أجمعون ذاهبون، وإنّك وزيدٌ

(١) الأعلم الشنتمري، شرح أبيات سيبويه، ١: ٢١٣.

(٢) الأعلم الشنتمري، شرح أبيات سيبويه، ١: ٢١٤.

(٣) الأنباري، الإنصاف في مسائل الاختلاف، ١: ١٩١.

(٤) الأنعام: ٧١.

(٥) انظر في ذلك: أبو حيان الأندلسيّ، البحر المحيط، ٤: ١٦١، جلال الدين المحلي، جلال الدين السيوطي، تفسير الجلالين، وهو بهامش القرآن الكريم، دار الجيل، ط ٢، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، ١٣٦.

ذاهبان)، ووجهُ الغَلَط أنَّهم رأوا أنَّ معنى (إنَّهم ذاهبون): (هم ذاهبون)، فاعتقد سقوط (إنَّ) من اللفظ، ثم عطف عليه بالرفع، كما غلط الآخرُ في قوله: (ولا ناعب إلا ببينٍ غرابُها) فقدَّرَ ثبوت الباء في الأول إذ كانت تدخلُ الباء في خبر (ليس) كثيرًا»[1]. إذ ذكر ابنُ يعيش وجهَ الغلَط في (إنَّهم أجمعونَ ذاهبون، وإنك وزيدٌ ذاهبان) بأنَّ المتكلِّمَ «اعتقد سقوط (إنَّ) من اللفظ، ثم عطف عليه بالرفع» فهذا الاعتقاد هو التوهُّم، وهو أقربُ تفسير لقول الأنباريّ: «وهذا لأنَّ العربيّ يتكلَّمُ بالكلمة إذا استهواه ضربٌ من الغَلَط».

كما أنَّه جاء في الجمل المنسوب إلى الخليل: «ولو قلت: إنَّ زيدًا وعبدُ الله منطلقان، لكان لحنًا»[2]، وفي الأصول لابن السراج: «ولو قلت: إنَّ زيدًا العاقلُ منطلقٌ، لم يجز»[3]. فالاستعمال اللغوي الذي وُصِف بأنَّه (لحن) في النص الأول، وأنه (لا يجوز) في النص الثاني يُشبه الاستعمال اللغوي الذي وصف سيبويه العرب فيه بأنَّهم يغلطون، وهو قولهم: إنهم أجمعون ذاهبون، إذ أُتبِع اسمُ (إنَّ) بتابعٍ مرفوعٍ في النصوص الثلاثة: توكيد في (إنَّهم أجمعون ذاهبون)، وعطف نسقٍ في (إنَّ زيدًا وعبدُ الله منطلقان)، ونعت في (إنَّ زيدًا العاقلُ منطلقٌ).

وأوردَ ابنُ عقيل البيت (بدا لي أني...) بخفض (سابق)، ثم قال: «أي: ولا بسابقٍ، وهذا من عطف التوهُّم، وهو لا ينقاسُ»[4]. فوصفه بأنَّه لا ينقاس يُنافي الوصفَ بالجواز والحُسن، لأنَّ النظامَ النحويّ مطّرد، والقياس فيه أمرٌ بدهيّ. ويبدو قول ابن عقيل: «أي: ولا بسابقٍ» أقرب إلى القبول من قول ابن

(١) ابن يعيش، شرح المفصّل، ٨: ٦٩.

(٢) الخليل، الجمل، ١٥٤.

(٣) ابن السراج، الأصول، ٢: ٦٧.

(٤) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٢: ٣٠٠.

هشام، إذ قدَّر حرف الجرّ قبل (سابق)، ولو تنبه هو نفسُه إلى ذلك لعلم أنَّه لا حاجة له إلى ذكر العطف على التوهُّم. مع الأخذ بالاعتبار أنَّ حرف الجر لا يُضمَر إلا في القسم لكثرته كما سبق[1]. وقد أنكرَ بعضُ النحاة أن يعمَلَ حرفُ الجر عندَ حذفه إلا أن يُعوَّضَ عنه[2]، وهو من أسباب ردّ بعض النحاة رواية الجر في البيتين كما ذكر الأعلم الشنتمري إذ قال: «لم يُجز الرادُّ فيه إلا النصب؛ لأنَّ حرف الجر لا يضمر»[3].

الثاني: الاستعمال العربيّ المطَّرِد:

يرِدُ في استعمال العرب ما يُخالِفُ فيه اللفظُ الموضعَ، ويطَّرِدُ هذا في استعمالهم حتى يكونَ جزءًا من نظامهم في تأليف الكلام. وهذه المخالفةُ تكونُ باستعمال الاسم المعرب في الأصل مبنيًا، وهذا البناء للاسم المعرب في الأصل إما أن يكونَ في موضع بعينه، أو أن يكونَ لصورةٍ كلاميةٍ معينةٍ في موضعٍ بعينه أيضًا، أو أن يكونَ البناءُ لكلمات معينة في حالٍ معينة، كما يلي:

ما يُبنى في موضعٍ بعينه، وهو موضع المنادى، واسم (لا) النافية للجنس المفرد، قال سيبويه في المنادى: «وأمَّا المتمكِّن الذي جُعِلَ بمنزلة غير المتمكن في موضع فقولك: ابدأ بهذا أوّلُ، ويا حَكَمُ»[4]، وذكرَ أنَّ «الرفع قد اطَّرَدَ في كلِّ مفرَدٍ في النداء»[5]، ونقَلَ عن الخليل «أنَّ كلَّ اسمٍ مفرَدٍ في النداء مرفوعٌ أبدًا»[6] فالاسمُ المفردُ الدالُّ على شخصٍ مراد بعينه الواقعُ في موضع المنادى

---

(١) انظر ما سبق ذكره في عمل حرف الجر المحذوف ص١٣٢ وما بعدها.

(٢) انظر: المبرد، المقتضب، ٢: ٣٣٦، ٣٤٨.

(٣) الأعلم الشنتمري، شرح أبيات سيبويه، ١: ٢١٣.

(٤) سيبويه، الكتاب، ١: ١٦.

(٥) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٨٦.

(٦) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٨٣.

يأتي لفظُه مرفوعًا[1]، وهو في موضع حكمه النصبُ، فالمنادى معدود في المفعول به كما سبق[2]، ومفهوم قول سيبويه: «وأمَّا المتمكِّن الذي جُعِلَ بمنزلة غير المتمكن في موضع» أنَّ الرفعَ (في الاسم المفرد المقصود بعينه الواقع في موضع المنادى) علامةُ بناءٍ.

أمَّا اسم (لا) النافية للجنس فقد ذكرَ سيبويه أنّ (لا) «جُعِلَت وما عمِلت فيه بمنزلة اسمٍ واحدٍ نحو خمسةَ عشرَ»[3]، وأنّها «جُعلت وما بعدَها كخمسةَ عشرَ في اللفظ وهي عاملةٌ فيما بعدَها، كما قالوا: يا ابنَ أُمَّ، فهي مثلها في اللفظ وفي أنَّ الأوَّلَ عاملٌ في الآخرِ»[4]. فيُفهمُ من هذين النصين أنَّ اسمَ (لا) المفرد في موضع مستقل له حكمه الإعرابيّ الخاص، كما أنَّ (أُمَّ) في (يا ابنَ أمَّ) اسمٌ في موضعٍ إعرابيّ مستقلّ هو موضع المضاف إليه، لكنَّه في هذه الصورة الكلامية يبدو لفظه مخالفًا للموضع لأنَّه رُكِّب مع الاسم قبله؛ فجاء الظاهر مخالفًا للموضع، ومثله (لا رجلَ) عند سيبويه، رُكِّب الاسمُ مع العامل فيه تركيبًا يُشبه تركيب خمسة عشر، فالاسم مُركَّبٌ مع العامل فيه على الرغم من أنَّه (نحويًا) في موضع مستقل له حكمه الإعرابيّ الخاص. ويؤيِّدُ هذا ما يُفهمُ من قول أبي علي الفارسيّ: «وقولُه: (كما قالوا: يا ابنَ أمّ، فهو مثلها في اللفظ) أي (لا رجلَ) مثل (يا ابنَ أمَّ) في أنَّ (رجل) مفتوح، كما أنَّ (ابنَ أمَّ)

---

(١) انظر في أنَّ المنادى المفرد الذي ظاهرُ لفظه النكرة حين يكونُ مرادًا بعينه يُعدُّ معرفة بالقصد إليه ويأخذُ الحكم نفسه الذي للمنادى المفرد المعرفة: المبرد، المقتضب، ٤: ٢٠٦، السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المحقَّق، ١: ١٥٤-١٥٥، قال: "المفرد يؤثِّرُ فيه النداء حتى يكون معرفةً به، كقولك: يارجلُ، إذا قصَدت واحدًا بعينه صارَ معروفًا بالنداء؛ لإقبالك عليه وقَصْدك إياه...".

(٢) انظر ما سبق في ص٨١-٨٢.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٧٤.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٧٥.

مفتوح، ومثلها أيضًا في أنَّ الأوَّل الذي هو (ابن) عاملٌ في الآخر؛ لأنَّ المضاف يعمل في المضاف إليه، فالأوَّل قد يعمل في الآخر في قولك: (يا ابنَ أمَّ) وإن كانَ مبنيًا معه، كما أنَّ الأوَّل من (لا رجلَ) عاملٌ في الآخر»[1].

كما يُفهمُ من قول سيبويه في سبب ذهاب التنوين من اسم (لا) المفرد: «فإنَّما يذهبُ منه التنوينُ كما أُذهِبَ من آخر خمسةَ عشرَ، لا كما أُذهِبَ من المضاف»[2]، أنَّ الفتحة في اسم (لا) فتحة بناء، وهو ما فهمَه عنه أبو علي الفارسيّ، فقال في شرحه عبارة سيبويه السابقة: «قالَ أبو عليّ: يقولُ: إنَّ التنوين لو سَقَطَ من الاسم المفرد للإضافة لا للبناء لوجَبَ أن يسقط النون من (لا غلامين عندك)؛ لأنَّ النون من التثنية تسقط في الإضافة كما سقط التنوين من الواحد فيها...»[3]. وجاء في شرح السيرافيّ ما يُفيدُ أنَّ اسم (لا) المفرد مبنيّ كما أنَّ المنادى المفرد المقصود بعينه مبنيّ: «قالَ أبو سعيد: قد ذكرتُ أنَّ الاسمَ الذي يُبنى مع (لا) هو اسمٌ مفردٌ منكورٌ، والاسم المبنيّ في النداء هو اسمٌ مفردٌ معروف، وأنَّ الإضافةَ تُبطلُ هذا البناء»[4].

والفرقُ بينَ مخالفة لفظ المنادى المفرد لموضعه ومخالفة اسم (لا) لموضعه أنَّ المنادى المفرد بُني على علامة لا تُجانسُ علامة إعراب موضعه، فهو مبنيّ على الضم وعلامةُ إعراب موضعه النصبُ. أمّا اسم (لا) النافية للجنس فمبنيّ على علامةٍ مجانسة لعلامة إعراب الموضع؛ لكنَّ عدم تنوين الاسم بعد (لا) كان أحد الأدلة على البناء، كما قال أبو علي الفارسيّ عنه في (باب المنفيّ بلا)

---

(١) أبو علي الفارسيّ، التعليقة، ٢: ٢٣.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٨٣.

(٣) أبو علي الفارسيّ، التعليقة، ٢: ٣١. وانظر في ذلك: ٢: ١٩.

(٤) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٣: ٨٨ أ. وانظر في كون العلامة في اسم لا المفرد علامة بناء: ابن السراج، الأصول، ٢: ٦٦، ٦٧.

في تعليقته: «والدليلُ على بنائه أنَّه لم ينوَّن، ولو كانَ غيرَ مبنيّ لوجَبَ تنوينه، فهذا الاسمُ بُني على الحركة التي كانت للإعراب»[1].

وقد أثَّرَ اطِّرادُ استعمال اللفظ مخالفًا الموضعَ في موضع بعينه في الاستعمال العربيّ للغة، إذ تجوهِلَت هذه المخالفةُ، ورسخت حتى أصبحت جزءًا من النظام؛ فعومِل الاسمُ المفردُ الواقعُ في موضع المنادى معاملةَ الاسم الواقع في موضع آخر له حكمه المطَّرِد الذي يظهرُ في كل اسم مُعرَبٍ يقعُ فيه ويقبلُ ظهورَ هذا الحكم؛ فأتبعت العربُ المنادى المفرد على لفظه وعلى موضعه؛ يُفهمُ ذلك من النقاش الذي دار بين الخليل وسيبويه في الإتباع على موضع المنادى المفرد وعلى لفظه، قال سيبويه: «وزَعمَ الخليلُ رحمه الله أنَّهم نصبوا المضافَ نحو: يا عبدَالله، ويا أخانا، والنكرةَ حينَ قالوا: يا رجلاً صالحًا، حينَ طالَ الكلامُ، كما نصَبوا: هو قبلَكَ، وهو بَعْدَك، ورفعوا المفردَ كما رفعوا (قبلُ) و(بعدُ)، وموضِعهما واحدٌ، وذلك قولك: يا زيدُ، ويا عمرُو، وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في (قَبْلُ). قلتُ: أرأيتَ قولهم: يا زيدُ الطويلَ، علامَ نصَبوا (الطويلَ)؟ قالَ: نُصِبَ لأنّه صفةٌ لمنصوب، وقال: وإن شئتَ كانَ نَصْبًا على (أعْني). فقلتُ: أرأيتَ الرفع على أيّ شيءٍ هو إذا قال: يا زيدُ الطويلُ؟ قالَ: هو صفةٌ لمرفوع. قلتُ: ألستَ قد زعَمتَ أنَّ هذا المرفوعَ في موضعِ نصب، فلِمَ لا يكونُ كقولِه: لقيتُهُ أمسِ الأحدَثَ؟ قالَ: مِن قِبَلِ أنَّ كلَّ اسم مفردٍ في النداء مرفوعٌ أبدا، وليسَ كلُّ اسمٍ في موضِع (أمسِ) يكونُ مجرورًا؛ فلمّا اطَّرَدَ الرفعُ في كلِّ مفرَدٍ في النداء صارَ عندَهم بمنزلة ما يرتفعُ بالابتداء أو بالفعل، فجَعَلوا وصفَه إذا كانَ مفردًا بمنزلته»[2]. ففي إجابة الخليل عن سؤال سيبويه: «قلتُ: ألستَ قد زعَمتَ أنَّ هذا المرفوعَ في موضِعِ نصب، فلِمَ لا يكونُ كقولِه:

(1) أبو علي الفارسيّ، التعليقة، ٢: ١٩.

(2) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٨٢-١٨٣.

لقيتُهُ أمسِ الأحدَثَ؟» يُشيرُ الخليلُ إلى موضعين/ وظيفتين اسميتين هما: المنادى، والظرف، وهذان الموضعان كبقية المواضع يقعُ فيها أسماء مختلفة منها المعربُ في الأصل، ومنها المبنيّ، فالموضع ثابت، والواقعُ فيه متغير، ويفرِّقُ الخليلُ هنا بينَ الاسم المفرد الواقع في موضع المنادى، والاسم (أمسِ) الواقع في موضع الظرف في إجابته بأنَّ موضع المنادى اطَّرد فيه بناء الاسم المفرد المقصود بعينه، فأشبَه هذا الاطِّرادُ اطِّراد رفع الاسم في موضعٍ حكمه الرفع كالفاعل والمبتدأ، فساغَ بذلك الإتباع على لفظ المنادى المفرد وعلى موضعه، أمَّا الظرف فإنَّه لم يطَّرد فيه بناء كلّ اسم يقعُ في هذا الموضع، بل البناء سمة في الاسم الذي مثَّلَ به سيبويه (أمسِ) في هذا الاستعمال؛ لذا لم يسغ في الإتباع عليه إلا الإتباع على الموضع. وقد تَلقَّى سيبويه جواب الخليل بالقبول، وكرَّره أكثر من مرةٍ في كتابه مُعلِّلاً به استخدامات لغوية متعددة[1].

ويبدو لي أنَّه يُمكنُ أن يُفسَّرَ مجيء نعت اسم (لا النافية للجنس) المفرد المعرب في الأصل بفتحة واحدة دونَ تنوين بأنَّه أُتبِعَ على لفظ اسم (لا) المفرد النكرة؛ وكما أُتبِعَ على لفظ المنادى المفرد وعلى موضعه أُتبِعَ على لفظ اسم (لا) المفرد المبنيّ وعلى موضعه. جاء في الكتاب: «اعلم أنَّك إذا وَصَفتَ المنفيَّ فإن شئتَ نوّنت صفةَ المنفيّ، وهو أكثرُ في الكلام، وإن شئت لم تنوِّن، وذلك قولُك: لا غلامَ ظريفًا لك، ولا غلامَ ظريفَ لك»[2]. إذ نقلَ سيبويه صورتين كلاميتين استعملتهما العرب: الأولى بنصب نعت اسم (لا) المبنيّ على الفتح كنصب نعت أيّ اسمٍ يؤدي وظيفةً اسميةً حكمها النصب، ويُعدُّ تنوين النعت

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ١٨٦، ١٩٢، ٢٠٢-٢٠٣. وانظر في أنّ اطراد رفع المنادى المفرد جعله يُشبه ما يقعُ في موضع حكمه الرفع كالمبتدأ والفاعل: أبو علي الفارسيّ، التعليقة، ٢: ١٩.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٨٨.

دليلاً على أنَّه لم يُتبَع على لفظ اسم (لا) المفرد المبنيّ. والثانية بلفظ نعت اسم (لا) المفرد المبنيّ كلفظ اسم (لا)، وذلك بفتحةٍ دونَ تنوين؛ فيُمكنُ أن يُفسَّرَ هذا الاستعمالُ اللغويُّ في الأسماء المصروفة بأنَّ نعت اسم (لا) جاء مطابقًا للفظه لا لموضعه؛ إذ التعليل الذي ذكره الخليلُ في الإتباع على لفظ المنادى المفرد منطبقٌ هنا، فقد اطَّرَد فتحُ كلِّ اسمٍ مفردٍ نكرة واقع اسمًا لـ(لا) النافية العاملة عمل (إنَّ)، ويُمكنُ أن يُنقَلَ تعليلُ الإتباع على لفظ المنادى المرفوع إلى هذا الاستعمال أيضًا. على الرغم من أنَّ مفهوم كلام سيبويه في تفسير الاستعمالين المذكورين في نعت اسم (لا) المفرد بقوله: «فأمّا الذينَ نوَّنوا فإنَّهم جعلوا الاسمَ و(لا) بمنزلة اسم واحد، وجعلوا صفةَ المنصوب في هذا الموضع بمنزلته في غير النفيّ. وأمَّا الذينَ قالوا: لا غلامَ ظريفَ لك، فإنهم جعلوا الموصوفَ والوصف بمنزلة اسمٍ واحد»[1]، يُفيدُ أنَّ فتح اسم (لا) بسبب تركيبها مع اسمها، وأنَّ فتح اسم (لا) ونعته بسبب تركيب اسم (لا) مع نعته لا معَ (لا)، وهو ما فهمَه عنه السيرافيّ فقال في شرحه (باب وصف المنفيّ): «قال أبو سعيد: الذي يُفسَّرُ من هذا الباب أنَّ الاسمَ والصفةَ لم يُبنيا و(لا) قد دخلت عليهما وهي تُبنى مع ما بعدَها فيصير ثلاثةُ أشياء كشيءٍ واحد، فالجوابُ أنَّهما بُنيا لأنَّ الموضع الذي وقعا فيه موضعُ تغييرٍ وبناء ... فإذا كانَ قد بُنيَ فيه الاسمُ معَ حرفٍ فبناءُ الاسم مع اسمٍ أولى؛ لأنَّ ذلك أكثر في الكلام، كخمسةَ عشرَ وأخواتها، وجاري بيتَ بيتَ، وغير ذلك، فإذا أدخلنا (لا) على الاسم والصفة وقد بُنيَ أحدُهما معَ الآخر كانت هي غير مبنيةٍ معهما»[2].

وذكر ابنُ يعيش في شرح المفصل الاستعمالين اللغويين في نعت اسم (لا) المفرد المبنيّ اللذين ذكرهما سيبويه، وقال في فتح النعت ما قاله السيرافي مع

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٨٩.

(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٣: ٨٩ أ.

تغيير يسير جدًا في صياغته[1]، ثُمَّ ذكر نصبَ نعت اسم (لا) وتنوينه، ووصف هذا الاستعمال بأنَّ المتكلِّم يُعرِب النعت (أي لا يُركِّبه مع اسم لا تركيب خمسة عشر)، ثم قال في هذه الصورة اللغوية (نصب تابع اسم لا المبنيّ): «ولك في إعرابه وجهان: أحدهما أن تُتبِعَه اللفظَ، فتنصبه، وتنونه، فتقول: لا رجلَ ظريفًا عندَك. فإن قُلت: كيفَ جازَ حملُ الصفة على اللفظ والأوّل مبنيّ والثاني مُعرَب؟ قيل: لمّا اطَّرَدَ البناءُ ههنا في كلِّ نكرةٍ تقعُ هذا الموقع أشبَهَت حركتُه حركَةَ المعرَب، فجازَ أن يوصَفَ على لفظه ويعطف عليه وإن كانَ مبنيًا. ومثله الحمل على حركة البناء في المنادى العلم، نحو قولك: يا زيدُ الظريفُ، بالرفع حملاً على اللفظ وإن كانَ مبنيًا. وليسَ لك حركة بناء تُشبه حركة الإعراب مُشابَهةً تامةً إلا الفتحة في قولك: لا رجلَ في الدار، والضمة في المنادى نحو قولك: يا زيدُ. ويجوزُ في نصب الصفة وجهٌ آخرُ وهو أن يكونَ محمولاً على محلّ المنفيّ؛ لأنَّ محله نصب بالنافي الذي هو (لا) لمضارعتها (إنَّ) على ما تقدَّم، وإنما بُنيَ للتركيب مع (لا)، فالفتحةُ فيه فتحةُ بناء نائبةٌ عن فتحة إعراب...»[2]. إذ ذَهَب ابنُ يعيش إلى أنَّ نصبَ تابع اسم (لا) المبنيّ بالإتباع على (لفظ) المنفيّ المفرد المبنيّ، وبالإتباع على (محل) المنفيّ المفرد المبنيّ؛ لأنَّ محله نصب فـ(لا) النافية للجنس تعملُ عمل (إنَّ) كما جاء في كلامه، و(محلّ) المنفيّ هنا بمعنى (موضعه) في هذه الأطروحة. ويُلحَظُ هنا أنَّ ابن يعيش افترَضَ سؤالاً يستغربُ فيه السائل أن يكونَ الإتباعُ على اللفظ، والتابعُ مُعرب، والمتبوع مبنيّ (فإن قُلت: كيفَ جازَ حملُ الصفة على اللفظ والأوّل مبنيّ والثاني مُعرَب؟)؛ ويبدو لي أنَّ هذا السؤالُ المفترَض يدلُّ على الإشكال الذي يشعرُ به النحويّ عندما ذهَبَ إلى أنَّ الإتباعَ على اسم (لا) المبني

---

(١) انظر: ابن يعيش، شرح المفصَّل، ٢: ١٠٨.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصَّل، ٢: ١٠٩.

بالنصب هو إتباعٌ على اللفظ؛ وأعودُ مرةً أخرى إلى التذكير بسبب ذلك وهو مجانسة حركة البناء في اسم (لا) وهي الفتحة لحركة إعراب موضعه، فصارَ نصبُ التابع المعرب كأنَّه إتباعٌ على اللفظ عند ابن يعيش. كما يُلحَظُ أن ابن يعيش شبَّه هذا الإتباع الذي عدّه إتباعًا على اللفظ بالإتباع على لفظ المنادى المرفوع، ولم يجعل ترك تنوين تابع اسم (لا) هو الإتباع على اللفظ؛ لأنَّه استقرَّ عنده بالنقل عن بعض النحاة[1] أنَّ التابع رُكِّبَ مع اسم (لا) تركيب خمسة عشر، فصرفَه هذا عن إيراد التفسير الآخر الممكن لمجيء تابع اسم (لا) النافية للجنس بفتحة واحدة، وهو أنَّ هذا الاستعمال هو الذي كان الإتباعُ فيه على لفظ اسم (لا) المفرد المبنيّ، كما كانَ الإتباع على المنادى المفرد المقصود بعينه بالرفع إتباعًا على لفظ المنادى، أما الإتباع على اسم (لا) المبني بالنصب فهو إتباعٌ على موضع اسم (لا) وحكمه النصب، كما كان الإتباع على المنادى المفرد المرفوع بالنصب إتباعًا على موضعه وحكمه النصب.

وقد تكونُ مخالفةُ اللفظ للموضع في صورةٍ كلاميةٍ معينةٍ على صورةٍ تركيبيةٍ معيّنة في موضع بعينه، إذ جاءَ في الكتاب صورٌ كلامية معينة أصل بنائها التركيبيّ من مضافٍ ومضاف إليه، لكنَّ بعض العرب استعملها مركبةً تركيبَ (خمسةَ عشرَ) بفتح الجزأين في مواضع معيَّنة، ومنه المركَّبين الإضافيين (ابن أمي) و(ابن عمّي) في النداء، ومنه بعضُ المركبات الإضافية إذا وقعت في موضع الظرف أو الحال، وقد جاء في نصٍّ لسيبويه أمثلة لهذا كلِّه، قال: «وأما يومَ يومَ، وصباحَ مساءَ، وبيتَ بيتَ، وبينَ بينَ، فإنَّ العربَ تختلفُ في ذلك: يجعلُه بعضُهم بمنزلة اسمٍ واحد، وبعضُهم يُضيفُ الأوَّلَ إلى الآخر

---

(١) انظر في ذلك: سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٨٩، المبرد، المقتضب، ٤: ٣٦٧، أبو علي الفارسيّ، التعليقة، ٢: ٣٥، ٣٦، السيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٣: ٨٩ أ، ابن السراج، الأصول، ٢: ٦٦، الزمخشري، المفصّل، ص٢١٤، الأنباري، أسرار العربية، ص١٢٧.

ولا يجعله اسمًا واحدًا. ولا يجعلونَ شيئًا من هذه الأسماء بمنزلة اسم واحدٍ إلا في حال الظرف أو الحال، كما لم يجعلوا (يا ابنَ عمٍّ، ويا ابنَ أمٍّ) بمنزلة شيءٍ واحدٍ إلا في حال النداء. والآخِرُ من هذه الأسماء في موضع جرٍّ، وجُعِلَ لفظُه كلفظ الواحد، وهما اسمان أحدُهما مُضافٌ إلى الآخر. وزَعَمَ يونُس، وهو رأيُه، أنَّ أبا عمرو كانَ يجعلُ لفظَهُ كلفظ الواحد إذا كانَ شيءٌ منه ظرفًا أو حالاً. ... فالأصلُ في هذا والقياسُ الإضافةُ... وجُعِلَ لفظُهُنَّ في ذلك الموضع كلفظ (خمسةَ عشرَ)، ولم يُبنَ ذلك البناء في غير هذا الموضع، وهذا قولُ جميع مَن نثقُ بعلمه وروايته عن العرب، ولا أعلمه إلا قول الخليل»(١).

فيؤخَذُ من هذا النص ما يلي: أنَّ اللفظ المخالف للموضع جاء على صورٍ كلامية معيَّنة بصورةٍ لفظيةٍ معيَّنة شُبِّهت بتركيب العدد المركَّب المبنيّ على فتح الجزأين (خمسةَ عشرَ) ونحوه. وأنَّ هذا الاستعمال الذي خالف اللفظُ فيه الموضعَ كانَ في مواضع بعينها، فـ(ابنَ أُمٍّ، وابنَ عمٍّ) يُستعملان هذا الاستعمال في النداء، و(يومَ يومَ، وصباحَ مساءَ، وبيتَ بيتَ، وبينَ بينَ) ونحوها تُستعمَلُ هذا الاستعمال في موضع الظرف أو الحال. وأنَّ هذا الاستعمال الذي خالفَ فيه اللفظُ الموضع ليسَ اللغة الوحيدة للعرب، بل هناك لغة أُخرى تضعُ كلَّ اسمٍ في موضعه فيأخذُ حُكم موضعه الإعرابيّ، ويُطابقُ اللفظُ الموضعَ الواقع فيه في هذه اللغة. وأُذكِّرُ مرةً أُخرى بما يُفهمُ من هذا النص وهو أنَّ الأصل هو التطابق بين لفظ الاسم المفرد (في أخذه الحكم الإعرابيّ للموضع الذي يقعُ فيه) والموضع الذي يقعُ فيه، يؤخذُ هذا من قوله: «فالأصلُ في هذا والقياسُ الإضافةُ»؛ إذ لو عوملَ كلّ اسمٍ بحسب موضعه على الأصل لأخذ الاسمُ المضافُ حكم الموضع الذي يقعُ فيه، وأخذَ الاسم المضاف إليه حكمَ موضعه

(١) سيبويه، الكتاب، ٣: ٣٠٢-٣٠٣.

الخاص به وهو الجر[1].

وقد تكونُ مخالفةُ اللفظ للموضع ببناء كلمات معينةٍ في حالٍ معينة والأصلُ فيها في غير هذه الحال الإعراب، جاء في الكتاب كما سبق: «وأمَّا المتمكِّن الذي جُعِلَ بمنزلة غير المتمكن في موضع فقولك: ابدأ بهذا أوَّلُ، ويا حَكَمُ»[2]، وجاء أيضًا: «وسألتُ الخليلَ عن (مِن عَلُ)، هلا جُزِمَت؟ فقال: لأنَّهم قالوا: مِن عَلٍ، فجعلوها بمنزلة المتمكِّن... فلمّا أرادوا أن يُجعَلَ بمنزلة (قبلُ) و(بعدُ) حرَّكوه كما حرَّكوا (أوَّلُ) فقالوا: ابدأ بهذا أوَّلُ، وكما قالوا: يا حَكَمُ، في النداء؛ لأنَّها لما كانت أسماء متمكِّنة كرهوا أن يجعلوها بمنزلة غير المتمكَّنة؛ فلهذه الأسماء من التمكُّن ما ليسَ لغيرها، فلم يجعلوها في الإسكان بمنزلة غيرها، وكرِهوا أن يُخِلّوا بها، وليس (حكمُ) و(أوَّلُ) ونحوهما كـ(الذي) و(مَنْ)...»[3]. وقد جاء في كتب بعض شرّاح الكتاب، وكتب بعض النحاة بعدَ سيبويه أنَّ هذه الأسماء التي تُبنى في حال معينة والأصلُ فيها الإعرابُ هي أسماء دالة على الغايات، وأنَّ الحال التي تُبنى فيها هذه الأسماء هيَ حال قطعها عن الإضافة مع بقائها معارِف على الرغم من القطع عن الإضافة، ففي تعليقة أبي علي الفارسيّ: « قال أبو عليّ: الغايةُ على الحقيقة هو الاسمُ الذي يُضافُ إليه الاسمُ المبنيُّ على الضمّ؛ لأنَّ غايةَ الشيء نهايته، ونهايات هذه الأسماء المبنية على الضمّ هي ما تُضافُ إليه، فغايةُ (قبلُ) هو ما هو قبل له، وكذلك (أوَّلُ) و(علُ)، وإنَّما يُحذَفُ المضافُ إليه منه إذا عُلِمَ المضافُ إليه...

---

(1) انظر في هذا كلِّه: سيبويه، الكتاب، ٢: ١٨٠، ٢٠٥، أبو علي الفارسيّ، التعليقة، ٣: ١١٤-١١٦، السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٤: ١٣٢ أ- ب، ابن يعيش، شرح المفصّل، ٤: ١١٨، ١٢٣، ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص٨٦-٩١.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ١٦.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٣: ٢٨٧-٢٨٨.

فإنَّما تكونُ هذه الظروفُ مبنيَّةً على الضَمّ متى حُذِفَ منها غاياتُها لعِلْم المخاطَب بما هو غايته، وإن لم يعلم لم يَجُز أن يُبنى على أنَّه غاية، لو قلت: حيثُ من قبلُ، فلَم يُفهمْ عنك مِن (قبلُ) ماذا جئت كانَ غير جائز»[1]. وفي شرح السيرافيّ: «قالَ أبو سعيد: اعلَم أنَّ ما كانَ متمكِّنًا في حالٍ ثم دخَلَتهُ علةٌ أوجبت له البناء هو الأسماء المفردة المناداة، كقولك: يا زيدُ، ويا حَكَمُ، والغايات التي تكونُ مُعرَبة في حال الإضافة والتنكير، وتكونُ مبنيةً في غير ذلك، نحو: قبلُ، وبعدُ، وابدأ بهذا أوَّلُ»[2]. وقال في (ليسَ غيرُ): «فإن قالَ قائلٌ: كيفَ تُعرَبُ (غيرُ) في هذا الموضع؟ فإنَّ أبا العباس كانَ يقولُ: (غيرُ) مبنيٌّ على الضمّ مثل (قبلُ) و(بعدُ)، كذلك إذا قلنا: لا غير، وكذلك القولُ في سائر الحروف التي جرت مجرى هذا (إذا حُذِفَ منها المضافُ إليه، وكانَ معرفة) مثل: قدامُ، وخلفُ، وتحتُ، وأمامُ، ووراءُ، وفوقُ»[3]. وفي شرح الصفّار: «ثُمَّ أخذَ يُفسِّرُ ما عنى بالمضارع المتمكِّن، والذي صُيِّرَ في موضعٍ بمنزلة غير المتمكِّن، فزَعَمَ أنَّ المضارعَ (مِن علُ)، وذلك أنَّه مقطوعٌ عن الإضافة، والمضافُ معرفةٌ... قال [يعني سيبويه]: وأمَّا المتمكِّنُ الذي جُعِلَ بمنزلة غير المتمكِّن فهو قبلُ وبعدُ). قُلتُ: هذه أسماءُ قد ثبَتَ إعرابُها في: من قبلِهم، وقبلَهم، وبعدَهم، ومِن بعدِهم، فلمّا قُطِعَت عن الإضافة وجَبَ بناؤها فحُرِّكَت؛ لأنَّ أصلها التمكُّن...»[4]. وفي المقتضَب للمبرد: «فأمّا الغاياتُ فمصروفةٌ عن وجهها، وذلك أنَّها مما تقديرُه الإضافة؛ لأنَّ الإضافةَ تُعرِّفُها وتُحقِّقُ أوقاتَها، فإذا حُذِفت منها وتُرِكَت نيّاتُها فيها كانت مُخالِفةً للباب (معرفةً بغير إضافة)،

(١) أبو علي الفارسيّ، التعليقة، ٣: ١٠١.

(٢) السيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، المحقّق، ١: ١٥١.

(٣) السيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، المحقّق، ١: ١٠٤.

(٤) الصفار، شرح كتاب سيبويه، السفر الأول، ١: ٢٨٥-٢٨٦.

فصُرِفَت عن وجوهها، وكانَ محلّها من الكلام أن يكونَ نصبًا أو خفضًا. فلَّما أُزيلت عن مواضعها أُلزِمَت الضمَّ، وكانَ ذلك دليلاً على تحويلها، وأنَّ موضعها معرفة، وإن كانت نكرةً أو مضافةً لزمها الإعراب، وذلك قولُك: جئتُ قبلَك، وبعدَك، ومِن قبلِك، ومن بعدِك، وجئتُ قبلاً، وبعدًا، كما تقولُ: أولاً وآخرًا»[١].

وأوردَ الزمخشريُّ الأسماء الدالة على الغاية التي يُخالِفُ لفظُها الموضعَ في الحال التي تُبنى فيها وهي حال القطع عن الإضافة مع بقائها معارف في معرض عدِّه المبنيات: «الظروف، منها الغايات، وهي: قبلُ، وبعدُ، وفوقُ، وتحتُ، وأمامُ، وقُدَّامُ، ووراءُ، وخَلفُ، وأسفلُ، ودونُ، و(مِن علُ)، و(ابدأ بهذا أوَّلُ)، وقد جاء ما ليسَ بظرفٍ غايةً نحو: حَسبُ، و(لا غيرُ)، و(ليسَ غيرُ). والذي هو حدٌّ الكلامِ وأصلُه أن يُنطَقَ بهنَّ مُضافات، فلمّا اقتُطِعَ عنهُنّ ما يُضَفْنَ إليه وسُكِتَ عليهنّ صِرنَ حدودًا يُنتَهى عندَها، فلذلك سُمّينَ غايات. وإنّما يُبْنَينَ إذا نويَ فيهنّ المضافُ إليه، وإن لم يُنوَ فالإعرابُ»[٢].

الثالث: دخولُ عاملٍ يؤثِّرُ في لفظ الاسم الداخل عليه ولا يُغير وظيفته الاسمية التي يؤديها:

العامل الذي يدخلُ على الاسم فيؤثِّرُ فيه إعرابيًا دونَ أن يُغيِّرَ موضعه/ وظيفته الاسمية هو حرف الجر، وقد سبقَ القولُ إنَّ الجرَّ بالحرف موقعٌ إعرابيٌّ تفسِّرُه نظريةُ العامل، وليس موضعًا/ وظيفةً اسميّةً في البناء التركيبيِّ المجرَّد[٣]، وحرف الجرّ مع الاسم المجرور به قد يُنظرُ إليهما بوصفهما وحدة

(١) المبرد، المقتضَب، ٣: ١٧٤-١٧٥، وانظر في ذلك أيضًا: المبرد، المقتضب، ٢: ١٨٠، ٤: ٢٠٦-٢٠٧، الزمخشري، المفصّل، ص٢٠٤-٢٠٥، ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، ص١١١ وما بعدها، السيوطي، همع الهوامع، ٢: ١٤٢ وما بعدها.

(٢) الزمخشري، المفصَّل، ص٢٠٤.

(٣) انظر ما سبق في مبحث الجر بالحرف في المواضع الرئيسة والمواضع المحتملة في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

لغوية تؤدي وظيفةً اسميةً واحدة، وذلك إذا لم يكن حرف الجر زائدًا، وقد يُنظرُ إلى أنَّ الاسمَ المجرورَ في اللفظ بحرف جرٍّ زائدٍ يؤدي وحدَه الوظيفة الاسمية، أما حرف الجرّ الزائد فيكونُ له وظيفةٌ دلاليةٌ وأثرٌ لفظيٌّ تُفسِّرُه نظرية العامل، دونَ أن يشتركَ مع الاسم الذي جرَّه لفظًا في تشكيل وحدةٍ لغوية واحدة تؤدي وظيفةً اسميّةً في تركيب الجملة التي جاءت فيها(١).

وقد جاء في الكتاب ما يُمكنُ أنْ يُفهمَ منه الأمران معًا، ففي حرف الجرّ الزائد قال سيبويه أثناء عدّه معاني حرف الجر (مِنْ): «وقد تدخلُ في موضع لو لم تدخل فيه كانَ الكلامُ مُستقيمًا، ولكنَّها توكيدٌ بمنزلة (ما) إلا أنَّها تجرُّ لأنَّها حرفُ إضافة، وذلك قولك: ما أتاني من رجلٍ، وما رأيتُ من أحدٍ، ولو أُخرجَت (مِنْ) كان الكلامُ حسَنًا، ولكنَّه أكَّدَ بـ(مِنْ)... وقد تكونُ باء الإضافة بمنزلتها في التوكيد، وذلك قولك: ما زيدٌ بمنطلق، ولستُ بذاهب، أرادَ أن يكونَ مؤكِّدًا حيثُ نفى الانطلاق والذهاب. وكذلك: كفى بالشيبِ، لو ألقى الباءَ استقامَ الكلامُ»(٢). وقال: «هذا باب ما حُملَ على موضعِ العامل في الاسم والاسم لا على ما عَمِلَ في الاسم، ولكنَّ الاسمَ وما عَمِلَ فيه في موضعِ اسمٍ مرفوعٍ أو منصوب، وذلك قولك: ما أتاني من أحدٍ إلا زيدٌ، وما رأيتُ من أحدٍ إلا زيدًا... ولكنّ (مِنْ) دخلت هنا توكيدًا كما تدخلُ الباءُ في قولك: كفى بالشيبِ والإسلام، وفي: ما أنت بفاعل، ولست بفاعل»(٣)؛ ففي النص الأوّل يُمكنُ أن يُفهم من حكم سيبويه باستقامةِ الكلام على الرغم من حذف حرف الجر الزائد أنَّ الاسمَ وحده يؤدي الوظيفةَ الاسمية، وأنَّ حرف الجر الزائد له

(١) انظر في ذلك: ابن السراج، الأصول، ٢: ٦٣-٦٥، الأزهري، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، ص٧٥-٨٠.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤: ٢٢٥.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣١٥-٣١٦.

أثرٌ لفظيٌ ووظيفةٌ دلاليةٌ في الكلام فقط. كما أنَّ ظاهر قول سيبويه: «هذا باب ما حُمِلَ على موضع العامل في الاسم والاسم لا على ما عَمِلَ في الاسم، ولكنَّ الاسمَ وما عَمِلَ فيه في موضع اسم مرفوعٍ أو منصوب»، وتمثيله لذلك بأسماء مجرورة بحروف جر زائدة يفيدُ أنَّ حرفَ الجر والاسم المجرور به يمثلان وحدةً لغويةً تقعُ في موضع ما وتؤدي وظيفته الاسمية.

وجاء في حرف الجر غير الزائد ما يُفهمُ منه أنَّ الاسمَ المجرور به (وحدَه) في موضعٍ غير موقعه الإعرابي الظاهريّ، وهو (وحده) يؤدي وظيفته الاسميّة، نحو قول سيبويه: «ولو قلتَ: مررتُ بعمرٍو وزيدًا، لكانَ عربيًا، فكيف هذا؟ لأنّه فعلٌ، والمجرور في موضعِ مفعولٍ منصوب»[1]. وقوله: «ولكنَّك أوصَلتَ الفعلَ بالباء، كما أنَّ (مررتُ بزيدٍ) الاسمُ منه في موضعِ اسمٍ منصوب»[2]. إذ يُفيدُ قولُه في النص الأول: «والمجرور في موضعِ مفعولٍ منصوب»، وقوله في النص الثاني: «الاسمُ منه في موضعِ اسمٍ منصوب» أنَّ الاسم المجرور وحدَه يؤدي الوظيفة الاسمية دونَ حرف الجر، والوظيفة الاسمية التي أداها الاسمُ المجرور بحرف الجر غير الزائد في الجملتين اللتين وردتا في النصين هي وظيفة المفعول به. كما جاء في الكتاب ما يُفيدُ أنَّ حرف الجر غير الزائد والاسم المجرور به يمثلان وحدة لغوية واحدة تقع في موضع ما وتؤدي وظيفته الاسمية، كقول سيبويه في تعدية الفعل إلى مفعول به ثانٍ بحرف الجر في (أحزنتُ قومَك بعضَهم على بعض) و(أبكيتُ قومَك بعضَهم على بعض: «فإنّما أوصَلت الفعلَ إلى الاسم بحرف جرٍّ، والكلامُ في موضع اسمٍ منصوب، كما تقولُ: مررتُ على زيدٍ، ومعناه: مررتُ زيدًا»[3]؛ فقوله: «والكلامُ في موضع اسمٍ

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٩٤.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ١٥٧.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ١٥٨.

منصوب» يُفهم منه أنَّ حرف الجر والاسم المجرور به وحدة لغوية وقعت في الموضع وأدت وظيفته الاسمية؛ ويؤيِّدُ ذلك تصريحه بذكر حرف الجر غير الزائد مع الاسم المجرور به وتعبيره عنهما بأنهما في موضع المفعول، قال: «وكذلك: ميَّزتُ متاعَكَ بعضَه من بعض، وأوصَلتُ القومَ بعضَهَم إلى بعض، فجعلتَهُ مفعولاً على حدٍّ ما جعلتَ الذي قبلَه، وصارَ قوله: (إلى بعضٍ)، و(مِنْ بعض) في موضع مفعول منصوب»[1].

وقد سبقَ القولُ إنَّ حذف حرف الجر يجعلُ الاسمَ المجرور به يعودُ إلى حكمِ موضعه الواقع فيه[2]؛ فإذا قلنا إنَّ الاسم المجرور بحرف جرٍّ يؤدي (وحده) الوظيفة الاسمية للموضع الذي يقعُ فيه دون حرف الجر، أو قلنا ذلك في الاسم المجرور بحرف جرٍّ زائد، على الأقل، فإنَّ الجرَّ الظاهريَّ بالحرف يُعدُّ اختلافًا بين اللفظ والموضع. والاختلافُ بين اللفظ والموضع في هذه الحال ليسَ مخالفةً للنظام، بل هو جزءٌ من نظام تأليف الكلام في العربية؛ إذ إنَّ الجرّ بحرف الجر مطَّردٌ، وهو مما تُفسِّرُه نظرية العامل التي تمثِّل جزءًا من نظام العربية المكشوف عنه.

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ١٥٣.

(٢) انظر ما سبق في مبحث الجر بالحرف في المواضع الرئيسة والمواضع المحتملة في الفصل الثاني من هذا البحث، ص١٣٢.

٣- التفاعل بين الكلام والموضع:

نظرية الموضع تمثيلٌ تجريديٌّ لجزءٍ من نظام العربية التركيبيّ المكشوف عنه، وقد يُنظرُ (تجريديًا) إلى هذه النظرية بوصفها أمرًا رياضيًّا صرفًا ينطبقُ على تأليف الكلام في كلّ مرة كما ينطبق حاصل جمع الرمزين (١+١=٢) في كل مرة مهما اختلف الشيء المرموز له بالرقم (١). ففي نظرية الموضع لدينا موضعٌ له حكمٌ ما ورتبة معينة في البناء التركيبيّ المجرّد للموضع وقد يستدعي هذا الموضع سماتٍ معينة في الاسم الذي يقعُ فيه فيؤدي وظيفته الاسمية، فإذا مُلئَ الموضع باسمٍ مناسبٍ أدى هذا الاسمُ الوظيفةَ الاسمية للموضع الذي وقع فيه، وأخذَ هذا الاسمُ حكمَ الموضع الذي وقعَ فيه.

ويُمكنُ أن يُعدَّ من الإشارة إلى هذه الصفة الرياضية التي تتصفُ بها النظرية ما جاء في شرح السيرافي وهو يتكلَّمُ عن (يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار) إذ قال: «فإن قالَ قائلٌ: لِمَ جازَ أن تكونَ (الليلة) ظرفًا إذا لم تضِف إليها، ولا يجوزُ أن تكونَ ظرفًا إذا أضَفتَ إليها؟ قيلَ له: معنى الظرف ما كانت (في) مُقدَّرةً محذوفة، فإذا ذكرنا (في) أو حرفًا من حروف الجرّ فقد زال عن ذلك المنهاج، فإذا أضفناه إليه فقد صارَت الإضافةُ بمنزلة حروف الجر فخرَجَ من أن يكونَ ظرفًا»[1]. إذ إن كلمة (الليلة) اسمٌ يتضمنُ (مُعجميًا) الدلالة على ظرف زمنيّ، وهذا الاسمُ قابلٌ لأن يقعَ في موضعٍ ما في البناء التركيبيّ المجرّد ويؤدي وظيفته الاسمية في الكلام المؤلَّف، ومن هذه المواضع التي يُمكنُ أن يقع فيها هذا الاسم موضع الظرف، لكنَّه لا يُعدُّ مؤديًا وظيفةَ الظرف إلا في الحال التي ذكرها السيرافي، فإن وقعَ هذا الاسمُ في موضع المضاف إليه (مثلاً) فقد

(١) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المحقَّق، ٢: ٣٣٢.

خرج من أداء وظيفة الظرف إلى أداء وظيفة المضاف إليه، وأخذَ حكم موضع المضاف إليه وهو الجرّ فجُرَّ، على الرغم من دلالته معجميًا على ظرفٍ زمنيّ. يُفهمُ ذلك من قول السيرافيّ: «فإذا أضفناه إليه فقد صارَت الإضافةُ بمنزلة حروف الجر فخرَجَ من أن يكونَ ظرفًا»؛ فخروج الاسم (الليلة) من أن يكون ظرفًا، كما أفهمُه، من حيثُ إنَّه لم يعد مؤديًا وظيفة الظرف، أما من حيثُ الدلالةُ المعجمية في الاسم (الليلة) على ظرفية زمانية فباقيةٌ؛ لأنَّه اسمٌ من أسماء الزمان.

وجاء في الكتاب: «وأمّا قولُهم: (نِعمَ الرجلُ عبدُالله)، فهو بمنزلة: (ذَهبَ أخوه عبدُالله)، عَمِلَ نِعْمَ في (الرجل)، ولم يعمل في (عبدالله). وإذا قالَ: (عبدُالله نعمَ الرجلُ)، فهو بمنزلة: (عبدُالله ذهَبَ أخوه)»[1] إلى أن قالَ: «ولو كانَ (نِعْمَ) يصيرُ لعبدالله لما قلت: (عبدُالله نعم الرجلُ) فترفعه، فعبدُ الله ليسَ من (نِعْمَ) في شيء، والرجلُ هو عبدُالله، ولكنَّه منفصلٌ منه كانفصال الأخ منه إذا قُلت: (عبدُ الله ذَهَبَ أخوه)؛ فهذا تقديرُه، وليسَ معناه كمعناه»[2]. إذ يُمكنُ أن يُفهمَ من قول سيبويه بعدَ تشبيهه جملة (عبدُالله نِعْمَ الرجلُ) بجملة (عبدُالله ذهبَ أخوه): «فهذا تقديرُه، وليسَ معناه كمعناه»، يُفهمُ أنَّ البناءَ التركيبيَّ المجرَّدَ الذي صُبَّتْ فيه الكلمات واحدٌ، أمَّا معنى الكلام المؤلَّف فمختلِفٌ؛ والاختلافُ ظاهرٌ في الكلامِ المؤلَّفِ في الفعل المستعمل وفاعله، فالفاعل في (نعم الرجل) هو (الرجل)، والمراد (بالرجل) هو (عبدالله) نفسه الذي يؤدي وظيفة المبتدأ في الجملة الكبرى (عبدُ الله نعم الرجل). أمّا الفاعل في جملة (ذهبَ أخوه) فهو الأخ، والأخ ليس بعبدالله الذي يؤدي وظيفة المبتدأ في الجملة الكبرى (عبدُالله ذهبَ أخوه) لذا عاد إليه ضميرٌ بارزٌ من الجملة

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٧٦.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٧٨.

الواقعة في موضع الخبر؛ وعلى الرغم من أنَّ المراد بـ(الرجل) الذي يؤدي وظيفة الفاعل في (نعم الرجل) هو (عبدالله) نفسه الذي يؤدي وظيفة المبتدأ في الجملة الكبرى يُصرِّحُ سيبويه بأنّ (عبدالله) «ليسَ من نِعْمَ في شيء»؛ إذ لا يؤدي في جملة (نعم الرجل) أيَّ وظيفة اسمية بغض النظر عن المعنى وأنَّ المراد بالرجل هو عبدالله؛ وذلك لأنَّه وقعَ في موضع المبتدأ وأدى وظيفته من حيثُ النظرة التركيبيّة المجرَّدة، كما أنَّ (عبدالله) في (عبدالله ذهب أخوه) لا يمكن أن يؤدي وظيفة الفاعل في جملة (ذهبَ أخوه) لا من حيثُ المعنى ولا من حيثُ البناء التركيبيّ المجرَّد.

وعلى الرغم من هذه الصفة الرياضية في النظرية من حيثُ التجريد تتدخَّلُ أمورٌ عندَ إنتاج النص اللغويّ، إذ ينتج النصُّ اللغويّ من تأليف الكلمات، وهذا التأليفُ يحملُ معنى يُريدُه منتجُ النصّ، فيحصلُ تفاعلٌ ثلاثيّ بين الموضع والكلام (بلفظه ومعناه)، وهذا التفاعلُ جزء من حيوية اللغة التي لا يُمكنُ أن تتسمَ بالجمود. فمن هذا التفاعل (مثلاً) أنَّ موضعًا ما يستدعي سمة معينة في الاسم الواقع فيه، كموضع الحال الذي يستدعي سمة الاشتقاق في الاسم الواقع فيه، لكنَّ المعنى المراد قد يتدخَّلُ فيسمح للاسم الجامد بالوقوع في موضع الحال في نحو (بينتُ له الحساب بابًا بابًا) أي (مرتبة).

ومن التفاعل بين الموضع واللفظ والمعنى أنَّ هناك رُتبةً أصلية للمواضع، وعلى الرغم من هذه الرتبة الأصلية فإنَّ المواضع متحركة لا ثابتة؛ لكنّه عند تأليف الكلام قد يأتي ما يوجبُ التزامَ الرتبة الأصلية، أو يوجبُ تقديمَ موضع رتبتُه الأصلية التأخير، وتأخير موضع رتبته الأصلية التقديم. ومما يوجبُ الالتزام بالرتبة أو تغييرها نظامُ تأليف الكلمات في الجملة إذ لا يُستخدَمُ الضميرُ المنفصلُ إذا أمكن أن يُستخدم المتَّصل، وهذا الأمرُ متعلّقٌ باللفظ، وقد يؤدي استعمال الضمير المتَّصلِ عند تأليف الكلام إلى وجوب التزام الرتبة

الأصلية أو تغييرها[1]. كما أنَّ خوفَ اللبس يوجبُ الالتزام بالرتبة الأصلية، وقد جاء في الكتاب ما يُفهمُ منه ذلك[2]، وفي أصول ابن السراج: «قولُك: (ضربَ عيسى موسى) إذا كان (عيسى) الفاعل لم يجز أن يُقدَّمَ (موسى) عليه لأنَّه مُلبسٌ لا يبين فيه إعرابٌ، وكذلك (ضربَ العصا الرحى) لا يجوزُ التقديمُ والتأخير، فإن قلت: (كسرَ الرحى العصا) وكانت الرحى هي الفاعل وقد عُلِم أنَّ العصا لا تكسر الرحى جاز التقديمُ والتأخير»[3]. فالكلام بلفظه ومعناه قد أثر في البناء التركيبيّ للموضع، وذلك بوجوب التزام الرتبة الأصلية، أو بوجوب تغييرها، أو ببقاء جواز التقديم والتأخير الذي تُشيرُ إليه السمة النظرية (المواضع متحركة لا ثابتة).

وظاهرٌ أنَّ إهمال النظر في التفاعل بين الكلام (بلفظه ومعناه) والموضع (وذلك بالتزام المبادئ النظرية المجرّدة عند تحليل النص اللغوي) يؤدي إلى التعسُّف في أمور كثيرة عند التحليل تعسُّفًا قد يوقعُ المحلِّل في أخطاء قد تبدو ظاهرة للعيان. وقد ظهر لي في هذا البحث أن سيبويه كان يلحَظُ التفاعل بين الكلام والموضع، ويُصدرُ رأيه عند تحليل النص اللغويّ وهذا التفاعل حاضر في ذهنه ومؤثِّرٌ في تحليله، وكانَ لذلك صور كثيرة[4]، ومما وقفت عليه في الكتاب ما يلي:

في الفعل والبناء التركيبيّ للجملة الفعلية:

يظهرُ التفاعلُ بين الكلام (بلفظه ومعناه) والموضع جليًا في الجملة الفعلية،

---

(١) انظر ما سبق في ذلك في مبادئ النظرية، في آخر مبادئ الرتبة، ص١٤١.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٥٢.

(٣) ابن السرج، الأصول، ٢: ٢٤٥. وانظر في ذلك: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المحقَّق، ٢: ٢٧٢-٢٧٣.

(٤) ليس الغرض من هذا المبحث تقصي كلّ صور التفاعل بين الكلام (بلفظه ومعناه) والموضع: فهذا يحتاجُ إلى بحث خاص لإعطائه حقَّه من العناية، وإنما المراد تقديمُ بعض الصور التي وقفتُ عليها في الكتاب وهي تكشف عن هذا التفاعل.

فالجملة الفعليَّة الأصلُ فيها أن تبدأ بفعلٍ تليه المواضعُ/ الوظائف الاسمية مرتبةً برتبتها الأصلية كما في البناء التركيبيّ المجرّد بحسب ما سبق ذكره:

الفعل+ [الفاعل] + [المفعول به١] + [المفعول به٢] + [المفعول به٣] + [بقية المفاعيل]. هذا بالنسبة للفعل المبنيّ للفاعل، أما حين يكونُ الفعلُ مبنيًا للمفعول فإنَّ المواضع/ الوظائف الاسمية في البناء التركيبيّ المجرَّد تختلِف قليلاً عن المواضع في الجملة الفعلية التي بُني فيها الفعلُ للفاعل كما يلي:

الفعل المبنيّ للمفعول + [نائب الفاعل] + [مفعول به] + [مفعول به] + [بقية المفاعيل].

هذا بالنسبة للبناء التركيبيّ المجرّد للجملة الفعلية خارج الكلام، وهذا يعني أننا أمام بنائين تركيبيين مختلفين للجملة الفعلية من حيثُ التجريد. كما أنَّ الفعلَ منه ما يوصَفُ معجميًا (أي قبل دخوله في تأليف الكلام) بأنّه تام، ومنه ما يوصَفُ بأنَّه ناقص، ومن التام ما يوصَفُ بأنَّه لازم، ومنه ما يوصف بأنَّه متعدٍّ إلى مفعولٍ به واحد، ومنه ما يوصَف بأنَّه متعدٍّ إلى مفعولين، إلى غير ذلك من الأوصاف التي توصَفُ بها الأفعال.

وحالَ تأليف الكلام يبدأ التفاعلُ بين اللفظ والمعنى والموضع، إذ يتفاعلُ لفظُ الفعل والمعنى المرادُ به مع المواضع في البناء التركيبيّ المجرَّد حالَ بدء التأليف، فالفعلُ اللازمُ (مثلاً) يُبينُ حالَ النطق به أنَّ موضع المفعول به في البناء التركيبيّ المجرَّد لن يُستعمَل في تأليف جملته، كما أنَّ الفعلَ المتعدي إلى مفعول به واحدٍ يُهيئُ موضع المفعول به للاستعمال حال النطق بالفعل، وهكذا المتعدي لاثنين[1]. وقد يتدخَّلُ في اللفظ أو في المعنى المراد بالفعل ما يتسبَّب في استعمال موضع المفعول به مع الفعل الموصوف معجميًا بأنَّه لازم، أو

(١) انظر ما يُفهمُ منه ذلك في الأبواب التي تكلَّم فيها سيبويه عن الفعل اللازم والفعل المتعدي إلى مفعول به واحد والفعل المتعدي إلى مفعولين: سيبويه، الكتاب، ١: ٣٣-٤١.

يتسبَّبُ في زيادة تعدية الفعل المتعدي؛ فيتعدى الفعل المتعدي إلى مفعول به واحد إلى مفعولين، والمتعدي إلى مفعولين إلى ثلاثة، وذلك باستعمال أحد معدّيات الفعل إلى موضع مفعول به لا يصلُ إليه الفعلُ بنفسه من المعديات التي يُتلَفَّظُ بها، أو أن يُرادَ بالفعل المستعمَل معنى فعل آخر فإنَّه يُصبح كذلك الفعل في التعدي واللزوم. كما قد يؤثِّرُ المعنى المُراد بالفعل (بغض الطرف عن لفظه) في عدم استعمال موضع المفعول به في الجملة الفعلية، كأن يُرادَ بفعلٍ متعدٍّ معنى فعلٍ لازم، أو يُراد مطلقَ الإخبار بالفعل دونَ اهتمامٍ بالمفعول به كما سبق[1].

وقد جاء في الكتاب ما يُفهمُ منه هذا التفاعل المستمرّ بين لفظ الفعل ومعناه والمواضع المستعملة في حيّز جملته الفعلية عند تأليف الكلام، إذ نجدُ في الكتاب أنَّ أبنية الفعل (والأبنية داخلةٌ في اللفظ المتفاعل مع الموضع) قد تُبِينُ عن كون الأفعال المصوغة عليها لازمةً؛ فلا يُستعمَلُ موضع المفعول به في الجملة المصدَّرة بأحد تلك الأفعال ما لم يُعَدَّ الفعلُ بأحد المعدّيات اللفظية أو بتضمينه معنى فعلٍ متعدٍّ، قال سيبويه: «هذا بابُ ما لا يجوزُ فيه (فَعَلته) إنّما هي (أبنيةٌ لا تعدّى الفاعلَ) كما أنَّ (فعلْتُ) لا يتعدّى إلى مفعول، فكذلك (هذه الأبنية) التي فيها الزوائد، فمن ذلك: انفعَلتُ، ليسَ في الكلام انفعلتُه، نحو: انطلقتُ، وانكمَشْتُ، وانجرَدْتُ، وانسَلَك»[2]. وقال: «وأمّا (تَفاعَلتُ) فلا يكونُ إلا وأنت تريدُ فعلَ اثنين فصاعدًا، ولا يجوزُ أن يكونَ مُعمَلاً في مفعولٍ»[3]. إذ يُفيدُ النصان كلاهما أنَّ بعض أبنية الأفعال تتضمن في ذاتها (من حيثُ

---

(١) انظر ماسبق في مناقشة كون المفعول به موضعًا رئيسًا أو مُحتملاً في مبحث المواضع الرئيسة والمواضع المحتملة في الفصل الثاني، ص١٢١.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤: ٧٦. وانظر في هذا: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٠٤-٢٠٥.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٤: ٦٩.

اللفظ) عدم التعدي إلى مفعولٍ به، وهذا يعني أنَّ استعمال أفعالٍ مصوغةٍ على هذه الأبنية في الكلام يؤدي مباشرة إلى عدم استعمال موضع المفعول به؛ لأنَّ أبنية هذه الأفعال تدلُّ على عدم التعدي إلى المفعول به كما قال سيبويه في النص الأول: «إنّما هي (أبنيةٌ لا تعدّى الفاعلَ)».

وقد تكونُ مادة الفعل من غير بنيته (وأعني بذلك الأصوات المستعملة في اللفظ بالفعل ومعناها الأصليّ المراد بها من دون أثرٍ لبناء الفعل الذي جاءت عليه تلك الأصوات) هي الدالة على عدم استعمال موضع المفعول به في الجملة الفعلية المصدَّرة بفعلٍ لازمٍ نحو: ذَهَبَ، وجَلَسَ، وذلك بحسب استعمال العرب للفعل في كلامهم. جاء في الكتاب: «هذا بابُ الفاعل الذي لم يتعدَّه فعلُه إلى مفعول... فأمَّا الفاعل الذي لا يتعداه فعلُه فقولك: ذَهَبَ زيدٌ، وجَلَسَ عمرٌو»[1]. إذ يُفهمُ من هذا النصّ أنَّ الفعل (في ذاته) لا يتعدَّى إلى مفعولٍ به، يُفهمُ ذلك من تعبير سيبويه عن هذا النوع من الفعل في عنوان الباب وقبل تمثيله له بأنَّه لا يتعدّى فاعلَه. لكنَّ هذا النوع من الفعل اللازم ليس بناؤه هو اللازم، بل مادته من الأصوات المنطوق بها على ذلك البناء مع المعنى المراد بها هي الدليل على اللزوم بحسَب الاستعمال العربيّ، وهي: (ذَهَبَ) و(جَلَسَ)، فالفعل (ذَهَبَ) على البناء (فَعَلَ يَفْعَلُ)، وليس كلُّ فعل على هذا البناء لازمًا، فالفعل (فَتَحَ) مثلاً على البناء نفسه وهو فعلٌ متعدٍّ إلى مفعول به. وكذلك الفعل (جَلَسَ) من باب (فَعَلَ يَفْعِلُ)، وليسَ كلُّ فعل على هذا البناء لازمًا، فالفعل (قَتَلَ) مثلاً من الباب نفسه وهو فعلٌ متعدٍّ. فالذي يدلُّ على لزوم الفعل في هذه الحال هو مادته من الأصوات ومعناه بحسَب الاستعمال العربيّ. ومادة الفعل من أصواته المنطوق بها هي جزء من اللفظ الذي يتفاعل مع البناء

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٣٢.

التركيبيّ للجملة الفعلية فيدلُّ على أنَّ موضع المفعول به لا يُستعمل مع هذا الفعل إلا باستعمال أحد المعدّيات اللفظية، أو بتضمين الفعل الملفوظ به معنى فعلٍ متعدٍّ.

وكما قد يدلُّ بناء الفعل على كونه لازمًا أو متعديًا فيؤثِّرُ ذلك في استعمال موضع المفعول به في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة الفعلية أو عدم استعماله عند تأليف الكلام، يدلُّ بناء الفعل على كونه مبنيًا للفاعل أو كونه مبنيًا للمفعول، وبذلك يتحدّد البناء التركيبيّ المستعمل لتأليف الجملة الفعلية والوظيفة الاسمية الرئيسة التي تمثِّلُ وظيفةً إسنادية في تركيب الجملة الفعلية المتكلَّم بها، فاستعمال الفعل المبنيّ للفاعل يعني أنَّ الوظائف الاسمية الموجودة في البناء التركيبيّ المجرّد التي منها ما يلزم استعماله لأنَّه موضعٌ رئيس ومنها ما يُحتمل استعماله لأنه موضع محتمل في حيز جملة هذا الفعل هي:

[الفاعل] + [المفعول به١] + [المفعول به٢] + [المفعول به٣] + [بقية المفاعيل].

أمّا استعمال الفعل المبنيّ للمفعول فيعني أن الوظائف الاسمية الموجودة في البناء التركيبيّ المجرّد لجملته هي:

[نائب الفاعل] + [مفعول به] + [مفعول به] + [بقية المفاعيل].

وهذا ما يُفهمُ من الأبواب المتتالية التي تبدأ بباب (الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول والمفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعلُ فاعل ولم يتعدَّه فعلُه إلى مفعول)، وتنتهي بباب (المفعول الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولَين وليسَ لك أن تقتصِرَ على أحدهما دونَ الآخَر)[1]. ويُمكنُ أن يُستأنس بقول أبي علي في تعليقته: «قال: (والمفعول الذي لم يتعدَّه فعلُه ولم يتعدَّ إليه فعلُ فاعل). قالَ أبو

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٣٣-٤٣.

عليّ: قوله: (لم يتعدَّ إليه فعلُ فاعل)، ليسَ يُريدُ أنَّ هذا المفعول لم يصل إليه فعلٌ من فاعلٍ على الحقيقة، إنما يُريدُ أنَّ هذه اللفظة التي هي (ضُرِبَ) المسماة فعلاً لم يجاوز الاسم المرتفع بها في (ضُرِبَ زيدٌ) إلى مفعول فينصبه كما جاوزَ في (أُعطِيَ زيدٌ درهمًا) إلى المفعول الذي هو الدرهم المنصوب»[1]، ويقول السيرافي في شرحه عن الفعل المبني للمفعول: «ويُغيَّرُ لفظُ الفعل، ويُرفعُ به ما كانَ مفعولاً في اللفظ... لأنَّه قد كانَ له فاعلٌ حُذِفَ وغُيِّرَ لفظُ الفعل بالحركات»[2]، يُستأنس بذلك في أنَّ بناء الفعل على صيغة تُبينُ أنَّه مبنيّ للمفعول (وهو جزءٌ من الصورة اللفظية للفعل) قد تَفاعَلَ مع البناء التركيبيّ المجرّد للجملة الفعلية وتحدَّدت به الوظائف الاسمية الرئيسة والمحتملة في مثل هذا النوع من الجمل، فغدت هي الوظائف التي يُمكنُ أن تردَ مع هذا النوع من الفعل عند تأليف الكلام؛ وهذا من التفاعل بين الكلام (بلفظه ومعناه) والموضع.

ومن التفاعل بين الكلام (بلفظه ومعناه) والموضع في الجملة الفعلية الأثرُ الذي تؤثِّرُه الحروف التي توصَفُ بأنها (تُعدّي الفعل إلى موضع مفعولٍ به)، إذ إنَّ هناك حروفًا تردُ في الجملة الفعلية فتتسبَّب في تعدية الفعل المستعمل فيها إلى موضع مفعولٍ به لم يكن يبلُغه بلفظه ومعناه بدونها أو بدون أحدها. وهذه المعدّيات اللفظية (أي المنطوق بها) هي: همزة التعدية، وتضعيف عين الفعل الثلاثيّ، وحروف الجر التي يتعدّى بها الفعلُ إلى موضع مفعولٍ به لم يكن يتعدَّى إليه بنفسه. فالفعل اللازم يتعدّى بأحد هذه المعدِّيات إلى موضع

---

(١) أبو علي الفارسيّ، التعليقة، ١: ٥٨. وانظر في ذلك المصدر نفسه: ١: ٧٤.

(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المحقَّق، ٢: ٢٦٧. وانظر في ما يُفهم منه التفاعل بين اللفظ والمعنى والمواضع المستعملة في البناء التركيبيّ للجملة الفعلية: القرشيّ الكيشيّ، الإرشاد إلى علم الإعراب، ص١٠٥.

المفعول به، والفعل المتعدي إلى مفعول به واحد يتعدّى إلى مفعولين وهكذا.

جاء في الكتاب في أثر همزة التعدية وتضعيف عين الفعل: «ومن هذا الباب: ألزمتُ الناسَ بعضَهم بعضًا، وخوَّفتُ الناسَ ضعيفَهم قويَّهم. فهذا معناه في الحديث المعنى الذي في قولك: خافَ الناسُ ضعيفُهم قويَّهم، ولزِمَ الناسُ بعضُهم بعضًا؛ فلما قلتَ: (ألزمتُ، وخوَّفتُ) صارَ مفعولاً، وأجريت الثاني على ما جرى عليه الأوَّلُ وهو فاعلٌ، فصارَ فعلاً تعدّى إلى مفعولين»[1]. وجاء في ذلك أيضًا ما يدلُّ على تساوي همزة التعدية وتضعيف عين الفعل في تعدية الفعل إلى موضع المفعول به: «تقولُ: دَخَلَ، وخَرَجَ، وجَلَسَ. فإذا أخبرتَ أنَّ غيره صيَّرَه إلى شيءٍ من هذا قلت: أخْرَجَهُ، وأدْخَلَهُ، وأجْلَسَهُ... وقد يجيء الشيءُ على (فَعَّلتُ) فيشرَك (أَفْعَلتُ)، كما أنَّهما قد يشتركان في غير هذا، وذلك قولك: فَرِحَ وفرَّحتُه، وإن شئت قلت: أفرَحتُه، وغَرِمَ وغرَّمتُه، وأغْرَمتُه إن شئت، كما تقولُ: فزَّعتُه وأفْزَعتُه»[2]. فهمزة التعدية وتضعيف عين الفعل الثلاثي يُعديان الفعل الذي يردان فيه إلى موضع مفعولٍ به لم يكن يتعدّى إليه بدونهما.

وجاء في تعدية الفعل بحرف جرٍّ إلى موضع مفعولٍ به لم يكن يتعدَّى إليه بنفسه: «وذاك لأنَّ الفعل إنّما يصلُ إلى الاسم بالباء ونحوها، فالفعلُ مع الباء بمنزلة فعلٍ ليسَ قبلَه حرفُ جرٍّ ولا بعده، فصارَ الفعلُ الذي يصلُ بإضافةٍ كالفعل الذي لا يصلُ بإضافة؛ لأنَّ الفعلَ يصلُ بالجر إلى الاسم كما يصلُ غيرُه ناصبًا أو رافعًا»[3]. وجاء في ذلك أيضًا ما يُفهمُ منه تساوي تعدية الفعل بحرف جر إلى موضع المفعول به مع تعديته بهمزة التعدية في أنَّهما كليهما

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ١٥٣.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤: ٥٥.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ٨٠. وانظر في ذلك: سيبويه، الكتاب، ١: ١٥٣، ١٥٦-١٥٧.

يوصلان الفعلَ إلى موضع المفعول به فيُشغلُ بما يؤدي وظيفته الاسمية في الكلام المؤلَّف، قال: «وتقولُ: غَفَلتُ، أي صرتُ غافلاً، وأغْفَلتُ، إذا أخبرتَ أنَّك تركت شيئًا ووصلت غفلتُك إليه. وإن شئتَ قلت: غَفَلَ عنه، فاجتزأتَ بـ(عنه) عن (أغْفَلَتُه)؛ لأنَّك إذا قلت (عنه) فقد أخبرتَ بالذي وصلت غفلتُك إليه»[1]. وقال أيضًا: «إذا قلتَ: أفْعَلْتُ، استغنيت عن الباء، وإذا قلتَ: فعلتُ، احتجتَ إليها»[2]؛ فالذي أفهمُه من هذا النص أنَّك إذا عدّيت الفعل بالهمزة وصلتَ بذلك إلى موضع المفعول به في البناء التركيبيّ للجملة الفعلية، فلم تحتج إلى معدٍّ آخر غير الهمزة، فإذا كان الفعل لازمًا وأردت تعديته إلى المفعول به ولم تكن استخدمت الهمزة ولا التضعيف احتجت إلى حرف الجرِّ ليصلَ به الفعلُ إلى موضع المفعول به في البناء التركيبيّ للجملة الفعلية.

فالتفاعلُ بين الكلام بلفظه ومعناه والموضع يكونُ بأنَّ الحروف المعدّية التي يُلفظُ بها في الجملة الفعلية تُمكِّنُ من وصول الفعل إلى موضع مفعولٍ به في البناء التركيبيّ للجملة الفعلية لم يكن الفعلُ يصلُ إليه بدون هذه المعدّيات، وبذلك يُملأ موضع المفعول به في البناء التركيبيّ بما يؤدي وظيفتَه الاسمية في الجملة الفعلية المؤلَّفة التي استُخدِمَ فيها أحد المعدّيات إلى ذلك الموضع[3].

ومن التفاعل بين المعنى المراد بالفعل (عندَ تأليف الكلام) والموضع أنَّ مراد

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ٦١.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ١٥٤.

(٣) وانظر في ذلك اختصارُ أحد النحاة هذا إذ قال بعد أن ذكرَ تعدية الفعل بهمزة التعدية أو بتضعيف عين الفعل الثلاثيّ أو التعدية بحرف الجرّ: "والهمزة وأختاها [يعني بهما التضعيف وحروف الجر] تجعلُ غيرَ المتعدّي متعدّيًا إلى مفعولٍ واحد، مثل: أفرحتُ خالدًا، والمتعدّي إلى واحدٍ متعدّيًا إلى اثنين مثل: أضربتُ زيدًا عمرًا، والمتعدي إلى اثنين متعدّيًا إلى ثلاثة، مثل: أعلَمتُ زيدًا عمرًا خيرَ الناس". القرشي الكيشيّ، الإرشاد إلى علم الإعراب، ص١٠٦.

المتكلم بالفعل الذي يستخدمه عند تأليف الكلام يؤثِّرُ في تعدّي الفعل أو لزومه، وعدد المفاعيل التي يتعدّى إليها الفعل، وهذا بدوره يؤثِّرُ في شغل موضع المفعول به في البناء التركيبيّ للجملة الفعلية بما يؤدي وظيفته الاسمية في الكلام المؤلَّف، أو يؤدي إلى عدم شغله. جاء في الكتاب: «هذا بابُ الفاعل الذي يتعدّاه فعلُه إلى مفعولين... وذلك قولك: أعطى عبدُالله زيدًا درهمًا..وسمَّيتُه زيدًا... ودعوتُه زيدًا، (إذا أردتَ دعوته التي تجري مجرى سمَّيتُه، وإن عنيتَ الدعاء إلى أمرٍ لم يجاوز مفعولاً واحدًا»[1]. وفي الباب الذي تناول فيه المتعدّي إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر وهي أفعال القلوب: «وإن قلتَ: رأيتُ، فأردتَ رؤية العين، أو وجَدتُ، فأردت وجدان الضالة فهو بمنزلة ضرَبتُ، ولكنَّك إنما تريد بـ(وجدتُ) (علمتُ)، وبـ(رأيتُ) ذلك أيضًا»[2]، يعني أنَّ الفعلين: (رأى) و(وَجَدَ) إنما يتعديان إلى مفعولين إذا كان المعنى المراد بهما معنى قلبيًا هو معنى الفعل القلبيّ (عَلِمَ)، أما إذا أُريد بـ(رأى) معنى غير قلبي وهو رؤية العين، وبـ(وجد) معنى غير قلبيّ أيضًا وهو وجدان الضالة فإن هذين الفعلين يتعديان إلى مفعول به واحدٍ مثلما يتعدّى الفعلُ (ضَرَبَ). وجاء أيضًا: «وقد يجوزُ أن تقولَ: ظننتُ زيدًا، إذا قالَ: مَنْ تظنُّ؟ أي: مَن تتهم؟ فتقول: ظننتُ زيدًا؛ أي اتَّهمتُ زيدًا. وعلى هذا قيل: ظنين، أي متَّهَم»[3]. فهذه النصوص كلها تدلُّ على التفاعل بين المعنى الذي يُريدُه المتكلِّم بالفعل الذي يتلفَّظ به ومواضع المفعول به التي تُشغلُ لذلك أو يُتركُ شغلُها.

كما جاء في الكتاب ما يُفيدُ أنَّ المعنى المراد بفعلٍ يُستعمَلُ في الكلام قد

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٣٧.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ٤٠. وانظر في ذلك أيضًا سيبويه، الكتاب، ١: ٤٦.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ١٢٦. وانظر في ذلك أيضًا: سيبويه، الكتاب، ١: ١٢٢، ١٢٣، ٢: ٣٩٠، ٣: ١٤٢.

يؤدي إلى تغير جذري بالمواضع المستعمَلة في البناء التركيبيّ المبدوء بذلك الفعل، وذلك في الأفعال التي توصَفُ معجميًا بأنَّها أفعالٌ ناقصة (كان وأخواتُها)، إذ إنَّ الموضعين الرئيسين في البناء التركيبيّ المبدوء بـ(كان) أو إحدى أخواتها أصلهما المبتدأ والخبر، وهما بعد كان اسمها وخبرها. وقد تُستعملُ كانَ وبعضُ أخواتها بمعنى آخر غير المراد بها ناقصة، فتردُ بمعنى فعلٍ تامٍّ، وتكون صدرَ جملةٍ فعلية، والمواضعُ بعدها في البناء التركيبيّ مواضع الجملة الفعلية، جاء في الكتاب بعد أن ذكر سيبويه استعمال الأفعال الناقصة: «وقد يكونُ لـ(كانَ) موضعٌ آخرُ يُقتصَرُ على الفاعل فيه، تقولُ: (قد كانَ عبدُالله)، أي قد خُلِقَ عبدُالله. و(قد كانَ الأمرُ)، أي وقعَ الأمرُ. و(قد دامَ فلان)، أي ثبت. كما تقولُ: رأيتُ زيدًا، تريدُ رؤية العين، وكما تقولُ: وجدتُهُ، تريدُ وجدان الضالة، وكما يكونُ (أصبحَ) و(أمسى) مرةً بمنزلة (كان) ومرةً بمنزلة قولك: استيقظوا وناموا. فأمَّا (ليسَ) فإنَّه لا يكونُ فيها ذلك»[1]. وظاهرٌ من كلام سيبويه أنَّ المعنى المراد بالفعل عند دخوله في تأليف الكلام هو سببُ هذا التفاعل الحاصل بين الكلام والموضع.

الكلام وبعض المواضع المحتملة التي تتكرَّر بعد كلّ موضعٍ رئيسٍ أو محتمل:

المواضع المحتملة التي تتكرَّر بعد كلّ موضع رئيس أو محتمل في البناء التركيبيّ المجرّد هي: المضاف إليه، والتمييز، والتوابع الخمسة. وهذه المواضع يُفترَضُ وجودها باستمرار في البناء التركيبيّ المجرّد في الخريطة النظرية للموضع، وعند تأليف الكلام قد يُستعملُ بعضُها فتُملأ بما يؤدي وظيفتها عند الحاجة إلى ذلك، وقد لا تُستعمَل، كما أنَّه قد يردُ في الكلام ما يوجبُ استعمال أحد هذه المواضع، أو يوجبُ عدم الاستعمال، وهذا من التفاعل بين الكلام بلفظه ومعناه والموضع.

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٤٦.

فمن التفاعل بين الكلام وموضع المضاف إليه في البناء التركيبيّ المجرّد ما يلي:

أنَّ هناك أسماء لا تُضاف، وهي: أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، والضمائر، والمعرَّف بالألف واللام، والأعلام المنقولة من مركّبات محكيّة، وألفاظ العقود من العشرين فالثلاثين إلى التسعين.

أمّا أسماء الإشارة والأسماء الموصولة والمعرَّف بالألف واللام فقد صرَّح سيبويه بأنَّها لا تُضاف فقال بعد أن ذكر أسما الإشارة والأسماء الموصولة: «واعلم أنَّ هذه الأسماء لا تُضافُ إلى الأسماء كما تقول: هذا زيدُك؛ لأنَّها لا تكونُ نكرةً فصارت لا تُضاف، كما لا يُضافُ ما فيه الألف واللام»[1]. وقال في موضع آخر من الكتاب: «لا يُضافُ الاسمُ الذي فيه الألفُ واللام»[2]. كما صرَّحَ بأنَّ الأعلام المنقولة من مركَّبات محكيّة لا تُضاف، من ذلك قوله في العلم المنقول من مركَّب إسناديّ نحو (تأبّطَ شرًّا): «واعلّم أنَّ الاسمَ إذا كانَ محكيًّا لم يُثَنَّ ولم يُجمع إلا أن تقول: كلُّهم تأبّطَ شرًّا، وكلاهما ذرّى حَبًّا، لم تُغيّره عن حاله قبل أن يكون اسمًا... ولا تُضيفه إلى شيءٍ إلا أنْ تقول: هذا تأبَّطَ شرًّا صاحبُك أو مملوكك»[3].

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٤١٢. وانظر في أنَّ اسم الإشارة لا يُضاف: المبرّد، المقتضب، ٤: ٢٦٥، ٢٨٣. وفي الاسم الموصول: المبرد، المقتضب، ٤: ١٤٦.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٤٥. وانظر تعبيره عن الألف واللام بأنّهما (تمنعان الإضافة)، سيبويه، الكتاب، ١: ١٨٢. ويُستثنى من الأسماء التي دخلت عليها الألف واللام الأسماء المشتقّة، وقد أشار سيبويه إلى ذلك في الصفة المشبَّهة واسم الفاعل، انظر في ذلك: سيبويه، الكتاب، ١: ١٨٢، ١٨٣، ١٩٣،١٩٩–٢٠٠، وصرَّح المبرّدُ بعده بأنَّه «لا يُضافُ ما فيه الألف واللام من غير الأسماء المشتقة من الأفعال»، المبرد، المقتضب، ٢: ١٧٥. وقسّم ابن السراج الإضافة إلى محضة وغير محضة، وصرَّح بأنَّ «الإضافة المحضة لا تجتمع مع الألف واللام»، ابن السراج، الأصول، ٢: ٢٠٥.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٣: ٣٢٧. وانظر تصريحه بذلك أيضًا مع أعلام منقولة من مركَّبات محكيّة: سيبويه، الكتاب، ٣: ٣٣١.

أمّا الضمائر فإنّي لم أقف على نصٍّ يُصرِّحُ فيه سيبويه بكونها لا تُضاف، لكنَّ الذي يظهرُ لي أنّ الضمائر كأسماء الإشارة في عدم قبول الإضافة، يُفهمُ ذلك من تعليل سيبويه عدم نعت الضمائر بتعليل يُشبه التعليل الذي علَّل به عدم إضافة الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة في النص المنقول أعلاه وهو أنَّها لا تكون نكرة عند استعمالها في الكلام، إذ قال في عدم نعت الضمائر: «واعلم أنَّ المضمَر لا يكونُ موصوفًا من قِبَل أنَّك إنَّما تُضْمِرُ حينَ تُرى أنَّ المحدَّثَ قد عرَفَ مَن تعني»[1]، فاستعمال الضمير في هذه الحال يُدخِله مع الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة في أنَّه لا يكونُ نكرة. كما أنَّ سيبويه قرن الضمائر بأسماء الإشارة في مواضع متعدّدة من كتابه[2]. وقد صرَّحَ بعضُ النحاة بعد سيبويه بأنَّ الضمير لا يُضاف[3].

وأمّا ألفاظ العقود فيُفهمُ امتناع إضافتها من قول سيبويه فيها بعد أن ذكر أنَّها تعرب إعراب جمع المذكر السالم: «وتكونُ النون لازمةً له كما كان ترك التنوين لازمًا للثلاثة إلى العشرة»[4]، وقوله: «حالت الأسماءُ المجرورة بين ما بعدَها وبين الجار في قولك: لي مثله رجلاً، ولي ملؤه عسلاً، وكذلك: ويحه فارسًا، وكما منعت النونُ في عشرين أن يكونَ ما بعدها جرًا إذا قلت: له عشرونَ درهمًا»[5]، وقوله معبِّرًا عن النون في أحد ألفاظ العقود (وهو العشرون) بأنَّها (تنوين): «لأنَّ العشرين عددٌ منوّنٌ»[6]، وقوله في نصب الاسم

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ١١.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٧٧-٧٨، ٢٨٣-٢٨٤.

(٣) انظر: ابن السراج، الأصول، ٢: ٢٧٥، ٣٠٤.

(٤) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٠٧.

(٥) سيبويه، الكتاب، ١: ٤٤.

(٦) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٥٧.

على التمييز بعد (مثله) و(ملء كفٍّ): «فانتصَبَ بـ(ملء كفٍّ) و(مثله) كما انتصب الدرهم بالعشرين؛ لأنَّ (مثل) بمنزلة (عشرين)، والمجرور بمنزلة التنوين؛ لأنَّه قد منع الإضافة كما منعَ التنوين»(1). فإذا نظرنا إلى هذه النصوص الأربعة المأخوذة من الكتاب وجدنا سيبويه يُعبِّرُ عن النون في ألفاظ العقود بأنَّها تنوين، وأنَّ التنوين لا يجتمعُ مع الإضافة(2)، وأنَّ هذه النون في ألفاظ العقود (لازمة) فهي لا تنفك منها؛ لذلك كانت النتيجة أن «منعت النونُ في (عشرين) أن يكون ما بعدَها جرًّا»، فلفظ العقد يمتنع من الإضافة إلى اسمٍ بعده للزوم النون فيه(3). ويؤيّدُ هذا الفهمَ ما يُفهمُ من قول السيرافي في شرحه كلام سيبويه عن ألفاظ العقود: «قالَ سيبويه: (وتكونُ النون لازمةً له كما كان ترك التنوين لازمًا للثلاثة إلى العشرة)، قال أبو سعيد: يعني أنَّ النون والتمييز لازمٌ للعشرين إلى التسعين، كما كانَ تركُ التنوين والإضافةُ لازمًا للثلاثة إلى العشرة»(4)، فقول السيرافي إنّ (النون والتمييز لازمٌ للعشرين إلى التسعين) يُفهمُ منه أنَّ موضع المضاف إليه لا يُستخدمُ بعد ألفاظ العقود، بل الذي يُستخدمُ هو موضع التمييز؛ وذلك لأنَّ النون التي هي بمنزلة التنوين في المفرد لازمةٌ لألفاظ العقود، وهي لا تجتمع ألبتة مع الإضافة.

والتفاعل بين الكلام (بلفظه ومعناه) والموضع في هذه الحال أنه حين يقع اسمٌ من الأسماء المذكورة أعلاه في موضعٍ ما عند تأليف الكلام فإنَّ هذا

---

(1) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٧٢.

(2) سيرد بعد قليل تنافر التنوين والإضافة فمتى وجدت الإضافة امتنع تنوين الاسم المضاف، ومتى وجد التنوين امتنعت الإضافة.

(3) وانظر التصريح بأنَّ (نون عشرين إلى التسعين) لا تزول: القرشي الكيشي، الإرشاد إلى علم الإعراب، ص٢٤٤. والتصريح بأنَّ هذه النون (منعت الإضافة): الأنباري، أسرار العربية، ص١١٥.

(4) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٢: ٣٧أ.

يعني أنَّ موضع المضاف إليه بعده في البناء التركيبيّ المجرّد لن يُستخدم؛ بل يبقى مُهْمَلاً.

ومن التفاعل بين موضع المضاف إليه والكلام المؤلَّف أنَّ هناك ظاهرة لغوية يمتنعُ اجتماعها مع الإضافة، فإذا وُجدت هذه الظاهرة امتنعت إضافة الاسم، وإذا أُضيفَ الاسم امتنعت هذه الظاهرة، وهذه الظاهرة هي ظاهرة التنوين.

وقد جاء في الكتاب ما يُفهمُ منه أنَّ الإضافة لا تجتمع مع التنوين أبدًا، منه قول سيبويه بعد أن ذكرَ ما يُبيَّنُ به العددُ المفرد (من الثلاثة إلى العشرة): «فلا يكونُ هذا أبدًا إلا غير منوَّن»[1]، وذلك لأنَّ ما يُبيَّنُ به العدد المفرد يُضافُ إليه العدد والإضافة لا تجتمع مع التنوين؛ ويؤيّدُ هذا الفهم قول السيرافي في شرحه كلام سيبويه أعلاه: «يعني أنَّه لا بدَّ في الثلاثة وما بعدها إلى العشرة من الإضافة وترك التنوين»[2].

ونقلَ سيبويه عن الخليل أنَّ المضاف إليه عند استعماله يكونُ بدلاً من التنوين[3]، وجاء نقلُه هذا عن الخليل مرةً في سياقِ ذكرِ أنَّ هذا البدل يُستغنى به عن المبدل منه إذ قال عنه: «وصار هذا بدلاً في النداء من الألف واللام، واستُغني به عنهما كما استغنيت بقولك: (اضربْ) عن (لِتَضْرِب)، وكما صارَ المجرور بدلاً من التنوين، وكما صارَت الكافُ في (رأيتُك) بدلاً من (رأيتُ إياك)»[4]، ويعني بالمجرور (الذي هو بدل من التنوين) المضافَ إليه، فيُفهمُ من ذلك أنَّه حين يُستعمَلُ موضعِ المضاف إليه يُحذَفُ التنوين من الاسم الواقع قبله.

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٠٦.

(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٢: ٣٠ أ.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ١٧٢، ١٩٧-١٩٨. كما عبَّر سيبويه نفسه عن المضاف إليه بأنَّه بدلٌ من التنوين، انظر: سيبويه، الكتاب: ١: ١٩٠، ٢: ٢٠٩.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٩٧-١٩٨.

ومما يُفهمُ منه أنَّ الإضافة لا تجتمع مع التنوين أيضًا قول سيبويه: «قولك: هذا راقودٌ خلاً، وعليه نِحيٌ سمنًا. وإن شئتَ قلتَ: راقودُ خلٍّ»[1]، إذ يذكرُ سيبويه في هذا النص خيارين في تأليف الكلام باستعمال أحد موضعين محتملين مختلفين في البناء التركيبيّ المجرَّد، الأول بتنوين الاسمين: (راقودٌ)، و(نحيٌ)، وبذلك انتفى استعمال موضع المضاف إليه بعدهما، واستُعمِلَ موضع التمييز فَملئ بما يؤدي وظيفته في الكلام ويُبين المراد بالاسمين (المقدارين) قبله، فصار الكلام: هذا راقودٌ خلاً، وعليه نحيٌ سمنًا. والثاني بإضافة الاسمين: (راقود)، و(نِحي) إلى ما يُبينُ المراد بهما؛ وبذلك حُذِفَ التنوين من الاسمين السابقين بسبب الإضافة، فصار الكلام: هذا راقودُ خلٍّ، وعليه نحيُ سمن. ويؤيّدُ هذا الفهم قول السيرافي في شرحه: «قال أبو سعيد: (راقودٌ) و(نحيٌ) مقدارٌ ينتصِبُ ما بعدهما إذا نونتهما كما ينتصِبُ ما بعد (أحدَ عشرَ) و(عشرين) إذا قلت: أحدَ عشرَ درهمًا، وعشرون ثوبًا. وإن أضفتَهما فبمنزلةِ (مائةِ درهمٍ) و(ألفِ ثوبٍ)»[2]؛ إذ يُفيدُ كلامُ السيرافي أنَّ السبب في ترك استعمال موضع المضاف إليه هو تنوين الاسم قبله، وأنَّ استعمال موضع المضاف إليه يؤدي إلى ترك ذلك التنوين.

ومثلُ التنوين في عدم الاجتماع مع المضاف إليه نون المثنى ونون جمع المذكّر السالم، جاء في الكتاب: «وإذا ثنَّيت أو جمعتَ فأثبَتَّ النون قلت: هذان الضاربان زيدًا، وهؤلاء الضاربونَ الرجلَ، لا يكونُ فيه غيرُ هذا؛ لأنَّ النونَ ثابتةٌ... فإنْ كففتَ النونَ جررتَ وصارَ الاسمُ داخلاً في الجارّ وبدلاً من النون... وذلك قولك: هما الضاربا زيدٍ، والضاربو عمرٍو»[3]؛ إذ يُفهمُ من هذا

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ١١٧.

(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٢: ٢١٦ أ.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ١٨٣-١٨٤. وانظر نصوصًا أخرى في الكتاب تُفيدُ أن التنوين ونون=

النص أنَّ النون في المثنى وجمع المذكر السالم لا تجتمع مع الإضافة. وجاء في شرح السيرافي: «يعني أنَّ النون لمّا كانت في التثنية والجمع بمنزلة التنوين في الواحد، وكانت الإضافة تُعاقب التنوين؛ عاقبَت النونَ»[1].

والتفاعل بين الكلام والموضع في هذه الحال يكونُ بأنَّ هذه الظاهرة الصوتية (التنوين في المفرد والنون في المثنى وجمع المذكر السالم) لا تجتمع عند تأليف الكلام مع موضع المضاف إليه، فإذا استُعمل اسمٌ منون في موضع ما فهذا يعني أنَّ موضع المضاف إليه في البناء التركيبيّ المجرّد لن يُستعمل بل سيبقى مُهمَلاً كما هو في الخريطة النظرية للموضع، وإذا استُعمِلَ المضاف إليه فمُلئ بما يؤدي وظيفته في الكلام حُذف التنوين في المفرد والنون في المثنى وجمع المذكر السالم.

ومن التفاعل بين موضع المضاف إليه والكلام المؤلَّف أنَّ هناك أسماء تلازمُ الإضافة؛ فإذا استعملت هذه الأسماء في الكلام فوقع أحدُها في موضع ما فإنَّ هذا يعني لزومَ استعمال موضع المضاف إليه في البناء التركيبيِّ المجرّد وملئه بما يؤدي وظيفته في الكلام المؤلَّف. وقد ذكر سيبويه في (باب الجر) أسماء عدَّها جارةً بعد ذكره الجر بحرف الجر[2]؛ فذكرُه تلك

= التثنية والجمع لا تجتمع مع الإضافة: سيبويه، الكتاب، ١: ٩٦، ١٦٥-١٦٦، ١٨٤، ١٨٧، ١٩٠، ٢٠٤، ٢: ١٥٧.

(١) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٢: ١٧ ب. أودُّ أن أُشيرَ هنا إلى أنّي لم أُدخِل ألفاظ العقود مع جمع المذكر السالم لأنَّ النون في ألفاظ العقود (لازمة) كما سبق في كلام سيبويه وكلام السيرافي؛ وهذا يعني أنّها نافية للإضافة كلما جاء لفظ العقد في الكلام، فأشبهت ألفاظُ العقود ما لا يُضاف من الأسماء ألبتة وهي أسماء الإشارة والأسما الموصولة والضمائر. أمّا جمع المذكر السالم فإن النون فيه وفي المثنى كالتنوين في المفرد يتعاقبُ وجودها مع الإضافة، فإذا وجدت النون انتفت الإضافة، وإذا أُضيف جمع المذكر السالم حُذفت النون.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٤٢٠.

الأسماء بوصفها جارة في الباب نفسه الذي تكلَّم فيه عن حروف الجر يُمكنُ أن يُفهمَ منه أنَّ ملازمة بعضها للإضافة أو غلبة الإضافة على بعضها الآخر هو ما دعا سيبويه إلى عدّ تلك الأسماء في باب الجر بوصفها جارّةً كحروف الجر؛ إذ إنَّ ملازمة الإضافة تعني ورودَ اسمٍ في موضع المضاف إليه بعد كل اسمٍ ملازمٍ للإضافة، وموضع المضاف إليه حكمه الجرّ، فإذا وقع فيه اسمٌ معربٌ أخذ هذا الحكم، فصارت الأسماء الملازمة للإضافة تُشبه حروف الجر في جر الأسماء بعدها.

وقد صرَّحَ بعضُ النحاة بعد سيبويه بملازمة بعض الأسماء للإضافة، فقسَّموا الأسماء في الإضافة المحضة إلى: ملازمٍ للإضافة، وغير ملازم للإضافة[1]. فمن الأسماء الملازمة للإضافة: كلا، وكلتا، وأولو، وأولات، وتلقاءَ، وتجاهَ...[2].

والتفاعل بين الكلام والموضع هنا يكونُ بأنَّه حين يُستعمَلُ اسمٌ ملازمٌ للإضافة فإنّ ذلك يعني أنَّ موضع المضاف إليه في البناء التركيبيّ المجرّد يلزمُ استعماله فيُملأ بما يؤدي وظيفته في الكلام المؤلَّف.

ومن التفاعل بين موضع المضاف إليه والكلام أنَّ ملء موضع المضاف إليه بما يؤدي وظيفته في الكلام المؤلَّف يسوِّغُ استعمالاتٍ لغويّة قد لا تصحُّ دون استعمال المضاف إليه. من ذلك أنَّ الاسمَ الذي يوصَفُ قبلَ دخوله في التركيب بأنَّه نكرةٌ لا يصلح لأداء وظيفة المبتدأ، جاء في الكتاب: «أصل الابتداء للمعرفة»[3]، وجاء أيضًا: «لايستقيمُ أن تُخبِرَ المخاطبَ عن المنكور»، و«لا يبتدأ

---

(١) انظر: الزمخشري، المفصَّل، ص١٢٢. وانظر في ذلك: ابن يعيش، شرح المفصّل، ٢: ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩.

(٢) انظر: الزمخشري، المفصَّل، ص١٢٢. وانظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، من ص١٢٢ إلى ص١٤٦.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ٣٢٩.

بما فيه اللبس وهو النكرةُ»[1]. وعند تأليف الكلام قد يُستعملُ موضع المضاف إليه بعد المبتدأ فإن كان الذي وقع فيه اسمٌ معرفة تعرَّف به الاسمُ الواقعُ في موضع المبتدأ، وإن كان نكرة تخصَّص به الاسم الواقع في موضع المبتدأ، وساغَ في الحالين الابتداء بما يوصفُ قبلَ دخوله في التركيب بأنَّه نكرة بسبب استعمال موضع المضاف إليه؛ فبعد تأليف الكلام واستعمال موضع المضاف إليه لم يعد الاسم الذي يؤدي وظيفة المبتدأ نكرةً لا يستقيم الإخبارُ عنها كما قال سيبويه، بل إنّه تعرَّف بإضافته إلى المعرفة، أو تخصَّص بإضافته إلى النكرة. وقد نصَّ سيبويه في كتابه على أنَّه «لا يكونُ الاسمُ نكرةً وهو مضافٌ إلى معرفة»[2]، كما عدَّ الإضافة إلى المعرفة واحدًا من المعرِّفات في العربية إذ قال: «فالنكرةُ تُعرف بالألف واللام، والإضافة، وبأن يكونَ علمًا»[3]. كما جاء في الكتاب أنَّ الإضافة إلى النكرة تفيدُ التخصيص[4].

ومن التفاعل بين موضع المضاف إليه والكلام أنَّ الإضافة قد تردُّ بعض الأسماء إلى الأصل وهو الإعراب، من ذلك أنَّ بعض الأسماء قد تُبنى في بعض الاستعمالات اللغوية إذا لم تكن مُضافةً، فإذا أُضيفت عادت إلى الأصل في الأسماء وهو الإعراب فأُعربت؛ يُفهمُ ذلك من الكلام الذي نقله سيبويه عن الخليل في تعليل إعراب المنادى المضاف وبناء المنادى المفرد: «وقال الخليلُ رحمه الله: كأنَّهم لما أضافوا ردّوه إلى الأصل، كقولك: إنّ أمسَكَ قد مضى»[5].

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٤٨. وانظر في ذلك: سيبويه، الكتاب، ١: ٣٢٨.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ٩٧.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٣: ٢٤٢.

(٤) انظر: سيبيويه، الكتاب، ١: ٣٨٩. وانظر في كون المضاف إلى النكرة يتخصّصُ بها: ابن يعيش، شرح المفصَّل، ١: ١٢٨، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ٢: ٥٨٧.

(٥) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٨٤.

كما علَّل سيبويه نفسُه عودةَ الاسمِ إلى الأصل وهو الإعراب بالإضافة[1].

ومن التفاعل بين موضع المضاف إليه والكلام أنَّ الأسماء التي تُمنع من الصرف فتكون علامة جرها الفتحة بدلاً من الكسرة ترجعُ إلى الأصل في علامة الجر وهي الكسرة إذا أُضيفت، جاء في الكتاب: «وجميعُ ما لا ينصرف إذا أُدخِلت عليه الألفُ واللامُ أو أُضيفَ انجرَّ؛ لأنَّها أسماء أُدخِلَ عليها ما يدخلُ على المنصرِف، وأُدخِلَ فيها الجرُّ كما يدخلُ في المنصرف»[2]. إلى غير ذلك من التفاعل بين موضع المضاف إليه في البناء التركيبيّ المجرَّد والكلام (بلفظه ومعناه).

ومن التفاعل بين الكلام (بلفظه ومعناه) وموضع النعت في البناء التركيبيّ المجرّد ما يلي:

أنَّ هناك نوعٌ من الأسماء لا يُنعت وهو الضمائر، قالَ سيبويه في (باب مجرى نعت المعرفة عليها): «واعلَمْ أنَّ المضْمَرَ لا يكونُ موصوفاً؛ من قِبَلِ أنَّك إنَّما تُضمِرُ حين تُرى أنَّ المحدَّث قد عرفَ مَنْ تعني، ولكنْ لها أسماءٌ تُعطَفُ عليها تعمُّ وتؤكِّدُ وليست صفةً؛ لأنَّ الصفةَ تحليةٌ نحو الطويل، أو قرابة نحو أخيك وصاحبك وما أشبه ذلك، أو نحو الأسماء المبهَمَة، ولكنّها معطوفة على الاسم تَجري مجراه، فلذلك قالَ النحويّونَ (صفةً)، وذلك قولك: مررتُ بهم كلِّهم...»[3]، وصرّحَ في موضعٍ آخر من الكتاب بأنَّ المضمَرَ «قد استغنى عن

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ١٩٩، ٣: ٢٨٦. وانظر في ذلك أيضًا: المبرد، المقتضب، ٢: ١٧٩، ابن يعيش، شرح المفصّل، ٤: ٨٥ وما بعدها.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٢-٢٣. وانظر كذلك: سيبويه الكتاب، ٣: ٢٢١. المبرد، المقتضب، ٤: ٢٨٤، ابن يعيش، شرح المفصّل، ٢: ٥٦.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ١١. وانظر في ذلك: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٢: ١٣١ أ.

الصفة»[١]. والتفاعلُ بين الكلام والموضع في هذه الحال يكونُ بأنّه حين يردُ ضميرٌ في موضع ما عندَ تأليف الكلام فإنَّ هذا يعني أنَّ موضع النعت بعد الموضع الذي وقع فيه الضمير لن يُستعمل، بل يبقى مُهمَلاً.

ومن التفاعل بين الكلام وموضع النعت أنَّ من الأسماء ما يجب نعتُه في استعمالٍ لغويّ معيّن، جاء في الكتاب: «كما أنَّ (أجمعين) لا يجوزُ في الكلام إلا وصفًا، وكما أنَّ (أيّ) تكونُ في النداء كقولك: يا هذا، ولا يجوزُ إلا موصوفًا. وليسَ هذا حالُ الوصف والموصوف في الكلام، كما أنَّه ليسَ حالُ النكرة كحالِ هذا الذي ذكرتُ لك»[٢]. والتفاعل بين الكلام والموضع هنا يكونُ بأنّ الاسم (أيّ) حين يقعُ منادى فإنَّه يلزمُ استعمال موضع النعت بعده بأن يُملأَ بما يؤدي وظيفته في الكلام المؤلَّف[٣].

وأودُّ أن أقفَ هنا على عبارةٍ في نصّ سيبويه أراها مهمّة وهي قوله: «وليسَ هذا حالُ الوصفِ والموصوف في الكلام» بعد أن ذكرَ أنَّ (أجمعين لا يجوزُ في الكلام إلا وصفًا)، وأنَّ (أيّ) في النداء (لا يجوزُ إلا موصوفًا)؛ إذ يُمكنُ أن يُفهمَ من عبارة سيبويه هذه بأنَّ الأصلَ في موضع النعت وغيره من التوابع أن يكونَ محتمل الاستعمال، فيُستعمَلُ عند الحاجة إليه، ويُهمل عند عدم الحاجة، لكنَّه لا يكونُ لازم الاستعمال عند تأليف أي كلام، كما أنَّ الأغلبَ في الأسماء التي تقعُ في موضع التابع أنها قد تؤدي وظيفة الاسم المتبوع عند حذفه، لكنَّ (أجمعين) لا تكونُ كذلك. ويُمكنُ أن يؤيّدَ هذا الفهمَ ما يُفهمُ من قول السيرافي في شرحه بعد أن أورد نصَّ سيبويه أعلاه: «هذه أشياء شاذةٌ ذكَرَها سيبويه ليؤنِسَ بشذوذِ (رُبَّ رجلٍ وأخيه) وما جرى مجراه»[٤]. فيُمكن أن

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٨٨.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ٥٧.

(٣) انظر تأكيد سيبويه على هذا المعنى: سيبويه، الكتاب، ٢: ١٨٨، ٢١١-٢١٢.

(٤) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٢: ١٨٣ب - ١٨٤أ.

يُفهمَ من وصف السيرافي الاستعمالات التي أوردها سيبويه وعلَّق عليها بأنّه (ليس هذا حال الوصف والموصوف في الكلام) بأنَّها (أشياء شاذّة) أنَّ الأصل في موضع النعت وغيره من التوابع أن تكونَ محتملة قد تُستعمَلُ في الكلام وقد لا تُستعمَل، وشذَ في ذلك موضع النعت بعد (أي) في النداء إذ يلزَم استعماله لتفسير المراد بـ(أيّ)[1].

ومن التفاعل بين الكلام وموضع النعت أنَّ ملء موضع النعت بما يؤدي وظيفته عند تأليف الكلام يُسوِّغ بعض الاستعمالات اللغوية. من ذلك أنَّ نعت النكرة مما يُسوِّغ وقوعها في موضع لم يكن وقوعها فيه سائغًا، جاء في الكتاب في وقوع النكرة المنعوتة مبتدأ: «لو قلتَ: رجلٌ ذاهبٌ، لم يحسُن حتّى تُعرِّفَهُ بشيء فتقول: راكبٌ من بني فلان سائرٌ»[2]. وجاء في وقوعها اسمًا لـ(كان): «فإن قلتَ: كان حليمٌ، أو رجلٌ، فقد بدأتَ بنكرةٍ، ولا يستقيمُ أن تُخبرَ المخاطَبَ عن المنكور»[3]، وجاء أيضًا: «وإذا قلتَ: كانَ رجلٌ ذاهبًا، فليسَ في هذا شيءٌ تُعلِمُه كانَ جَهلَه. ولو قلت: كان رجلٌ من آل فلانٍ فارسًا، حَسُنَ»[4]. وجاء في وقوعها اسمًا لـ(إنّ): «ولو قلت: إنَّ من خيارهم رجلاً، ثمّ سكتَّ كانَ قبيحًا حتّى تُعرِّفَه بشيءٍ، أو تقول: رجلاً من أمره كذا وكذا»[5]. إذ يُفهمُ من هذه النصوص أنَّ استعمال موضع النعت وشغله بما يؤدي وظيفته في الكلام المؤلّف سوَّغَ وقوع الاسم النكرة في موضع المبتدأ في: (راكبٌ من بني فلانٍ سائرٌ)، وفي

(١) انظر تصريح سيبويه بلزوم تفسير (أيّ) ونقله ذلك عن الخليل أيضًا: سيبويه، الكتاب، ٢: ١٨٨، ٢١١-٢١٢.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ٣٢٩.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ٤٨.

(٤) سيبويه، الكتاب، ١: ٥٤.

(٥) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٥٣.

موضع اسم (كان) في: (كانَ رجلٌ من آل فلانٍ فارسًا)، وفي موضع اسم (إنَّ) في: (إنَّ من خيارهم رجلاً من أمره كذا وكذا)، فعبارة (من أمره كذا وكذا) في موضع النعت، كأن تقول: إنَّ من خيارهم رجلاً يُحبُّ الخيرَ. فجملة (يحبُّ الخير) في موضع نعت وهو الموضع نفسه الذي يقعُ فيه (من أمره كذا وكذا) في مثال سيبويه[1].

ومن التفاعل بين الكلام وموضع النعت أنَّ موضع النعت يستدعي في الاسم الواقع فيه سمات معيّنة، فمما لا يقعُ في موضع النعتِ الأسماءُ الدالةُ على جوهرٍ، لكنَّ مؤلِّف الكلام قد يُريدُ بالاسم الذي يوصَفُ معجميًا بأنَّه دالٌّ على جوهرٍ معنى يصلحُ النعتُ به فيسوغُ بذلك وقوعُ هذا الاسم في موضع النعت، فيكونُ المعنى الذي يُريدُه مؤلِّفُ الكلام مسوِّغًا ذلك الاستعمال، يفهمُ هذا من قول سيبويه: «(الطينُ) اسمٌ، وليسَ مما يوصَفُ به، ولكنَّه جوهرٌ يُضافُ إليه ما كانَ منه، فهكذا جرى هذا وما أشبهه»[2]، إذ صرَّح سيبويه في هذا النص بأنَّ (الطين) من الأسماء الدالة على جوهر، فهو ليس مما يوصَفُ به، وكذلك ما أشبهه من الأسماء، لكنَّ هذه الأسماء قد يطرأ عليها تغيُّر في المعنى عند تأليف الكلام بأنْ يُريدَ بها مؤلِّف الكلام معنى يصلحُ النعت به، وهو ما يُفهمُ من قول سيبويه في نصٍّ آخر: «تقولُ:مررت برجلٍ أسدٍ أبوه، إذا كنتَ تريدُ أن تجعلَه شديدًا... ومثلُ ذلك: مررتُ برجلٍ رجلٍ أبوه، إذا أردتَ معنى أنَّه كاملٌ، وجرُّه كجرِّ الأسد»[3]. إذ يُفهمُ من كلام سيبويه أنَّ معنى

(1) وانظر في كون النعت مسوِّغًا لاستعمالات أخرى: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٢٥، ٢٢٧-٢٢٨، ٢٣٢.

(2) سيبويه، الكتاب، ٢: ١١٧. وانظر في ذلك أيضًا: سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٣، ٢٤، ١١٨، ١٢٢، ١٨٢، ٢٣٥.

(3) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٨-٢٩. وانظر في ذلك أيضًا: سيبويه، الكتاب، ١: ٣٦٣، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٣٠.

(شـديد) الذي أراده مـؤلِّفُ الكلام بـ(الأسـد) في (مـررتُ برجلٍ أسـدٍ أبوه)، ومـعنى (كـامل) الذي أراده بـ(الرجل) في (مـررتُ برجلٍ رجلٍ أبوه) هـو الذي سوَّغ وقوعهما في موضع النعت.

ويؤيِّدُ هذا الفـهمَ ما جاء في شـرح السيـرافيّ بعد ذكره أسـماء تدل على جوهر، نحـو الطين، والعـرفج...إلخ: «هذه جـواهـرُ، ولا يجـوزُ النعتُ بهـا. وإن أردتَ معنى المماثلة والحملَ على المعنى أُجيزَ فـيهـا ما حُكيَ عن العـرب»[1]. وظاهرُ كلام السيـرافيّ أنَّه لا يُقاسُ على ما وردَ عن العـرب في ذلك، ولم أقف على هذا التضييق في الكتاب[2].

ومن التفاعل بين الكلام وموضع النعت أنَّ الاسمَ المنعوتَ الواقعَ في موضعٍ ما يكونُ له أثرٌ في نوع الاسم الذي يؤدي وظيفة النعت بعدَه، فالمعرفة تقتضي النعتَ بالمعرفة، والنكرة تقتضي النعت بالنكرة، قال سيبويه: «واعلَمْ أنَّ المعرفةَ لا توصَفُ إلا بمعـرفــة، والنكرة لا توصَفُ إلا بنكرة»[3]. بل إنَّ نوعَ المعــرفــة الواقـعـة في مـوضع مـا لهـا أثرٌ في تحديد نوع المعـرفـة المنعـوت بهـا، إذ ذكـر سـيـبـويه في نصٍّ طويلٍ تفـصـيل المعـارف التي يُنعتُ بهـا كلُّ نوعٍ من الأسـمـاء المعارف الواقعة في موضعٍ ما[4]. والتفاعل بين الكلام وموضع النعت في هذه الحـال يكونُ بأنَّه عند تأليفِ الكلام يتـحكَّمُ الاسمُ الواقعُ في مـوضعٍ مـا المرادُ

---

(١) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٢: ١٦٢ ب.

(٢) انظر في قبح النعت بالاسم الدال على جوهرٍ إلا على سبيل التأويل: المبرِّد، المقتضب، ٣: ٢٥٨-٢٥٩، ٣٤١. ابن السراج، الأصول، ٢: ٢٨.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ٦. وانظر قوله في ذلك أيضًا: ١: ٣٦١، ٢: ١٧، ٢٢٩. وانظر نقلَه ذلك عن الخليل: ٢: ١٢٠-١٢١، وعن يونس: ٢: ١١٢-١١٣. وانظر في لزوم المطابقة بين المنعوت ونعته تعريفًا وتنكيرًا: أبو علي الفارسيّ، التعليقة، ١: ٢٥٦، ابن السراج، الأصول، ٢: ٢٣، ٣٣، الزمخشري، المفصَّل، ص١٥٠.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٦-٨.

نعتَه في نوع الاسم المنعوت به تعريفًا أوتنكيرًا، وتأنيثًا أوتذكيرًا، وإفرادًا أو تثنية أو جمعًا[1].

رتبة الموضع والكلام المؤلَّف:

سبق القول إنَّ للمواضع رتبةً أصلية في البناء التركيبيِّ المجرَّد للجملة في العربية، وأنَّ المواضع متحرِّكة لا ثابتة، وحركة المواضع هذه تتبيَّنُ عندَ تأليف الكلام، فقد يردُ في الكلام المؤلَّف ما يوجبُ التزام الرتبة الأصلية لأنَّها قد تكونُ الدليلَ الوحيد على الوظائف الاسميَّة التي تؤديها الأسماءُ في البناء التركيبيِّ للجملة المؤلَّفة، وذلك كالتزام الرتبة في نحو: ضربَ موسى عيسى؛ إذ الرتبة هي الدليلُ على الوظيفة الاسمية التي يؤديها الاسمان (موسى) و(عيسى) في هذه الجملة، ولو أُخِّرَ الفاعل وقُدِّمَ المفعولُ به في هذه الحال لحصلَ اللبس؛ إذ يُظنُّ أنَّ الضارب هو المضروب، والمضروب هو الضارب»[2]. وكذلك حين يقعُ في موضع المبتدأ اسمٌ له صدارة الكلام كأسماء الاستفهام؛ إذ إنَّ نظام تأليف الكلام في العربية يُعطي أسماء الاستفهام صدارة الكلام؛ فيتطابق نظامُ تأليف الكلام مع الرتبة الأصلية للموضع، ويلزمُ التقيُّد بالرتبة الأصلية لموضع المبتدأ في هذه الحال، وهي أوّل الكلام... إلخ.

فمن التفاعل بين الكلام والرتبة في البناء التركيبيِّ المجرَّد ما سبقَ ذكرُه من أنَّ نظام تأليف الكلام في العربية يقضي بأن لا يُستعمل الضمير المنفصل

---

(١) انظر دراسةً مفصَّلة لما جاء في الكتاب في المطابقة بين النعت ومنعوته في التعريف أو التنكير، أو التذكير أو التأنيث، أو الإفراد أو التثنية أو الجمع في بحث بعنوان: (المركَّب الاسميّ في كتاب سيبويه) لصاحب هذه الأطروحة، وهو بحثٌ أكاديميّ نال به الباحث درجة الماجستير، وتوجدُ نسخٌ منه في المكتبة المركزية لجامعة الملك سعود، وفي مكتبة الملك فهد الوطنية، في الصفحات: ١٧٥-١٨٥.

(٢) انظر ما سبق في صدر هذا المبحث الذي نقلتُ فيه كلام ابن السراج عن (ضرب موسى عيسى) ونحوه.

إذا أمكنَ أن يُستعمَل المتصل، وعندَ تأليف الكلام قد يُقدَّم المفعول به على الفاعل (مثلاً) حين يكونُ الفاعل اسمًا ظاهرًا، والمفعول به ضميرًا؛ ليتّصل الضميرُ بالفعل نحو: ضربَكَ زيدٌ، بدلاً من: ضربَ زيدٌ إياك[١].

ومن التفاعل بين الكلام والموضع أنَّ من الأسماء ما له صدارةُ الكلام، وهي أسماء الاستفهام، فإذا أدى اسمُ الاستفهام وظيفةً اسميّةً رُتبتها الأصلية التأخير في البناء التركيبيّ المجرّد لزِمَ تقديمُ ذلك الموضع إلى صدر الجملة؛ لأنَّ اسم الاستفهام له الصدارة في الكلام. وقد سبق القولُ إنَّ الأصل في الجملة الفعلية أنْ يتصدَّر الفعلُ الكلام، وتليه المواضع الاسمية: الفاعلُ فالمفعولُ به... إلخ، وإنَّ الأصل في الرتبة بين موضعي الفاعل والمفعول به في البناء التركيبيّ المجرّد هو تقدُّم الفاعل وتأخُّر المفعول به[٢]؛ لكنَّه حينَ يقعُ اسمُ استفهامٍ في موضع المفعول به فيؤدي وظيفته عند تأليف الكلام فإنَّه يلزمُ تقديمُ موضع المفعول به إلى صدر الجملة الفعليّة بسبب نظام تأليف الكلام في العربية الذي يقضي بصدارة اسم الاستفهام. جاء في الكتاب: «ألا ترى أنَّ حدَّ الكلامِ أنْ تؤخِّرَ الفعلَ فتقول: أيَّهم رأيت؟»[٣]، إذ يُمكنُ أن يُفهمَ من هذا النص أنَّ تقديم اسم الاستفهام في صدر الجملة أيًّا كانت الوظيفة الاسمية التي يؤديها هو الأصل في نظام تأليف الكلام في العربية، واسمُ الاستفهام في الجملة التي وردت في النص أعلاه يؤدي وظيفة المفعول به، ومعَ ذلك قُدِّم على الفعل والفاعل معًا. ويؤيّدُ هذا الفهمَ أنَّ سيبويه قد صرَّح في موضع آخر من الكتاب بقوله: «الحدّ أن يكونَ الفعلُ مبتدأ إذا عَمِلَ»[٤]، و«فإذا بنيتَ الاسمَ

(١) انظر ما سبق في مبادئ النظرية (مبادئ الرتبة) في آخر الكتاب.

(٢) انظر ما سبقَ ذكره في الرتبة الأصلية بين المواضع في البناء التركيبيّ المجرّد.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ١٢٦.

(٤) سيبويه، الكتاب، ١: ١٢٠.

عليه قلتَ: ضربتُ زيدًا، وهو الحدُّ، لأنَّك تريدُ أن تُعملَه وتحملَ عليه الاسمَ، كما كانَ الحدُّ: ضربَ زيدٌ عمرًا، حيثُ كانَ زيدٌ أوّلَ ما تشغَلُ به الفعل»[1]، إذ يُفهمُ من هذين النصين معًا أنَّ الأصل في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة الفعلية هو تقدُّم الفعل، فموضع الفاعل، فموضع المفعول به. لكنَّ نظام تأليف الكلام يوجِبُ تقديم اسم الاستفهام؛ لذا قالَ في النص السابق: «حدّ الكلامِ أنْ تؤخِّرَ الفعلَ فتقول: أيَّهم رأيت؟».

وهذا التفسيرُ الذي يقولُ إنَّ معنى تعبير سيبويه بأنّ تأخيرَ الفعلَ هو الحدُّ في (أيَّهم رأيتَ؟) يعني في نظام تأليف الكلام بتقديم اسم الاستفهام مهما كانَ الموضع الذي يشغله، وإنّ معنى تعبيره بأنَّ «الحدّ أن يكونَ الفعلُ مبتدأ إذا عَمِلَ» وتعبيره عن أنَّ الأصل في تركيب الجملة الفعلية هو الفعل فالفاعل فالمفعول به، كما يُفهمُ من قوله: «فإذا بنيتَ الاسمَ عليه قلتَ: ضربتُ زيدًا، وهو الحدُّ، لأنَّك تريدُ أن تُعملَه وتحملَ عليه الاسمَ، كما كانَ الحدُّ: ضربَ زيدٌ عمرًا، حيثُ كانَ زيدٌ أوّلَ ما تشغَلُ به الفعل» يعني أنَّ هذا هو الأصل في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة الفعلية بغض الطرف عن الكلمات الواردة في التركيب عند تأليف الكلام، هذا التفسيرُ يُزيلُ ما يُمكنُ أن يُؤخذَ ظاهريًا بأنَّه تناقضٌ في كلام سيبويه.

وكما يتصدَّرُ اسم الاستفهام الجملة الفعلية يتصدّرُ الجملة الاسميّة مهما تكن وظيفته الاسمية التي يؤديها، فإن وقع مبتدأ لزمَ بقاء المبتدأ في موضعه الأصلي وهو صدارة الكلام، وإن وقع في موضع الخبر لزم تقديمُ الخبر وتأخيرُ المبتدأ، وقد جاء في الكتاب ما يُفهمُ منه هذا إذ قال سيبويه في (أينَ زيدٌ؟) و(كيفَ عبدُالله؟): «فمعنى (أين): في أيّ مكان، و(كيفَ): على أية حال.

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٨٠.

وهذا لا يكونُ إلا مبدوءًا به قبلَ الاسم؛ لأنَّها من حروف الاستفهام»[1]. إذ يُفهمُ من قوله: «وهذا لا يكونُ إلا مبدوءًا به» لزوم صدارة اسم الاستفهام في الجملة الاسمية مهما تكن الوظيفة التي يؤديها[2].

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٢٨.

(٢) وانظر نصوصًا أخرى في الكتاب يُفهمُ منها التفاعل بين الكلام (بلفظه ومعناه) والموضع: سيبويه، الكتاب، ١: ٩٥، ١٢٧، ١٢٨، ١٤٩-١٥٠، ٢٢٢، ٢٣٢-٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤٦-١٤٧، ٢٤٨، ٢٧٨، ٢٩٨، ٣٢٩، ٣٦١، ٣٦٣، ٣٧٧، ٢: ٥٧، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١٢٠، ١٢١، ١٥٦، ١٥٨، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣: ١٤٦-١٤٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٥٦٢-٥٦٣، ٥٦٦-٥٦٧، ٦٢٦.



الفصل الرابع



من مظاهر النظرية
في معالجة سيبويه العربيةَ

١- طرق استعملها سيبويه لبيان الموضع أو للاستدلال عليه:

كان لنظرية الموضع مظاهرُ في دراسة سيبويه اللغة العربية، من هذه المظاهر ما نجده لدى سيبويه من الطرق العملية التي استعملها للاستدلال على الموضع الذي وقع فيه اسمٌ ما وأدى وظيفته في الكلام المؤلَّف، أو لبيان ذلك الموضع لِمَنْ يَقرأ الكتاب، ومن تلك الطرق:

الاستبدال[1]:

من الطرق التي استعملها سيبويه للاستدلال على الموضع، أو لبيانه للآخرين (الاستبدال)، وذلك بأن يأتي سيبويه إلى الجملة التي يُحلِّلها، فيعمَدَ إلى موضع ما في البناء التركيبيّ لتلك الجملةِ وقَعَ فيه اسمٌ مفردٌ، أو وقع فيه مجموعُ عناصر لغويةٍ وأدت وظيفته الاسمية في الجملة التي يُحلِّلها، فيُزيلُ ذلك الاسمَ أو مجموعَ تلك العناصر اللغوية من ذلك الموضع، ويأتي باسمٍ مفردٍ فيضعه في الموضع نفسه الذي أزالَ منه ما سبق؛ لتتَبيَّنَ بذلك الوظيفةُ الاسمية التي يؤديها الاسمُ المُستَبدَلُ أو مجموعُ العناصر اللغوية المُستبدَلة في الجملة التي يُحلِّلها.

---

(١) ممن سبقَ إلى الإشارة إلى أنّ سيبويه قد استعمَل الاستبدال في الكتاب: محمود نحلة، في بحثين له، ومحمود سليمان ياقوت، ولم يُسمِه ياقوت (الاستبدال)، بل سماه (الحذف والإحلال)، انظر: نحلة، محمود أحمد، الاسم والصفة في النحو العربيّ والدراسات الأوربيّة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤م، ص١٧، و النهج الاستبدالي في كتاب سيبويه، فولفديترش فيشر، دراسات عربية وساميّة مهداة من أصدقائه وتلاميذه بالجامعات المصرية، مركز اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٤م، ص١١٥ وما بعدها. و ياقوت، محمود سليمان، التراكيب غير الصحيحة نحويًا في الكتاب لسيبويه دراسة لغوية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، د. ت. ص٥٩، ٢٩٣.

فمن استبدال اسم مفرد باسم مفرد في الموضع نفسه قوله: «وتقولُ: سيْرَ عليه فرسخان يومين؛ لأنّك شغَلتَ الفعلَ بالفرسخين، فصار كقولك: سيرَ عليه بعيرُك يومين»[1]. وقوله: «وتقولُ: سيرَ عليه سيرتان أيَّما سيرٍ، كأنَّك قلت: سيرَ عليه بعيرُك أيَّما سيرٍ»[2]. إذ يستبدِلُ سيبويه الاسمَ (بعير) بـ(فرسخان) في الجملة الواردة في النصّ الأوَّل، و(سيرتان) في الجملة الواردة في النص الثاني؛ وهو بذلك يُزيلُ اسمًا مفردًا من البناء التركيبيّ في الجملة التي يُحلِّلُها ويأتي باسمٍ آخر يضعُه في مكانه ليتبيَّن بهذا العمل أنَّ الاسمين المستبدَل والمستبدَل به يقعان في الموضع نفسه في البناء التركيبيِّ للجملة، ويؤديان الوظيفة الاسمية نفسها في الجملة التي يُحلِّلُها سيبويه، وهي وظيفة نائب الفاعل.

ومن استبدال اسم مفردٍ بمجموع عناصر لغوية استبداله اسمًا مفردًا بحرفٍ مصدريٍّ وجميع العناصر اللغوية التي في صِلَتِه، كقوله: «تقولُ: أنْ تأتيَني خيرٌ لك، كأنَّك قُلتَ: الإتيانُ خيرٌ لك»[3]. وقوله: «ألا ترى أنّك تقولُ: قد عرفتُ أنَّك منطلقٌ، فأنّك في موضع اسمٍ منصوب، كأنّك قلت: قد عرفتُ ذاك»[4]. إذ استبدل سيبويه الاسم المفردَ (الإتيان) بمجموع العناصر اللغوية من الحرف المصدري والفعل والفاعل والمفعول به (أن تأتيني) في جملة (أن تأتيني خيرٌ لك) ليتبيَّنَ بذلك أن مجموع العناصر اللغوية من الحرف المصدري وصلته تقعُ في الموضع نفسه الذي يقعُ فيه الاسمُ المفرد (الإتيان) الذي جاء به سيبويه في مكان تلك العناصر في البناء التركيبيِّ للجملة التي يُحلِّلُها، وتؤدي

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٢٣.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٢٩.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٣: ١٥٣.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٣: ١١٩-١٢٠. وانظر أمثلةً أخرى لذلك: سيبويه، الكتاب، ١: ١٣١، ١٥٥، ١٥٦، ٢: ٣٢٩، ٣: ٦، ١٢٠-١٢١، ١٢٢، ١٤٣، ١٥٤، ٢٦١.

الوظيفة الاسمية نفسها التي يؤديها الاسمُ المفرد (الإتيان) وهي وظيفة المبتدأ. كما استبدل الاسم المفرد (ذاك) بمجموع العناصر اللغوية من (أنَّ) واسمها وخبرها في جملة (قد عرفتُ أنَّك منطلقٌ)؛ ليتبيَّنَ بذلك أنَّ مجموع العناصر اللغوية من الحرف المصدري وصلته تقعُ في الموضع نفسه الذي يقعُ فيه الاسمُ المفرد (ذاك)، وتؤدي الوظيفة الاسمية نفسها في البناء التركيبي للجملة التي جاءت فيها وهي وظيفة المفعول به.

ومن استبدال اسمٍ مفردٍ بمجموع عناصر لغوية استبداله الاسم المفرد بكامل عناصر الجملة الفعلية في قوله: «كما أنَّ قولك: عبدُالله لقيتُه، يصيرُ (لقيتُه) فيه بمنزلة الاسم، كأنَّك قلتَ: عبدُالله منطلقٌ»[1]. إذ يستبدل سيبويه الاسمَ المفرد (منطلق) بجميع عناصر الجملة الفعلية (لقيتُه)؛ ليُبين بذلك أنَّ الجملة الفعلية (لقيتُه) بكامل عناصرها تقعُ في الموضع نفسه الذي يقعُ فيه الاسمُ المفرد (منطلق) وهو موضع الخبر، وأنَّها تؤدي الوظيفة الاسمية نفسها التي يؤديها الاسمُ (منطلق) في الجملة التي يُحِلُّها، وليُبيِّنَ أنَّ الاسم المرفوع في صدر الجملة الكبرى الاسميّة لا يؤدي أي وظيفة اسمية في البناء التركيبيّ للجملة الصغرى الفعلية الواقعة في موضع الخبر. وقد جاء في الكتاب ما يؤيّدُ هذا الفهمَ إذ قال سيبويه في موضعٍ آخر من كتابه مبيّنًا أنَّ الفعل الواقع في صدر الجملة الفعلية التي تؤدي وظيفة خبر المبتدأ في بناء تركيبيّ لجملة اسمية لا يتسلَّطُ على الاسم الواقع في صدر الجملة الاسمية، وأنَّ ذلك الاسم إنَّما يؤدي وظيفة المبتدأ في الكلام المؤلَّف، قال: «فإذا بنيتَ الفعلَ على الاسم قلتَ: زيدٌ ضربتُهُ، فلزمتْهُ الهاء. وإنَّما تُريدُ بقولك (مبنيٌّ عليه الفعلُ) أنَّه في موضع (منطلق) إذا قلتَ: عبدُالله منطلقٌ، فهو في موضع هذا الذي بُني على

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٨٩. وانظر في ذلك أيضًا: سيبويه، الكتاب، ١: ٨١، ٨٤، ٨٧، ٩٧، ١٠٥-١٠٦، ٣٩٠، ٢: ٢١٧، ٣: ٨٥، ٨٨، ٩٨.

الأوَّل وارتفعَ به، فإنَّما قلتَ: عبدُالله، فنسبتَه له، ثُمَّ بنيتَ عليه الفعلَ، ورفعتَه بالابتداء»[1].

ويُلحَظُ هنا أنَّ الاسم المفرد الذي يستبدلُه سيبويه بمجموع العناصر اللغوية قد يكونُ اسمًا معربًا تظهرُ فيه علامةُ إعراب الموضع الذي يقعُ فيه كما في (الإتيانُ خيرٌ لك)، و(عبدُالله منطلقٌ)، وقد يكونُ اسمًا مبنيًا كما في (قد عرفتُ ذاك).

وقد يبدو أنَّ المجيء باسمٍ مفرد معربٍ واستبداله بمجموع العناصر اللغوية أسهلُ في بيان الموضع الذي تقعُ فيه تلك العناصر اللغوية؛ لأنَّ العلامة الإعرابية تكونُ من الدلائل على ذلك الموضع. ولعلّ سببَ المجيء باسمٍ مبنيّ كما في (قد عرفتُ ذاك) ونحو ذلك[2] هو أنَّ الموضع الذي يقعُ فيه الاسم المبنيّ الذي يأتي به سيبويه ظاهرُ الوضوح، وأنَّ الأهمَّ عندَه هو بيانُ أن مجموعِ العناصر اللغوية من الحرف المصدريّ وصلته في حكم الاسم المفرد، وأنَّها لا تؤدي إلا وظيفة اسمٍ مفرد في البناء التركيبيّ للجملة الكبرى التي تردُ فيها على الرغم من وقوع بعض تلك العناصر في مواضعِ خاصة بها في البناء التركيبيّ الداخلي لمجموع تلك العناصر كالفاعل والمفعول به في (أن تأتيني) من (أن تأتيني خيرٌ لك)، وفي (لقيتُه) من (عبدُالله لقيتُهُ)، وفي (ضربتُهُ) من (عبدُالله ضربتُهُ)، واسم (إنَّ) وخبرها (أنَّك منطلقٌ) في (قد عرفتُ أنَّك منطلقٌ).

وتبدو الفائدة في استبدال اسمٍ مفرد بمجموع عناصر لغوية جليّة في بيان أنَّ مجموع تلك العناصر تقع في الموضع نفسه الذي يقع فيه الاسم المفرد في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة، وتؤدي الوظيفة الاسمية نفسها في تأليف الكلام؛ لكنّه قد يُتساءلُ عن الفائدة من استبدال اسمٍ مفردٍ باسمٍ مفرد في

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٨١.

(٢) انظر مثالا آخر لذلك: سيبويه، الكتاب، ٣: ١٢٠.

بيان ذلك، ولا سيّما إذا كان الاسم المفرد المستبدل به معرب تظهرُ فيه علامة إعراب الموضع الذي يقعُ فيه.

ويظهرُ لي أنَّ الجملَ التي استبدل فيها سيبويه اسمًا مفردًا باسمٍ مفرد كانت الفائدة فيها تُضاهي الفائدة في استبدال اسم مفردٍ بمجموع عناصر لغوية. من ذلك استبدالُه الاسمَ الظاهرَ المعربَ بعلاماتٍ إعراب ظاهرة (الأب) و(الأخ) بضمير الفصل لبيان أنَّ هذا الضمير يؤدي وظيفةً اسميّةً في استعمال بعض العرب في الجملة التي يردُ فيها، إذ قال بعد أن أوردَ أمثلة كثيرة لضمير الفصل في (باب ما يكونُ فيه هُوَ وأنْتَ وأنا ونَحْنُ وأخواتُهنَّ فصلاً): «وقد جعلَ ناسٌ كثيرٌ من العرب (هُوَ) وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ وما بعدَه مبنيٌّ عليه، فكأنَّك تقولُ: أظنُّ زيدًا أبوه خيرٌ منه، ووجدتُ عمرًا أخوه خيرٌ منه»[1]. ففي هذا النص يستبدل سيبويه الاسم (أبو) في الجملة الأولى، و(أخو) في الجملة الثانية بالضمير (هو) ليُبيِّنَ بذلك أنَّ الضمير (هو) يؤدي وظيفةً اسميةً في استعمال بعض العرب وهي وظيفة المبتدأ كما يؤديها الاسمُ الظاهر (الأب) أو (الأخ) أو غيرهما من الأسماء الظاهرة، وهذا الاستبدال ظاهر الفائدة في بيان الموضع الذي يقعُ فيه ضمير الفصل في استعمال بعض العرب، فالاسم الذي أحلَّه سيبويه في موضع الضمير في تلك اللغة لا يُستعمل فصلاً ألبتة، فتبيَّنَ به أنَّ الضمير (الذي يجعله بعضُ العرب فصلاً لا يقعُ في أي موضعٍ في البناء التركيبيِّ المجرّد فلا يؤدي وظيفة اسمية في الجملة التي يردُ فيها) له موضعٌ يقعُ فيه ويؤدي وظيفته الاسمية في الجملة التي يردُ فيها في استعمال عرب آخرين.

ومن ذلك أيضًا استبدال سيبويه اسمًا مفردًا ظاهرًا معربًا تظهر فيه علامات الإعراب بضميرٍ يقعُ في موضعٍ ما ليتبيّنَ بذلك الاستبدال أنَّ الضمير

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٩٢.

يقعُ في الموضع نفسه الذي يقعُ فيه الاسمُ الظاهر في البناء التركيبيّ المجرّد ويؤدي وظيفته الاسميّة في الجملة التي وردَ فيها، قال في (هذا بابٌ من البدل أيضًا وذلك قولك: رأيتُه إياه نفسَه، وضربتُه إياه قائمًا): «فأمَّا (نفسه) حين قلت: رأيتُه إيّاه نفسَه، فوصفٌ بمنزلةِ (هُوَ)، و(إياه) بدلٌ، وإنَّما ذكرتَهما توكيدًا... إلا أنَّ (إياه) بدلٌ، والنفس وصفٌ، كأنَّك قلتَ: رأيتُ الرجلَ زيدًا نفسَه، و(زيدٌ) بدلٌ، و(نفسه) على الاسم. وإنَّما ذكرتُ هذا للتمثيل»(١). إذ يستبدلُ سيبويه اسمين ظاهرين بالضميرين (الهاء) المتصلة بالفعل الواقعة في موضع المفعول به، والضمير المنفصل (إياه) الواقع في موضع البدل. كما أنَّ سيبويه في هذا النص قد انتقى الاسمين الظاهرين اللذين وضعهما في موضع الضميرين انتقاء جيدًا بحيثُ يظهر الموضع الذي وقع فيه الضمير الذي يُريدُ أن يُبيِّنَ موضعَه؛ إذ اختار (الرجل) للوقوع في موضع المفعول به، واختار العلَم (زيد) للوقوع في موضع البدل، فالعلم (زيد) لا يُمكن أن يُظنَّ أنَّه نعتٌ لأنَّ العلم لا يُنعتُ به، ولا يُمكنُ أن يُظنَّ أنَّه توكيدٌ للرجل قبله. كما أنَّ سيبويه صرَّحَ في آخر النص بأنَّ الذي قامَ به من الاستبدال إنَّما هو للتمثيل؛ أي أنَّه إجراءٌ عملي في تحليله الجملة المتكلَّم بها يستطيعُ من خلاله أن يُبيِّنَ الموضع الذي يُناقشُه للمطَّلع على كتابه.

ومن ذلك أيضًا استبدال سيبويه اسمًا مفردًا ظاهرًا تظهر فيه علامات الإعراب باسم مفردٍ ظاهر تظهرُ فيه علامات الإعراب، وما وقفتُ عليه من هذا الاستبدال يغلبُ فيه أن يكون الاسمُ المستبدلُ به ظرفًا أو مصدرًا كما في النصين اللذين في صدر الكلام عن الاستبدال وهما قوله: «وتقولُ: سيْرَ عليه فرسخان يومين؛ لأنَّك شغَلتَ الفعلَ بالفرسخين، فصار كقولك: سيرَ عليه

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٨٧. وانظر مثل ذلك: سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٥٩.

بعيرُك يومين»[1]. وقوله: «وتقولُ: سيرَ عليه سيرتان أيَّما سير، كأنَّك قلت: سيرَ عليه بعيرُك أيَّما سيرٍ»[2]. ويبدو لي أنَّ سيبويه كانَ يريدُ بهذا الاستبدال أنْ يظهر الفرق بين الاسم من حيثُ نوعه، والموضع الذي يقعُ فيه هذا الاسم فيؤدي وظيفته الاسمية في الجملة التي وردَ فيها؛ لذلك غلَبَ كونُ الاسمِ الظاهرِ المعربِ بعلامات إعراب ظاهرة الذي يستبدلُ به سيبويه اسمًا آخر معربًا بعلامات إعراب ظاهرة، غلبَ كونه دالاً على الظرفية أو مصدرًا. فالظرفُ من حيثُ هو نوعٌ من أنواع الاسم يُمكنُ أن يقعَ في موضع آخر غير الظرف/ الموضع في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة في العربية، كما أنَّ المصدرَ الذي هو نوعٌ من أنواع الاسم يُمكنُ أن يقعَ في موضع آخر غير موضع المفعول المطلق أو المفعول لأجله في البناء التركيبيّ المجرّد؛ لذا يأتي سيبويه باسمٍ ليس بظرفٍ ولا بمصدر، في الغالب، يستبدله بالظرف أو المصدر ليتبيّن أنَّ الاسمَ الدال على الظرفية لا يؤدي وظيفة الظرف أو المفعول المطلق في الجملة التي وردَ فيها كما لا يؤدي إحدى هاتين الوظيفتين الاسمُ المستبدلُ الذي قد يكونُ علمًا[3] أو اسم جنس كاستبداله البعير بالفرسخين أو بالسيرتين أعلاه.

ويؤيّدُ هذا الفهمَ قول سيبويه: «ومما يَسبقُ فيه الرفعُ من المصادرِ لأنَّه يُرادُ به أنْ يكونَ في موضع غير المصدَر قولُه: قد خيفَ منه خوفٌ، وقد قيلَ في ذلك قولٌ؛ إنَّما يُريدُ: قد خيفَ منهُ أمرٌ أو شيءٌ، وقد قيلَ في ذلك خيرٌ أو شرٌّ»[4]. إذ يُفهمُ من هذا النص تفريق سيبويه بين المصدر/ الموضع، وهو يريدُ به المفعول المطلق، إذ يُسمي سيبويه المفعول المطلق مصدرًا[5]، والمصدر النوع

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٢٣.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٢٩. وانظر كذلك: سيبويه، الكتاب، ١: ١١٧، ٤٠٦، ٢: ١٣٢.

(٣) انظر في ذلك: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٢٩، ٢: ١٣٢.

(٤) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٣٢-٢٣٣.

(٥) انظر في ذلك: القوزي، المصلح النحوي، ص١٢٩.

من الاسم الذي يُعرفُ بالمصدر كالصَّوْم والعِلْم ونحو ذلك من الأسماء. فالذي أفهمه من هذا النص هو أنَّ سيبويه يريدُ بـ(المصادر) بالجمع في قوله: «ومما يَسبقُ فيه الرفعُ من المصادرِ» النوعَ من الاسم الذي يُطلقُ عليه (المصدر)، ويُريدُ بـ(المصدر) بالإفراد في قوله: «لأنَّه يُرادُ به أنْ يكونَ في موضع غير المصدَر» الموضعَ في البناء التركيبيّ المجرَّد وهو موضع (المفعول المطلق)؛ ويؤيدُ ذلك أنَّ سيبويه يتكلَّم عن مصادر (من حيثُ نوع الاسم) وقعت في موضع نائب الفاعل، فكانَت إحدى سبله لبيان أن المصدر/ الاسم لم يقع في موضع المصدر/ الموضع (وهو المفعول المطلق) أنْ جاء باسم غير مصدر وهو (أمر) أو (شيء) ووضعه في الموضع نفسه الذي وقعَ فيه المصدر/ الاسم (خوف) في: (قد خيفَ منه خوفٌ)؛ ليُبيِّن بذلك أنَّ (خوف) يؤدي وظيفة نائب الفاعل كما يؤديها الاسم (أمر) أو (شيء) لو قيل: خيف منه أمرٌ، أو خيف منه شيءٌ.

ويؤيِّدُ هذا الفهمَ قولُ السيرافي في شرحه كلام سيبويه السابق «ومما يَسبقُ فيه الرفعُ من المصادرِ لأنَّه يُرادُ به أنْ يكونَ في موضع غير المصدَر»: «يعني أنَّه قد يجيءُ على لفظ المصدر المفعولُ والفاعلُ، إذا كان كذلك عاملناه مُعاملةَ المفعول لا المصدر»(١). وقوله في مجيء بعض الأسماء الدالة على الظرفية مؤدية وظائف اسمية غير وظيفة الظرف: «أن تعلَمَ أن في الظروف ما يجوزُ أن تستعمَل اسمًا كزيدٍ وعمرو، كقولك: صمت اليومَ، على مثل: ضربتُ زيدًا، وتجعل اليومَ مفعولاً كزيد»(٢).

ويُلحَظُ أنَّ سيبويه قد يُصرِّحُ بذكر (الموضع) في بعض النصوص التي يستعمل فيها هذه الطريقة (الاستبدال) لبيان الموضع كما سبقَ في بعض النصوص أعلاه، وكقوله في (أعبدُالله ضربت أخاه): «وذلك أنَّه ابتدأ عبدالله،

(١) السيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٢: ٤٤ أ.

(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٢: ٤٠ أ.

وجعلَ الفعلَ في موضع المبنيّ عليه، فكأنّه قال: أعبدُالله أخوك؟»[1]. وقوله: «تقولُ: ظننتُ أنّه منطلقٌ، فظننتُ عاملةٌ، كأنّك قلت: ظننتُ ذاك. وكذلك: وددتُ أنّه ذاهبٌ؛ لأنّ هذا في موضع ذاك إذا قلتَ: وددتُ ذاك»[2].

وقبلَ أنْ أختمَ الكلام عن الاستبدال أودُّ أن أُشير إلى نصٍّ فريد جاء في الكتاب واستُعمِلَت فيه هذه الطريقة العملية (الاستبدال) لبيان الموضع، وهو: «تقولُ: كم مأخوذٌ بك، إذا أردتَ أن تجعلَ مأخوذًا بك في موضع (لك) إذا قلتَ: كم لك؛ لأنّ (لك) لا تعملُ فيه (كم)، ولكنّه مبنيٌّ عليها، كأنّك قلتَ: كم رجلٍ لك، وإن كان المعنيان مختلفين؛ لأنّ معنى (كم مأخوذٌ بك) غير معنى (كم رجلٍ لك)»[3]. إذ المعتادُ أن يستبدل سيبويه اسمًا مفردًا باسمٍ مفرد أو بمجموع عناصر تقعُ في موضع اسم مفردٍ وتؤدي وظيفته الاسمية في الجملة التي تردُ فيها، وهذا هو الأولى نظريًا؛ لأنّ أحد مبادئ النظرية يقول: إنّ الموضع في الأصل للاسم. ولأنّ استبدالَ اسم مفردٍ بمجموع عناصر لغوية واضحُ الأثر في بيان أن تلك العناصر المستبدل بها تشكّلُ وحدةً لغويةً تؤدي وظيفة اسم مفردٍ في البناء التركيبيّ للجملة التي جاءت فيها. كما أنّ المجيء باسمٍ مفردٍ معربٍ بعلامات إعرابٍ ظاهرة ووضعُه في موضع اسمٍ مبنيّ أو في موضعٍ وقعَ فيه أكثر من عنصرٍ لغويٍّ يكونُ أظهر في بيان الموضع الذي وقعَ فيه الاسمُ المبنيّ أو مجموع تلك العناصر بسبب علامة الإعراب الظاهرة التي تُعدُّ أحد الأدلة على الموضع. والفريدُ في هذا النص الذي لم أقف في الكتاب على غيره أنّ سيبويه يستبدلُ مجموع عناصر لغوية (حرف الجر والاسم: لك) باسمٍ مفردٍ

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ١٠٥، ١٠٦.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣: ١٢٠. وانظر في ذلك أيضًا: سيبويه، الكتاب، ١: ٨١، ٤٠٦، ٣: ٨٨، ٩٨، ١٢٢، ١٤٣.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٧٠.

معرب بعلامات إعراب ظاهرة (مأخوذ)، في قوله: «تقولُ: كم مأخوذٌ بك، إذا أردتَ أن تجعلَ مأخوذًا بك في موضع (لك) إذا قلتَ: كم لك».

وعلى الرغم من غرابة هذا النص في هذه الطريقة (الاستبدال)، ومخالفته لما عليه المبدأ القائل إنَّ الموضع في الأصل للاسم، يُمكنُ أنْ يؤكِّد به من جديد وجود الخريطة النظرية المفترَضَة للموضع في ذهن سيبويه، إذ إنَّ مجيءَ سيبويه بحرف الجر اللام والضمير الواقع في موقع جرٍّ به (لك)، وذكرَه أنَّ الاسم المفرد (مأخوذ) في (كم مأخوذٌ بك) وقعَ في موضع (لك) في (كم لك) أي أنَّه وقعَ في موضع الخبر لا التمييز، يُفيدُ أنَّ المواضع في البناء التركيبيِّ المجرَّد للجملة العربية كانت ظاهرة الوضوح له، وأنَّها كانت كالخطة الثابتة عنده، وأنَّ الاستبدال إنما كان آلةً إجرائية يقومُ بها بأن يُزيل اسمًا مفردًا وقع في موضع ما ويأتي باسم آخر يضعه في الموضع نفسه، أو يُزيل مجموع عناصر لغويةٍ تُشكِّلُ وحدة لغويةً واحدة تؤدي وظيفة اسم مفرد في الجملة التي جاءت فيها، ويضعُ في موضعها اسمًا مفردًا ليُبيّنَ أنَّ الموضع واحد مهما اختلف الواقعُ فيه في الكلام المؤلَّف. وهذا الغرضُ من الاستبدال هو نفسه الذي جعلَ سيبويه يُزيلُ الاسم المفرد (مأخوذ) في (كم مأخوذٌ بك) ويضع في موضعه الجار والمجرور (لك) في (كم لك)؛ ليُبيّنَ أن الموضع هو الخبر لا التمييز؛ لأنَّ (لك) لا يُمكنُ أن تقعَ تمييزًا، في حين أنَّ الاسم المفرد النكرة (مأخوذ) ونحوه يُمكنُ أن يقعَ في هذا الموضع؛ لذا كان ذكرُه أنَّ مأخوذًا في موضع (لك) أوقعُ في بيان الموضع المراد بيانه وهو الخبر.

ويؤيدُ هذا الفهم تصريحُ سيبويه بأن (لك) لا تعملُ فيه (كم) أي أنَّه لا يقعُ تمييزًا لها، وهذا سبب اختياره (لك) ليدلَّ به على موضع (مأخوذ) في (كم مأخوذٌ بك). كما يؤيدُ هذا الفهمَ قول السيرافيِّ في شرحه كلام سيبويه أعلاه: «(كم مأخوذٌ بك) وتأويلُه: كم رجلاً مأخوذٌ بك، و(مأخوذٌ) خبر، ولو

نصَبتَ مأخوذًا لم يتمّ الكلامُ واحتجتَ إلى خبر، إذا قلت: كم مأخوذًا بك، لم يتمّ حتى تقول: في الحبس، أو مُعاقبٌ، أو ما أشبَهَ ذلك»[١]. وما يُفهمُ من قول أبي عليّ الفارسي في تعليقته على كلام سيبويه أعلاه: «قال أبو عليّ: أي لـمّا جازَ لك أن تقولَ في الخبر: كم لك، فلا تُعمِلُه في شيءٍ، ولم يكن قولك (لك) مما يجوزُ أن يعمل فيه (كم) جاز لما ذكرت بعده ما يعملُ فيه أن تجعلَه بمنزلة ما لم يعمَل فيه»[٢]. إذ يُفيدُ كلامُ السيرافيّ بقاء احتمال نصب الاسم المفرد (مأخوذ) على التمييز؛ لأنَّ الاسم المفرد النكرة يقبل الوقوع في هذا الموضع، ويُفهمُ من كلام أبي عليّ أن استبدال سيبويه الوحدة اللغوية (لك) بالاسم المفرد (مأخوذ) يُبينُ أنَّ الاسم المفرد (مأخوذ) يؤدي الوظيفة الاسمية نفسها التي يؤديها حرف الجر (اللام) والاسم الواقع في موضع جر به في: (كم لك).

المقابلة بين عناصر جملتين جاءتا على البناء التركيبيّ المجرَّد نفسه:

من الطرق التي استعملها سيبويه لبيان الموضع أنَّه كان يُقابلُ الجملة التي يُحلِّلُها بجملة أخرى جاءت فيها عناصر لغوية غير التي في الجملة التي يُحلِّلُها، لكنَّ البناء التركيبيّ المجرّد للمواضع واحدٌ في الجملتين اللتين يُقابل سيبويه إحداهما بالأخرى. من ذلك قولُه: «وتقولُ: قد جرَّبتُك فوجدتُك أنتَ أنتَ، فـ(أنتَ) الأولى مبتدأة، والثانية مبنيةٌ عليها، كأنَّك قلتَ: فوجدتُك وجهُك طليقٌ. والمعنى أنّك أردت أن تقولَ: فوجدتُك أنت الذي أعرفُ... ومثلُ ذلك: أنتَ أنتَ ...كما تقولُ: الناسُ الناسُ، أي الناسُ بكلِّ مكان وعلى كل حالٍ كما تعرف»[٣]. إذ يُقابلُ سيبويه بين عناصر جملٍ جاءت المواضعُ فيها على بناءٍ تركيبيٍّ واحد، وهو البناء التركيبيّ للجملة الاسمية المكوَّن من [المبتدأ]

(١) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٢: ٢٣ ب.

(٢) أبو علي الفارسيّ، التعليقة، ١: ٣١٢.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٥٩.

و[الخبـر]، فـ(أنت) الأولى من (أنت أنت)، و(الوجـهُ) في (وجـهُك طليقٌ)، و(الناسُ) الأولى في (الناسُ الناسُ) أسماء وقعت في موضع المبتدأ من البناء التركيبيّ المجرّد للجملة الاسمية، و(أنت) الثانية، و(طليقٌ)، و(الناسُ) الثانية أسماءٌ وقعت في موضع الخبر من البناء التركيبيّ المجرّد للجملة الاسمية؛ فالبناء التركيبيّ المجرّد للجملة واحدٌ، والأسماء المختلفة التي يُقابلُ سيبويه بعضَها ببعضٍ في تأليف الجمل الثلاث المختلفة تشتركُ في الوقوع في الموضع نفسه. وبهذه المقابلة يتبيّنُ الموضع الذي يُريدُ سيبويه أن يُبيّن أنَّ اسمًا ما أو مجموع عناصر لغوية وقعت فيه.

ومن ذلك أيضًا قول سيبويه: «فإذا قلتَ: كم جريبًا أرضُكَ؟ فأرضُك مرتفعةٌ بـ(كَمْ)؛ لأنَّها مبتدأةٌ، و(الأرضُ) مبنيّةٌ عليها، وانتصَبَ (الجريب) لأنَّه ليسَ بمبنيٍّ على مبتدأ، ولا مبتدأ، ولا وصف، فكأنَّك قلت: عشرونَ درهمًا خيرٌ من عشرة»[1]. إذ (عشرون) في الموضع نفسه لـ(كم) وهو المبتدأ، و(درهمًا) في الموضع نفسه الذي وقع فيه (جريبًا) وهو التمييز، و(خيرٌ) في الموضع نفسه الذي وقعت فيه (الأرضُ) وهو خبر المبتدأ.

ومنه قوله: «وتقول: إنَّ اليومَ فيه زيدٌ ذاهبٌ، من قِبَل أنَّ (إنَّ) عملت في اليوم، فصار كقولك: إنَّ عمرًا فيه زيدٌ متكلِّمٌ»[2]. إذ يُقابل بين عناصر الجملتين: (إنَّ اليوم فيه زيدٌ ذاهبٌ)، و(إنَّ عمرًا فيه زيدٌ متكلِّمٌ) ليُبيِّنَ أنَّ المواضع التي وقعت فيها هذه العناصر في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة واحدة على الرغم من الاختلاف في الأسماء الواقعة فيها في الكلام المؤلَّف.

ومنه قوله: «وإذا قالَ: عبدُالله نِعمَ الرجلُ، فهو بمنزلة: عبدُالله ذهبَ

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٦٠.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٣٣.

أخوهُ»(١). وقوله: «قولُك: يومُ الجمعةِ قمتُ فيه، واقلُّ يوم لا ألقاك فيه، وأقلُّ يوم لا أصومُ فيه، وخطيئةُ يوم لا أصيدُ فيه، ومكانُكم قمتُ فيه، فصارت هذه الأحرفُ ترتفعُ بالابتداء كارتفاعِ عبدالله، وصار ما بعدها مبنيًا عليها كبناء الفعل على الاسم الأوّل، فكأنّك قلتَ: يومُ الجمعة مباركٌ، ومكانُكم حسنٌ، وصارَ الفعلُ في موضع هذا»(٢). وغير ذلك من النصوص(٣).

ويُلحظُ أنَّ هناك شبهًا بين الطريقتين (الاستبدال) و(المقابلة بين عناصر جملتين جاءتا على البناء التركيبيِّ المجرّد نفسه) من حيثُ إنَّ هناك إزالة لعنصر أو عناصر لغوية وإحلال غيرها في مكانها. والفرقُ بينهما أنَّ الاستبدال يكونُ بإزالة اسم مفرد أو مجموع عناصر لغوية تشكّلُ وحدة لغويّة واحدة تؤدي وظيفةً اسمية واحدة في البناء التركيبيِّ المجرّد للجملة التي وردت فيها كما يؤديها اسمٌ مفرد، ووضع اسم مفرد في مكان ما أُزيل، وتبقى بقية عناصر الجملة كما هي. أمَّا المقابلة فتكونُ بالمجيء بجملة جديدة مختلفة عن الجملة التي يُحلّلها سيبويه من حيثُ الكلمات الواردة فيها، لكنّها مثلها في البناء التركيبيِّ المجرّد الذي بُنيت عليه.

وهاتان الطريقتان (الاستبدال، والمقابلة بين جملتين أو أكثر) تؤكّدان من جديد وحدة البناء التركيبيِّ المجرّد للمواضع في البناء التركيبيِّ للجملة العربية مهما اختلفت العناصر التي تقعُ فيها وتؤدي وظيفتها في الكلام المؤلَّف، وأنّ سيبويه كان على وعي تامّ بهذا أثناء تحليه.

إعادة ترتيب ما يؤدي الوظائف الاسمية في الكلام ترتيبًا يُطابقُ ترتيبَ المواضع في البناء التركيبيِّ المجرَّد للجملة:

سبق القولُ إنَّ للمواضع رتبةً أصليةً في البناء التركيبيِّ المجرّد للجملة

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٧٦.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ٨٤.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٩٣، ١١٧، ١٥٦-١٥٧، ١٧٨، ٢٢٩، ٣: ١٣٥-١٣٦، ١٦٠.

العربية[1]، وسبقت دراسة هذه الرتبة وعرض ما توصَّل إليه الباحث في ذلك[2]، كما سبقت الإشارة إلى أنَّ مجيء ما يؤدي الوظائف الاسمية في جملة ما في الكلام المؤلَّف مطابقًا في رتبته رتبةَ المواضع في البناء التركيبيِّ المجرّد يؤدي إلى سهولة فهم المراد»[3]؛ لأنَّ مؤلِّف الكلام يكونُ قد شغل المواضع الأولَ فالأولَ فلم يُحوِجِ المتلقّي إلى جهدٍ كبير في فهم كلامه.

وقد استعمل سيبويه إعادة ترتيب ما يؤدي الوظائف الاسمية في الجملة المتكلَّم بها بما يطابق رتبةَ المواضع في البناء التركيبيِّ المجرّد للجملة العربية، من ذلك قوله: «هذا بابُ ما يُثنّى فيه المستقرُّ توكيدًا وليست تثنيتُه بالتي تمنعُ الرفعَ حالَه قبلَ التثنية، ولا النصبَ ما كانَ عليه قبلَ أن يُثنّى، وذلك قولك: فيها زيدٌ قائمًا فيها، فإنَّما انتصَبَ (قائمٌ) باستغناء زيدٍ بفيها... فإنْ أردتَ أن تُلغيَ (فيها) قلتَ: فيها زيدٌ قائمٌ فيها، كأنَّه قالَ: زيدٌ قائمٌ فيها فيها»[4]. إذ يُبيّنُ سيبويه في هذا النص أنَّ رفعَ (قائم) في جملة (فيها زيدٌ قائمٌ فيها) بأنَّه أدى وظيفة خبر المبتدأ، ولأنَّ الوحدة اللغوية من الجار والمجرور (فيها) المتقدِّمة في أول الكلام يُمكنُ أن تؤدي هذه الوظيفة (خبر المبتدأ) لو كان مؤلِّفُ الكلام يُريدُ ذلك، وقد كان تقدُّمها مما يُمكنُ أن يُشتت ذهنَ المتلقّي حين يسمعُ منذ بداية الجملة (فيها زيدٌ...) فيتوهمُ أنَّ (فيها) أدت وظيفة خبر المبتدأ، وأنَّ (زيدًا) أدى وظيفة المبتدأ بتقديم الخبر وتأخير المبتدأ، فتكونُ

---

(1) انظر: مبادئ النظرية، ص١٢٢ وما بعدها.

(2) انظر: مبحث الرتبة الأصلية للمواضع في البناء التركيبيِّ المجرّد للجملة العربية في الفصل الثاني من هذا البحث، ص٢٠١.

(3) انظر: مبحث الطبيعة النظرية للموضع في الفصل الثالث من هذا البحث، ص٢٧٥ وما بعدها.

(4) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٢٥.

المواضع الرئيسة في الجملة الاسميّة قد شُغِلَت، وتكون الكلمات اللاحقة إما كلمات في جملة جديدة، وإما كلمات تؤدي وظائف اسمية محتملة في تركيب الجملة المبدوء بها (فيها زيدٌ...). ويريدُ سيبويه أن يلغيَ كلَّ هذه الاحتمالات ويُبيِّنَ أنَّ الاسم (قائم) هو الذي يؤدي وظيفة خبر المبتدأ، فيُعيدُ ترتيبَ الكلام بما يتطابقُ مع رتبة المواضع في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة الاسمية: [مبتدأ] وهو زيد، و[خبر] وهو قائمٌ، ويؤخِّرُ (فيها) إلى آخر الكلام ليزولَ توهُّم كونها خبرًا.

تغيير ترتيب ما يؤدي الوظائف الاسمية لبيان أنَّ المعنى المراد يختلّ بالترتيب الجديد:

استعملَ سيبويه هذه الطريقة لبيان أنَّ الوظائف الاسمية المشغولة في الجملة المستعمَلة إنّما تكونُ صحيحة بناء على مراد المتكلّم بالترتيب الذي جاء به المتكلِّمُ في كلامه، فإذا غير الترتيب اختلَّ المعنى المراد؛ لأنَّ الترتيب الجديد يوهمُ تغيُّر الوظائف الاسمية المشغولة في الجملة الأصلية قبل تغيير الترتيب. من ذلك قوله: «ومما يُبطِلُ القلبَ قوله: زيدٌ أخو عبدِ اللهِ مجنونٌ به، إذا جعلت الأخ صفةً والجنونَ من زيدٍ بأخيه؛ لأنَّه لا يستقيمُ: زيدٌ مجنونٌ به أخو عبدِالله»[1]. إذ يؤدي الاسمُ (أخو) وظيفة النعت، ويؤدي الاسمُ (مجنون) وظيفة الخبر في الترتيب الأصلي للجملة التي ألَّفَها المتكلّمُ بناء على مراده هو. أمّا في الجملة التي غيّر سيبويه فيها ترتيبَ ما يؤدي تلك الوظائف فقد أوقع هذا التغييرُ في تغيُّر مراد المتكلِّم بسبب تغيُّر الترتيب، ولم يعد مراد المتكلِّم في جملته الأصلية التي ألَّفها ظاهرًا ألبتة؛ إذ يوهِمُ الترتيب الجديد أنَّ أخا عبدالله شخصٌ غير زيدٍ، وأنَّ الجنون واقعٌ منه بزيد، وجاء في شرح السيرافي في إعراب الجملة قبل تغيير الترتيب: «أنَّ زيدًا مبتدأ، و(أخو عبدالله) صفتُه،

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٥٢.

و(مجنونٌ به) خبرُه، ولو قيلَ: زيدٌ مجنونٌ به أخو عبدالله، لم يجُز»[١]، فلَم يُجزِ الترتيب الجديد لأنّه يُخلُّ بالمعنى المراد بحسَب الوظائف الاسمية التي تؤديها الأسماء الواردة في الجملة كما ألَّفها المتكلِّمُ؛ فاختلال المعنى المراد الذي حصلَ بالتغيير المتعمَّد يُبينُ أنَّ المواضع التي مُلئت في الجملة المؤلَّفة بما يشغلُ وظائفها هي المواضع التي يظهرُ فيها مراد المتكلِّم واضحًا.

إسقاطُ[٢] شيءٍ من عناصر الجملة لتبيين موضعٍ ما أدى وظيفتَه اسمٌ مفردٌ أو مجموعُ عناصرَ لغوية:

من الطرق التي استعمَلها سيبويه لبيان الموضع أنَّه كان يُسقِطُ شيئًا من العناصر اللغوية التي أُلفَت منها الجملة التي يُحلِّلُها؛ ليُبيِّنَ بذلك أنَّ اسمًا أو مجموع عناصر لغوية وردت في الجملة قد وقعت في موضعٍ معيّن في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة وأدت وظيفته في الكلام المؤلَّف. وقد أخذَ هذا الإسقاطُ أشكالاً متعددة، منها إسقاطُ حرفٍ أو مجموعة حروف، ومنها إسقاطُ اسمٍ أو أكثر.

من ذلك إسقاطُ (إنَّ) في قوله: «وتقولُ: إنَّ اليومَ فيه زيدٌ ذاهبٌ، من قِبَلِ أنَّ (إنَّ) عملَت في (اليوم) فصارَ كقولك: إنَّ عمرًا فيه زيدٌ متكلِّمٌ. ويدلُّك على أنَّ (اليومَ) قد عملِت فيه (إنَّ) أنَّك تقولُ: اليومُ فيه زيدٌ ذاهبٌ، فترفَعُ بالابتداء؛ فكذلك تنصِبُ بـ(إنَّ)»[٣]. ففي هذا النصّ يُبيّنُ سيبويه أنَّ الاسم (اليوم) وقعَ في موضع اسم (إنَّ) في جملة: (إنَّ اليومَ فيه زيدٌ ذاهبٌ)، وذلك بطريقتين:

(١) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٢: ١٨٠ أ.

(٢) اخترت التعبير بـ(إسقاط) بدلاً من (الحذف) لأنَّ المحذوفَ قد يكونُ في حكم المذكور، لكنَّ الإسقاط هنا يعني تجاهُل المُسقَطَ وكأنَّه لم يرد في الجملة التي يُحلِّلُها صاحبُ الكتاب، فهو إجراءٌ عمليٌّ له غرضٌ علميّ.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٣٣.

إحداهما مقابلة عناصر هذه الجملة بعناصر جملة أُخرى جاءت على البناء التركيبيّ نفسه، هي: (إنَّ عمرًا فيه زيدٌ متكلِّمٌ)، وقد سبق تناول هذه الطريقة أعلاه. أمَّا الطريقة الثانية التي استعملَها سيبويه فهي أنَّه أسقَطَ (إنَّ) الناسخة، وعاد بالتركيب إلى أصله عنده وهو المبتدأ والخبر في (اليومُ فيه زيدٌ ذاهبٌ)، ليُبينَ بذلك أنَّ الاسم (اليوم) هو الذي يؤدي وظيفة المبتدأ في هذه الجملة التي ورَدَ فيها مرفوعًا؛ وبذلك فهو الذي يؤدي وظيفة اسمِ (إنَّ) في (إنَّ اليومَ فيه زيدٌ ذاهبٌ)؛ لأنَّ الذي يقعُ مبتدأ في الجملة الاسمية هو الذي يقعُ اسمًا لـ(إنَّ).

ويبدو أنَّ مما دعا سيبويه إلى إسقاطِ (إنَّ) في هذا النص أنَّ الاسمَ الذي يؤدي وظيفة اسمها (اليوم) يدلُّ على الظرفية، ودلالته على الظرفية مع انتصابه في هذا السياق قد يوهِمُ محلِّلَ الجملة بأنَّه يؤدي وظيفة الظرف؛ لأنَّ الحكم الإعرابيّ لاسم إنَّ وللظرف واحدٌ وهو النصب، فلمّا أسقَط سيبويه (إنَّ) وعادَ بالجملة إلى ما هو الأصل عنده وهو الجملة الاسمية ارتفعَ الاسمُ (اليومُ) فدلَّ رفعه على أنَّه يؤدي وظيفة المبتدأ، لا الظرف، والذي يؤدي وظيفة المبتدأ في الجملة الاسمية هو الذي يقعُ اسمًا لـ(إنَّ).

ومن ذلك إسقاطُ سيبويه حرفَ الجر لبيان أنَّ عملَه ظاهريٌّ فقط، وأنَّ هناك موضعًا في البناء التركيبيّ المجرّد له حكمٌ إعرابيٌّ مختلِفٌ عن الجرّ الظاهري وقعَ فيه الاسمُ المجرور بالحرف، فإذا أسقطَ سيبويه حرف الجر ظهرَ حكمُ ذلك الموضع في الاسم الواقع فيه إن كان معربًا تظهر فيه علامة الإعراب. وقد جاء في الكتاب ما ظاهرُه أنَّ الاسمَ المجرور بحرف جرّ هو الذي في موضعٍ له حكمٌ آخرُ غير الجر الظاهريّ بالحرف (وليسَ هذا خاصًّا بالمجرور بحرف جرٍّ زائد) إذ قال سيبويه بعدَ أن ذكر تعدي الفعل إلى موضع المفعول به بحرف الجر: «كما أنَّ (مررتُ بزيدٍ) الاسمُ منه في موضع مفعولٍ

منصوب»[1]، فجعلَ الاسم وحده في الموضع. كما جاء ما ظاهره أنَّ حرف الجر مع الاسم المجرور به كلاهما في موضعٍ واحد يؤديان وظيفته الاسمية في الجملة التي وردا فيها وهو قوله بعد أن ذكر تعدي الفعل إلى المفعول الثاني بحرف الجر في (أبكيتُ قومَك بعضَهم على بعضٍ): «فإنَّما أوصلتَ الفعلَ إلى الاسمِ بحرف جرٍّ، والكلامُ في موضع اسمٍ منصوب، كما تقولُ: مررتُ على زيدٍ، ومعناه: مررتُ زيدًا»[2]، فجعل الجار والمجرور اللذين عبر عنهما بـ(الكلام) معًا في الموضع.

ومن إسقاط حرف الجر لبيان الموضع قولُه: «إذا قلتَ: مررتُ بزيدٍ، فكأنَّك قلتَ: مررتُ زيدًا»[3]. ونقلَ عن الخليل: «ونحو ذلك قولك: خشَّنتُ بصدره، فالصدرُ في موضع نصب، وقد عملتْ الباءُ، ومثلُه: ﴿قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾[4]، إنَّما هي: كفى اللهُ، ولكنَّك لمّا أدخَلت الباء عملتْ، والموضعُ موضعُ نصب»(٩٢٩). ونقل عن يونس: «وأخبرَنا يونسُ أنَّ من العرب مَنْ يقول: ما من رجلٍ أفضلُ منك، وهل من رجلٍ خيرٌ منك، كأنَّه قال: ما رجلٌ أفضلُ منك، وهل رجلٌ خيرٌ منك»[5]. ففي هذه النصوص الثلاثة كلِّها يعمَدُ النحويُّ إلى إسقاط حرف الجر ليُبيِّنَ الموضع الذي وقع فيه الاسم المجرور ظاهريًا بحرف الجر، وأنَّه لو أُسقِطَ هذا الحرف لبان الموضع الذي وقع فيه الاسم، وظهر حكمُ الموضع فيه، فالمجرور بالحرف في (مررتُ بزيدٍ)، و(خشَّنتُ بصدرِه) في

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ١٥٧.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ١٥٨.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ٩٣.

(٤) الإسراء: ٩٦.

(٥) سيبويه، الكتاب، ١: ٩٢.

(٦) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٧٦.

موضع مفعولٍ به وحكمه النصب؛ لذا قال سيبويه: «فكأنَّك قلتَ: مررتُ زيدًا» فأسقط حرف الجر لتتبين الوظيفة الاسمية التي يؤديها الاسم (زيد) في الجملة التي يُحلُّها. كما نقل عن الخليل إسقاطه حرف الجر من (كفى بالله) لتصبح الجملة: كفى اللهُ، وتتبين الوظيفة الاسمية التي يؤديها لفظُ الجلالة، وهي وظيفة الفاعل. وكذلك بعد أن نقل عن يونس قول بعض العرب أسقَطَ حرف الجر ليبين أنَّ الوظيفة الاسمية للاسم المجرور به هي (المبتدأ) في: (ما رجلٌ أفضلُ منك، وهل رجلٌ خيرٌ منك). وظاهرٌ من النص الأول أنَّ إسقاط حرف الجر ليس خاصًا بحرف الجر الزائد؛ إذ أسقط سيبويه حرف الجر (الباء) من (مررتُ بزيدٍ)، وهو حرف جرٍّ غير زائد تعدّى به الفعلُ اللازمُ إلى موضع المفعول به[1].

وظاهرٌ أنَّ إسقاط حرف الجر يزيل الاختلاف الحاصل بين اللفظ والموضع، ويؤدي إلى أن يأخذ الاسمُ حكم الموضع الذي وقع فيه، فإن كان الاسمُ من الأسماء المعربة التي تظهر عليها علامات الإعراب (كما في الأمثلة أعلاه) ظهرت هذه العلامةُ، وكانت أحد الأدلة على الموضع الذي يقعُ فيه الاسم.

ومن ذلك إسقاطُ الحروف غير العاملة التي يكونُ لها دورٌ دلاليٌّ في أداء معنى الجملة المؤلَّفَة من دون أي أثر على المواضع المستعملة في البناء التركيبيّ للجملة، ومن دون أي أثرٍ ظاهريٍّ في الكلام المؤلَّف، نحو قوله: «وحدَّثنا يونسُ أنّ بعضَ العرب الموثوق بهم يقولون: ما لي إلا أبوك أحدٌ، فيجعلونَ أحدًا بدلاً كما قالوا: ما مررتُ بمثلِه أحد، فجعلوه بدلاً. وإن شئتَ قلتَ: ما لي إلا أبوك صديقًا، كأنَّك قلتَ: لي أبوك صديقًا»[2]. إذ أسقَطَ سيبويه (ما) و(إلا) من جملة: (ما لي إلا أبوك صديقًا) لتكونَ: (لي أبوك صديقًا)، ويُبين بذلك أنَّ

(١) وانظر في استعمال هذه الطريقة: سيبويه، الكتاب، ٢: ١٣٠، ٢٩٣، ٢١٥-٢١٦.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٢٧.

المواضع المستعملة في (ما لي إلا أبوك صديقًا) هي نفسها المستعملة في (لي أبوك صديقًا)، وهي: المبتدأ المؤخَّر، والخبر المقدَّم، والحال؛ وليبين أنَّ (ما) و(إلا) لهما أثر دلالي بحت في الجملة التي وردا فيها دون أي أثرٍ في المواضع المستعملة في تلك الجملة.

ومن ذلك أيضًا قوله: «هذا بابُ ما يكونُ مبتدأ بعد (إلا)، وذلك قولك: ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه، كأنك قلت: مررتُ بقومٍ زيدٌ خيرٌ منهم، إلا أنَّك أدخلتَ (إلا) لتجعلَ زيدً خيرًا من جميع مَن مررت به. ولو قال: مررتُ بناسٍ زيدٌ خيرٌ منهم؛ لجازَ أن يكونَ قد مرَّ بناس آخرينَ هم خيرٌ من زيد؛ فإنما قالَ: ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه، ليُخبرَ أنَّه لم يَمرَّ بأحدٍ يفضُلُ زيدًا»(1). إذ أسقَطَ سيبويه الحرفين (ما) و(إلا) من الجملة التي يُحلِّلُها؛ ليُبيِّنَ بذلك أنَّ ما بعد إلا لم يقع في موضع المستثنى (المفعول دونه)، بل هو مبتدأ في تركيب جملة اسميّة وقعت في موضع النعت، ونُعت بها الاسمُ النكرةُ الذي قبلَ (إلا) وهو (أحد). وسببُ قيام سيبويه بهذا الفعل هو أنَّ البناء التركيبيّ للجملة الكبرى (الفعلية) التي تبدأ بـ(ما مررتُ...) تحتملُ أن يُستعمَلَ فيها موضع المستثنى (المفعول دونه)، فلمَّا جاءت (إلا) أوهَمت باستعمال هذا الموضع، فأسقطها سيبويه ليُبيِّن أنَّ الموضع المستعمَلَ بعدَها هو موضع النعت،فهي لم تأت دالةً على استعمال موضع المستثنى بعدها، بل جاءت مع (ما) لغرضٍ دلاليٍّ آخر هو الإحاطة بجميع المرور بهم (أو حصرُهم) وإدخالهم في النعت الذي نُعت به الاسم النكرة (أحد)، فكلُّ المرور بهم (زيدٌ خيرٌ منهم)، ولو لم ترد (ما) و(إلا) في تأليف هذه الجملة لتأثر المعنى المراد دونَ أن يتأثر البناءُ التركيبيّ المستعمَل.

ويُمكنُ أن يُعبَّر عن فعل سيبويه هذا (إسقاط (ما) و(إلا)) في النصين

(1) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٤٢.

أعلاه بأنّه: تفريغُ الجملة من العناصر المستعْمَلة التي لا تؤدي وظيفةً اسمية، وليسَ لها أثرٌ ظاهريٌّ في الكلام المؤلَّف من الآثار التي تُفسِّرُها نظرية العامل.

ومن استعمال هذه الطريقة أيضًا أنَّ سيبويه يُسقِطُ الاسمَ الواقع في موضع الفاعل من الجملة التي يُحلِّلها، وهي في الغالب جملةٌ فعليةٌ تعدّى فيها الفعلُ بنفسه إلى المفعول به الأوّل، وتعدّى إلى المفعول الثاني بحرف الجرّ أو بأحد المعدّيات، ثمّ يُعيدُ سيبويه صياغة الجملة بحيثُ تنسحِبُ الأسماء الواردةُ فيها إلى المواضع التي فُرّغت بذلك الإسقاط المُفتَعَل مقتربةً باتجاه الفعل في صدر الجملة الفعلية، فيقعُ ما كان مفعولاً به أوّل في الجملة المحكية المُحلَّلة في موضع الفاعل، ويسقطُ الحرف المُعدَّى به إلى المفعول به الثاني، ويقعُ ما كان مفعولاً به ثانيًا في موضع المفعول به الأول، من ذلك قولُه: «كقولك: أسقطتُ متاعَك بعضَه على بعض، وهو مفعولٌ من قولك: صككتُ الحجَرَين أحدَهما بالآخرِ، فقولك (بالآخر) ليسَ في موضع اسم هو الأوّل، ولكنّه في موضع الاسم الآخرِ في قولك: صكَّ الحجرانِ أحدُهما الآخَرَ، ولكنّك أوصلتَ الفعلَ بالباء، كما أنَّ (مررتُ بزيدٍ) الاسم منه في موضع اسمٍ منصوب»(١). ومثلُ ذلك قوله في : «وعلى ذلك: دفعتُ الناسَ بعضَهم ببعض، على قولك: دفعَ الناسُ بعضُهم بعضًا»(٢). وقوله: «وأبكيتُ قومَك بعضَهم على بعضٍ... أجريتَه على قولك: بكى قومُك بعضُهم بعضًا، فإنَّما أوصلْتَ الفعلَ إلى الاسمِ بحرف جرٍّ، والكلام في موضع اسمٍ منصوب، كما تقول: مررتُ على زيد، ومعناه: مررتُ زيدًا»(٣)، وغير ذلك من الأمثلة المشابهة.

فالجمل الثلاث في النصوص الثلاثة أعلاه جاءت على بناء تركيبيّ من:

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ١٥٧.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ١٥٣.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ١٥٨.

فعل + [فاعل] + [مفعول به١] + [بدل] + [مضاف إليه] + حرف جر مُعدٍّ [مفعول به٢]. كما يلي: (صككتُ الحجَرَين أحدَهما بالآخرِ)، و(دفعتُ الناسَ بعضَهم ببعضٍ)، و(أبكيتُ قومَك بعضَهم على بعضٍ)، وزاد في الجملة الثالثة استعمال موضع المضاف إليه بعد المفعول به (أبكيتُ قومَكَ). ويُريدُ سيبويه أن يُبيّنَ أنَّ الاسمَ الأخير المجرور في الظاهر بحرف جرٍّ في الجمل الثلاث (بالآخر، ببعض، على بعض) ليس مرتبطًا بالاسم الذي قبله في جملة صغرى مستقلةٍ، ولا هو بدل مثله، بل هو في موضع المفعول به الثاني، لكنّ الجرّ الظاهري بالحرف رُبّما تسبَّبَ في عدم وضوح ذلك، فقامَ سيبويه بإسقاط الفاعل، وإسقاط ما يتعدّى به الفعلُ إلى موضع المفعول به الثاني، فانسَحَب ما كان في موضع المفعول به الأوَّل إلى موضع الفاعل في الجملة الجديدة، وانسحَب ما كان في موضع المفعول به الثاني إلى موضع المفعول به الأول؛ فتبيّنَ أنَّ المجرور بالحرف مفعول به في الجمل التي يُحلِّلُها سيبويه من كونه مفعولاً به في الجمل التي أجرى فيها التغيير. كما يلي في الجمل الثلاث كلّها على الرغم من اختلاف الكلمات المستعملة في تأليف الجملة: فعل + [فاعل]: صككتُ، دفعتُ، أبكيتُ)، أسقطَ الفاعل المتّصِلَ بها، فانسَحب الاسم الواقع في موضع المفعول به الأول في موضع الفاعل كما يلي: (صك الحجران، دفع الناسُ، بكى قومُك، وجاء البدلُ مرفوعًا لأنّه بدل من الفاعل (أحدُهما، بعضُهم، بعضُهم)، ثم [مفعول به]: (الآخرَ، بعضًا، بعضًا)، وبهذا العمل سقط حرف الجر الذي تعدّى به الفعلُ إلى المفعول الثاني، وأخذ الاسمُ حكم الموضع الذي وقع فيه وهو النصبُ فكانت علامة الإعراب مما يدلُّ على الفرق بين البدل والمفعول به في هذه الجمل الثلاث.

ومن استعمال سيبويه هذه الطريقة إسقاطه الضمير الذي يقعُ في موضع مبتدأ في جملة اسمية تؤدي وظيفة خبرٍ ليُبيّن أنَّ هذا الضمير ليس بضمير

فصل، وأنَّه يؤدي وظيفةً اسمية هي وظيفة المبتدأ في الجملة الصغرى التي جاء فيها؛ وأنَّه لو أُسقِطَ ما استقام المعنى المراد، بخلاف ضمير الفصل، كقوله: «وإذا قُلتَ: كانَ زيدٌ أنتَ خيرٌ منه، وكنتُ أنا يومئذٍ خيرٌ منك، فليسَ إلا الرفع؛ لأنَّك إنما تفصِلُ بالذي تعني به الأوّلَ إذا كانَ ما بعدَ الفصل هو الأوَّل، وكانَ خبرَهُ، ولا يكونُ الفصلُ ما تعني به غيرَه. ألا ترى أنَّك لو أخرَجْتَ (أنتَ) لاستحالَ الكلامُ وتغيَّرَ المعنى، وإذا أخرجتَ (هو) من قولك: كانَ زيدٌ هو خيرًا منك، لم يفسد المعنى»[1].

ومن إسقاط الاسم أيضًا ما قام به سيبويه من إسقاط المبدل منه في أكثر من نصٍّ لإثبات أنَّ اسمًا ما يؤدي وظيفة البدل في جملة ما بدليل صحة التركيب والمعنى المراد عند حذف المبدَل منه ووقوع المبدَل في موضِعه وأدائه وظيفته الاسمية[2]. ومن أوضح النصوص التي تُظهِرُ استعمال هذه الطريقة في بيان الموضع قول سيبويه في المستثنى (المفعول دونه) الذي لا يمكنُ أن يكونَ الاسمُ الواقع فيه إلا منصوبًا على الاستثناء، ولا يُمكنُ أن يكونَ بدلاً في (باب لا يكون المستثنى فيه إلا نَصبًا لأنَّه مُخرَجٌ مما أدخلتَ فيه غيرَه): «قولك: أتاني القومُ إلا أباك، ومررتُ بالقومِ إلا أباك، والقومُ فيها إلا أباك. وانتصَبَ الأبُ إذ لم يكن داخلاً فيما دخلَ فيه ما قبلَه، ولم يكن صفةً، وكانَ العاملُ فيه ما قبلَه من الكلام... وإنَّما مَنَعَ الأبَ أن يكونَ بدلاً من القوم أنَّك لو قلت: أتاني إلا أبوكَ، كانَ مُحالاً. وإنَّما جازَ: ما أتاني القومُ إلا أبوك؛ لأنَّه يحسُنُ لك أن تقول: ما أتاني إلا أبوك، فالمبدَلُ إنَّما يجيءُ أبدًا كأنَّه لم يُذكَر قبلَه شيءٌ؛ لأنَّك تُخلي له الفعلَ وتجعله مكانَ الأوّل، فإذا قلت: ما أتاني القومُ إلا أبوك، فكأنَّك قلتَ: ما أتاني إلا أبوك»[3]. إذ استدلَّ سيبويه على وجوب نصب الاسم الواقع

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٩٤-٢٩٥.

(٢) انظر أمثلة عدة لذلك: سيبويه، الكتاب، ١: ١٥٠، ٢: ٣١٦، ٣: ١٣٢.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٣١.

بعد (إلا) على الاستثناء في الجمل الثلاث: (أتاني القومُ إلا أباك، ومررتُ بالقومِ إلا أباك، والقومُ فيها إلا أباك) بتجرية إسقاط الاسم المستثنى منه ووضع المستثنى في مكانه نحو: (أتاني إلا أبوك)؛ ليدلّ بذلك على عدم صحة كونه بدلاً؛ لأنَّه لو صحّ كونه بدلاً لصحَّ وقوعه في موضع المبدَل منه وهو المستثنى منه المُسقَط[1].

إدخالُ زيادة في الجملة تساعد على بيان الموضع:

كما استعمَلَ سيبويه إسقاطَ شيءٍ من العناصر المؤلِّفة للجملة لبيان المواضع استعملَ إدخال شيءٍ من العناصر لم يُستعمَل في الجملة المؤلَّفة للإفادة منه في بيان الموضع. من ذلك قولُه: «لو قلتَ: فيها عبدُالله، حسُنَ السكوتُ وكان كلامًا مستقيمًا، كما حسن واستغنى في قولك: هذا عبدُالله. وتقولُ: عبدُالله فيها، فيصيرُ كقولك: عبدُالله أخوك. إلا أنَّ عبدالله يرتفعُ مقدَّمًا كان أو مؤخَّرًا بالابتداء. ويدلُّك على ذلك أنَّك تقولُ: إنَّ فيها زيدًا، فيصيرُ كقولك: إنَّ زيدًا فيها»[2]. إذ أدخلَ سيبويه الحرف الناسخ (إنَّ) ليستدلَّ به على أنَّ العلم المرفوع في الجملة التي يُحلِّلها وقع في موضع المبتدأ من بناء تركيبيّ لجملة اسمية تقدَّمَ في اللفظ أو تأخَّر، ووجه استدلاله هنا هو أنَّ الاسم الذي يقعُ في موضع المبتدأ في تركيب الجملة الاسمية هو الذي يقعُ في موضع اسم (إنَّ) في الجملة التي تردُ فيها (إنّ). وقد كان للحكم الإعرابيّ لموضع اسمِ إنَّ أثرُه الظاهر في المساعدة على ذلك؛ إذ إنَّ نصب الاسم (زيد) في (إنَّ فيها زيدًا) زاد في قوة الاستدلال على الموضع الذي شغل هذا الاسم وظيفته في الجملة المؤلَّفة؛ لذلك كان الأنسب هو إدخالُ (إنَّ) على الجملة

---

(١) انظر استعمال سيبويه هذه الطريقة نفسها لبيان الموضع في غير البدل: سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٣١. في باب ما يكون فيه (إلا) وما بعده وصفًا بمنزلة مثل وغير.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٨٨.

لاسمية لا (كان) أو إحدى أخواتها.

ويؤيّدُ هذا الفهمَ (أعني أنَّ هذه الطريقة كانت طريقةَ استدلال على الموضع) قولُ السيرافيِّ في شرحه: «مذهبُ سيبويه أنَّ الاسمَ يرتفعُ بالابتداء أخَّرتَ الظرف أو قدَّمته. وقال الكوفيون: إذا تقدّم الظرفُ ارتفعَ الاسمُ بضميرٍ له مرفوع في الظرف المتأخّر. فكانّ من حُجَّة سيبويه في ذلك أنّا إذا أدخلنا (إنَّ) نصبنا الاسمَ وإن كانَ قبله ظرفٌ، كقولنا: إنَّ في الدار زيدًا، فلو كان (في الدار) يرفعُ زيدًا قبلَ دخول إنَّ لما غيَّرتها (إنَّ) عن العمل»[1].

المجيء بمُعادلٍ يبينُ به الموضع:

استعمَلَ سيبويه ما يُمكنُ أن يُطلقَ عليه: المجيء بمعادلٍ يبين به الموضع المستعمَل في تركيب الجملة، وذلك في مجيئه بهمزة التعدية في الفعل مبيّنًا بها أنَّ تعدي الفعل اللازم بحرف الجر إلى موضع المفعول به في تركيب الجملة الفعلية يُعادل تعدّيه بالهمزة أو بالتضعيف ووصوله إلى موضع المفعول به بواسطة أحدهما، وذلك في قوله بعدَ أن ذكر تعدّي الفعل اللازم بالهمزة أو بالتضعيف:«وعلى ذلك: دفَعتُ الناسَ بعضَهم ببعض، على قولك: دفعَ الناسُ بعضُهم بعضًا. ودخول الباء ههنا بمنزلة قولك: ألزمتُ، كأنَّك قلتَ في التمثيل: أدفَعْتُ، كما أنَّك تقولُ: ذهبتَ به من عندنا، وأذهبتَه من عندنا، وأخرجته معك، وخرجت به معك»[2]. إذ يُبيّنُ سيبويه بالمثال في هذا النصّ أنَّ تعدي الفعل إلى مفعول به بحرف الجر يُعادلُ تعديه بهمزة التعدية بعد أن جاء في أوّل النص ما يُفهمُ منه أنَّ التعدي بحرف الجر كالتعدي بالهمزة أو التضعيف، وهو قوله: (وعلى ذلك) بعد أن ذكر قبله التعدية بالهمزة أو التضعيف.

ويظهرُ من قول سيبويه: «وعلى ذلك: دفَعتُ الناسَ بعضَهم ببعضٍ، على

(١) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٢: ١٩٨ب.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ١٥٣.

قولك: دفعَ الناسُ بعضُهم بعضًا. ودخول الباء ههنا بمنزلة قولك: ألزمتُ، كأنَّك قلتَ في التمثيل: أدفَعْتُ» ما يؤكِّدُ أنَّه يستعملُ هذه الطريقة بوصفها طريقةً عمليّةً (آليّة) يُبيّنُ بها الموضع، إذ يذكرُ أنَّ تعدي الفعل (دفع) إلى المفعول به الثاني بحرف الجر (الباء) في: (دفعتُ الناسَ بعضَهم ببعض) كتعدّيه بالهمزة، ثم يذكرُ أنَّ المتكلِّم (كأنَّه قال في التمثيل): أدفعتُ، وهذه التعدية للفعل (دفع) بالهمزة غير معتادة في الاستعمال اللغوي الحقيقي، لذلك قال سيبويه: (كأنَّك قلت في التمثيل)؛ أي على افتراض أنّك قلتَ: أدفَعتُ. إذ يُصرِّحُ سيبويه أحيانًا بأنَّ ما يجيء به من التصرُّف بالكلام (تمثيلٌ لا يُتكلَّمُ به)؛ أي أنَّه هو الذي تصرّف فيه تصرّفًا ما بغرض التبيين.

كما يبدو من هذا الفعل إفادة سيبويه من التعدية التي لا يكونُ فيها أثر يخالِفُ فيه ظاهرُ اللفظ في الكلام ما عليه الموضع في البناء التركيبيّ المجرّد؛ إذ إنَّ حرف الجر الذي يتعدّى به الفعل إلى موضع مفعول به يجرُّ الاسم في ظاهر الكلام، وموضع المفعول به حكمه النصب، فإذا جاء سيبويه بالمعدي البديل الذي لا يجر ذلك الاسم طابَقَ اللفظ الظاهر الموضعَ بنصب الاسم الواقع في موضع المفعول به، فكانَ هذا أدعى إلى بيان الموضع.

إضافةُ سمةٍ إلى اسمٍ مُختَلَفٍ في موضِعه لإثبات أنَّ الموضع ليسَ كما يُظَنّ:

استعملَ سيبويه هذه الطريقةَ لإثباتَ أنَّ الاسم الجامد (بسر) و(رُطَب) و(تمر) واقعة في موضع الحال في نحو (هذا بُسرًا أطيبُ منه رُطَبًا) لا في موضع خبر كانَ كما قد يُظَنّ، قال: «هذا بابُ ما ينتَصِبُ من الأسماء والصفات لأنَّها أحوالٌ تقعُ فيها الأمورُ، وذلك قولك: هذا بُسرًا أطيبُ منه رُطَبًا. فإن شئتَ جَعَلتَهُ حينًا قد مضى، وإن شئت جعلته حينًا مُستَقْبَلاً. وإنّما قالَ الناسُ هذا منصوبٌ على إضمار (إذا كانَ) فيما يُستقبل، و(إذ كانَ) فيما مضى؛ لأنَّ هذا لمّا كانَ ذا معناه أشبَه عندَهم أن ينتصِبَ على (إذا كانَ). ولو كانَ على

إضمار (كانَ) لقلت: هذا التمرَ أطيبُ منه البسرَ؛ لأنَّ (كانَ) قد ينصِبُ المعرفةَ كما ينصِبُ النكرةَ؛ فليسَ هو على (كانَ) ولكنَّه حال»[1]. إذ يستدلُّ سيبويه على أنَّ (تمرًا) و(بسرًا) لم يقعا في موضع خبر كان المقدَّرة بأنْ يُدخلَ في الاسمين (أل) للتعريف ليُضيف إليهما سمة التعريف، وهي سمةٌ يُمكنُ أن تكون في الاسم الواقع خبرًا لكان دون الاسم الواقع حالاً، وحيثُ لم يصحّ ذلك الاستعمال نفى سيبويه أن تكون (بسرًا) و(تمرًا) و(رطَبًا) واقعةً في موضع خبر كان كما ظنّه بعضُهم، وبقيَ عنده أنَّه منتصِبٌ على الحال.

الإفادة من أدلة لغويةٍ متّصِلَة بتأليف الكلام:

أفاد سيبويه من أدلة لغوية ترد في الكلام المؤلَّف في بيان موضع ما، منها الإفادة من نظام تأليف الكلام في العربية في قوله في جمل شُغِلَ فيها موضع المفعول معه، نحو: (ما صنعتَ وأباك) مبيّنًا أنَّ الأبَ ينتصِبُ على المفعول معه، وأنَّه لا يُعطَفُ على ما قبله في نحو هذه الجملة: «ويدلُّك على أنَّ الاسمَ ليسَ على الفعل في (صنعتَ) أنَّك لو قلت: اقعُدْ وأخوك، كانَ قبيحًا حتّى تقول: أنت؛ لأنَّه قبيحٌ أنْ تعطفَ على المرفوع المضمَرِ. فإذا قُلت: ما صنعتَ أنت، ولو تُرِكَتْ هي، فأنتَ بالخيار: إن شئتَ حملت الآخِرَ على ما حملتَ عليه الأوَّل، وإن شئتَ حملتَه على المعنى الأوّل»[2]. (فبالإضافة إلى علامة النصب الظاهرة في الاسم الواقع في موضع المفعول معه) يُدلِّلُ سيبويه على كون (الأب) ونحوه منصوبًا على المفعول معه لا غير بقُبح العطف في مثل هذا الاستعمال اللغويّ، فقد تقرَّر لدى سيبويه أنَّه يقبُحُ عطف الاسم الظاهر على الضمير الواقع في موضع رفعٍ في الجملة الفعلية إذا لم يؤكَّد الضمير المعطوف عليه بضمير رفعٍ

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٤٠٠. وانظر نصًا آخر فيه استدلال قريب من هذا: سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٩٠.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٩٨.

منفصل نحو: ذهبتَ أنت وزيدٌ[1]. فقبحُ عطف الاسم الظاهر على الضمير الواقع في موضع رفع في الجملة الفعليّة أمرٌ متعلّقٌ بنظام تأليف الكلام في العربية، وهو الذي اعتمد عليه سيبويه في التدليل على أنّ العطف في مثل الجملة التي يُحلّلها قبيحٌ، وأنّ الوجه الصحيح في كلام العرب هو النصب على المفعول معه؛ أما لو حصل التوكيد بضمير الرفع فإنّه يجوزُ الأمران: العطف والنصب على المفعول معه.

ومن ذلك أيضًا الاستدلال بدخول لام الابتداء (المزحلَقة) على كون ضمير الفصل ليسَ واقعًا في موضع التوكيد في نحو (كانَ زيدٌ هو الظريفَ)، قال: «وقد زعَمَ ناسٌ أنَّ (هُوَ) ها هنا صفةٌ، فكيفَ يكونُ صفةً وليس من الدنيا عربيٌّ يجعلُها ها هنا صفةً للمظهَر؟... ويدخلُ عليهم: (إن كانَ زيدٌ لهو الظريفَ، وإن كنا لنحن الصالحينَ)؛ فالعربُ تنصبُ هذا والنحويون أجمعون، ولو كانَ صفةً لم يجز أن يدخلَ عليه اللامُ؛ لأنَّك لا تُدخلِها في ذا الموضع على الصفة فتقول: إن كانَ زيدٌ للظريفُ عاقلاً، ولا يكونُ (هو) ولا (نحن) ها هنا صفةً وفيهما اللام»[2]. إذ يبيّنُ سيبويه أنَّ ضمير الفصل في الجملة التي يُحلّلها ونحوها ليس واقعًا في موضع التوكيد[3] مستدلاً بدخول لام الابتداء

---

(1) انظر في ذلك: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٧٨، ٢: ٣٧٨. وانظر: المبرد، المقتضب، ٣: ٢١٠.

(2) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٩٠-٣٩١.

(3) وقد عبَّرَ سيبويه عن التوكيد في هذا النص بالصفة، وهذا التعبير ورد في كتابه وهو يريدُ به التوكيد إذ قال: "هذا بابُ ما تكونُ فيه أنت وأنا ونحن وهو وهي وهم وهن وأنتن وهما وأنتما وأنتم وصفًا" سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٨٥، وهو يريد بالوصف التوكيد، ومعروفٌ أنَّ الضمير مما لا يُنعتُ ولا يُنعت به، انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ١١، والمبرد، المقتضب، ٤: ٢٨٤، ابن السراج، الأصول، ٢: ٣١، ٢٧٥، ابن يعيش، شرح المفصَّل، ٣: ٣: ٥٦، السيوطي، همع الهوامع، ٣: ١٢٠. وانظر في أن سيبويه عبّر عن التوكيد بالوصف: القوزي، المصطلح النحوي، ص١٤٠.

المزحلقة عليه في (إن كان زيدٌ لهو الظريفَ)، ولو كان الضمير واقعًا في موضع توكيد اسم كان ما جاز دخول اللام عليه كما أنَّها لا تدخلُ على الواقع في موضع التابع المرتبط باسم كان كالنعت مثلاً؛ إذ لا يُقال: (إن كانَ زيدٌ للظريفُ عاقلاً). فدخولُ لام الابتداء المزحلقة على ضمير الفصل دليلٌ لغويٌّ يردُ في الكلام المؤلَّف يبين به سيبويه أنَّ هذا الضمير لم يقع في موضع التوكيد، وأنّ هذا الضميرَ (لغوٌ) كما عبَّرَ عنه، أي لا يؤدي وظيفةً اسمية في الجملة التي ورد فيها[1].

ومن ذلك أيضًا الإفادة من علامة الإعراب الظاهرة في الاسم الواقع في موضع التابع في بيان موضع الاسم المتبوع إذا كانَ الاسم المتبوع لا تظهر فيه علامة الإعراب، كقوله في (هذا باب من النكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء) وأورد فيه أمثلة لجمل وقعت النكرة فيها مبتدأ نحو (سلامٌ عليك): «ومثل الرفع ﴿طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ﴾[2]، يدلُّك على رفعها رفعُ حسنُ مآبٍ»[3]؛ إذ استدلَّ سيبويه على أنَّ الاسم (طوبى) واقع في موضع المبتدأ بالرفع الظاهر في الاسم المعطوف عليه[4] (حسنُ).

ومن ذلك أيضًا استدلال سيبويه بنصٍّ لغويٍّ جاء فيه اسمٌ مفردٌ معربٌ بعلامات إعرابٍ ظاهرة تدلُّ على موضعه على أنَّ مجموعَ عناصرَ لغوية وقعت في موضع اسمٍ مفرد وأدت وظيفته في الجملة التي جاءت فيها، كقوله: «هذا بابُ ما تكونُ فيه (أنَّ) و(أنْ) مع صلتهما بمنزلة غيرهما من الأسماء، وذلك

(١) وانظر نصوصًا أخرى استدل فيها سيبويه على بدخول لام الابتداء: سيبويه، الكتاب، ٢: ١٣٤، ٣: ١٤٥.

(٢) الرعد: ٢٩.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ٣٣١.

(٤) انظر ما جاء في تفسير أبي حيان بأنَّ (طوبى) عند سيبويه مبتدأ ولو كانت نكرة، وأنَّ مسوغ الابتداء بها هو الدعاء. أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ٥: ٣٨٠.

قولهم: ما أتاني إلا أنَّهم قالوا كذا وكذا، فأنَّ في موضع اسمٍ مرفوع، كأنَّه قال: ما أتاني إلا قولُهم كذا وكذا. ومثلُ ذلك قولهم: ما منعَني إلا أنْ يغضبَ عليَّ فلانٌ. والحجّةُ في أنَّ هذا في موضع رفعٍ أنَّ أبا الخطاب حدَّثنا أنَّه سمعَ من العرَبِ الموثوق بهم مَنْ يُنشدُ هذا البيتَ رفعًا للكنانيّ:

لم يَمنع الشربَ منها غيرُ أنْ نَطَقَتحمامةٌ في غصونٍ ذات أوقال»[1]. إذ أتى سيبويه بشاهدٍ لغويٍّ استدلَّ به على ما ذهبَ إليه من أنَّ (أنْ) وصلتها في موضع رفع فاعل، والنص اللغوي الذي استدلَّ به سيبويه ورد فيه اسمٌ مفردٌ معربٌ واقعٌ في الموضع نفسه الذي وقعَ فيه مجموع العناصر اللغوية من (أنْ) وصلتها، وقد ظهرت علامة إعراب الموضع في الاسم المُستدلّ به على الموضع، وهذا الاسم هو (غيرُ)، فـ(غير) في الموضع نفسه الذي وقع فيه (أن يغضَبَ...) في البناء التركيبيّ المجرَّد للجملة الفعلية.

وأودُّ أن أُشيرَ هنا إلى أنَّ هذا الاستدلال ليسَ من الاستبدال الذي سبقَ الكلامُ عنه في أول هذا المبحث؛ إذ الاستبدال إجراءٌ عمليّ آليّ يقومُ به سيبويه بأن يُخرِجَ اسمًا أو مجموع عناصر لغوية من الجملة التي يُحلُّها ويضعُ اسمًا مفردًا في الموضع نفسه لإثبات صحة التركيب وصحة التحليل بأنَّ المستبدَل به في الموضع نفسه للمستبدل. كما أنَّ هذا الاستدلال يُمكن أن يُخرجَ من المقابلة بين جملتين على البناء التركيبيّ نفسه التي ورد ذكرها بعد الاستبدال، ويُخصّ ذكره هنا بوجه خاصّ به لأنَّ سيبويه يستدلُّ هنا بنصٍّ لغويٍّ حيٍّ استعملته العربُ ونصٌّ هو على صاحبه[2]؛ فسيبويه لم يقم بعملٍ آليٍّ مُفتَعلٍ هنا، بل استدلّ بنصٍّ لغويٍّ (شاهد) تكلّمت به العرب.

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٩٣. وسبق ذكر البيت في الفصل الأول ص٤٢.

(٢) انظر نصًا آخر جاء فيه الاستدلال بالطريقة نفسها: سيبويه، الكتاب، ٣: ١٣٥-١٣٦.

استعمال السؤال:

استعملَ سيبويه السؤال لتبيين الموضع، وذلك بأن يأتي بسؤالٍ يؤلِّفُه هو ليبيّن موضعًا وقعَ فيه اسمٌ ما، أو وقعَ فيه مجموعُ عناصر لغوية في الجملة التي يُحلِّها. من ذلك قولُه: هذا باب بدل المعرفة من النكرة والمعرفة من المعرفة وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأة، أمّا بدل المعرفة من النكرة فقولك: مررتُ برجلٍ عبدِ الله، كأنَّه قيلَ له: بمَنْ مررتَ؟... وإنْ شئتَ قُلتَ: مررتُ برجلٍ عبدُالله، كأنَّه قيلَ لك: مَنْ هو؟»[1]. إذ يُبيّنُ عن طريق السؤال ارتباط موضعِ البدل بالجملة التي يُحلِّلُها، فالسؤالُ عنه يبدأ بحرف الجر (بمَن مررت؟)، فهو بدلٌ من الاسم المجرور بحرف الجر في الجملة التي جاء فيها (مررت برجلٍ عبدِالله). أمّا قطعُ الاسم ورفعُه فهو على أنّه اسمٌ وقعَ في موضعٍ في تركيب جملة المواضعُ فيها منفصلةٌ عن المواضع في الجملة المبدوء بها في الكلام، لذا كانَ السؤال الذي صاغه سيبويه مبينًا به ذلك هو: (مَنْ هو؟) دونَ أن يأتي بحرف الجرّ كما في السؤال الدال على البدل؛ فيتبيّن بهذا السؤال أنّ (عبدالله) بالرفع وقع في موضع المبتدأ من جملة اسميّة الخبر فيها محذوف، فـ(عبدُالله) في الموضع نفسه لاسم الاستفهام (مَن) في الجملة الاستفهامية التي جاء بها سيبويه، والخبرُ محذوفٌ ذكرَه سيبويه في السؤال بيانًا بأنَّ (عبدالله) بالرفع جزء من تأليف جملة الاسمية.

ومن استعمال سيبويه السؤال أنّه كانَ يستعملُ أسماء استفهام معيَّنة للاستدلال على مواضع معيّنة أو لبيانها مستفيدًا من الدلالة التي يؤديها اسمٌ ما أو مجموعُ عناصر لغوية تقعُ في موضعٍ معيّن. من ذلك استعمالُه السؤال

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٤-١٥. وانظر نصوصًا أخرى مثل هذا النص: سيبويه، الكتاب، ١: ٩٣-٩٤، ٤٣١، ٢: ١٦، ١٧، ٤١، ٧٠، ١٢١، ١٢٢، ١٤٧، ١٤٨-١٤٩، ١٨١-١٨٢، ٢٩٥، ٤٠٧، ٤٢٠.

بـ(لِمَ) أو زيادة هاء السكت معها (لِمه) في بيان أنَّ المصدر الوارد في الجملة التي يُحلُّها واقعٌ في موضع المفعول لأجله (أو المفعول لَه كما يُسميه هو)، كقوله في (باب ما ينتصبُ من المصادر لأنَّه عذرٌ لوقوع الأمر) بعدَ أن ساقَ عدة جمل استُعمِل فيها موضع المفعول لأجله فملئ بما يؤدي وظيفته في الجملة المؤلَّفة: «فهذا كلُّه ينتصِبُ لأنَّه مفعولٌ لَهُ؛ كأنَّه قيلَ له: لِمَ فَعَلتَ كذا وكذا؟ فقال: لكذا وكذا»[1].

ومن ذلك أيضًا استعماله السؤال بـ(كيفَ) لبيان أنَّ الموضع المشغول هو الحال كقوله في (باب ما ينتصبُ من المصادر لأنَّه حالٌ وقعَ فيه الأمرُ فانتصبَ لأنَّه موقوعٌ فيه الأمرُ، وذلك قولك: قتلتُه صبرًا، ولقيتُه فُجاءةً ومفاجأةً...) بعد أن أورد الباب الذي يتتصِبُ فيه المصدر على أنَّه مفعول لأجله: «واعلَمْ أنَّ هذا البابَ أتاه النصبُ كما أتى البابَ الأوَّلَ، ولكنَّ هذا جوابٌ لقوله: كيفَ لقيتَه؟ كما كانَ الأوّلُ جوابًا لقوله: لِمه؟»[2]. ويُلحَظُ في هذا النصّ أنَّ سيبويه يوظِّفُ السؤال في التفريق بين موضعين مختلفين وقعَ فيهما نوعٌ واحدٌ من الاسم وهو (المصدر)، فكونُ الاسم من نوع واحد لا يعني أنَّ الموضعَ الموقوعَ فيه واحدٌ، ومن طرق تبيُّن الموضع أو تبيينه استعمال السؤال وصلاحية الوارد في الجملة لأنْ يكونَ جوابًا عنه، فإن كان المصدر المنصوب الوارد في الجملة صالحًا للجواب عن السؤال بـ(لِمه؟) فهو يؤدي وظيفة المفعول لأجله، وإن كان صالحًا للجواب عن السؤال بـ(كيفَ؟) فهو يؤدي وظيفة الحال.

ومما يؤكِّدُ أن سيبويه استعمَل هذه الطريقة لبيان الموضع أو الاستدلال عليه بيانه بالسلب أنَّ المصدر المنصوب في إحدى الجمل انتصب على المفعولية

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٣٦٩. وانظر بيانه موضع المفعول لأجله بكونه جوابًا عن السؤال بـ(لِمه): سيبويه، الكتاب، ١: ٣٧٢، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٩٠.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٧٢.

المطلقة، وذلك لأنَّه لا يصلحُ جوابًا عن السؤال بـ(لِمَ) وهو المفعول لأجله، ولا بـ(كيف) وهو الحال، إذ قال في (باب ما يكونُ المصدرُ فيه توكيدًا لنفسه نصبًا)، نحو (له عليّ ألفُ درهمٍ عُرْفًا): «واعلَمْ أنَّ نصبَ هذا البابِ المؤكَّدِ به العامُّ منه وما وُكِّدَ به نفسُه يُنصَبُ على إضمارِ فعلٍ غيرِ كلامك الأوَّل؛ لأنَّه ليسَ في معنى (كيفَ) ولا (لِمَ)، كأنَّه قالَ: أحُقُّ حَقًّا، فجعلَه بدلاً كـ(ظنًّا) من (أظنُّ)»[(١)]. ويؤيّدُ هذا ما يُفهمُ من قول أبي علي الفارسي في تعليقته على كلام سيبويه أعلاه: «قالَ: (لأنَّه ليسَ في معنى كيفَ ولا لِمَ) ولا ما كان على معنى كيفَ ولِمَ، هو الحالُ والمفعولُ له»[(٢)]. وقولُ السيرافي في شرحه: «ليسَ في معنى (كيفَ) يعني ليس بحالٍ، ولا (لِمَ) يعني ليسَ بمفعولٍ له؛ لأنَّ الحال جوابُ كيفَ، والمفعول له جوابُ لِمَ»[(٣)].

ومما يُمكنُ أن يُستعملَ من السؤال في تعرُّف الموضع ما يُفهمُ من قول سيبويه أثناء عدّه بعض الأسماء الدالة على الظرفية مناقشًا التسمية بها: «وكذلك: ثَمَّ وهنا، هما بمنزلة أينَ، وكذلك حيثُ، وجوابُ أينَ كخلف ونحوها»[(٤)]. إذ يُمكنُ أن يؤخذَ من هذا النص استعمال السؤال بـ(أينَ) لتعرُّف الواقع في موضع الظرف مما يدلُّ على المكان. أما ما يدلُّ على الزمان فيكونُ بالسؤال عنه بـ(متى)، ويؤخذُ هذا من قول سيبويه: «وأمّا (متى) فإنّما تريدُ بها أن يوقِّت لك وقتًا، ولا تريدُ بها عددًا، فإنّما الجوابُ فيه: اليومَ، أو يومَ كذا، أو

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٣٨٢.

(٢) أبو علي الفارسيّ، التعليقة، ١: ٢٠٨.

(٣) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٢: ١١٨ أ. وقد نقل هذا النص محقّق الكتاب عبدالسلام هارون في حاشية الكتاب، ١: ٣٨٢. ومحقّق التعليقة على كتاب سيبويه، عوض القوزي في حاشية التعليقة، ١: ٢٠٨.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٦٧.

شهرَ كذا، أو سنةَ كذا، أو الآنَ، أو حينئذٍ، وأشباهُ هذا»[1].

الاعتماد على مراد المرسِل:

اعتمدَ سيبويه على مراد مؤلِّف الرسالة في بيان موضع مشغول في جملةٍ ما، وقد سبقَ القول إنَّ المواضع المشغولة في جملة ما تكون في الأصل مبنيَّةً على ما يريده مؤلِّفُ الرسالة[2]؛ إذ تردُ الجملة المؤلَّفةُ على صورةٍ لفظيةٍ تُعين في الغالب على إيصال مرادِ المرسِلِ إلى المتلقّي، وقد اعتمد سيبويه (عند تحليله بعض الجمل بحسَب الصورة اللفظية التي جاءت عليها) على مراد المرسِل حين يرى أنَّ هذه الطريقةَ هي أنسب طريقة، ومنه قولُه: «هذا باب ما ينتصبُ من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمَل إظهارُه، وذلك قولك: سَقيًا ورَعيًا، ونحو قولك: خيبَةً... وبُعدًا وسُحْقًا، ومن ذلك قولك: تَعْسًا وتَبًّا... وإنَّما ينتصبُ هذا وما أشبَهه إذا ذُكِرَ مذكورٌ فدعوتَ له أو عليه على إضمار الفعل، كأنَّك قلتَ: سقاكَ اللهُ سَقيًا، ورعاك اللهُ رعيًا، وخيَّبَكَ اللهُ خيبةً... ومما يدلُّك أيضًا على أنَّه على الفعل نُصِبَ أنَّك لم تذكر شيئًا من هذه المصادرِ لتبنيَ عليه كلامًا كما يُبنى على عبدالله إذا ابتدأتَهُ، وأنَّك لم تجعَلْهُ مبنيًا على اسمٍ مُضمَرٍ في نيَّتِكَ، ولكنَّه على دُعائك له أو عليه»[3]. إذ يُبينُ هذا النص توسُّلَ سيبويه بمراد المرسِل في تحليل الجملة على الصورة التي وردت بها، فينفي الاحتمالات غير الممكنة بناء على مجيء المصدر في أوَّل الكلام منصوبًا وهي احتمال مجيئه مبتدأ خبره محذوف أو خبرًا لمبتدأ محذوف، وهذا النفيُ معتمد على مراد المرسِل بالإضافة إلى الصورة التي جاءت الجملة عليها (وهي نصب المصدر الذي دلَّ على أنَّه لم

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٢١٧.

(٢) انظر ما سبق في الفصل الثاني: النظرية وعناصر الاتصال، مبحث (الموضع والمرسل)، ص١٨٣.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ٣١١- ٣١٢. وانظر نصوصًا أخرى اعتمد فيها سيبويه على المعنى المراد في بيان الموضع: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٩١، ٢: ١٥٢، ١٨٤، ٣٣١، ٣٩٥.

يقع في موضع المبتدأ ولا الخبر لأنّ حكمهما الرفع)، يتبيّنُ هذا من قول سيبويه أعلاه: «ومما يدلُّك أيضًا على أنَّه على الفعل نُصِبَ أنَّك لم تذكر شيئًا من هذه المصادرِ لتبنيَ عليه كلامًا كما يُبنى على عبدالله إذا ابتدأتَهُ، وأنَّك لم تجعَلْهُ مبنيًّا على اسم مُضمَرٍ في نيَّتِكَ، ولكنَّه على دُعائك له أو عليه». ويؤيّدُ هذا الفهم قول السيرافي في شرحه كلام سيبويه أعلاه (من قوله: ومما يدلّك... إلى آخر النص): «يعني أنّ هذه المصادر لم يذكرها الذاكِرُ ليُخبِرَ عنها بشيءٍ كما يُخبِرُ عن زيد إذا قال: زيدٌ قائمٌ..ولم تَجعل هذه المصادرَ أيضًا خبَرًا لابتداءٍ محذوف فترفعها... وإنَّما هو دعاءٌ منك لإنسانٍ كقولك: سَقيًا ورَعْيًا، أو دعاءٌ عليه كقولك: تَعْسًا وتبًّا»(١).

وبعدُ فإنَّه يُلحَظُ أن معظَمَ الطرق التي استعمَلَها سيبويه في بيان الموضع أو الاستدلال عليه كانت طُرُقًا عمليّةً آليّةً فيها فكٌّ وتركيب (إبعادٌ شيء وإحلال شيء في موضعه)، ونزعُ عنصرٍ أو عناصر من الجملة المؤلَّفة، وإدخال عنصر أو عناصر لم تكن واردة في الجملةِ المؤلَّفة، وإعادةُ ترتيب عناصر الجملة بناء على الرتبة الأصلية، وتغيير ترتيب عناصر الجملة عن رتبتها الأصلية، والمقابلة بين عناصر مختلفة لجملتين جاءتا على البناء التركيبيّ نفسه. وهذه الطرق كلُّها مما يزيدُ في تأكيد فرضية وجود الخريطة الموضعية للبناء التركيبيِّ المجرّد للجملة العربية في ذهن سيبويه؛ إذ إنَّ هذه الطرق العمَليّة الآلية تُشيرُ إلى أنَّ هناك مخطَّطًا تركيبيًّا مجرّدًا ثابتًا للجملة العربية، وأنَّ الكلمات التي تُستَعملُ في تأليف جملة ما لا تعدو كونَها بدائل لاحتمالات كثيرة ممكنة، إذ قد يقال: أكلَ زيدٌ التفاحةَ، كما يُقال على البناء التركيبيِّ نفسه: شربَ الظمآنُ الماءَ، كما يقال: رضعَ الفصيلُ الناقةَ...إلخ. وإلمام سيبويه بهذه الخريطة جعله يستخدم تلك الطرق الآلية فكًا وتركيبًا ومقابلة وإعادة ترتيب... إلخ.

(١) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٢: ٨٣ ب.

٢- من مظاهر النظرية في تحليل سيبويه العربية[١]

كما أثرت النظرية في معالجة سيبويه اللغةَ بأن دفعَتْه إلى أن يتخذ طرقًا عملَيَّة لبيان الموضع أو لتعرُّفه تجلَّت في تحليله العربية وفي تفسيره بعضَ الظواهرِ اللغوية وفي تعليله.

من ذلك تعدُّدُ التوجيه الإعرابيّ لتعدُّد احتمالات الاستعمال التي يسمحُ بها النظامُ الموضعي. جاء في الكتاب: «فإذا قُلتَ: عليْها مثلها زيدٌ، فإن شئتَ

(١) أودُّ أن أُنبِّه هنا إلى أنَّ كلَّ ما سبقَ في الفصل الثاني من هذا البحث (بناء النظرية) كانَ مبنيًا على ما استنبطه الباحث من تحليل سيبويه العربية، لكنَّ ما سبق في ذلك الفصل كانَ محاولةً لاستنباط المبادئ والمفاهيم التي تُشكِّلُ لبنات لبناء كامل لنظرية دُرِسَت بها العربية ضمن ما دُرِسَت به، وفي هذا المبحث أُحاولُ أن أستكملَ مظاهر هذه النظرية التي استُنبِطَ بناؤها النظريّ من تحليلات سيبويه في معالجة اللغة بعد أن ذكرت قبل هذا المبحث ما وقفت عليه من الطرق التي استعملها سيبويه في بيان الموضع وفي تعرُّفه، وهي طرقٌ بدا لي أنَّها جزءٌ من مظاهر النظرية في معالجة سيبويه العربية. وخلاصة الأمر هي أنَّ (بناء النظرية) في الفصل الثاني من هذا البحث كان مستنبطًا من دراسة سيبويه العربية، وحينَ يُنظرُ إلى المبادئ النظرية في ذلك البناء المُستنبَط وما تبعَه من علاقة عناصر الاتصال بالنظرية والنظرية والفعل والحرف بوصف ذلك كلّه قواعد مجرَّدة دُرِسَت بها العربية فإنَّ كلَّ ما سبقَ قولُه في الفصل الثاني مُستنبطًا مما جاء في الكتاب يُعدُّ مكمِّلاً لهذا المبحث بوصفه جزءًا من مظاهر النظرية في تحليل سيبويه العربية ولكن بطريقة تعبير أخرى، وذلك حين ننظرُ إلى ما جاء في الكتاب مما سبق نقله في (بناء النظرية) بوصفه انعكاسًا لأحد مبادئ النظرية، وكذلك يُقال عن ما جاء في الفصل الثالث من هذا البحث. أمَّا في هذا المبحث فأُحاول أن أورد بعض ما وقفت عليه من مظاهر نظرية الموضع في تحليل سيبويه العربية مبنيًا على ما استُنبطَ في بناء النظرية دون تكرير لذلك المستنبط، بل بوصف هذه المظاهر انعكاسًا لمبادئ النظرية.

رفَعْتَ على البَدَل، وإنْ شئتَ رفَعتَ على قوله: ما هو؟ فتقولُ: زيدٌ، أي: هو زيدٌ. ولا يكونُ الزُيدُ صفةً لأنَّه اسمٌ»(١). إذ يذكرُ سيبويه وجهين إعرابيين لرفع (زيد): الأوَّل الرفع على البدل، أي أنَّه يقعُ في موضع محتَمَل مرتبطٌ بالمبتدأ المؤخَّر الذي وقع فيها الاسم (مثل)، وبهذا يكونُ الكلامُ (عليها مثلُها زيدٌ) جملة واحدة. والثاني الرفع على أنَّ الجملة تنتهي عند (مثلها) أي بعدَ أنْ شُغِلَت المواضع الرئيسة في الجملة (المبتدأ والخبر)، ثُمَّ يستأنِف المتكلِّمُ جملة اسمية جديدة حُذِف منها المبتدأ، والتقدير كما قال سيبويه: هو زيدٌ. وهذان التوجيهان تسمَحُ بهما الطبيعة النظرية للموضع كما سبق من أنَّه يُمكنُ الوقوفُ عندَ أي نقطةٍ يُريدُ المتكلِّمُ الوقوفَ عندها إذا شُغلت المواضع الرئيسة في تركيب جملته التي يؤلِّفُها، ومِن ثَمَّ يستأنِفُ المتكلِّمُ جملةً جديدة إن أراد ذلك(٢).

ويُلحَظُ في التوجيهين الإعرابيين اللذين ذكرَهما سيبويه أنَّه لم يفترِضْ كون (الزيد) جاء في موضع آخر له حكمٌ آخر غير الرفع الذي ورَدَ به الكلام، فتوجيهه متعدِّد على الرغمِ من أنَّ الصورةَ المنطوقَ بها واحدة. كما يُلحَظُ أنَّ سيبويه يجعلُ الموضعَ المُستعمَل الذي وقع فيه الاسم (زيد) مبنيًا على اختيار المرسِل المبنيِّ على مُرادِه وهو ما يُشيرُ إليه قولُه: «فإن شئتَ رفَعْتَ على البَدَل، وإنْ شئتَ رفَعتَ على قوله: ما هو؟ فتقولُ: زيدٌ، أي: هو زيدٌ»، وهو اختيارٌ يُتيحُه النظامُ نفسُه. كما يُلحَظُ أنَّ نوع الاسم المستعمَل (زيد) كانَ له أثرٌ في التوجيه الإعرابيِّ، وهذا مرتبطٌ بكونُ بعض المواضع تستدعي سماتٍ معيَّنة في الاسم الواقع فيها، وهو ما جعلَ سيبويه يُصرِّحُ بأنَّه «لا يكونُ الزُيدُ صفةً لأنَّه اسمٌ»، فرفع (زيد) في الكلام الذي يُحلِّله سيبويه لا يوجِّه على أنَّه وقعَ في

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٨١-١٨٢.

(٢) انظر ما سبق في الفصل الثالث، مبحث (الطبيعة النظرية للموضع)، ص٢٨٩، ٢٩٠ وما بعدها.

موضع النعت لأنَّ (الزيد) اسمٌ جامدٌ، ولا يُنعتُ بالاسمِ الجامد حينَ يُرادُ به معناه الحقيقيّ كما في هذا الكلام؛ فهذا التحليل كلُّه مبنيّ على نظرية الموضع كما يظهر لي.

وقد لا يقفُ سيبويه عندَ الصورة اللفظية المنطوق بها أثناء تحليله جملةً ما، بل يذكرُ توجيهاتٍ إعرابية أخرى لها حكمٌ إعرابيٌّ آخر غير الحكم الإعرابيّ الظاهر في الكلام المنطوقِ به. جاء في الكتاب في أثناء عد ما يُمكنُ أن يأتي نعتًا: «ومنه أيضًا: مررتُ برجلين مُسلمٍ وكافرٍ، جمَعتَ الاسمَ وفرَّقتَ النعتَ. وإنْ شئتَ كانَ المسلمُ والكافرُ بدلاً، كأنّه قال: بأيٍّ ضربٍ مررتَ؟ وإن شاءَ رَفَعَ كأنَّه أجابَ من قالَ: فما هما؟ فالكلامُ على هذا وإنْ لم يلفِظْ به المُخاطَبُ»[1]. إذ يذكرُ سيبويه ثلاثة أوجُه إعرابية ممكنة: النعت، والبدل، وخبر المبتدأ المحذوف. وهو في تخريجه على النعت أو البَدَل لم يُخالِف المنطوقَ به إذ البدلُ والنعت تابعان لهما حكم المتبوع، فالتخريجان مبنيّان على حكمٍ إعرابيّ واحدٍ. أمَّا التخريجُ الثالث فيفترضُ فيه سيبويه صورةً نطقية أخرى مختلِفَة عن الصورة الوارِدة في الكلام، وهي صورةٌ يسمَحُ النظامُ المجرَّدُ للموضعِ بورودِها؛ فهوَ بهذا الافتراض يتجاوزُ الواقعَ اللغويَّ للكلام المؤلَّف إلى ذكر احتمالٍ ممكن بناءً على النظرية التي يُحلِّلُ بها اللغة، وبهذا التوجيه يُبرِزُ سيبويه وجهَ النحويّ الصرف صاحبَ الصناعة الذي يُحلِّلُ اللغة بناءً على نظريةٍ معيَّنة، ولا يقِفُ عند الكلام المنطوقِ به فحَسب.

وعلى الرغم من ذلك يُلحَظُ أنَّ سيبويه لم يُخلّ بأساسٍ مُهمٍّ هو مُراد المرسِل، فالمرسلُ هو مؤلِّفُ الكلام، وهو الذي يضعُ الاسمَ في الموضع الذي يراه بحسَبِ مُراده، وهو ما يُشيرُ إليه قولُه قبلَ ذكر الوجه الإعرابيّ الثالث الممكن:

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٤٣١.

«وإن شاءَ رَفَعَ كأنَّه أجابَ من قالَ: فما هما؟ فالكلامُ على هذا وإنْ لم يلفظْ به المُخاطَبُ»[1].

ومن مظاهر النظرية أيضًا تفسيرُ الغرض من استعمال ضمير الفصل، إذ نقلَ سيبويه عن الخليل قولَه في (باب ما يكونُ فيه هوَ وأنتَ وأنا ونحنُ وأخواتُهنّ فصلاً) أنّ ضمير الفصل يُستعمَلُ «إعلامًا بأنَّه قد فَصَلَ الاسمَ، وأنَّه فيما ينتظرُ المُحدَّثُ ويتوقَّعُه منه مما لا بدَّ له من أنْ يذكرَه للمُحدَّث؛ لأنَّك إذا ابتدأتَ الاسمَ فإنَّما تبتدئه لما بعدَه، فإذا ابتدأتَ فقد وجبَ عليك مذكورٌ بعدَ المبتدأ لا بدَّ منه، وإلا فسدَ الكلامُ ولمْ يسُغ لك؛ فكأنَّه ذكرَ (هوَ) ليستدلَّ المحدَّثُ أنَّ ما بعدَ الاسم ما يُخرجُه مما وجَبَ عليه، وأنَّ ما بعدَ الاسم ليسَ منه. هذا تفسيرُ الخليل»[2]. فضميرُ الفصل يُستعمَلُ بينَ المبتدأ والخبَر أو بينَ ما هو بمنْزلة المبتدأ والخبر[3]؛ ليدلَّ على أنَّ الاسمَ الذي بعدَه يؤدي وظيفة خبر المبتدأ أو ما هو بمنْزلة خبر المبتدأ، ويُزيلَ التوهُّم بأنَّ الاسمَ الذي بعدَ هذا الضمير واقع في الموضع المحتَمَل (النعت) المرتبط بالمبتدأ أو ما هو بمنْزلته.

وهذا التفسيرُ، كما يظهرُ لي، مرتبطٌ بنظرية الموضع؛ فالنظرية تقولُ إنَّ بعدَ كل موضع مواضع محتملة مرتبطة به قد تُستعمَل فتُملأُ بما يؤدي وظيفتَها في تأليف الكلام وقد لا تُستعمَل، منها النعتُ، فالمبتدأُ بعدَه هذه المواضعُ المحتمَلةُ

(١) وانظر تعدُّد توجيهات سيبويه الإعرابية بناءً على النظرية: سيبويه، الكتاب، ١: ٧٨، ٨٥، ١٣٨، ١٣٩، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ٢٣٠-٢٣١، ٢٧٤، ٣٣٢، ٣٥٠، ٣٩٥-٣٩٦، ٤٣٩، ٢: ٨، ٧٠، ٨٣، ٨٦-٨٧، ١٤٤، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٨٢-١٨٣، ٣١٢، ٣١٧، ٣٣٨، ٣٦٠، ٣٨٨، ٣٨٩.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٨٩.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٨٧، ٣٨٩، ٣٩٢.

والنعتُ أحدُها، وبعدَ موضع المبتدأ أيضًا موضع الخبر، وهو الذي لا بدّ من شَغلِه لتتمَّ الجملة، وما يُخبَرُ به قد يصلح لأنْ يُنعَتَ به، فإذا كانَ الكلامُ المؤلَّفُ يُمكنُ أن يوقعَ في هذا التوهُّم استُعمِلَ ضميرُ الفصل ليتبيَّنَ أنَّ الموضع المستعمَل بعد المبتدأ هو الخبر لا النعت(١). وكذلك كلُّ ما هو بمنْزلة المبتدأ والخبر.

وقد تبنّى سيبويه هذا التفسير فقالَ بعدَ أن أورَد استعمالاً يُقارنُه باستعمالٍ ورد فيه ضميرُ الفصل: «وإنَّما فصَلَ لأنَّك إذا قلتَ: كانَ زيدٌ الظريفَ، فقد يجوزُ أنْ تُريدَ بالظريف نعتًا لزيد، فإذا جئتَ بـ(هُوَ) أعلَمتَ أنَّها متضمِّنةٌ للخبَر، وإنَّما فصَلَ لِما لا بدَّ له منه»(٢).

ومن مظاهر النظرية أيضًا الحكمُ على اسمٍ بأنَّه (لغو)، ومفهومُ (لغو) هنا أنَّ الاسمَ الموصوف بهذا الوصف لا يقَع في أحدِ المواضع في البناء التركيبيّ المجرَّد للجملة، فهو لا يؤدي وظيفةً اسميةً نحوية في الكلام المؤلَّف، كضمير الفصل مثلاً(٣)؛ إذ إنَّ وجودَ ضميرَ الفصل في الجملة وعدمَه سواء (من حيثُ كونه اسمًا لا يؤدي وظيفة اسمية في هذه الحال) فوجوده لا يؤثِّرُ شيئًا في تركيب الجملة التي جاء فيها، كما أنَّ تركَه لا يؤثِّرُ شيئًا، على الرغم من أنَّ ضمير الفصل يُستعمَلُ لغرضٍ سبقَ ذكره أعلاه.

ويؤيِّدُ هذا الفهمَ قولُ سيبويه مُقارنًا بين ضمير الفصل وضميرٍ يؤدي وظيفةً اسمية في الجملة التي يُحلُّها: «وإذا قُلتَ: كانَ زيدٌ أنتَ خيرٌ منه، وكُنت أنا يومئذٍ خيرٌ منك، فليسَ إلا الرفعُ؛ لأنَّك إنَّما تفصِلُ بالذي تعني به الأوَّلَ إذا كانَ ما بعدَ الفصل هو الأوّل، وكان خبرَهُ، ولا يكونُ الفصلُ ما تعني به غيرَه.

---

(١) انظر في هذا: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٣: ١٦٥ أ ب.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٨٨. وانظر في كون سيبويه قد نحا هذا النحو: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٣: ١٦٥ أ.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٩١.

ألا ترى أنَّك لو أخرَجتَ (أنتَ) لاستحالَ الكلامُ وتغيَّرَ المعنى، وإذا أخرَجتَ (هو) من قولك: كانَ زيدٌ هو خيرًا منك، لم يفسد المعنى»[١]. إذ يُفهمُ منه أنَّ استعمال ضمير الفصل وعدم استعماله سيّان؛ لأنَّه لا يؤدي وظيفة اسمية، بعكس الضمير (أنت) في (كان زيدٌ أنت خيرٌ منه) ونحوه؛ إذ يؤدي إخراج هذا الضمير من الكلام إلى فساده وتغيُّر المعنى.

ويؤيّده أيضًا قولُه في استعمال ضمير الفصل: «فصارَ (هوَ) وأخواتُها هنا بمنْزلة (ما) إذا كانت لغوًا في أنَّها لا تُغيِّرُ ما بَعدَها قبلَ أن تُذكَر»[٢]. إذ يُفهمُ منه أنَّ استعمال ضمير الفصل وتركه لا يُغيّرُ شيئًا في الوظائف الاسمية المشغولة في الجملة التي جاء فيها؛ لأنَّه لا يؤدي وظيفةً اسميةً، فهو بهذا (لغو)، كما أنَّ (ما) قد تكونُ لغوًا، وذلك في الاستعمال الذي لا تُغيِّرُ فيه شيئًا من الوظائف الاسمية في الجملة التي تردُ فيها، فوجودُ (ما) وعدمه سواء في كون الوظائف الاسمية المشغولة في الجملة هيَ هيَ، على الرغم من أنَّ ضمير الفصل و(ما) كليهما جاءا في الكلام لمعنى.

كما يؤيّدُ ذلك قول السيرافي في شرحه مُفرِّقًا بين استعمال ضمير الفصل واستعمال الضمير واقعًا في موضع المبتدأ: «الفصل لا يُغيِّرُ الإعرابَ عمّا كانَ عليه قبل دخولِه، والمبتدأ يُغيِّرُه، تقولُ إذا أردتَ الفصلَ: كانَ زيدٌ هو خيرًا منك. وإذا جعلتَ (هو) مبتدأ قلت: كانَ زيدٌ هو خيرٌ منك. وليسَ للفصلِ موضعٌ من الإعراب رفعٌ ولا نصبٌ ولا جرٌّ»[٣].

والحكم على ضمير الفصل بأنَّه (لغو) مرتبطٌ بالاستعمال العربيّ الذي لا يجعلُ ضمير الفصل واقعًا في موضعٍ ومؤديًا وظيفته الاسميّة، وهو الاستعمال

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٩٤-٣٩٥.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٩١.

(٣) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٣: ١٦٦ أ.

العربيّ الذي يُعامِلُ ما بعدَ ضمير الفصل وكأنَّ هذا الضمير لم يرِد في الكلام، فينصبُ الاسمَ المعربَ بعده إذا كانَ واقعًا في موضع خبر (كانَ) أو إحدى أخواتِها، أو واقعًا في موضع المفعول به الثاني لـ(ظنَّ) أو إحدى أخواتها. وهذا مختلِفٌ عن اللغة التي تجعلُ هذا الضمير واقعًا في موضع مبتدأ وما بعده واقعٌ في موضع خبر هذا المبتدأ في تركيب إسنادي يُمثِّلُ جملةً صُغرى منضويةً في تركيب الجملة الكبرى، فهو جملةٌ وقعت بكامل عناصرها في موضع خبر المبتدأ أو ما هو بمنْزلته عندَ سيبويه. وقد ذكرَ سيبويه هذه اللغة فقال: «وقد جعلَ ناسٌ كثيرٌ من العرب (هُوَ) وأخواتها في هذا الباب بمنْزلة اسم مبتدأ وما بعدَه مبنيٌّ عليه، فكأنَّك تقولُ: أظنُّ زيدًا أبوه خيرٌ منه، ووجدتُ عمرًا أخوه خيرٌ منه. فمن ذلك أنَّه بلَغَنا أن رؤبَةَ كانَ يقولُ: أظنُّ زيدًا هو خيرٌ منك...»[1].

ومن مظاهر النظرية أيضًا عدم الوقوف عندَ اللفظ الظاهريِّ أثناء التحليل، ولذلك أمثلة متنوِّعة، منها عدم الوقوف عند البناء الملازم لاسمٍ ما، فسيبويه يعدُّ الاسمَ المبنيّ الذي يرِدُ في جملةٍ ما واقعًا في موضع ما من تلك الجملة ومؤديًا الوظيفة نفسها التي يؤديها اسمٌ معربٌ لو وقع في الموضع نفسه، وله الحكم الإعرابيّ نفسه الذي يأخذه الاسم المعرب؛ لأنَّ الحكم للموضع، بغض النظر عن البناء الظاهريّ للاسم. وهذا ظاهر في تحليلات سيبويه في ثنايا الكتاب.

ومنها عدم الوقوف عند ما يُمكن تسميته (البناء المؤقَّت) أي بناء اسمٍ في استعمالٍ معيّن وهذا الاسم معربٌ في الأصل، وذلك كبناء المنادى المفرد المقصود بعينه، وبناء (ابن أمّ) على الفتح في النداء...، جاء في الكتاب: «وزيدٌ

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٩٢. وانظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٣: ١٦٦ أ.

في قولك: يا زيدُ بنَ عمرو، في موضع نصب، كما أنَّ الأمَّ في موضع جرٍّ في قولك: يا ابنَ أمَّ، ولكنَّه لفظه كما ذكرتُ لك، وهو على الأصل»[1]. إذ يتضمَّنُ هذا النصّ الإشارةَ الصريحة إلى فصل سيبويه بين اللفظِ الظاهريّ للاسم والموضعِ الواقع فيه، وعدم الوقوف في التحليل عند البناء المؤقَّت للاسم في هذين الاستعمالين. ونقلَ محقِّق الكتاب أنَّه ورَدَ في بعض نُسخ الكتاب المخطوطة بعد قول سيبويه: وهو على الأصل: «أي أنَّه على الأصل في موضعه لا لفظه»، ومال محقِّقُ الكتاب إلى أنَّ هذه العبارة للأخفش[2]. والذي أفهمه من ذلك هو أنَّ الاسمَ المبني في الظاهر في هذين الاستعمالين له حكم الموضع الذي وقع فيه عند سيبويه، على الرغم من البناء الظاهر في اللفظ[3].

ومنها عدم الوقوف عند التفسير الظاهريّ لأثر العامل في اسمٍ ما، إذ يغوصُ سيبويه إلى أبعدَ من ذلك، فلا يُشتِّتُ الأثرُ الظاهريُّ للعاملِ نظرَ سيبويه عن الموضع الذي وقعَ فيه الاسمُ مع العامل فيه، كقوله: «هذا بابُ ما حُمِلَ على موضعِ العاملِ في الاسمِ والاسمِ لا على ما عمِلَ في الاسم، ولكنَّ الاسمَ وما عمِلَ فيه في موضع اسمٍ مرفوع أو منصوب، وذلك قولك: ما أتاني من أحدٍ إلا زيدٌ، وما رأيتُ من أحدٍ إلا زيدًا»[4]. إذ لم يقِف سيبويه عندَ الجر الظاهريّ للاسم (أحد) الذي تسبَّب به دخولُ حرف الجر وهو عاملِ الجرّ الظاهر في الاسم (أحد)، بل تجاوز سيبويه ذلك إلى تحليل أعمق مبنيّ على نظرية الموضع، فنبَّه إلى أنَّ الاسمَ المجرور في الظاهر واقع مع عامله في موضع رفع في (ما أتاني من أحدٍ إلا زيدٌ) وموضع الرفع هذا هو موضع

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٠٥.
(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٠٥ الحاشية (١).
(٣) انظر في هذا أيضًا: سيبويه، الكتاب، ٢: ١٨٢، ١٨٣.
(٤) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣١٥.

الفاعل، وفي موضع نصب في (ما رأيتُ من أحدٍ إلا زيدًا) وموضع النصب هو موضع المفعول به؛ وهذا يُفسِّرُ مجيء الاسم الواقع بدلاً (زيد) مُتبعًا على الموضع في الجملتين لا على اللفظ الظاهريّ للاسم المجرور. والبابُ كلُّه في هذه الظاهرة اللغوية التي اعتمدَ سيبويه على نظرية الموضع في تفسيرها.

ويرتبطُ بهذا المظهر أنَّ سيبويه يُفسِّرُ ظاهرة عدم التطابق الظاهريّ في الإعراب بينَ الاسم التابع ومتبوعه في بعض الاستعمالات بنظرية الموضع، كقوله: «ولو قُلتَ: مررتُ بعمرٍو وزيدًا، لكانَ عربيًّا، فكيف هذا؛ لأنَّه فعلٌ، والمجرورُ في موضع مفعولٍ منصوب»[1]. فالاختلافُ الظاهرُ في اللفظ بين الاسم المتبوع وتابعه في بعض الاستعمالات اللغوية (كما في النص أعلاه، وكما في: ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلاً، وكما في: يا زيدُ الطويلَ...) يُفسِّرُه صاحبُ الكتاب بنظرية الموضع؛ فالتابع قد أُتبِعَ على الموضع ولم يُتبَع على اللفظ الظاهريّ للاسم[2]. وهذا المظهر يدلُّ من جديد على أنَّ نظرية الموضع كانت تُمثِّلُ أحد مستويات التحليل عند سيبويه.

ومن مظاهر النظرية أنَّ سيبويه فسَّرَ بها الظاهرة اللغوية التي سُمِّيت بعدَه بـ(الجرّ بالمجاورة)، وذلك في نحو: (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ)، إذ كانَ مما فسَّرَ به جرّ (خرب) وهو نعتٌ للجحر الواقع خبرًا وحكمه الرفع قوله: «ولأنَّه في موضعٍ يقَعُ فيه نعتُ الضَّبِّ»[3]. وهذا التفسير مرتبطٌ بما سبقَ بيانه من أنَّه بعدَ كلِّ موضع رئيس أو محتمل مجموعة المواضع المحتملة المرتبطة بموضع قبلَها ([مضاف إليه] [تمييز] و[التوابع الخمسة])، وقد أُضيف الجحرُ إلى

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٩٤.

(٢) وانظر في ذلك أيضًا: سيبويه، الكتاب، ١: ١٥٧-١٥٨، ٢: ١٣٠، ١٤٤، ١٧٥، ١٨٢-١٨٣، ١٨٤، ٢٩٤، ٢٩٥، ٣٠٠، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ٤٣٦.

الضب، وهناك احتمال أن يُنعتَ بعدَ إضافته؛ لأنَّ النعت واحد من المواضع المحتملة التي ترد بعد كلِّ موضع رئيس أو محتمل، فهو أحدُ التوابع الخمسة ، لكنَّ هناك احتمالاً آخر يسمحُ به البناء التركيبيّ المجرّد وهو أن يُنعت الضبّ الواقع مضافًا إليه؛ لأنَّ المواضع المحتملة التي ترد بعد كلِّ موضع قد يُستعمَلُ شيءٌ منها بعدَ المضاف إليه مما يرتبطُ بالمضاف إليه، وهو ما يُفهمُ من قوله «ولأنّه في موضع يقعُ فيه نعتُ الضب»، وقد سبق تناول هذا بتفصيل أوسع[1].

ويُلحَظُ هنا أنَّ سيبويه نقلَ عن الخليل أنَّ العرب «إنّما يغلطون» (أي في مثل هذا الاستعمال) إذا كانت المطابقة تامة بين الواقع في موضع المضاف إليه والواقع في موضع النعت الذي يُنعتُ به الاسمُ المضاف (أي في التعريف أو التنكير، وفي التذكير أو التأنيث، وفي الإفراد أو التثنية أو الجمع)، أمّا إذا لم تكن المطابقة تامة فلا؛ لأنَّ هذه المطابقة تزيدُ في احتمال حصول التوهُّم وسبق اللسان، وذلك قوله: «وقال الخليل رحمه الله: لا يقولون إلا: هذان جحرا ضبٍّ خَرِبان، من قِبَلِ أنَّ الضَّبَّ واحدٌ والجحر جحران، وإنَّما يغلطونَ إذا كانَ الآخِرُ بعدة الأوَّل وكانَ مذكَّرًا مثله أو مؤنَّثًا»[2]. وعلى الرغم من ذلك فقد ألحَّ سيبويه على تفسير هذه الظاهرة اللغوية بالبناء التركيبيّ المجرّد للموضع، وهو ما يُفهمُ من ردِّه على كلام شيخه الخليل بقوله: «ولا نرى هذا والأوّل إلا سواءً؛ لأنَّه إذا قالَ: هذا جحرُ ضبٍّ مُتهدِّم، ففيه من البيان أنَّه ليسَ بالضَّبِّ...»[3]؛ إذ كان الخليل يرى أنَّ الكلامَ المؤلَّفَ له نصيبٌ من سبب حصول هذا (الغلَط) من العرب كما عبَّر به، وهذا النصيب جلبته المطابقة التامة؛ إذ تسبَّبت في

(١) انظر ما سبق في مبحث الطبيعة النظرية للنظام الموضعي في العربية وأثرها، في (تراكم المواضع المحتملة التي تتكرَّر بعد كل موضع)، ص٢٠٠ وما بعدها .

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ٤٣٧.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ٤٣٧.

سبق اللسان، لكنّ سيبويه يردُّ هذا على شيخه بنحو: هذا جحرُ ضبٍّ متهدِّم؛ إذ إنَّ في المتهدِّم من الدلالة ما يُحفِّزُ الانتباه فيكون سببًا في عدم الوقوع في التوهُّم وسبق اللسان، وكأنَّ سيبويه يقول لشيخه: لو كان الكلام المؤلَّف هو السبب في حصول هذه الظاهرة لما حصل ذلك في نحو (هذا جحرُ ضبٍّ متهدِّم)؛ لأنَّ الكلام المؤلَّف لا يؤدي إلى التوهُّم الحاصل، لأنَّ في (المتهدِّم) ما يدلُّ على أنَّ النعت للجحر لا للضب، ولكن لأنَّ السبب هو طبيعة البناء التركيبيّ المجرّد للموضع فقد يحصلُ مثلُ هذا التوهُّم في إي استعمالٍ يردُ على هذه الصورة التركيبيّة.

ومن مظاهر النظرية ما فسَّرَ به سيبويه السبب في إتباع ما سُمي بالنعت السببي للاسم السابق على الرغم من أنّ الصفة في المعنى ليست للاسم السابق بل للاحق، قال: «وإنَّما أُجريت هذه الصفاتُ على الأوّل حتى صارت كأنَّها له لأنَّك قد تضعها في موضع اسمه فيكونُ منصوبًا ومجرورًا ومرفوعًا والنعت لغيره، وذلك قولك: مررتُ بالكريمِ أبوه، ولقيت موسَّعًا عليه الدنيا، وأتاني الحسنةُ أخلاقُه...»[1]. فالاسمُ الواقع في موضع النعت له الحكمُ نفسه الذي يكونُ للموضع المرتبط به. وقد يُتساءلُ عن سبب تبعية ما سُمّيَ بالنعت السببيّ حين يُنظرُ إلى المعنى فقط؛ لأنَّه ليس صفةً للاسم قبله (في المعنى)، فكانَ تفسيرُ سيبويه لذلك مبنيًا على نظرية الموضع، إذ سبق القولُ إنَّ الاسم الواقع في موضع محتَمَل مرتبطٍ بموضع قبله قد يقعُ في موضع الاسم المحذوف قبلَه فيؤدي وظيفته الاسميةَ في الجملة المؤلَّفة ويأخذُ حكمَه الإعرابيّ، وذلك كالمضاف إليه عند حذف المضاف، وكالنعت عند حذف المنعوت[2]، ويستوي في ذلك النعت المسمّى بالحقيقي، والنعت المسمّى

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٢.

(٢) انظر ما سبق ذكره في ذلك ص٦٧ وما بعدها.

بالسببي. وسيبويه يعتمدُ هنا على هذا الأمر في تفسير تبعية النعت السببيّ للمنعوت على الرغم من أنَّه ليسَ له في المعنى، وهو أنَّه يقعُ في موضع الاسم قبله عند حذفه فيأخذ حكمه الإعرابيّ نفسه.

ومن مظاهر النظرية أيضًا تفسيره وقوع المصدر في موضع الظرف ونصبه على الظرفية إذ قال: «هذا بابُ ما يكونُ فيه المصدرُ حينًا لسَعَة الكلام والاختصار، وذلك قولك: متى سيرَ عليه؟ فيقول: مقدمَ الحاجِّ، وخُفوقَ النجمِ، وخلافةَ فلانٍ، وصلاةَ العصر، فإنّما هو: زمَنَ مقدمِ الحاجِّ، وحينَ خفوقِ النجمِ، ولكنّه على سعة الكلام والاختصار»[1]. فيُفهمُ من كلامه أنَّ نصبَ المصدر على سعة الكلام والاختصار، ثُمَّ إعادته الكلمات التي يرى أنَّها حُذفت من الكلام المؤلّف ووقع المصدر المضافُ إليه في موضعها بعد الحذف، يُفهمُ من ذلك أنّه يُفسِّرُ هذا الأمر بالنظرية مرة أخرى، فالمعروف أنَّ الأسماء التي تقعُ في موضع الظرف تدلُّ معجميًا على ظرفية زمانية أو مكانية، والمصدر لا يحملُ هذه الدلالة، بل إنَّ مما ذكره النحاة في الفرق بين الفعل والمصدر أنَّ الفعل يدلُّ على حدث مرتبطٍ بزمن، أمّا المصدر فيدل على حدثٍ مُجرَّدٍ من الزمن، وهذا يعني أنَّ المصادر لا تتضمن معجميًا الدلالة على الظرفية الزمانية على الأقل. والذي سمح بوقوع المصدر في موضع الظرف أنَّ المصدر أُضيفَ إليه اسمٌ دالٌّ على ظرفية زمانية واقعٌ في موضع الظرف، فلمّا حُذِف هذا الاسمُ (زمن) أو (حين) وقعَ المصدرُ في موضعه فأدى وظيفته وأخذ حُكمَه الإعرابيّ.

وأودُّ أن أُذكِّرَ هنا من جديد بالفرق بين (الظرف/ الموضع) و(الظرف/ الاسم الذي يتضمَّن دلالة على زمان أو مكان)، فالمصدرُ هنا يؤدي وظيفة الظرف لأنّه وقعَ في موضع الظرف، لا لأنّه اسمٌ يتضمن (في ذاته) الدلالة

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٢٢.

على ظرفية زمانية أو مكانية. كما أودُّ أن أستدلَّ من جديد على الفصل بين الموضع والاسم الواقع فيه، وهو فصلٌ يؤكِّدُ وجود نظرية الموضع، وأنَّها جزء من النظرية النحوية العربية التي دُرِسَت بها الجملة العربية[1].

ومن مظاهر النظرية ذكرُ سبب رفع الفعل المضارع، فقد رأى سيبويه أنَّ رفعَ الفعل المضارع سببُه وقوعُه في موضع الاسم، فكلُّ موضعٍ يُمكنُ أن يقعَ فيه الاسمُ حكمُ الفعل المضارع حين يقعُ فيه الرفعُ، قال: «هذا باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء، اعلَم أنَّها إذا كانت في موضع اسمٍ مبتدأ أو موضع اسمٍ بُني على مبتدأ، أو في موضع اسمٍ مرفوع غير مبتدأ ولا مبنيٍّ على مبتدأ، أو في موضع اسمٍ مجرورٍ أو منصوبٍ فإنَّها مرتفعةٌ، وكينونتُها في هذه المواضع ألزَمَتها الرفعَ، وهي سببُ دخول الرفع فيها»[2]. بل إنَّ هناك مواضع صرَّح سيبويه بأنَّ الأسماء لا تُستعمَلُ فيها كخبر (كاد) ونحوها مما لا تُستعمَلُ الأسماء فيها، وعلى الرغم من ذلك يعدُّ سيبويه السبب في رفع الفعل المضارع الواقع فيها هو أنَّه وقع في موضع الاسم[3]؛ وذلكَ لأنَّ الموضعَ في الأصل للاسم كما سبقَ في مبادئ نظرية الموضع[4]. ويؤيدُ هذا قول السيرافيّ في شرحه: «قالَ أبو سعيد: قد ذكرتُ من مذهَب سيبويه أنَّ رفعَ الفعل المضارع بوقوعِه موقعَ الاسم، وهذا سببُ رفعِه... ورأى سيبويه أفعالاً ترتفعُ في مواضعٍ لا يقعُ فيها الاسمُ فبيَّنَ أنَّ تلكَ المواضع في الأصل

(١) وانظر في حذف المضاف ووقوع المضاف إليه في موضعه وأدائه وظيفته الاسمية وأخذه حكمه الإعرابيّ: سيبويه، الكتاب، ١: ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ٣: ٩-١٠.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ٣: ١١.

(٤) انظر ما سبق في مبادئ النظرية ص٨٠ وما بعدها.

يقعُ فيها الأسماء...»[1]. من هنا كانَ وقوعُ المضارع في موضع الاسم محوَرَ تعليل سيبويه رفعَه أثناء التحليل[2].

ومن مظاهر النظرية في تحليل سيبويه إعرابُه الأسماء التي تلي حرفًا رأى أنَّه لا يليه إلا الأفعال[3]، إذ يبني سيبويه على أنَّ هذه الأسماء واقعة في مواضع من جملةٍ فعلية، فهي تؤدي وظائف في جملة فعلية لا وظائف في جملةٍ اسمية، من ذلك قوله بما يُشبه القاعدة العامة: «واعلم أنَّه لا ينتصِبُ شيءٌ بعد (إنْ) ولا يرتفِعُ إلا بفعل؛ لأنَّ (إنْ) من الحروف التي يُبنى عليها الفعلُ، وهي (إنْ) المجازاة، وليسَت من الحروف التي يُبتدأ بعدَها الأسماء ليُبنى عليها الأسماء»[4]. ومن تمثُّلات هذه الفكرة المبدأية قوله: «وتقولُ في الخبر وغيره: إنْ زيدًا ترَه تضربْ، تنصبُ زيدًا؛ لأنَّ الفعلَ أنْ يلي (إنْ) أولى... وإنَّما أجازوا تقديم الاسم في (إنْ) لأنَّها أمُّ الجزاء ولا تزولُ عنه»[5]. فالاسم المنصوب الذي ولي (إنْ) واقع في موضع مفعول في جملة فعلية. وكذلك لو وقع اسمٌ مرفوع بعد (إنْ) فهو واقعٌ بعد إن في الظاهر فقط، أما سيبويه فيُقدِّرُ فعلاً قبله يكونُ هذا الاسم المرفوع مؤديًا فيه وظيفةً حكمها الرفع، وهو ما يُفهمُ من قوله: «واعلَمْ أنَّ قولَهم في الشعر: إنْ زيدٌ يأتِك يكنْ كذا، إنَّما ارتفَعَ على فعلٍ هذا تفسيرُه، كما كانَ ذلك في قولك: إنْ زيدًا رأيتَه يكن ذلك؛ لأنَّه لا يُبتدأ بعدَها الأسماء ثُمَّ يُبنى عليها»[6]. فالاسم الذي يلي (إنْ) الشرطية واقعٌ في تركيب

(١) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٣: ١٩٣ ب-١٩٤ أ.

(٢) انظر في ذلك على سبيل المثال: باب ما يرتفعُ بين الجزمين وينجزم بينهما، سيبويه، الكتاب، ٣: ٨٥ وما بعدها.

(٣) انظر ما سبق ذكره في الحروف التي الأولى أنْ تليها الأفعال والحروف التي الأولى أن تليها الأسماء، ص٨٦ وما بعدها.

(٤) سيبويه، ١: ٢٦٣.

(٥) سيبويه، الكتاب، ١: ١٣٤.

(٦) سيبويه، الكتاب، ٣: ١١٣-١١٤.

جملة فعلية رُفعَ أو نُصِب، لأنَّه لا يكونُ بعدَ (إنْ) تركيبٌ لجملة اسمية، مع التنبيه إلى أنَّ سيبويه يخصُّ مجيء الاسم المرفوع بعد إن بالشعر دون النثر.

وهذا التحليل الذي يقدِّمه سيبويه لتركيب الجملة المبدوءة بحرف يختصُّ بالدخول على الأفعال عنده مطَّردٌ مع كل حرف هذه صفته، ومن هذه الحروف (لو) إذ قال: «و(لو) بمنْزلة (إنْ)، لا يكونُ بعدَها إلا الأفعال، فإن سقَطَ بعدَها اسمٌ ففيه فعلٌ مُضمَرٌ في هذا الموضع تُبنى عليه الأسماء»(١).

فإن كان الحرف أولى أنْ يليه الفعلُ كانَ تحليل سيبويه الجملةَ مبنيًّا على تغليب كون الموضع بعده موضعًا يلي الفعل ذُكِر الفعلُ أو لم يُذكر، بعكس الحروف التي تليها الأسماء(٢).

ويُلحَظُ هنا أنَّ هذا المظهر في التحليل يرتبطُ به مظهر آخرُ في تقدير المحذوف، وسوف يرد ذكر التقدير في المظاهر لاحقًا.

ومن مظاهر النظرية في تحليل سيبويه التقديرُ، إذ يُقدِّرُ سيبويه محذوفًا كلَّما دعت الحاجة إلى ذلك. من ذلك ما جاء في الأبواب التي ذكر فيها أنَّ الفعلَ (يُضمَرُ) في الاستعمال(٣) للعلم به، إذ يُقدِّرُ سيبويه ما تؤسَّسُ عليه الجملة كقوله: «هذا بابُ ما ينتصِبُ على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر في غير الدعاء، من ذلك قولك: حمدًا، وشكرًا لا كفرًا، وعَجَبًا... فإنَّما ينتصِبُ هذا على إضمار الفعل، كأنَّك قلت: أحمدُ اللهَ حمدًا، وأشكرُ اللهَ شكرًا، وكأنَّك قلت: أعجَبُ عجَبًا»(٤). فالاستعمالات اللغوية التي مثَّل بها

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٦٩.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٧، ١٤٥، ١٤٦، ٢٩٤، ٢: ١٥٣، ١٥٤، ٣: ١٤٩-١٥٠، ١٦١-١٦٢، ١٦٨، ١٦٩.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٥٣ وما بعدها إلى ٣٢٧.

(٤) سيبويه، الكتاب، ١: ٢١٨-٢١٩.

سيبويه تحملُ معنى مفهومًا على الرغم من أنَّ بعضَها قد لا يتجاوز كلمةً واحدة نحو: شكرًا، وعَجَبًا...؛ ولكن لأنَّ أقلَّ رسالةٍ مفهومة لا يُمكنُ أنْ تكونَ إلا بجملة، وأنَّ الموضع لا يكونُ إلا في داخل بناءٍ تركيبيٍّ لإحدى الجملتين في العربية (الاسمية أو الفعلية)[1]؛ قدَّر سيبويه أثناء تحليله مثل الاستعمالات التي أورَدها ما يتَّفقُ مع هذه المبادئ النظرية، فـ(حَمْدًا) اسمٌ واقعٌ في موضع المفعول المطلق لجملة فعلية أُضمِرَ فيها الفعلُ والفاعل والمفعول به (بحسَب تقدير سيبويه)، وكذلك الأمرُ مع (شُكرًا)، و(عَجَبًا)...[2].

ويُلحَظُ أنَّ سيبويه يُصرِّحُ في تحليله بعضَ الاستعمالات بأنَّ ما يُقدِّرُه من الأفعال لم تستعمِله العربُ مُظهرًا، كقوله: «وذلك قولك إذا كنت تُحذِّرُ: إيّاك، كأنَّك قُلت: إيّاك نَحِّ... إلا أنَّ هذا لا يجوزُ فيه إظهارُ ما أضمَرتَ، ولكن ذكرتُه لأُمثِّل لك ما لا يظهر إضماره»[3]. فتقديرُه ما يُصرِّحُ بأنَّ العرب لم تستعمِله مُظهرًا يُشيرُ إلى أنّ هناك أساسًا نظريًا يدعو سيبويه إلى مثل هذا العمل أثناء التحليل كلَّما دعت الحاجةُ إليه.

وقد يكونُ التقديرُ لأجل أن يقعَ كلُّ اسمٍ وردَ في الكلام المؤلَّف في موضعٍ خاصٍّ به ويؤدي وظيفته، ومنه قول سيبويه بعدَ أن ذكرَ جوازَ رفع الاسم المشغول عنه على الابتداء في بعض الاستعمالات اللغوية، ثمَّ ذكرَ جواز نصبه أيضًا مفولاً به، لكن لا على أنَّه مفعول به للفعل المذكور؛ لأنَّ موضع المفعول به

---

(١) انظر ما سبق في مبادئ النظرية ص٧٣ وما بعدها.

(٢) وانظر أمثلةً أخرى لتقدير سيبويه مُضمرًا تؤسَّسُ عليه الجملة: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٣٠-٢٣١، ٢٧٠-٢٧١، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٨٠، ٢٩٠-٢٩١، ٣١٩-٣٢٠، ٣٢٧، ٣٤٠-٣٤١، ٢: ٧٠، ١٨٢، ٢٣٣، ٢٩٣-٢٩٤. وانظر في تقديره ما يؤدي وظيفة المبتدأ أو الخبر أو ما هو بمنْزلة أحدهما: سيبويه، الكتاب، ٢: ١٣٠، ١٢٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٥٣-١٥٤، ٢٩٠، ٣: ١٦٨-١٦٩.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٧٣. وانظر مثل هذا التصريح: سيبويه، الكتاب، ٢: ١٨٢، ٢٣٣.

في الجملة الفعلية التي ذُكِرَ فيها الفعل قد شُغِلَ بضمير الاسم السابق، وهذا التقدير من وجهة نظر هذا البحث مبنيٌّ على أنَّه إذا وقعَ اسمٌ ما في موضعٍ ما فأدى وظيفته لم يُزاحَم عليه[1]؛ لذا يُقدَّرُ كونُ الاسم المنصوب المتقدِّم من جملةٍ أخرى يؤدي فيها وظيفة المفعول به، قال سيبويه في (زيدٌ ضربته) مبيّنًا جواز نصب (زيد): «وإن شئتَ قلتَ: زيدًا ضربتُهُ، وإنَّما نصبُه على إضمار فعلٍ هذا يُفسِّرُه، كأنَّك قلتَ: ضربتُ زيدًا ضربتُه، إلا أنَّهم لا يُظهرونَ هذا الفعلَ هنا للاستغناء بتفسيره، فالاسمُ ها هنا مبنيٌّ على هذا المُضمَر»[2].

ويُلحَظُ أنَّ سيبويه يُشيرُ عندَ تقديره ما لم يُتلفَّظ به إلى أنَّ المراد معلومٌ. كما يُلحظُ أنَّ التقدير يكونُ بناءً على المتلفَّظ به، جاء في الكتاب: «ومما ينتصبُ على إضمار الفعل المُستعمَل إظهارُه: أن ترى الرجلَ قد قَدِمَ من سَفَرٍ فتقولَ: خيرَ مَقدَم، أو يقول الرجلُ: رأيتُ فيما يرى النائمُ كذا وكذا، فتقول: خيرًا وما سرَّ، وخيرًا لنا وشرًّا لعدوّنا. وإنْ شئتَ قلتَ: خيرُ مَقدَم، وخيرٌ لنا وشرٌّ لعدوِّنا. أمَّا النصبُ فكأنَّه بناه على قوله: قدِمتُ، فقالَ: قدِمتَ خيرَ مَقدَم، وإن لمَ يُسمَعْ منهُ هذا اللفظُ فإنَّ قدومَه ورؤيته إياه بمنزلة قوله: قدِمتُ. وكذلك إن قيلَ: قدم فلانٌ... وأمَّا الرفعُ فعلى أنَّه مبتدأ أومبنيٌّ على مبتدأ، ولَم يُرِدْ أن يحمله على الفعل، ولكنّه قال: هذا خيرُ مَقدَم، وهذا خيرٌ لنا وشرٌّ لعدوّنا، وهذا خيرٌ وما سرَّ... فإذا رفعتَ هذه الأشياء فالذي في نفسك ما أظهَرتَ، وإذا نَصَبتَ فالذي في نفسك غيرُ ما أظهرتَ وهو الفعلُ، والذي أظهرت الاسمُ»[3]. إذ يُلحَظُ في هذا النصّ أنَّ سيبويه يفترضُ العلمَ بالمُضمَر الذي يُقدِّرُه لدلالة الحال عليه (كما في افتراضه قدومَ شخصٍ...)، أو لدلالة

(١) انظر هذا المبدأ في مبادئ النظرية ص٨٧ وما بعدها.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ٨١. وانظر في ذلك: سيبويه، الكتاب، ١: ١٤٤، ٢: ٢٣٣.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٧٠-٢٧١. وانظر مثل هذا: سيبويه، الكتاب، ١: ٣١٩-٣٢٠.

المقال (كما في قوله: أو قيلَ: قدمَ فلانٌ). كما يُلحَظُ أنّ سيبويه يُقدِّرُ المضمَر بناء على ما يُسمَعُ من المتلفّظ به، فإن جاء الاسمُ منصوبًا فهو يؤدي وظيفةً اسميةً في جملة فعلية يُقدِّرُ النحويُّ فعلَها بحسَب ما تدلُّ عليه الحال أو المقال. وإنْ جاء الاسمُ مرفوعًا فهو يؤدي وظيفةً اسمية في جملة اسمية (المبتدأ أو الخبَر) إنْ لم يكن قبلَه ما يُرجِّحُ كونَه من جملة فعلية كأن يُسبقَ بحرفٍ يختصُّ بالدخول على الأفعال عند سيبويه. كما يُلمَحُ في النصِّ أعلاه جزمُ سيبويه بوجود مُضمَرٍ في ذهن مؤلِّف الرسالة، فهو وإن لم يظهَر في الكلام في حكم المنطوق به عنده أثناء التحليل، وذلك في قوله في آخر النص: «فإذا رفَعت هذه الأشياء فالذي في نفسك ما أظهَرتَ، وإذا نَصَبْتَ فالذي في نفسك غيرُ ما أظهَرتَ وهو الفعل، والذي أظهَرت الاسمُ». وقد شرح السيرافي تعبيره هذا بقوله: «يعني أنّك إذا رفعتَ فالذي أضمَرت مبتدأٌ، والذي ظهرَ هو خبرُه، والمبتدأ هو الخبرُ، وإذا نَصبتَ فالذي أضمَرتَ فعلٌ[1]، والفعلُ غيرُ الاسم»[2].

وعلى الرغم من أنَّ سيبويه يُحلِّلُ بحسَب المسموع فإنّه لم يُغفِل أن يكونَ هناك احتمالٌ آخر للفظ يكونُ فيه الاسمُ في موضعٍ آخر غير الوارد في الكلام، وهو ما يُشيرُ إليه قوله بعدَ أن ذكر النصب: «وإنْ شئتَ قلتَ: خيرُ مَقدَم»، أي برفع (خير) ونحوه، وهو احتمالٌ تسمحُ به النظرية، وذلكَ أنّه إذا أُضْمِرَ ما تؤسَّسُ عليه الجملة فإنَّه يُمكنُ (نَظَريًا) مجيءُ اللفظ بإحدى الصورتين: النصب، أو الرفع، وإنَّما يكونُ تقدير المُضمَر بحسَب اللفظ.

ومن مظاهر النظرية أنَّ سيبويه كانَ يعدُّ مجموع العناصر اللغوية التي تقعَ في موضع اسمٍ فتؤدي وظيفته الاسمية وحدةً لغويةً واحدة تؤدي وظيفةً اسميَّةً

(١) وردت الكلمة في المخطوط منصوبة (فعلا)، ورفعتُها هنا على أنَّها خبر.

(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٢: ٦٤ ب.

واحدة في بناء الجملة التي تردُ فيها، وذلك كالحروف الموصولة مع صلاتها، وكالمركَّبات الإسنادية التي تقع في موضع اسم مفردٍ في تركيب الجملة التي ترد فيها وتؤدي وظيفة اسم مفرد. جاء في الكتاب: «تقولُ: بلغَني أنَّ زيدًا جاء، فـ(أنَّ زيدًا جاءَ) كلُّه اسمٌ»(١). إذ يُصرِّحُ سيبويه في هذا النصّ بأنَّ مجموع العناصر اللغوية (أنَّ زيدًا جاءَ) التي يُمثِّلُ كلُّ عُنصرٍ منها كلمةً مُستقلَّةً عن الأخرى مُعجَميًّا تُشكِّلُ مجتَمِعةً وحدةً لغويَّةً واحدةً بمنْزلة الاسم المفرد، أو بتعبير سيبويه (كلّها اسم)، وذلك أنَّها وقَعت في موضع اسمٍ مفرد في تركيب الجملة التي جاءت فيها، وأدت وظيفته الاسمية وهي وظيفةُ الفاعل. والمتأمِّل لتركيب (أنَّ زيدًا جاء) يجدُ أنَّه قد وقعَ في موضع خبر (أنَّ) مركَّبٌ إسناديٌّ من فعلٍ وفاعل، فهو تركيبٌ في داخل تركيب، ومعَ ذلك يعدُّ سيبويه كاملَ العناصر اللغوية في (أنَّ زيدًا جاءَ) اسمًا.

فالسببُ في أنَّ النحويّ يعدُّ مجموع عناصر لغوية وحدةً لغويةً واحدة بمنْزلة اسمٍ مفرد، كما في نص سيبويه أعلاه، هو أنَّ هذه الوحدة اللغوية بكامل عناصرِها تقعُ في موضع يقعُ فيه في الأصل الاسمُ المفرد، فتؤدي وظيفته الاسمية في الجملة التي تردُ فيها. و يؤيِّدُ هذا الفهمَ قولُ سيبويه نفسه: «هذا بابُ ما تكونُ فيه (أنَّ) و(أنْ) معَ صلتهما بمنْزلة غيرهما من الأسماء، وذلك قولُهم: ما أتاني إلا أنَّهم قالوا كذا وكذا، فـ(أنَّ) في موضعِ اسمٍ مرفوع»(٢)؛ إذ يُفهمُ منه أنَّ كونَ الوحدة اللغوية من الحرف المصدري وصلته بمنْزلةٍ غيرها من الأسماء المفردة لوقوعها في موضع الاسم المفرد.

كما يُفهمُ ذلك من استبدال سيبويه اسمًا مفردًا بمجموع العناصر اللغوية التي تُشكِّلُ وحدة لغوية تؤدي وظيفةً اسمية واحدة في تركيب الجملة التي تردُ

(١) سيبويه، الكتاب، ٣: ١١.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٢٩.

فيها[1]، من ذلك قولُه: «تقولُ: أنْ تأتيني خيرٌ لك، كأنَّك قلتَ: الإتيانُ خيرٌ لك...»[2]. وقوله: «ألا ترى أنَّك تقولُ: قد عرفتُ أنَّك منطلقٌ، فأنَّك في موضعِ اسمٍ منصوبٍ كأنَّك قلتَ: قد عرفتُ ذاك»[3]. إذ يُشيرُ الاستبدالُ باسمٍ مفردٍ، وعلى وجه الخصوص باسمٍ مفردٍ مبنيّ (كما في النص الثاني)، إلى أنَّ الغرضَ من هذا الاستبدال بيانُ أنَّ مجموع العناصر اللغوية بمنْزلة الاسم المفرد في الوقوع في موضع اسمٍ مفرد وأداء وظيفته الاسمية في تركيب الجملة التي وردت فيها، لا أنَّ مجموعَ العناصر اللغوية تلك تحمل معنى اسمٍ مفرد فحسب.

كما أنَّ استبدال سيبويه اسمًا مفردًا بمجموع عناصر لغويةٍ تُشكِّلُ تركيبًا إسناديًا ولا تؤول مجتمعة بمصدر كالمركَّب الإسنادي الواقع في موضع الخبر أو الحال أو النعت... يُشيرُ إلى أنَّ سيبويه يعدُّ مجموع تلك العناصر اللغوية وحدة لغوية واحدة بمنْزلة الاسم المفرد من حيثُ إنَّها تقعُ في موضعٍ يقعُ فيه في الأصل اسمٌ مفردٌ، وتؤدي وظيفته الاسمية كما يؤديها الاسمُ المفرد، لا من حيثُ إنَّها في معنى اسمٍ مفرد، من ذلك قوله مبيّنًا أنَّ مجموع العناصر اللغوية في (ضربتُه) من (هذا رجلٌ ضربتُه): «كأنَّه قالَ: هذا رجلٌ مضروبٌ»[4].

كما أنَّ سيبويه قد يُصرِّحُ بأنَّ مؤلِّفَ الكلام (يضَعُ) عناصر الوحدة اللغوية في موضع الاسم المفرد، كقوله في خبر (كاد) و(عسى) ونحوهن، ومن ذلك أيضًا: «كدت أفعلُ ذاك... ومثلُ ذاك: عسى يفعلُ ذاك، فصارتْ (كدتُ)

(١) سبقت الإشارة إلى أنّ سيبويه استعمَل الاستبدال ضمن الطرق التي استعملها لبيان الموضع أو للاستدلال عليه، وهذه الطريقة من مظاهر نظرية الموضع في معالجة سيبويه اللغة. انظر: ص٣٧١ وما بعدها.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣: ١٥٣.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٣: ١١٩-١٢٠.

(٤) سيبويه، الكتاب، ١: ٨٧. وانظر في ذلك أيضًا: سيبويه، الكتاب، ٢: ٣١٧، ٣: ١١، ٨٥، ٨٨، ٩٨، ١٠٨-١٠٩، ١٨٥.

ونحوها بمنزلة (كنتُ) عندهم، كأنّك قلت: كدتُ فاعلاً، ثُمَّ وضَعتَ (أفعلُ) في موضع فاعلٍ»[1]. فوقوعُ مجموع العناصر اللغوية لتلك الوحدة اللغوية في موضع الاسم المفرد وأداؤها وظيفة اسمٍ مفردٍ في تركيب الجملة التي تردُ فيها هو محور عدّ سيبويه مجموع تلك العناصر وحدةً لغويةً واحدة بمنزلة الاسم المفرد.

وأودُّ أنْ أُشيرَ هنا إلى أنَّ عدَّ سيبويه مجموع عناصر لغوية وحدةً لغويةً واحدة لأنَّها تؤدي وظيفةً اسمية واحدة في تركيب الجملة التي تردُ فيها يُدلُّ على أنَّ الموضع يُمثِّل أحد مستويات تحليل الجملة العربية في الكتاب، وهو مستوى أعمق من مستوى النظر إلى العناصر اللغوية نفسها، إذ يستوي في مستوى التحليل العميق هذا كونُ الواقع في الموضع اسمًا مفردًا أو مجموع عناصر.

ومن مظاهر النظرية أنَّ سمات الاسم كان لها أثرٌ في التوجيه الإعرابيّ واختيار كون اسمٍ ما له سمة معيّنة واقعًا في موضعٍ ما يتناسبُ وتلك السمة، من ذلك قولُ سيبويه بعدَ أن بيَّنَ أنّ المصدر المنصوب نحو (سبحانَ الله) ينتصبُ على أنَّه مفعولٌ مطلق لفعلٍ مُقدَّر[2]: «وأمَّا: سبوحًا قدّوسًا ربَّ الملائكة والروح، فليسَ بمنزلة (سبحانَ الله)؛ لأنَّ السُّبُّوحَ والقُدُّوسَ اسمٌ، ولكنّه على قوله: أَذكُرُ سُبُّوحًا قُدُّوسًا، وذاكَ أنَّه خطرَ على باله، أو ذَكَرَهُ ذاكرٌ فقالَ: سُبُّوحًا، أي: ذكرتَ سُبُّوحًا...»[3]. إذ يرى سيبويه أنَّ نصبَ (سُبُّوح) و(قُدُّوس) على المفعول به لا على المفعول المطلق، ويُقدِّرُ فعلاً مناسبًا لهذا المعنى، وذلك لأنّ موضع المفعول المطلق يستدعي في الاسم الواقع فيه أن يكونَ مصدرًا، وهذه السمة غير موجودة في الاسمين (سبُّوح) و(قدُّوس).

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٣: ١١.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٣٢٢.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ٣٢٧.

ومن ذلك أيضًا قولُ سيبويه: «هذا باب ما يُختارُ فيه الرفعُ ويكونُ فيه الوجهَ في جميع اللغات، وزعمَ يونسُ أنَّه قولُ أبي عمرو، وذلك قولك: أمّا العبيدُ فذو عبيد، وأمَّا العبدُ فذو عبدٍ، وأمّا العبدان فذو عبدين. وإنّما اختير الرفعُ لأنَّ ما ذكرت في هذا الباب أسماءً، والأسماء لا تجري مجرى المصادر»[1]. فاختيارُ الرفع على الابتداء هنا سببُه السمة في الاسم، فاختير وقوعه مبتدأ على وقوعه مفعولاً لفعلٍ محذوف. جاء في شرح السيرافي: «قالَ أبو سعيد: قوله: أما العبيدُ فذو عبيدٍ هو الوجهُ؛ لأنَّ العبد ليسَ مصدرًا فيُقدَّرُ له فعلٌ من لفظه ينصبُه على ما تقدَّمَ في المصادر، فوجَبَ رفعُه بالابتداء، وما بعدَه يكونُ خبرًا له»[2].

ومنه أيضًا قول سيبويه بعدَ أن بيَّنَ أنَّ الأولى في الاسم الجامد ألا يقعَ نعتًا: «ألا ترى أنَّك تقولُ: هذا مالُك درهمًا، وهذا خاتمُك حديدًا. ولا يحسُنُ أن تجعلَه صفةً، فقد يكونُ الشيءُ حَسَنًا إذا كانَ خبَرًا وقبيحًا إذا كانَ صفةً»[3]. إذ يرى سيبويه جوازَ نصب الاسم الجامد (درهم) و(حديد) على الحال، وعدَمَ حُسن إتباعهما نعتين لما قبلَهما، على الرغم من أنَّ الحال والنعت يستدعيان في الاسم الواقع فيهما عدمَ كونه جامدًا[4]. ويبدو لي أنَّ الشبه بين الحال والخبر هو الذي جوّزَ عنده وقوعَ الاسم الجامد حالاً؛ لأنَّ الاسم الجامدَ يُمكنُ أن يقعَ في موضع الخبر. جاء في شرح السيرافي أثناءَ شرحه كلام

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٣٨٧-٣٨٨.

(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٢: ١٢٣ ب.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ٣٩٦.

(٤) انظر نصوصًا أخرى اختار فيها سيبويه كون الاسم واقعًا في موضع دونَ آخر بسبب سمةٍ ما في الاسم الواقع فيه: سيبويه، الكتاب، ١: ٣٨٧، ٢٩٠-٢٩١، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩٤، ٤٠٠، ٢: ٢٣، ١١٧، ١١٨، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٨١-١٨٢، ٣٣٥، ٣: ٥٦٢-٥٦٣.

سيبويه أعلاه: «وحسُنَ أن يكونَ حالاً، ولم يحسُن أن يكونَ صفةً؛ لأنَّهم قد يجعلونَ الجواهرَ أحوالاً، يقولون: هذا مالُك درهمًا، وهذا خاتمُكَ حديدًا، ولا يحسُنُ أنْ يُجعلَ صفةً فتقول: مررتُ بخاتمٍ حديدٍ، ولا: بمالٍ درهمٍ؛ لأنَّ الحالَ خبرٌ، والخبر يكونُ بالاسم وغيره، والصفةُ لاتكونُ إلا لتَحْليةٍ»[1].

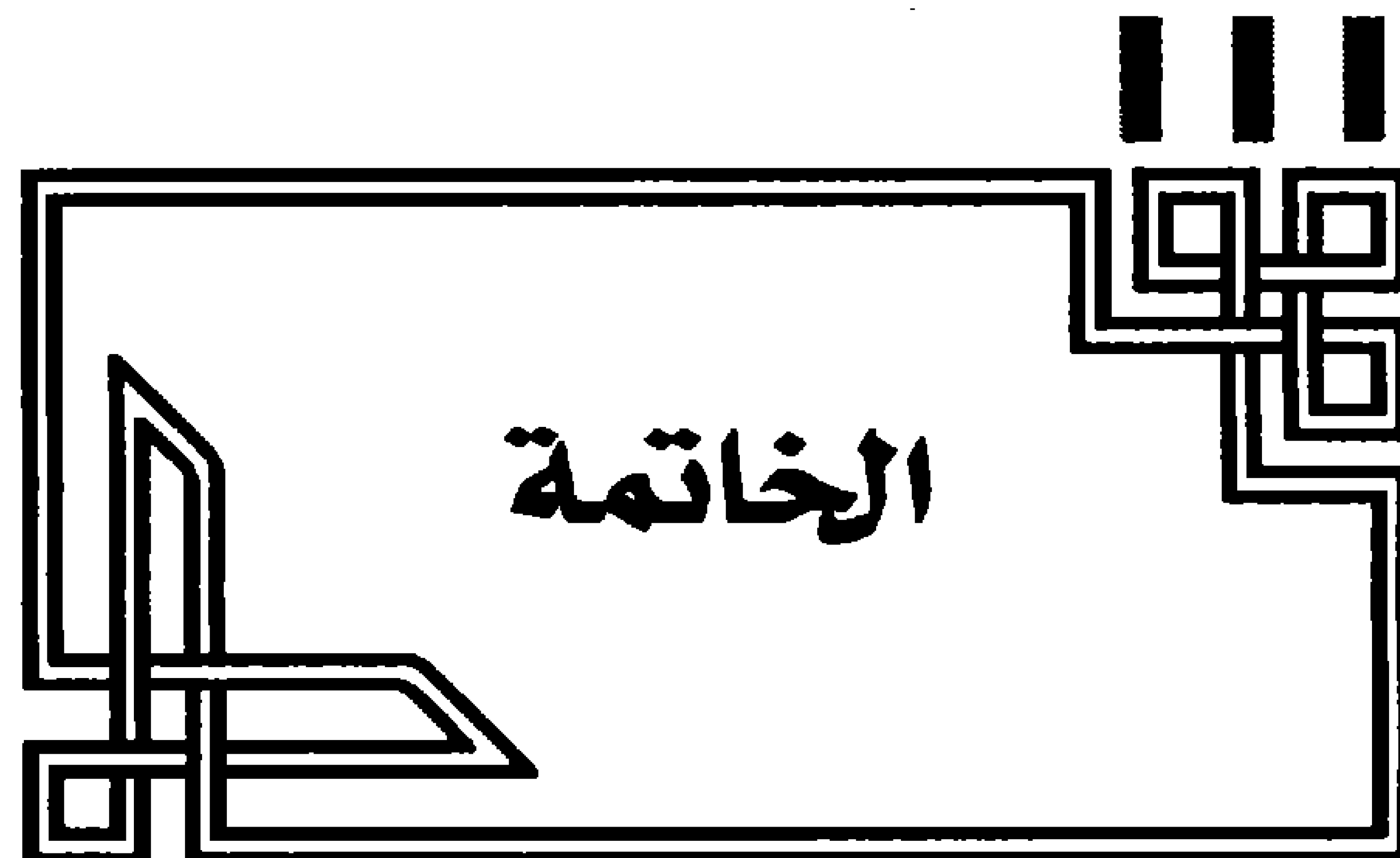
ومن مظاهر النظرية أنَّ سيبويه قد يعتَمِدُ عليها في الاستدلال على أمرٍ يُخالِفُ به ما ذَهَبَ إليه نحويٌّ غيره، من ذلك ما نقلَه عن الخليل بقوله: «وزَعَمَ الخليلُ أنَّ قولَهم: لاهِ أبوك، ولقيتُه أمسِ، إنّما هو على: للهِ أبوك، ولقيتُه بالأمسِ، ولكنَّهم حذفوا الجارّ والألفَ واللامَ تخفيفًا على اللسان»[2]. ثُمَّ علَّق سيبويه على كلام الخليل أعلاه بقوله: «ولا يقوى قولُ الخليل في (أمسِ)؛ لأنَّك تقولُ: ذَهَبَ أمسِ بما فيه»[3]. إذ يستدلُّ سيبويه على ضعف توجيه الخليل الكسر في (أمسِ) بوضع الكلمة نفسها في موضع الفاعل وحكمه الرفع، وعلى الرغم من ذلك جاءت الكلمة بالكَسر فلَم تأخذ حكم الموضع الذي وقَعت فيه وهو الرفع، فدلَّ هذا على أنَّ الكسر في (أمس) ليس بسبب حرف جر محذوف، وهذا يُشيرُ إلى أنَّ تفسير الخليل الكسر في (أمسِ) في (لقيتُه أمسِ) بأنَّه على حذف حرف الجر و(أل) من أمس غير قويّ، كما عبَّر سيبويه؛ فالحكم على تفسير الخليل بالضعف مبني على توظيف النظرية وذلك بنقل الكلمة التي يُفسِّرُ الخليل الكسرَ فيها إلى موضعٍ آخر حكمه الرفع ومع ذلك تأتي الكلمةُ مكسورة[4].

(١) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، المخطوط، ٢: ١٢٧ ب-١٢٨ أ.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٦٢-١٦٣.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٦٤.

(٤) وانظر في استدلال سيبويه بالموضع على أمرٍ مخالفٍ لما ذهَبَ إليه غيره: سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٤.



نتائج البحث

التوصيات

الحمد لله الذي تتمُّ بنعمته الصالحات، أحمده وأشكره كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، لا أُحصي ثناء عليه سبحانه، وبعد فقد خرجت من هذا البحث بنتائج وتوصيات أُقدِّمها للقارئ الكريم وللمهتمين بهذا العلم باختصار.

أمَّا أبرز نتائج البحث فهي:

- أنَّ الاعتماد على نظرية الموضع يُمثِّلُ أحد مستويات تحليل الجملة في كتاب سيبويه.
- اعتمَدَ سيبويه على نظرية الموضع في التعليل لبعض الظواهر اللغوية أو تفسيرها، كتعليله رفع الفعل المضارع بوقوعه في موضع الاسم، ونقله تفسير الخليل لاستعمال العرب ضمير الفصل...
- يُلحَظُ أنَّ أثر النظرية في التحليل يتجلَّى بصورة أكبر كلَّما اختلَفَ اللفظُ الظاهريّ عن الموضع.
- أنَّ سيبويه كان يميلُ في تحليله إلى البدء بأوسع دائرة يُمكنُ أن تشمَل أكبر قدر ممكن من الظواهر اللغوية؛ لذا نراه بدأ بكون الجملة تتركَّبُ من مسند ومسند إليه، وهو بهذا يشمل تركيب الجملة العربية بقسميها: الاسميّة، والفعليّة. كما أنَّه يميلُ إلى تفسير الارتباط بين العناصر اللغوية في الكلام المؤلَّف بـ(العامل). أمَّا الدائرة التي يكونُ مُحيطها أضيقَ من ذلك فيلجأ إليها حين لا تفي أوسع دائرة بالغرض في الوصول بالتحليل إلى أبعد حدٍّ ممكن من الدقة، ومن ذلك اعتماده على الموضع حين يرى أنَّه يقدِّمُ به تفسيرًا أدقّ لاستعمالٍ لغويٍّ ما، أو لظاهرة لغوية ما؛ فيبدو أنَّ سيبويه كان ينتقِل في نظريته النحويَّة من دائرة نظرية كبرى إلى دائرة صغرى والعكس بحثًا عن التفسير الأدق لظاهرة نحوية ما.

- اعتمد سيبويه على الموضع في عدّ مجموع عناصر لغوية (قد تُكوِّنُ بعضُها تركيبًا إسناديًا) وحدة واحدة بمنزلة الاسم المفرد؛ وذلك لأنَّها تقعُ في موضع اسم مفرد، وتؤدي وظيفته الاسمية في الكلام المؤلَّف.
- أنَّ سيبويه كانَ يردُّ كلامَ العرب بعضَه إلى بعض، فيحمِلُ بعضَه على بعض. وعلى الرغم من أنَّ الكتاب يُظهرُ أنَّ سيبويه كان يعتمد على نظرية نحوية في تحليله الجمل العربية فإنَّه لم يكن نظريًا (تجريديًا) بالمعنى الذي يجعله يردُّ شيئًا من كلام العرب، بل كان يُلِحُّ على المتكلّم بالعربية بلزوم اتباع العرب في نظام كلامهم [انظر على سبيل المثال: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٦٥-٢٦٦، ٣٢٧، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٦٤، ٣٧٠-٣٧١، ٢: ٢٠، ٢١، ٦٩، ١٧٩، ١٩٩، ٢٠٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٤٠٢، ٣: ٣٧٩، ٣٨٨، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٥٠٨].
- اتّخذَ سيبويه طرقًا عمَليّة آليّة في بيان الموضع والاستدلال عليه.
- أنَّ تنظير صاحب الكتاب وشيوخه الذين نقل عنهم لم يكن سابقًا لاستقرائهم اللغة، بل كان نتيجةً من نتائج الاستقراء [انظر ما يفهم منه ذلك: سيبويه، الكتاب، ٢: ٦٣، ٩٩، ١٩٥، ١٩٦].
- أنَّ نظرية الموضع لا تُغفِلُ ارتباط النظام اللغويّ بالمتكلّمين باللغة نفسها، يظهر هذا في العلاقة بين الموضع وعناصر الاتصال، وفي التفاعل بين الموضع والكلام المؤلَّف بلفظه ومعناه.
- أنَّ الحكم على بعض ما نُقِلَ من استعمال بعض العرب بأنَّه خطأ كان بعد أن يستنفد النحويُّ مستويات التحليل لديه فلا يجد لذلك الاستعمال مُسوِّغًا إلا الحكم عليه بالخطأ.
- أنَّ البناء التركيبيّ للجملة الاسميّة يُمكنُ أنْ يُعدّ (التركيب الأصل)، أو أنَّه نواة تركيب كلّ جملة في العربية، وأنّ الكلام المؤلَّف إما أنْ يكون على هذا التركيب، أو أن يكونَ تحوَّل عنه، ويُمكنُ باستمرار إرجاع التركيب الذي بُني عليه الكلام المؤلَّف إلى هذا (التركيب الأصل).

- يُلحَظُ من نتائج دراسة النحويين التي جاءت في الكتاب (نتائج دراستهم لتركيب الجملة) أنَّ في العربية نظامًا للبناء التركيبيّ المجرَّد (ومنه البناء التركيبيّ المجرَّد للمواضع)، ونظامًا لتأليف الكلام (ومنه أنَّه إذا أمكنَ استعمال الضمير المتَّصل لم يُعدَل عنه إلى المنفصل)، وهذان النظامان يعملان معًا عند إنتاج الجملة فيتفاعلان، وينتج عن هذا التفاعل أمورٌ منها: وجوب التقديم، أو وجوب التأخير، ووجوب استعمال الموضع المحتَمَل، أو وجوب ترك استعماله... إلخ.
- يلحَظُ الباحثُ أنَّ نتيجة دراسة تركيب الجملة في العربية يُفهمُ منها أنَّ طبيعة تركيب عناصر الجملة تنْزع باستمرار إلى الاتجاه للأمام، ولا تميل إلى الالتفات للخلف كلَّما كان ذلك ممكنًا، إذ تؤسَّس الجملة على العنصر الأوَّل، ثُمَّ تبنى بقية العناصر على ذلك، فإذا بُدئ باسمٍ مبتدأ، وجاء بعده فعلٌ فإنَّ هذا الفعل يتجه للأمام (أعني إلى ما بعدَه لا إلى ما قبلَه)، ويكونُ الفعلُ رأسًا لتركيب إسناديّ يقعُ في موضع خبر المبتدأ؛ فالجملة في العربية تميلُ إلى أن تكونَ أُفُقيّة (طوليَّة تمتدُّ من حيثُ بدأت، وتقِفُ حيثُ انتهت)، لا أن تكون دائرية، فالجملة العربية تميلُ إلى أن يكونَ لها رأسٌ في البداية، وامتداد إلى نهاية يُبنى فيها لاحقٌ على سابق، لا أن يكونَ الرأسُ متوسِّطًا (كأن يكون فعل في الوسط ويلتفت إلى معمولات سابقة ومعمولات لاحقة)، ولعلّ ما سمَّاه بعضُ النحاة (الإلغاء) يُشيرُ إلى ذلك.
- كما يلحظ من نتيجة دراسة التركيب في العربية أنَّ نظام اللغة نفسها قد يتسبَّبُ في تأليف كلامٍ مُبهم، ولكنَّ اللغة تتيح للمتكلِّم إمكانات تركيبيّة متعدِّدة يُمكنُ أن يخرج بها من ذلك الإبهام، ولكن ربما يكون الميل إلى الاقتصاد في الكلام، أو ربما يكون عدم الانتباه إلى المشكلة التي يُسببها النظام، أو ركاكة التركيب البديل، أو غير ذلك سببًا في عدم استعمال تلك الإمكانات الأخرى.

- يلحَظُ الباحثُ أنَّ هناك جامعًا مشتركًا بين المواضع المحتملة التي ترتبطِ بموضع قبلها، وتتكرَّر بعد كلّ موضع، وهو أنَّها كلَّها لا تتقدَّمُ على الموضع الذي ترتبطُ به، فالمضاف إليه لا يتقدَّم على المضاف، والتمييز لا يتقدَّم على المميَّز، والتابع لا يتقدَّم على متبوعه، في حين يُمكنُ أن يتقدَّم المفعول به على الفاعل، والحال على صاحبها، والخبر على المبتدأ... ومما تحسن الإشارة إليه في هذا الشأن توجيه نصب الوصف المتقدّم على نكرة يصلح نعتها به لو تأخَّرَ عنها بأنَّه انتصب على الحال، وذلك نحو: فيها قائمًا رجلٌ [انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٣٥]، و(لمية موحِشًا طللُ)؛ إذ إنَّ الحال موضعٌ محتمل، ولكنّه موضع يرتبطُ برابط الجملة مباشرة، أمَّا النعت فموضع محتمل يرتبط بموضع قبله لا برابط الجملة مباشرة؛ لذا ينتصب ما يصلح نعت النكرة به على أنّه حال إذا تقدَّم عليها، وهو اختيار سيبويه.
- يلحَظُ الباحثُ أنَّ هناك علاقة بين موضع الخبر وموضع الحال، وهي علاقة تحتاجُ إلى مزيدٍ من الكشف عنها، وربّما أعطت نظرية الموضع تفسيرًا لاستعمال سيبويه مصطلح الخبر مُريدًا به الحال.
- يلحَظُ الباحث أن الوقوع في موضع ما وأداء وظيفته الاسمية النحوية في تركيب الجملة المتكلَّم بها قد يكونُ أمرًا رياضيًا صرفًا لا يُلتَفَتُ فيه إلى المعنى، فليسَ تحديد الموضع قائمًا على المعنى، بل هناك مواضع تُملأ بما يؤدي وظيفتها الاسمية في تركيب الجملة دونَ أن يكونَ ظاهر الكلام مطابقًا للمعنى المراد [انظر في ذلك: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٢٩-٢٣٠
- أنَّ إهمال نظرية الموضع بعد سيبويه أدى بالدرس النحويّ العربيّ إلى الهَدْر وكَثْرة التفصيلات في الوقت نفسه؛ إذ أدى إهمال الاعتماد على الموضع في النظر إلى الأبواب النحوية (الفاعل، والمفعول به، والمفعول المطلق... إلخ) وتركيز الاهتمام على الاسم الذي يؤدي الوظيفة الاسمية النحوية في الجملة

المؤلَّفة إلى كثرة التفصيلات التي يعرضُها النحاة في تلك الأبواب، ومن تلك التفصيلات على سبيل المثال: الكلام عن (مفعول مطلق)، و(ما ينوب عن المصدر) بناءً على النظر إلى الاسم الذي يؤدي وظيفة المفعول المطلق، لا النظر إلى (موضع المفعول المطلق).

- أنَّ إهمال نظرية الموضع أدى ببعض النحاة إلى توجيه بعض الظواهر اللغوية بغير ما وجَّهها به صاحب الكتاب، وذلك كذِكر ابن هشام (العطفَ على التوهُّم) وعدّه إياه ضمن أقسام العَطف، وتجويزه إياه بشرطه [انظر المغني، ٢ : ٥٤٩ وما بعدَها].
- أنَّ الاعتماد على الموضع/ الوظيفة الاسمية النحوية في وضع الحد للباب النحويّ يؤدي إلى حلِّ مُشكلات قد يُسبِّبها الاعتماد على المعنى في وضع الحدّ.
- تميّزُ نظرية الموضع بين الموضع/ الوظيفة الاسمية النحوية والموقع الإعرابيّ، فالموضع وظيفة اسمية نحوية في تركيب الجملة، أمَّا الموقع الإعرابيّ فهو نتيجة علاقة صرفة بينَ عاملٍ ومعمول، كجرّ الاسم بحرف الجر، وكنصب الفعل المضارع بحرفِ نصب، أو جزمه بحرف جَزْم.
- أنَّ نظرية الموضع تُساعدُ على فهمٍ أعمق لكتاب سيبويه وأدقّ.
- لا تُغني نظرية الموضع عن نظرية العامل، كما لا تُغني نظرية العامل عن نظرية الموضع في فهم النظرية النحوية العربية وفي إعادة بنائها كما هي، كما أنَّ النظريتين معًا لا تُغنيان عن بقية النظريات التي تعضدُهما وتتكامل معهما في إقامة بناء النظرية النحوية العربية. ومن هنا فإنَّ نظرية الموضع ليست بديلاً عن نظرية العامل.

وأمَّا أبرز توصيات الباحث فهي كما يلي:

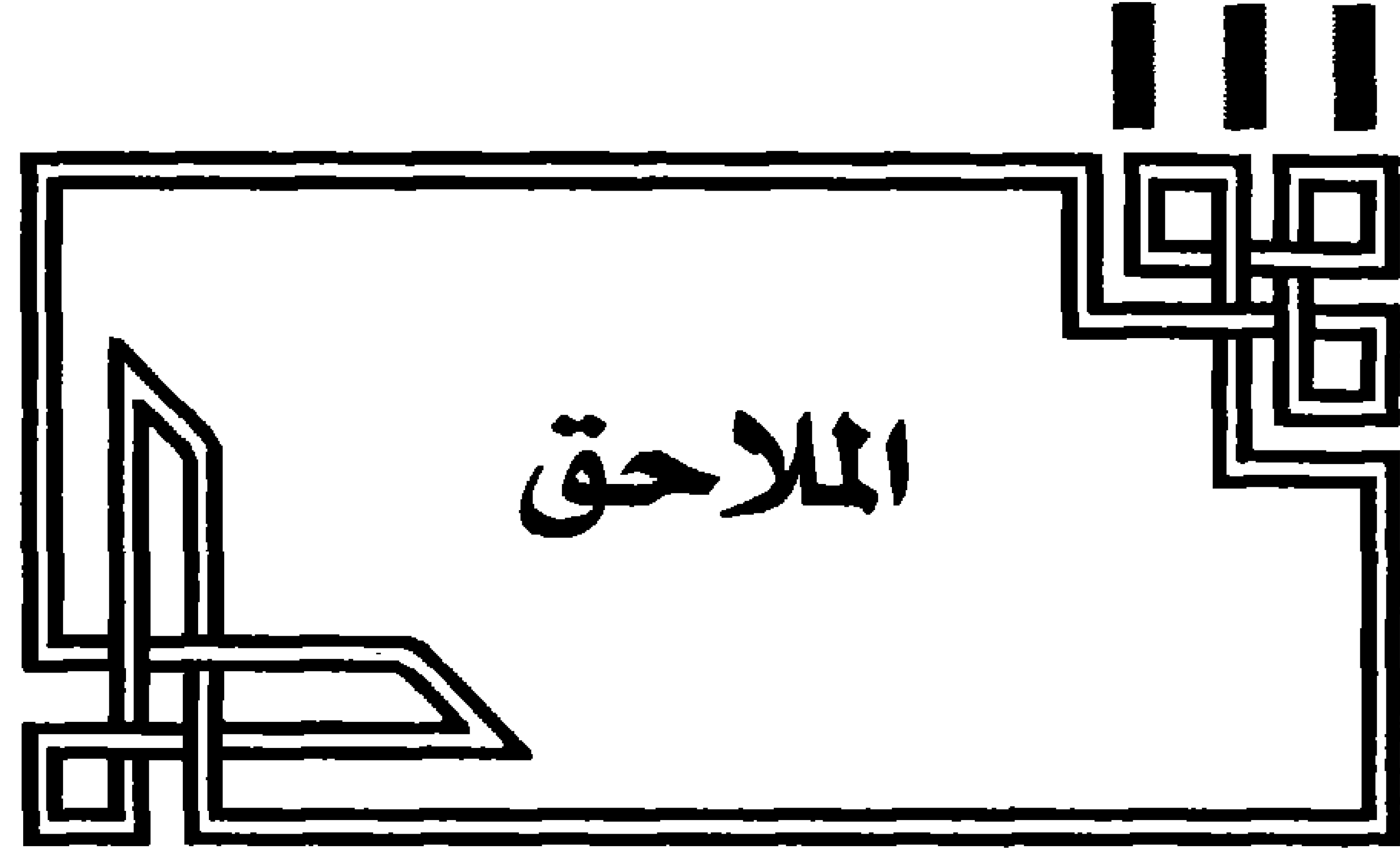
- يظهرُ للباحث أنَّ نظرية الموضع يُمكنُ أن تُقدِّمَ مشروعًا أسهل في تعليم نحو

اللغة العربية؛ إذ يُساعد الاعتماد على النظرية في تعليم النحو العربيّ على اختصار كثير من التفصيلات التي قد لا يُحتاجُ إليها في التعليم. من ذلك أنَّ الاعتماد على الموضع/ الوظيفة الاسمية النحوية بوصفه أساسًا لعرض المادة يُساعِدُ على ترك تفصيلات لا داعيَ لها، ففي درس الظرف يُعرَضُ الظرف (المفعول فيه) بوصفه موضعًا تقعُ فيه أسماء تؤدي وظيفة الظرف في تركيب الجملة، لكنَ هذه الأسماء ليست هي (الظرف/ الموضع) وهذا يجعلنا نستغني عن الكلام عن خروج الأسماء الدالة على ظرفية زمانية أو مكانية عن الظرفية وأدائها وظائف اسمية غير وظيفة الظرف، وتقسيم الظرف إلى مُتصرّف وغير متصرّف. وفي درس المفعول المطلق لا يكونُ هناك حاجة إلى ذكر (ما ينوب عن المفعول المطلق)، وذلك حين يُنظر إلى المفعول المطلق بوصفه موضعًا تقع فيه أسماء مختلفة قد تكون مصادر وقد لا تكون. كما أنَّ ذكر شروط نصب المصدر الواقع مفعولاً لأجله، وذكر وجوب جره بالحرف إذا تخلَّف بعض تلك الشروط ليس له داعٍ حين يُنظر إلى أنَّ الموضع قد يقعُ فيه اسمٌ مفرد يؤدي وظيفته فيأخذ حكمه، وقد يقع فيه أكثر من عنصر لغويّ تؤدي مجتمعة وظيفته الاسمية في تركيب الجملة.

- يوصي الباحث بالاعتماد على الموضع باعتباره الأساس الذي يُنطلَقُ منه في عرض مادة النحو في تدريس قواعد تركيب الجملة في العربية.
- يوصي الباحث بجمع نصوصٍ عربية وردَ فيها أكبر عدد من المفاعيل ودراستها لمحاولة معرفة الرتبة الأصليّة بينها بالنظر في الكلام العربيّ، وكذلك الأمر بالنسبة للتوابع لأجل الغرض نفسه.
- تفرِّق نظرية الموضع بين الموضع/ الوظيفة الاسميّة النحوية، والموضع الموقع الإعرابيّ الذي يُنظرُ إليه بوصفه علاقة خالصة بين عامل ومعمول كنصب الفعل المضارع وجزمه بحروف النصب أو الجزم، وجرّ الاسم بحرف الجر،

ويوصي الباحث بأن يختص مصطلح (الموضع) بالوظيفة الاسمية النحوية في البناء التركيبيّ للجملة، وأن يختص (الموقع) بالموقع الإعرابيّ الذي يُنظر إليه بوصفه علاقة خالصة بين عامل ومعمول، وأن يختص (المحلّ) بما يقعُ في موضع أو موقع إعرابيّ ولا يأخذُ الحكمَ الإعرابيّ لذلك الموضع أو الموقع فيُعبَّر عنه بأنّه في محلّ رفع أو نصب أو جرٍّ أو جزم، كالاسم المبنيّ الواقع في موضع ما أو الاسم الواقع مجرورا بحرف جر، والفعل المضارع المبنيّ.

- يوصي الباحث بدراسة أوسع لمصطلحات الكتاب بمعانيها المختلفة في سياقاتها المختلفة.



١- ثبت المصادر والمراجع.

٢- فهرس الآيات.

٣- فهرس الشواهد الشعرية.

٤- الخريطة النظرية المفترضة للموضع.

ثبت المصادر والمراجع

الكتب المطبوعة:

- إبراهيم، إبراهيم حسن إبراهيم، سيبويه والضرورة الشعريّة، مطبعة حسّان، القاهرة، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- الأزهري، خالد بن عبدالله، موصِل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تحقيق: عبدالكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- إشريّدة، عزام محمد ذيب، دور الرتبة في الظاهرة النحوية، دار الفرقان، عمّان، ط ١، ٢٠٠٤م.
- الأشموني، أبو الحسن علي نور الدين بن محمد بن عيسى، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، المسمّى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: عبدالحميد السيّد محمد عبدالحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، د. ت.
- الأعلم الشنتمري؛ أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى.
-النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظِه وشرح أبياته وغريبه، دراسة وتحقيق: رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- شرح أبيات سيبويه المسمى تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب، خرّج شواهده عدنان محمد آل طعمة، مؤسسة البلاغ، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- الأنباري، عبدالرحمن بن محمد بن عبيد الله:

أسرار العربية، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبدالحميد، النحوي، د. ن. ١٩٨٢م.

- أبو حيان الأندلسيّ، محمد بنُ يوسف، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وآخرين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

- ابن جني؛ أبو الفتح عثمان بن جني:

اللمع في العربية، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

الخصائص في صنعة الإعراب، تحقيق: محمد علي النجّار، دار الكتاب العربي، بيروت. د. ت.

- ابن السَّرّاج؛ أبو بكر محمد بن سَهل بن السَّرّاج النحويّ البغداديّ، الأصول في النحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

- ابن فارس، أبو الحسين بن أحمد بن فارس بن زكريا الرازيّ، الصّاحبيّ في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق: عمر فاروق الطبّاع، مكتبة المعارف، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

- ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، أجزاء أربعة بتواريخ مختلفة.

- ابن هشام؛ أبو محمد عبدالله جمال الدّين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاريّ المصريّ:

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، وضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م، ١٢٠.

- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت، د. ت.

- الجرجانيّ؛ أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني النحويّ، دلائل الإعجاز، قرأه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ومطبعة المدني، جدة، ط ٣، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

- الجرجانيّ، علي بن محمد بن علي، شرح أبيات المفصّل والمتوسّط للعلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشريّ، تحقيق: عبدالحميد جاسم محمد الفيّاض الكبيسي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

- حسان، تمّام، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط ٣، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

- حسين، حسين رفعت، الموقعية في النحو العربي دراسة سياقية، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

- الخوارزميّ، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين، شرح المفصّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.

- راشد، الصادق خليفة، دور الحرف في أداء معنى الجملة، جامعة قار يونس، بنغازي، ١٩٩٦م.

- الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٦، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- زهير بن أبي سلمى، ديوانه، تقديم وشرح وتعليق: محمد محمود، دار الفكر اللبنانيّ، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.
- سيبويه؛ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت.
- وكتاب سيبويه، طبعة بولاق.
- السيرافيّ؛ أبو سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: رمضان عبدالتواب وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.
- السيوطيّ؛ جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- الشمسان، أبو أوس إبراهيم، الفعلُ في القرآن الكريم تعديته ولزومه، دون ناشر، دون تاريخ.
- الصبّان، محمد بن عليّ، حاشية محمد بن علي الصبان على شرح علي بن محمد الأشموني لألفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت، د. ت.
- الصفّار، أبو الفضل قاسم بن علي بن محمد الصفّار البطليوسيّ، السفر الأوّل من شرح كتاب سيبويه، تحقيق: معيض بن مساعد العوفيّ، دار المآثر، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٨٨م.
- الصنعانيّ، سابق الدين محمد بن علي بن أحمد ابن يعيش، التهذيب الوسيط في النحو، تحقيق: فاضل سليمان قدّارة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م، ١٩٧.

- الفارسيّ؛ أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، ط١، عدة ناشرين لأجزائه الستة، وعدة تواريخ.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار السرور، د. ت.
- الفراهيديّ، الخليل بن أحمد، كتاب الجمل في النحو، [المنسوب إلى الخليل]، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط ٥، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م، د. ن.
- الفهري، عبدالقادر الفاسيّ، تقدُّم اللسانيات في الأقطار العربية، وقائع ندوة جِهوية، مجموعة مؤلفين، تحرير: عبدالقادر الفاسي الفهريّ، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٩٩١م.
- القوزي، عوض حمد، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات - جامعة الرياض، ط١، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- القرشيّ الكيشيّ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبداللطيف، الإرشاد إلى علم الإعراب، تحقيق: عبدالله علي الحسيني البركاتي، ومحسن سالم العمري، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.
- المبرّد؛ أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد:

المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، د. ت.

الكامل، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- نحلة، محمود أحمد:

الاسم والصفة في النحو العربيّ والدراسات الأوربيّة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤م.

(النهج الاستبدالي في كتاب سيبويه) فولفديترش فيشر، دراسات عربية وساميّة مهداة من أصدقائه وتلاميذه بالجامعات المصرية، مركز اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٤م.

- ياقوت، محمود سليمان، التراكيب غير الصحيحة نحويًا في الكتاب لسيبويه دراسة لغوية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، د. ت.

المخطوطات:

السيرافيّ؛ أبو سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي، شرح كتاب سيبويه، مصوّر عن النسخة المخطوطة المحفوظة بدار الكتب القومية المصرية، رقم ١٢٧ نحو ش.

الدوريات:

M.G.CARTER

عشرون درهمًا في كتاب سيبويه، ترجمة وتعليق: عبداللطيف الجميلي، وحاتم الضامن، المورد، مجلة تراثية فصلية، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، المجلد السادس عشر، ربيع ١٩٨٧م، العدد الأوّل.

فهرس الآيات الواردة في الكتاب

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴾	٧٦	الزخرف	٩٦
﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾	٨٢	يوسف	١٠٢
﴿ فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾	٣٠	الحجر	١٧٠
	٧٣	ص	١٧٠
﴿ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ ﴾	٢٥٨	البقرة	١٧٥
﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴾	٥٢	المؤمنون	١٩١
﴿ لإِيلافِ قُرَيْشٍ ﴾	١	قريش	١٩١
﴿ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾	٣١	فاطر	٢٧٠
﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾	٢، ٣، ٤	الفاتحة	٣٠٧
﴿ وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الأَيْمَنَ ﴾	٨٠	طه	٣٠٨
﴿ اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ ﴾	٨١	الأنعام	٣٢١
﴿ قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ﴾	٩٦	الإسراء	٣٨٨
﴿ طُوبَى لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ ﴾	٢٩	الرعد	٣٩٩

فهرس الشواهد الشعريّة

البيت	الصفحة
مشائيمُ ليسوا مُصلحين عشيرة ولا ناعبٍ إلا ببينٍ غرابُها	٣١٦
فلسنا بالجبال ولا الحديدا	١١٤
لم يَمنع الشربَ منها غيرُ أنْ نَطَقَت حمامةٌ في غصونٍ ذات أوقال	٦٧
سلام الله يا مَطَرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلامُ	١١٧
ولقد أمرُّ على اللئيم يسبُّني فمضيتُ ثُمَّت قلتُ لا يعنيني	٤٦
بدا لي أني لست مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئًا إذا كانَ جائيا	٣١٥، ٣١٧، ٣١٩

الخريطة النظرية المفترضة للموضع

رابط الجملة

رفع
مبتدأ
رابط الوضع
مواضع محتملة تتكرر بعد كل موضع

رفع
خبر
رابط الوضع
مواضع محتملة تتكرر بعد كل موضع

رابط الجملة

حرف ناسخ

نصب
اسمه
رابط الوضع
مواضع محتملة تتكرر بعد كل موضع

رفع
خبره
رابط الوضع
مواضع محتملة تتكرر بعد كل موضع

رابط الجملة

فعل ناقص ناسخ

رفع
اسمه
رابط الوضع
مواضع محتملة تتكرر بعد كل موضع

نصب
خبره
رابط الوضع
مواضع محتملة تتكرر بعد كل موضع

رابط الجملة

فعل تام مبني للفاعل

رفع
فاعل

نصب
مفعول به ١

نصب
مفعول به ٢

نصب
مفعول به ٣

بقية المفاعيل: مطلق، فيه، لأجله، معه، دونه، حال، وكلها حكمها النصب

رابط الجملة

فعل تام مبني للمفعول

رفع
نائب الفاعل

نصب
مفعول به

نصب
مفعول به

بقية المفاعيل: مطلق، فيه، لأجله، معه، دونه، حال، وكلها حكمها النصب

المواضع المحتملة التي تتكرر بعد كل موضع :

موضع ترتبط به وبربطها برابط الجملة كالمبتدأ أو الخبر أو الفاعل...

جر
مضاف إليه

نصب
تمييز

التوابع الأربعة: نعت، بدل، عطف بيان، توكيد، وحكمها حكم المتبوع

حكم المعطوف عليه
عطف النسق

جر
مضاف إليه

نصب
تمييز

التوابع الأربعة: نعت، بدل، عطف بيان، توكيد، وحكمها حكم المتبوع

حكم المعطوف عليه
عطف النسق

جر
مضاف إليه

نصب
تمييز

التوابع الأربعة: نعت، بدل، عطف بيان، توكيد، وحكمها حكم المتبوع

حكم المعطوف عليه
عطف النسق

مضاف إليه

مضاف إليه

مضاف إليه

مضاف إليه

إلى ما لا نهاية من الناحية النظرية



تلك هي الخريطة النظرية المفترضة، وأودُّ هنا أن أشير إلى بعض الأمور في هذه الخريطة وأنْ أُذكِّرَ ببعض الأمور المرتبطة بها:

- بعد كلِّ موضع رئيس أو محتمَل مجموعة من المواضع المحتملة التي تتكرَّر بعد كلِّ موضوع وهي: المضاف إليه، والتمييز، والنعت، والبدل، وعطف البيان، والتوكيد، وعطف النسق. وقد رُسِمَت في الخريطة روابط تتدلى بعد كلِّ موضع، وأريد بها الإشارة إلى وجود هذه المواضع التي تتكرَّر بعد كل موضع ولكنَّ المجال لا يُسعف برسمها، كما أنها لن تنتهي إلى حد من الناحية النظرية.
- لكلِّ موضعٍ حكمه الثابت له، وقد أُشير إلى ذلك بمربعٍ صغير في إحدى زوايا الموضعِ المرسوم، وذُكِرَ فيه الحكم.
- للمواضع رُتبة أصليّة في البناء التركيبيّ المجرَّد للجملة العربية، وقد رُتِّبت المواضع في هذه الخريطة بحسَب الرتبة الأصلية.
- عند تأليف الكلام يتفاعلُ الكلامُ المؤلف الذي تُملأ به المواضع مع البناء التركيبيّ المجرد للجملة، والنحويُّ يُراعي ذلك، ويراعي مبادئ نظرية الموضع (وغيرها من مبادئ النظرية النحوية العربية) عند تحليله الكلام المؤلَّف، وتشترك عناصر الاتصال الثلاثة (المرسِل، والمستقبِل، والرسالة) في تحديد المواضع المشغولة في الكلام المؤلَّف عند النحويّ.
- يُنظَرُ إلى تركيب بعض الجمل بأنه متحوِّل عن تركيب آخر، فالجملة التي فيها حرف ناسخ، أو فعل ناقص ناسخ يُنظر إليها بوصفها متحوِّلة عن الجملة الاسمية. والجملة الفعليّة المبنيّ فعلها للمفعول يُنظرُ إليها بوصفها متحولة عن الجملة الفعلية المبني فعلها للفاعل. ويُمكنُ وصف البناء

التركيبي للجملة الاسمية المكوَّن من [مبتدأ] + [خبر] بأنه (التركيب الأصل) لتركيب كلِّ جملة في هذه الخريطة؛ إذ هو البناء التركيبيّ الذي يُمكنُ الوصول إليه في تركيب كلّ جملة عند قيام النحويّ ببعض الإجراءات المُفتَعَلَة.



مطبعة
مركز الملك فيصل
للبحوث والدراسات الإسلامية

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٨٠٣٢-١٤-٥